العلاقات السياسية الدولية

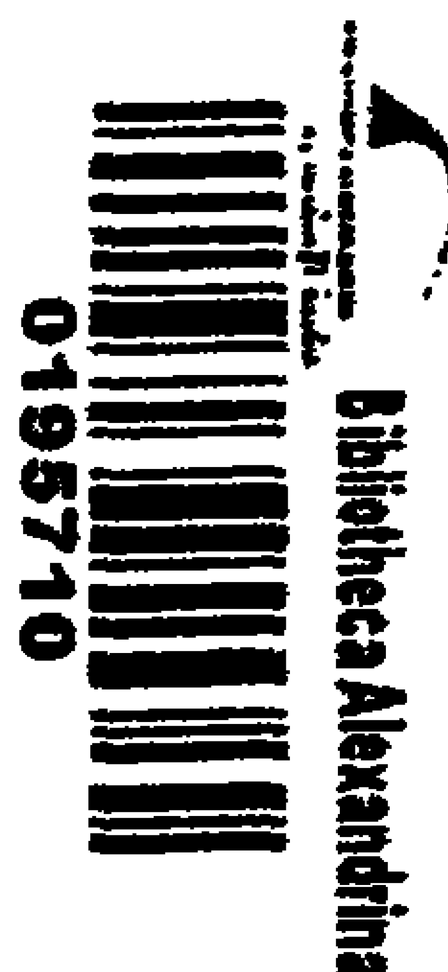
في ضوء القانون الدولي العام

دكتور

احمد سويلم العمري

أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بكلية التجارة .

جامعة فؤاد الأول



الناشر

مكتبة الأنجلو المصرية

١٦٥ شارع عماد الدين

العلاقات السياسية الدولية

في ضوء القانون الدولي العام

دكتور
أحمد سويلم العمري
أستاذ القانون العام والعلوم السياسية بكلية التجارة
جامعة فؤاد الأول

الناشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع عماد الدين

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن العلاقات السياسية الدولية وسيرها بما يلائم توطيد السلام وتوثيق عرى التعاون بين مختلف الشعوب فى مقدمة ما يشغل أذهان المفكرين وكبار الكتاب اليوم . وإن مشكلات العالم الدولى الحديث والدستور الذى يناسبها توأمان يولدان وينموان سويا ، وقد برزت هذه الظاهرة فى حاجه الامم بعضها إلى بعض ووجوب تدعيم التعاون الاقتصادى والثقافى بينها . ومهد لوجوب تعاون الامم إطراد سرعة المواصلات وتزايد وسائلها وتنوعها وتقريب المسافات البعيدة من أدنى الارض إلى أقصاها . غير أن كفاح الدول الكبرى فى سبيل السيطرة على المادة الاولية والاسواق ومسالك البر والبحر ، وتعدد الظروف التى أدت وتؤدى إلى الاحتكاك والتنازع ، ووسائل الحرب الحديثة ونتائجها وما تجره من ويلات وخراب ، وإزهاق أرواح الملايين من خيار شباب الامم التى تقود دفة المدنية ، ودك معالم الحضارة المادية التى تتفيأ ظلالها دكا شاملا ، وزوال معالم الحياة فى بلدان برمتها بفعل غارة جوية أو قنبلة ذرية كما شاهدنا فى نهاية الحرب العالمية الثانية فى « هوراشيما » و « ناجازاكى » كل هذه الظواهر والاحداث أقلقت وتقلق الساسة وذوى الرأى وتقض مضاجعهم وتحفز بهم إلى سرعة العمل متضامنين لوضع حد لآلام الانسانية ولاستثمار تقدمنا المادى بما يساعد على توثيق روابط التعاون بين الامم .

ومن أصدق الصور على فظاعة الحروب اليوم وضرورة وضع حد لها وعلاج الجشع السياسى وتدعيم القانون الدولى ما حل بألمانيا بعد أن ألقت بسلاحها بلا قيد ولا شرط . فقد شاهد المظفرون الذين تغلغلوا فى قلبها مدنها الصناعية الكبرى وقد كانت عامرة ، خرابا بلقعا . ووجدوها تنعى من بناها ، إذ دمرت جل مصانعها ونسفت دورها وتحفها وآثارها التى كانت خير شاهد على تطور المدنية من عهد بعث العلوم إلى اليوم فتحولت من شجرة يانعة وارفة الافنان مفعمة حياة وقوة كأنها شجرة الزيزفون الباسقة ، تلك الشجرة الشعبية المحبوبة هناك التى ترمز إلى ألمانيا وأهلها ، إلى فحمة سوداء وقد احترقت عن آخرها تشير إلى أن : هنا كانت ألمانيا . ورأينا مثل ذلك فى خرائب روسيا الواسعة ومدنها وقراها ووديانها المزدهرة التى كانت ساحات للمعارك وللكر والفر أو هدفا حربيا لاخضاع العدو وإذلاله أو سلما للتسلط على مستعمرات الشرق وكسر شوكة الدول المتحالفة هناك . وعم التدمير والحريق ونعق البوم فى البلدان الصناعية فى غرب أوروبا التى اتخذت مطية لتحطيم الجيش النازى وتدمير أداة الحرب الالمانية وكذلك فى العواصم الكبرى كلندن التى سطت عليها أسراب الطائرات بغية تدمير الرأس المدبرة التى تقود الحرب وتنظم إدارة دفتها حتى ينتهى الامر بالتسليم وأيضا فى الموانىء والشواطىء التى اتخذت وسيلة لتسهيل عمليات الغزو وفتح جبهات جديدة تنهك من قوى العدو المحتل لينتهى به الامر إلى الهزيمة . والخلاصة فما خلفته الحربان العالميتان الاولى والثانية من خسائر جسيمة يصعب تعويضها ومن مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة التعقيد حدت إلى المبادرة بالعمل على اتساع مجال القانون الدولى وضرورة تدعيم اختصاصاته وسلطانه ومده بقوة تنفيذية لاحترام نصوصه والى التفكير فى صياغة دستور عالمى شامل ينظم العلاقات السياسية الدولية على وتيرة الدساتير القومية التى بنيت على حقوق الانسان . وهدف هذا الدستور هو أن :

(١) يجعل هذه العلاقات أكثر انسانية وعدالة ويسوى بين شخصيات

الدول المعنوية أمام القانون من الناحيتين النظرية والعملية .

(٢) يحاول أن يحد من استغلال الأمم القوية للضعيفة واستنزاف ثرواتها وتسخير أبنائها لسلطان التوسع والاستعمار ولصالح الصناعات الغربية وخاصة الثقيلة التي لا يشتد ساعدها ويتضاعف نشاطها الا لتصبح نذير شر مستطير وإيذانا بأشعال نيران الحرب بعد إعداد الأسلحة وسائر معدات القتال اللازمة .

(٣) يبذل قصارى جهده في نبذ الحروب وتسوية الخلافات بين الدول بالحسنى بواسطة هيئة عالمية لها هيبتها واحترامها ، وقراراتها ليست مجرد حبر على ورق ، وإنما تكون مشمولة بالصيغة التنفيذية ومعززة بالقوة التي تجعلها سارية .

وعصر اليوم عصر مضطرب يغرق العالم خلاله في لجج من الدماء ، ويكاد يحتدم القتال باستمرار ويحقق الساسة أطماعهم في التوسع وتنتفخ جيوب بائعي الأسلحة والمدافع وكبار رجال الأعمال وتعم شركات الاحتكار والامتياز وتصاب إمبراطوريات بالتخمة على حساب أخرى تصاب بفقر الدم بل قد تقضي وتزول من العالم الدولي كما حصل للامبراطوية العثمانية ولامبراطوية النمسا والمجر في الحرب العالمية الأولى ، ولا تعير الأطماع السياسية وزنا لأراقة الدماء وتدمير الثروات والقضاء على المدن الزاهرة العامرة وشلل التعاون الدولي والتجارة العالمية وتكبيد الحكومات والشعوب مالاطاقة لها به من نفقات وتعويضات الحروب وتشتيت شمل الأسرات وازدحام المستشفيات والمستوصفات بالعجزة والمقعدين من جرحى الحرب ومشوهيها وانتشار صحارى الموت تكسوها الصلبان الخشبية وهي البطاقة المشئومة للحرب تتركها أينما مرت ، فكل هذا ثانوي في سبيل الاستعمار والتعطش إلى التسلط .

ودراستنا ترمي إلى بيان الخطوات التي سارتها العلاقات السياسية الدولية منذ القدم إلى يومنا هذا ، مع الاهتمام والتوسع في بحث طبيعة العلاقات

السياسية الحديثه منذ قيام الثورة الفرنسية والنداء بحقوق الانسان ، ثم مع مقارنة روح القانون العام فيما بعد الثورة الفرنسية بروحه القائمة اليوم ، باعتبار أن هذه الحقوق قد بثت فى الشعوب القوة والحيوية والكرامة بجعلها صاحبة السيادة والسلطان فى إدارة شئونها والبت فى مصائرها ولم تعد كالكرة صولجانها رغبات السادة والامراء أو كالريشة فى مهب أطماع الحكام فهى فاتحة عهد جديد من النور والحرية،ولكنه مع الأسف أصيب بصدمات شديدة من جراء الأطماع الاستعمارية للأمبراطوريات الصناعية.

وقد توخينا فى بحوثنا تحليل شتى التحولات التى دخلت على العلاقات السياسية قديمها وحديثها حتى يمكن فى ضوئها معرفة كيف سار القانون الدولى فى طريق النمو والازدهار ، وكيف تحول من مجرد عرف متبع فى بعض النواحى والأحوال إلى قانون يبشر مع شيء من العزيمة وحسن النية بقرب نجاح تبويبه تبويبا شاملا ، وكيف انبثقت منه مواثيق حسن التفاهم والوئام بين الأمم . ولم نغفل بهذه المناسبة بيان جهود بعض الساسة فى وضع حد للمنازعات المسلحة والحروب مع شرح صعوبة الهدف وأن السبيل لاتزال تعترضها العقبات الجسام .

ولم يفتنا كذلك بيان أثر العلاقات السياسية الدولية فى الحروب وكيف يزعزع شيطان المنازعات المسلحة ماتبنيه الأنسانية بجهودها وكفاحها من مبادىء سامية هى الحجر الاساسى للقانون العام . وبينا أيضا شدة الحاجة إلى أحكام القانون الدولى فى حالة النزاع المسلح ، وشرحنا قضية السلام ونبذ التطاحن والحروب . وكيف اتسع نطاق القانون الدولى ونشر أجنحته العريضة على الأمم فى العالمين القديم والحديث ، وكيف أصبح وقد كان مقصوراً على بعض الأمم المتمدينة ، قانونا عالميا يطوى فى ثوبه الفضفاض الواسع مختلف الامم كبيرها وصغيرها . والخلاصة كيف نجحت وتطورت فلسفة السلام منذ روما القديمة إلى يومنا هذا .

وقد قصرنا البحث على الناحية السياسية لتطور العلاقات بين الأمم منذ العصور القديمة حتى يومنا هذا وذلك دون الافاضة فى الناحية الفنية البحتة ، واكتفينا بعرضنا بصفة عامة وفى عبارات عابرة لتطور القانون الدولى فنياً ولفكرة السلام تبعاً لتطور العلاقات ونموها المطرد ونشاطها الحديث وسير العالم نحو المدنية واشتباك مصالح الأمم وشدة حاجة الأفراد والجماعات إلى التضافر والتعاون على التخفيف من ويلات الأنسانية ومتاعبها ولنشأة عصبة الامم وجهودها ثم فشلها وقيام نظام هيئة الأمم المتحدة اليوم مكانها .

ولقد أعرنا إهتماما خاصا بمختلف معالم النشاط السياسى الدولى الحديث لاسيما « التوازن السياسى » و « المصالح المشتركة » وسلطان « مجموعة الدول الأوربية الكبرى » و « التحالف » و « تكوين الجبهات » و « التكتل » و « سياسة التطويق » وبينا ما لهذه السياسة من آثار سيئة فى «سياسة السلام» وكذا شرحنا ورطات أوربا اليوم وأزماتها من جراء حربين عالميتين وسيرها نحو الاضمحلال وفقدان سيطرتها السياسية والاقتصادية على العالم . ويستطيع القارىء أن يرى فى ضوء هذا العرض والتحليل نمو روح القانون العام تبعا للتحولات السياسية والاقتصادية والفكرية وسير التيارات السياسية والأوروبية ونشأة فكرة السلام وتوق الشعوب إلى تحقيقها وخروجها إلى دائرة التنفيذ .

ولم نغفل دراسة أمهات مشكلات عالمنا الحديث ، كما بينا كيف أنه يتوقف على الأخلاص فى حلها انقشاع السحب الكثيفة التى تخيم على العالم العليل وتعرقل سيره نحو النقاهة والعودة بعدما ضمدت جراحه والتأمت إلى نشاطه الاقتصادى السالف ، وكيف أنه لفض المنازعات السياسية بين الأمم واستتباب السلام يجب المبادرة بحل أسباب التنازع الاقتصادى والقضاء على مختلف عوامل الازمة الاقتصادية العالمية الطاحنة السابقة على الحرب العالمية الثانية وكذا القضاء على المشكلات الاقتصادية الخطيرة التى

خلفتها الحرب الأخيرة . كما أفردنا بحثا خاصا للفوضى الدولية وهى أهم آفات السلام التى تهدد عالمنا الحــــالى وتودى بملايين الأرواح وتذهب بالثروات والادخار وتقلب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية رأساً على عقب وتترك معالم العمران والمدنية الحديثة قاعا صفصفا تنعى من بناها كل نحو أقل من ربع قرن ولموقف الشعوب والحكومات حيال هذه الآفات الفاتكة ومكافحتها لها فى سبيل استتباب السلام على أساس « الوقاية خير من العلاج » .

وقد جعلنا دراستنا فى ست مباحث رئيسية وهى :

المبحث الاول : ويشتمل على عوامل الخير والشر فى السلام والحرب .

والمبحث الثانى : ويتناول سياسة المحالفات والمصالح المشتركة والسلام المسلح .

والمبحث الثالث : ويدرس أزمات أوربا المعاصرة .

والمبحث الرابع : ويعرض لاضطراب السياسة الدولية .

والمبحث الخامس : ويبين موقف القانون الدولى من علاقات الدول بعضها ببعض .

والمبحث السادس : ويشرح الخدمات التى تنشدها الشعوب من القانون الدولى لتأييد قضية السلام .

ملحوظة : بمناسبة مراجع الدراسة وطرق البحث

توخينا فى بحوثنا أن نستق من مناهل متعددة وموارد متنوعة حتى يمكننا الالمام بناصية دراستنا إلماما دقيقا واستقصاء النتائج واستنباط الأفكار وتحليل الحوادث دون موار بة أو تحيز .

وحاولنا أن نلجأ إلى المصادر التى تعتبر عمدة فى الموضوعات التى طرقناها وهى متشعبة الاتجاهات ، منها الرجعية ومنها الاشتراكية .

وفيما يختص بدراساتنا التاريخية والسياسية لجأنا لمؤلفات وبحوث أساطين الكتاب وكبار المؤرخين والمفكرين والذين اختصوا فى دراسات التطورات السياسية، ومثال ذلك «أميل بورجوا *Lmile Bourgeois* » و«شارل سينوبوس Charle Seignobos » و « لويس مارليو Lonis Marlio » و « بول فالرى Paul Valery » و « وأندريه سيجفريد André Siegfried » و « هولاند روز Holland Rose » و « كارا Carr » و « زلياكوس Zelliacus » .

وفيما يختص بدراساتنا القانونية كان نبراسنا مؤلفات كبار كتاب القانون العام أمثال : « جورج سيل Georges Scelle » و« جنيت Genet » و « بوليتيس Politis » و« ومركين جيتزيفيتش Merkine-Guetzévitch » و « فوشيل *Fauchille* » و لابراديل *Lapradelle* » و « نيبوايه *Niboyet* » و « أوبنهيم Oppenheim » و روس Ross » .

وقد صدرنا كل بحث بمراجعه الخاصة به مستقلة وعلى حدة ، كما ذكرنا بعض المراجع فى هوامش البحوث وحواشيها ، وقد أوردنا المراجع فى الهوامش والحواشى للضرورة القصوى وعلى سبيل التمثيل لا الحصر .

ودونا المرجع بالعربية والفرنسية والانكليزية كاملا فى حالة ذكرها لأول مرة واكتفينا بتدوينه بالعربية فى حالة تكراره .

وراعينا أن نلم بأطراف الموضوع من كافة نواحيه وفق آراء المعتدلين والمتطرفين والرجعيين والاشتراكيين ، دون أن تتأثر كتاباتنا برأى أو تحيز لفكرة إلا فى ضوء الحقيقة ولخدمة مادة « العلاقات الدولية والسياسية » . وهى مادة حديثة العهد متشعبة المفاوز صعبة المســالك غزيرة على دقتها واختلاف وجهات نظر كتابها .

وأملنا أن نـكون قد نجحنا فى جعل هذه المادة فى متناول الدراسـات المصرية العلمية واللغة العربيةهذه اللغة الواسعة التى قدمت إلى أوربا العصور الوسطى زبدة علوم الاقدمين وبحوثهم وفلسفـة اليونان فكانت نبراسـا للمدنية الغربية بوضعها القائم اليوم .

المبحث الأول

عاملا الخير والشر في السلام والحرب

أهم مراجع المبحث الأول

«تاريخ روما» لموسين ، الترجمة الفرنسية لدى جورل ، في ٧ أجزاء - باريس ١٩٢٤
« Histoire Romaine » par Th. Mommsen 7 vols. traduction par De Guerle, Paris 1924.

« تاريخ جديد لروما » لجيجليلو فيررو ، في جزء واحد - باريس ١٩٣٦
« Nouvelle Histoire Romaine » par Guglielmo Ferrero, 1 vol Paris 1936.

«وحدة الحضارة الغربية» لمارفين في جزء واحد - لندن ١٩٣٦
« The Unity of Western Civilisation » by F. S. Marvin, 1 vol London 1936.

«محاضرات في جمهورية أفلاطون» لنيتلشيب ، في جزء واحد - لندن ١٩٣٧
« Lectures on the Republic of Plato » by Richard Lewis Nettleship, 1 vol — London 1937.

«العلاقات الدولية» لبريس ، جزء واحد - لندن ١٩٢٣
«International Relations» by james Bryce, 1 vol — London 1923

«المدنية» لسارتيو ، جزء واحد - باريس ١٩٤٥
« La Civilisation » par Felix Sartiaux, 1 vol Paris 1945

«الاتحاد الدولي ومشكلة الدولة الصغيرة لماريوت» ، جزء واحد - لندن ١٩٤٢
«Federalism and the Problem of the Small State » by B. A. R. Marriot, 1 vol — London 1942

«مبادىء العلاقات الدولية» لمادوش وشيزني هيل ، جزء واحد - نيويورك ١٩٤٠
« Elements of International Relations » by Frederick A. Middlebuch and Chesney Hill, 1 vol — New York 1940

«القانون الدولي العام» لسيل ، جزء واحد - باريس ١٩٤٤
« Droit International Public » par Georges Scelle, 1 vol — Paris 1944

«تاريخ النظريات السياسية» لموسكا ، جزء واحد - باريس ١٩٣٦
« Histroire des Doctrines Politiques » par G. Mosca, 1 vol — Paris 1936

«تاريخ أوربا» لشارل سينيوبوس ، جزء واحد - باريس ١٩٣٤
« Histoire de l'Europe » par Charles Siegnobos, 1 vol — Paris 1934.

المبحث الاول

« عاملا الخير والشر فى السلام والحرب »

السلام والحرب والبيئة الدولية — فلسفة السلام وفلسفة الحرب قديما — الحروب الحديثة وخاصة الاستعمارية — القواعد الانسانية لتخفيف ويلات الحروب السلام الرومانى والسلام الدينى — معاهدة وستفاليا وبدء العلاقات الدولية الحديثة — الحاجة الى التفاهم والسلام بين الشعوب — سير العلاقات الدولية وأثرها فى نشأة القانون الدولى — الخلاصة

* * *

لم تستقر بعد علاقات الامم بعضها ببعض، وصلات الجماعات والشعوب، على أسس من النظم والقوانين التى ترمى إلى المحافظة على صلات الود بينها والبعد عن الحرب ونشر السلام الدائم . ولا تزال القواعد التى تنظم حياة الشعوب من الناحية الدولية فى خطوات طفولتها الاولى : تحتاج الى كثير من العناية والرعاية حتى تنمو وتترعرع ، والا صار مثلها مثل الغرس اذا أهملت سقياه وتعهده ينمو نمواً معوجا ، ثم يصعب إذا بلغ أشده واكتمل عوده تقويم اعوجاجه . والأمم شأنها شأن الأفراد تحتاج إلى تهذيب سياسى وقانونى حتى تتشرب بروح المحافظة على النظام فى جماعة الدول المتمدينة ، ولتصبح علاقاتها ومعاملاتها قائمة على أسس من العدل واحترام حقوق الغير ، ولا عبرة فى ذلك بأن تكون دولة قوية وأخرى ضعيفة أو أمبراطورية ضخمة ذات حول وسلطان وأمة ناشئة تنشد الحرية والاستقلال ، فالمفروض أن يرفرف عليها بأجنحته العريضة جميعا نظام لا يفرق بينها فى المعاملة . فلا تتخذ الدولة القوية من جيشها ومعداتها وعتادها الحربى ذريعة تسهل الاعتداء على الجار ، والنيل من دولة أخرى اختلفت معها على فض مشكلة ، أو عجزت عن انتزاع امتياز منها والسيطرة على مواردها ووضع يدها على بعض

أراضيها دون حرب وقد ضاقت ذرعا بشعب أبى كريم يحافظ على كيانه ويصون سيادته وشخصيته فى العالم الدولى ويتأهب لبذل كل مرتخص وغال فى سبيل الذود عن حوضه .

ولقد سارت العلاقات السياسية الدولية شوطا بعيداً فى سبيل النشاط والتهذيب والتنظيم منذ القرن الماضى ، وفكر ساسة الدول الأوروبية العظمى وعلى رأسهم قيصر روسيا تفكيراً جدياً فى توطيد أركان حسن التفاهم بين الدول صحبه تبادل الآراء وعقد الاجتماعات والمؤتمرات فى خاتمة القرن المنصرم وقد نعم العالم بسلام طويل نسبيا مع تزايد حمى المنافسات السياسية والخوف من الاحتكاك والاصطدام ومن عواقب حروب عامة بشعة تبعاً لتزايد استخدام الآلات وسائر معدات الفتك الحديثة فى القتال والتفنن فى ذلك وسيطرة روح الجشع ، والطمع فى المزيد إلى حد امتصاص الدول القوية ثروات للشعوب الضعيفة وإراقة دمائها دون شفقة ، وتنازع الأولى وتحفزها لاقتتال مرير فى سبيل الاستئثار بالفرائس ، تلك الروح الشريرة التى تقمصت عصر الفحم والحديد والصلب والبخار والبترول والكهربا وطغيانها على السياسة الدولية والسياسات القومية ونظم الحكم وأسس الانتاج والصناعة وتكوين الثروات وطرق استثمارها وتنميتها .

وسعى أنصار السلام فى جعل علاقات الدول بعضها ببعض على أسس من الانسانية والرحمة ، وذلك بإدخال كثير من مبادىء الشفقة والمروءة فى الحروب وبتحريم استعمال بعض الأسلحه ومعاملة الجرحى والأسرى بما تقتضيه الانسانية المتمدينة ووضع قواعد كفيلة بحل المنازعات بين الأمم وقد ساروا فى هذا السبيل سيرا جديا . وهم فى تفكيرهم هذا أيدوا طبيعة القواعد القائمة عليها العلاقات السياسية الدولية ومبادئها فى حالتى السلم والحرب: باعتبار أنه يتعين أن تقوم قواعد إنسانية تتبعها الأمم إذا ماجد الجد واشتعلت نيران القتال حتى لاتعود الشعوب إلى حالتها من العنف والقسوة والوحشية ، وإذا كانت الحرب ضرورة بغيضة لامفر منها فعلى المسئولين عن

رجال السياسة الذين يقودون دفة الدول العظمى أن يعملوا قدر الطاقة على التخفيف من ويلاتها ووضع حد لتعذيب الأبرياء ممن يكتوون عادة بلظاها .

وطبيعى أنه كانت هناك تقاليد قائمة واتفاقات معمول بها تنظم العلاقات الدولية أسوة بالحياة القانونية الخاصة بمعاملات الأفراد وعلاقاتهم بعضهم ببعض ، وقد انتقلوا من طور الفطرة الأولى وبدأوا يعيشون حياة الجماعة المتمدينة ، بل أن الحياة السياسية الدولية تقدمت تقدما كبيرا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . غير أن بدء التفكير المثمر فى وضع أسس لسلام دائم وقانون وعدالة دولتين لتنظيم حياتى السلم والحرب وإنشاء محكمة للفصل فى المنازعات الدولية كان على يد قيصر روسيا ومن تبعه من ساسة أوروبا . وهكذا طفر القانون الدولى من الناحية النظرية طفرة كبيرة وسارت العلاقات السياسية الدولية فى سبيل التنظيم والسلام مسافات واسعة إلى الأمام .

والنظم التى تحكم العلاقات السياسية الدولية لا تقوم اليوم على مجرد القوة والعيش فى طبيعة لا ضابط لها ، كما لا تقوم بعد على قوانين رادعة زاجرة ممهورة بالصيغة التنفيذية والعقوبات فى حالة الحيد عن القوانين الدولية وانتهاك حرمتها ، فلا مسئولية على المخالف إلا تلك المسئولية الأدبية وحكم الرأى العام فى مختلف أنحاء العالم على المعتدى وسخط الطبقة المثقفة التى تصبو إلى السلام . وهناك فارق هام والحالة هذه بين حالة الأفراد فى الجماعة وحالة الدول فى المجتمع الدولى ، فالأفراد يخضعون لقانون له أداته التنفيذية أما الجماعة السياسية المستقلة ، أى الدولة على إختلاف أنواعها وتكوينها وأساليب الحكم فيها الملكية منها والجمهورية والديموقراطية والدكتاتورية ، فهى مازالت فى البيئة الطبيعة وتكاد تكون على الفطرة State of Nature فى علاقاتها مع سائر الدول ، أى بعبارة أخرى أن كل جماعة مستقلة يمكنها أن تقف بمعزل عن القانون وتحيد عنه ولا رقيب عليها فى هذه الحالة إلا نفسها . وعلى ذلك فيمكنها ألا تعترف بحقوق قانونية لجماعات أخرى أو بتعهدات عليها نحو هذه الجماعات . وفى الواقع فأن هذه الجماعات المستقلة

فى المحيط الدولى فى حالتها الخاصة المشار إليها أقرب إلى حالة الأفراد المتوحشين قبل أن يكونوا جماعة منظمة متمدينة لها قوانينها الداخلية التى تجعل منها دولة وقوة وشخصية معنوية ، وبهذه المناسبة يمكن التساؤل ماذا يعنى بالحالة أو بالبيئة الطبيعية هذه ؟

هناك رأيان هامان أو نظريتان أساسيتان لتفسير هذه الحقيقة . فأن تاريخ العلاقات السياسية الدولية ، يبين بوضوح ذلك النزاع الطويل بين وجهتى النظر المتعارضتين ، وليس هناك فى الواقع نزاع بين جبهتين ينتظر النصر لأحداهما على الأخرى لأن كل وجهة نظر صحيحة ، ولها أسس من الواقع مرجعها التكوين العقلى البشرى واختلاف التفكير الانسانى ، أو بعبارة أخرى لاتستأثر كل فكرة من الفكرتين دون الأخرى بالرجحان وقربها إلى الحقيقة وإنه لاحيد عن صحتها وذلك لصعوبة استبعاد صحة وجهة النظر الأخرى أيضا . ويتساءل أنصار كل من الرأيين عما إذا كانت بيئة الحرب أو بيئة السلم هى البيئة الطبيعية للعلاقات الدولية ؟

* * *

قال أفلاطون « الحرب هى الحالة الطبيعية لعلاقات كل جماعة من الجماعات السياسية بجماعة أخرى » ، ووصف فيلسوف إغريقى قديم آخر الأنسان « بأنه ذئب همه الانقضاض على أخيه الأنسان » ، وقد أخذ فولتير هذا التشبيه عن هذا الحكيم اليونانى ، وقال مامعناه « إن الانسان سيقتتل دائما مع غيره من بنى البشر فلا مفر من ذلك » ، وقد وصف كثير من الكتاب هذه الحالة التى أيدتها حروب طاحنة لاعداد لها قاستها الأنسانية على كر القرون والأعوام ، واتخذت اليوم صورتها البشعة المروعة بما لايخرج عن المعنى السالف .

وإلى جانب نظرية الذئب فى تكييف علاقات الدول بعضها ببعض وتشبيهها فى معاملاتها بالذئاب حيال الأخرى من فصائلها فى الطبيعة القاسية هناك نظرية الحمل وبيئة السلام . وإن أحد شعراء اليونان القديمة وهو

« هيسيود » Hesiod وصف عصراً ذهبياً ليس فيه حرب وتقتيل ، وكذا الشاعر « فرجيل » Virgil الذى ردد تقاليد بعض شعراء العصور القديمة وآراءهم وحكمهم ، وذكر تنبؤ « سيبل » Sibyl بعودة عهد من السلام الدائم الذى لا ينفصم عراه يسود العالم المعروف فى ذلك الوقت .

وهكذا فهناك مذهبان المتشائم والمتفائل . ويقوم الأول على أساس طبيعة البشر وغرائزهم وطمعهم ، ويقوم الثانى على أساس الروح البشرية وطموحها نحو السمو فى سماء الفضيلة وسعيها فى تطهير النفس من الأدران والخبائث ، وقيام الأنسانية على طائفة من الآمال الكبار والسعى الحثيث نحو تحقيق السعادة البشرية .

وإن الفلاسفة الذين ينتمون إلى المذهب الصوفى Stoic ينظرون إلى الأنسان باعتبار أنه كائن حى يتطاحن باستمرار وفى جوانحه غرائز الشر وهى ضد ماهو عدل ومعقول . ويقولون إن طبيعته الحقيقية تتضح فى تغلب العدالة والتعقل على غرائز الشر ، وإن السلام الذى يجب أن يخلعه العقل والاتزان على الروح البشرية فى نظرهم طبيعى ، وذلك لأن الطبيعة تبرز فى النهاية أنبل وأشرف ما فى المرء ، ومتى خرجت من مكمنها صفاته هذه ورجحت كفتها على قوى الشر عاش فى سلام مع سائر الناس .

ونظر البعض الآخر من الفلاسفة إلى الأنسان خلال منظار مظلم ، فبحثوا فى تاريخه على مر العصور ، ورأوا فيه حيوانا عنيفاً معتدياً يقتل ويسلب ، ولكنهم رأوا كذلك وقد أزاحوا الستار عن هذا المنظر صورة إنسان برىء ساذج إبان عصر فطرته الاولى ، وأملوا أن يسترد هذه السذاجة والبراءة والوداعة بفضل الدين والفلسفة ، وهما كفيلان فى اعتبارهم بترويض حواسه وغرائزه العنيفة وتحويله من طريق السوء إلى الطريق القويم وتوجيهه نحو الصراط المستقيم ، وهو حياة السلام الدائم . وهكذا يتحطم

فى نظرهم شيئا فشيئا الشر وتحل محله طباع وصفات إسامية أساسها الأخاء والسلام بين البشر .

ولنترك الآن فضاء الخيال والفلسفة والتفكير العميق ونلمس الواقع لعلنا نستمد منه علاجا ناجعاً لآلام الأمم ومتاعبها . لا شك أننا نخرج من تحليلنا السالف لغرائز البشرية ونفسية البشر ثم لحالة العلاقات بين الجماعات السياسية المستقلة باقتراحين :

الاقتراح الأول : أن كل جماعة سياسية مستقلة ، وهى بحكم هذا الاستقلال وما لها من سيادة فى الميدان الدولى فى بيئة طبيعية حيال الجماعات الأخرى المماثلة لها .

الاقتراح الثانى : أن تحسين العلاقات بين الجماعات السياسية المتمدنة معلق على ضرورة تحسين الطبيعة البشرية ذاتها .

وعلى ذلك فالمصلحة كل المصلحة من الناحية الوطنيه فى تلقين الشعوب كيف يكسبون كثيراً بتعاونهم بدلا من التطاحن والتنازع والحروب ، وأن هذا التعاون هو بلسم علاقات الجماعات السياسية ، ولا تخرج هذه الجماعات السياسية عن أنها مجموعات من الأفراد لها نظامها الخاص، ومهما محافظة على أنظمتها المختلفة ومصالحها بل وكيانها فى النهاية أن يضمها إلى أعطافه حسن التفاهم والسلام . ولكن هذه الجماعات لا تتقدم إلا إذا تقدم هؤلاء الأفراد أعضاؤها الذين يكونونها ، وارتقى خلقهم . فهى تسير وفق مايسيرها الأفراد وتتشكل كما يشكلونها ، كالماء يتخذ صورة الاناء الذى يسكب فيه . وهى تسمو فى فضاء الأنسانية وتحلق فى سماء المثل العليا للسلام ، أو تنحدر إلى هاوية الوحشية وتخبط فى لجج عميقة من الدماء تبعاً لتصرفات أعضائها وجهودهم وما يرمون إليه .

ولندع الآن وقد عرضنا لفكرتى الخير والشر وفلسفة السلام والحرب والتعاون بين الجماعات أو التنافر والتقاطع والمنازعات المسلحة ذلك جانباً ، ونولى وجوهنا شطر التاريخ الغابر ، ثم نطوى صفحاته حقبة بعد حقبة

وجيلا بعد جيل ، حتى نأتى على سجله فى القديم والحديث ، نتتبع تطوراته وتقلباته ، نستعرض فى ضوئها نشأة القانون الدولى ونظم الجماعات السياسية فى علاقاتها بعضها ببعض ، ثم رسوخ أقدام هذا القانون ، وتعلق الجماعات السياسية قديمها وحديثها بأهدابه ، رغم انتهاكها حرمته فى كثير من الأحوال ، وتذرع المعتدى بشتى المعاذير كخرق خصمه لقواعد القانون الدولى ، واحتمائه بتقاليد وأسس تخالف العرف والعدل وهما مما يتمسك به الآخر .

إننا نجد روح هذا القانون الذى ينظم علاقات الدول وصلاتها بعضها ببعض فى كل من حالتى الحرب والسلم ، ولا محل للدهشة من القول بقواعد السلم والحرب على السواء . فحقيقة إن للسلم قواعد مرعية وهذا يمليه العقل والمنطق ، أما المستغرب فهو حالة القتال ، فهل للحرب بويلاتها وتدميرها وفتكها وما يصحبها فعلا من إنكار كل شىء على العدو حتى الحياة قواعد ونظم ؟ كان الأفضل أن تكفى البشرية نفسها شر القتال وأن يسود بين الناس الوئام ، ولكن ما العمل والحرب تنشب تباعا منذ فجر التاريخ ؟ لقد أصبح لزاما أن تنظم حياة الجماعات فى محيطها الصاخب ، وصرنا أحوج إلى قواعد إنسانية تراعى وتحترم فى زمن الحرب أكثر من حاجتنا إلى قواعد دولية لتنظيم علاقات الأمم بعضها ببعض فى زمن السلم . فبديهى أن السلم هو الحياة الطبيعية الصحيحة للعالم السياسى السليم الدولى ، فهو لا ينشد علاجاً خاصاً ورعاية كما يرعى الطبيب العليل حتى تشرف أوصابه على البرء . أما الحرب فهى الداء العضال الذى ينوء بكلكلة على العالم السياسى فيضنيه ، ويرده مريضا ينشد الرعاية والعناية وتضميد جراحه المثخن جسده بها ، وتخفيف آلامه المبرحة .

لقد كان العالم دائما مسرحا للحروب ، وما تخلفه من خراب ومشكلات وما يعقبها من انقلابات واضطرابات بل وثورات دامية . ومهما بذلنا الجهد فى التنقيب عن (العهد الذهبى للسلام) فشأننا شأن (دياجين Diagene) فى بحثه بمصباحه المضىء فى وضح النهار عن إنسان بكل ما تعنيه هذه الكلمة

وما تضفيه على (الحيوان السياسى) كما سماه أفلاطون . فالحروب تجتاح البلدان وتنكب الشعوب وتدمر معالم الحضارة منذ الأزل ، وتزداد فظاعتها وخطورتها جيلا بعد جيل ، حتى أصبح بقاء المدنية الغربية بحالتها التى نعهدها بما فيها من الراحة والرفاهية ، أو فنائها وحلول عهد من الظلام المدلهم ، معلقا على قيام حرب جديدة بقنابلها الذرية وأسلحتها الفاتكة وفى مقدمتها طرق نشر الجراثيم القاتلة

ولنتصور أن الستار قد أزيح عن حادثات التاريخ الغابر الجسام فماذا نشاهد ؟ ـــ نرى شعوب أوروبا من السلتيين والغوطيين والغاليين والصقليبيين والجرمان والنورمان والتتر قد قدموا من ربوعهم ، ومنهم من هبط من قلب آسيا إلى أوروبا يقتتلون ، فكل قبيلة أو عشيرة كانت فى حرب دائمة مع جارتها ، وكذلك الحال فى ممالك وامبراطوريات العالم القديم ، كقدماء المصريين والهكسوس والحثيين والأشوريين وأهل بابل وفينيقيا والفرس والاغريق . ولطالما انفضت قبائل الشمال البارد المعتم حيث يطغى الضباب وشظف العيش على وديان المناطق المعتدلة وحوض البحر الابيض المتوسط حيث الشمس الساطعة والمياه الغزيرة العذبة والأرض الخصبة النضرة والخيرات والثروة والرزق الواسع والعيش الرغد . ولم تنقطع المنازعات والحروب بين مدن الأغريق القديمة المتجاورة فكانت « أثينا » تمقت وتحارب « ميجارا » Megara و « تيبس » Thebes « بلاتا » Plataea و « سبارتا » Sparta « المسينيين » Messenians . بل إن من أهم عوامل اضمحلال « أثينا » ، وقد سطعت على العالم بعلومها وفنونها وفلسفتها وورثته أغنى ميراث ، منازعاتها المستمرة مع « سبارتا » وسائر جاراتها ثم مقدونية فى الشمال . وإن أبشع أمثلة الحروب فى العالم القديم صراع « روما » و « قرطاجه » أجيالا متوالية صراع الحياة والموت والتنازع على السيادة والسيطرة على حوض البحر الأبيض المتوسط وقد كان محور النشاط والحياة فى العالم القديم ، بل كان هذا الحوض هو عالم ذلك الوقت

المعروف ، واستعملتا فى حروبهما كافة وسائل الابادة ، فنقل «القرطاجيون» الأفيال إلى سهول إيطاليا عن طريق جبال الألب لدك كل مايقابلها مما صنعه الانسان لرفاهته ، ودوس الزرع النضر والجند وسائر معالم الحياة ، واستخدم أهل روما الخطاف المعدنى لالقائه من فلكهم الخفيفة الصغيرة على مدرعات القرطاجيين الحربية الضخمة بغته ، وأخذهم على غرة بالحيلة والخداع ، واقتحامها ليلا وسراً ، والاستيلاء عليها بالسلاح الابيض ، أو إشعال النار فيها وإحراقها . كما أعلنت روما الدكتاتورية المؤقتة مدة ستة شهور قابلة للتجديد ، لتخول لشخص قوى كفء سلطات كاملة ، حتى يخلصها من عار الغزو ، ويقضى على الخطر المحدق بها . وتعاطى هانيبال قائد جيوش قرطاجه وأحد أبطال التاريخ السم بعد فشله ، فلقد كان قاب قوسين أو أدنى من القضاء على روما ثم قلب له الدهر ظهر المجن ، فتتالت على جيوشه وجيوش بنى وطنه الهزائم النكراء ، وفضل الموت على الوقوع أسيراً فى أيدى أعداء لايرحمون . ثم غزت روما قرطاجه واجتاحت ديارها ، ودكت معالمها دكا ، وأزالت كل شىء فى العاصمة الزهراء ، وحولت أرضها ذات المبانى الشامخة إلى منبسط سهل صالح للزراعة فحسب ، حتى تصبح أثراً بعد عين وينساها العالم ، كما سخرت أبناءها وقد أضحوا عبيداً أذلاء للعمل لصالح المظفر . ولكن لم ينس التاريخ بشاعة هذه الحروب التى تكررت وتتكرر فى صور شنعاء مختلفة حتى يومنا هذا ، ولا شك أن الانسان المتمدين وقد تجرد عن صفته كعضو فى الجماعة السياسية لتشمئز نفسه ويقشعر بدنه لمجرد التفكير فيما شاهدته أوروبا وشاهده العالم منذ القدم فى عهود الوثنية وكذا بعد ظهور المسيحية فى سلخ جندى « أشور » لعدوه المغلوب على أمره ، وتقشير جلده من جسده ، وفى تكبيل « قمبيز » « لابسامتيك » ملك مصر وسائر أمرائها وأشرافها رجالا ونساء فى السلاسل بعد غزو البلاد والسيطرة عليها بالخدعة وأمره بمرور هؤلاء السادة فى حالة من الذل والاستعباد فى حفل عام وقد وقعوا أسرى وصاروا عبيداً للغزاه ، وفى محاكم التفتيش

وآلات التعذيب التى أعدت لطحن الجسم وتقطيع الأوصال وفقء العين وغيرها من معدات الوحشية التى شحذت للفتك بالمسلمين وغيرهم ممن لايدينون بالكثلكة فى أسبانيا وسائر الممالك الكاثوليكية فى أوروبا ، وفيما وقع فى سهول العالم الجديد ودول الهنود الحمر بين الهنود الحمر والمستعمرين بعد أن هبطها « كولومبس » وسائر المستكشفين ، وفيما وقع أيضاً بين رؤساء القبائل فى جزائر « تاهيتى » و« نيوزيلاندا » و « أستراليا » و « هبريدا » و « هواى » وغيرها فى الباسفيك للاستئثار بالسيادة ، وفيما وقع بين الوطنيين والاوروبيين من اتخاذ الضيوف أهل البلاد أهدافا لأتقان الرماية والتمرين على استعمال السلاح أو تسلية لصيد الأنسان وقد سموا قنص الحيوان . ونذكر ضمن أعمال القسوة التى لاحد لها إنه فى سبيل الطمع والسيطرة وإنشاء ملك عريض ذبح أحد ملوك الزولو منذ قرن من الزمان كافة جيرانه الأقوياء من الوطنيين بجنوب إفريقيا دون أن يعرف أن « تيمورلنك » الفاتح المغولى الجبار سبقه فى هذه الفعلة ، وعرف بطبقات الجماجم المتراصة التى حصدها وكان يفاخر بها ، وصارت وقد زال ملكه الواسع كل ماخلف من أثر بغيض على صفحات التاريخ .

ولقد قاسى العالم الأمرين من الحروب والاضطهادات الدينية فى القرون الوسطى . فكم طارد الأباطرة من اختلف معهم فى الدين ، وشنوا عليهم الغارات العنيفة بلا شفقة ، نذكر مطاردة الوثنية للمسيحية فى عهدها الأول فى الأمبراطورية الرومانية ، ثم انتشار المسيحية فى أنحاء الأمبراطورية ، ومطارده الأمبراطور الذى اعتنقها الوثنية فى المملكة وخارجها . ولا ننسى صراع المسيحيه والاسلام وإعلان أوروبا المتأخرة الفقيرة الحروب الصليبية بلا مبرر على الشرق المتقدم الزاخر بالثروة ، ولا ننسى فتك رجال الدين الأسبان والبرتغال بالهنود الحمر فى المكسيك وبيرو والبرازيل وشيلى وغيرها . ونذكر كذلك بشاعة الاضطهادات الدينية فى أوروبا فى القرون الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر ، وإن مذبحة « سانت بارتلمى »

أبلغ دليل على ذلك . ونذكر أيضاً قسوة محاكم التفتيش التى سبق أن أشرنا إليها ، واضطهاد البروتستنت وهروب هؤلاء سراً إلى العالم الجديد . وفظاعة هذه المحاكم أيضاً فى تضييق الخناق على المسلمين واليهود فى إسبانيا العربية بعد أن تدهور ملك العرب هناك ، ودالت دولتهم ، وعقد مسلمو غرناطه معاهدة التسليم والأمان مع الملكيين الكاثوليكيين «فردناند وايزابلا» اللذين نكثا بالعهود والمواثيق ، وقد كبد هذا المسلمين فقدان مايقارب ثلاثةمليون من بنى جلدتهم ، واليهود نحو مليون منهم أعمل الكاثوليك فى رقابهمالسيف تنكيلا وتشنيقاً وانتقاما ،ونذكرأن «كلوفيس Clovis »أحد ملوك الفرنك ولم يك إيمانه بالمسيحية تاما تذرع للاعتداء على جاره ملك الغوط «اكيتانيا Aqintania» بحماية الدين ورفع لوائه ، وقال كوسيلة لمهاجمته «ان هؤلاء الآريين يجب ألا يملكوا أصقع بقاع بلاد الغول»

وبعدمضى ثلاثةقرون على هذه الحالةفرض الإمبراطور شارلمان «Charlemagne» المسيحية على السكسونيين بحد السيف ، وكان ملكه يشمل معظم أوروبا المعروفة فى ذلك الوقت . ثم بعد ثلاثة قرون أخرى كسب الملك «القديس أولاف St Olaf» النرويجى لقب قديس لغير مزية إلا محاربته جيرانه ، إذ لايمتاز حكمه أو خلقه أو تاريخه بشىء إلا بالحرب وبإراقة الدماء . ولقد برهن سلفه من قبل الملك «أولاف تروجوسون Olaf Trygvasson» على وحشيته وبشاعته بفرض المسيحية قسرا على أحد رؤساء القبائل المجاورة، ولما رفض هذا اعتناقها هدده بثعبان سام خطر سدده إلى عنقه . ونذكر القسيس الدومنيكى «فالدس Valdes» الذى قال لجنود الحاكم الأسبانى وقد أعدوا العدة لذبح آلاف الهنود الحمر «إننى أطلب أليكم يا أهل كاستيلا أن تنقضوا على هؤلاء الأعداء وتذبحوهم ذبحا بلا تردد»[1]. وفى أوائل عهد

(١) انظر (العلاقات الدولية) لبريس ، جزء واحد ، لندن ١٩٢٣

« International Relations » by James Bryce, 1 vol, London 1923

وصول الأوروبيين إلى الهند وقعت حوادث شنعاء تدل على قسوة البرتغال وتعصبهم ، فروى بأنهم كانوا يرقبون سفن الحجاج فى عودتها من أرض بيت الله الحرام ليفتكوا بمن فيها ، وأنهم ذبحوا ركاب سفينة على بكرة أبيهم وهم يقدرون بالمئات بعد أن مثلوا بهم أفظع تمثيل ، ثم علقوهم فى الصوارى ووجهوا السفينة إلى سواحل الهند .

* * *

ومع تطور العالم وفقد المنازعات الدينية واختلاف المذاهب ، الأهمية التى تؤدى إلى الحروب بين الامم والشعوب ، حلت حروب السيطرة والتوسع من ناحية ، وحروب التحرر والاستقلال من ناحية أخرى محل الأولى . وكم زهقت من أرواح بريئة فى الشرق ذهبت ضحية اعتداءات وحشية بلا إنذار أو رحمة ودون حروب منظمة . أعمل الأوروبيون المستعمرون فيها أسلحتهم الفاتكة وبنادقهم السريعة الطلقات ، ولم تستطع سيوف الأبرياء وبنادقهم العتيقة وأقواسهم ونشاشيبهم أن تقيهم شر المستعمرين الجشعين ، وأخضع هؤلاء شعوب نبيلة عريقة فى الحضارة باسم تمدينهم وحمايتهم بالهند والصين وتونس والجزائر ومراكش وأواسط أفريقيا . وذهب الجندى والممول والمبشر إلى هنالك يعملون جنبا إلى جنب لاستثمار فائض رؤوس الأموال الأوروبية ، وذلك منذ منتصف القرن الماضى . وإن حوادث فتك البلجيكيين فى الكونغو والألمانيين فى الكامرون بالسكان واتخاذ جلودهم نعالا كما دلت التحقيقات والتحريات على صدق ذلك ، وإن إطلاق الإيطاليين الغازات الخانقة فى الحبشة على الأهالى الأبرياء الذين يذودون عن ديارهم رغم وجود عصبة الأمم بنظمها السلمية الخلابة ، وإن اللافتات فى بلدان الصين العامة والهند وجنوب أفريقيا لتحذير الأهالى من ولوج مناطق الامتيازات والحدائق العامة والمركبات وقصرها على الأوروبيين إلى عهد قريب لاتدع مجالا للشك فى سوء نوايا وقسوة وظلم أهل الغرب ، الذين يفدون إلى هذه الجهات تحت ستار تمدينها .

وظلت معظم حروب القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين حروب فتح لكسب المادة الأوليـــة والأسواق والسيطرة والاتساع على حساب الشعوب المستضعفة . وقد اتخذت الإمبراطوريات مختلف الأساليب للوصول إلى غاياتها ، وكلما اختلفت أجلت تقسيم الغنيمة . فاقتسمت كل من روسيا والنمسا وبروسيا، بولاندا الباسلة بتحريض « كاترين الثانية » ، وحصل العكس مراراً فى حماية انجلترا وفرنسا وروسيا وألمانيا — كلا منها وفق مصلحتها — للإمبراطورية العثمانية رغم نعتها « بالرجل المريض » وسيل لعابها على أملاكها فى الشرق ، وذلك لعجزها عن التفاهم على تقسيم الأسلاب ، وكانت انجلترا تخشى أن يتحقق حلم بطرس الأكبر بالوصول إلى البواغيز والاستيلاء على البسفور والدردنيل وتهديد نفوذها فى البحر الأبيض المتوسط وفى الشرق . ولكن ذلك لم يمنع الدول العظمى من التغلغل بنفوذها السياسى والمالى فى أملاك الدولة العلية ، وقام صراع بين انجلترا وألمانيا بخصوص مد الأخيرة خط حديد « همبورج — بغداد » وخوف الأولى من وصول جيوش « غليوم الثانى » إلى أبواب الهند ، وانتهى الحال بابتلاع انجلترا أكبر قسط من أملاك الإمبراطورية العثمانية عقب الحرب العالمية الأولى وهزيمة إمبراطوريات الوسط فيها . ونذكر من حروب الاستعمار اهتمام انجلترا بشركة الهند الشرقية وإدماجها فى الدولة ثم تجريد جيوشها بمعداتها الحديثة على أمراء الهند المترفين المنشقين ، واستخدامها فضلا عن ذلك الرشوة والدسائس للإيقاع بهم .وأينعت سياسة فرق تسد ، فدانت لها هذه البلاد الفسيحة الغنية ، وصارت كما يقول الأنكليز المحافظون أكبر جوهرة فى التاج البريطانى ولا غرو فى ذلك فهى مورد الثراء الأول للجزر . ونذكر من حروب الاستعمار أيضا تنازع روسيا واليابان على الصين واصدامهما فى أواخر القرن الماضى ، ومحاربة انجلترا لشعب « الترنسفال » الباسل بجنوب إفريقيا سنوات عدة فى أواخر نفس القرن وهزيمته ، وتأديبها له بلاشفقه لا لذنب اقترفه غير رغبته التى لا تتزحزح فى حياة عزيزة أبية .

وحروب الاستعمار تجلب حروب الاستقلال وهى أيضاً كثيرة . فهناك ثورات الهند المتعددة، وأهمها ثورة منتصف القرن الماضى التى كانت قاب قوسين أو أدنى من النجاح، ومناهضة الصين للمتغلغلين فى بلادها وأصحاب الامتيازات منذ القرن التاسع عشر رغبة منها فى التحرر من الفاقة والضعف المصحوبين دائما بالنفوذ الاوروبى. وهناك حرب استقلال الولايات المتحدة وانفصالها عن انجلترا، وتعد فاتحة تحرر الانسانية من ظلم الأرستقراطية والحكم المطلق، والنبراس الذى أرشد محررى فرنسا فى ثورتهم ضد الرجعية وأدى بهم إلى إعلان حقوق الانسان . وهناك كفاح الشعوب اللاتينية فى الأمريكتين ضد الاستعمارين الأسبانى والبرتغالى وقد انتهى بتحرير هذه البلدان وإعلانها جمهوريات متعددة مستقلة ، وكانت آخر هذه الحروب حرب «كوبا» التى اشتركت فيها الولايات المتحدة ضد إسبانيا ، وهكذا تقلص ظل الاستعمار الأسبانى فى العالم الجديد . ولكن ظلت هذه الجمهوريات مسرحا للمنازعات الدموية القائمة على طمع الحكام والقواد ، فلاتقوم حكومة إلا لتحل محلها أخرى بعد ثورة وانقلاب ، وتحرك هذه الثورات غالباً أيد خفية، هى أيدى أصحاب النفوذ الاقتصادى الدولى الذين يتطلعون إلى الحصول على امتيازات مالية وتجارية هناك ، وإلى السيطرة على ينابيع الخامات وهى أساس حروب اليوم ، وعصب المدنية الغربية الصناعية .وقيل إن أحد قواد هذه الجمهوريات وكان قوى الشكيمة شديد البطش ينزل مع رجاله من الجبال ليحتل العاصمة ويفتك برجال الحكومة الشرعية وأنصارهم ، ثم إذا تصادف وهزم آوى إلى وكره ثانية بالجبال يعتصم بها ، وقد تكرر هذا وأخيراً فشل فى غزوته ، ونال منه أعداؤه ، وخر مثخنا بالجراح ، ووضعه أنصاره على فراش الموت واستحضروا القسيس ليصلى عليه ويطلب الغفران من الرب ، وطلب إليه أن يضرع إلى السموات يسأل الصفح عن أعدائه ، فرد وهو يحتضر أنه لم يعد له اعداء فقد قتلهم جميعاً على مراحل متعددة فى غزواته ونكل بهم أشد تنكيل . وهناك اليوم كفاح الشعوب الناهضة من شواطىء الأطلانطيق

بشمال إفريقيا إلى أقاصى الهند وبورما والملايو وأندونيسيا ، وقتال المستعمر المرير احتفاظا بمركزه ،وقد شعر بعدم شرعيته وحرجه فلجأ إلى العنف تارة وإلى الحيلة تارة أخرى يدافع دفاعا قائما على اليأس والعجز مع القسوة فى حالات كثيرة ،وإيفاد انجلترا مثلا الجنود بمعدات القتال الحديثة من قاذفات القنابل والدبابات وغيرها لأخضاع أهل أندونيسيا للتاج الهولندى وذلك خوفا من ضياع رؤوس الأموال الأنكليزية الموظفة فى بنوك «أمستردام» والمستغلة بدورها فى المؤسسات الاقتصادية المتعددة هناك غير أبهة بالوعود والمواثيق التى قطعتها على نفسها خلال الحرب العالمية الثانية من ضرورة إنشاء عالم جديد مبنى على المساواة وتحرر الشعوب من ربقة الظلم والاستعمار.

هذه صفحة مختصرة لبعض الحروب المتتابعة التى مرت فيها البشرية منذ القدم ولم ترع فيها حرمة أو ذمارا ، ولكن هذا لم يمنع عقلاء الساسة والمفكرين من استنكار العنف والقسوة ، وتصاعدت الأصوات تنادى بأنه إذا لم يك بد من المنازعات المسلحة والحروب فالواجب الأنسانى يحتم اتباع قواعد دولية للتخفيف من حدتها وويلاتها والاقتصاد ما أمكن فى إراقة الدماء وإزهاق الأرواح واحترام حقوق الأسرى والجرحى والأعداء المهزومين ومعاملتهم بالحسنى وإعطاء الأمان للخصوم الذين يريدون التفاوض ولمن يلقى سلاحه بلا قيد ولا شرط والمحافظة على ممتلكات المدنيين وأرواحهم .

ولقد اتبع كثير من الفاتحين قديما مبادىء الشهامة والشرف إزاء العدو المهزوم ، فأكرموا وفادة مفاوضى الخصم وأعطوهم الأمان حتى يعودوا ثانية إلى معسكرهم سالمين ، واحترموا عقائد البلدان المغزوة ، بل رقدموا الهدايا والقرابين إلى الآلهة ، نخص بالذكر منهم اسكندر الفاتح الذى ذهب إلى معبد الأله «آمون» وقدم له القرابين شكراً وتقرباً إلى أهل «مصر ، واشتهر خلفاء العرب بأكرام العدو ومعاملة المهزوم معاملة سمحاء ، وطالما كانوا يذكرون قوادهم وولاتهم فى رسائلهم بوجوب معاملة أهل البلدان المفتوحة بالحسنى ولايترددون فى عزل الولاة الذين يحيدون عن هذه النصائح الثمينة ، ولم

يعرف عن الخلفاء لاسيما إبان مجدهم أنهم نكثوا بالعهود والمواثيق التى قطعوها على أنفسهم لملوك الروم والنصارى أو طغوا وبغوا أو سفكوا الدم ظلما وعدوانا . ونعلم كيف أكرم الرسول مبعوث المقوقس عظيم القبط وقبل هداياه . وكيف بهت تواضع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب . وحكمته وزهده فى زخرف الحياه الدنيا وأبهة الملك العريض ، مبعوث قيصر ، وكذا تبادل شارلمان وهارون الرشيد الرسائل والهدايا . وهذه هى المقدمات الأولى للعلاقات السياسية الدولية ، وهى المصباح الذى على ضآلة ذبالته وضعف نوره أضاء السبيل للمفكرين القدماء وحضهم على التغنى والأشادة بوجوب قيام العلاقات بين الشعوب المختلفة على أسس من حسن المعاملة والمودة والأخاء ، وهكذا وضع الحجر الأول للقانون الدولى .

ولقد كانت قوى الخير تتغلب على عناصر الشر المدمرة ، ويثوب الحكام والشعوب إلى رشدهم ويتوبون وينيبون خوفا من غضب الآلهة فى عصور الوثنية . وخشية انتقام الرب فى القرون الوسطى ، يوم كان الدين هو الوازع الأساسى ويوم كان البابا هو الحاكم الروحى والزمنى ، يسيطر على الشعوب وعلى الأباطرة ، ويكفى أن يصدر أمره بحرمان الأمبراطور من رحمة الكنيسة وعطفها وأنه خارج على المسيحية Ex Communication ليفقده سلطانه على رعاياه ويأتى به صاغراً يطلب الصفح والغفران ويخضع لأوامره فى التكفير عن خطاياه . وقد رأينا تغلب هذه القوى فى أساطير الإلياذة لهومير ، فهو يذكر لنا أهل اليونان وتروادة، وقد قام صراع دموى عنيف طويل الأجل بين الجهتين فكلما أرادوا التهادن والتصالح عمدوا إلى القوى الخارقة التى تمثل سلطان الآلهة يستشيرونها ، تلك القوى الكامنة فى الأرض والسماء . وجعلوا منها شهوداً على ميلهم إلى الخير ، وكذلك شأن ملوك إيرلاندة القديمة الذين فى تهادنهم يوم القديس « بتريك » St Petrick لجأوا الى القوى الخارقة للرياح والشمس يسألونها أن تكون شهوداً على عملهم(١)

(١) انظر « العلاقات الدولية » لبريس ، صفحة ٨

، وقد وردت فى الأساطير القديمة وفى التاريخ الغابر تقاليد لاحصر لها على معاملة مبعوثى الأعداء وطرق الاتصال بالعدو للتهادن ولضمان وسائل المواصلات والتموين أثناء الحرب ، ثم لم يعدم العالم المسيحى وقد استند على الدعائم الدينية وتقاليدها فى العصور الوسطى ، المفكرين الذين يحبذون نشر السلام ويدونون فى كتبهم الفلسفية القواعد الدولية لنشر الوئام بين الأمم ، فوضعوا نظما إنسانية للعلاقات بين الشعوب نخص بالذكر منهم «دانتى الجيرى» Dante Alghieri فى كتابه بعنوان «المملكة» De Monarchia و«مارسيلوس دى بادوا» Marsilius of Padua أحد معاصرى «دانتى» وكتابه بعنوان « الدفاع عن السلام » Defensor Pecis ، والغرض من هذين الكتابين منع الحروب ما أمكن وتحقيق ماتصبو إليه البشرية المسيحية من السير نحو السعادة الأبدية التى لن تتحقق إلا فى ظل السلام المسيحى(١)

* * *

ولقد خطا العالم القديم خطوتين هامتين فى سبيل تأييد سلطان القانون الدولى ونشر نوع من السلام العالمى الذى تنشده الأمم فى ظل هذا القانون الدولى المبدئى المشبع بقوة روحية معنوية : الخطوة الأولى فى عهد روما القديمة فى ظل السلام الرومانى والخطوة الثانية فى عهد سلطان البابا الزمنى والروحى فى القرون الوسطى فى ظل السلام الكنائسى أو الدينى وفيما يلى البيان :

(١) السلام الرومانى Pax Romana : نجحت روما بعد سحقها قرطاجنة فى أن تغزو بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط بلداً بعد آخر وقد خلا لها الجو أيما خلو ، فدانت لها مصر وبرقة وشمال أفريقيا برمته وشبه جزيرة أيبريا واليونان ومقدونية وسوريا ، وتغلغلت جيوش يوليوس قيصر فى بلدان الغول ووصلت إلى شمال فرنسا وشبه جزيرة بريتانى ثم إلى الجزر البريطانية وبلاد الغال . وهكذا صار العالم المعروف فى ذلك الوقت بما فى ذلك كثير من بلدان الشرق تحت حكم وسلطان روما . وعملت هذه على تنظيم هذه

---

(١) أنظر «العلاقات الدولية» لبريس ، صفحة ١٤

البلدان الخاضعة لنفوذها فى نطاق دولة موحدة مع إرخاء الحبل لها فى بعض النواحى ، كما سهرت على إخضاع الاضطرابات التى كانت تقوم بين حين وآخر فى الإمبراطورية بالدهاء تارة وبالسيف تارة أخرى . وأصبحت بلدان العالم المتمدين القديم وحدة يرفرف عليها روح التشريع والحكم والاستعمار الرومانى . ولما كانت الجنسية الرومانية مقصورة على أهل روما وبديهى أن المتمتع بها كان ينعم بشتى مزايا الحاكم والسيد ، فقد عمل أهل بقية البلدان المحكومة بعد مضى بضعة أجيال ، جل طاقتهم على التقرب من هذه الجنسية بل والاندماج فيها ، ونشأ عن هذا قيام جنسيتين ثم جنسية إجتماعية موحدة Collective Nationality ، وهذه الوحدة القوية التى نشأت نتيجة الانتصارات والفتوح لم تبق مجالا لعلاقات دولية داخل نطاق الإمبراطورية ، غير أن العلاقات الدولية ظلت على نسقها المعروف فى ذلك الوقت الغابر قائمة بين الإمبراطوية والشعوب المتبربرة والنصف المتمدينة الخارجة عن نطاق الإمبراطورية التى لم تخضع لها والمحيطة بها ، مثال ذلك « التوتون » فى شمال بلاد « الجرمان » « السلتيون » فى شمال « بريطانيا » و« البرطيون » Parshiaus والفرس وغيرهم فيما وراء الفرات . وما يعنينا هنا هو النجاح الذى صادف السلام فى ذلك الوقت ، فقد أدى تنظيم العالم القديم بضعة قرون فى ظل روما إلى استتباب الأمن ومنع الحروب الكبيرة البشعة ، وإن لم يك هذا السلام الرومانى سلاما عالميا شاملا كاملا ، فقد كانت هناك منازعات وحروب فى جهات ما على الحدود الشمالية والشرقية والجنوبية ، وكانت هناك من آن لآخر مشاحنات داخلية بين القواد المتنافسين والطامعين فى عرش قيصر . ولكن كان النظام فى مجموعه خطوة حقيقية نحو السلام ، ولقد تركت حكومة روما للولايات التابعة لها استقلالا ذاتيا فى حدود مايجب عليها أن تؤديه من جزية وتعهدات للأمبراطورية ، لاسيما فيما يختص بتموين الوطن الأم بالقمح والغذاء اللازمين ووجوب إيوائها الأمبراطورية وتموينها المهاجرين من شبه الجزيرة إلى بقاع معينة على

الشواطىء لتكوين مستعمرات رومانية فى الخارج تشد أزر روما . ولم يفسد هذا السلام إلا بعد تضعضع الأمبراطورية وانشقاقها بعد قيام المسيحية بعدة قرون إلى دولتين إحداهما عاصمتها روما والأخرى بيزنطة وضعف جند الأمبراطوريتين ، وإفساد طرق المواصلات الفسيحة الطويلة التى كانت تربط نواحيها النائية بعضها ببعض. وبدء غزوهما بالتتار والتوتون وقيام ممالك فى الشمال والشرق والجنوب على أنقاضها ، وقد كان للاضطهادات الدينية والحروب الطائفية أثر شديد فى إضعاف الأمبراطورية وتفككها ، فقد انصرف الأمبراطور فى أوائل عهد المسيحية إلى الفتك بمعتنقيها لا لذنب اقترفوه إلا عقيدتهم الجديدة ، مما حدا إلى مقاومتهم التى لم تتضعضع . ويذكر التاريخ باشمئزاز إلقاء المؤمنين بالمسيحية فى القرون الأولى لظهورها إلى الوحوش الضارية فى المسارح والحفلات العامة ليكونوا عبرة وتسلية للإمبراطور والأشراف وعامة الشعب ، ثم انصرافه بعد اعتناقه للمسيحية وإعلانها ديناً رسمياً للدولة إلى اضطهاد الوثنيين والفتك بهم بلا هوادة، وأصبح مصيرهم مصير المسيحيين البائسين فى أوائل عهد النصرانية ، وكذا شجر خلاف فصراع عنيف بين طوائف المسيحية المختلفة وعسكر كل فى حيه وجمع أنصاره وتحين الفرص للانقضاض على المخالف له فى العقيدة ، ويذكر التاريخ بالاشمئزاز المذابح الطائفية بالأسكندرية (١).

---

(١) انظر « العلاقات الدولية » لورايس ، الباب الأول من صفحة ١ إلى صفحة ٣٢ وخاصة صفحة ٩ .

وانظر « مبادىء العلاقات الدولية » لمدلبوش وهيل ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٠ الباب الأول من صفحة ١ إلى صفحة ١٧ وخاصة صفحة ٩ .

« Elemcnts of International Relations » by F. A. Midd lebuch and Ch. Hill, 1 vol, New York 1940.

وانظر « تاريخ جديد لروما » لجيجليلوفيريرو ، الباب السادس والباب السابع من صفحة ٩٥ الى صفحة ١٢٥ .

« Nouvelle Histoire Romaine » by G. Ferrero I vol Paris 1936.

وانظر « القانون الدولى العام » لسل جزء واحد ، باريس ١٩٤٤ ، صفحة ٢٧

«Droit International Public » Par G. Scelle, 1 vol, Paris 1944.

(٢) السلام الدينى أو الكنائسى Pax Ecclesiastica :ـ وظل العالم يخبط فى لجج من الثورات والاضطرابات والمنازعات الدموية دون الارتكاز على سلام روحى أو مادى طوال عهد ترنح الامبراطورية الرومانية الغربية والامبراطورية الرومانية الشرقية من ضربات الفوضى والطامعين فى ملكهما ، وكذلك طوال عهد اختفاء الأولى إثر اجتياح الجرمان لسهولها ووصولهم إلى روما وإحراقها وانصراف الثانية إلى الدفاع بكل طاقتها . وقد انكمشت فى أواخر عهدها بعد فقدانها الكثير من ولاياتها إثر غزوات أهل الشمال ثم غزوات الشعب الفتى الناهض الذى قدم من قلب شبه الجزيرة القاحلة ينشر الدعوة المحمدية ويصل بالمجاهدين إلى الفرات وأرض كسرى وإلى وادى النيل وماوراءه وإلى بيت المقدس بل وأواسط آسيا الصغرى ، غير أنه قامت زعامة دينية مقدسة فى روما تحل محل سلطة القيصر الزمنية وتركزت السلطة الروحية فى شخص البابا الذى لايخطىء وسرعان مادانت لسلطانه الدينى الشعوب المجاورة فى الشمال والغرب والجنوب . ثم بضعف بيزبطه وزوالها كسب الزعامه الدينية على أوروبا الكاثوليكية إلى شرقها ، وكان رجاله تبعاً لتأصل العقيدة فى الكاثوليك وخوفهم من العقاب ورغبتهم فى معرفة الجنة والنار على حقيقتها والتمتع بمزايا الفردوس ومابها من نعيم مقيم وترف ، ينتهزون الفرصة لتوكيد سلطان البابا الزمنى كذلك ، فكانوا يفرضون ضريبة العشور لصالح الكنيسة ويقررون العقوبة على المخالف لتعاليمها لافارق فى ذلك بين الأمير ورعيته ، ويحرمون من عطف الكنيسة من لايرون فى تصرفاته مايتفق مع سياستهم ، كما يمنحون البركة ورسائل الصفح والغفران التى يتوجه بها صاحبها دون مناقشة أو حساب إلى جنات الخلد الغناء الفيحاء . وكانوا يخشون عودة النشاط الفكرى واستخدام الذكاء والتفكير الواسع دون قيد أو وجل ، هذه المزايا التى خلدت اليونان القديمة وكانت الحجر الأساسى فى المدنية الغربية القائمة اليوم ، وعودة روح التعقل والاتزان والتآخى بين مختلف الشعوب ، هذه المزايا التى كان لها الأثر الحميد

فى اتساع نطاق روما القديمة ، فأخفوا كنوز القدماء الفكرية وكتبهم وحكمتهم وفلسفتهم وحاربوا التفكير العلمى وكل تقدم فنى لايتفق مع وجهة نظرهم وجمود العقيدة، وكم قدموا للمحاكمة العلماء والمفكرين يرمونهم بالوثنية والكفر ويحكمون عليهم بالإعدام حرقا . وكان الأباطرة والملوك والأمراء ببلدان الجرمان والسلت والغول يقدمون إلى البابا ورسله فروض الطاعة صاغرين ويستجدون العطف والبركة ، ولا يتأصل ملكهم ويستقر حكمهم إلا بإرادة البابا ورضاه بتتويجه الأمبراطور أو بابتسامة للملك أوالأمير أو بكلمة مهما صغرت تشير إلى العطف أو العفو،وبناء على هذا التركيز الجديد فى القرون الوسطى وعهود الأقطاع حتى عهد بعث العـــلوم والقضاء على سلطان أمراء الاقطاع ومركزية الحكم فى يد الملوك بعد هزيمة الأمراء التابعين لهم هزائم نكراء ودك معاقلهم وحصونهم ظهرت فكرة جديدة للسلام العالمى فى صورة دينية أوالسلام الذى تبسط بواسطته الكنيسة الكاثوليكية أجنحتها على العالم المسيحى وتحاول وفق نظرياتها الدينية وأطماعها فى السيادة العالمية أن تفرضه على رعاياها . وبدأت فكرة السلام بمايسمى « هدنة الرب » Truce of God وبمقتضاها أصبح لزاما على كافة الكاثوليك أن يحلفوا بوجوب احترامها فى أوقات معينة . هى فصول مقدسة يحترم فيها القتال holy seasons وأيام معينة من الأسبوع يلقى إبانها السلاح،وكان هذا متبعا فى بادىء الأمر فى المنازعات المحلية المحدودة أكثر منه فى الحروب الكبيرة المنظمة ، وكانت الكنيسة تفرض العقوبات الشديدة على المخالف لهذه التعاليم، ثم بتأصل سلطان لبابا على جل أوروبا لاسيا الغربية وبخضوع العواهل بلا قيد ولاشرط لسلطان الكنيسة ،وبتعاون الملوك مع الباباوات والتجائهم إليهم يطلبون المعونة والنصح أصبح لزاما عليهم بل من واجباتهم أن يمنعوا بكل ماأوتوا من قوة روحية وسلطة دينية الحروب الموضعية والعامة Private & international wars ، كما أصبح فرضاً على الأمبراطور فى نظر الكنيسة بصفته الحاكم الزمنى المعترف به من البابا على العالم المسيحى

أن ينسج على نفس المنوال وأن يجعل نشر السلام بين الولايات المسيحية هدفه الأول . وسار العالم المسيحى فى طريق ممهد هو إرضاء الرب عن طريق طاعة البابا روحيا ، وحكم الأمبراطور زمنيا ودنيويا ، هذا الإمبراطور الذى يستمد سلطانه من الكنيسة ويحكم باسمها ونيابة عنها ، وكل من البابا والأمبراطور يعملان فى حدود القضاء على العنف فى العالم المسيحى ونشر السلام بين الرعايا المؤمنين فى سبيل السعادة الأبدية eternal Felicity .(١)

ولكن هذا النظام لحق بسابقه ، فقد انهار بمعاول الانقسام والتشاحن بين البابا والأمبراطور ، تلك المعاول التى أعملت فيه التحطيم والهدم . لقد كانت الفكرة عظيمة إلا أنه باصطدام القوتين الزمنية والروحية وعراكهما — وقد ظلا نحو قرنين من الزمان الرابع عشر والخامس عشر فى قطيعة مستمرة — انهار هذا النوع الجديد من السلام ، فأدى شجارهما إلى إضعاف سلطة الأمبراطور كما حلت بالبابا ورجاله أطماع دنيوية أفسدت الكنيسة وأفقدت رجال الدين تلك القوة المعنوية التى كانوا بفضلها يحكمون دون سلطة تنفيذية واقعية ، ونذكر بهذه المناسبة ما كان عليه رجال الدين فى إيطاليا مثلا من فساد وبعد عن مبادىء الدين والرب ، فكانت بركة شخص كبركة «رودريجو بورجيا» Rodrigo Borgia الذى أصبح البابا اسكندر السادس(٢) مع ما كان يجب أن تكون عليه من تأثيرها فى الأفراد ليست موضع احترام وتقدير ، ولم يك يتلقى فرد ما منه تبريكا أو حضاً على الفضيلة بوجه خاشع ، ومن الإنصاف القول بأن هذا البابا ذاته كان يعلم حقيقة الموقف تماما وكان كثير المزاح حول هذا الأمر ولا يقدم عليه . وقد عم إهراق الدماء واستخدام الغش والخداع فى إدارة شئون الدولة والانتصار بالطرق الملتوية

---

(١) انظر «العلاقات الدولية» لبريس ، من صفحة ١١ إلى ص ١٨ .
وانظر «مبادىء العلاقات الدولية» لمدلبوش وهيل ، ص ١٥ .
وانظر «القانون الدولى العام» لسيل ، ص ٢٨ .

(٢) انظر «العلاقات الدولية» لبريس ، ص ١٥ .

المعوجة البعيدة عن النبل على خصم قوى أو أمير خطير يصعب ترويضه ، وكان زعيم هذا المذهب «سيزار بورجيا» César Borgia أحد الوجوه التى اشتهرت فى عهد بعث العلوم فى أوروبا بالاستهتار ، وقد ضرب بسهم وافر فى استخدام السم والغش للفتك بالأصدقاء والأعداء ، وتاريخه فى إيطاليا شبيه بتاريخ لويس الحادى عشر فى فرنسا وفرديناند الكاثوليكى فى أسبانيا ، وكانت سياسة ذلك العهد ، سياسة لاضمير لها ، لاتتردد فى ارتكاب الجرائم لتحقيق غاياتها ، ولا شك أن الرأى العام وضمائر البشر اقشعرت وأصيبت بصدمة شديدة فى القرن الثالث عشر من قتل «شارل دانجو» Charles d'Anjou «لكونرادن» Conradin نجل الامبراطور «كونراد الرابع» Conrad IV ، بينما لم تهتز النفوس وتتأثر الضمائر وتدهش فى القرن الخامس عشر من قتل سيزار بورجيا غشا وعدواناً وغدراً لضيوفه الذين دعاهم لمقابلته كأصدقاء فى «سينيجاجليا» Sinigaglia ، ولم تلبث أن عمت المجازر الدينية الطائفية فى القرن السادس عشر . ومهما قيل من أن المتعصبين للمسيحية كانوا يرتكبونها بعقيدة لا تتزعزع ذوداً عن الدين ورفعاً للواء المسيحية ذلك اللواء الذى كاد يطوى ، وأن الدماء سالت لمثل عليا فى اعتبار أهل ذلك العهد البغيض وأنهم كانوا يطلبون بالدم راحة الروح فلا شك أن الكنيسة فقدت الكثير بفعل هذه المذابح والحروب وأن السلام ولى وانقضى وولت معه تلك الفكرة التى زعمت أن المسيحية والسلام توأمان لايفترقان (١)

ومرآة ذلك العصر هو كتاب «ماكيافلى» Machiavelli بعنوان « الأمير » وقد عاصر الساسة والأمراء الخادعين المهادنين الماكرين فى القرن الخامس عشر ، وتفهم طرقهم الملتوية وجعل منها عنوان الدولة وأداة تسيير دفتها ، ولقد تعرضت ذكرى «ماكيافلى» للسخط واللعن ، ولكن إنصافاً للتاريخ نقول إنه لم يأت بالجديد ، فكل ماوصفه فى كتابه كان طابع ذلك العهد ومايتبعه السادة : بل لم تك ثمة أساليب وردت فى رسالته لم يرتكبها الحكام

(١) انظر «العلاقات الدولية» لبريس من ص ١٣٨ إلى ص ١٤٠ .

منذ مدة طويلة ولم يتخذها كثير من رجال السياسة ديدنهم دائماً قبل ظهور «ماكيافلى» بلا حاجة إلى الاسترشاد بكتاب الأمير[١]

وكان طبيعياً أن تؤدى القطيعة بين الامبراطور والكنيسة وما أعقبها من مشكلات دينية وطائفية وانشقاق دينى منذ أواخر القرن الخامس عشر إلى فوضى عامة ولجج عميقة من الدماء ، وما ترتب على تعاليم لوثر Luther وزفنجلى Zwingli وكالفن Calvin على مابها من إصلاح من فتح الباب لأنواع شتى من المنازعات الدولية ، واصطدم الملوك البروتستنت مع الملوك الكاثوليك بألمانيا ، وقد قامت بين الجهتين حرب ضروس ثلاثين عاما تبدأ من سنة ١٦١ إلى سنة ١٦٤٨ جلبت الوبال والخراب على ألمانيا وأنهكت مواردها وأصابت إماراتها بالاضمحلال والفاقة ، وكما عمت المذابح الدينية تتالت اجتماعات رجال الدين للاصلاح والتوفيق وكذا المؤتمرات للوصول إلى حلول تصلح الكنيسة وتقرب وجهات النظر وتحقن الدماء ، ولكن هذه المحاولات مرت دون نتائج هامة ملموسة ، ثم هدأت حدة العراك الدينى بانتهاء حرب الثلاثين عاما وعقد معاهدتى وستفاليا Westphalia سنة ١٦٤٨ ، وبموجبها أعيد إنشاء العلاقات الدولية بين القوى الأوروبية التى تقود أعنه الحياة السياسية لسنوات عديدة ووضعت أسس جديدة لتحديد حقوقها تحديداً واضحاً مرسوما ، كما انتهى نظام القرون الوسطى وقواعد القانون العام القديمة البالية وفكرة الطموح فى إنشاء إمبراطورية عالمية واحدة وحل محلها اتحاد الدول الجرمانية بعد شطر أوروبا الوسطى إلى دول كاثوليكية وأخرى بروتستانتية ، وعدد كل شطر مساو للآخر تقريباً من حيث السكان والموارد حتى لا يتسنى لفريق أن يبتلع الآخر . وحتى يمكن كل منهما أن يدافع عن كيانه تجاه اعتداء الآخر عليه دفاعا جديا ، وأصبح ذلك البرنامج الذى رسم لألمانيا هو القاعدة فى

---

(١) انظر «تاريخ النظريات السياسية» لموسكا جزء واحد ، باريس ١٩٣٦ ، من ص ١٠٣ إلى ص ١٢٥ .

«Histoire dis Doctrines Politiques» par Mosca, 1 vol, Paris 1936.

تنظيم سائر دول أوروبا وميزان حياتها السياسية الدولية الجديدة . وتعنى هذه الخطة بوضوح لا يتسرب اليه أدنى شك قيام السياسة الدولية فى عالم مابعد الأصلاح الدينى على أساس « توازن القوى » Balance of Power وما يتبع ذلك من معاهدات التحالف السرية والعلنية واتفاقات حسن الجوار وتنظيم الدفاع عن أراضى المتعاقدين ، تلك الخطة التى سارت عليها العلاقات السياسية الدولية حتى قبيل الحرب العالمية الأولى [١] ، ثم أرادت الدول أن تعدل عنها وقد هالتها فظائع الحرب فاحتل محلها نظام عصبة الأمم بفكرتها الجديدة فى فض المنازعات الدولية والمحافظة على السلام ودرء الاعتداء المسلح لاسيما على أحد أعضاء العصبة ، غير أنها لم تحقق أهدافها وقاد ترددها العالم إلى حرب عالمية ثانية أطول وأبشع من الأولى . وظل العالم رغم ميثاق العصبة وأفكار السلام الخلابة يسير تبعاً لأطماع الساسة وخططهم المعوجة على سياسة المصالح واقتناص الفرص حتى انهار كيان السلام وضاعت الآمال فى عصبة الامم والمشرفين على تنفيذ ميثاقها وعمت مختلف بلدان الغرب مجازر ضعضعت أوروبا وأفقدتها سيطرتها السياسية العالمية العزيزة عليها ، التى طالما أذلت بها شعوبا عريقة فى الحضارة لا لذنب اقترفته إلا أنها صفر اليدين من السلاح الحديث تنادى بشرعية حقها فى الحياة تحت شمس الحرية .

وعلى أساس فكرة توازن القوى عقدت مختلف المعاهدات الهامة لتنظيم العلاقات السياسية : أهمها معاهدة أترخت Utrecht سنة ١٧١٣ ومعاهدات

---

(١) انظر « العلاقات الدولية » لعريس ، ص ١٦ .

وانظر القانون الدولى العام لسيل ، ص ٣٦ .

وانظر « مبادىء العلاقات الدولية لدلبوش وهيل ، ص ٤٢ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٣٦٠، ٣٦١

وانظر وحدة الحضارة الغربية لمارفين ، جزء ١ ، لندن ١٩٣٦ ، من ص ١٢٢ إلى ص ١٣٦ ومن ص ١٦٢ إلى ص ١٧٩ .

« The Unity of Western Civilisation » by F. S. Marivn, 1 fol London 1936.

فينا سنة ١٨١٤ - سنة ١٨١٥ ومعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ ومعاهدة فرسايل سنة ١٩١٩ . وتتلخص الفكرة فى أنه لمنع دولة ما من أن تصل إلى درجة من القوة تهدد بموجبها استقلال الدول الأخرى وتصبح غولا ضاريا يخيف المجتمع الدولى الاوروبى ويقض مضجع السلام يجب الاحتفاظ دائما بالتساوى فى القوى بين الدول العظمى وان تتكافأ كفاتها من حيث المساحة والسكان والموارد وبالتبعية أيضاً من حيث القوى العسكرية والكيان الحربى ، فإذا وصلت دولة ما إلى درجة من الاتساع والقوة تؤدى إلى استطاعتها الانقضاض بعد كبير عناء على الغير والاتساع على حسابه سارعت الدول المجاورة بالاتفاق فيما بينها بوقفها عند حد معين والحيلولة بينها وبين الاستمرار والتمادى والاعتداء على البلدان الأخرى فى سبيل تحقيق غايتها ، أو بعبارة أخرى نشأت بموجب الأمر الواقع وطموح بعض الدول فى السيطرة هيئة من مجموعة الدول الأوروبية الكبرى لمباشرة مراعاة سياسة توازن القوى وعدم الحيد عنها وشرود دولة من الدول على حساب الهيئة .
وقد طبقت الهيئة نظامها السهل فى مظهره ، الصعب فى تنفيذه فى وقت ما على إسبانيا الطامحة ثم كذلك على النمسا تحت حكم الهبسبورج التواقين إلى بسط سيادتهم على أوروبا وعلى فرنسا فى عصر لويس الرابع عشر وقد كان دائم العراك مع جيرانه لكسر شوكتهم وضم أراضيهم ، وصارت هذه الممالك تبعاً لاتساعها وفتوحها المستمرة مصدر تهديد وخطر على جاراتها مما أدى بجاراتها إلى تحالفها وتكوين عصبة للتعاون لوضع حد للخطر الذى يتهددها ، ولكن هذه الفكرة كغيرها من الأفكار السياسية كثيراً ما أسيء استعمالها ، وفسرت على غير المقصود منها كما قادت الدول فى مواقف عدة إلى حال من الانزعاج والخوف لامبرر لهما . فنشأ مايسمى « بحروب الوقاية » وهى حروب تشنها الدول ذات المصلحة حالا لتتقى بواسطتها حروبا أشد قد تنشب فى المستقبل وهذه الجهود بلا شك تذهب سدى وتتكبد الدول صاحبات الشأن أعباء ثقيلة وتضحيات جسيمة لدفع هجوم

وأخطار محتملة قـــد لاتقع البتة . ومع مافى حروب الوقاية هذه من روح الشر فقد ساعدت على وضع حد لسلطان لويس الرابع عشر فى وقت ما يوم كانت جيوشه لاتنتهى من اعتداء إلا لترتكب آخر ، وكذا ساعدت على وضع حد لغزوات نابوليون السريعة مما وراء البرانس حتى بحر البلطيق وأبواب موسكو . وبعد انهيار أمبراطورية نابوليون حتى الحرب العالمية الأولى نعمت أوروبا بسلام نسبي نوعاما ، فكانت الحروب التى اشتعلت خلال هـــذه الفترة الطويلة حروبا موضعية لاحروباً عامة كحرب القرم سنة ١٨٥٣ والحرب السبعينية بين روسيا وفرنسا سنة ١٨٧٠ وحرب البلقان المتعددة فى أوائل القرن الحالى . وظلت سياسة توازن القـــوى والسلام المسلح وخوف كل دولة من جارتها نظراً لتكافئها معها فى القوى وترددها فى أن تبدأ بحرب قد تخسرها وانصراف كبريات الدول الأوروبية إلى اقتسام المستعمرات ومناطق النفوذ وإلى ميراث الامبراطوريات البرتغالية والأسبانية والفرنسية فيما وراء البحار على أساس أن الغنيمة لمن تحين الفرصة وسبق منافسه . ظلت هـذه السياسة هى الدفة المسيرة للعلاقات الدولية لاسيما بين كبريات أمم الغرب . وخشيت الدول العظمى رجحان كفة الأمبراطورية الروسية طوال النصف الأخير من القرن الماضى ، وكان لها من اتساع أراضيها الممتدة من سخالين إلى بحر البلطيق ووفرة عدد سكانها من تخوم الهند وبلوجستان إلى تخوم الدولة العلية وجبال الكربات مايخيف حقا ، ووقفت وفى مقدمتها انجلترا فى وجه أطماعها فى الدولة العلية وفى منشوريا ، كما خشيت قوة ألمانيا العسكرية لاسيما بعد انتصارها على أمبراطورية النمسا والمجر فى حرب قصيرة سنة ١٨٦٦ وتزعمها للكتلة الجرمانية ثم انتصارها على أمبراطورية نابوليون الثالث وإعلانها الوحدة الألمانية بزعامة بروسيا على يد «بسمارك» فى قصر فرساي سنة ١٨٧٠ .

ونشاهد فى هذا العرض السريع المسلسل لتطور العلاقات الدولية منذ انهيار السلام المسيحي وحلول نظام توازن القوى نشأة دول عديدة قوية

مسلحة تسليحا تاما وسلطانها مركز فى العاصمة وعلى رأسها ملوك زمنيون بعضهم يستمد سلطانه من الشعب وفق نظام ديمقراطى برلمانى كما فى انجلترا أو بلجيكا بل وإيطاليا (وهناك جمهوريات كفرنسا والبرتغال) وبعضهم يحكم حكما مطلقا كما فى روسيا وألمانيا والنمسا والمجر ولكن مع الاستعانة بنظام برلمانى أعرج لم يستقر بعد : أقرب إلى نظام الاستشارة الاختيارية الصورية منه إلى الحياة النيابية المستمدة قوتها من الشعب ، وكان طبيعيا والحالة هذه أن تقوم دعائم السلام على أسس ومصالح دنيوية محضة Secular Plans وهى أسس دنيوية بحق لأنها تقارب ما بين الدول وتوثق عرى تحالفها وتمنع المنازعات والحروب بأنشاء ممالك وحكومات لتحقيق هذه الأغراض وغيرها مما يتفق وغاياتها وبعقد شتى المحالفات والاتفاقات العسكرية وتكوين الجبهات لنفس الغايات ، وخلال المفازات الضيقة المظلمة التى سارت فيها أوروبا منذ القرن الخامس عشر كانت أشعة ضئيلة من السلام والتفاهم والتحكيم بين الأمم تسطع من حين لآخر بغير انتظام أو وضوح إذ لم تتفق الأمم فيما بينها جديا على وضع أسس محكمة لمنع الحروب وللتحكيم . وقد ألهمت حروب القرن الخامس عشر وسائر حروب القرون المتتالية التى لم تنقطع بعض المفكرين مثل « أرسمس » Errasmus أن ينادوا بالحاجة الماسة إلى وجوب عقد الخناصر وبذل الجهود لضمان السلام ، وقد دوت صرخاته فى كتابه الذى نشر فى أوائل القرن السادس عشر ثم أعيد طبعه حديثا بعنوان « الشكوى لاقامة دعائم السلام » The Conplaint of Peace (١).

« وفى هذا الكتاب يمثل السلام بشخص يتأوه ويفوه بما خلاصته « أنه على الرغم من أن المسيحية صديقته التى تذود عن حوضه والتى يرغب كل مؤمن بها أن يراها تزدهر وتبرز فى كل ظرف تحتاج فيه البشرية إليها فهى جريحة أينما حلت بل وفى عقر دارها ومعقل أصدقائها » . وقدمت اقتراحات بتنظيم السلام بين الممالك إلى ملك البوهميين « جورج پوديبراد » Georges Podiebrad

---

(١) أنظر العلاقات الدولية لبريس ، ص ١٨ .

بواسطة أحد وزرائه ، وبعد ذلك بمدة وجيزة قام سولى Suily وزير هنرى الرابع ملك فرنسا بمشروع مماثل أطلق عليه المشروع الكبير Grand Design ويرمى إلى إنشاء جمهورية مسيحية على رأسها الأمبراطور الرومانى الجرمانى Romano - Germanic Emperor يعاونه مجلس دائم مكون من ٦٤ عضواً يتناقشون ويبحثون ويصدرون قراراتهم فى الشؤون ذات المصلحة المشتركة، ويدافعون عن السلام ويوطدون أركانه بالعمل على فض المنازعات بين مختلف الشعوب بالحسنى دون الالتجاء إلى السلاح . ثم نادى الأب سانت بيير St. Pierre فى فرنسا فيما بعد بنفس المبدأ أيضاً وطالب بإحياء التفكير الجدى فى السلام الدائم . وقد كسب عطف وتقدير الفيلسوف الكبير ليبنتز Leibnitz الذى ضرب على نغمة مماثلة (١) . وهكذا دفعت مساوىء وأخطاء سياسة المصلحة وتوازن القوى وتكوين الجبهات وعقد المحالفات السرية إلى التفكير فى جعل القانون الدولى ليس مجرد اتفاقات لكسب مغانم اقتصادية أو أراضى جديدة أو مزايا تجارية وليس مجرد عادات تجارية مرعية ومجموعة من العرف الدبلوماسى المتبع ، إنما هو قانون محكم الوضع يسمو بالانسانية إلى جوزاء السلام ومثله العليا . فيرفعها عن ذلك الثرى الملطخ بدماء الجحافل الطامعة الطاحنة وقد سيقت إلى الموت سوق الأنعام ذلك الثرى الممتزج بأشلاء الضحايا الأبرياء والذى تفنى الملايين فى سبيل شبر منه فيبتلعها دون حساب أو أثر يذكر يدل عليها .

وجاءت الظروف مواتيه فقد اتسعت ميادين العلاقات الدولية وتكالبت المشكلات على الأمم الغربية كبيرها وصغيرها بزيادة مساحات أراضى العالم المعروف وبكشف العالم الجديد وبدء تكوين دول جديدة بالبلدان التى نزح إليها المهاجرون من أوروبا على نسق مدنية الوطن الأول ، وصارت الجهات المكتشفة حديثاً مسرحا للتنافس الدولى بين أمهات الدول الأوروبية، فنشأت أمبراطوريات البرتغال وأسبانيا وهولاندا وفرنسا وبريطانيا العظمى ،

---

(١) انظر «العلاقات الدولية» لـ [illegible] من ص ٢٧ الى ص ٣٠ .

وانتقلت البوصلة وصولجان الصدارة من يد إلى أخرى ، وفى أوائل عهد الاستكشافات الجغرافية والتنافس بين الأساطيل القوية لاسيما أسبانيا والبرتغال وسعيهما إلى استكشاف الشواطىء المجهولة للمناطق الاستوائية بالأطلانطيق أصدر البابا اسكندر السادس أمراً يحدد فيه المناطق التى تحتفظ بها كل من الدولتين كملك لها . ثم نزلت انجلترا وهولاندا وفرنسا إلى الميدان ولم تعبأ باحتجاجات أسبانيا والبرتغال وشرعت تنشىء أمبراطوريات ذات مستعمرات على حسابهما ، وكان لها خير الغنائم لاسيما انجلترا التى انتزعت من فرنسا كندا والهند ، وحصلت فرنسا فيما بعد على شمال إفريقيا والسنغال تعويضاً لها عما فقدته فى الماضى . وأخيراً ظهر على مسرح السياسة الدولية أمم جديدة قوية كألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا ، وضمت الولايات المتحدة إليها الهواى وبوتوريكو والفلبين ، كما شجعت وعضدت إلى حد استعمال القوة سلخ معظم أملاك أسبانيا والبرتغال بالعالم الجديد من هاتين الدولتين الكاثولكيتين وقد اعتراهما الهرم والضعف ، وضمت إلى نفوذها الإقتصادى جزيرة كوبا بعد اشتراكها معها فى خوض حرب قاسية ضد المستعمر الأسبانى وطرده وتحريرها منه ، وحصلت ألمانيا على مستعمرات ومناطق نفوذ بجزر الباسفيك وساحل الصين وإفريقيا ، كما حصلت ايطاليا على طرابلس وبرقه والأرتريه . ولم يبق فى أوائل قرننا الحالى من أراضى الشرق مالم يوزع على دول الغرب العظمى غير الصين ومنغوليا واليابان وبلاد الفرس والحبشة وسيام والدولة العلية ، وهذه كلها فيما عدا اليابان لم تسلم من أطماع الغرب ودسائسه ، وقد نظمت الدول العظمى اقتسام الأسلاب فى مؤتمرات عدة أهمها مؤتمر برلين الاستعمارى فى سنة ١٨٨٤ الذى عقد للتفاهم على اقتسام افريقيا ووزعت فيه كثير من أراضى القارة السوداء على كبريات الدول الغربية . وتقاسمت مناطق النفوذ هناك حتى تعلم كل دولة نهاية سلطانها وحدوده فلاتعتدى على أملاك الأخرى ، ولكن كثيراً ما كانت هذه الحدود أراضي قفراء موحشة أو أحراشاً مترامية وأدغالا

يصعب على الرجل الأبيض أن يرتادها ويعيش فيها فظلت القسمة حبراً على الورق دون تطبيق فعلى ، وتذكرنا المسارعة باقتسام الفرائس وتوزيع مناطق النفوذ بما حصل بين صانعى الخمور سراً ومخالفة للقانون بشيكاغو وغيرها من أمهات مدن الولايات المتحدة فى عهد تحريم تقطير الخمور وبيعه وتعاطيه هناك . كما تتابعت المؤتمرات والاتفاقات نذكر منها اتفاق سنة ١٩٠٤ بين انجلترا وفرنسا لتقسيم مناطق نفوذهما فى البحر الأبيض المتوسط للأولى مصر وقنال السويس وللثانية شمال إفريقيا (تونس والجزائر ومراكش) ، وكذا تفاهمت دول الاستعمار مع إيطاليا سرا على اغتصاب إيطاليا طرابلس وبرقة عنوة من الدولة العلية وتنفيذها ذلك فى سنة ١٩١١ .

* * *

أما وقد أتينا بخلاصة جلية لحياة الدول السياسية المضطربة وتخبطها فى علاقاتها الدولية ونسج صلاتها وفق مصالحها ومطامعها الأشبعية ثم بذر خطط التنظيم والتعاون الدولى بين الأمم وبدء نبتها تبعا لتطور فكرة الدولة وأسباب المنازعات والحروب ، وذلك منذ العصور الأولى مع مقارنة الماضى بعصرنا الحالى ، فيحسن استيفاء للبحث أن نحدد فى نطاق دقيق أهم الخطط العملية لتنظيم العلاقات السياسية الدولية لاسيما منذ نشأة الدولة الحديثة ، وماتهدف إليه الدول الكبرى من بقاء هذه الخطط غالبا على ماهى عليه بحجة توقى الحروب مع الاحتفاظ بكل مغنم ونفوذ ماأمكن ، نستطيع أن نرى بوضوح فيما بعد التحولات التى سارت وتسير فيها العلاقات الدولية وأثرها فى نشأة القانون الدولى ونموه واتجاهات السلام .

وبهذه المناسبة يمكننا أن نقول إن سياسة الدول فى علاقاتها قامت على ظاهرتين جديدتين وهما : —

الظاهرة الأولى : تحول « الدولة » باتساعها فى كثير من الدول الأوروبية التى نشأت باتحادها كألمانيا ، أو بتضخم إمبراطوريتها كبريطانيا العظمى ، أو باستقلال إماراتها المختلفة ثم تكوينها وحدة قوية كإيطاليا ، أو بلم شعثها

وجمع كلمتها تحت السلطان الفعلى للقيصر كروسيا ، ثم بانتهاء عهد السلطان المطلق وحلول سلطان الشعب محله كما فى فرنسا بعد الثورة وغيرها منذ القرن الماضى وحكومة العمال كما فى بلاد السوفييت اليوم، والاتساع والاتحاد وتركيز السلطة وسيادة الشعب لم تأت فجأة بل جاءت نتيجة جهود طويلة وخطط اضطلع بها ساسة ووطنيون أفذاذ ، وقد أدت هذه الحالة الجديدة إلى بدء الشعور الحقيقى بخطورة الحروب فى المستقبل وبأهمية تنظيم العلاقات الدولية التى أخذت تنمو وتنشط ، ويساعدها أيضا انتشار وسائل المواصلات مع سرعتها وتقريب المسافات البعيدة ، وكان العاهل قبل نشأة هذه الحالة فى البلدان الملكية كفرنسا وكذا الحكام الأشراف فى جمهوريات « فينيسيا » و« جينوه » و « همبورج » يعتبرون أن الدولة تتمثل فى أشخاصهم فقط ، وكما هو معروف كان لويس الرابع عشر يقول « انا الدولة » وكان يتفوه بالحقيقة ويعنى مايقول . فقد كانت سلطته مطلقه لاينازعه فيها منازع، وكان الملوك فى أوروبا من أقصاها إلى أدناها هم الذين يقررون إعلان الحرب أو عقد الصلح وفق أغراضهم وأهوائهم ولا يرجعون مطلقا إلى شعوبهم يسألونها عن حاجاتها ويتلمسون مطالبها ، فلم يكونوا ملوكا بحكم ألقابهم وسلطانهم على شعوب وإنما على أراض واسعة باعتبارها حقهم الذى لايناقشهم فيه فرد من رعيتهم الملحقين غالبا بالأرض . وكانت الأراضى تنتقل من يد حاكم إلى يد آخر بالحرب أو بالوراثة أو بالمعاهدات وتدار كأنها ملك خاص للأمير أو الملك شأنها شأن سائر الأملاك الخاصة ، وكان الذين يخدمون فى الجيش أو فى البحرية يعتبرون خدم التاج وعبيده ليس إلا ، وكان المبعوثون السياسيون ملحقين بالبلاط يوفدون منه مباشرة إلى البلاط الآخر كما يستدعون منه وفق رغبة الملوك الخاصة ، وكان ينظر إليهم فى البلاط الذى يضيفهم كأنهم جواسيس ويحتاط منهم أشد الحيطة . وطالما كانت مهامهم تتلخص فى السعى لعقد الزواج بين بلاط وآخر وتوطيد أواصر المصاهرة ، وكان الملوك هم شخصيا الذين يديرون دفه السياسة الخارجية وينظمون

العلاقات السياسية المحدودة النطاق ولكن بإعلان حقوق الإنسان فى الثورة الفرنسيه وبانتهاء حكم الحق الألهى وبانتشار النظم الديمقراطية والحياة النيابيه انتقلت السلطات فى معظم دول أوروبا إلى الشعب وأصبحت الحكومة المسئولة من الشعب هى التى تقود السياسة الخارجيه نيابة عنه ، و تتبع منتهى الحيطة والحذر فى علاقاتها كما تحاول لمصلحة الدولة وقد اتسع نطاقها فى الظروف التى سبق أن شرحناها أن تكسب ما أمكن . مع توخى علاقات حسن الجوار والصداقة مع الخارج والبعد عن الحرب . ولكن ما كل مايتمنى المرء يدركه فقد كانت تتوتر العلاقات بل و تنشب الحروب بين حين وآخر تبعا لاصطدام المصالح وطمع الدول فى أراضى الغير وفى بلدان الشرق الضعيفة وفى أراضى العالم الجديد والقارة المظلمه الغنيه وتبعا لخوفها أيضا من اختلال التوازن السياسى . ثم انتهت بقايا العهد الاوتوقراطى فى أوروبا إلى الابد بانهيار إمبراطوريات ألمانيا والنمسا والمجر والروسيا والدولة العليه بعد الحرب العالمية الأولى وصارت السياسه الخارجيه فى يد الوزارات المتعاقبه المسئولة أمام البرلمانات .

وهكذا قامت العلاقات السياسيه الدوليه وتنظيمها وتنسيق وقواعدها على أسس سياسة الدول المختلفه بشعوبها التى تشعر بشخصيتها وبمسئوليتها وتنيب عنها فى الحكم وفى تسيير دفه السياسه الداخليه والخارجه وزارة مسئولة أمامها،وهى تناقشها الحساب علانيه فى أمر هذه السياسه ويطلع الرأى العام فى مختلف أنحاء العالم على تطوراتها أولا بأول ، مما قوى الاهتمام بتنظيم العلاقات الدوليه ووجوب قيامها على أساس من الإنسانيه والبعد عن الحرب ماأمكن . ونشأ « وعى سياسى دولى » واتجاه إلى وضع قواعد دوليه تنسج على منوالها مختلف الأمم المتمدينه ، كما أن هذه العلاقات تعقدت وتشعبت تبعا لاتساع نطاق الدول وتزايد مصالحها فى الخارج وتقدم وسائل الرفاهيه وانتشار المدنيه المادية الصناعيه وتوظيف رؤوس الأموال الأوروبيه فى الخارج ، وإنشاء كبريات الشركات المساهمه فيما وراء البحار ، ورواج

الاحتكارات ذات الصبغات الدولية التى سارت جنباً إلى جنبها وتبعاً للاقبال على معاهدات التحالف والكتل والاتفاقات السرية والبنود العسكرية للتعاون الحربى فى حالة الاشتباك فى نزاع مسلح وتكوين الجبهات ، وذلك لشدة رغبة دول كل جبهة أو بعبارة أخرى رغبة الدول الأوروبية العظمى فى الاحتفاظ بأراضيها وقواها بحالتها الراهنة ، ومنع كسب منافساتها : راض جديدة ماأمكن وطمع الساسة ونفوذ الرأسمالية الصناعية وشركات الاحتكار فيما وراء البحار وكذا صانعى الأسلحة والمدافع وتجارها . وكانت هناك فى فى بدء نشوب الحرب العالمية الأولى كتلتان هما كتلة فرنسا وروسيا وانجلترا من جهة وكتلة إمبراطوريات الوسط من جهة أخرى وهى ألمانيا وإمبراطوريات النمسا والمجر والدول العلية وبلغاريا وإيطاليا ، وقد أدى هذا إلى نشأة نوع من الاهتمام بتفادى الاصطدام والاشتباك فى نزاع مسلح والعمل على توطيد دعائم السلام ، غير أن هذا الاهتمام لم يتخذ خطوات جدية فعالة إلا بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها بفضل جهود الرئيس ولسن .

والظاهرة الثانية :- سياسة « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » « The European Concert » واضطلاعها بتوجيه السياسة الأوروبية وبتنظيم عالم ذلك الوقت أو العصر الذى تعيش فيه محافظة على توازن القوى وإدخال ما ترى من التعديلات الإقليمية وتغيير الحدود وفق هذه القاعدة . فعلى أثر هزيمة نابوليون وفشله فى إنشاء أوروبا المتحدة وعجزه عن ضم كافة ممالكها تحت لواء النسر الإمبراطورى أخذت الدول التى سبق أن تحالفت للقضاء على جيوش الإمبراطور ونظامه وهى انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وقد اتخذت رسمياً فى سنة ١٨١٤ اسم « الحلفاء » [1] على عاتقها مسئولية إعادة تنظيم أوروبا ، فأعادت عرش فرنسا إلى البربون بحدود سنة ١٧١٠ وعقدت مع ملك فرنسا فى مايو سنة ١٨١٤ معاهدة باريس تقرر فيها عزمها

(١) أنظر « تاريخ أوروبا » السينوبوس جزء واحد ، باريس ١٩٣٤ ، صفحة ٩٣
«Histoire de l'Europe» par Seignobos ,1 vol, Paris 1934

على إقامة سلم قوى الأركان على أساس « توزيع القوى بين الدول توزيعا عادلا » أو بعبارة أخرى كما أعلن ذلك رسميا « المحافظة على السلام فى أوروبا على أساس توازن القوى » وإن هذه المهمة لا تستطيع أن تضطلع بها غير الدول العظمى فهى وحدها لها من القوة ما يمكنها من اتخاذ ما تراه من الوسائل وفرض قراراتها وتنفيذها ، وذلك لتوطيد دعائم السلام بمختلف الدول فى اعتبارها ، ولكن فى الواقع لتحين الفرص والصيد فى الماء العكر بمحاولة كل دولة الاتساع مع إعطاء الترضية اللازمة لمنافستها . وبعد عقد الصلح مع فرنسا دعا الحلفاء الدول لمؤتمر عام يجمع مختلف رجال السياسة فى البلدان التى اشتركت فى الحرب يعقد فى « فينا » لتوزيع الأراضى التى لا حاكم لها المتخلفة عن انهيار امبراطورية نابوليون بونابارت ، ومعظمها أراضى الدول التى أنشأها نابوليون وهى بلجيكا وهولاندا وإمارات الرين وإيطاليا والامارات الألمانية ودوقيه فرسوفيا ومملكة سكسونيا ، واحتفظت بموجب بند سرى بحقها فى أن تنظم فيما بينها توزيع هذه الأراضى ووضع قواعد جديدة يترتب عليها حفظ التوازن السياسى فى أوروبا لمدة طويلة « équilibre durable » ، وقرر الحلفاء بأنهم اتفقوا فيما بينهم على تسوية مسائل بلجيكا وهولاندا وايطاليا كما أحالوا على أعمال المؤتمر تسوية مسائل ألمانيا وبولونيا . وقد اجتمع تسعون عاهلا وأميراً وسياسيا فى فينا يمثلون كافة ممالك أوروبا وإماراتها ، وصار المؤتمر أقرب إلى هيئة سياسية لدراسة مشاكل أوروبا وتوطيد دعائم السلام فيها وفى الوقت نفسه اقتسام الأسلاب كلما سنحت الفرص منه إلى مجرد مؤتمر لحل مشكلات عابرة ، وقد أعطى لأوروبا نظام جماعة سياسية تشعرها بأهمية الوحدة التى تخيلها « ليبنتز » و « سالى » و « نابوليون » غير أنه فى الواقع كان عقد المؤتمر لمجرد تسجيل قرارات الدول الكبرى ولم يكن لمندوبى الدول الصغرى الحق فى المناقشة ، واستطاع « تاليران » Talleyrand السياسى الفرنسى الداهية أن ينتهز فرصة انقسام الحلفاء لينزل إلى حلبة المناقشة ويتفوق على خصومه ويفوز ثم

دولته المهزومة إلى صفوف الدول العظمى ، ووصل التوتر بخصوص مسألة بولونيا وسكسونيا إلى حد أن الحلف تهدد بالتصدع والانهيار ، ووافقت سراً انجلترا والنمسا وفرنسا على عقد محالفة دفاعية بينها ضد بروسياوروسيا ، ثم عاد التفاهم ثانية بإعطاء قسم من بولونيا وكذا من مملكة سكسونيا (وستفاليا) ومن مقاطعة الرين لبروسيا ، وانتهى الاتفاق بعقد معاهدات متفرقة بين الدول صاحبات الشأن جمعت كلها تحت عنوان « اتفاق مؤتمر فينا النهائى » وأضيف إليها اتفاق آخر على حرية الملاحة فى الأنهار الدولية الأوروبية وكذا ضمان حياد سويسرا بواسطة المتعاقدين ، وقد تشبعت روح المؤتمر وما لحقه من معاهدات بالرجعية الشديدة ، فكانت الاتفاقات الفعلية تتم بناء على مفاوضات سرية بين الملوك والأمراء بدون استشارة سكان البلدان صاحبات الشأن وبدون مراعاة شعورهم ، بل قامت على أساس حقوق الأمراء الشرعية فى العروش والتيجان ولم تعترف البته بحق الشعب فى تقرير مصيره ، وكان الساسة يعتبرون ممثلين للملوك لا للشعوب ، وبذا تأخر استقلال بولونيا وايطاليا وفرضت النمسا على ولايتى فينيسيا وميلانو الاستعباد ، كما ضمت بلجيكا للأراضى الواطئة تحت تاج أسرة « أورانج » وانتزعت النرويج من الدنمارك ، وأعطيت للسويد كما احتفظت انجلترا « بمالطه » و « هليجولاند » Heligoland و « الجزر اليونيه » Les Iles Ionienne وخارج أوروبا « بالكاب » و « سيلان » و « إيل دى فرانسى » Ile de France ، واحتفظت روسيا بفنلندا التى انتزعتها من السويد و « بسارابيا » التى اغتصبتها من الدولة العثمانية علاوة على بولونيا . ولكن لم تنته بعد أعمال المؤتمر حتى هرب نابوليون من منفاه بجزيرة إلبا ووصل متخفيا إلى ساحل فرنسا الجنوبى وسار بفلول من أتباعه وشراذم من خيرة ضباطه وجنده المخلصين إلى باريس ، فوقع النبأ على مسامع المؤتمرين فى فينا كالصاعقة وأسقط فى أيديهم ، وأعلنوا فى ٢٧ مارس سنة ١٨١٥ أن نابوليون بونابارت عدو العالم ومعكر صفو السلام وراحة الشعوب ووعدوا بأن

يساعدوا ملك فرنسا البوربونى وكافة الحكومات الأخرى (الرجعية) ضده ، وتعهدوا بالمحافظة على ما اختط من حدود ونظم بأوروبا ، وزعموا أنها رسمت بكل حكمة ودقة وعدل ـ وهذا كما رأينا مما يشك فيه كثيرا ـ ضد أى اعتداء ، ولم يكتف قيصر روسيا بالتحالف للمحافظة على التوازن السياسى أو بالحرى لتثبيت أقدام الرجعية التى رجعت بالعالم القهقرى وبضربه صفحا بتعاليم الثورة الفرنسية بل لجأ لروحانيات الكنيسة لتقرير الحلف . وبدلا من وضع قواعد السلام على أساس استشارة الشعوب وتحت شمس الحرية الساطعة عاد إلى الأساليب الدينية القديمة بغموضها وطرقها الملتوية ووسطها المعتم المفعم بالتردد والضعف ، ورأى فى اعتباره أن هذا يقوى جبهة الملوك ويشد أزر تحالفهم ضد احتمال عودة تعاليم الثورة الفرنسية إلى البزوغ واحتمال استيقاظ الشعوب المحكومة بتيجان أجنبية عنها شديدة البطش والقسوة ومطالبتها بحرياتها . فنادى « بحلف دينى مقدس » ضم ملك بروسيا وإمبراطور النمسا والمجر وانضم إلى الحلف أيضا فيما بعد « لويس الثامن عشر » البربونى ملك فرنسا وصنيعة مؤتمر فينا . أما انجلترا البروتستنتية فرفضت الانضمام إلى هـــذا الحلف الممزوج بالروح الدينية لتعارضه مع مصالحها . وقد أعلن الحلف للعالم « عزم المتعاقدين القوى على ألا يتخذوا لسياستهم وتسيير شئونهم وحل مشكلاتهم إلا قواعد الدين المسيحى ، وأنهم يتبعون هذه الخطة لأنهم يعتبرون أنفسهم مندوبين من العناية الربانية لمباشرة الحكم ، ويعدون أنفسهم أسرة واحدة رغم أنهم يحكمون بلدان متعددة ويتبوءون عروشا متفرقة » [1] وهذا الحلف كما هو ظاهر من شرحه ، ميثاق

---

(١) أنظر « العلاقات الدولية » لبريس ، صفحة ٢٤ و ٢٥

وانظر « الاتحاد الدولى ومشكلة الدول الصغيرة » لماريوت جزء واحد ، لندن ١٩٤٦ من صفحة ٣٩ إلى صفحة ٤٨

«Federdism and The Problem of Small State» by G. Marriot, 1 vol, London 1942

دينى ربما كانت غايته سامية ولكن الغريب فيه أن أقطابه تصرفوا بلا معرفة الكنيسة أو استشاراتها وخارجا عن حدود اختصاصها وسلطانها ، ووقعه اثنان من الخارجين عليها ملك بروسيا البروتستنتى وقيصر روسيا الهيروطيق، بل كان الباعث عليه كما رأينا القيصر الذى لاتعتبره الكنيسة الكاثوليكية مؤمنا بالمسيحية قوى العقيدة الدينية . وانتهت المئة يوم لنابوليون وعادت الدول المتحالفة إلى تنظيم شئون أوروبا من جديد ، كما عادت تقرر فى بنود سرية رغبتها الأكيدة فيما سبق أن اتفقت عليه محافظة على التوازن السياسى فى أوروبا على أساس رجعى وتتفاهم على الاجتماع فى أوقات معينة للمحافظة على المصالح المشتركة واتخاذ مايلائم الظروف للتمشى والطمأنينة ورفاهة الشعوب والمحافظة على السلام فى أوروبا . ورأس ولنجتون قائد جيوش الاحتلال فى فرنسا مؤتمر السفراء بباريس وكان قد تلقى تعليمات فى أن الحلفاء على استعداد لتأييد عرش لويس الثامن عشر بالسلاح ضد أى ثورة أو اضطراب ، وهكذا تأيدت مخاوف الشعوب من الحلف الرجعى وزادت كراهية الشعب الفرنسى وغيره من الشعوب المتعطشة للحرية لهذا النظام الجامد الذى يعرقل سير الأمم نحو الديمقراطية ويمد الملكيات المطلقة بمبررات التدخل وبالأداة الفاتكة لمقاومة الحركات الوطنية والمطالبة بالدساتير وذلك باسم السلام والمحافظة على الطمأنينة فى أوروبا ورفاهية شعوبها ، وقد نعت الوزير النمساوى مترنيخ وهو قطب الرجعية وروحها فى مؤتمر فينا والسياسى المحرك لتحالف أوروبا ضد تحرير الشعوب وضد مبادىء الثورة وحقوق الإنسان هذا الحلف المقدس « بأنه شىء أجوف يعبر عن لاشىء »، وذلك لتفضيله الحلف السياسى الأول عليه ولأنه رأى فيه كشفاً عن دسائس الرجعية المقنعة ، ولكن ألايحق هذا النعت أيضاً على تحالف كبريات الدول فى سبيل مصالحها ضد الشعوب الناهضة والحريات ؟ .

وختام القول نستخلص من الاستعراض السالف لنشاط الشعوب السياسى الدولى منذ العصور السحيقة أن ثمة تكويناً ونمواً مضطرداً لقانون

متفق عليه صراحة أو ضمنا لمعاملات الدول فى الميدان السياسى وتحديد علاقاتها حتى لاتطغى الأطماع ويطفو الشرويزج بها فى نزاع مسلح تضحياته لاشك جسام ونتائجه وخيمه على كل من المنهزم والمنتصر لاسيما فى عصرنا الحديث حيث تفاقم فتك الأسلحة بالبشر وتدميرها معالم المدنية .

* * *

حقيقة إنه كما رأينا لايزال القانون الدولى باتفاقاته ومعاهداته ومايتبعها من عرف دولى فى طور الطفولة الأولى ، أو مع التجاوز فى التعبير على الفطرة ، ولايشبه بحال سائر القوانين التى يسلط الشارع فيها على المخالف العقوبات الفعالة الزاجرة.إلا أن رغبات الشعوب الملحة وأمانى الحكومات بل وحاجات المدنية تتطلب بلا إبطاء السير بخطى حثيثة نحو تدعيم القانون تدعيما يؤدى إلى نبذ الحرب وإقرار السلام وحقن دماء البشرية وقد سالت مدراراً فى أقل من جيل لأطماع استعمارية بعيدة عن الإنسانية .

وفيما يلى موجز للتطور الملحوظ فى العلاقات السياسية الدولية منذ القدم وصلاتها بالقانون الدولى حتى بدء قرننا الحالى (١) مع دراسة مقارنة كلما تطلب الأمر ذلك ، وهذا الموجز تركيز لماسبق بيانه وشرحه : —

(١)سواء أكان القانون الدولى هوذلك القانون الذى ينظم علاقات الدول كشخصيات معنوية بعضها ببعض ويحدد حقوقها وواجباتها فى الميدان الدولى أم كان القانون الذى ينظم معاملات كل مجموعات من الأفراد يعيشون سويا فى كنف نظام يتبعونه فى ظلال مجموعتهم مع مجموعة أخرى من الأفراد ولها هى الأخرى نظامها كذلك دون إقرار بأن هناك شخصيات معنوية للدول فلاشك أنه يهدف إلى غرض واحد هو التخلص من حالة الفوضى فى المحيط الدولى ، حتى تأمن الدول أو المجموعات الدولية العثار والاصطدام بعضها ببعض فى نزاع مسلح ، تبعاً لغموض الحالة وخلو الميدان

---

(١) أنظر (العلاقات الدولية) لبرايس ، من صفحة ١ إلى صفحة ٨ .
وانظر (القانون الدولى العام) لسيل ، من صفحة ٢٥ إلى صفحة ٣٢ .

من أى نظام كان يحض على التفاهم والوئام . وكما رأينا فمنذ العصور القديمة فى عهد الوثنية كانت الشعوب المتنازعة تلجأ إلى الآلهة عن طريق الكهنة لتستشيرها فى استمرار الحرب أو عقد الصلح وفى تخير الوقت المناسب للضربة الحاسمة أو للتصافح والتصافى ، كما كانت تضرع لآلهة الخير حتى تمدها بقوة من عندها ضد عدو جبار . وإن فى ارتكاز أهل بابل وأشور وقدماء المصريين وسكان اليونان القديمة وأثينا وروما على عنصر من الخيال معنوى أكثر منه مادى ملموس لترجيح كفة الخير على الشر وتدعيم السلام دليلا واضحا على شدة رغبة الناس منذ العصور السحيقة فى أن يعيشوا فى ظلال نظام دولى يقيهم شر التنازع والتقاتل ويرسم لهم خطة معاملاتهم كمجموعات وكتل مختلفة ودول مستقلة (١).

(٢) إن نشأة الامبراطورية الرومانية القديمة ، ثم تثبيت أقدامها فى حوض البحر الأبيض المتوسط وهو العالم المتمدين المعروف قديماً وامتداد سلطانها إلى ما وراء الفرات والدانوب والأطلانطيق وازدهارها وبقاءها قرونا عديدة فى ظل طابعها الروحى الخاص بها الذى يتلخص فى ضم شعوب عديدة إليها تتفيأ ظلال روما الوارفة وتنعم بنظمها مع احتفاظها بقوانينها المحلية وعاداتها أى بشىء من الاستقلال المحلى يراعى فيه تنظيم علاقاتها مع الوطن الأم - إن كافة هذه العوامل أدت إلى قيام مايسمى بالسلام الرومانى . وهو كما سبق شرحه يهدف إلى نشر نوع من الوئام والطمأنينة تنعم بهما الشعوب الداخلة ضمن نطاق النفوذ الرومانى أى التى فى كنف المتبوع والسيد وإلى وضع قواعد لعلاقات مصر وقرطاجه وأيبريا ومقدونيا وسوريا الخ . بروما مع احتفاظها بشىء من الاستقلال المحلى المحدود . وبعد انهيار السلام الرومانى وقيام الفوضى محل النظام لقرون عديدة لاسيما فى أوائل عهد المسيحية أدت مركزية السلطة الروحية فى يد البابا بروما وخضوع الأمراء والأباطرة

---

(١) أنظر (العلاقات الدولية) لبريس ، من صفحة ١ إلى ٨
وانظر (القانون الدولى العام) لسيل ، من صفحة ٢٥ إلى ٣٥

له فى العصور الوسطى وشدة تدين الرعايا المسيحيين وإيمانهم بأنه لا يخطىء وكذا بحقه الذى لاينازع فى حرمانهم من عطف الكنيسة وفى إصدار رسائل الصفح والغفران كما يشاء مع قصر يد الملوك والأمراء وضعف سلطانهم على الرعايا ـ أدت هذه العوامل إلى سيادة السلام المسيحى وقيام قواعد معنوية لربط الأمراء بعضهم ببعض وإخمادجذوات أطماعهم ومحاولة إيقاف الملوك الذين يعمدون إلى الاعتداء والفتك عند حد، وفى كلتا الحالتين وهما : السلام الرومانى والسلام المسيحى تمشى القانون الدولى وكان قوة معنوية مع الأمر الواقع ، ولم يتخذ شكلاواضحا مرسوما نحو سيادته العالمية ونشر أجنحته العريضة على العالم المتمدين المعروف حينذاك ، ولاعجب فى ذلك فأوروبا كانت تسودها الفوضى والملوك والأمراء كانوا فى عراك ومشاحنات مستمرة .

(٣) رغم ماأشرنا إليه فى أن القانون الدولى فى عهدى الوثنية والمسيحية لم يظهر بصورة منتظمة بارزة ولم يلبس ثوبه القشيب الذى تتشكل بموجبه المعاملات السياسية الدولية وعلاقات الحرب والسلام ، فقد نشأ عرف سياسى دولى نتيجة حاجات الشعوب الملحة إلى تبادل التجارة وإلى الوقوف فى وجه المعتدى لدرء الاعتداء وإلى جعل الحروب أقل قسوة وفتكا وإلى القضاء ما أمكن على أسباب سوء التفاهم السياسى ونسيان الاحقاد وآلام الحروب وبدء العلاقات السياسية الدولية من جديد بعد إلقاء السلاح على أساس من الود والوفاق وعدم كبت الأحقاد وكتمان الحفائظ لإبرازها فى صور ذميمة بشعة فيما بعد ، بل وإلى إكرام وفود الضيوف من الملوك والأمراء ومندوبوهم الأجانب وإلى توطيد علاقات حسن الجوار . وقد استقر العرف السياسى الدولى مع مرور العصور والأجيال وأصبح قضية مسلماً بها لاتختلف فى ذلك شعوب العالم المتمدين اختلافا يذكر ، وأضيف إليه مااتفقت عليه الدول فى تعاقدها لتدعيم السلام وإقرار سياسة حسن الجوار وتنظيم معاملاتها التجارية والاقتصادية الخ . . . ، ورأينا منذ القدم

قيام عرف دولى لإكرام مبعوثى الملوك والأباطرة ولتبادل البعثات السياسية والهدايا بين العواهل ولعقد أواصر الود بينهم ، ولاننسى بهذه المناسبة تبادل الهدايا بين أمير المؤمنين هارون الرشيد والأمبراطور المسيحى شارلمان، وكذا تبادل الود بين خليفة المسلمين وسلطان العثمانيين سليمان القانونى وملك فرنسا الكاثوليكى « فرنسوا الأول » وعقدهما معاهدة التحالف والود المسماة بمعاهدة « لافوريه » La Foret سنة ١٥٣٥ . ورأينا أيضاً تسليم الشعوب المتمدينة المحاربة بوجوب حسن معاملة الأسرى والجرحى من العدو وإعطاء عهد الأمان للمفاوضين فى مرورهم بخطوط النار إلى معسكرات المقاتل المنتصر ، وكم من مرات أكرم ملوك المسلمين وفادة رؤوس الصليبيين القادمين إلى خيام صلاح الدين وغيره من عظماء الاسلام بعد خيبة أمل الصليبيين وانتصار الاسلام .

(٤) ظل القانون الدولى يترنح بين السراب والحقيقة ، فلا يمكن القول بأن العالم المتمدين جهل جهلا مطبقا المعاملات الانسانية السامية للمنهزم ولشعوب البلدان المفتوحة أو أعرض إعراضا تاما عن الوفاء بالتعهدات الدولية أو التمسك بالعرف الدولى والمعاملات السياسية السمحاء، كما لا يمكن القول إلا إذا شئنا التجنى على الحقيقة بأن الحكومات رغبت رغبة حقه فى حياة السلم وحسن التفاهم بين مختلف الدول ووضع أسس قوية لتنظيم المعاملات السياسية الدولية . فظل القانون الدولى دون تبويب أو ترتيب وتنظيم واضح محكم لقواعده ، ودون قوة رادعة وسلطة منفذة تخشى بأسها الحكومات المعتدية وتعلم يقينا أنها فى حالة هجومها المفاجىء على جار لم يتأهب للدفاع ولم يعد عدته لدرء الغزوات ، والكوارث سوف تجازى بأشد الجزاء ، وسوف تقف فى وجهها قوى من العدل والقانون لها جيوشها وأساطيلها وعتادها الحربى لتضع حداً للاعتداء وتحافظ على استقلال الشعوب الصغيرة التى تريد أن تحيا حياة أبية تحت شمس الحرية ، كما سوف تصب عليها جام غضبها وتسقيها من نفس الكأس المريرة التى أرادت أن

تذيق الغير سمها الزعاف . وبينما انتقلت الجماعات المتمدينة التى تعيش فى كنف نظام الدولة ليحيا الأفراد فيها حياة تبادل المنافع وليرفهوا عن أنفسهم ويحققوا حاجاتهم بأسهل وأخصر الوسائل فتزدهر المدنية ويطرد تقدمها شأنها شأن الفلك السيار الذى لا يمكن إيقاف سيره . وعجلة الزمن الأزلية التى تدور دورانها باستمرار ـ بينما انتقلت هذه الجماعات إلى الحياة القانونية المكتملة النمو موضعيا بقيام طائفة من القوانين الخاصة والعامة ، ووراءها قوة تنفيذية ترسم للأفراد خط السير فى علاقاتهم بعضهم ببعض وكذا فى علاقاتهم بالدولة ، رادعة تضرب على أيدى المعتدين العابثين بالقوانين ، ظلت الدول أو الجماعات فى المحيط السياسى الدولى تحيا حياة شبيهة بحياة الفوضى ، هى أقرب إلى حياة الهمجية والقوة الوحشية فى الأحراش منها إلى حياة المدنية والنظام . ولكن هذه الحياة الهمجية أخذت تسير بخطى بطيئة نحو النظام الدولى وتحديد حقوق وواجبات الدول فى العالم السياسى الدولى ، وما يجب أن تنسج على منواله لتعيش فى سلام ووئام . وكيف تحترم حقوق جاراتها لكى تحترم الجارات حقوقها ، وكان محور النظام الدولى كما رأينا من الناحية العملية إذا صرفنا النظر عن تفصيلات مشروعات المفكرين لوضع أسس للسلام أمثال الأب « سان بيير » و « وليبنتز » وهو تكوين كتلة أو مجموعة من الدول الكبرى تضم إليها بعض الدول المتوسطة التى ترغب فى التعاون معها ، وتكون بمثابة مجلس أوروبى أو بوليس أو هيئة فعالة للعمل جهد الطاقة على المحافظة على الحدود القائمة بين الدول وجعل كفات الدول العظمى فى توازن مستمر لا ترجح كفة على أخرى من ناحية المساحة والموارد الاقتصادية ، والسكان والقوى الحربية ، حتى لا يؤدى رحجانها إلى ابتلاع جاراتها لها كما فعل « نابوليون بونابارت » الذى كانت جل أمنيته أن ينشىء اتحادا من دول أوروبا فى ظل فرنسا وفى كنف سلطانها . وكانت سياسة توازن القوى هذه هى الروح المحركة لمؤتمر فينا ومعاهداته المتتابعة سنة ١٨١٤ - سنة ١٨٠٥ ولمؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وللمحالفات

الأوروبية السرية منها والعلنية لتوزيع مناطق النفوذ وإنشاء الجبهات محافظة على السلام ، وأخيراً لمعاهدة فرساي سنة ١٩١٩ . ولكن سياسة توازن القوى تجعل من القانون الدولى والاتفاقات الدولية والعرف سلاحاً بحدين تستخدمه الدول كما رأينا للحد من الاعتداء وتقرير النظام القائم ، كما قد تتخذه لتحقيق أطماعها فى توزيع الغنائم والأسلاب وكسر شوكة الخصم حتى تأمن سيطرته وتصدره الموائد السياسية والمؤتمرات الدولية ، كما حدث فى تقسيم بولاندا الباسلة فى مؤتمر فينا واستمرار تقسيم أطراف الامبراطورية العثمانية لصالح كل من العنصر الصقلبى وامبراطورية النمسا والمجر طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر ووقوف انجلترا فى وجه نابوليون لكى لا ينشىء اتحاداً من الدول الأوروبية يقضى على الامبراطورية البريطانية فى أوروبا وفيما وراء البحار وكذا وقوفها فى وجه الاتساع الروسى القيصرى وكذا لاتساع الجرمانى فيما بعد . وأخيراً فمما لاشك فيه لاتستطيع سياسة توازن القوى أن تدرأ حروب الاعتداء والتوسع مهما أوتيت من حذر وبعد نظر ، ودلت على ذلك الحروب الموضعية طوال القرن الماضى وكذا الحربان العالميتان الاخيرتان .

المبحث الثاني

سياسة المحالفات والمصالح المشتركة
ومجموعة الدول الأوربية العظمى

أهم مراجع المبحث الثانى

« تاريخ مقارن لشعوب أوروبا » لشارل سينوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨

« Essai d'une Histoire Comparée des Peuples de l'Europe » par Charles Seignobos, 1 vol Paris 1938.

« تاريخ المدنية المعاصرة » لشارل سينوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٠٣ .

«Histoire de la Civilisation Contem poraine» par Ch. Seignobos 1 vol, Paris 1903.

«التاريخ السياسى لأوروبا المعاصرة» لشارل‌سينوبوس ، جزء واحد ،باريس١٩٢١

« Histoire Politique de l' Europe Contem poraine » par Ch. Seignobos, 1 vol, Paris 1921.

« تاريخ أوروبا » لشارل سينوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٤

« Histoire de l'Europe » par Ch. Seignobos, 1 vol, Paris 1934.

« تاريخ صادق للشعب الفرنسى » لشارل سينوبوس . جزء واحد ، باريس ١٩٣٣

« Histoire Sincére de la Nation Francaise » par Ch. Seignobos, 1 vol, Paris 1933.

« يقظة القوميات والحركات الحرة من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٣ » لجورج فيل ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٠

« L' Eveil des Nationalites et la Mouvement Liberal 1815 — 1843 » Par Georges Weill, 1 vol, Paris 1930.

« الديموقراطيات والرأسمالية من‌سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٦٠ »لشارل هـ . بونتاس، جزء واحد ، باريس ١٩٤١

« Democraties et Capitalisme 1848 — 1860 » par Charles H. Ponthas, 1 vol, Paris 1941.

«من نظام الحريات إلى نظام الاستعمار من سنة ١٨٦٠ إلى‌سنة ١٨٧٨» لهنرى‌هوزير وجان موران وبيير بيناريتس ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٩

« Du Libéralisme à l' Emperialisme » par Henri Hauser, jean Maurain et Pierre Benaerets 1 vol, Paris 1939.

« الأزمة الأوروبية من سنة ١٩٠٤ إلى سنة ١٩١٤ والحرب الكبرى » لبيير رينوفين ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٩

« La Crise Européenne 1904 — 1914 et la Grande Guerre » par Pierre Renouvin, 1 vol, Paris 1939.

« السلام المسلح ١٨٧١ — ١٩١٤ » لرابود ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥

« La Paix Armée 1871 — 1914 » par A. Roubaud, 1 vol Paris 1945.

«تاريخ الدول العظمى من ١٩١٩ إلى ١٩٤٧» لماكسيم موران ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٧

« Histoire de Grandes Puissances 1919—1947 » par Maxime Mourin, 1 vol, Paris 1947.

«تاريخ الدبلوماسية» نشر تحت اشراف ورئاسة فلاديمير بوتمكين وترجم إلى الفرنسية ثلاثة أجزاء ، باريس ١٩٤٦ ، ١٩٤٧

«Histoire de la Diplomatie» publiee sous la direction de Prof. Vladimir Potiemkine et tradiut en francais, 3 vols, Paris 1946, 1947.

«موجز فى تاريخ السياسة الخارجية» لاميل بورجوا ، ٤ أجزاء ، باريس ١٩٢٧ ، ١٩٢٨ ، ١٩٢٩

«Manuel Historiqe de Politiqe Etrangère» par Emile Bonrgeois, 4 vols, Paris 1927 , 1928 , 1929.

«تطور الشعوب الاوروبية من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩٢١» لهولاند روز ، جزء واحد ، لندن ١٩٢٦

« The Development of the European Nations 1870 — 1921 » by Holland Rose, 1 vol, London 1926

«تاريخ أوروبا» لفيشر ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٠

« A Histoy of Europe » by H.A.L. Fisher, 1 vol, London 1940

«أوروبا فى القرنين التاسع عشر والعشرين» لجرانت وتمبرلى وبنسون ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٢

« Europe in the 19 th & 20 th Centuries » by A. T. Grant, H. W. V. Temperley & Lilian M. Penson, 1 vol, London 1942.

«العالم منذ سنة ١٩١٤» للانجسام ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨

« The World Since 1914 » by Walter Consuelo Langsam, 1 vol London 1948.

« الاتحاد الدولى ومشكلة الدول الصغيرة » لماريوت ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٣

« Federalism and the Problem of the Small State » by Sir B.A.R. Marriott, 1 vol, London 1943.

«دراسات فى الدبلوماسية وسلطان الدولة» لجوش ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٣

«Stud ies in Diplomacy and Statecraft » by G. P. Gooch, 1 vol London 1943.

«تحليلات فى قيود الدبلوماسية» لسير فيكتور ولسلى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤

« Diplomacy in Fetters » by Sir Victor Wellesley, 1 vol, London 1944.

«القوميات فى التاريخ والسياسة » لفردريك هيرتز ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤

« Nationality in History and Politics » by Frederick Hertz, 1 vol, London 1944,

المبحث الثانى

سياسة المحالفات والمصالح المشتركة ومجموعة الدول الأوروبية العظمى

السياسة الدولية بين الديمقراطية والرجعية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر — الأفكار الحرة ونشأة الوحدة الروحية للقانون العام وأثرهما فى السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر — تطور القوميات والدول الأوروبية وروح القانون العام فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر — خلاصة

إن التحالف الذى أسفر عنه مؤتمر فينا بين الدول العظمى وهى النمسا وروسيا وبروسيا ثم فرنسا فيما بعد مع عدم اغفال انجلترا كلما عن لها التمسك بهذا التحالف دفاعا عن مصالحها فى القارة وخارجها يبدو فى ظاهره العمل على استقرار السلام وتوطيد أركانه ومنع المنازعات المسلحة والحروب على أساس سياسة توازن القوى ويضمر فى باطنه الحيلولة دون تحرر الشعوب من ربقة الظلم والاستعباد ، واستمرار سيطرة التيجان على الأراضى بمن يسكنون عليها بلا حساب ، والقضاء على ماتبقى من تعاليم الثورة الفرنسية، وضمان عدم عودة تعاليمها إلى الظهور ثانية ، ومهما قيل دفاعا عن رجال هذا الحلف : أنهم كانوا شديدى الاخلاص للسلام، شديدى الرغبة فى نشر الطمأنينة بين شعوب أوروبا ، وفى أن «اسكندر الاول» قيصر روسيا ، وهو روح هذا الحلف ، وقد هالته المذابح المستمرة والخرائب التى عمت الممالك والامارات بأوروبا ، يضاف إلى ذلك شدة تمسكه بأهداب الدين، وإيمانه بالروحانيات رغب حقا فى سلام دائم عن طريق رقابة الحلف على سياسة أوروبا ، فما لاشك فيه أن تصرفات زعماء الحلف وقرارات المؤتمرات المتتابعة التى عقدها ، وتقسيمه رقعة أوروبا وفق هوى ملوك الحلف كل ذلك لم يحقق

آمال الشعوب العطشى للتحرر من استعباد واستبداد السادة ، ولم يحل دون الحروب فى مختلف أنحاء أوروبا . بل كل ماقام به الحلف عاجلا هو هدم إمبراطورية بونابارت وفرض الرقابة على الجيش الفرنسى بواسطة مؤتمر السفراء الذى قرر جعل مقره باستمرار باريس وتوزيع تيجان وبلدان مختلفة على شتى الأمراء والملوك المحسوبين على العواهل :زعماء الحلف .

كانت زمرة «مترينخ» رجعية حقا بكل ما تعنيه هذه العبارة من قسوة علاوة على ضيق محيط تفكيرهم فى المستقبل . ولقد خطا الخطوة الأولى إمبراطور متضارب الخلق مبلبل الفكر كثير الشكوك ، على ذكائه وتعصبه للمسيحية ، شديد التأثر بالصلات الشخصية ، تتغير اتجاهاته السياسية العامة بتغير مستشاريه ، غذاه مربيه « فردريك سيزار دى لاهارب » Fredric César de la Harpe السويسرى أحد تلاميذ «روسو» على مبادى اليعقوبيين jacobinisme الحريفة المتطرفة . وكان شديد الرغبة فى أن يكفر بشخصه عن جريمة قتل أخيه القيصر « بولس » فى سنة ١٨٠١ ، ولم يستطع أن يطرد عن ضميره المتألم شناعة المؤامرة والجرم الذى اشترك فيه. وانتهز المحيطون بالقيصر وفى مقدمتهم ياوره الأمير « أدام كزار توروسكى » Adam Czrtoryski البولونى وكذا البارونة «كرودنر» Krüdener فرصة شخصيته المتضاربة هذه كى يؤثروا على القيصر فى ضرورة مراعاة تعاليم المسيحية فى العلاقات الدبلوماسية . وهكذا بذروا الحب الذى أثمر الحلف المقدس ، وحقا تعهد الملوك والأشراف بذوره بالعناية حتى نما . فنى سنة ١٨٠٤ بينما كان القيصر يفاوض سائر ملوك أوروبا لكسر شوكة نابليون بونابارت ، خصوصا ملك الانكليز ، اوفد مستشاره الخاص «نوفيليتفسك» Novilitsov ليعرض على « بيت » Pitt رئيس وزراء إنجلترا وكانت أعدى أعداء الامبراطور ووزير الخارجية اللورد «هاروفبي» Lord Harrowby مقترحاته وكانت أمانيه لا تتضمن الحد من اتساع فرنسا ووضعها فى حدودها الطبيعية فحسب بل أيضاً تنظيم قواعد السلام للمستقبل في أوروبا على أسس دائمة

قوية وكذا منح بعض البلدان مزايا الحياد وضمان حدودها ، وأنه يجب ألا تقوم حرب ما بين طرفين متنازعين إلا بعد استنفاد طرف ثالث كافة طرق الوساطة والتحكيم ، وإلا بعد بذل الجهود الجدية لأزالة أسباب الخلاف. وقد أعلن مبعوث القيصر لمضيفه أن هذه المبادىء هى أعز أمانى سيده ، وأنه شديد الرغبة فى إنشاء دعائم السلام العام ، وتكوين جامعة لمختلف دول أوروبا القوية على أساس قانون دولى جدى هو ملاذ الشعوب ، يتعرض من يخرق قواعده للعقوبات توقعها عليه مجموعة الدول الكبرى الداخلة فى الهيئة المشار إليها . ولقد أشار ملك انجلترا فى خطبه العرش فى ١٥ يناير سنة ١٨٠٥ إلى مشروع القيصر وجهوده بروح العناية والاهتمام ، وأرسل « بيت » رداً على مذكرة القيصر مذكرة مفعمة بالصداقة ، ووضع فيها المقترحات موضع اعتبار الملك وحكومته ، ويتناول بالبحث فيها تفصيلاً الشروط الأساسية للسلام المقبل وأيد « وجوب عقد معاهدة شاملة بعد انتهاء الحروب مع نابوليون تضمن بموجبها كل من الدول المتعاقدة أملاك الأخرى . وتعتبر أساس القانون العام وتساهم بقوة وحزم فى قمع كل مايهدد السلامة الاجماعية والراحة فى المستقبل ، وهى قبل كل شىء ضمان مشترك موجه ضد كافة المشروعات الخاصة بالتوسع على غرار تلك التى جرت النكبات على أوروبا منذ مصيبة (هكذا) قيام الثورة الفرنسية »(١)

أما مترنيخ فكان هو الآخر رجعيا من طراز مختلف عن طراز سائر الرجعيين من معاصريه ، ينطبق عليه وصف « ماكيافلى » Machiavelli لما يجب أن يكون عليه الحاكم من أن يكون فى مكر الثعلب وخبثه وفى بطش الأسد وبأسه ، مع شدة كراهيته للشعب وإهماله لشؤونه وعمله على الحيلولة

---

(١) أنظر « الاتحاد الدولى ومشكلة الدول الصغيرة » لماريوت ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٣ ، من ص ٣٩ إلى ٤٨ .

« Federalism and the Problem of Small State » by Sir G.A.R Marriot, 1 Vol, London 1943.

دون تنفسه نسيم الحرية . وقد لخص مترنيخ بعد عقد الحلف المقدس ما يجب أن يكون عليه القانون العام فى عبارته المشهورة « أساس السياسة الخارجية الحديثة يجب أن يكون فى الراحة فحسب » ثم يقول وصفا لما تعنيه الراحة « يتعذر التفكير فى الاصلاح فى جو يسوده تضارب الشهوات والأغراض، والحكمة تقضى بأنه فى مثل هذه الظروف يجب الصمود والتمسك بالحالة القائمة » ويقول أيضا ضد تحرير الشعوب وحرية الرأى « إن فكرة تحرير الشعوب فكرة مبنية على السخف» و « حرية الصحافة وباء لم يك معروفا للعالم قبل النصف الأخير من القرن الثامن عشر » وفى كراهيته للطبقات المستنيرة يقول « إن الشعب يخشى الحركات والانقلابات وأن الطبقات مبعث الاضطرابات والشغب هى : الرجال المشتغلون بالشئون الاقتصادية وموظفو الحكومة ، ورجال العلم ، والمحامون والمعلمون ، وكل من له علاقة بالثقافة العامة ، وصرخاتهم المتفق عليها فيما بينهم ـ هى الدستور ـ ويعنى بهذا التغيير والشغب »(١) وعلى أساس المحافظة على القديم ومحاربة روح التقدم قامت سياسة مترنيخ التى تغذى بها الحلف وسيرت دفته سيراً مضطرباً ، كما أدت إلى انهياره سريعاً .

ولقد كانت النفوس فى أواخر عهد الأمبراطورية الفرنسية الأولى ترغب فى السلام الحقيقى بعد حروب استنزفت الدماء والأموال ، ولكن روح الرجعية التى تمد الوقود لحروب مستقبله ، لم تعمل بأخلاص على بناء صرح قوى للسلام الدائم . ويلاحظ أن روح الساسة هذه هى التى جعلت فى عصرنا الحالى ـ وهى لاتزال تطغى على العلاقات الدولية ـ ميثاق جامعة الأمم حبراً على ورق . وما لبث صرح السلام أن تداعى تجاه أعاصير السياسة وتضارب المصالح وأطماع القادة ولم يستطع الصمود قليلا أو كثيرا أمام تسابق البلدان

---

(١) انظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٤ ، من ص ٦٧ إلى ٧٠

«Histoire de l Europe» parCharles Seignobos, 1 vol, Paris 1934

في سبيل التسلح ، وأمام انتزاع القوى الأراضى انتزاعا من الضعيف ، كما حدث فى الصين ، وأمام عودة تسليح الرين ، والقضاء على استقلال الدول الأعضاء الداخلة فى ميثاق العصبة ، كما فعلت إيطاليا باستقلال الحبشة ، وألمانيا النازية باستقلال النمسا وتشكوسلوفاكيا ، وقد سبق أن مزقت ألمانيا فى ١٩١٤ تعهدها بضمان حياد البلجيك الذى وقعته لأصلاح رجعية معاهدات الحلف منذ ما يقرب من جيلين بعد أن هب البلجيكيون يطالبون بالاستقلال ، وأمام تمزيق اليابان وألمانيا وإيطاليا وغيرها ميثاق عصبة الأمم وقد تعارض مع مصالحها الاستعمارية .

ويحسن أن نأتى ببعض بنود الحلف المقدس حتى يمكننا أن نستخلص منها روح تصرفات الدول العظمى فى ذلك الوقت والأسس التى قامت عليها علاقاتها السياسية ، لاسيما بينها وبين الدول الصغرى ، لنرى ما يحيط بها من عيوب صارخة ، ثم نشرح فيما بعد كفاح الدول الصغرى فى سبيل تحطيم سلاسل هذا الحلف وكيفية فشله ، وفيما يلى بعض النصوص :

« يعلن عواهل روسيا والنمسا وبروسيا اتفاقهم على أن يتخذوا مبادىء العدالة والرحمة المسيحية والسلام كما تقررها تعاليم الدين المقدس رائداً لهم ، وبناء عليه قرروا العمل بالمبادىء الآتية :- (١) يظل الملوك الثلاثة المتعاقدون متحدين بروابط الأخوة الصادقة التى لاتنفصم عراها ، ويقودون رعاياهم وجيوشهم بنفس الروح السالف ذكرها لحماية الدين والسلام والعدالة . (٢) يعتبر المتعاقدون أنفسهم كرسل مكلفين من العناية الربانية بأن يحكموا الفروع الثلاثة التى يباشرون الولاية عليها كأنها أسرة واحدة ، ويوصون رعاياهم أن يزيدوا يوما بعد يوم قواهم طبقا للمبادىء المقدسة التى لقنتها السماء للبشر . (٣) كافة الدول التى تختار بصفة رسمية اعتناق المبادىء المقدسة التى أملت عقد هذا التحالف تستقبل على قدم المساواة بالحماس والصداقة فى هذا الحلف » (١).

---

(١) انظر « الاتحاد الدولى ومشكلة الدول الصغيرة » لماريوت ، ص ٤١

وقد احتالت انجلترا لعدم الانضمام بصفة رسمية للحلف المقدس الكاثوليكى وذلك لصعوبة هذا الأجراء بالنظر إلى طابع الدستور الأنكليزى ودين البلاد البروتستنتى ، فصرح الأمير « الوصى » أنه يمنح مساعدته الكاملة للدفاع عن مبادى الحلف ، تلك المبادىء المسيحية المقدسة التى تضع أسسا ثابتة للعلاقات الاجتماعية والسياسية .

وقد انضم للحلف المقدس معظم الملوك الآخرين بأوروبا بما فى ذلك ملوك فرنسا وهولاندا وسكسونيا وورتنبرج Wurtemberg وحكومة الاتحاد السويسرى .

وكان طابع هذا الحلف الذى تكون لاستتباب الأمن وتدعيم السلام فى أوروبا لسنين طويلة يتعارض مع طبيعة السلام ، فهو :ـ

(١) يقرر ضرورة بقاء الرجعية على قدر الأمكان وعودة الحالة فى أوروبا إلى ماقبل الثورة الفرنسية، باعتبار أن أمبراطورية بونابارت ، ربيب الثورة دخيلة على الأرستقراطية العريقة والبيوت القديمة فى القارة ، وهى مشبعة رغم سلطان بونابارت المطلق بتعاليم الثورة ومسئولة عن نشرها حتى ماوراء الدانوب . وقد دعا الحلف التيجان والعروش التى طوح بها بونابارت إلى الحكم رغم إرادة الشعوب ، وقسم الأراضى والبلدان حسب رغبات كبريات الدول المتحكمة فى مؤتمر فينا والتى تدير دفة السياسة الأوروبية . ومصداقا لهذا كان إمبراطور النمسا والمجر يقول تمسكا بالرجعية ، وتعصبا لبقاء الحالة القائمة دون تغيير ما « إن امبراطوريتى كمنزل قديم إذا مسسناه عرضناه لخطر التداعى والانهيار » (١) . وهكذا عم الظلم وقضى على الحريات فى أوروبا لاسيما فى مملكة نابولى وفى لومبارديا ، وغرق أحد ملوك البربون فى صقلية فى لجج مظلمة مدلهمة من الرجعية ، كما ألبس ملك البربون الآخر إسبانيا ثوب الحداد لاستبداده وتعسفه . وكان طبيعياً أن تجر هذه الحالة الحلف إلى الفشل، وأوربا إلى الثورات المتواصلة والحروب .

---

(١) أنظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، ص ٦٨

(٢) يقرر الحلف ضرورة التدخل للمحافظة على الحالة القائمة وتثبيت العروش المهددة بالضياع . وقد وقع التدخل فعلا أثناء انعقاد مؤتمر فينا ، حينما هرب نابوليون بونابارت من جزيرة «البا» ودخل على رأس جنوده القدماء باريس ، وأخذ ينظم فرنسا لمجابهة أعدائها أعضاء المؤتمر . ثم نشبت الحرب بين جيوش الحلف وجيوش الامبراطور ، وأدت الى هزيمة الأخير كما هو معروف فى « واترلو » ، وإلى نفى بونابارت إلى سانت هيلانه ، وإلى فرض البربون ثانية على عرش فرنسا ، وفرض رقابة عسكرية عليها لتنفيذ شروط الصلح وأمر الحلف . كل هذا ظاهره فى سبيل استتباب الأمن فى أوروبا وحقيقته لأقرار نظام رجعى فى فرنسا ، يضمن مع بقية النظم الرجعية القائمة فى أوروبا بقايا عهد الحق الألهى والحكم المطلق دون مبالاة لرغبات الشعوب وآمالها فى الحياة الحرة . والأمثلة المتتابعة للتدخل لاحصر لها ، خصوصا بعد الانتهاء من مؤتمر فينا ، ووضع قواعد الرجعية فيه ، وانضمام فرنسا بعقلية البربون وتاليران إلى سائر أعضاء الحلف . وقد قاد هذا التدخل وكان بطله المغوار كما رأينا « مترنيخ » الذى انتهز فرصة مظاهرات الطلبة الألمان فى سبيل المبادىء الحرة والثورات ، وقد نشبت لنفس الغرض فى إسبانيا والبرتغال ونابولى وسردينيا سنة ١٨٢٠ . للدعوة لعقد مؤتمرات داخل حدود إمبراطورية النمسا ، حيث اتخذت الدول الكبرى المجتمعة احتياطات قاسية للتدخل فى أمور الدول الأخرى الصغرى للحيلولة دون أى تغيير لصالح الشعوب المتذمرة ، ففرض مؤتمر كارلسباد سنة ١٨١٩ نظاما شاملا للرقابة على الصحافة والجامعات فى ألمانيا . ونظم مؤتمر « تروبو » Tropau و « لايباخ » Laybach سنة ١٨٢٠ كيفية تدخل الجيوش النمساوية فى مملكة نابولى . وفرض مؤتمر « فيرونا » Vèrona لفرنسا التدخل بجيوشها فى أمور اسبانيا ، مما أدى إلى عودة الملكية المطلقة هناك . ومما زاد الطين بلة أن الدول الثلاث العظام النمسا وروسيا وبروسيا

أمضت تصريحا مشتركا لتقرير مبادىء عامة للأخذ بهـا ، بمقتضاها يتعين استبعاد الدولة الأوروبية التى تنشب فيهـا ثورة داخلية من الحلف ، وتظل بمنأى عنه حتى تعود إلى « الحالة الطبيعية » أى النظام الذى فرضه مؤتمر فينا ثانية و « تستقر الأمور » وأخذت على عاتقها اتخاذ كافة الوسائل ، بمـا فى ذلك طرق الضغط والقوة لعودة النظام ، وهكذا أعلنت الحكومات تضامنها فى ظل نظام جديد فى القانون للعـام ، قائم على التدخل ، هو نظام الكفاح ضد الثورة أى التحرر من الرجعية . ولا يقف التدخل عند حد بقـاء نظام الحدود كما فرضها مؤتمر فينا ، بل إعادة الحكم المطلق كما كانت الحالة قبل الثورة الفرنسية ضد إرادة الشعوب . وكونت الدول العظمى فيما بينها محكمة سياسية عليا لأوروبا ، وبوليساً دولياً لتنفيذ قرارات فى الظاهر ، ولنشر الرعب والخوف والظلم فى الواقع .

(٣) يقرر فوق ما تقدم سياسة المصالح . فللدول العظمى مصالح تتمثل فى الاتساع على حساب إمبراطورية بونابارت المتداعية ، وفى الحصول على أراض وامتيازات بتقسيم رقعة أوروبا من جديد ، وفى إيقاف الحركات الوطنية ومطالبة الشعوب بالحرية والدستور والانفصال عن العروش الظالمة المستبدة . وقد كان لها ما أرادت ، فعادت مقاطعات شمال إيطاليا إلى تبعيتها للنمسا ، وقضت انجلترا على سيطرة فرنسا على أوروبا ، فقلمت أظفارها ، وأمنت جانبها ، واطمأنت إلى زوال خطر المانش ، وحصلت على مالطة كمقدمة لنفوذها فى البحر الأبيض المتوسط . ولم يرد ذكر بولانده الفريسة البائسة البته ، كقربان لحسن نوايا المجتمعين فى فينا ، بإعادتها إلى الوجود فى أية صورة ، ولو كانت مصغرة أو مشوهة ، كما حصل فى عهـد بونابارت ، حين أنشأ فى جزء صغير من مساحات بولانده التى احتلهـا دقيه فرسوفيا ، بل اقتسمتها الدول العظمى ، كما مزقت أوصال شتى الأمارات الألمـانية والإيطالية ، ووزعت الأراضي على إمراء ، دون مراعاة لعواطف الشعوب القومية ، وأصبح جزء كبير من أوروبا محكوما لملوك وأمراء ، لاصلة لهم

بالبلاد التي يحكمونها ، وفي بعض هذه البلاد شعوب لا تملك وحدتها ولا قوميتها . ولا شك أن هذا النظام جرح شعور كثير من الرجال المفكرين الذين كانوا يتوقون إلى الدستور والحرية السياسية ، وإنشاء دول تضم شعوبا متجانسة يعيش أبناؤها في تفاهم ووئام . وقد ترتب على التمسك بالمصلحة ليس إلا ، من جانب ساسة مؤتمر فينا من ناحية ، وشدة تعلق الشعوب بالحرية من ناحية أخرى ، أن قامت حركة معارضة خفية ، ثم تطورت إلى مقاومة وعصيان غير منظمين ، وقد عرفت هذه الحركة بحركة التحرر Libérale، كما سميت فيما بعد بالحركة القومية أو الوطنية Nationale ou Patriotiques وقام الأحرار والوطنيون يكافحون المستبدين الرجعيين ، ويعملون على تقويض نظام سنة ١٨١٥ . كما تآمرت الحكومات على الشعوب ، وعقدت المؤتمرات والاتفاقات في سبيل غايتها الرجعية ، وكذا جمع المعارضون من دول مختلفة شمل رغبتهم الشديدة الضمنية في تحطيم سلاسل العبودية ، فكان شبه تضامن مفهوم بينهم للاتحاد في خطة العمل . ولما كانت الحكومات قد منعت كافة وسائل المعارضة بطرق مشروعة وغير مشروعة ، فقد عمد المتذمرون من ناحيتهم أيضاً إلى وسائل غير مشروعة ، وإلى تأسيس جمعيات سرية ، وإلى تدبير الجرائم والمؤامرات للوصول لغايتهم . وكانت أهم الجمعيات السرية جمعية « الكاربونارى » Carbonari في إيطاليا ، التي اتخذت نموذجا يحتذى به في سائر البلدان . كما كانت أهم الوسائل القاطعة في هذا الشأن ، كسب الضباط لصف الحركات الوطنية ، لإجبار الحكومات المستبدة بواسطة الثورات العسكرية على منح الدستور . وبينما اشتدت الحركات الوطنية من ناحية عجزت الدول العظمى للحلف نظراً لتضارب مصالحها وأطماعها أن تقف في وجهها وقوفا جدياً ، وتعذر على إمبراطورية النمسا ، وقد ظهرت عليها أمارات الشيخوخة ، المضى في رجعيتها ، وتجريد الحملات العسكرية المتتابعة لتأديب الشعوب ، وتثبيت الأمراء المكروهين من رعاياهم على عروشهم ، ومنع إعلان الدستور ، أو منع انفصال بلاد عن أخرى وإعلان

استقلالها . وهكذا أصبحت بنود مؤتمر فينا حبراً على ورق ، بينما ظلت السياسة الأوروبية تسيرها ، وتعقد المؤتمرات ، وتبرم المعاهدات لحل المشكلات وتقرير السلم والحرب « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » Le Goncert Européen التى أخذت فيما مضى على عاتقها عقد مؤتمر فينا ، وكانت أداته الفعالة .

وكان من أهم أسباب فتور تعاون الحلف وتفككه ، ثم انهيار سياسة مؤتمر فينا ، عودة انجلترا إلى العزلة ، وقد قضت لبانتها من بونابارت ، وأعادت فرنسا إلى حالتها قبل الثورة ، وذلك تنفيذاً لسياسة « توازن القوى » فى الظاهر ، وإفساحا للطريق إلى تزعمها السياسى وإتساعها فى الواقع . وربما كان وراء هــــذه السياسة تلك الروح الانكليزية التى حدت إلى صدور « الماجنا شارتا » Magna - Charta وما تبعها من القوانين الدستورية ومنح الشعب حرياته ، والتى تعتبر حق الشعب فى اختيار حكومته أمراً طبيعياً فى أوروبا ورفضت انجلترا فى مؤتمر « إكس لاشابل » Aix-La Chapelle سنة ١٨١٨ أن تنضم إلى الحلف فى تدخلها فى السياسة الداخلية لبعض الدول تأييداً للحكومات الرجعية . ولم تك الوحيدة فى هذا ، فان قيصر روسيا أظهر ميولا إنسانية حرة ، أدت إلى اصطدامه فى بادىء الأمر مع مترنيخ ،إذ أنه أيد الأمراء الألمان الذين منحوا الدساتير لرعاياهم ، وملك سردينيا الذى رفض أن يخضع لنفوذ النمسا ، ولام « مترنيخ » القيصر لتشجيعه المتطرفين فى إيطاليا والجمعيات السرية فى أوروبا ، وكان يريد لتثبيط همة المعارضين ، أن يرى أوروبا فى مظاهرة علنية كبيرة ، الاتفاق التام بين الدول العظمى . أما الحكومة الانكليزية فأعلنت أنها لا تقبل فى معاهدة شروطا إلا تلك الشروط العاديه المعروفة فى العالم الدبلوماسى ، التى تربط الدولة بالأخرى ، كما أنها رأت أن الحلفاء ذهبوا إلى مدى أبعد مما يجب بكثير فى أخذهم على عاتقهم مراقبة السلامة الأجماعية فى أوروبا ، وضمان تنفيذ شروط المعاهدات الخاصة بها . وقد رأت الحكومة الانكليزية أن التحالف المشترك ، بصيغته

التى تريد أن تمليها عقلية الدول العظمى فى مؤتمر فينا على بقية الدول ، تؤدى بها إلى المحافظة على الحالة القائمة والحكومات والسلطات الداخلية فى كافة الدول التى فى منطقة نفوذ المؤتمر ضد كل قوة أو اعتداء ، وهذا يتطلب حكومة إجماعية لها قدرتها على إجبار كافة الملوك والشعوب على أن تخضع لنظام عام للسلام والعدل الدولى فى حدود ما تراه الدول العظمى ، ولكنه مما لا يتفق وقواعد الخلق الدولى والعدالة الإنسانية أن تشحذ قوى الدول الكبرى لتأييد سلطة قائمة داخل حدود دولة أخرى بلا اعتبار للحالة التى أدت إلى الثورة على هذه السلطة التى أساءت استعمال حقوقها ، ويلوح أن الباعث على موقف المعارضة هذا هو الذى حدا بانجلترا بعد قرن من الزمان إلى المعارضة فى إنشاء عصبة على أساس الدولة العالمية المسيطرة على كافة الدول بجيشها وقوتها لتنفيذ قراراتها ، وإلى تأييد نظام دولى إجماعى على أساس من الوازع النفسى والضمير الدولى ، وإلى رفض فكرة الحكومة الإجماعية أو « الدولة الخارقة المهيمنة » Super-Etat المشرفة على بقية الدول فى بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ (١)

ثم رفضت انجلترا فى سنة ١٨٢٠ الانضمام إلى تصريح الحلفاء فى دعوتها كافة الدول إلى قبول حكم الحلف فى منازعاتها ، وزعمت أن حق التدخل بين الشعوب يقوم على حق الدفاع ولا يتقرر بناء على شروط مكتوبة . وفى سنة ١٨٢٣ نشرت انجلترا تصريحا خاصاً بأسبانيا قالت فيه بأن الحلف كان اتحاداً ضد سيطرة فرنسا ، وليس لغرض إقامة حكومة عالمية ، أو مراقبة شؤون البلدان الأخرى ، والاشراف على أحوالها الداخلية ، والتدخل فى نظامها وكيانها كدولة . واحتج وزير خارجية انجلترا « كاننج » Canning على التدخل فى أسبانيا ، وزعم « أن فكرة انجلترا هى أن تتمسك بأصرار وشدة بحق الشعوب فى أن تقرر بنفسها نوع الحكومة التى ترى أنها أصلح الحكومات لتدبير شؤونها » (٢) وهكذا وضعت انجلترا العصابين عجلات

(١) أنظر « الاتحاد الدولى ومشكلة الدول الصغيرة » لماريوت ، صفحة ٤٣
(٢) أنظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، صفحة ٧٣

العربة العتيقة البطيئة المتداعية ، وشادت مبدءاً عادلا خلابا ، وافق هوى الشعوب المكبوته حرياتها فى أوروبا ، هو مبدأ « عـــدم التدخل » non- intervention ضد مبدأ التدخل intervention الذى جاهد الحلف لنجاحه فى مؤتمر فينا ، والذى أدى إلى هزيمة بونابارت . وإعادة الحالة فى أوروبا الى ما قبل الثورة الفرنسية . أو أن انجلترا بطريقة غير مباشرة أيدت حق الشعوب droit de nations فى معارضة الفكرة العتيقة القائمة على الملكيات الشرعية Monarchie Légitime وحقيقة أن انجلترا لم تك مخلصة فى مبادئها الجديدة ، وهى الاعتراف بحق كافة الشعوب فى تعديل حدودها وفق عواطفها الوطنية ، ولكن هذه المبادىء استخدمت فى قلب خريطة أوروبا وإعادة تخطيطها من جديد .

وأخذ عقد الحلف ينفرط شيئاً فشيئا ، وسارت العلاقات السياسية والحياة العامة لأوروبا الوثابة وفق المبادىء الأساسية الآتية : ـ

(١) اصطدمت الحرية بالرجعية ، وعجزت سياسة التدخل عن الوقوف فى وجه التيارات الوطنية ، ومطالبة الشعوب باستقلالها ، وبرفع الظلم عنها ، وبالحياة فى ظل دستور يقيها تعسف الملوك وسلطانهم المطلق . فقامت الثورات فى أمريكا اللاتينية . وأعلنت الولايات المتحدة بتصريح مونرو فى فى سنة ١٨٢٢ ، الذى صار فيما بعد دستور سياستها الخارجية ، وأساس تعاملها مع أوروبا ، ويتلخص فى اعتبارها أى تدخل من أوروبا فى شؤون القارتين الأمريكتين وتأييدها لسلطات الاحتلال الأجنبى ، أو سعيها للحصول على أراض أو مناطق نفوذ عملا عدائياً لا تقف الولايات المتحدة ازاءه مكتوفة اليدين ، بل هى تبادر إلى الاعتراض عليه بالقوة . كما صرحت بأنها كما لا ترغب فى تدخل أوروبا فى العالم الجديد ، هى لن تتدخل فى شؤون أوروبا البته ، أو تنزل إلى حلبة التنافس السياسى فى العالم القديم . وقد بادرت الولايات المتحدة مسوقه بهذه الروح بالاعتراف بالجمهوريات الجديدة كدول مستقلة ، بعد أن انفصلت عن الوطن الام ، وهى أسبانيا . وقد وقفت

إنجلترا إلى جانب الولايات المتحدة ضد سياسة الحلف ورغبته وضد إرادة دول مؤتمر فينا ، التى أبدت رغبتها الصريحة فى معاونة ملك أسبانيا . ومع أنها لم تذهب فى بادىء الأمر إلى حد الاعتراف باستقلال الدول اللاتينية فى أمريكا ، فأنها صرحت بأن أى تدخل من جانب فرنسا فى شؤون أمريكا ستعده عملا عدائيا . ثم مالبثت أن اعترفت فى سنة ١٨٢٤ بالجمهوريات اللاتينية الجديدة دولا مستقلة . وكانت فى تصرفاتها هـذه مسوقة بسبب اقتصادى أدى إلى رخاء وإثراء الأمبراطورية البريطانية،وهوفتح الأبواب للتجارة البريطانيه ولاستثمار الأموال الانكليزية فى جمهوريات أمريكا اللاتينية المستقلة .

وتبع ذلك إفلاس سياسة الحلف أيضا فى تعمد الحلف عدم الوقوف فى وجه الثوار اليونانيين ضد الدولة العلية . حقيقة أن السلطان لم يقبل فى مؤتمر فينا ، ولم يتعهد الحلف بالدفاع عن أملاكه ، ولـكن مترنيخ وقف فى صف السلطان ضد رعاياه الثائرين ، بينما كان القيصر اسكندر يمج فكرة إجبار الأرثودكس المنتمين لنفس مذهبه ومذهب رعاياه، وهم عصاة المورة، على الخضوع لسلطان المسلمين وحكمهم . وكان الرأى العام فى معظم أوروبا فى صف سلالة الاغريق، أما انجلترا فتحمست لقضية اليونان تحمساً شديدا واعترفت بالثوار المحاربين فى سنة ١٨٢٣ . وأخيراً تدخلت دول أوروبا العظمى بطريق الوساطة ، وبعرض الحلول السلمية ، لوضع حد لفوضى اليونان ، ولكن دون جدوى . ثم تدخلت روسيا بالسلاح ، وأعلنت الحرب على السلطان،وغزت أراضيه ، وكان إنشاءمملكة اليونان سنة ١٨٢٩ وبذا انفصلت روسيا عن النمسا فى تنفيذ فكرة الحلف ، فالأولى تضرب بمبادئه عرض الحائط ، لنصرة قضية الأرثودكس،ولتفكيك أوصال عدوتها التقليدية ، والثانية تتوق إلى النزول فى الميدان لقمع ثورة وطنية تخشى أن تحترق بلهيبها ووهجها فيما بعد ، ولها فى ميثاقها الرجعى خير مبرر ، ولـكنها لاتجد مستمعاً أو معيناً من أعضاء الحلف الآخرين . وإلى جانب الثورات

فى سبيل الاستقلال فى أوربا الوثابة ، قامت الثورات فى سبيل الدستور وكانت أهم مسارحها بلاد « فولتير » و « مونتسكيو » و « روسو » و« دىمولان » ، ولم تجد رجعية البربون وقدسية الحلف وتصميمة فتيلا ، فقد أدى تزايد الرخاء الاقتصادى ، تبعا للاستقرار السياسى مدى نصف قرن فى أوروبا الغربية ، لاسيما انجلترا وفرنسا ، إلى قيام طبقة متوسطة متنورة منتفخة الجعبات ، على شىء لايستهان به من الثقافة السياسية ، ترغب فى سماع صوتها والدفاع عن مصالحها ، وتريد معارضة حرة ، وتطمع فى أن تقبض على أعنة الحكم بدورها ، وتنظم شؤون بيتها بمعرفتها ، ولاتترك زمامه لسلطان الملك المطلق واتباعه ، الذين يعيشون فى جو من الرجعية ، بعيدين عن تطورات حياة ذلك العصر الروحية والأدبية والمادية. وقويت الفكرة السياسية القائمة على إدارة شؤون البـــلاد بواسطة النظام البرلمانى Regime parlémentainre ، الذى يسلم الملك الدستورى بمقتضاه زمام السلطة الفعلية إلى البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب عادة للقيام بعملية التشريع والتقنين للبلاد ، كما يحكم بواسطة وزرائه ، وهم وحدهم دون رئيس الدولة الأعلى المسئولون أمام المجلسين عن أعمال الحكومة وإدارة دفة البلاد فى الخارج وفى الداخل . وقد بدأت الأزمة فى فرنسا باصطدام «شارل العاشر» بمجلس النواب للخلاف على اختيار الوزراء ، فقامت الاضطرابات وثار الناس فى باريس وغيرها من أمهات مدن فرنسا على البربون لإحلال العلم المثلث الألوان رمز الثورة بتعاليمها ،التى حن إليها الفرنسيون وأرادوها بكل ماأوتوا من إيمان وقوة وعزم ، وقد دفعوا ثمنها دماءهم وأرواحهم ، محل علم أسرة البربون الأبيض المحلى بالزنبقة، رمز العهد القديم والملكية المطلقة المستبدة . وانتهت ثورة سنة ١٨٣٠ بعزل « شارل العاشر » ، وبصعود الملك الديمقراطى المواطن «لويس فيليب» بأرادة الشعب إلى العرش . فدعا الطبقة المتوسطة (البورجوازية) Buorgeoisie الثائرة إلى الحكم ، وقبل الوضع البرلمانى الجديد . وما لبثت أن احتذت بلجيكا حذو فرنسا ، غير أن الثورة

هناك اتخذت شكلا أوسع مدى ، فقد طالب البلجيكيون الذين يعيشون من الناحية الواقعية تحت حكم هولاندا فضلا عن تاجها بالاستقلال ، فكانت وظائف الدولة وامتيازاتها تكاد تكون قاصرة على أهل الأراضى الواطئة دون أهل البلاد التى ضمت قسراً . وقد كان لهم ماأرادوا رغم أنف الحلف الذى فرض عليهم نظاما ضد إرادة « الفالون » Wallon ، الذين يكونون سواد الشعب البلجيكى .واعترفت انجلترا وفرنسا بمملكة بلجيكا الدستورية وحكومتها المسئولة أمام البرلمان فى سنة ١٨٣١ . ومالبث الراديكاليون وهم حزب الاصلاح فى سويسرا أن قبضوا أيضا على زمام الحكم هناك ، كما تولاه فى انجلترا الأحرار بعد أزمة واضطرابات أثاروها وعاونهم فيها مريدو التقدم هناك لأصلاح الأداة الانتخابية . وسرعان ماأخذ الأحرار نهائيا بنظام الوزارة المسئولة الذى أصبح مبدأ أساسيا فى السياسة والحكم. وكان طبيعيا أن تنقسم أوروبا إلى جبهتين ، الملكيات الدستورية فى فرنسا وانجلترا وبقية الممالك التى استقلت أو كونت حكومات مسئولة أمام البرلمان والملكيات المطلقة من بقايا الحلف . وعمل كل فريق على تأييد النظام الذى يتفق مع كيانه وميوله . وبينما كانت انجلترا أو فرنسا تشجعان الحركات الدستورية فى الخارج ، كتأييد قيام ملكية دستورية فى أسبانيا والبرتغال وتشجيع استقلال سائر الشعوب الصغيرة فى القارة ،والدساتير فى الولايات الأيطالية والأمارات الألمانية ، بعثت النمسا الحملات للقضاء على الحكومات المؤقتة فى إيطاليا سنة ١٨٣١ ، كما بعثت بها أيضا بالاتفاق مع مملكة بروسيا لقمع الاضطرابات الخاصة بالمطالبة بالنظام الديمقراطى الحرفى الدويلات الألمانية الصغيرة . كما أخذ القيصر نيقولا فى قمع الثورة الوطنية فى بولانده سنه ١٨٣٢ . بلا إنسانية وبوحشية منفرة .

غير أن المصالح السياسية كلما اتحدت كانت تجرف أمامها الاعتبارات الأخرى وتجمع المستبدين والأحرار فى صعيد واحد من العمل . وهذا من طرائف متناقضات مبادىء العدالة الدولية . فقد نشأ عن ضعف الدولة العلية

وتتابع ضربات روسيا والنمسا ثورات البلقان لجيوش السلطان مشكلة جـــديدة أطلق عليها حتى الحرب العالمية الأولى «المشكلة الشرقية» وهي تتلخص : في قرب انهيار الدولة العلية ، وصعوبة اقتســـام كبريات دول أوروبا للغنيمةوتوزيع التركة ، لتعارض مصالح انجلترا وروسيافي بقايا الامبراطورية العثمانية ، إذ أن حلم بطرس الأكبر منشيء الامبراطورية الروسية كما هو معروف هو أن يصل إلى البوسفور والدردنيل ، وأن يطل على البحر الأبيض المتوسط . وغاية انجلترا أن تمنع تحقيق حلم روسيا اللذيذ ، الذي يكدر صفو الامبراطورية البريطانية ، بل هو كابوس مزعج لها يهدد نفوذها في الشرق . وأدى هذا إلى وضع انجلترا سياسة ثابتة في هذا الشأن ، وهي اعتبار أي اعتداء على استقلال الامبراطورية العثمانية تهديداً خطيرا لمواصلات انجلترا مع الهند .وفي هذه الأثناء أدى محمد علي في مصر وهو أحد أتباع السلطان ورعاياه بجيشه المكون من أبناء مصر ، وقد دربه على الحروب الحديثة بمساعدة فنيين من الأوروبيين ولا سيما الفرنسيين — مساعدات قيمة لأخماد الفتن لصالح السلطان في الحجاز والمورة ، ثم اصطدم بالسلطان الذي لم يجبه إلى رغباته ، فوصل بجيوشه إلى قلب آسيا الصغرى ثم إلى أبواب الأستانة . وفزع السلطان وطلب النجدة من قيصر روسيا ، الذي أوفد حملة وأسطولا للدفاع عن عاصمة الخلافة . كما تعهد السلطان بقفل البواغيز في وجه الأساطيل الأخرى ، ومعنى هذا صيرورة السلطنة تحت حماية روسيا المقنعة ورحمتها . وقد تبرمت الامبراطوريات المطلقة ، وهي روسيا وبروسيا والنمسا والمجر من روح دولتي الغرب الديمقراطيتين، فاجتمعت في برلين في سنة ١٨٣٣ . وأبرمت معاهدة سرية لدرء الأخطار التي تهدد الحياة السياسية القائمة والقانون العام وفق المعاهدات والاتفاقات التي قامت على أساس القواعد التي أقرها مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ واتفقت بالاجماع على أن تدعم النظام الرجعي كأساس دائم لسياستها ، وأن تجعل لكل ملك مستقل في حالة قيام اضطرابات داخلية ، أو تهديد من الخارج لأراضيه

أن يطلب معونة ملك مستقل آخر ، يرى فيه أنه الأصلح لمساعدته . وفى حالة تقديمه المساعدة إليه ليس لدولة أخرى أن تتدخل لمنعه (١) . وهكذا تعلقت الأمبراطوريات المطلقة بأهداب التدخل وتمسكت بنظريته إلى أقصى الحدود . ولكن كان حلمها هذا سرابا فان « بالمرستون » Palmerston وزير الخارجية البريطانية ، وكان مستنداً على رأى عام انجليزى قوى ، كما ساد معسكر بلدان الأحرار الآخر ، وقف بالمرصاد « للقيصر نيقولا » زعيم جبهة مؤتمر فينا (أى الامبراطوريات المطلقة) ، الذى حل محل « مترنيخ » الرجعى النمساوى العنيد ، وقد أخذت الشيخوخة منه كل مأخذ وفقد نشاطه وقدرته على الجهاد . وظلت أزمة محمد على والمشكلة الشرقية بين المد والجزر بضع سنوات ، وكان هم بالمرستون أن يصل بكافة الطرق إلى إبعاد روسيا عن حماية السلطنة ، فاختلف مع فرنسا التى كانت حكومة وشعباً تؤيد محمد على باعتبار أن حركته قريبة الشبه بحركات التحرر فى الغرب مع طابعها الشرقى الخاص ، كما كان يلجأ هذا المصلح العظيم إلى الفنيين الفرنسيين والمتنورين هناك ، وإيفاد البعثات من مصر إلى ضفاف السين لترقية مرافق البلاد ونفض غبار الخمول والجمود عنها .

ولم لاتساعد فرنسا حركة محمد على ؟ فنى هذه المساعدة ثغرة قد ينفذ منها سلطانها إلى الشرق الأوسط ، وهى كذلك سلم يسهل لها الوصول إلى الممتلكات البريطانية فى الشرق وفى مقدمتها الهند . وأخذ «بالمرستون» يفاوض سرا الأمبراطوريات المطلقة ، بما فى ذلك السلطان ، لحل الأزمة أو بالحرى لتأجيل حل المشكلة الشرقية . وأخذ المرجل يغلى فى أوروبا وينذر بحرب عامة ، لاسيما وأن الاحساس القومى فى « العالم البورجوازى » وبين الطبقات المثقفة فى جبهتى غرب الرين وشرقيه أخذا يتراشقان التهم وأنواع التهديد والوعيد . ففى فرنسا كان الناس يتحدثون بتمزيق اتفاقات فينا وإعادة منطقة

(١) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحة ٧٧ .

الرين إلى أملاك فرنسا،وفى ألمانيا كانت الروح ضد فرنسا لوضع حد لأطماعها وللدفاع عن الرين . ولكن سرعان ماعقد اتفاق لندرة سنة ١٨٤٠ بين انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا والسلطان ، ولم تشترك فى فرنسا فى هذا الاتفاق وفى توجيه إنذار نهائى ultimatum لمحمد على ، وكانت جيوشه قد توغلت للمرة الثانية فى آسيا الصغرى . واضطر محمد على للنزول عند رغبة الدول المتحالفة ضده وقد رأى نفسه وحيدا ، ولم تستطع فرنسا ولها من مشاغلها الداخلية مايثقل كاهلها وينآى بها عن حليفها مديد المعونة لصديقها وصديق الملك الواطن . وهكذا خضع محمد على على مضض للسلطان ، وقبل الحل الذى عرضه المتحالفون ، وقد تحزبوا ضده،وأجلت المسألة الشرقية باتفاق المضايق سنة ١٨٤١ . كما أعطى محمدعلى الترضية التى رأت فيها الدول العظمى الكفاية وهى ولايته على مصر، مع تبعيته للدولة العلية هو وذريته من بعده بالتوارث بشرط صدور فرمان الولاية من السلطان . وتعهد السلطان أن يقفل البواغيز فى وجه السفن الحربية لكافة الدول . وقد اعتبرت الدول العظمى هـــذا الاتفاق تأييدا لفكرة قيادتها لأعنة السياسة الأوروبية ،وقال الوزير الروسى «نسلرود» Nesselerode مهنئا الساسة على هذا النجاح «بأن نظام اتحاد الدول الأوروبية وتعاونها عاد إلى أسسه السليمة الأولى »(١) .

وفى أثناء ذلك كان مرجل الاضطرابات والثورات يغلى فى أسبانيا والبرتغال ، وسرعان مانشبت الحرب بين الملكتين الصغيرتين القاصرتين « ماريا » ملكة البرتغال و « إيزا بلا » ملكة أسبانيا وعميهما « ميجل » فى البرتغال و « كارلوس » فى أسبانيا ، وهمايؤيدان نظام الملكية المطلقة ويهدد كل منهما فى بلده العرش ، بينما كان الأحرار فى البـــلدان يؤيدون الحكم الدستورى ويدافعون عن العرش كرمز يستند عليه أنصار الدستور حتى لايتربع عليه عاهل رجعى مستبد.وسارعت الحكومة الانكليزية إلى مساعدة الأحرار فى البرتغال ثم فى أسبانيا ، وتحالف البلاطان مع بلاط انجترا ،

(١) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحة ٤٩ .

ولم يرفض لفرنسا طلبها الانضمام إلى هذا التحالف ، الذى أطلق عليه التحالف الرباعى فى سنة ١٨٢٤ ، لتأييد الحكم الدستورى . وأدت الحرب الأهلية فى فى البرتغال وفى أسبانيا طبعا إلى هزيمة أنصار الحكم المطلق وإلى قيام الملكية الدستورية تحت حماية انكلترا وفرنسا . وكان نصر للملكية الحرة على الملكيات المطلقة فى الوقت الذى كانت تتآمر فيه انجلترا الحرة مع الأمبراطوريات المطلقة من ناحية أخرى ضد انسلاخ محمد على من تبعيته للسلطان واستقلاله بمصر .

(٢) نشطت العلاقات السياسية بين الدول ، وتعددت المؤتمرات والاتفاقات والمعاهدات ، وبدأ القانون العام يأخذ وضعا جديداً أكثر إنسانية بتتابع الحركات الاستقلالية وغض الدول العظمى وفى مقدمتها انجلترا الطرف عنها ، بل والذهاب إلى تأييدها ، وباعترافها بالثوار كمحاربين كما حصل فى ثوار أمريكا اللاتينية واليونان ، وبتشجيع الملكيات الدستورية الجديدة ومد يد التعاون معها وشد أزرها .

حقيقة كانت سياسة المصالح هى التى تفصل فى مصير تكوين الدول الجديدة وتحرير الشعوب ، وكانت الكلمة للدول الكبرى . ولكن تعذر عليها إيقاف عجلة الزمن والاعتراض على نهضة الشعوب فى ظل تعاليم الثورة الفرنسية التى خمدت مؤقتا ولكنها لم تمت تحت وطأة قرارات مؤتمر فينا الرجعية التى أرادت كتم أنفاسها إلى الأبد . وزاد فى نشاط العلاقات السياسية إيناع النهضة الصناعية التى قامت فى أوروبا ، وتزايد حاجات الشعوب هناك مما حدا إلى تقاربها بالمعاهدات والاتفاقات ، وكذا انتشار وسائل المواصلات الحديثة . فبدأ مد خطوط السكك الحديدية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، كما انتظم تبادل البريد ورسائل البرق ، مما جعل هذا التقارب ممكنا وسريعا . وبرزت المصالح السياسية للدول الكبرى فى صورة واضحة مع تعقدها ، وعقدت انجلترا وفرنسا اتفاقهما الودى الأول بين الملكة فيكتوريا والملك لويس فيليب (١٨٤٣ — ١٨٤٥) . ولكن سرعان ما قام الخلاف

بينهما ثانية ، ذلك الخلاف الأزلى الذى لم تختف روحه يوماما . واحتجت انجلترا على مشروع الاتحاد الجمركى بين فرنسا و بلجيكا، وكانت انجلترا وفرنسا قد اتفقتا على تسوية زواج« ايزابلا » ملكة أسبانيا « ولويس » أختها ، غير أن سفيرى الدولتين فى مدريد ، وكان بينهما تنافس شديد ،عملا ضد تعليمات حكومتيهما .وبدأ « بالمرستون » يعمل ضد الاتفاق فاعتبر«لويس فيليب»أنه أصبح لاغياً ، وزوج ابنه من أخت ملكة أسبانيا، ووافق على زواج الملكة، كما اعتبر «بالمرستون» بدوره أن الاتفاق انفصم عراه ، وأنه أصبح طليق اليدين فى تصرفاته فى شبه الجزيرة. وتحولت الدفة السياسية للملك المواطن فى أوروبا ، فانحاز للملكيات المطلقة والآراء الرجعية ، وأخذ يشجعها فى الاتحاد السويسرى مثلا ضد غالبية الرأى العام وقد اصطدمت الجمعيه الكاثوليكية المسماة« بالسندربوند » Sonderbund هناك بالأغلبية الدستورية . وأصبحت انجلترا فى عزلة سياسية عن الدول الأوروبية الكبرى . ورغم ذلك واصل بالمرستون سياسته ، وأوفد اللورد « مينتو » Minto فى بعثة غير عادية إلى بلاط أمراء إيطاليا ،ليشجعهم على القيام بأصلاحات دستورية،ومنح الحريات فى إماراتهم ضد إرادة الحكومة النمساوية .

وامتزجت هذه الحياة العامة الجديدة أيضا بالحركات العالمية التى قامت فى مختلف العواصم الصناعية فى أوروبا ، وبنشاط الاحزاب السياسية الحرة والمتطرفة لتقلد زمام الحكم ، وتطرفت الحركات العمالية إلى الشيوعية بتأثير وأراء ودعايات« كارل ماركس »ونشراته ، كما أطلقت الحكومات الدستورية الصحافة من عقالها ، وفكت الحجر عنها.وبدأت هذه تكتب ضد الرجعية ولنصرة الديمقراطية وتمثيل الشعب فى المجالس النيابية تمثيلا واسعاً . ونشأ عن الآراء الاشتراكية الجديدة فى كل من انجلترا وفرنسا انتقاد شديد على النظم الاجتماعية القائمة والملكية والميراث والمنافسة التجارية ، كما بدأت تنشأ نظريات جديدة للعمل والديمقراطية الاجتماعية والفوضوية وتحرير العمال « البروليتاريا » Proletariat والضرائب التصاعدية.وبدأ الانكليز يأخذون بالناحية العلمية للأصلاح ، فأدخلوا عندهم نظام النقابات والجمعيات التعاونية

ومؤتمرات العمال وحق الاضراب العام وإنشاء حزب للعمال على أساس فكرة كفاح الطبقات . وجاءت النشرة الشيوعية لكارل ماركس ، وقد لجأ إلى فرنسا ثم إلى انكلترا حداً فاصلا بين التفكير العتيق والتطور العمالى الجديد قبيل ثورة سنة ١٨٤٨ فى أوروبا ، ينادى فيها باتحاد العمال والثورة فى كل بقعة من بقاع أوروبا ، وختمها بصيحته المدوية المشهورة « أيها العمال فى كافة البلدان اتحدوا » . وفى نفس الوقت نشأت أحزاب دينية كاثوليكية حرة النزعة للتفاهم مع الحكومات المدنية التى أبعدت الدين عن السياسة ، بل وأقامت فاصلا بينهما . وتأسست فى بلجيكا وأيرلاندا وفرنسا جماعات كاثوليكية حزبية باسم المبادىء الحرة الجديدة ، تطالب بحرية التعاون وتعميم التعليم وبالأحسان وخدمة الجماعات وفق التعاليم المسيحية ، وتطالب بإلغاء رقابة الدولة على الكنيسة والقساوسة وبحقهم فى تأسيس الجماعات والمدارس الدينية وقبول الهبات وامتلاك العقارات .

وتأسس تفاهم دولى بين الجماعات والأحزاب الكاثوليكية فى مختلف البلدان . ثم انفجرت الثورات فى مختلف أنحاء أوروبا من فينا عاصمة النمسا الرجعية إلى لندن موطن الحياة الدستورية والحريات المدنية منذ القرن الثالث عشر تحت تأثير الأفكار الجديدة والحركات العمالية وافتقار العمال إلى تشريع للدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم تجاه أصحاب رؤوس الأموال . وكان من شأن هذه الثورات أن أعلنت الدساتير فى غالبية الممالك الرجعية ، وأن تعدلت الدساتير القائمة لصالح الجماعات فى الممالك الدستورية. ففى انجلترا شبت ثورة بيضاء انتهت بأعلان العمال حقهم فى التصويت العام Suffrage Universel ، وفى إيرلاندا قامت حركة أنتهت باضطرابات خطيرة للمطالبة بالجمهورية المستقلة عن التاج البريطانى ، وفى بلجيكا والأراضى الواطئة والدنمارك كانت الحركة معتدلة ووقفت عند حد إصلاح سلمى للنظام السياسى وتطور تدريجى للقانون العام ونظام الحكم . وفى باريس وفينا وبرلين بلغت الاضطرابات أشدها وكانت الحكومات عاجزة ضعيفة لم

تتخصص فى فن قمع الاضطرابات ، فشلت حركات الجماعات الثائرة أعمال الحكومة وحل بها الذعر والخوف ،ورأت فى هذه الاضطرابات قوى جديدة خيفة لايمكن مقاومتها ، ولاشك أنها كانت على حق فى ذلك أرادت أولم ترد فقوة الشعب لاتقاوم عاجلا أو آجلا(١) فدافعت هذه الحكومات عن كيانها دفاعاً بسيطاً ، ثم مالبثت أن سلمت مقاليد الحكم للثوار . وأثمرت الثورة فى فرنسا الجمهورية . وظلت الملكية باقية فى النمسا ، غير أن الأمبراطور ووزراءه الجدد قطعوا على أنفسهم عهداً بإصدار الدستور للشعب. وتحولت الثورة فى بروسيا والأمارات الألمانية إلى حركة جارفة من الوعى الوطنى القوى وبناء وحدة ألمانية بزعامة بروسيا ، غير أن الأمراء الألمان وقد زعجوا من الثورة وافقوا على دعوة جمعيات وطنية منتخبة بواسطة التصويت العام لوضع الدستور فى برلين وفينا وفرنكفورت . وسنت دساتير ديمقراطية لبروسيا والنمسا والامارات الألمانية . وقامت فى إيطاليا فى بادىء الأمر ثورة قومية ضد النمسا مالبث أن استفحل شأنها تبعاً لعجز الحكومة النمساوية ، وتزعم الحركة ملك سردنيا لانشاء دولة موحدة ،وأعلنت الجمهورية بواسطة أنصار «مازينى» Matzini فى سنة ١٨٤٩ فى روما وتسكانيا

والخلاصة لقد أثر هذا الاتجاه الجديد والثورات المتواصلة الناجحة فى الحياة السياسية لأوروبا الوثابة . فعلاوة على صبغ القانون العام كما سبق أن ذكرنا بصبغة إنسانية أكثر مرونة ، أعدت العدة لتغيير هام ، لافى أوضاع البلدان ونظمها السياسية فحسب ، بل وفى خريطة القارة الدائمة الحركة والنشاط. وقد صرح لامارتين Lamartine باسم الحكومة الفرنسية المؤقتة التى جاءت فى أعقاب ثورة سنة ١٨٤٨ : « بأن معاهدات سنة ١٨١٥ أصبحت لاوجود لها من الناحية القانونية فى نظر الجمهورية الفرنسية » (٢) .

(٣) حلت محل الروح التعسفية لمعاهدات فينا روح جديدة سمحاء، هى روح

---

(١) أنظر (تاريخ أوروبا) ل. يجنوبوس ، صفحة ٨٠ إلى ٨٥ .

(٢) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحة ٨٥ .

الشعب التى تنبعث من تصرفات الدولة بحكم انتصار مبدأ سيادة الشعب ومسئولية الحكومة ، أمام نوابه وإشراف الحكومة المسئولة المنتخبة من الشعب على السياسة الخارجية ، وقد كانت سراً غامضاً لايعلم به إلا الملك وعيونه وأرصاده ومبعوثوه وأتباعه المقربون وهم يعدون على الأصابع ، ولاهم لهم إلا إرضاء السيد المطلق التصرف ، وإشباع شهواتهم مع ما فى ذلك من خطورة على مستقبل البلاد السياسى من جرها إلى كوارث الحرب أو إلى تسليم أو صلح مشين بعد هزائم شنعاء . ولكن كان جو هذه البيئة الجديدة على ماهو مشبع به من حريات وميل إلى التفاهم السياسى الدولى واجتناب حروب عامة وكوارث ككوارث حرب الثلاثين عاما التى تركت مختلف الامارات الألمانية قاعا صفصفا وغزوات نابوليون بونابارت التى لفحت بنيرانها ممالك أوروبا من شبه جزيرة ايبريا إلى قلب روسيا ، إلا أنه لم يخل من رجعية ومن حروب المصلحة والتوازن السياسى لتلافى حروب عامة أخطر شأنا وأعم خراباً وأذى . فلم تنجح الحركات الحرة فى تحطيم نير الاستبداد تحطيما كليا ورفع الظلم بلا رجعة عن كاهل الطبقات العاملة والشعوب المسخرة لصالح ما جد من أطماع سياسية واقتصادية تتمشى وتطور الجيل . فقد ذعرت التيجان قديمها وجديدها التى تحكم حكماً مطلقا أو بمقتضى النظام الدستورى وكذا بقايا الطبقات الاستقراطية ، وفريق من أبناء الطبقات الوسطى الذين أثروا وتألق نجمهم فى سماء المال والسياسة وامتزجوا بالمصاهرة بأحفاد النبلاء القدماء من تقدم الحركات الديمقراطية وكسب الشعب لحقوق اعتبرت فى نظرهم واسعة النطاق ، كما خشوا فوز الاشتراكية بل وبدء ظهور الشيوعية ،وتقدم الأفكار لصالح العمال وعزموا على التراجع وقد زعموا أن الدول منحت الجماعات حقوقا أوسع مما تستحق ، وأنها ذهبت إلى أبعد مما يجب الذهاب إليه . وغير ذلك فبدأت حركات قمع وتشريد من جديد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لإعادة الأمور إلى حالة ماقبل ثورات سنة ١٨٤٨ بواسطة الجيوش النظامية التى ظلت فى خدمة

الملوك والحكومات المذبذبة . ففى باريس أخمد الجنرال « كافايناك » Cavaiynac ، وقد زودته الجمعية الوطنية بالسلطات اللازمة ، ثورة يونيه . وفى براج أخمد الجنرال « فبنديشجراتز » Windischgraets ثورة الوطنيين التشك فى ١٧ يونيه . وقام الجيش النمساوى فى سهول لمبارديا ثم فى ڤينا بضرب الثوار والهاتفين بالحرية والفتك بهم بلا شفقة . وقام بنفس العمل الجيش البروسى فى برلين . كما أخمدت القوات العسكرية النظامية الثورات فى سكسونيا وفى دوقيه بادن ، وأرادت الجيوش النمساوية المضى فى حركة القمع فى إيطاليا والقضاء قضاء مبرما على الروح الاستقلالية هناك ، لولا تدخل الجيش الفرنسى لصالح الوطنيين ولقضاء أطماع نابوليون الثالث هناك . كما أرادت ذلك فى هنجاريا ضد ثوارها ، لولا تدخل الجيش الروسى أيضاً حتى لا تعود النمسا إلى قوتها الكاملة وعنفوانها وهى خطر على البلدان الصقلبية . وفى جو الرجعية الخانق الجديد هذا أراد ملك بروسيا المناداة به إمبراطوراً بإقامة اتحاد من الأمراء الألمان تحت سلطانه ، غير أن النمسا والروسيا حالتا دون رغبته ، وأجبرتاه على العدول عن ذلك باتفاق «أولمتز» Olmutz سنة ١٨٥٠ ، وذلك خوفا من اختلال التوازن السياسى القائم .

ونتيجة تغير قيادة السفينة السياسية لأوروبا وتحولها إلى الرجعية ورجوع القانون العام فى ظاهرة إلى الوراء سارعت اليد اليسرى بسحب ما سبق أن أعطته اليمنى عن غير طيب خاطر . فألغيت الحريات المدنية وما منحه الملوك وحكوماتهم من نظم ديموقراطية وحقوق وطنية بفضل جهود وتضحيات ثورات سنة ١٨٤٨ ، وسحبت الدساتير وأبطل التصويت العام وعطلت الحريات السياسية والمدنية وحرية الرأى والصحافة والاجتماعات . وبذلت الجهود لتوطيد أقدام الملكية المطلقة فى ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، كما اتخذت الحكومات بمعاونة الطبقات الرجعية وقد قربت أبناءها إليها بالوظائف العسكرية والسياسية والمدنية وبمساعدة أبناء الطبقات الوسطى ورجال الدين مختلف الاحتياطات والقيود التعسفية .

ولكن كان قد اشتد النشاط الخفى للاشتراكية وزادت وراجت نشراتها، فعملت الحكومات من جهتها على تشديد الضغط على الحركة وإخمادها بأية وسيلة، واتخذت احتياطات بالغة لأشراف البوليس على حركات المواطنين الأحرار والعمال المهضومى الحقوق، ومراقبة تصرفاتهم العامة والخاصة. ثم بالغت فى هذا السبيل، فنظمت سياسة اضطهاد الصحافة الشعبية الأبية النفس، وحاربت بشدة الاجتماعات العامة والجمعيات السياسية. وبالاختصار بذلت قصارى جهدها لشل الحياة السياسية العامة. وكانت خاتمة المطاف والتمادى فى الرجعية قيام الأمير نابوليون، وكان قد قفز فى غفلة إلى رئاسة الجمهورية فى فرنسا بحركة ٢ ديسمبر سنة ١٨٥١، ضد النظام البرلمانى هناك وقلب بها نظام الحكم وأدت فى النهاية إلى المناداة به إمبراطوراً، مع أحقية ذريته فى ثورات العرش فى السنة التالية لفعلته الرجعية.

غير أن الحكومات الرجعية لم تجرأ أن تعيد القديم إلى قدمه كاملا، فقد خطا العالم خطوات حاسمات يتعذر على الظالم مهما تمادى فى ظلمه إنكارها. فظل من ثورة سنة ١٨٤٨ فى فرنسا التصويت العام، وبقى فى بروسيا دستور سنة ١٨٥٠ ببرلمانه المنتخب، وفى مملكة سردينيا دستور مارس سنة ١٨٤٨ والعلم المثلث الألوان علامة على التعلق بالوحدة الايطالية، وفى النمسا بقيت القوانين التى ألغت امتيازات النبلاء، وبذا قضى نهائيا هناك على نفوذ الأرستقراطية ذات الحول التى تعد على الأصابع. كما أن السياسة الخارجية فى فرنسا وبروسيا وسردينيا أميل إلى الروح الحرة رغم عواصف الرجعية بحكم الاتجاهات الديمقراطية التى ما كانت الرجعية بمستطيعة إضعافها فى كثير أو قليل، والتى عمت أوروبا، وبحكم النظم الجديدة التى فتقت أذهان الشعوب وأضاءت لهم سبل الحياة العامة، وكذا بتغيير الموظفين المختصين المشرفين على تنفيذ تعليمات الحكومة تغييراً شاملا إبان ثورات الحرية وصعب فى نشوة الرجعية العدول عنه كلية مما جعل أعمالهم أقرب إلى العقلية الجديدة وجيل الحرية والديموقراطية. وهيهات للرجعية ما نحن إليه وتنشده، فقد

سبق السيف العزل ، ودلت التجارب على أن استمرار ضرب النيران المتأججة لا يزيدها إلا لهيبا واستعارا . حقيقة كان نابوليون الثالث يسير سياسة بلاده من خلف الستار بواسطة أعوانه وأخصائه ودون علم وزرائه وضد مشيئتهم ورأيهم والاتجاه الرسمى لسياسة الحكومة ، ولكنه لم يتخذ هذه السبيل دائما لمجرد الحكم المطلق ، بل كان هدفه إعادة مركز بلاده فى العالم الأوروبى إلى ما كان عليه فى عهد الأمبراطورية الأولى وغسل عار معركة واترلو ومؤتمر فينا . كان يهدف إلى الحصول على مغانم من الأراضى المجاورة فى نظير تشجيع الثورات الوطنية للشعوب المتاخمة له لا سيما فى إيطاليا .
وكان لا يحجم عن خوض غمار الحرب تحقيقا لغايته . فكان يعمل بشخصيتين متناقضتين : الثورى لحما ودما ، وفى الوقت ذاته الأمبراطور الحاكم متبوء عرش بونابارت . ومن أهم ما نجح فيه تحقيق استقلال إيطاليا ووحدتها ، وكسر شوكة الأمبراطورية النمساوية وأسرة الهبسبورج أعدى أعداء أسرة بونابارت ، وذلك بمد يد المساعدة للثوار هناك وتعضيد الداهية «كافور» .
ولم يتردد نابوليون الثالث فى اتباع أساليب السياسة السرية للتأثير على بلاط ملك سردينيا ووزيره ، كما أن «كافور» من جهته لم يحجم عن استخدام السحر النسائى فى شخص الكونتس « دى كاستجليون » De Casteglione لكسب عطف الأمبراطور لصالح قضية الوطن ، واحتذى بذلك حذو نبلاء بولانده عندما وصل نابوليون الأول بجحافله إلى فرسوفيا فساقوا إليه «مارى فالفسكا» Marie Waleveska للتأثير على الأمبراطور العنيد فى تحقيق استقلال بلادهم وخلاصها من حكم روسيا وظلم القيصر . وعمل كذلك الأمبراطور بنجاح على إيقاف الروس عند حدهم بالتعاون مع انجلترا ، وصد أطماعهم فى القسطنطينية والبواغيز . ونجح القيصر نيقولا فى جعل إمبراطوريته فى مأمن من تعاليم الثورة ، وانتهز فرصة قوته ومتانة مركز بلاده فى العالم السياسى لتحقيق مشروعات بطرس الأكبر ، فاقترح على سفير انجلترا فى فبراير سنة ١٨٠٣ اتفاقا من شأنه تقسيم الأمبراطورية العثمانية غير أن اقتراحه

صادف رفضا تاما ، فأوفد لذلك بعثة إلى دار الخلافة تحت ستار تسوية مشكلات الأراضى المقدسة لتخويف السلطان . ولكن الأخير بتشجيع السفير البريطانى ، أعرض عن قبول المعاهدة السرية التى اقترحتها البعثة ، وبناء عليه قطع القيصر المفاوضات واحتل بجيوشه الأمارات الرومانية الخاضعة للسلطنة ، وسرعان ما أعلن نابوليون الثالث بالتضامن مع انجلترا انتهاء حلف الدول العظمى . وبادرت الدولتان بالدفاع عن أملاك السلطان ، وهكذا قامت الحرب بين دول الغرب وروسيا سنة ١٨٥٤ بعد هدوء بينها دام ما يقرب من نصف قرن . وهزمت جيوش الترك الروس على ضفاف الدانوب ، ثم انتقلت رحى الحرب إلى شبه جزيرة القرم ، حيث قامت الجيوش المتحالفة بحصار قلعة « سباستوبول » معقل الروس على البحر الأسود نحواً من سنة سقطت بعدها القلعة . واتفقت النمسا مع الحلفاء الجدد على فرض شروط الصلح على الروس دون الاشتراك الفعلى فى الحرب ، بينما وقفت بروسيا موقف الحياد . وفى هذه الأثناء توطدت علاقات المودة بين انجلترا وفرنسا ، وزارت ملكة انجلترا وزوجها الأمبراطور فى باريس ، فكانت هذه أول زيارة ملكية انجليزية للعاصمة على ضفاف السين منذ القرن الخامس عشر . وأفضى الأمبراطور بأسراره وأموره الخاصة للأمير « البرت » فأثر هذا فى مشاعر الملكة وإحساسها الرقيق ، وعملك الأسرة المالكة البريطانية عطف وحنو على أسرة بونابارت وأمبراطور الفرنسيين . ثم بموت القيصر نيقولا الأول وتولى ابنه اسكندر الثانى عرش روسيا قبل الشروط التى اقترحتها النمسا كوسيط فى إنهاء حرب القرم . وعقد مؤتمر عام فى باريس برئاسة فرنسا وقد أصبحت محور السياسة الأوروبية وهدف الدبلوماسية ، حضره ممثلو الدول العظمى والسلطان وملك سردينيا وكان قد أوفد جيشاً لمساعدة المتحالفين ضد الروس . وهدفت الدول فى هذا المؤتمر كما هى العادة إلى المحافظة قدر الطاقة على « التوازن السياسى » كما ثم ضمان للسلام وإبعاد العالم الأوروبى ما أمكن عن أخطار حرب عامة . ولما كان

مركز البارود قد انتقل إلى شواطىء البحر الأسود تبعاً لضعف الدولة العلية واشتداد ساعد روسيا ، فقد ضمنت الدول العظمى فى صلح باريس سلامة الامبراطورية العثمانية ، كما اشترطت على السلطان أن يدخل طائفة من الأصلاحات على نظام الحكم فى دولته وإيالاته العتيقة ، وكذلك أعلنت أن منطقة البحر الأسود محايدة ، وحرمت على السفن الحربية ولوجها ، وقررت الاستقلال الداخلى لرومانيا وحرية الملاحة فى الدانوب تحت إشراف لجنة دولية تنظمها ، وبذا أبعدت روسيا عن منطقة دلتا الدانوب حتى تأمن شر انقضاضها على حين غفلة بالتآمر مع الشعوب الصقلبية التى تحن اليها وتتلهف إلى حمايتها لها فى قلب البلقان على إيالات الرجل المريض .

وهكذا عادت قيادة دفة السياسة الأوروبية إلى الدول العظمى ، وقد انضمت إليها تركيا بحكم الضرورة وتشابك المصالح . ولكن فى صورة أقل رجعية وتعصباً من قرارات مؤتمر فينا . واستقرت هذه الدول على وضع جديد لحدود الدولة العلية وروسيا موطنى الخطر ، وكان ربان السفينة نابوليون الثالث سليل الأسرة التى تألبت فى الماضى نفس دول المجموعة الأوروبية المحركة للسياسة العالمية منذ ما يقرب من نصف قرن لأقصائها عن العرش والحكم والسياسة ، وألقت برأسها فى جزيرة سانت هيلانه القحلاء النائية وحيداً طريداً يتحكم فى غدواته وروحاته بل وفى صحته ومرضه حاكم انكليزى من الدرجه الثانوية لم يصل إلى مستوى أصغر ضباطه وأركان حربه ، يلقى جزاء مجازفاته وفتوحه فى سبيل تكوين دول أوروبا المتحدة تتزعمها فرنسا .

هذه هى خلاصة حالة الصلات السياسية بين الدول فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وما طبعت به من طابع المصلحة ، مع إشراف مجموعة الدول العظمى عليها وفق أهوائها ، ومع عدم إغفـــال الحركات القومية والروح الجديدة التى أملتها الانتصارات المتتالية للحريات على الرجعية فى الحساب من ناحية ، وكذلك أثر الضربات التى كانت تتلقاها الشعوب بين

حين وآخر من أنصار الرجعية والحكم الاستبدادى الذين يدافعون عن كيانهم وعن البقية الباقية من نظام بالى أكل الدهر عليه وشرب مصيره حتما إلى الزوال فى نظم الحكم الجديدة وعلاقات الدول من ناحية أخرى .

* * *

وننتقل الآن إلى شرح سياسة المصالح والمحالفات السرية وتكوين الكتل بأسباب فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر والتعليق عليها ، وبيان ما أدت إليه من زعزعة الثقة فى وعود الدول التى كانت تقطعها على أنفسها باستمرار ، وتعهداتها باحترام كلمتها ، ومراعاة القانون العام ، وأثر اشتداد التنافس فى ضياع جهود السلام ، وانفجار البارود واشتعال نيران الحرب .

لم تقف جهود مؤتمر باريس الذى جاء فى أعقاب حرب القرم وتزعمه نابوليون الثالث كما سبق أن أشرنا ، عندحد التخطيط السياسى الجديد للحدود بل تناول أيضاً أوضاعا مستحدثة فى القانون الدولى . فوضع قواعد للملاحة الدولية فى وقت الحرب خاصة ، بتنظيم الحصار البحرى وحياد السفن وحمولتها ، وحرم على الدول منح تراخيص للقرصان واحتضان أعمالهم . وأضاف المؤتمر إلى الاتفاق على القواعد الجديدة للقانون الدولى بروتوكولا أبدت فيه الدول المتعاقدة رغبتها فى فرض العقوبة على الدول المخالفة للقواعد الجديدة للقانون الدولى . ولكن دون أن تحدد هذه العقوبات . وهكذا قطع المؤتمر خطوات موفقة فى طريق إنشاء قانون دولى معترف به من كافة دول أوروبا له سلطانه وقوته التنفيذية الجبرية . ولكن مع الأسف ظلت هذه المبادىء حبرا على ورق .

وقد تألق نجم نابوليون الثالث فى مؤتمر باريس العام ، وعاد إلى فرنسا مجدها السياسى ، وصارت عاصمة الثورة محط رحال كثير من الأمراء الألمان والأيطاليين . كما دخل نابوليون فى زمرة الأسر المالكة فى أوروبا على قدم المساواة مع بقية الملوك والقياصرة . وبدأت المؤامرات فى بلاط الملوك فى أوروبا لعقد المحالفات واتفاقات التقارب ، يرغب بمقتضاها نابوليون فى محو ماتبقى من عار مؤتمر فينا وفى تحقيق أطماع سياسية جديدة ، بينما ينظر

الأمراء إلى مشروعاته بعين الحيطة والحذر ولا يرجون من تعاونهم معه إلا تأييد الرجعية والعمل ما أمكن على بعث روح مؤتمر فينا . وحاول الامبراطور فى كل هذا أن يتقرب من روسيا دون إغضاب انجلترا ، وكلما اشتم فتورا فى العلاقات مع حليفته فيما وراء المانش عاد يخطب ودها ويتقرب إليها بكل ما أوتى من دهاء وقدرة على الاستمالة وإظهار روح المسالمة .

واضطر نابوليون الثالث وقد احجمت الدول الكبرى عن مديد المساعدة له فى سبيل تحقيق مشروعاته أن يعمل وحده فى الميدان الإيطالى ، فدعى «كافور» داهيه سردينيا سرا لزيارته ، وفى مباحثاته معه فى « بلومبير » Plombieres وعده أن يحقق استقلال إيطاليا حتى الأدرياتيك ، أى أن يساعد ملك سردينيا على طرد النمساويين من كل إيطاليا . وطلب نظير هذه المساعدة مقاطعتى « السفواى ونيس » ، ولكنه لم يجسر على إعلان الحرب خوفاً من وزرائه ومن رجال الأعمال وكذا من رجال الدين وسائر ملوك أوروبا . وتظاهر بقبول عقد مؤتمر اقترحته روسيا لتدعيم السلام ، ولكن كان من حسن حظه أن النمسا بدأت الحرب بالهجوم على مملكة سردينيا ، فبادرت فرنسا بمساعدة حليفتها فى الخفاء المعتدى عليها . وأدت حرب إيطاليا إلى طرد النمساويين من لمبارديا ، ولكن خشيت بروسيا وقد عادت إليها شهرتها العسكرية وقوتها بعد راحة كافية من الحروب الطويلة ، كما بدأت تتزعم النهضة الألمانية أن يذهب الفرنسيون فى هذه الحرب بعيداً ، فعبأت جيوشها وأوفدتها إلى الحدود الفرنسية رغم أنها فى بادىء الأمر رفضت أن تساعد النمسا فى حربها الاستعمارية ، وبذا توقفت الحرب ، وتم الاتفاق مبدئيا على الصلح فى مقابلة بين نابوليون الثالث وإمبراطور النمسا « بفلافرانكا » Villafranca فى ١١ يوليه سنة ١٨٥٩، وأخيراً تأيد الصلح بمعاهدة زيورخ فى نوفبر من نفس السنة . وبهذا الصلح تركت النمسا لومبارديا واحتفظت بالبندقية ، فكان خيبة أمل للايطاليين . وزاد الطين بلة الاتفاق على إعادة الأمراء الذين داهنوا النمسا وكانوا تحت حمايتها ، وقد طردهم

رعاياهم الثائرون من إيطاليا أثناء الحرب ، ولكن خفف من حدة التذمر التسليم بتكوين اتحاد من جميع دويلات إيطاليا . ويؤخذ من مجموع الاتفاق أن نابوليون لم يرم بصفة جدية إلى إنشاء وحدة إيطالية حقيقية ، بل أراد أن ينشىء دويلات إيطالية متحدة على نسق دويلات ألمانيا المتحدة . كما أنه اقترح عقد مؤتمر أوروبى عام . Congrés لتسوية مشكلة إيطاليا ، غير أن حكومة الملكة فيكتوريا أعلنت أن فرنسا لاشأن لها البتة فى أمور إيطاليا .

ومن جهتها طالبت الحكومات المؤقتة التى تأسست بإرادة الشعب فى الإمارات الإيطالية الثائرة بالانضمام إلى مملكة سردينيا ، واضطر نابوليون الثالث إلى قبول هذا الموقف ، غيرأنه طالب بضرورة ضم «السفواى ونيس» إلى فرنسا وذلك ضد تصريحاته الرسمية السابقة فى أنه « لايرجو من وراء الحرب مغانم إقليمية» مما أثار شكوك أوروبا ضده وأوغر صدور الإيطاليين. ولكن تحققت الوحدة الأيطالية بحملة «غاريبالدى» فى صقلية ونابولى ، وانضمت ولايات إيطاليا كوحدة تحت لواء ملك سردينيا باسم مملكة إيطاليا. ورغم الحروب والحملات العسكرية التى صحبت الضم واحتلال دويلة البابا ، وكانت تحميه جيوش فرنسية . كان يسبق الضم دائما تصويت شعبى Plebiscite لدلالته على أنه يتم بإرادة السكان باسم « حق الشعب فى تقرير مصيره » . وهكذا اتخذ هذا المبدأ الثورى طريقه المعبد فى القانون العام الأوروبى ، وأصبح الاحتكام إليه لاسيما فى أيامنا هذه بعد بروز مبدأ حق الشعب فى تقرير مصيره فى نهاية الحرب العالمية الأولى مظهراً من مظاهر سيادة الشعب والعدالة الدولية والعمل على استتباب السلام .

وهذه الدولة الجديدة التى تكونت ضد نصوص المعاهدات السابقة وبواسطة الانقلابات والثورات بدأت عهدها بنبذ البابا لها . ولم تعترف بها من الدول إلا انكلترا ، إذ رفضت وزارة الأحرار رغم إرادة الملكة فيكتوريا التدخل صوناً لمبدأ حق الشعب فى تقرير مصيره الذى أشرنا إليه، ومنذ ذلك التاريخ بدأت صداقة إيطاليا وانجلترا تلك الصداقة التى تغذت

دائماً السياسة الانكليزية ، والتى ضرب بها موسولينى عرض الحائط فى سبيل إعادة مجد روما القديم على حوض البحر الأبيض المتوسط ، أى سياسة الاطماع والمصالح التى سادت وتسود أوروبا الوثابه .

وظلت سياسة نابوليون فى تردد وتقلب ، وظلت باريس محط رحال الأمراء ومهد الأناقة والترف والحفلات والمآدب السياسية ، فأطلق على الأمبراطورية الثانية « امبراطورية الفالس» Valse بينما أخذت جارتها بروسيا العسكرية ، وقد استفاقت من رقادها وتزعمت سائر دويلات ألمانيا وسارت نحو الوحدة الحقيقة ، تترقب حركات عدوتها التقليدية ، وتبحث عن مواطن الضعف هناك للنيل منها وجمع شملها على أنقاضها وتسلم زمام السياسة الدولية منها . وكانت لها الضربة المحكمة وقد سددتها إليها فى حرب سنة ١٨٧٠ التى أشعلتها فرنسا ، فظهرت الأخيرة بمظهر العدوان بينما ظهرت بروسيا بمظهر المدافع ، وكتب عسكر الامبراطور وحفيدو « شحاذى المجد » Les mendiants de la gloire المتحمسون على قطارات التعبئة المتجهة إلى الحدود وخطوط النار « إلى برلين » ، وظلت الحرب موضعية . فلم تتسع رقعتها كما حصل فى كثير من الحروب السابقة ، ولم تزج فى النيران « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » ، ويتسع فى هذه الحالة الخرق على الراتق . وسرعان ما طوحت معركة سيدان Sedan بعرش الأمبراطورية الثانية بحفلاتها و « فالسها » ونشأت الوحدة الألمانية نادى بها بسمارك فى قصر فرسايل فضلا عن كسبه للأمبراطورية العسكرية الجديدة ولايتى الألزاس واللورين وقد انتزعهما من فرنسا وضمهما إلى الوطن الأمم بعد غيبة طويلة منذ لويس الرابع عشر .

يقولون إن المصادفات تغير اتجاهات التاريخ ، وإن هنالك ساعات حاسمات فى حياة الأمم يفصل إبانها فى مصيرها بصفة باته لا رجعة فيها . وهذا القول صحيح فيما يختص بتقلد بسمارك قيادة سياسة بروسيا والأمبراطورية الألمانية فيما بعد ، فقد اعتزم ملك بروسيا فى سنة ١٨٦١ لتقوية جيشه على أن يدخل

نظام الخدمة العسكرية الأجبارية الشاملة فى بلاده ، واصطدم مع مجلس نوابه المنتخب الذى رفض الموافقة على الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ القوانين العسكرية بماله من سلطات خولها له دستور سنة ١٨٥٠ ، وتعذر على الملك أن يجد وزارة تشد أزره بلا معونة البرلمان وأن تسير قدما بلا مراعاة القواعد الدستورية الواجب اتباعها فى إقرار الميزانية ، وكاد يتنازل عن عرشه لنجله ، كما أن هذا وكان متزوجا بإحدى بنات الملكة فكتوريا كان على أتم الاستعداد للاعتراف بحق البرلمان فى تقرير الميزانية أو تعديلها أو رفضها ، وفى حالة حلوله محل أبيه لا يستطيع البتة مع علاقته الوثيقة بالبلاط الانكليزى الدستورى النزعة أن يفكر فى الحكم بدون برلمان ، بل كان يترك بروسيا تسير نحو النظام البرلمانى على نسق انجلترا التى كان يعجب أيما إعجاب بنوع الحكم فيها ، وكان طبيعيا أن يتغير مصير أوروبا وخريطتها . غير أن غليوم الأول ، وكان قاب قوسين أو أدنى من اليأس والاستسلام ، وجد ضالته بعد لأى ، إذ قبل بسمارك فى سنة ١٨٦٢ أن يحكم بمعزل عن التعاون مع البرلمان بل وضد رغبته . وسرعان ماقبض على أعنة السياسة الخارجية بمشيئة الملك ، وظل يقودها حتى سنة ١٨٩٠ . وفى هذه الأثناء لم ينشىء ألمانيا الحديثة فحسب بل وثب بها إلى الصنف الأول فى حلبة التنافس الدولى العالمى . ولم يلبث أن أعلن بتولية الوزارة أن الوحـــدة الألمانية ستؤسس « على الحديد والدم » par lefeu et le sang وجهز عدته لتنفيذ سياسته هذه ضد كل من النمسا وفرنسا .

كان بسمارك رجعيا فى أفكاره وتصرفاته فمن البديهى أن يمد يد المساعدة لقيصر وروسيا ضد رعاياه . فوقف فى صف القيصر ضد الثوار البولونيين الذين عوملوا بمنتهى القسوة ، ولم يستجب القيصر لاحتجاجات انجلترا أو فرنسا أو النمسا فى سنة ١٨٦٣ التى طلبت فيها العفو عن الثوار وتغيير نظام الحكم فى بولونيا . وحفظ القيصر جميل بسمارك ، فتعهد أن تراعى روسيا الحياد الدقيق فى كافه حروبه بروسيا ، وعلى ذلك شرع الوزير الرجعى الجدنبية

على الطريقة الجرمانية ينفذ أغراض بروسيا العسكرية . وبدأ ذلك بمحاربة الدنمارك بالاتفاق مع النمسا للاختلاف على ميراث «دوقيتي السلوفيج وهولشتين» Slesvig & Holstein بينهما وبين ملك الدنمارك فى سنة ١٨٦٤ ، وهزمت الدنمارك بسهولة وأخذ المنتصران على عاتقهما إدارة الدوقيتين ، ولكن دب الخلاف بينهما لأصرار بروسيا على ضمهما إليها ومعارضة النمسا فى ذلك ، نظراً لأن اتحاد الولايات الألمانية لا يقبل فى حظيرته إلا أمراء مستقلين على قدم المساواه . وضمن بسمارك فى هذه الأثناء صداقة فرنسا وإيطاليا ، إذ توجه إلى « بيارتز » Biarritz ليطلع بنفسه على نوايا نابوليون الثالث فى سنة ١٨٦٥ كما أبرم مع إيطاليا تحالف هجوميا فى سنة ١٨٦٦ . وبادر بعد ذلك إلى محاربه النمسا ، وفى المعركة الأولى والأخيرة وهى معركة « سادوفا » Sadowa تقرر مصير الحرب بهزيمة النمسا هزيمة ساحقة . نظراً لتفوق سلاح بروسيا وعسكرها مما أدهش كافة حكومات أوروبا . وتدخل نابوليون بعرض وساطته للصلح ، غير أن عدم استعداد جيوشه لخوض غمار الحرب وسوء تجهيزهم جعلاه يقبل مشروع بسمارك بحذافيره على مضض، وبهضمت بروسيا إليها بموافقة نابوليون بعض البلدان الألمانية فى غرب المملكة . ومع أن صلح براج هذا لم ينتزع أراضى من النمسا ، إلا أنه جعل من بروسيا زعيمة الشعوب الجرمانية وصاحبة الكلمة فى تنظيم وحدتها ، فتكونت دولة إتحادية من إمارات شمال المانيا بزعامة بروسيا ، وضمت إليها الدوقيتين سبب الحرب . وكان بسمارك قد وعد نابوليون بأراض فى نظير غض الطرف عن توسع بروسيا ، ولكنه بعد انتصاره وقف فى وجه مطالبته بضم جزء من بافاريا على الضفة اليسرى للرين وكذا بضم بلجيكا إلى إمبراطوريته . وظل يماطله حتى قبيل محاربته إياه وكسره شوكة الأمبراطورية الراقصة ، كما كان يسميها الكتاب والساسة فى ذلك العهد . وفى تلك الأثناء أبلغ بسمارك دويلات جنوب المانيا مقترحات نابوليون ومطامعه ، مما دفعها إلى التحالف العسكرى مع بروسيا فى سنة ١٨٦٨ ، كما أطلع بلجيكا على مطامع نابوليون حيال المملكة الناشئة ، فأفسد العلاقات السياسية بينها وبين

الأمبراطور الدخيل ، ثم عمل جهده حتى يحول دون شراء نابوليون لدوقيه لوكسمبورج من ملك الأراضى الواطئة ، وأعلنت مجموعة الدول العظمى فى سنة ١٨٦٧ ضمانها حياد هذه الدوقيه الصغيرة تفادياً لاستمرار الطمع فى أملاك الغير .

وخان التوفيق فى الوقت نفسه نابوليون الثالث ، إذ وجه ضد الوطنيين الايطاليين أنصار جاريبالدى الذين شنوا هجومهم على البابا جنوداً جدداً وكان قد سبق له سحب جيوشه من روما ، وهزم المحتلون المتطوعين «الجاربالديين» فى «مانتانا» Mentana ، وتغنى الرجال الرسميون فى باريس بالانتصار الجديد ، وهم فى هذا يشيدون ، بسلاح حديث من البنادق استعمله الجنود الفرنسيون هناك ، ونشرت الحكومة تقرير القيادة العليا عن بنادق «الشاسبو» Chassepot التى قالت عنها « ان عملها كان خارقا » ، وصرح الوزير « روهير » Rouher فى مجلس النواب الفرنسى « بأن إيطاليا لن تدخل روما أبداً »[(١)] ولا شك أن التقرير والتصريح ولدا فى قلوب الايطاليين الحقد والضغينة من سياسة فرنسا مما أدى إلى فتور العلاقات بين الشعبين مدة طويلة . وفى فرنسا كان الناس يصرحون ، وقد وثقوا خطأ من قوة الأمبراطورية الثانية العسكرية ، وخدعتهم الظواهر الخلابة ، بوجوب الحيلولة دون تحقيق الوحدة الألمانية ، والثأر للنمسا ولأوروبا من هزيمة سادوفا ، ووجوب تدعيم نفوذ فرنسا وسيطرتها على السياسة الأوروبية ، والوقوف فى وجه التوسع البروسى . وتقرب نابوليون الثالث إلى إمبراطور النمسا الذى اتخذ بوست Beust الوزير السكسونى الأصل وأحد أعداء بروسيا القدماء وزيراً لخارجيته ، وذلك لمحاولة إعادة نفوذ النمسا على الدول الألمانية . ودخلت الدولتان ، وانضمت إليهما إيطاليا فى مفاوضات لعقد تحالف بينهم ، ولكنها وقفت عند حد تبادل الملوك الثلاثة خطابات خطية تحبذ التحالف الثلاثى لتدعيم السلام فى أوروبا . ثم إن تغيير الوزارة فى فرنسا حول دفة السياسة

(١) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحتى ٩٤ ، ٩٥

نهائياً ، فاقترحت الوزارة البرلمانية الجديدة التى تقلدت الحكم فى ٢ ينساير سنة ١٧٨٠ وضع برنامج لتخفيض التسلح فى كل من فرنسا وبروسيا، وأخذت انجلترا على عاتقها عرض الاقتراح على برلين ، ولكن بسمارك صرح بأنه يتعذر قبوله لتعارضه مع قانون بروسيا العسكرى .

وأخيراً تحرجت الأمور بين نابوليون الثالث وبسمارك بمناسبة ترشيح أحد أبناء الهوهنزلرن Hohenzollern لعرش أسبانيا الشاغر ، وصرح وزير خارجية فرنسا فى مجلس النواب بأن فرنسا لا تقبل البتة أن ترى أحد أبناء الهوهنزلرن على عرش شارلكان (١) ، وفى بادىء الأمر وضعت مسألة الترشيح على الرف إلا أن نابوليون أراد من ملك بروسيا وعدا قاطعاً بالعدول ، فتوترت العلاقات وقامت الحرب بين البلدين وكانت فرنسا البادئة بإعلانها ، وذلك بمناسبة نشر تصريح للصحف أقره ملك بروسيا باعتبار الأمر منتهيا ورفض تعهده لفرنسا بعدم تدخله فى ترشيح ملك لإسبانيا فى المستقبل ، غير أن بسمارك جعل منه مصدر تهكم على فرنسا وأذيع فى صحيفة شبه رسمية . ووقف قيصر روسيا موقف الحياد من الحرب ، كما أن النمسا وإيطاليا خيبتا أمل نابوليون ووقفتا على الحياد أيضاً ، واندحرت جيوش الامبراطورية الثانية أمام « متز » Metz وفى « سيدان » Sedan حيث سلم الامبراطور سيفه للغزاة .

وقامت فى فرنسا حكومة مؤقتة أطلق عليها حكومة الدفاع الوطنى على أثر انقلاب سياسى خطير وعزل نابوليون وإعلان الجمهورية ، وفى هذه الأثناء جلت فرق نابوليون عن روما واحتلها الايطاليون رغم احتجاجات البابا ، وفى ١٨ ينساير ١٨٧١ حقق بسمارك أكبر أمانيه السياسية وذلك بالمناداة بملك بروسيا أمبراطوراً على الامارات الألمانية ، بانضمام ولايات ألمانيا الجنوبية المتحالفة مع بروسيا ، التى عاونتها معاونة وثيقة فى الحرب

(١) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحة ٩٢

إليها باسم « الريخ الألمانى » Reich Allemand [1] . وأخيراً عقد الصلح نهائياً فى فرانكفورت فى . مايو سنة ٨٧١ . وقد انتزعت بموجبه ألمانيا الناشئة « الألزاس واللورين » من فرنسا . وهكذا نزلت إلى مسرح السياسة إمبراطورية جديدة قوية ظلت تسيطر على اتجاهات العلاقات السياسية الدولية لأوروبا مدى نصف قرن حتى الحرب العالمية الأولى .

* * *

لم يؤد النزاع الفرنسى البروسى إلى اتساع شقة الخلاف ونشوب حرب عامة فى أوروبا ، فكانت الدول العظمى فى القارة أميل فى ذلك الوقت إلى المسالمة وتسوية الخلافات عن طريق الدبلوماسية الخداعة المغالطة ، وكانت كل تسعى إلى شد أزر الأخرى بالتحالف لقضاء مصلحتها مع ضمان مصلحة الغير إن إمكن لتنفيذ غرضها . وكان ساسة ذلك الزمان أبعد غوراً وأدق نظرا وربما أشد حذرا من ساسه اليوم ، وهم فى دراساتهم يدققون النظر دائماً فى المشكلات وأعقابها مع التروى والأناة . وظلت انجلترا فى عزلتها لا تخشى على سلامتها من اتساع ألمانيا ، وهناك المانش حد طبيعى فاصل منيع يقيها شرور منازعات القارة وغوائل الغزو ، بل وتجد فى هذه المنازعات فرصة ذهبية للاتساع فيما وراء البحار فى غفلة ساسة القارة وانشغالهم بالحروب ومؤتمرات السلام واتفاقات الود والمحالفات . ثم أن هذه الحرب دلت على ضعف الصرح السياسى الدولى الذى ظل نابوليون الثالث يبنيه بمحالفاته واتفاقاته ووعوده ، فإذا دقت ساعة الخطر ، وحلت به المحن ، وانزلق فى هاوية أخطائه السياسية السحيقة وما قدمته يداه المترددتان ونفسه الضعيفة المشبعة بأطماع هى دون مقدورها ، تهاوت عليه الكوارث وحده دون أن يجد منقذا من شعب إيطاليا الذى نفخ فى الصور لبعثه ، أو من إمبراطور النمسا الذى ما فتىء يتودد إليه ويخطب وده ، لعله يجد فى هذا التقارب ما يمحو ذكريات « مارى لويز » المؤلمة حفيدة الأمبراطور وسليلة الهبسبورج ،

(١) أنظر (تاريخ أوروبا) لـ يجنوبوس ، صفحة ٩٨

وموقفها القاسى من بعلها العظيم ، وقد تحطم سيف الامبراطور نابوليون بونابارت وتقوض ملكه ، وقنصت الدول المتحالفة النسر وتهاونت هى فى الدفاع عن حقوق فرخ النسر ، وبث روح أبيه فيه وقد مات بالسل معذبا مقصيا ، أو من الملكة فكتوريا وزوجها الذى احتفى بهما نابوليون الثالث فى باريس واصطفاهما صديقين وبث اليهما متاعبه وآلامه .

وذهب عرش بونابارت إلى الأبد ، كأنه سحابة من سحب الصيف ذهبت معها الأكدار والدسائس والاستبداد فى أرض رواها أبناؤها بدمائهم بغزارة وكرم فى سبيل الحرية منذ ثلاثة أرباع القرن ، وذلك بفضل رجال « كجامبتا» Gambetta و « فكتور هيجو» Victor Hugo الذى عاش فى النفى طوال حكم الامبراطور وأخرج مؤلفاته الخالدة من مأواه الصغير فى ضواحى بروكسل ، وقد سكب فيها عبقريته الفذة وصيحاته القوية فى سبيل الحرية ، وأطلق فيها على عاهل إمبراطورية « الفالس » الرجل التافه . وظلت سياسة المصالح واقتناص الفرص وتوازن القوى هى الفيصل فى خريطة أوروبا ، تذهب الوجوه وتتغير الأشخاص وتظل المطامع والأحقاد تأكل القلوب وتزكى نيران التنافس وتثير الحفائظ بين مختلف الدول لاسيما الكبرى . ولقد وصف الرئيس « إدوارد هوريو » ويعد فى طليعة حملة شعلة الثقافة الغربية اليوم فى محاضرة ألقاها بباريس بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٨ ضعف كفاية نابوليون الثالث وقلة درايته السياسية وتردد ذلك العصر بما يأتى « كان على رأس الحكومة عاهل جاءت به الصدفة المحضة وهو شخصية غامضة ذات نظرات مضطربة تدل على تفكير غير ثابت وثاقب ، وكان مغامرا غارقا فى الأحلام والخيالات غير متزن . ولقد كان يميل إلى التقدم ، ولكنه غير عادل فضلا عن تسليمه بالنصيب والمقدور دون إرادة قوية حقة ، وكان نصير نظرية القوميات والمبادىء الاشتراكية ، ولكنه كان يتأثر أيضا بالآراء المتضاربة المتضادة ، فكان كمن يستيقظ الليل أثناء نومه دون أن يشعر ويسير على غير هدى Somnambule ، وعلاوة على ذلك فقد كان

فريسة المرض والضعف . وكانت إلى جانبه تشاطره ملكه «الأمبراطورة أوجينى» Eugenie التى تزوجها بدافع الحب ، وهى رشيقة ورقيقة الحس ذات قلب كريم كامرأة ، ولكنها كانت فريسة أحزاب اليمين وسلسة الانقياد لها ، تتعشق السلطة والاستبداد » [1] ، وفى هذا الوصف الكفاية للدلالة على فساد ذلك العهد واضطرابه فى فرنسا رغم مظاهره الخلابة وبذخه البالغ .

وانتهزت روسيا فرصة الحرب ، فأعلنت أنها لا تعد نفسها مرتبطة باتفاقية سنة ١٨٥٦ الخاصة بحياد مياه البحر الأسود ، واحتجت انجلترا عليها وهى التى يهمها الأمر إلى أقصى حد حتى لا ترى مزاحما خطرا لها فى البحر الأبيض المتوسط وطريق الهند ، وقد سبق أن قام بينها وبين فرنسا تنافس شديد سياسى واقتصادى على ضفاف النيل وبدأت تمهد للتدخل فى شؤون مصر ، فقالت بأن روسيا وحدها لا تستطيع أن تنبذ معاهدة وقعتها مع دول عدة إلا بموافقة بقية المتعاقدين . كما هددت الدولة العلية روسيا بإعلان الحرب عليها . غير أن الدول وأن كانت فى عجز تام عن التفاهم فى هذا الأمر إلا أنها كانت شديدة الرغبة فى الابتعاد عن حرب عامة ما أمكن ، ففضلت طرح النزاع على مؤتمر مكون من الدول المتعاقدة ، واجتمعت فى لندن فى يناير سنة ١٨٧١ وألغت شروط معاهدة سنة ١٨٥٦ الخاصة بحياد مياه البحر الأسود ، مع توكيدها مبدأ دوليا هاما هو «أن الدولة المتعاقدة لا تستطيع أن تتهرب من تعهداتها واتفاقاتها إلا بالاتفاق مع بقية الدول الموقعة على الاتفاقية معها» . وكان هذا بمثابة تحية نظرية لمبادىء قائمة على المنطق وشرف التعاقد ، ودل على أن القانون الدولى الأوروبى لا يقوم على أكتاف المعاهدات ولكن على قوة الدولة المتعاقدة ومدى استعداداتها الحربية وظروف بقية الدول المتعاقدة معها ودرجة استعدادها لخوض غبار القتال ، وأن المسألة

---

(١) أنظر مجلة (كونفرانسيا) عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، محاضرة الرئيس هوريو من صفحة ٣٥٣ إلى ٣٦٥
« Conferencia » No. de 15 Septembre 1948

لاتعدو انتهاز الفرص والمغامرة . وفى مذكرة وزير خارجية روسيا لبيان مزاعم دولته وشرح وجهة نظرها ، البيان الكافى عن حالة القانون الدولى ، ومدى أثره فى السلام والحرب ، وإيمان الدول العظمى بقواعده ، إذ قال «إنه من الصعوبة بمكان توكيد أن القانون المكتوب القائم على احترام المعاهدات كأساس للقانون العام وللعلاقات بين الدول قد احتفظ بنفس قوته المعنوية ونفوذه الأدبى كما كان فى الماضى» ، وصرح بوزت Beust وزير خارجية النمسا بما خلاصته «إننى لم أعد أرى أوروبا كما كانت فى الماضى» (١)

وتألق نجم ألمانيا ، ونقلت عنها سائر الدول نظامها العسكرى البروسى وقلدتها فى إدخال الخدمة العسكرية الإجبارية ، وزادت فى ميزانيات جيوشها ونفقات معداتها الحربية فى زمن السلم . وظهرت أهمية الأسلحة الآلية الجديدة ، وأن الجيوش ليست مجرد قطعان من البشر الذين يعدون بمئات الألوف كما كانت الحالة فى فتوح نابوليون بونابارت الذى شد أزره شحاذو المجد ، بل إن الفيصل فى الحرب هى التجهيزات الحديثة ومدى دقتها وكثرة المعدات الآلية من بنادق ومدافع مع إحكامها الهدف وسرعتها ومرونتها . وكان هذا أولى خطوات تضخم ميزانيات الدفاع وسياسة السلام المسلح ، وفاتحه عهد جديد فى التنافس السياسى والتنازع محوط بالحذر فى بادىء الأمر ، ثم أدى وقد اشتد غليان المرجل إلى الانفجار وإصابة أوروبا برمتها بكارثة لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الحروب . وأصاب الدول الصغيرة من جراء هذه الحالة الجديدة وهى الأراضى الواطئة وبلجيكا وسويسرا والدنمارك قلق لم تستطع إلى درئه سبيلا ، وظل يساورها بحق ويقض مضجعها حتى اجتاحت ألمانيا بلجيكا فى سنة ١٩١٤ غير آبهة بحيادها المضمون باتفاق دولى عام .

وساد بسمارك السياسة الأوروبية ، وصرح فى مناسبات عدة بما معناه «إن قوى بلاده الحربية ليست لأغراض الهجوم والاعتداء ، فقد نشأت ألمانيا الحديثة كما يتوق وكفى ، وإنما هذه القوة هى لحفظ السلام وما قررته

(١) أنظر «تاريخ أوروبا» لسيجنوبوس ، صفحة ٩٩

معاهدة فرنسكفورت» (١) ، وهكذا انتقل محور النشاط من فينا إلى برلين وأصبح بسمارك خليفة مترنيخ ، يريد هذا بأى ثمن إبقاء بنود اتفاقيات فينا ، ويريد ذاك بالحديد والدم فرض شروط فرانكفورت ، أى سيادة ألمانيا بطريقة غير مباشرة على اوروبا . ولكن هناك بون شاسع بين الحالتين ففى الحالة الأولى اتفقت دول أوروبا العظمى على الرجوع إلى حالة الرجعية والقضاء على « وحدة أوروبا تحت لواء بونابارت » أما فى الحالة الثانية فإذا كانت أوروبا قد فرحت بزوال حكم أسرة بونابارت إلى الأبد والقضاء على « سياسة الثعلب وتقلبه » فهى لا تريد فى النهاية استبدال سيد بآخر . وكان على انجلترا وفرنسا وغيرهما من دول أوروبا أن تؤلب على ألمانيا القارة كما ألبتها على نابوليون بونابارت . ولكن عمل بسمارك بما أوتى من حزم ودهاء طوال مدة حكمه البالغة نحو عشرين سنة على أن يبتعد ما أمكن عن «كابوس الكتل المتحالفة » وأن يضم إليه الدول التى توافق على تصدره مائدة السياسة مؤقتاً دون ارتباط يؤدى إلى التكتل ، وأن يحاول جعل الدول التى يخشى بأسها وتآمرها ضده دائماً فى عزلة سياسية دولية .

وخلال المدة الطويلة التى حكم فيها بسمارك ألمانيا سيطر كذلك على السياسة الأوروبية والعلاقات الدولية ، وتقلصت الصلات الدولية بصفة عامة ، فيما عدا ما يخص هضبة البلقان وبعض النشاط الذى أبداه رؤساء الدول ومندوبوهم ومقابلات الملوك والوزراء وبعض المقالات الرنانة فى الصحف وعدد محدود من المؤامرات الدبلوماسية المصحوبة أحياناً بالوعود أو بالتهديد دون نتيجة . وذهبت العلاقات فى أحوال عدة إلى اتفاقات ومحالفات دفاعية ولكن لم يصحبها أى عمل إيجابى ، كما انحصر النشاط الأوروبى مدة فى حل المشكلة الشرقية وإخماد الفتن بالدولة العلية ، مع الابقاء على الرجل المريض ، والمحافظة على الوضع القائم خوفا من اشتعال نيران حرب عامة .

(١) أنظر «تاريخ أوروبا» لسيجنوبوس، صفحة ٩٩

وتكونت جبهات متعارضة فى أوروبا . فكان هناك اتفاق القياصرة الثلاثة قيصر روسيا وإمبراطور ألمانيا وإمبراطور النمسا من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٨٧٥ ، وساعد على تحقيقه إبعاد الوزير النمساوى (بوست) عدو بروسيا وإحلال أحد المجريين « أندراسى » Andrassy محله ، وكان هذا يحبذ الانضمام إلى ألمانيا ضد الخطر السلافى . وقارب بين العواهل الثلاثة ثورة باريس المشهورة فى سنة ١٨٧١ ، وقد زعموا خطأ أن الشيوعية الدولية الثالثة هى التى أوقدت نيرانها ، فأرادوا أن يجمعوا شملهم ويتعاونوا على اتخاذ إجراءات شديدة حاسمة ضد الخطر الاجتماعى الجديد الذى يهدد عروشهم وثرواتهم ، وينذر بتقويض النظام الرأسمالى القائم عليه مجدهم ، وهو محور تنافسهم السياسى وأساس اتساعهم الاستعمارى فى القارة وخارجها ، كما فعل أجدادهم الحلفاء فى سنة ١٨١٥ تجاه الثورة الفرنسية ومبادئها الجديدة من محاولة وأدها وهى فى نعومة أظفارها ، اعتقاداً منهم أن فى ذلك قضاءاً مبرما على كل تفكير فى منح الشعوب الدساتير والنظم البرلمانية وإعلان المساواة القانونية والسياسية بين الأفراد ، والخلاصة سيادة الشعب . وتمت مقابلتهم فى برلين ، وقد أضحت القبلة السياسية الأوروبية الجديدة ، وحلت محل فينا وباريس ، حيث قرروا أن تبادل الأمبراطوريات الثلاث المشورة والرأى فى كافة الشؤون الدولية التى تهمها أمر لا بد منه . ومع أن هذا الاتفاق لم يك مصحوباً بمعاهدة وليس له أى أثر إيجابى ، إلا أنه كان بمثابة اتفاق الود والصداقة بين دول عظمى فى يدها مستقبل الحرب والسلام ، وفى عنقها تطبيق العدالة الدولية بما تقتضيه مصلحة الدول وحقوقها كبيرها وصغيرها وانتقلت فيه الزعامة كما شرحنا إلى ألمانيا ، وأضحت « شامبيون » Champion تدعيم السلام واستقراره فى أوروبا ، وسمى الاجتماع الودى فى ذلك العهد تحالف بدون تعهد كتابى للمحافظة على السلام » (١)

« une alliance saus engagements ecrits pour maintenir la paix».

---

(١) أنظر تاريخ أوروبا لسينجوبوس ، صفحة ١٠١

ولكن انفصمت عرى الاتفاق لتنافس « بسمارك » مع « جورشافوك » Gorchavak وزير خارجية الروسيا لكراهية كل للآخر كراهية شديدة ، فقد كانت تجمعهما فيما مضى علاقات الدبلوماسيين الودية يوم كانا ممثلين سياسيين فى برلمان Diete فرانكفورت ، وكان الوزير الروسى وهو أكبر سناً من بطل « الحديد والدم » يعامل زميله معاملة المترفع المتكبر مما عز على نفس العسكرى البروسى ، واستمر على هذه الحال بعد أن قبض كل منهما على أعنة السياسة فى إمبراطوريتين كبيرتين . ولكن بسمارك لم يحتمل هذه المعاملة وأصر على الأخذ بالثأر لنفسه التى طالما جرحت فى كبريائها ، خصوصاً وقد وضحت صلاحيته فى كفاحه لتحقيق الوحدة السياسية والثقافية الألمانية Kulturkampf ، واضطلع بمسئوليات جسام لا يصح أن يغض الطرف عنها منافسه الروسى ، وهو بلا شك أقل منه مقدرة وكفاية ، وأن يستمر على معاملته الجافة هذه . ومن طريف ما يروى أن بسمارك كان يقول: أن « جورشافوك » يعامله « كما يعامل الخادم الذى لا يلبى بسرعة نداء سيده بمجرد أن يدق له ناقوس التنبيه » « Comme un domestique qui ne monte pas assez vite quand on le sonne »

وكتب له محتجا « يرجوه ألا يعامله كما يعامل تلميذ المفوضية ، ويجب أن يعامله كزميل مسئول عن سياسة إمبراطورية ضخمة » وهكذا أدت حدة مزاج بسمارك إلى انتهاء الاتفاق ، وشجع على ذلك إصدار فرنسا تشريعاً جديداً لتدعيم الجيش وزيادة وحداته فى الفرق المختلفة ، مما أثار سخط ألمانيا التى رأت فيه شبح الاستعداد للحرب المقبلة ، وكذا ما بدا من وقوف روسيا على الحياد فى حالة قيام الحرب بين فرنسا وألمانيا . وكتبت صحيفة ألمانية شبه رسمية فى ٩ أبريل سنة ١٨٧٥ مقالا تبحث ظروف الحرب المقبلة وحظ كل من الفريقين منها تحت عنوان « حرب منتظرة » ، كما أبدى سفراء فرنسا وروسيا وألمانيا مخاوفهم وشكوكهم فى أحاديث رسمية بخصوص الحرب . وهكذا بدا الخطر واضحا ، غير أن العاصفة هدأت فجأة إذ لم تك

الصدور قد أوغرت إلى ما بعد علامة الخطر والانفجار ، وكانت العقول أكثر اتزاناً وتشبعاً بفكرة الاستقرار والسلام منها فى سنة ١٩١٤ ، وقال الامبراطور غليوم للملحق العسكرى الفرنسى «أرادوا أن يبثوا بيننا العداوة والبغضاء ، غير أن كل شيء انتهى الآن على وجه مرضى». وحقيقة كانت الحرب قاب قوسين أو أدنى ، غير أن القـــادة استطاعوا أن يخرجوا بالسفينة سالمة إلى شاطىء الأمان ، وقد قبضوا على سكانها بمهارة ومداهنة وسط الأعاصير والصخور وتيار السياسة القلب الحول ، فقد طلبت حكومة الريخ الى السفير الألمانى أن يبلغ وزير الخارجية الفرنسى الدوق « دى كاز » Duc Decases أن حكومته تعتبر تسليح فرنسا الجديد عملا تهديديا acte menacant موجهاً إليها ، وكان طبيعياً ان تطلب فرنسا معونة روسيا إزاء الخطر المحدق ، كما أوعزت الى جريدة التيمس Times الانكليزية الذائعة الصيت أن تنشر مقالا بأن الحزب العسكرى البروسى يعمل على إيقاد نار الحرب ، وقد اهتمت انجلترا بالأمر وتدخل سفيرها فى برلين ، وفعلا دبر مقابلة بين بسمارك و « جورشافوك » وضعت حداً لاشاعات الحرب . ولكن أدت هذه المناورات إلى تحويل دفة السياسة الروسية ، فقد أذاع الوزير الروسى بياناً من برلين يقول فيه « إن السلم اليوم قد استتب بصفة مؤكدة » (١) ، وكان تفسير هذا فى فرنسا أن روسيا قد حمت فرنسا من تحرشات ألمانيا وخطر محاربتها لها . وزاد فى بعد الثقة بين « بسمارك » و « جورشافوك » اعتقاد بسمارك اعتقاداً جازما أن هذه المناورات دبرها كل من « جورشافوك » وسفير فرنسا فى برلين « جونتوبيرون » Gontant-Biron لوضع العقبات فى سبيله ، ثم لظهورهما . وقد استحكمت حلقات أزمة ظاهرية مفتعلة كتنقذين للسلام . وعلى ذلك زادت حفيظته على زميله السابق فى الدبلوماسية ، وكانت هذه الحادثة هى الفاصلة فى الاتفاق الودى بين الدولتين .

---

(١) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، من صفحة ١٠٠ إلى ١٠٣

ثم اتجهت أنظار أوروبا إلى بركان جديد للاضطرابات وخطر من أخطار الحرب هو «تركيا أوروبا» والشعوب المسيحية التي تعيش في ظلال الخلافة والسلطة ، فقد بدأت روسيا تعطف عليها باسم فكرة سياسية جديدة خطيرة تهدد التوازن الدولى ، ولم تعد تسمع العالم النغمات التي سئمها وهى حماية المسيحية والدفاع عن حقوق الأرثوذكس في الدولة العلية . أما هذه الفكرة الجديدة فهى حماية روسيا للشعوب الصقلبية بطريقة سافرة غير مقنعة تحقيقا لحلم اتحاد هذه الشعوب تحت لوائها بصفتها زعيمة هذه الشعوب وتضم إليها أكبر عدد منها . وقد شجع القيصر على إنشاء جمعية لتحرير الصقلبيين كانت تعمل في قلب الأمبراطورية العثمانية دون مبالاة ، وتتعاون مع أعضاء السلك القنصلى الروسى وتحرض رعايا السلطان على الثورة خصوصاً في بلغاريا والبوسنة .

وبدأ الصربيون الشغب والاضطرابات في يولية سنة ١٨٧٥ بولاية « الهرزوجوفين » Herzegovine ضد الأدارة التركية وأداة الحكم هناك. وإزاء هذا قرر ، العواهل الثلاثة إمبراطور النمسا وإمبراطور المانيا وقيصر روسيا التدخل لدى السلطات العثمانية للمطالبة بإدخال إصلاحات لصالح رعاياه ، وفعلا قدمت النمسا مذكرة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ عددت فيها الضمانات التي يجب على الحكومة العثمانية تحقيقها . غير أن هذا التدخل فشل وسرعان ماامتدت الثورة إلى الجبل الأسود وإلى كافة صربيا ، ونشبت بين الثوار والدولة العلية الحرب ، وتكالبت المحن على الخلافة ، فقامت الاضطرابات والمذابح في بلغاريا ، ولم تعد الدول الأوروبية العظمى تثق في مقدرة السلطان على إصلاح حال الرعية ، وطمعت جاراته في ميراثه ، كلها تريد التوسع والامتداد على حسابه والحصول على نصيب الأسد ، الروسيا تطمع في أن تصل إلى البسفور ، والنمسا تريد أن تبتلع البوسنة وجزءاً من الصرب . غير أن دزرائلي وكان يقود السياسة الانكليزية على أساس تدعيم الأمبراطورية ، فيما وراء البحار والشرق وضمان شريان مواصلاتها إلى هناك

رأى بيعد نظره ألا يتيح لأطماع الهواهل ، وكانوا متربصين للغنيمة على وشك الوثوب للفتك بالدولة العلية ، أية فرصة لتحقيق التقسيم ، فعمل طاقته على المحافظة على كيان السلطنة ، لما فى ذلك من مصلحة ظاهرة لانجلترا ، وأرسل على جناح السرعة أسطولا لحماية عاصمة الخلافة . واستقر الرأى إزاء هذه الحالة على عقد مؤتمر من السفراء فى الأستانة يمثلون ست دول لتقديم مشروع إصلاح للسلطان ؛ بينما كان الأخير غارقا فى بحر من الهموم مستسلما للمقادير ينظر إلى العالم خلال منظار ولى عهده وانقضى منذ قرنين ، ولم يعد يحكم على جيوش يستطيع بها أن يضرب أسوار فينا . وتكسرت نصال الأرزاء التى رشقته بها السياسة الاوربية العاتية بعضها على بعض من كثرتها وقد كست جسد الدولة المريضة الجريحة فلم يعد بها مكان للجديد منها ، حتى كادت تفقد حساسية الألم من عظم مامنيت به من الخطوب وأصيبت من الطعنات والكلوم . وقد غير تتابع الحوادث مجرى السياسة ، فقامت ثورة قلبت عرش السلطان ، وطالبت خلفه بدستور على نسق الدساتير الأوروبية، وأعلن الثوار أن الاصلاحات التى يطلبها مؤتمر السفراء تدخل فى شؤون الدولة وضد الدستور ، فسحبت الدول مندوبيها وتركت الميدان حراً طليقا لروسيا .

وسرعان ماامتشقت روسيا الحسام ضد السلطان ، وانضم إليها بعض دول البلقان التى تدعى حمايتها لها . وأعلنت انجلترا احتجاجها وأنها ستتدخل فى الأمر إذا مست مصالحها الحيوية ، أى إذا هددت الجيوش الروسية البواغيز . ووصلت فعلا جيوش القيصر إلى أبواب الأستانة ، وثارت ثائرة لندن ، فكانت الملكة فكتوريا تريد الحرب ، بينما اكتفى دزرائيلى بأبداء امتعاضه من موقف الروس. وفى هذه الأثناء عسكرت القيادة العليا الروسية فى «سان ستفانو» إحدى ضواحى الاستانة ، وفرض القيصر على السلطان معاهدة تقرر وصاية روسيا على الدولة العلية ،وأنشئت بموجبها فى المساحات التى يقطنها البلغار ، أمارة بلغارية تحت حماية روسيا . ولكن رفضت الدول

الاعتراف بالمعاهدة وتدخلت نظرية « توازن القوى » فى الأمر . واضطر القيصر وقد أعوزه المال أن ينزل على إرادة الدول الغربية العظمى . وأخذ بسمارك على عاتقه الدعوة لعقد مؤتمر عام فى برلين لحل المشكلة الشرقية ، وأعلن فى الريشستاج أن المانيا رغم أنه لايهمها أمر الشرق إلا أنها ستقوم بدور الوسيط الأمين لأقرار السلام . وقد فاز بسمارك لبلاده بموقفه هذا بتزعمها السياسة الأوروبية ، وقرر المؤتمر فى سنة ١٨٧٨ فيما قرره احتلال النمسا للبوسنة ، وقضى على فكرة بلغاريا الكبرى ، ووافق على ضم بعض أراضى الدولة العلية فى آسيا إلى الروسيا ، كما أعلنت سيادةالولايات المسيحية التابعة للدولة بالبلقان . أما انجلترا فكانت قد تقاضت ثمن تدخلها ومساعدتها من السلطان ، وهو جزيرة قبرص بموجب معاهدة سرية . وهكذا ظلت العصا السحرية لأقرار السلام وتأجيل حل المشكلة الشرقية لصالح روسيا واستبقاء الحالة القائمة أساس القانون الدولى فى القرن التاسع عشر بفضل « مجموعة الدول الغربية العظمى « Le Concert Europeen »

ومنذ مؤتمر برلين أصبح تحالف القياصرة الثلاثة فى خبر كان . وكظمت روسيا غيظها لقلة حيلتها وقد حيل بينها وبين تحقيقها للسياسة السلافية التى ترمى إلى ضم العناصر الصقلبية فى البلقان إلى كنفها ، فى حين أن المؤتمر قرر احتلال النمسا مقاطعة البوسنة التى يسكنها صقلبيون ، ولم يرع لها بسمارك جميلها فى وقوفها موقف الحياد فى حربين مع النمسا ومع فرنسا . وكتب القيصر فى هذا الصدد إلى سفيره فى فينا بما معناه « إنه من تحصيل الحاصل القول بأن تحالف القياصرة الثلاثة فى نظرنا قد تمزق شمله نظرا لتصرفات حليفينا [١]» ولكن زاد تقارب ألمانيا من النمسا بزيارة بسمارك لفينا ، وإبرم تحالف سرى بين البلدين فى سنة ١٨٩ أساسه « الدفاع المشترك بينهما لصيانة سلامتها ضد روسيا فى حالة ما إذا هاجمت روسيا إحدى الدولتين ، أما إذا باشر الهجوم غير روسيا فتتعهد كل من الدولتين مراعاة الحياد الدقيق

---

(١) انظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحة ١٠٦

المقرون بالرعاية»(Neutralité brienveillante). وانضمت إلى هذا التحالف فيما بعد إيطاليا وقد ساءها إهمال فرنسا لها فى عملياتها فى تونس وسائر أنحاء البحر الأبيض المتوسط ، وبموجب انضمامها « تعهدت الامبراطوريتان بالمبادرة بمساعدة إيطاليا إذا اعتدت عليها فرنسا » . كما دخلت فى زمرة الحلف الجديد رومانيا بموجب معاهدة سرية عقدتها مع النمسا ، وبذا تكونت جبهة على رأسها ألمانيا ، من ممالك وسط أوروبا لأقرار سيادة ألمانيا والمحافظة على الحالة الراهنة . ولكن تغيير دفة السياسة فى روسيا فى سنة ١٨٨١ ، وتقلد وزير من أصل ألمانى سياستها الخارجية ، وكان يميل إلى تحسين العلاقات بين روسيا وألمانيا شجع على محاولة إعادة المياه إلى مجاريها بين البلدين ، وتمت مقابلة عاهلى روسيا وألمانيا فى دانتزج ، وأبرمت بين روسيا وألمانيا والنمسا معاهدة سرية فى برلين فى ١٠ يونية سنة ١٨٨١ لمدة ثلاث سنوات تجددت فيما بعد على أساس رغبة القياصرة الثلاثة فى تدعيم السلام العام باتفاق يضمن الدفاع عن كيان بلدانهم ، ويتعهدون فيه أن يعملوا دائما بالتضامن فى شؤون البلقان ، وأطلق عليها إعطاء الضمان للروسيا ضد سائر المعاهدات السابقة Contre assurance à la Russie . ويعنى بهذا « ألا تمس المعاهدات التى عقدتها ألمانيا بخصوص البلقان ، وتزعمت بموجبها الميدان السياسى مصالح روسيا هناك » . وهكذا اشتبكت اتفاقات الدول الكبرى الثلاث مع سائر الاتفاقات السابقه فى سبيل المصالح السياسية العديدة المتشعبة .

وكان بسمارك دائما يتجه بأنظاره إلى سيادة بلاده فى أوروبا وتزعمها المؤتمرات وموائد الاتفاقات ، بينما كانت انجلترا تتجه إلى التوسع خارج القارة وتحذو فرنسا كذلك حذوها ، وقد عضت هذه بنان الندم على ضياع طائفة من مستعمراتها الدسمة إبان الثورة وبعدها ، بانشغالها فى دسائس أوروبا ومؤمراتها السياسية ومعاركها الدامية الرهيبة التى لاتنتهى ، وعقدت العزم على الاستعاضة عنها بغيرها . كما أخذت ايطاليا وهى وليدة الأمس القريب تذرف الدمع السخين وترفع عقيرتها ، تطلب بدورها الاستئثار

بمناطق نفوذ كتونس مثلا التي ابتلعتها فرنسا فى غفلة ، لقمة سهلة سائغة ، وكانت تطمع فى أن تقدم إليها كبريات دول أوروبا وقد نالت جميعاً مافوق كفايتها من مناطق النفوذ والمستعمرات هدية لابأس بها . واصطدمت انجلترا فى سباقها الاستعمارى بفرنسا بخصوص مصر فى سنة ١٨٨٢ ، ثم اصطدمت معها صداما أشد فى « فاشودة » على حدود السودان المصرى فى سنة ١٨٩٨ ، كما اصطدمت بروسيا بخصوص الأفغانستان ثم إيران. واحتمدت المنافسة بين بلاد المملكة والجمهورية بخصوص بدء تثبيت فرنسا أقدامها فى الهند الصينية بجوار الممتلكات البريطانية . وكان بسمارك يرغب من كل قلبه فى أن ينتهز فرصة التنازع الاستعمارى لكى يحسن علاقات بلاده بكبريات البلدان الأوروبية ، ولكى يضمن الزعامة السياسية فى القارة كان يشجع مشروعات فرنسا فيما وراء البحار . وقال لسفير فرنسا فى سياق كلمات التشجيع « إن رغبتى لشديدة فى أن تغفروا لألمانيا موقعة سيدان كما غفرتم لغيرها موقعة واترلو »(١) كما اقترح على الجمهورية تحالفاً لحفظ التوازن السياسى ضد انجلترا ، غير أن الرأى العام كان دائما ضد ألمانيا فى فرنسا ، وزاد فى تعكير صفو الجو بعض حوادث وقعت على الحدود ، وتداولت الصحف عبارات الحرب ، وأرغت وأزبدت . كما زاد بسمارك وحدات الجيش وعتاده ، وضمن موقف روسيا بتجديد المعاهدة السرية معها سنة ١٨٨٧ ودعم معاهدات الحلف الثلاثى بتجديدها لخمس سنوات أخرى . ولم تشذ فى ذلك إلا إيطاليا التى أبدت على لسان وزيرها « روبيلانت » Robilant امتعاضها قائلة « إن الدول المتحالفة الكبرى كانت دائماً تتركها خلفها فى غرفة الانتظار »(٢) وبذلك حصلت من النمسا على تعهد بالمحافظة على الحالة الراهنة فى الشرق ، وأن أى تغيير سيكون على أساس تبادل المصالح المشتركة Compensation reciproque ، كما قبلت انجلترا اقتراح إيطاليا فى أن تعملا

(١) أنظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، صفحة ١٠٩

(٢) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحة ١٠١

معاً بالاشتراك والتعاون ، فى سبيل المحافظة على الحالة القائمة بالبحر الأبيض المتوسط والبحار المتفرعة منه ، وفى منع أى دولة من الدول العظمى من الاتساع والسيطرة على جزء من حوضه ، وقد بلغ هذا الاتفاق إلى النمسا وانضمت اليه .

ولكن سير الحياة الاقتصادية واتساع آفاق الأطماع فى ألمانيا ورغبة الامبراطور الجديد الشاب غليوم الثانى فى بسط النفوذ الألمانى فيما وراء البحار ، وقد تيسر الأمر وأصبح الطريق ممهداً سهلا بزيادة إنتاج ألمانيا الصناعى وضخامة ثرائها عن طريق التصدير واستعداد مصانعها وبنوكها لتغذية أسواق أوروبا وأسواق الأمريكتين وبلدان الشرق ، بل وتوقها إلى غزو الأسواق الخارجية وضغطها على الحكومة لتحقيق غايتها، واتجاه الامبراطور وشعبه وقواده واشتداد الروح العسكرية البروسية والرغبة الجرمانية فى السيادة على أساس أن « ألمانيا فوق الجميع »، كل هذه العوامل دفعت السياسة الألمانية إلى النزول والنزال فى الميدان الاستعمارى والكفاح فى حلبته بكافة الأساليب الدبلوماسية ، فإلى الاصطدام بالأطماع الاستعمارية الانكليزية مما أدى إلى الحرب العالمية الأولى . وهذه الحالة الدولية الجديدة المفعمة بالاضطرابات والمفاجآت التى أدت إلى الحرب الاستعمارية العالمية الأولى (سنة ١٩١٤ ـ سنة ١٩١٨) ليست ألمانيا وحدها هى المسئولة عنها ، بل المسئول عنها دول أوروبا العظمى المتنازعة فى سبيل السيطرة والسيادة على الأسواق العالمية ، تلك الدول التى كونت مجموعة تشرف على السياسة الأوروبية لتدعيم السلام، ودافعت بفضل كياسة ساستها وحلمهم عن هذا السلام فى حدود «توازن القوى» ونفوذ «مجموعة الدول الأوروبية العظمى» LeConcert Europeen لاستقرار الحالة ، ولاستتباب نوع من السلام الظاهرى يروق لها ، لأن فيه تحقيق أطماعها واستنزاف دماء وأموال الشعوب المغلوبة على أمرها وقد كتب عليها سوء المصير ، تبعاً لعجزها عن التسلح الآلى أسوة بالغاصب كى يفلى بحديدها حديدة . ثم حطمت تمثال السلام الذى عبدته ما يزيد على قرن

وقدسته وكانت فيما مضى تبادر إلى تقديم القرابين إليه كلما شبت حرب موضعية حتى لا يمتد لهيبها وتتحول إلى حرب عامة ، ولم تعد عقلية بسمارك وآماله وسياسته تتفق مع التحول العالمى فى أواخر القرن الماضى . وفضلا عن ذلك بلغ به الكبر عتيا وأصبحت تبعات إمبراطورية فتية طامحة إلى الوصول إلى قلب الصين والخليج الفارسى والهند لا تستطيع تحملها روح عتيقة وشيخ هرم فان ، عاش فى جو المؤتمرات والمؤامرات الدبلوماسية الأوروبية الرقيقة ومآدب القياصرة والسفارات الرشيقة ، وشرب أنخاب الملوك . لقد انحصر حلمه ما بين برلين وفينا وشاطىء الرين والدانوب وقد ولى هذا العهد وانقضى . فأقصاه القيصر عن الحكم واستبدل به غيره ، وفى الواقع قبض بذاته بيد حديدية على مقاليد السياسة الخارجية لأمبراطوريته، وهكذا شاهدت أوروبا فاتحة عهد جديد فى الدبلوماسية والقانون الدولى وهو « التكتل والشك وريبه كل طرف فى الطرف المتعاقد الآخر . وغموض الأحوال الدولية والخوف من الحرب القادمة الواقعة لا محالة وانتشار ضباب التسلح الخانق » وبالاختصار انتهى عهد الاستقرار والسلام الظاهرى الذى ساد النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحل محله عهد من تأرجح السياسة وتخبطها بفعل أمواج التنافس والتنازع الصاخبة ، وما يتبع ذلك من غموض القانون الدولى وإهماله فى كثير من المواقف .

ونشأت جبهتان متضادتان رئيسيتان فى الميدان السياسى الأوروبى مسلحتان تسليحاً قوياً مع تزايد مستمر فى التسلح وتسابق فى سبيله، وانضمت إلى كل جبهات ثانوية أخرى وفق مصالحها ، ولم يستقر لهما قرار فى الاحتكاك والتنافر والتنابذ السياسى فى القارة وفيما وراء البحار . وأصبح واضحا أن غايتهما فى النهاية الحرب ، فلا مفر منها لتقرير سيطرة أحدهما على موارد المادة الأولية وعلى الأسواق فى العالم . وتزعزعت أركان القانون الدولى على ضعفها ، ذلك القانون القائم على الاستقرار السياسى وفق الأمر الواقع وتوازن القوى . فنشأت جبهة من روسيا وفرنسا ، وبعدت الشقة بين قيصر

روسيا اسكندر الثالث وإمبراطور ألمانيا غليوم الثانى ، وقد أقصى بسمارك ، وشرع يرسم منهاجا آخراً لسياسة السيطرة الألمانية على أوروبا وما وراء البحار . وبدأ ذلك برفض تجديد معاهدة توثيق التضامن سنة ١٨٨٧ بين ألمانيا وروسيا ، كما أظهر عطفه على نبلاء بولونيا أشد أعداء روسيا ، وحاول أن يتقرب من الدول العظمى لغرب أوروبا فى بادىء الأمر ، فعقد معاهدة مع انجلترا سنة ١٨٩٠ أعطت انجلترا لألمانيا بموجبها جزيرة هيلوجولاند Heligoland (وقد كانت احتلتها انجلترا منذ عهد نابوليون الأول) نظير إعطاء ألمانيا للأولى بعض الامتيازات فى أفريقيا الشرقية ، ولكنه لم ينجح فى محاولة كسب عطف فرنسا السياسى ، فقد قوبلت الفكرة بسخط من الرأى العام الفرنسى ، وامتعض لها الوطنيون الفرنسيون ، وثارت ثائرتهم ، مما زاد فى توتر العلاقات بين الجارتين العدوتين عداء تقليدياً لا تخمد ناره .

فأدى هذا إلى رواج فكرة التحالف فى كل من روسيا وفرنسا . وبمناسبة زيارة الأسطول الفرنسى للمياه الروسية « بكرونستاد » Cronstad فى أغسطس سنة ١٨٩١ قدم القيصر بنفسه إلى سطح البارجة المعقود عليها لواء أمير البحر الفرنسى ، واستمع واقفاً إلى المارسلييز Marseillaise ، وأبرق إلى رئيس الجمهورية الفونسية « كارنو » Carnot برسالة بث فيها « عواطف الود والصداقة العميقة التى تجمع بين فرنسا وروسيا »(١) . واستقر قرار الدولتين على عقد اتفاق دائم بينهما ليس على نسق التحالف الثلاثى لامبراطوريات الوسط ، بل أراد قيصر روسيا إلا أن يظل أمره سراً مكتوما . غير أن الرئيس كارنو لم يستطع أن يعطى الضمان دون عرضه على البرلمان ، واكتفت الحكومتان بالتصريح بأنهما « تعتبران أن المحافظة على السلام مرتبطة أشد الارتباط بالمحافظة على توازن القوى فى أوروبا ، ويتعهدان أنه فى حالة

---

(١) أنظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، صفحة ١١١

تهديد السلام بواسطة التحالف الثلاثى ، أن يتفقا على استخدام قواهما بالتعاون المشترك للمحافظة على الحالة الراهنة ، (١) وتم الاتفاق بين الحكومتين على توحيد سياستهما فى الشرق . ثم أمضت القيادة العليا للدولتين فى يوليه سنة ١٨٩٢ مشروع اتفاق عسكرى ينظم فى حالة الحرب الدفاعية تعبئة وحشد قوى البلدين بالاشتراك وذلك ضد المانيا ، وظل مشروع الاتفاق معلقا نحو سنة ، ثم أبدى القيصر عزمه القوى على إبرامه ، وأرسل الأسطول الروسى إمعاناً فى الود والاخلاص لزيارة المياه الفرنسية فى أكتوبر سنة ١٨٩٣ ، وتم عقده فى ديسمبر سنة ١٨٩٣ ، واستعمل فيه مصطلح رسمى رنان وهو « الشعبان الصديقان الحليفان » وعرف فى عالم السياسية بعنوان «التحالف الفرنسى الروسى» Allianee franco-russe. ولم يأت هذا التحالف بالجديد فهو مجرد مشروع لعمل سلبى دفاعى ، ولكنه أخرج فرنسا من عزلتها السياسية ، وأعطى الطمأنينة والضمان للرأى العام الفرنسى ، كما كان أثره عميقا فى أوروبا لما يحاول أن يهدف إليه من إعادة « التوازن السياسى الأوروبى» الذى مزقه التحالف الثلاثى بين ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا.

ولكن بيت القصيد فى الصدام العنيف المقبل لم يك فرنسا أو روسيا ، بل هو الامبراطورية البريطانية . فألمانيا كانت مستعدة لمناوأة انجلترا وعزلها سياسيا ومحاسبتها حسابا عسيرا ، نظراً لابتلاعها البقعة تلو الأخرى من أصقاع العالم فى إفريقيا وآسيا دون شريك أو رقيب . وغليوم يرى الأفق السياسى ضيقا بالنسبة لآمال شعبه ونشاطه وإنتاجه وموارد بلاده وكفاياتها العلمية والصناعية ، ويرى أيضا وجوب أخذ نصيب دسم من المستعمرات ومناطق النفوذ ، وهو لا يتردد فى خوض حومة الوغى للفوز بميدان واسع لرؤوس الأموال والانتاج والتجارة الألمانية فى الخارج . وتأسست فى ألمانيا جمعيات لتوحيد السياسة الألمانية وتدعيمها للفوز بالمستعمرات ولتقوية

---

(١) أنظر « تاريخ أوروبا » لسينجوبوس ، صفحة ١١٢

الأسطول كرابطة للأمبراطورية الناشئة ، مثال ذلك جمعية « اللدويتش » La Ligue Alldeutsch ، وفى هذا يقول « سينوبوس » Seignobos المؤرخ المعروف بدقته وبوضوح تعبيراته « كان سكان المانيا فى تزايد مطرد وكذلك الحال فيما يختص بصناعاتها وتجارتها وثروتها . ووكلاء معالمها التجارية وكان مندبو مصانعها تؤيدهم البنوك يبحثون عن مصادر لتصريف منتجاتهم فى مختلف أنحاء العالم ، وقد أصبح أسطولها البحرى أحد الأساطيل الأولى فى العالم ، يجوب مختلف البحار يرفرف على قطعه العلم الألمانى ، وبدأ الألمان يشعرون بأن قوامهم المطردة النمو هذه تضيق أوروبا بها ذرعا ، واتضحت الحاجة إلى انتشار نفوذهم فى العالم . وهذه الحاجة إلى التوسع كان يعبر عنها بمصطلحات أصبحت جمة التداول متعارفا عليها فى ذلك الوقت ، فأطلق على رغبتهم الملحة فى الإتساع : إنشاء اتحاد دول أوروبا الوسطى بزعامة ألمانيا اقتصاديا mitteleuropa ، كما أطلق عليها السير نحو الشرق أى زحف ألمانيا نحو بلدان البلقان والبلدان الاسلامية Drang nach Osten ، وكذلك سميت بالسياسة الاستعمارية Colonialpolitik ، ويعنى بها إنشاء مستعمرات لألمانيا فى البلدان التى لاتزال خلوا من النفوذ الأجنبى الأوروبى لمساعدة التجارة الألمانية على الرواج والاتساع ولتعضيد المؤسسات الاقتصادية وتقوية دعائمها ورفع سمعة المانيا ، واستشعر الألمان إزاء هذه السياسة حاجتهم الشديدة إلى إنشاء أسطول حربى قوى [1] . وساعد على انهيار البقية الباقية من الآمال فى السلام وسيادة القانون الدولى وتدعيمه لحسن التفاهم بين الشعوب ماعدا صرخات كانت تتصاعد من الساسة متفرقين دون تأييد حقيقى لها خوفا من هول الحروب المستقبلة وقد أصبح عمادها البندقية السريعة الطلقات والمدفع الحاصد القاصف ومختلف الآلات الذريعة الفتك — هذا التنافس الحامى الوطيس إلى حد التعصب . وكما يقول المؤرخ العظيم هولاندروز Holland Rose « إن المدنية سيطرت عليها سياسة المبالغة

---

(١) انظر (تاريخ أوروبا) لسينوبوس ، صفحة ١١٣

فى القومية ، كما استخدمت الدول الكبرى السياسة الوطنية التعصبية والقوميات فى قضاء لبانتها وتحقيق أطماعها فى المحيط الدولى، فسادت المبادىء القومية المتطرفة وطغت على المبادىء الدولية والاجتماعية للعصر » ، وقد قال أيضا « إن أغنى العهود وأزخرها بالثروة . وهو عصرنا الحاضر » ، أصبح فريسة لتقدم الآلات وتشعب استعمالها واشتداد قواها وسلطانها على الشعوب ، وكما قال فى موضع آخر « إن العودة إلى العقيدة القديمة التى تتمسك بالتضامن الانسانى وتعتقد اعتقاداً جازماً فيه ، واقتناع العالم المتمدين بحق فى ضعف كافة الجهود وفساد ثمرتها القائمة على سيطرة شعب معين من الشعوب أهم وأولى مايجب أن تقتنع به الانسانية كطريق قويم لتوطيد السلام وحسن التفاهم بين الشعوب » (١) .

وإن المناورات السياسية ومختلف المؤامرات الدولية التى سادت ماقبل الحرب العالمية الأولى وتزعمتها كل من ألمانيا وانجلترا ، خليقة لأهمية أثرها فى العلاقات السياسية وفى مستقبل القانون الدولى ، بعرضها بدقة . فهى بعيدة الشبه باللعبة الرياضية الواضحة المكشوفة ، وهى أقرب إلى مؤامرات القصور ، ودسائس السراى ، ويكفى دلالة على ذلك انتشار الاتفاقات والمحالفات السرية ، مما أدى إلى تلبد سماء السياسة بالسحب المظلمة الكثيفة وفى النهاية إلى العاصفة وإلى مجزرة سنة ١٩١٤ .

وكانت السياسة الاستعمارية الألمانية تعمد من آن لآخر إلى مناوأة انجلترا كى تكسب ماتستطيع كسبه سلميا ، كما تعد العدة للحرب إذا حزب الأمر وتحرجت الحالة . وهى تقوم على خطتين رئيسيتين : خطه داخل القارة ترمى إلى المحافظة على تفوقها السياسى وتزعمها المحادثات الدبلوماسية والمؤتمرات ، يشد أزرها قواها الحربية والبحرية ، وخطة أخرى خارج

(١) أنظر (تطور الشعوب الامبراطورية من ١٨٧٠ إلى ١٩٢١) لهولاندروز جزء واحد ، لندن ١٩٢٦ صفحة ٥٨٦

« The Development of the European Nations 1870 — 1921 » by Holland Rose, 1 vol, London 1926

القارة ترمى إلى تأليب الشرق على دول الاستعمار الأخرى وفى مقدمتها انجلترا، والحصول على مغانم وامتيازات وأراض فيما وراء البحار. وزاد الطين بلة تتابع الحروب الموضعية فى القرن التاسع عشر، التى مع التسليم بضررها المحدود، وأنها تعد كقزم ضئيل إذا قورنت بالحربين العالميتين الأولى والثانية، فانها تركت كلوما وأحقادا فى النفوس لاتندمل، وأضعفت مع ظهور الروح القومية التعصبية الوثابة المتأهبة للتحرش وخوض غمار القتال فى البلقان روح التعاون الدولى. وكان من جراء هذه الحالة رجوع روح التعاون الدولى القهقرى أشواطاً بعيدة رغم جهود المصلحين الذين نادوا بوضع أسس للسلام والتحكيم الدولى فى أوائل قرننا الحالى. وينعى المؤرخ الكبير «هولاندروز» التعاون الأوروبى ويبين بوضوح الحالة بقوله «إن انهيار حركة التعاون الدولى والسلام راجع لأسباب عدة، فأن الحرب الفرنسية الألمانية والحروب الروسية التركية تركت وراءها أحقاداً دفينة، فأصبح من الصعوبة بمكان على الشعوب أن تنزع سلاحها. وزيادة على ضعف روح نزع السلاح جاءت الحرب اليونانية التركية وحرب البوير ضغثاً على إبالة. وعلاوة على ذلك فان النزاع بين البابا وروسيا بقدر ما أضعف مركز الأخيرة فى أوروبا جعل المانيا والنمسا تسودان السياسة الاوروبية. وبينما تقدمت الحركات الاجتماعية فى كل من فرنسا والمملكة المتحدة تقدما كبيرا ظلت كل من ألمانيا والنمسا فى موقفهما الذى يطلق عليه موقف التطور القومى فحسب دون تقدم ما فى ميدان التطور الدستورى، ولا شك أن حالة الركود هذه عندما تغذى أغراض الحرب وترجح كفتها على كفة التعاون الدولى، وكذلك أيضا فان النظم البرلمانية والمجالس النيابية فى امبراطوريات الوسط لم تصادف النجاح المرجو لها، مما أدى إلى تزايد المنازعات بين الحكام والشعوب، وكانت نفس هذه الحالة هى السائدة فى روسيا وأسوأ منها فى البلقان، وبناء على ذلك صارت الفكرة القومية الوطنية فى أواسط أوروبا وفى شرقها على تمام الأهبة للقتال متشبعة بروح التحرش

والهجوم ، بينما حصرت بريطانيا العظمى والأراضى الواطئة وإلى حدما فرنسا جهودها قدر الطاقة فى تقدم تشريعها الاجتماعى ، وفى الوقت نفسه كانت تتسلح لأغراض الدفاع عن النفس ، والتسلح لأغراض الدفاع فقط فى رأينا مشكوك فى إخلاصه وغرضه . وخطر الموقف كامن فى هذا التناقض (١) »

واتجهت ألمانيا داخل القارة إلى الاستعداد للحرب القادمة . فتتالت زيادات اعتمادات الميزانية لبناء أسطول حربى شديد البأس يصبح خطراً على أسطول انجلترا ويهدد مستعمراتها ، وجهز الأمبراطور لهذا الأسطول فى الشمال قناة جديدة هى قناة «كييل» Kiel التى تمت فى سنة ١٨٩٥ ، ومن شأنها فنيا أن تضاعف قوى الاسطول الألمانى . ولم تجازف ألمانيا فيما بعد بخوض غمار الحرب إلا بعد إنتهاء العمل فى القنال . وبدأ النشاط فى إعداد الاسطول البحرى فى سنة ١٨٩٨ ، وصرح القيصر وأعوانه بأنهم على استعداد لأقصى التضحيات المادية فى سبيل بناء مجد ألمانيا البحرى ، كما بدأت الشكوك فى نوايا الريخ الحسنة تتضح جليا لانكلترا . ولكن ظلت مع ذلك السياسة الألمانية ترتكز على الرغبة فى السلام إلى النهاية طالما السلام فى مصلحتها وتلخصت فى مذكرات المستشار الألمانى البرنس «فون بولوس» Von Bulow وضمنها ما يأتى « لم تدع لانكلترا المجال للتذرع بسبب ما لتهديدنا بخصوص بناء أسطولنا ... ونحن لم نبلغ حالة لا تترك مفراً من الاصطدام فعلا بالحليفتين روسيا وفرنسا ، وبما يحول بيننا وبين انشائنا تدريجيا للأسطول المنشود »(٢) ، وهذه السياسة التى قاد دفتها الرجعيون فى ألمانيا كما يحللها هولاندروز مبدؤها : « الامتناع عن أى عمل يؤدى إلى الحرب ، وتحقق كافة الفرص لزيادة مطالب ألمانيا ، وفوق كل شىء استخدم عجز ألمانيا فى

---

(١) انظر « تطور الشعوب الاوروبية من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩٢٩ » هولاندروز ، صفحة ٥٨٥ .

(٢) انظر « تطور الشعوب الاوروبية » لهولاندروز ، صفحة ٥٨٨

البحر وما يحدثه هذا من مضايقة للرأى العام كوسيلة للتغلب على معارضة الألمان الأحرار الضعيفة فى تزايد النفقات البحرية الضخمة المستمر ،

وفيما خلا حالات من التقارب غير الناجح بين ألمانيا وانجلترا ومحاولات للحد من السباق البحرى فقد ردت الثانية على نشاط الأولى فى بناء القطع البحرية الضخمة بمنهاج أقوى وأوسع ، يتطلب تضحيات ونفقات أعظم من تضحيات الأمبراطورية الناشئة . واستفحلت حمى التسلح البحرى وبرز الخطر ، وأخذ المتنافسان يقتربان من الهاوية فى تعديل البرنامج البحرى الذى قدمه الأميرال « فون تريبتز » . Von Triptz للريشتاج فى فبراير سنة ١٩٠٠ ، فقد طلب مضاعفة قطع الأسطول ، وقدم مشروعات بخطة بناء قطع جديدة ومطردة الزيادة دون توقف حتى سنة ١٩٢٠ . وكانت تصريحات ذوى الشأن لا تعدو أن ألمانا تنشد الأسطول لتصبح قوة عالمية يعتدبها . وطالما استفادت الأمبراطورية الناشئة من توتر العلاقات مؤقتا بين الدول الغربية الصديقة أو انشغالها بمنازعات خارج القارة . كفساد العلاقات بين انجلترا من جهة وفرنسا وروسيا من جهة أخرى بسبب التنافس على مناطق النفوذ فيما وراء البحار ، نخص بالذكر حادثة فاشودة واصطدام الكتيبة الفرنسة بعسكر الانكليز على حدود السودان سنة ١٨٩٨ وكحرب روسيا مع اليابان فى سنة ١٩٠٤ وكحرب البوير لتوجيه نشاطها الدبلوماسى وجهودها السياسية إلى مشاكل البلقان . وكلما زاد نشاط البناء البحرى فى ألمانيا ، وضح وجوب تقارب كل من انجلترا وفرنسا رغم استحكام العداء بينهما لتنافسهما فى بلدان الشرق والسودان ، حتى يمكنهما التعاون فى حالة هجوم ألمانيا على إحداهما ؛ وحتى يمكن لأسطوليهما حماية مداخل المانش وشواطىء الجزر من هجوم البحرية الألمانية تبعاً لانشغال جزء لا يستهان به من القطع الانكليزية فى الدفاع عن ممتلكات بريطانيا فيما وراء البحار . نعم لقد كانت بريطانيا العظمى حتى سنة ١٩٠٥ قوية بحراً ، وكانت ألمانيا بعيدة عن أن تهددها تهديداً جدياً ، فكان لدى الأولى ٣٥ مدرعة بحرية ضخمة بينما كانت الثانية لا تملك

إلا مدرعة من نفس النوع ولـكن عيار مدفعيتها أضعف ، وبدأت انجلترا تبنى قطعا جديدة تقلل من أهمية قنال « كييل » إذ يتعذر على ألمانيا حين تشاء بناء مدرعات من نفس النوع أن تمخر بها عباب القنال وترسو هناك فهو يضيق مساحة بها ، ولـكن نشاط البناء البحرى لديها مطرد الزيادة ، وكما يقول هولاند روز « كانت ألمانيا قوية جداً من حيث مواردها ، وخلعت عليها صناعاتها وتجاراتها المستمرة النمو ثراء عريضا ، فأخذت تنفق عن سعة على جيشها وبحريتها » (١) . وفى مايو سنة ١٩٠٦ وافق الريشتاج على منهاج جديد معدل لبناء السفن الحربية ، كما زادت فى نفقات البناء ، فزادت التكاليف السنوية لتشييد الأسطول من ١١,٦٧١,٠٠٠ جنيـــه فى سنة ١٩٠٥ إلى ١٦,٤٩٢,٠٠٠ جنيه وهو الرقم المقدر لسنة ١٩١٧ . وأخذ ساسة انجلترا يحذرون الحـكومة ومجلس العموم من سوء المغبة إذا استمرت ألمانيا فى فى تسليحها البحرى الذى يهدد الأمبراطورية فى الصميم . ثم بدت بشائر على عودة الحياة بين انجلترا وألمانيا الحديثة إلى مجاريها فزار الملك «إدوارد السابع» الأمبراطور « غليوم » فى سنتى ١٩٠٦ و١٩٠٧ ، كما رد الأمبراطور الزيارة فى سنة ١٩٠٧ ، ولـكن لم تتعد الزيارة تبادل عبارات الود ولم تأت بنتائج عملية خاصة بنقص تسابق البلدين فى سبيل التسلح البحرى . وترتب على ذلك طبعا أن ارتمت انجلترا بدورها فى أحضان روسيا ، وأمضى اتفاق بين الطرفين فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٠٧ يتهادنان بموجبه فى التنافس فى الشرق الأقصى ويحدد ويعرف مصالحهما فى إيران وأفغانستان والتبت وأهدرت كما هى العادة مصالح الوطنيين والمصلحين فى إيران لصالح الدولتين الاستعماريتين . ورأت انجلترا فى هذا الاتفاق رداً على أطماع الأمبراطور غليوم الثانى ، الذى كان فى تقربه من الدولة العلية يريد أن يربط همبورج وبرلين بعاصمة الخلافة بأنشاء خط سكة حديد بحر الشمال فقلب أوروبا فالبواغيز فآسيا الصغرى فالعراق فالخليج الفارسى ، على أن تصل فروعه إلى سوريا وإلى قلب

(١) أنظر (الشعوب الاوروبية) لهولاند روز ، صفحة ٩٠٨

بلاد العرب ، وبذا تتعرض الهند وهى أثمن جوهرة فى التاج البريطانى للخطر الجرمانى القوى التسلح . وهكذا انضمت انجلترا إلى الاتفاق الثنائى بين روسيا وفرنسا وتكونت جبهة ضمنية بموجب معاهدات منفصلة بين انجلترا وفرنسا ، وهذا هو الاتفاق الودى الذى يحسم التنافس بينهما على النفوذ فى حوض البحر الأبيض المتوسط بجعل غرب الحوض من نصيب فرنسا وشرقه بما فى ذلك ضفاف النيل من نصيب انجلترا وذلك فى سنة ١٩٠٤ وكذا بين انجلترا وروسيا كما أسلفنا لمقاومة التوسع الألمانى .ويقول «هولاند روز» وربما كان فى ذلك بعض المبالغة « إن الحلف الثلاثى الذى رسم بسمارك خطته للمحافظة على السلام أصبح فى يد غليوم الثانى خطراً على جارات ألمانيا، ودفع بهذه الجارات إلى عقد اتفاق لتنظيم خطة الدفاع فى حالة مهاجمتها »(١) وفى رأينا أن التنافس فى سبيل السيطرة على المادة الدولية فيما وراء البحار بين الدول الغربية العظمى وفى سبيل تزعمها الاتفاقات والمؤتمرات فى القارة هو أهم أسباب الحرب العالمية الأولى ، وان هذه الدول بلافارق هى المسئولة بالتضامن المشترك عن وقوعها ، ويمكن القول بلا تردد أن محكمة التاريخ والعدالة الانسانية تدينان قادتها جميعها كفاعلين أصليين ولا تجعلان من البعض فاعلين والبعض الآخر شركاء أو محرضين فى هذه المذبحة البشرية الشنعاء .

وإلى جانب برنامج التسلح اتجهت ألمانيا إلى تدعيم مركزها فى أوروبا بالقبض على سياسة إمبراطورية النمسا والمجر ، وساعدتها فى توسعها فى البلقان ، ونصرتها على منافستها روسيا هناك . فواصل الامبراطور خطة بسمارك فى التزعم السياسى فى القارة وبعبارة أخرى خطة مؤتمر برلين، وشجع هذا النمسا على ضم مقاطعتى البوسنة والهرسك نهائياً فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٠٨ ، وكانت تديرهما بالانتداب وفقا لقرارات مؤتمر برلين فى سنة ١٨٧٨ على أن تظل سيادتهما لتركيا ، دون أى سابقة إنذار أو إذن من مجموعة الدول الاوروبية . وبذا خرقت الاتفاقات والمعاهدات المرعية وقواعد القانون

(١) انظر (الشعوب الاوروبية) لهولاند روز ، صفحة ٦٠٩

الدولى ، كما أثارت حفيظة « صربيا » التى كانت تأمل فى ضم المقاطعتين إليها وناصبت روسيا وجمعية تركيا الفتاة العداء بهذا التوسع الجديد وباقتطاع جزء هام من جسد الدولة العلية ، وكانت الفرصة سانحة : فتركيا تكاد تحتضر وروسيا لا تزال جراحها دامية لم تندمل بعد من الحرب الروسية اليابانية ومن ثوراتها الداخلية . وبمعونة غليوم الثانى أيضا سادت سياسة « الهبسبورج » وكلمه امبراطور النمسا والمجر بخارست وصوفيا وسائر عواصم البلقان تلك السياسة التى أطلق عليها « ارنتال » Aehrenthal وزير الامبراطور فى أحد خطبه بأنها « سياسة خارجية نشيطة » وذلك حتى تستطيع النمسا والمجر أن تحتل مكانها كاملا فى العالم ، وإن عليها أن تعمل وإلا « فأن الامور قد تسير وتتعقد لغير مصلحتها » (١) . وكان على إمبراطور ألمانيا أن يساعد النمسا على تحقيق أغراضها السياسية حتى تصل مواصلاته إلى قلب أوروبا ويربط همبورج بالخليج الفارسى . وكان عمله شاقا ، فكان عليه فى نفس الوقت أن يسترضى حليفته تركيا إزاء تصرف النمسا المنكر ، واعتدائها على أملاك الدولة العثمانية ، وكذا أن يستبقى إيطاليا وهى العدوة التقليدية للنمسا والمجر ، ولم تغز من انضمامها للتحالف بطائل فى دائرة إمبراطوريتى الوسط . وسرعان ما هدأت العاصفة التى نجمت عن الاعتداء على القانون الدولى بفضل لباقة الدبلوماسيتين النمساوية والألمانية مع تردد دولتى الاتفاق الثنائى وعجز تركيا عن التصرف وحدها ، وكان للخطاب الشخصى الذى بعث به الأمبراطور غليوم لقيصر روسيا عن طريق سفيره فى « بتروجراد » فى مارس سنة ١٩٠٩ أثره الفعال فى الأزمة ، فقد اقتنع القيصر بموجبه بوجهة النظر الالمانية فى فى تهدئة الحالة وانفصلت روسيا عن السياسة المشتركة لفرنسا وانجلترا وإيطاليا فى هذه الأزمة ، ودفعت النمسا لتركيا نظير الضم مبلغ ٢٫٥٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى حتى تعترف الأخيرة بالحالة الجديدة . وهكذا لم يعقد مؤتمر ما لهذا الشأن الخطير فى تاريخ العلاقات السياسية حتى لاقرار الأمر الواقع ،

(١) انظر (تطور الشعوب الاوروبية) لهولاند روز ، صفحة ٦١٤

ومما يستلفت النظر ماذكره « بولوف » Bulow فى كتاباته عن حالة ألمانيا ساعة خرق القانون الدولى وهو : « بعد انقشاع السحب من سماء السياسة الدولية وكانت قد تراكمت بسبب أزمة البوسنة ، وحينما بلغت قوة ألمانيا فى القارة أقصى حدود الغليان كنا قد تعدينا بمراحل مستوى ما نطمح إليه فى الاستعداد البحرى وبناء أسطولنا » (١) ، وهكذا تحكم قوة السيادة ومدى الاستعداد البحرى فى السياسة الدولية فى النهاية دون اعتبار للمعاهدات والقانون الدولى . وفى ذلك يقول « هولاندروز » قولا حقاً « إن أزمة ١٩٠٨ — ١٩٠٩ دلت بحالة واضحة على ضعف القانون الدولى وقد عزمت الدول القوية أن تسير فى طريقها قدما للحصول على غايتها دون أن تتزحزح عنه ، وأضعفت هذه الأزمة دعايات السلام وثبطت عزائم أصحابها ، كما أضعفت الحركات والنهضات الاجتماعية فى انجلترا وفرنسا » (٢)

واستمر تباعد دول الغرب عن السلام ، وأخذت الصحافه الألمانية تتهم فى صراحة متناهية الاتفاق الثنائى وانكلترا بالعمل على تطويق ألمانيا وخصوصاً بعد موت «إدوارد السابع» فى ٦ مايو سنة ١٩١٠ ، وكان يحاول أن يحافظ على البقية الباقية من الصداقة بين الشعبين الانكليزى والألمانى ، ويعمل على تهدئة ساسة الطرفين ، كما كان يفهم جيداً صلف الامبراطور ويعالجه . وتعددت المعاهدات السرية بخصوص البلقان ، وكذا دسائس الساسة لاستغلال سذاجة شعوبه وشدة رغبتهم فى الانتقام من تركيا عدوتهم التقليدية ، وميلهم إلى الحرب ، وقلة مرانهم فى الشؤون السياسية والدبلوماسية ، وانفجر البارود فى البلقان بضع سنوات قبيل الحرب العالمية الأولى . وهذا الميدان الخطير هو نذير شر مستطير لامحالة واقع ، فقد قامت بأسباب مشكلاته الحرب العالمية الأولى ، أو لنكون أدق وأصدق فى التعبير فقد

---

(١) أنظر (تطور الشعوب الاوروبية) لهولاند روز ، صفحة ٦١٧

(٢) « « « « « ١٦٧

عجلت أزماته وحادثاته فى اندلاع لهيب الحرب الاستعمارية الأولى . ولقد تبادلت انجلترا وألمانيا توكيدات الرغبة فى السلام فى مناسبات عدة قبل الحرب ، فصرح الرئيس « أسكويت » Asqruth بما يأتى « إننا لانرغب فى أن نعترض طريق أية دولة تنشد مكانها اللائق تحت الشمس ، فأن أولى مصالح انجلترا كما كانت دائما صيانة سلامة العالم ، ولهذه الغاية تعمل الدبلوماسية والسياسة البريطانية »[1]. وقد رد المستشار « بتمان هولفج » Bethmann-Hollveg فى الريشستاخ بقوله « إننا أيها السادة أيضا نريد أن نعيش فى وئام وصفاء مع انجلترا » . ولكن رغم هذه التوكيدات العلنية كانت الدبلوماسية تعمل لتباعد شقة التفاهم والاتفاق لاسيما فى ميادين الحرب بالبلقان ، وقد اشتبكت كافة بلدان هذه المنطقة فى النزاع الدموى ، ثم انقلبت الحليفات بين عشية أو ضحاها إلى عدوات تحارب كل الأخرى . وسادت الفوضى الصراع ، فأسر البلغار اليونان ، كما أسر اليونان البلغار ، وكذا أسر اليونان الألبان أيضا ، واصطدمت الصرب بالبلغار ، ثم مالبثت رومانيا وتركيا أن حاربتا بلغاريا وانتهت هذه المجازر بمعاهدة بوخارست فى أغسطس سنة ١٩١٣ التى رسمت الحدود الجديدة لبلدان البلقان وقد أملتها فينا وبرلين ، وهى بعيدة عن أن تحقق رغبات شعوب البلقان وأمانيهم ، وتتمشى ووحدة كل شعب ولغته وحقوقه القومية هناك . وفى هذا يقول « هولاند روز » « إن صلح بخارست كان انتصاراً ملحوظا للنمسا وألمانيا ، فهو لم يجعل فقط عودة عصبة البلقان إلى الحياة سريعا أمراً مستحيلا ، تلك العصبة التى كانت تقف فى وجه زحفهما واتساعهما فى شرق أوروبا ، بل ساعدهما على انتشال الأمبراطورية العثمانية حين كان طردها من أوروبا قاب قوسين أو أدنى ، كما أنهما أنهكا بهذا الصلح صربيا ، وقضيا على أمانى بلغاريا ، وفرضا على عرش ألبانيا أميرا ألمانيا هو « وليم دى فيد » William of Wied ، أحد ضباط الجيش البروسى ، ولكنه لم يستطع أن يدير شؤون إمارته إلا من

---

[1] أنظر (تطور الشعوب الاوروبية) لهولاند روز ، صفحتى ٦٩٦ و ٦٩٧ .

على ظهر اليخت الذى أقله إلى شواطئها . هكذا كانت معاهدة بوخارست، وفضلا عن أنها وجهت ضربة قاسية إلى القضية الصقلبية ، فقد أيدت معالم الفساد الفاضح الذى دخل على السياسة الأوروبية ، وحرضت على منازعات ومصادمات جديدة ، وفى خلال سنة من عقدها كانت النار ، قد نشبت فى كافة أنحاء القارة الأوروبية » [١]. وهكذا فشلت القضية الصقلبية على مائدة الصلح وفى ميدان السياسة ، وكان فشلها هذا عاملا هاما فى تحمس روسيا للحرب فى أغسطس سنة ١٩١٤ حينما تحرجت الحالة وغزت النمسا أرض صربيا .

ولكن رغم روح الشر هذه لم يقف الساسة موقفا عدائيا محضاً أوسلبيا محضاً من محاولات العودة إلى حسن التفاهم والتمهيد للسلام وتغليب الخير على الشر . فقد هال الشعب الألمانى تحمل أعباء الضرائب المطردة الزيادة ، وقد بلغت تقديرات الضرائب الجديدة المفروضة فى سنة ١٩١٣ نحو ٥٠ مليون جنيه ، وذلك لمجابهة التوسع فى نفقات التسلح مما لاشك لايمكن احتماله طويلا ، وأوصلت الحكومة فى نفس السنة الجيش العامل إلى نحو مليون جندى بزيادة نحو مائة وخمسين ألف جندى ، وبدأت دولتا الاتفاق الثنائى ومعهما انجلترا تفكران فى الاستعداد للحرب أيضا ، بينما نادى تشيرشل Churchill فى ٢٦ مارس سنة ١٩١٣ بوجوب التفكير فى قبول المتنافسين هدنة أو إجازة بحرية وأيده فى ذلك مستشار الريخ ولكن لاحظ أن الاقتراح محفوف بصعوبات جمة . وهكذا صار التنافس على أشده بين ألمانيا وانجلترا ، فاشتملت الميزانية البريطانية لسنة ١٩١٢ على برنامج الست سنوات لبناء ٢٥ مدرعة حربية انكليزية ، نظير برنامج الريخ المماثل لبناء ١٤ مدرعة ألمانية على الطراز الحديث ووضع نظام من شأنه بناء سفينتين حربيتين أنكليزيتين فى نظير كل سفينة حربية ألمانية . أما فيما يختص بالجيش البرى فلا شك أن الجيش الألمانى كان يفضل بقوته وعتاده وتقاليده وخططه

(١) انظر « تطور الشعوب الأوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٦٣٢

جيوش الحلفاء الثلاثة روسيا وفرنسا وانجلترا ، فلم يك للأنكليز سوى نحو ١٥٦,٠٠٠ جندى عامل ، وبدأت فرنسا فى يولية سنة ١٩١٣ فى إدخال طائفة من التعديلات على نظامها العسكرى ، فرفعت الخدمة العسكرية من سنتين إلى ثلاث سنوات ، وكان جيشها نحو نصف مليون جندى ، وحقيقة بلغ جيش حليفتها روسيا فى أوروبا نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ جندى ، ولكن لا يمكن الاعتماد على هذا العدد فى القتال لافتقار غالبيتهم للسلاح أو التسلح الجيد ، بينما بلغت قوات ألمانيا والنمسا والمجر وكانت مجهزة بأحدث الأسلحة ، ومعدة إعداداً حربيا حديثاً نحو مليون ونصف مليون جندى ، فضلا عن حيازة ألمانيا الكميات لاحد لها من الأسلحة الحديثة والسرية ، مما لايجعلها تتردد هى وحليفاتها فى خوض غمار الحرب إذا اضطرت لها ، أو نادتها مصلحتها بوجوب إشعالها (١).

وإلى جانب خطة ألمانيا داخل القارة ، كانت هناك خطة هامة خارجها أقضت مضاجع ساسة الدول الغربية وحيرتهم ، وأصبحوا إزاءها بين أمرين : إما اقتسام أسلاب ماوراء البحار مع الأمة الاستعمارية الناشئة ، وإما استعجال حرب رأسمالية فاصلة تقرر سيادة فريق على الآخر ، وتضمن له المادة الأولية الرخيصة ، والأيدى العاملة الوافرة القليلة الأجور فى الصين والهند وإفريقيا وأسواق الشرق الواسعة . وكانت تتلخص خطة ألمانيا فى : فى التحرش بسائر الدول الاستعمارية لاسيما فرنسا عدوتها التقليدية فى الشرق ، حتى تكسب من تحرشها المزايا ، وتقضى لباناتها فى الميدان الأوروبى ، رغبة فى إرضائها بالتسليم لها بطلبات فى غير ميدان الاستعمار فى الشرق ، أو تسهيل ولوجها أبواب مفتوحة للاستعمار فى إفريقيا والباسفيك ، وكذا التقرب من الشعوب الاسلامية عن طريق التحالف مع تركيا ، للتأثير على الرأى العام الاسلامى ، وجلبه إلى صفها ، ثم استخدامه فى ضرب انجلترا فى الهند وأفريقيا وغيرهما ، وهى التى تعد أكبر إمبراطورية تحكم المسلمين وتذلهم ،

(١) انظر (تطور الشعوب الأوروبية) لهولاند روز ، صفحتى ٦٣٤ ، ٦٣٥ .

وترى إذا لم يتعارض هذا مع مصالحها القضاء على شوكة الأسلام قضاء مبرماً وفى إخماد ثورات الهند فى منتصف القرن الماضى ، والسعى للقضاء على استقلال الأمارات الاسلامية بشمال إفريقيا وتركيز أقدام الاحتلال على ضفاف النيل بالاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ وقص أجنحة الدولة العلية باستمرار مايدل دلاله واضحة على ذلك . فساعدت ألمانيا حركة الاستقلال فى الترنسفال ومدت البوير هناك فى الخفاء بالسلاح والعتاد والمال ، علاوة على المساعدة الأدبية ضد المستعمرين . وفى ذلك يقول المؤرخ الألمانى « الكونت رفنتلو » Conte Reventhlow « إن تحويل جنوب إفريقيا إلى أرض انكليزية هو تهديد محقق لكافه المصالح الألمانية » (١) . ولكن رغم نجاح الثورة فى بادىء بدء لم يجسر القيصر على مقابلة « كروجر » Kroeger زعيم البوير حينما زار أوروبا سنة ١٩٠٠ للدعاية لقضية بلاده ، والبحث عن معونة جدية فعالة ، بينما قابل هذا الزعيم الباسل رئيس الجمهورية الفرنسية صديقة غاصبى بلاده . أما انكماش القيصر فراجع لعقده اتفاقا سرياً مع انجلترا لاقتسام أجزاء من إفريقيا بينهما ، وكذا موافقة انجلترا على انفراد ألمانيا بأرض « الساموا » Samoa ، وأخيرا لتعاونهما فى ضرب الصين سنة ١٩٠٠ باسم حرية التجارة لكسر شوكة « البوكسر » Baxers هناك ، الذين ثاروا فى وجه الاستعمار الأوروبى يريدون وضع حد للتغلغل والاستعباد الاقتصادى الأجنبى فى بلادهم . وقد حاول القيصر عبثا أن يوقف الحرب فى جنوب أفريقيا دون أن يظهر علنا وبصفة رسميه تعضيده للبوير ، وذلك باسم الانسانية وحرية الشعوب ، وحقن دماء الشعب الأبيض الفلمنكى الأصل هناك ، وإعطائه حقه الطبيعى فى الاضطلاع بشؤونه . وقد جس النبض فى فرنسا وروسيا وحاول الايقاع بينهما للقضاء على تحالفهما ليصل إلى إضعاف جبهة التحالف الغربى ، ولكن ذهب نصحه وما أبداه من مشورة للحكومة البريطانية ومساعيه فى بلاد الجمهورية الثالثة ولدى القيصر هباءً منثورا ، ولم يستطع

(١) انظر « تطور الشعوب الاوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٥٨٧

أن يقدم معونة فعالة عاجلة لمصلحة البوير لضآلة الأسطول الألماني في ذلك الحين ، وعدم استعداد بلاده لخوض غمار الحرب . ويتضح تعطش الأمبراطور غليوم الثاني للاستعمار شأنه شأن سائر ملوك ورؤساء دول أوروبا الغربية في ذلك الوقت من خطابه للقوات الألمانية الراحلة الى الشرق الأقصى للاشتراك في الحرب ضد « البوكسر » ، فقد أعطاهم الأمر في خطابه باتباع أقصى وسائل الارهاب والفتك على نسق قبائل « الهانز » بقيادة « اتيلا » فقال « يجب ألا يجرؤ صيني بعد اليوم أن يرفع بصره في ألماني مطلقاً » (١). وقد أطيعت هذه الأوامر طاعة عمياء وطبقت على الطريقة الجرمانية المتوحشة ، وبعد سقوط بيكين في أيدي جيوش أوروبا المختلطة في سبتمبر سنة ١٩٠٠ ظلت حالة الصين غامضة مدة ، وذلك لرغبة ألمانيا والروسيا في اقتسامها . غير أن انجلترا واليابان وقفتا في وجه الاقتسام ، وانجلت الحالة باتفاق لندن وبرلين على وجوب الابقاء على سيادة الصين ، والمحافظة على سلامتها ، مع ضمان حرية التجارة الأوروبية هناك ومناطق النفوذ على السواحل الموزعة على البلدان الاستعمارية بما فيها ألمانيا واليابان .

ولم يشأ غليوم الثاني أن يشترك مع سائر الدول الغربية في تحرير جزيرة كريت من حكم الدولة العلية صديقته قبيل حادثتي البوير والبوكسر وذلك في سنة ١٨٩٧ ، حتى تظل الجزيرة في قبضة الترك ، وبذا يستطيع أن يستخدمها حين الحاجة في مناوأة الاستعمار البريطاني في البحر الابيض المتوسط وفي كبح جماح الأطماع الروسية في الدولة العلية وفي مساومتهما في الوقت المناسب. كما أنه تنفيذاً لسياسة التقرب من الاسلام والزحف بناء على هذه السياسة نحو الشرق Drang nach Osten قام برحلته المشهورة إلى الآستانة وسوريا في سنة ١٨٩٨ لزيارة حليفه السلطان وتفقد أملاكه ، وألقى بهذه المناسبة خطبه في دمشق أعلن فيها صداقته لثلاثمائة مليون مسلم . وقد تحمس الشعب الألماني

---

(١) انظر « تطور الشعوب الاوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٥٨٥

لهذه الخطبة وماتليها من مشروعات ربط ألمانيا بالشرق، وفى مقدمتها مشروع مد خط سكة حديد همبورج - برلين - بغداد للحصول إلى كنوز آسيا الصغرى البكر، ثم إلى قلب القارة الآسوية والهند عن طريق الخليج الفارسى. وكأنه قد خيل إلى القيصر فى رحلاته إلى الشرق وسوريا وفى جولاته فى بيت المقدس ودمشق وزيارته لقبر صلاح الدين بطل موقعة حطين والقاضى على حملات وآمال الصليبيين فى ممالك الاسلام أنه أحد فرسان «فردريك باربروسة» Frederik Barbrousse، قد بعث ليشهد تدهور الاسلام، ويشفى غليله من خسوف ضوئه، ولكنه تدارك الأمر فى خطابه تنفيذاً لخطط إنشاء ألمانيا الكبرى فى الشرق، فقال أخيراً «إن الثلاثمائة مليون مسلم المبعثرين على ظهر الأرض يجب أن يطمئنوا ويتأكدوا من امر هام جلل، وهو أن إمبراطور ألمانيا سيظل دائماً أبداً صديقهم[١]». وقد كسب فى نظير هذه العبارات الجوفاء مشروع إنشاء السكة الحديدية الذى بدأ توا فى تنفيذه بل والبحث عن المال الوفير اللازم لمواصلة التنفيذ على نطاق واسع ابتداءاً من سنة ١٩٠٣. وفى ذلك يقول المؤرخ هولاند روز «إن خط سكة حديد بغداد - برلين وتقرب الأمبراطور إلى سياسة الجامعة الاسلامية كانتا بلا أدنى شك تهديداً واضحاً لحياتنا كامبرطوريه، وأخيراً فأن نمو البحرية الألمانيه وقيام دعاية معادية إلى حد الجنون ضد بريطانيا فى ألمانيا هددت أيضاً السواحل الطويلة الممكن ضربها وإصابتها من الشواطىء الشرقية المقابلة للجزر»(٢).

ووجه القيصر ضربته التالية إلى فرنسا فى طنجة ومراكش. فقد ضايقه الاتفاق الودى بينها وبين انكلترا لاقتسام مناطق النفوذ فى حوض البحر الأبيض المتوسط، ثم الاتفاق بين فرنسا وإسبانيا فى ٦ أكتوبر سنة ١٩٠٤

(١) أنظر «تطور الشعوب الاوروبية» لهولاند روز، صفحة ٥٩١
(٢) أنظر «تطور الشعوب الاوروبية» لهولاند روز، صفحة ٥٩٤

لتقسيم منطقتى النفوذ الفرنسية والأسبانية فى مراكش ، فقد كان الاتفاق على شىء من الغموض ، أما بنوده السرية فعلى العكس كانت واضحة جلية فى صدد توزيع نفوذهما هناك ، وبديهى أن ألمانيا لم تستشر أو تشترك بأى حال فى هذين الاتفاقين . فانتهز القيصر هزيمة الجيوش الروسية بيد اليابانيين فى موقعة موكدن ، وسوء تسلح فرنسا وضعف جيوشها ، وخروج انجلترا مضعضعة مثقلة بالأعباء المالية من حرب البوير ، ونزل فى رحلة عسكرية رسمية فى طنجة لزيارة السلطان هناك فى مارس سنة ١٩٠٥ ، باعتبار أن مضيفه سيد مستقل تمام الاستقلال . ولكن تسبب عن هذه الزيارة وملابساتها أزمة حادة . وهاجمت برلين بصراحة السياسة الفرنسية ، وتعمدت الحط من قدرة فرنسا من الناحية العسكرية ، وتحدتها إلى حد أن أصبحت الحرب وشيكة النشوب ، غير أن كلا من فرنسا وانجلترا وقد رأتا أن الأزمة مبالغ فيها ولا تمس مباشرة مصالحهما وسياستهما العليا ، وأن ألمانيا ومن ورائها النمسا تدافعان عن قضية كاسبة ، وتظهران أمبراطوريتى الغرب فى ثياب الذئب الكاسر ، عملتا على تهدئة الحالة استعداداً للجولة القادمة . وهكذا أجيب القيصر إلى طلبه ، وهو حل المشكلة بعقد مؤتمر عام ، وقد تبينت وجهة النظر الألمانية فى حديث جرى بين «تارديو» Tardieu السياسى الفرنسى فى بادن بادن Baden — Baden وبين البرنس « بولو » Bulow فى ٤ أكتوبر سنة ١٩٠٥ ، وكانت الأزمة ما زالت قائمة . وقد قال مستشار الريخ لتارديو « إن ألمانيا تدخلت فى شؤون مراكش دفاعاً عن مصالحها هناك وكذا لتحتج على المحاولات الجديدة التى ترمى إلى عزلها » [1] .

وأخيراً عقد مؤتمر الجزيرة Algesiras ، وتم الاتفاق فى ٧ مايو سنة ١٩٠٦ على وضع سياسة ثابتة لمراكش ، وإنشاء بنك للدولة هناك ، كما وضع حداً للتجارة غير المشروعة للأسلحة فى أرض الأطلس ، ووضعت أسس جديدة لاصلاح نظم الضريبة ، والقيام بمشروعات عامة واسعة النطاق لاعداد

(١) أنظر « تطور الشعوب الأوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٦٠٦

البلاد للتدخل والنفوذ الأوروبى ، وأخيراً أعطيت الصفة القانونية المشروعة - فى نظر السياسة الأوروبية - للاحتلال الفرنسى هناك . ولم تستطع أن تجنى ألمانيا من الاتفاق شيئاً يذكر فهو انتصار على للسياسة الفرنسية ، وتدعيم للاتفاق الودى والتحالف الفرنسى الروسى ، بينما هو صدمة للتحالف بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا . كما كان دور كل من النمسا والمجر وإيطاليا تافهاً فى المؤتمر ، وحتى إيطاليا قد أعطت صوتها فى مناسبات عدة فى المؤتمر ضد ألمانيا. وبديهى أن هذا أدى إلى مضاعفة ألمانيا استعدادها الحربى ، وقد عقدت العزم على وجوب الوصول إلى أغراضها الاستعمارية مستقبلا عن طريق القوة الحربية ، التى أصبحت لا تؤمن بغيرها مجموعة الدول الأوروبية العظمى. وتجددت الأزمة بعد بضع سنوات أثارتها ألمانيا مرة أخرى ، فهى لم تصل إلى أغراضها الاستعمارية ، ولم تنل كثيراً أو قليلا فى شمال إفريقيا ، فقد كان لها نشاط اقتصادى ملحوظ فى مراكش ، وكان لها رؤوس أموال هناك وكانت تطمع فى الحصول على امتيازات استغلال واسعة النطاق تقضى عاجلا أو آجلا على سلطان الفرنسيين على أرض المغرب . لقد كانت مراكش الغنية لقمة سائغة لأفواه الأوروبيين الفاغرة المستعدة لالتهام فريستها ، وبطونهم الشرهة التى لا تمتلىء إلا لتطلب المزيد ، ووضحت على الأيام سعة هذه البلاد بالثروة المعدنية ، مما زاد فى تعلق المحتل بها ، وفى طمع منافسيه فى انتزاعها منه ، والقى مئات من رجال الأعمال والباحثين عن الثروات المعدنية والمغامرين عصا ترحالهم فى هذه الديار البائسة الحزينة التى لم تستفق بعد من ضربات « فرديناند وإيزبلا » ونسكبة بلاد الأندلس العربية وضياع غرناطة وطن الأجداد .

ثم بكت ألمانيا أو تباكت لوفاة الملك « إدوارد السابع » صديق القيصر فى ٦ مايو سنة ١٩١٠ علاوة على ما يربطهما من صلة القرابة ، وقد زار الملك الراحل القيصر فى برلين فى فبراير سنة ١٩٠٩ ، وساعد فى عقد الاتفاق الفرنسى الألمانى بشأن مراكش ، كما أكد فى خطابه للقيصر فى يناير سنة

١٩١٠ بمناسبة عيد ميلاده أمله فى تفاهم المملكة المتحدة وألمانيا للعمل سوياً للمحافظة على السلام (١). ولكن ظل الخطر منذ اشتداد هذا التنافس الاستعمارى كامنا ساكتا دون أن ينقشع تماما ويزول فيمكن والحالة هذه فى أية لحظة عودة البركان إلى ثورته وقذفه اللهب والحمم. ووضعت أوروبا نصب عينيها استخدام قوتها ومدنيتها الصناعية وعلومها فى امتصاص موارد الأمم الضعيفة حتى آخر قطرة منها، وعصر شعوبها كما تعصر الليمونة ثم الألقاء بقشرتها الجافة فى هاوية النسيان. وهذا يتضح فى الفاقة الضاربة أطنابها فى الشرق، وذلك الأهاب الذى يكسو عظام العمال الضعاف البائسين من أهل البلاد الذين يعملون فى الشركات الأجنبية الضخمة التى تنتج المادة الأولية الرخيصة لحساب الغرب هناك. وقد استعدت كبريات الدول التى أتقنت فنون التسلط وإذاقة كل شعب تهبط فى أراضيه بحجة تمدينه كأس الاستعمار المريرة لكى تضرب منافستها الضربة القاضية، حتى يخلولها الجو وتستأثر بفرائسها دون منازع. ويعبر عن ذلك « هولاند روز » بلباقة دون أن يلمس ماذكرنا من حقائق فيقول « إن الخطر الأساسى الذى يهدد الطمأنينة العامة يأتى من نشاط بعض الشعوب وتوسعها على حساب الأخرى، وفى الوقت نفسه اضمحلال الأخرى، فمعظم الشعوب الأوروبية الكبرى تقريبا محبة للتوسع، ولكن على حدودهم وهامشهم توجد شعوب أخرى خصوصاً الأتراك والإيرانيون والكوريون وأهل شمال أفريقيا فى حالة اضمحلال وشبه فوضى، وفى مثل هذه الأحوال يكون الاحتكاك لامفر منه ويصعب تلافى الحرب، إلا إذا تفوقت الرغبة الحسنة الصادقة والخلق السمح الكريم على التشكك وسوء النية فى اجتماعات الشعوب ومؤتمراتهم وهذان العاملان الآخران يكادان يكونان دائما الباعثان الرئيسيان على تسيير دفة السياسة » (٢). أى كما سبق أن بينا بمناسبة الحرب والسلم أن ثمة صراعا

---

(١) انظر « تطور الشعوب الأوروبية » لهولاند روز، صفحة ٦١٩

(٢) أنظر تطور الشعوب الاوروبية، لهولاند روز صفحتى ٦١٦، ٦٠٤

عاملي الشر والخير وأن في قدح زنادهما يتوالد شرر العرف والعادة والقواعد الدولية .

ثم وصلت كل من فرنسا وألمانيا بتدخل انجلترا إلى اتفاق بشأن قضية مراكش على حساب شعب هذه البلاد . فتعهدت فرنسا باحترام استقلال البلاد ، وألا تقف عقبة في وجه تجارة ألمانيا معها ، وصرحت ألمانيا بأن مصالحها هناك تجارية ليس إلا ، وتعهدت ألا تقف في وجه السياسة الفرنسية في أرض المغرب . وفي الواقع كان هذا الاتفاق كسباً كبيراً مؤقتاً لألمانيا ، فكان على فرنسا العبء والغرم ولألمانيا الربح والغنم ، وكان على فرنسا كلما نشبت في أرض الأطلس ثورات أن تعمل بكل قواها العسكرية لاخمادها ولاستتباب الأمن وفتح البلاد المستعصية والمدن البعيدة الواقعة في قلب الصحارى لتجارة ألمانيا . وكان لانجلترا نصيب غير مباشر في هذه التجارة وهو سر تشجيعها للاتفاق . وقد صرح المستشار « بتمان هولفج » Bethmann — Hollweg للسفير الفرنسي «جول كامبون» Jules Cambon بأن مراكش ثمرة مصيرها أن تسقط في فم فرنسا قريبا ، وليس عليها من ناحيتها إلا أن ترضى الرأى العام في ألمانيا » (١) ، ولكن هذه الثمرة تعتبر من نصيب ألمانيا بموجب روح هذا الاتفاق ، وطبقا للاستعداد العسكرى الألماني وبرنامجها الاستعمارى فيما بعد لمنافسة الجمهورية عدوتها التقليدية وانتزاعها منها في الوقت المناسب . ثم سارت الأحوال سريعا نحو التحرج إذ أن الاتفاق التجارى Consortium الذى يضم المشروعات الفرنسية في مراكش والكونغو الفرنسية انفصمت عراه لصعوبة التفاهم على بعض أمور تفصيلية ، مما كان له أسوأ وقع في ألمانيا في ربيع سنة ١٩١١ . وفي نفس الوقت جردت الحكومة الفرنسية الحملات للوصول إلى مدينة فاس عاصمة البلاد وبدء القيام بعمليات الاحتلال والاستعمار على نطاق واسع حاسم . كما جردت الحكومة الاسبانية حملات أخرى للتغلغل في المناطق الشمالية .

(١) أنظر « تطور الشعوب الاوروبية » لبولاند روز ، صفحة ٦٢٠ .

فرأت ألمانيا أن لاشك فى وجود مؤامرة على اقتسام مراكش بدون إشراكها فى الغنيمة . وأن فرنسا لم تلتزم حدود اتفاق الضمان الذى تعهدت بموجبه أن تحافظ على سيادة مراكش واستقلالها ، وسارعت فى أول يولية سنة ١٩١١ بإرسال سفينة حربية هى « البانتير » Panther أبدلتها فيما بعد بالمدرعة « برلين » للمحافظة على الرعايا والمصالح الألمانية هناك . وسرعان ماثارت الأعصاب فى الدوائر السياسية العليا فى أوروبا الغربية ، واهتزت البورصات ، وهبطت أسعار الأوراق المالية فى العواصم ، وبدأ هجوم المدخرين ورجال المال على صناديق التوفير والبنوك لسحب ودائعهم خشية قيام الحرب ، مما يؤدى إلى تجميد أموالهم ، وأصبح الجو جو أزمة شديدة تسبق قيام حرب طاحنة . واتضح رجحان كفة ألمانيا من ناحية الاستعداد العسكرى ، بينما لم تك فرنسا مستعدة استعداداً حربيا جديا ، وذلك لأن الوزارات المتعاقبة وما أكثر وأسرع سقوط الوزارات هناك ، ولاسيما الوزارات ذات الميول الاشتراكية التى كانت تحكم فى ذلك العهد ، لم توجه عنايتها للجيش أو البحرية . وكان الجيش الروسى أيضا سىء التدريب والعتاد كما كان واضحا أن القيصر وقد وصل إلى تفاهم ودى مع بوتسدام فى نوفمبر سنة ١٩١٠ بشأن إطلاق يده فى إيران نظير الاعتراف لألمانيا بامتيازات تجارية واسعة هناك ، ما كان ينزل إلى صف فرنسا فى قتالها ضد ألمانيا من أجل مراكش ، ومن باب أولى إذا كان موقف الجمهورية فى هذا النزاع موقف المغتصب الذى لايحترم المواثيق. أما انجلترا فلم تك تحكم معنويا وماديا وهى الوسيط فى الاتفاق الفرنسى الألمانى بخصوص مراكش على القوى اللازمة لمعونة فرنسا ، أو حتى للدفاع عن جزرها ذاتها ، وقد كانت فريسة أزمات دستورية حادة واضطرابات عمالية واشتراكية ، ولم تك تستطيع فى حالة اشتباكها فى قتال ضد ألمانيا ، وتقاتل فى الوقت نفسه النمسا حليفة ألمانيا التى تنضم إلى صفها حتما، أن تهاجم أسطول الامبراطوريتين وموانيهما إلا بأربعة عشرة مدرعة حربية من الدرجة الأولى ، بينما كانت تملك ألمانيا

وحدها تسع مدرعات حربية جديدة تفضل القطع الانكليزية من حيث السرعة والتسلح ودقة الصناعة الحديثة (١). وكان ضعف الدولتين الغربيتين الكبيرتين قد تجلى قبيل الأزمة فى تسليمهما بالامتيازات التى حصلت عليها ألمانيا من الباب العالى فى آسيا الصغرى، ففى ١٨ مارس سنة ١٩١١ تم الاتفاق بينها وبين تركيا على الحصول على امتياز مد خط فرعى من سكة حديد بغداد إلى الأسكندرونة، مع طائفة من الامتيازات التجارية الواسعة فى هذه الميناء حولها عمليا إلى ميناء ألمانية.

وانتهزت ألمانيا فرصة الأزمة الحادة للصيد فى الماء العكر. وقامت بالمظاهرة الحربية لجس نبض الاتفاق الودى، ومعرفة مدى قدرة انجلترا على معونة فرنسا، وللحصول على امتيازات وأراض جديدة، تؤيدها فى ذلك الأحزاب الاستعمارية وقد اشتد ساعدها هناك، والصحافة الشديدة الصلف والضجيج، ولتبسط نفوذها على جنوب مراكش، أو بالذات جنوبها الغربى، أو على الأقل منطقة «أجادير» التى رست فيها المدرعة الحربية الألمانية، وسميت الأزمة باسمها، أو أن تحصل فى نظير تنازلها عن مطالبها فى مراكش على منطقة الكونغو الفرنسية. واستمرت حدة الأزمة مدة، ولم يستطع السفير الألمانى لدى بلاط «سانت جيمس St James» أن يعطى ضماناً ما بخصوص سياسة حكومته وموقفها من الحرب أو السلام، ثم صرح «لويد جورج» فى خطبة سياسية هامة وجه كل عباراتها إلى ماوراء الرين «بأن أية محاولة لمعاملتنا كأننا عامل مهمل فى هيئة الأمم والشعوب تعتبر إهانة لايمكن لمثـــل بلادنا احتمالها والسكوت عليها» (٢). غير أن السحب بدأت تنقشع فى أواخر يولية، تبعا لسياسة المستشار «بتمان هوليفج» الذى كان يؤمن إلى حدما بالأساليب السياسية لبسمارك، وقد سبق أن رأينا أنها قامت على الدس والتآمر والتهديد والوعيد دون المضى فى العنف

(١) أنظر (تطور الشعوب الاوروبية) لهولاند روز، صفحتى ٦٢١، ٦٢٢

(٢) أنظر (تطور الشعوب الاوروبية) لهولاند روز، صفحة ٦٢٣

إلى النهاية ، واتجاهها فى آخر الأمر حتما نحو السلام المشوب بالمساومة ، إلا إذا رأت فى الحرب طريقها الوحيد الذى لامفر منه . وهكذا ذكر المستشار بأن إرسال مدرعة ألمانية إلى أجادير راجع إلى التزام السياسة الفرنسية خطة التحفظ والصمت . وفضلا عن ذلك فقد نكصت ألمانيا على أعقابها ، نظراً لاشتداد الأزمة المالية عندها وهو مالم يك متوقعا حدوثه كنتيجة للأزمة السياسية بهذه السرعة ، وأنذرت الأزمة المالية إذا استمرت حالة التوتر قائمة بعض الوقت بانهيار اقتصادى ذريع . وهكذا أعطى سفير ألمانيا فى باريس فى ٢٧ يولية التوكيدات والضمانات بأمكان حل الأزمة وديا بالاتفاق بين ألمانيا وفرنسا . وأخيراً عقد الاتفاق فى نوفمبر سنة ١٩١١، أعترفت برلين بمقتضاه بالحماية الفرنسية على مراكش ، كما وافقت على ألا تتدخل فى المفاوضات الفرنسية الأسبانية المعلقة فى ذلك الوقت ، كما وافقت فرنسا على فتح بعض الموانىء المغلقة فى وجه التجارة فى مراكش ومنها « أجادير » بالذات ، وضمنت المساواة فى الحقوق التجارية هناك لكافة الشعوب ، وحصلت ألمانيا على مائة ألف ميل مربع من الأراضى الخصبة فى الشمال الغربى لأراضى الكونغو التى تملكها فرنسا ، ومنحتها أيضا حق الوصول إلى نهرى « الكونغو » و « الأونجى » Ubangi . وألقى زعيم المحافظين فى الريشستاج تصريحا حاز استحسانا كبيراً وصفق له ولى العهد وكان حاضراً ، طويلا بحرارة يدل على بدى الصراع الظاهر والخفى بين ألمانيا وانجلترا ، بأن « انجلترا أرادت أن تزج بألمانيا فى حرب ضد فرنسا ، ولكن ألمانيا أدركت من هو عدوها الحقيقى » (١) . وقام فريق من المتطرفين والاستعماريين فى ألمانيا ينتقد الحكومة لتنازلها عن المطالبة بجنوب مراكش ، وقد كان هذا الفريق يرغب رغبة قوية فى إيقاد نيران الحرب ضد الدول الغربية المتحالفة ، وعلى مايلوح كان يطمع فى تحويل أجادير إلى قاعدة بحرية ألمانية استعداداً للحرب العامة المقبلة وكخطوة أولى فى سبيل التوسع الألمانى الخارجى ، ونشر نفوذ

(١) أنظر « تطور الشعوب » لبولاند بورز ، صفحة ٢٦٥

الأمبراطورية فى أفريقيا . وقد زعجت بلجيكا من هذه الأزمة الخطيرة ، وخشيت على الكونغو البلجيكية وهى تجاور مستعمرة الكمرون الألمانية ، بل وتأكدت من أطماع ألمانيا فى قرب ضمها إلى أملاكها عنوة ، مما حدا بها إلى تعميم مبادىء الخدمة العسكرية الاجبارية ، وتوسيع نطاقها عندها فى سنة ١٩١٣ . وعلاوة على ما كان يراه الاستعماريون الألمان فى مراكش من الثروة والكنوز المعدنية المغربية ، فأنهم كانوا يفضلونها على الكونغو كمهجر للجيل الألمانى الجديد ، وذلك إزاء إطراد تزايد عدد السكان فى الوطن الأصلى . وزعموا أن تسوية المشكلة على أساس الاتفاق الألمانى الفرنسى ونفض اليد من قضية مراكش بدل علاقات ألمانيا الودية بالأسلام إلى علاقات سيئة ، وأفقد الأمبراطورية مقامها الممتاز فى العالم الأسلامى قاطبة ، ولا شك أن فى ذلك ضرراً يعود على ألمانيا . وهكذا كان الموقف ، ويلاحظ السياسى الحر عليه ثلاثة أمور هامة : الأول تهافت الدول الأوروبية الكبرى على الاستعمار وتسويتها مشكلاتها على أساس الطمع فيما لا تملك ، والثانى ضياع استقلال مراكش الشهيدة كغيرها من البلدان ضحايا التسلط الأوروبى وكانت تدوسها السياسة الجشعة كما يطأ الجنود الغزاة بسنابك خيولهم البلدان المفتوحة والأقوام المغلوبين على أمرهم . والثالث فقدان العلاقات الدولية والقانون العام أهم عامل فى نجاحها وتقدمها وهو الخلق السياسى والضمير الدولى .

وظلت حمى التسلط والمناورات الدبلوماسية والاتفاقات السرية على أشدها تنذر باقتراب الكارثة . ثم انفجر البارود فى البلقان بدسائس الدول الغربية الكبرى التى وجدت فيه مرتعاً خصيبا للمؤامرات الدبلوماسية ، وميدانا فسيحا لحروب قد تؤدى إلى اقتسام الأمبراطورية العثمانية ، أو على الأقل اقتطاع بعض أملاكها لمصلحتها ، فضلا عن استطاعتها ترويج تجارتها مع ممالك وأمارات البلقان فى حالة استقلالها نهائيا وحصولها على السيادة الكاملة واستقرارها السياسى . وكانت فرصة ذهبيه لا تعوض لمصانع الأسلحة

والصناعات الثقيلة المطردة النمو لترويجها لدى المتحاربين . وعجزت الدولة العلية عن منازلة دويلات البلقان المتحدة فى سبيل القضاء على البقية الباقية من الجيوش العثمانية المنهكة وطرد الأتراك من أوروبا ، ومما لاشك فيه أن الكثرة تتغلب على الشجاعة فى النهاية . وخشيت الدول الغربية الكبرى من ناحية أخرى الأجهاز نهائيا على الرجل المريض ، وهو ينزف من حروب متتابعة مدى قرون ضد دول عدة ، وكاد ينفد دمه ، ويلفظ النفس الأخير ، فنى القضاء عليه تحقيق أطماع روسيا فى ولوجها البسفور والدردنيل ، والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط ، وتهديد مصالح انجلترا وفرنسا والنمسا هناك . ولهذا أبقت مجموعة الدول العظمى على تركية أوروبا فى صورة مصغرة ، وانكمشت حدودها إلى قرب البواغيز ، وانتهت حروب البلقان بقيام ممالك عدة هناك لم تسلم من الشقاق والنزاع والحرب بينها .

وكذلك ظهرت الأطماع الاستعمارية الأوروبية والتنافس على مناطق النفوذ فى طرابلس . فقد دفعت الدول الغربية الكبرى إيطاليا الناشئة ، وكانت قد اتفقت معها سراً ، إلى السطو على طرابلس آخر الأيالات الاسلامية الباقية تحت سيادة تركيا الفعلية فى شمال أفريقيا . ولقد نزلت إيطاليا متأخرة إلى ميدان الاستعمار ، ثم فشلت فيه فى أواخر القرن الماضى بما منيت به من هزائم ماحقة وخيبة أمل فى محاولاتها التغلغل فى الحبشة ، واضطرت بعد ضرب بلاد النجاشى وجنوده السمر بأسلحتهم العتيقة للجيوش البيضاء المسلحة تسليحا حديثا ضربات ساحقة فى « عدوة » إلى صرف النظر مؤقتا عن القطر الجبلى المنيع والتغلغل فى قلب أفريقيا ، وفى الوقت نفسه لم يرقها أن تقبع فى عقر ديارها بشبه الجزيرة ، بل أرادت بدورها مستعمرات ومناطق نفوذ ، وكانت لا تزال دولة زراعية فطمعها والحالة هذه لمجرد النفوذ والجاه ، ولم تستطع دول الغرب وقد أجهزت على جل ما على مائدة الاستعمار أن تقدم لها إلا ساحلا مقفراً موحشا ، يحوى جزؤه الشرقى بعض الزرع ، ولكنه لا يصلح البته لتغذية الصناعات بالمادة الأولية

لامبراطورية صناعية قوية كألمانيا أو انجلترا مثلا ، كما أن مجموعة الدول الأوروبية العظمى وقد عضت بالنواجذ على مااغتصبته وأنشبت فيه أظفارها بما أوتيت من قسوة ووحشية ما كانت لتنزل عن شبر منه لايطاليا بأى حال من الأحوال . واشتبكت فلول الكتائب الطرابلسية والتركية وبعض المتطوعين مع الغزاة الذين هبطوا إلى الساحل فى حملة عسكرية مجهزة تجهيزا تاما . وأبدى الغزاة على وفرة عددهم وكامل عدتهم ترددا وضعفا متناهيين ، ولولا النجدات الحربية السريعة ضد مجاهدين مستبسلين ينقصهم الزاد والعتاد والمال لما استطاعوا الفوز بطائل هناك . واستمرت الحرب فعلا سجالا فى بادىء الامر ، وصحا العالم الأسلامى صحوة مؤقتة ، إذ أخذته النخوة والعزة والماضى المجيد ، فهرع يعد المجاهدين بما يستطيع أن يجود به ، وما أقل ما يمكنه أن يجود به ، فقد نضب معين موارده بفعل الاستعمار ، ولم تستطع إيطاليا أن تنال من كتائب الصحراء وتحصد ثمرة غدرها من ٢٩ سبتمبر سنة ١٩١١ يوم أعلنت الحرب على تركيا وهجمت على سواحل طرابلس منتحلة عذراً يبعث على السخرية ، وهو نشاط ألمانيا هناك نشاطا يهدد أسبقيتها فى ولوجها أبواب هذه البلاد حتى سنة ١٩١٢ ، حينما اضطرت تركيا إلى خوض غمار حرب الحياة أو الموت ضد دويلات البلقان ، إذ ضعفت إمدادات تركيا إلى طرابلس . ومع ذلك ظل المجاهدون المسلحون ببنادق عتيقة ذات الزناد والخرطوشة الواحدة التى لا تنطلق إلا بعد حشوها بالبارود والقطن ثم إشعال النار فى مسحوق البارود يقاومون المحتل بكل ماأوتوا من إيمان ، ويجودون بسخاء بأرواحهم ، كما اتبع الغاصب أبشع أساليب البطش والتقتيل وقد عادت إليه صفاته المرذولة بل هى غرائز وحشية عرفها العالم عنه فى أيام نيرون وعصور المسيحية الاولى والاضطهادات الدينية . ووقف إمبراطور ألمانيا حائراً ، وهو البطل المغوار حامى حمى الاسلام ، وحليف الخليفة والسلطان ، لا يدرى السبيل إلى المحافظة على صداقة كل من روما والآستانة ، فدفع بالنمسا إلى تحذير إيطاليا من أى نشاط

جربى بحرى فى بحرى « الأدرياتيك » و « وأيجه » وفاوت النفوس كالتنور فى العالم الاسلامى ، وقدرأت سوء نوايا أوروبا ، وتعصبها وقسوتها فى إخضاع الشعوب المسالمة العريقة فى المدنية لأغراضها الاستعمارية وأطماعها الاستغلالية وتسخيرها بالنار والدم وإزهاق الأرواح البريئة لصالح مصانعها ومتاجرها وبنوكها ، وأبدت دول الاتفاق الثلاثى عزما أكيداً على الوقوف فى وجه الأمبراطور فى حالة معارضته ، فانكمش هذا الذى سبق أن خطب فى دمشق وفى طنجة يدعى صداقته للاسلام ، وحمايته لشعوبه العريقة ، إذ خشى ثورة الرأى العام فى أوروبا ضده ، وكذا الدوائر السياسية والعسكرية إذا تدخل فى قضية إنسانية سامية لايقاف المتعسف المعتدى وإنصاف المظلوم المعتدى عليه المسلوب ماله ودياره . بل كان أكثر مايخشاه أن يترتب على شهامته الكاذبة أن يعجز عن تنفيذ مشروعاته الاستعمارية بدوره فى المستقبل ، وأن يقف مغلول اليدين كلما سمحت له أطماعه بأن يطالب بأرض أو يسطو على منطقة نفوذ مباحة فى نظر أوروبا ، لايملك حماتها البندقية السريعة الطلقات والمدفع الرشاش الحاصد .

وطبيعى أن تؤدى هذه الأعاصير التى إذا عجزت عن أن تنال من قصير الحشائش فأنها تقتلع النخل من جذره إلى كارثة صيف سنة ١٩١٤ ،وتودى بالسلام الأوروبى المزيف .

* * *

ومما عرضناه يمكن أن نستنتج أن المسئول الأول عن كارثة الحرب العالمية الأولى هو : التسابق فى سبيل التسلط ، وتنازع مجموعة الدول الغربية الكبرى فى حصول كل دولة من دولها على أدسم قطعة فى الفريسة الصريعة وهى بلدان الشرق الأدنى والأوسط والأقصى وشعوبها ، ومابين الشعوب الغربية من حزازات وأحقاد أوغرت الصدور وأزكت نيران الأخذ بالثأر ، فانتزاع ألمانيا للألزاس واللورين من فرنسا بعد هزيمة الثانية فى حرب سنة ١٨٧٠ لم ينس هذه التفكير فى استعادة المقاطعتين المفقودتين وقد كلل تمثالها فى باريس بغلالات سوداء علامة الحداد ، وقامت لدى الجارتين

عقيدتان متباينتان لا يمكن بحال محاولة تقارب وجهتيهما فألمانيا تقول بحقها الملموس فى الألزاس واللورين بحكم الفتح وإمضاء الصلح على أساس استرداد ماسبق أن انتزعته فرنسا من الأمارات الألمانية القديمة فى عصر الملكية الأولى وقبول هذه الوضع الجديد من الناحية القانونية. وفرنسا تستند على حق الشعوب المستمد من « سيادتها » و « حقوق الانسان » فى تقرير مصائرها واختيارها جنسيتها وإلى أى دولة تنتمى ، وهو الحق الديمقراطى الصحيح فى نظر الجمهورية وأبناء الثورة الفرنسية ، وأن هذا المبدأ الحر يجب تطبيقه فى تقرير مصير المقاطعتين . ومن ناحية أخرى فقد بلغ السيل الزبى فى شرق أوروبا ، نتيجة اصطدام المطامع الصقلبية بالمطامع الجرمانية ، وتنافس النمسا مع روسيا فى البلقان وتدخلهما المستمر فى شؤون الدولة العلية وبتر أعضائها العضو تلو الآخر ، وكانت أفكار الوطنية المتطرفة المضطربة ، والروح ضد الترك تغلى فى شرق أوروبا ، وتدفع بشعوبها إلى الحروب باستمرار كما يينا فى مراحل عدة. ورغم هذه الحالة التعسة فقد ظلت أوروبا كما رأينا فى سلام نسبى منذ تحقيق الوحدتين الألمانية والأيطالية فيما عدا بلدان البلقان ، لاسيما والخوف من حرب عامة ضروس تؤدى إلى خراب شامل جعل الساسة يوقفون تيار التفكير فى الحرب كلما خشوا طغيان عامل الشر على عامل الخير والوئام . وكان هناك شبه تفاهم ضمنى بين قادة الدول لخوفهم من شر مستطير ، جعل سياستهم مهما تكالبت عليها الأزمات ، وطغا عليها التهديد والوعيد تجنح نحو السلام فى النهاية يضعونه نصب أعينهم خشية مسئوليات الحرب الآلية الحديثة وبشاعتها ، ولكن لم يكن هذا بكاف لتلافى امتداد النار إذا تطاير الشرر لسبب ما فأتى على الهشيم واليابس فى أنحاء أوربا . وظل الناس فعلا يتحدثون بنشوب الحرب فى الربيع المقبل زهاء خمس عشرة سنة قبل قيام الحرب فى سنة ١٩١٤ ، وكما يقول المؤرخ الفرنسى سينبوس « أصبحت شكوك الشعوب كبيرة إلى حد أن كل شعب يرفض ويستبعد كل اعتقاد فى إخلاص جاره ويحمل تصريحاته عن السلام على أنها مناورات لتخدير

أعصابه قبل مفاجأته بالهجوم عليه [1] ، ووجدت الدول الصناعية الغربية الكبرى ألا مخرج من هذه الحالة إلا بالاستعداد للطوارئ ، ووقوف كل دولة بالمرصاد للدولة الأخرى ترقب حركاتها ، وتعد العدة للتسلح حتى تحصل على غايتها الحيوية على زعمها بالقوة ، أو تفك عنها الحصر والتطويق السلمى ، أو تدرأ أى اعتداء مباغت عليها . وكان هذا التسلح فى عالم ما بعد الانقلاب الصناعى واستخدام الآلات على نطاق واسع ، وأصبح فى جو الفوضى الدولية والتسابق فى سبيل التسلط ألزم لوازم أمم الغرب فى حالتى السلم والحرب . وتغيرت أساليب القتال ، وأصبحت الحرب الحديثة تتطلب تعبئة سريعة ، حتى يمكن القيام بهجوم خاطف ، وهو يفضل الدفاع ، وحتى يمكن السهر على الحدود وخطوط التموين ومناطق الصناعات وضمان سلامتها لحين تهيئة الفرصة للضربة الحاسمة ، وكل هذا لا يتوفر إلا بالاستعداد للحرب استعداداً كاملا ، وسار الفن العسكرى فى طريق التقدم السريع أسوة بسائر العلوم والفنون ، وكان على الأمم الغربية الكبرى إذا شاءت الاحتفاظ بمكانتها أن تجارى هذا التقدم عمليا ، بتغيير الأسلحة ومعدات القتال وفنون التدريب والاستعداد العسكرى باستمرار ، كما كان عليها أن تزيد عدد الجنود ، وأن تأخذ بنظام التدريب العسكرى الأجبارى لأطول مدة ، مما كبدها نفقات طائلة ، وحمل دافعى الضرائب أعباء ثقيلة ، كما أثقل ميزانيتها بما يفوق مواردها وزاد فى الديون العامة . وقامت سياسة جديدة فى أوروبا هى سياسة «السلام المسلح» La Paix Armée لتحل محل سابقتها وهى سياسة «مجموعة الدول الأوروبية العظمى» Le concert europeen ،

---

(١) انظر «التاريخ السياسى لأوروبا المعاصرة وتطور الاحزاب والاوضاع السياسية من سنة ١٨١٤ إلى سنة ١٨٩٦» لشارل سينوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٢١ ، ص ٧٩٠

« Histoire Politique de l'Europe Contem poraine, Evolution des Partis et des Formes Politiques 1814 — 1896 » par Charles Seignobos, 1 vol, Paris 1921.

وهذا السلام المسلح كان كالغول جاثما فوق صدر القارة ، يضيق عليها الخناق ويكاد يكتم أنفاس شعوبها ، ولا مخرج منه إلا بتوجيه ملايين الجنود المدربين الآخذ عددهم فى الزيادة سنة بعد أخرى إلى أن وصل إلى أكثر من إثنى عشر مليونا قبيل الحرب إلى ساحات الوغى . وكانت أوروبا ترزح تحت أعباء أزمات إقتصادية ناجمة عن هذه السياسة الخرقاء وعن نفقات باهظة تصرف هباء منثوراً استعدادا للحرب وحبذا توجيهها إلى أغراض سامية . وكان يتعذر فى هذا الجو المسموم المشبع بجراثيم التسلط أن تستمع الأمم لصوت السلام والتفاهم والتعاون بينها ، وأن ترى بوضوح الأخطار الاقتصادية المحدقة بها من جراء التسابق فى سبيل التسلح ووجوب وضع قواعد لنزع السلاح أو تحديده ، تلك الأصوات التى كانت تنبعث من صدور المفكرين منذ أوائل القرن الحالى ومن الجماعات المحبة للسلام ومنع الحروب ووضع مبادىء لتسوية المنازعات الدولية والتحكيم . ولم يستمع إلى صوت السلام بجد غير حكومتى الولايات المتحدة والنرويج . ولم يقدم على مشروعات ذات قيمة لتهذيب الحروب وجعلها أكثر إنسانية غير قيصر روسيا شخصيا ، وطبيعى أن آماله فى الخير لاتتفق مع طبيعة مطامعه ورغبته وسياسته فى التوسع وولوج البواغيز . وهكذا تمادت أوروبا فى التسلط وتغالت فى التسلح بسرعة لامثيل لها ، وتهالكت فى تسخير القانون العام لقضاء وطرها ، فكانت الحرب الاستعمارية الأولى كما سنرى تفصيلا فيما بعد .

ويمكننا أن نلخص هذه الحقيقة الهامة من الحياة السياسية وأثرها فى العلاقات الدولية واستتباب الأمن وإيقاد نيران الحرب وتطور التشريع الدولى فيما يلى :

(١) كان أبرز مافى النصف الأول من القرن التاسع عشر انهيار أمانى نابوليون بونابرت فى تكوين دول أوروبا المتحدة ، وفى إخضاع ممالكها لسلطانه ولنفوذ فرنسا السياسى . وتألبت كما سبق أن بينا ممالك القارة وفى

مقدمتها إمبراطورية النمسا والمجر وروسيا عليه بتشجيع انجلترا التى لم تسلم له يوما ما بالسلطان المطلق فى قيادة السياسة الأوروبية . وعملت الدول المجتمعة فى فينا فى سنة ١٨١٥ على رجوع الحالة إلى ما قبل الثورة الفرنسية ، وعلى كبت الحركات الوطنية وإطفاء نور الحريات وإخماد أصوات الشعوب المطالبة بحقها فى الاستقلال والحكم الدستورى ، وتغليب الحكم المطلق يتزعمه أصحاب عروش وتيجان من القش ، يريدون أن يحكموا بمقتضى التقاليد البالية ، ومايدعونه من توارث عروش أثيلة وسلطان استمدوه من الله ، ولا يسألون الحساب إلا أمامه ، أما الرعية فليس لها حق مناقشتهم ، وكل ما تستطيعه إذ أخطأوا أن تضرع إلى الله كى يلهمهم الصواب وسواء السبيل . وكان طبيعيا أن تتآمر دول قوية متعددة هى الحلف وأتباعه على حقوق الشعب ، وأن تتيقظ لكل حركة فتبادر بصدها وإخمادها فى الوقت المناسب . وانبعث من خوف الرجعية من مصيرها المحتوم ، نظام جديد هو نظام « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » ، أى إشراف الدول العظمى المكونة من إمبراطورية النمسا والمجر وروسيا وبروسيا وفرنسا وانجلترا فى بعض الأحيان على السياسة الأوروبية ، وتنظيمها حدود الدول وعلاقاتها ، ووضعها مايشبه العرف الدولى المرعى من الجميع . وصارت كلمة « مترنيخ » ومن جاء بعده من أنصار بقاء القديم على حاله كلمة السر فى ولوج أبواب المؤتمرات وعقد المعاهدات وهى القول الفصل فى استمرار حسن الجوار وتقرير السلم والحرب . وبدا نشاط ملحوظ فى ميادين التحالف لبقاء الحال كما يريدها المؤتمرون ، وكلما ابتعد العالم عن تاريخ انعقاد المؤتمر ودار الفلك دورته زاد تمسك الرجعيين والمحافظين بمبادئه وتعلقوا بسرابه دون جدواه . ولكن النصوص انهارت نصا بعد نص ، وقد طغت عليها الروح الوطنية التى غرستها الثورة الفرنسية فيما وراء حدودها فى الأمارات الأيطالية والألمانية وفى أسبانيا والأراضى الواطئة وحتى فى بلاد مترنيخ بالذات وقد قامت هناك ثورة الدستور المشهورة سنة ١٨٤٨ . وتحت الدول الغربية الكبرى نحوا جديدا لقضاء

لبلاتها وتحقيق أغراضها فى الوقوف فى وجه الحركات الوطنية والدستورية والمطالبة فى تحرير شعب إيطاليا وغيره ، وكذا فى تحقيق أغراضها الاستعمارية خارج القارة التى ضاقت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كميدان للتنافس السياسى ، واتجهت دولها إلى ماوراء البحار تبحث عن استثمار بلدان الشرق ، وإذلال شعوبه وتسخيرها لصالح الرأسمالية الصناعية الأوروبية وليدة الانقلاب الصناعى ، فلجأت إلى المعاهدات السرية والمناورات والمؤامرات الدبلوماسية . ولصالح امبراطوريته ولتدعيم نفوذه فى أوروبا مد نابوليون الثالث يد المعونة إلى ثوار إيطاليا المطالبين بالتحرر من استعباد النمسا ، ثم كف يده عن مساعداتهم إلى النهاية حينما تعارضت معونته لهم والتمادى فيها مع مصالحة السياسة . أما ماكان يدور فيما وراء الرين فيتلخص فى أنه فى سبيل تحقيق وحدة ألمانيا وإغماض الطرف عن سياسة حدود فرنسا عدوتها التقليدية وإعلان هـــذه الوحدة فى قصر لويس الرابع عشر بفرنسا بل إحدى ضواحى باريس ، وهو الذى طالما وطأت أقدام جيوشه أراضى الأمارات الألمانية وهزمتها وأذلتها ، نحت مملكة بروسيا نحو سياسة التقرب الى انجلترا لتأمن جانبها وكذا التقرب إلى كل من روسيا وامبراطور النمسا والمجر مؤقتا .

(٢) ظهر إلى جانب سياسة « مجموعة الدول الأوروبية العظمى »سياسة المصالح المشتركة . وهى وليدة اتساع نطاق العلاقات الدولية ونشاط المعاملات السياسية ، وهناك عوامل عدة لها أثرها فى النشاط الدولى وفى سياسة المصالح المشتركة ، أهمها قيام دول مستقلة عدة فى أوروبا لها شخصياتها السياسية ، وتستمد سلطانها من قوتها العسكرية كالامبراطورية الألمانية وكمملكة إيطاليا . يضاف الى ذلك زيادة الرخاء ، ونمو الثروات فى أوروبا نتيجة نهضتها الصناعية ، وتكدس الأموال فيها ، ولا مفر إذا أريد لها استمرار النمو من توظيفها فيما وراء البحار ، ولا ننسى أيضاً كثافة سكانها الذين سيطلبون العيش الرغد عن طريق الهجرة ، وتطور النظم العسكرية وفنون

الحرب ، وتعدد وسائل النقل والمواصلات وسرعتها . فأدت الأوضاع الجديدة إلى زيادة الجشع السياسى فى القارة ، وإلى تنافسها تنافسا لا نظير له فى تاريخ الأمبراطوريات القديمة أو الممالك الأوروبية فى عهد حكم الملكية المطلقة . وكان طبيعيا أن تصطدم مصالحها ، فكل تريد أن تحرز قصب السبق فى ميدان الاستعمار ، وأن تسيطر على موارد المادة الأولية الرخيصة والأيدى العاملة الزهيدة الأجر فى الشرق ، وأن تحصل على نصيب الأسد هناك . وبدأت الدول الغربية الكبرى التى سبقت غيرها فى ميدان الاستعمار تبذل قصارى جهدها فى حدود الأمر الواقع وضرورة المحافظة على السلام، لمنع منافساتها من مطالبتها بحصتها فى آسيا وإفريقيا . ولم يرض بعضها تقسيم القارة المظلمة فى مؤتمر برلين سنة ١٨٨٤ ، فاتبعت سياسة المصالح المشتركه ، وأخذت تكون الجبهات المضاده للدفاع عن أملاكها ، أو محاولة انتزاع شيء من ممتلكات منافساتها ، أو لاصطياد فرائسها ، أو الحصول على امتيازات اقتصادية فى البلقان وشمال أفريقيا ووسطها وإيران وسواحل الصين وقلبها . وملئت المعاهدات الدولية ببنود ظاهرها برىء معسول كالمحافظة على استقلال الدولة العليه ، أو احترام سيادة سلطنة مراكش أو الصين ، وباطنها هو تحين الفرص المناسبة للانقضاض على الدولة المستضعفة موضع التعاقد ، والفتك بشعوبها لا لذنب جنوه إلا ثقتهم فى السادة الضيوف وتمسكهم بحريتهم . وكان إلى جانب البنود العلنية أخرى سرية هى محالفات عسكرية ، إما لتنفيذ الأغراض الاستعمارية ، وإما للاستئثار بميدان الاستعمار ، ووضع حد لنشاط المتنافسين .

(٣) وكان من نتائج هذا الجو القاتم المثقل بالغيوم المشبع بكهرباء العواصف المنذر بأفدح الأخطار أن وقعت مصادمات كادت تتحول إلى حرب عامة ، وتكونت كتل أخذت كل منها تسعى إلى تطويق الأخرى منافستها ، وتعددت البنود السرية فى المعاهدات، تعمل كل دولة بمقتضاها على الاستعداد للطوارىء والحرب حتى لاتؤخذ على غرة ، وقام كل فريق

بالدعاية لمصالحه ومصالح حلفائه وفق طابعهم وثقافتهم . فكانت انجلترا وفرنسا وروسيا من ناحية تضرب على نغمة الديمقراطية وضمان حريات الجماعات وذلك احتفاظاً بالأمر الواقع والحالة القائمة والدفاع عن مصالحها المشتركة ظاهراً ، ولكن فى الواقع للوقوف فى وجـــه التوسع الألمانى والحيلولة دون تحقيق الأطماع الجرمانية لاسيما فيما وراء البحار وإجابة « غليوم الثانى » أو « فرنسوا جوزيف » إلى ما يتحرقان إليه . وكثيراً ماكانت سياسة المصالح المشتركة واغتنام الفرص تظهر واضحة فى أزمات البلقان وسباق الاستعمار فى إفريقيا وآسيا ، فكانت انجلترا التى تخشى بأس التوسع البحرى الألمانى وتغلغل النمسا فى البلقان تميل إلى جانب السياسة الجرمانية إذا رأت من روسيا طمعاً مبالغاً فيه فى تحقيق أحلامها فى الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، وتحقيق الوحدة الصقلبية. أما فريق إمبراطوريات الوسط ، وعلى رأسه غليوم الثانى ، فكانت سياسته أشد عنفاً ، وأكثر صلفا. وكلما نشط السباق فى سبيل التسلح وتكدست أسلحة ألمانيا استعداداً للحرب ، وزاد عدد سفنها الحربية التى تبنيها ، ارتفع صوت الامبراطور على منافسيه ، وزاد تكبره وتهديده وتيهه . وأبرز ماكان فى الأمر وسط الغموض الذى أحاط بمبادىء الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان والديمقراطية وتحقيق مبادىء السلامة ونزع السلاح وضرورة اتخاذ القانون الدولى والتحكيم قاعدة لفض المنازعات وتسوية المشكلات بين الدول تلافيا للحروب الحديثة الفاتكة المدمرة ، هو قصر مبادىء سيادة الشعوب واستقلالها على البلدان الغربية ، واستباحة أموال وحريات ونفوس ودماء الشعوب الشرقية، وإعمال السيف فى رقاب سكان إفريقيا وآسيا باسم المدنية الغربية ونشر فضائل أوروبا وعلومها وفنونها هناك فى الظاهر ، ولكن حقيقة الأمر كما هو معروف، هو الاستيلاء على الموارد العريضة للمادة الأولية اللازمة للصناعات الأوروبية ، وتسخير أبناء الشرق فى استخراج هذه المادة بأزهد الأجور .

وبينما نما التفكير الدولى نمواً كبيراً ، نتيجة لنمو الثقافة ونشاط التعاون بين

الأمم ، تبعاً لاتساع وسائل النقل ، وتبادل الرأى وتحدثت أراء الكتاب والمفكرين ، كلها تضرب على نغمة وجوب وضع حد لسباق التسلح، وإنشاء تحكيم دولى جبرى ، ووضع أسس لسلام عالمى ، وأنه كان لامفر من الالتجاء إلى السلاح . فلا أقل من قيام قواعد إنسانية لتخفيف ويلات وآلام الحرب ، كان ساسة الدول ماضين ومتمادين فى سياسة «السلام المسلح» و « اقتناص الفرص » و « المصالح المشتركة » ، مع التيقظ التام للطوارئ، خشية الحرب المتوقعة فى أية لحظة حتى لاتؤخذ بلدانهم على غرة .

المبحث الثالث

أزمات أوربا المعاصرة

أهم مراجع المبحث الثالث

« مصير الرأسمالية » للويس مارليو ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٨
« Le Sort dn Capitalisme » par Louis Marlio, 1 vol, Paris 1938.

« الدكتاتورية أو الحرية » للويس مارليو ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٠
« Dictature on Liberté » par Louis Marlio, 1 vol, Paris 1940.

« ثورة الأمس واليوم والغد » للويس مارليو ، جزء واحد ، نيويورك سنة ١٩٤٣
«La Révolution d'Hier, d'Aujourd hui et de Demain» par Louis Marlio, 1 vol Paris 1943.

« بناة أوروبا الحديثة » للكونت سفورزا ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣١
«Les Bâtisseurs de l'Europe» par Conte Sforza, 1 vol Paris 1931

« تحليل لأوروبا » للكونت سفورزا ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٧
« Synthèse de l'Europe » par Conte Sforza, 1 vol, Paris 1937.

« الدكتاتوريون والدكتاتوريات » للكونت سفورزا ، جزء واحد ، باريس ١٩٣١
« Dictateurs et Dictatures » par Conte Sforza, 1 vol Paris 1931.

« الدكتاتوريون » لبنفيل ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٥
« Les Dictateurs » par Tacques Bainville, 1 vol, Paris 1935.

« انحلال أوروبا » لفرانشسكو نيتي » ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٨
« La Désagrégation de l'Europe » par Francesco Nitti, 1 vol, Paris 1938.

« أزمة أوروبا » لأندريه سيجفريد ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٧
«La Crise de l'Europe» par André Siegfried, 1 vol, Paris 1937.

« السبيل القومى للاقتصاد السياسى » لفردريك ليست وترجمة ريشلو ، جزء واحد ، باريس سنة ١٨٥٧
« Systéme National d'Economie Politique » par Fréderic List, traduction de H. Richelot, 1 vol, Paris 1857.

« تطور الفكر الأوروبى » لدومونت فيلدن ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٧
« L' Evolution de l'Esprit Européen » par L. Dumont - Wilden, 1 vol, Paris 1937.

« الكفاح فى سبيل المدنية وفلسفة السلام » لموريس بلونديل ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٩
« Lutte pour la Civilisation et Philosophie de la Paix » par Maurice Blondel, 1 vol, Paris 1939.

« الروح الفرنسية » لبول جولتيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٩
« L' Ame Française » par Paul Gaultier, 1 vol, Paris 1936.

«عشرون سنة من الاخطاء السياسية» لرينو دى جوفنيل ، جزءواحد ، باريس١٩٤٧

« Vingt Années d'Erreurs Politiqes » par Renaud de Jouvenel, 1 vol, Paris 1947.

« هذه أوروبا » لبرتراند دى جوفنيل ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٧

« Quelle Europe » par Bertrand de Jouvenel, 1 vol, Paris 1947

« النتائج الاقتصادية للحرب سنة ١٩٣٩ — ١٩٤٦ » لجان شاردونيه ، جزء واحد باريس ١٩٤٧

« Les Conségences Ecoromiges de la Guerre 1939—1940 » par Jean Chardonet, 1 vol, Paris 1946.

« الأزمة وعلاجها » لبرنارد لافرن ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨

« La Crise et Ses Remedes » par Bernard Lavergne, 1 vol, Paris 1938.

« خفايا التطورات الاقتصادية » للويس روجييه ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨

«Les Mystiques Economiques» par Louis Rougier, 1 vol, Paris 1938

«عالم مابين حربين» لهامبدن جاكسون ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٧

« The Bethween-War World » by I. Hampden Jackson, 1 vol, London 1947.

«تعليق على ثورة عصرنا الحاضر» لهارولد لاسكى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤

« Reflexions on the Revolution of our Time » by Herold J. laski, 1 vol, London 1944.

« أسباب الحرب » لسير وولتر سترين ، وسير أرثر تومسن ، وجونستون ، وألفرد زمرن ، وويكهام ستيد وغيرهم من كبار كتاب السياسة والاقتصاد ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٢

« The Causes of War » by Sir Arthur Salter, Sir I. Arthur Thomson, G. A. Jobuston, Alfred Zinmern, Wickham Steed and others. 1 vol, london 1932.

« سنوات أزمات » لكنيث انجرام ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٦

« Years of Crisis » by Kenneth Ingram, 1 vol, London, 1946

«تطور أوروبا الاقتصادى» لكليف دياى ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٢

« Economic Development in Enrope » by Clive Day, 1 vol, New York 1942.

« نظرات إلى تاريخ العالم » لنهرو ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٥

« Glimpses of World History » by J. Nehru, 1 vol, london 1945

«تاريخ المدنية العالمية» لسوين ، جزء واحد ، لندن١٩٤٧

« A History of World Civilisation » by I. E. Swain, 1 vol, london 1947.

المبحث الثالث

« أزمات أوروبا المعاصرة »

انقضاء عهد — الحرب العالمية الاولى أزمات ما بعد الحرب العالمية الاولى — الأزمة السياسية — الأزمة الاقتصادية — الأزمة الاجتماعية أزمة الضمير — صراع الديموقراطية والدكتاتورية — خلاصة وتعليق

إن غالبية ساسة أوروبا المعاصرة وقادة حكوماتها وزعماء أحزابها الذين يتوفرون على معالجة مشكلاتها العويصة وضمنهم أدعياء السلام يتعمدون ألا يجابهوا معضلات الأمور ، وألا يدخلوا البيوت من أبوابها ، وبذا ينحرفون عن جادة الحق والصواب ويعوقون انقشاع سحب الأزمات ، فتتزايد هذه وتتضخم يوما بعد يوم ، ويستعصى علاجها ويظهر شبح الحرب ويصبح السيف هو الحكم الفاصل فى الأمر .

كان متوسطو الحال من « البورجوازية » حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ينعمون بحياة دعة ورخاء وتعاون ثقافى مغتبطين بعيشهم راضين ، فامتلأت قلوبهم ثقة بالحياة ، وطفحت النفوس مرحا وسرورا كما تجلى ذلك فى موسيقى ذلك العهد الوادعة من « فالس » و « بولكا » ، وفى مسرحيات « الأوبرا كوميك » وأغانى المشارب والمقاهى وبذخ الصالونات وحفلات الاستقبال ، وكانت باريس وفينا ولندن وبطرسبرج وبرلين وروما وغيرها من عواصم أوروبا مدن العلم والنور وطنا لكل أوروبى يحط رحاله فيه دون تمييز أو تفضيل ، وقهر الانسان الطبيعية واستغل الاستكشافات العلمية فظهرت مثلا الكهربا تسخر فى قضاء مصالحه ، وعم استخدام اللاسلكى ، وانتشرت تجارب باستير Pasteur ولوميير Lumiere وأديسون Edison ونظرياته وأراء هنرى بوانكاريه Henri Poincaré واينشتين Einstein وبرجسون Bergson وجنبا كثير من العلماء حذوهم وخطت أوروبا خطوات لامثيل

لها من قبل فى تاريخ التقدم العلمى والفنى . وسار قادة الدول والحكومات كما سبق أن بينا بسفنهم فى يم الأطماع السياسية الخضم العجاج يتلافون لزتطامها بما أوتوه من مهارة محافظين بذلك على « التوازن السياسى » ونظام « المصالح المشتركة » وسلطان «مجموعة الدول الأوروبية العظمى» ، ولم تتعد المشكلات فى قعقعتها وضجيجها قاعة الاجتماعات ومناقشات المندوبين وآذان الأعضاء المؤتمرين وتدوينها فى محاضر المعاهدات والمواثيق. ولم يعهد العالم ظلاما دامسا مدلهما وجوا ثقيلا خانقا مثل الذى نعيش فيه منذ الحرب العالمية الأولى ، ولم تستحكم حلقات الأزمات ويستفحل شأنها وتتحول إلى كوارث ولجج عميقة من الدماء كما نشاهد فى أوروبا وغيرها اليوم . نعم لقد كانت هناك مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية لا حصر لها ، ولكنها لم تك من النوع العصى الذى يؤدى إلى اليأس والثورة . بل إذا شئنا القول الصحيح لم تك قد ظهرت بعد أعراض التسلط كاملة ، وأمراض الاستعمار الدفينة المختلفة ، تنبىء عن نهاية حياة الدعة ، ونهاية تسلط أوروبا ، وتمرغها على فراش الشرق الوثير ، وتسربلها باستبرقه وديباجه . وإن الشعوب المثخنة بالجراح وقد سقطت إعياء من ضربات الغرب القاسية قد استفاقت وذهبت عنها دهشتها وزال دوارها وأخذت تلعق جروحها وهى تتحفز للوثوب والأخذ بالثأر . والفرص ذهبية فالغرب اليوم صريع سياسة التنازع على التسلط والاستئثار بالثراء ، بل وكل ماينفع ويوفر على المرء متاعبه من وسائل الراحة والرفاهة وقد تمادى فى خرقه متشفيا من خصمه وأشعل فى دياره النار ، ودك مدنه العامرة ، واستحالت حضارته الزهراء إلى خرائب وقبور . وهكذا يقلب الدهر لمجموعة الدول العظمى ظهر المجن ، ونحيا لنرقب تحولها تاريخا خطيرا ، ولم لا والزمان كما هو معروف قلب حول ، ولكن رواية اليوم فى كثرة حوادثها ومفاجآتها وعنفها قل أن يجود بها عصر من العصور .

وأبحرت التيتانيك أكبر سفن هذا العصر فى سنة ١٩١١ من القارة متجهة

نحو الدنيا الجديدة ، محملة برجال المال والثروات ، وكانت مفخرة الصناعة البحرية والابتداع والتجديد وأعجوبة ذلك الزمان ، نظراً لكبرها ودقة صنعها وسرعتها فهى صورة ناطقة للتقدم إذ ذاك . ولكنها ارتطمت قبيل وصولها بجبال الجليد الجبارة ، نظراً لإهمال ربانها الذى لم يأبه بخطورة هذه الجبال ، ولم يخفف من سرعتها ويقودها بحيطة وحذر ، وسرعان ماابتلعها البحر وذهبت بمن فيها . وكأنها كانت نذير الشر وناقوس الخطر ، وكأن استغاثاتها التى بعث بها من صارياتها الشمخاء ودوت فى أرجاء المعمورة ، هى استغاثات الانسانية من خطر مدنية المادةوالسرعة وتهور القادة ورجال السياسة وجشعهم ، ولم تمض سنوات معدودات حتى ارتطمت سفينة السياسة الأوروبية فى صخرة صماء من الأطماع والتهالك على الاستعمار ، وغاص العالم فى لجج عميقة من الدماء وانحدر فى هوة سحيقة من الأزمات والمتاعب والآلام .

وطوى الدهر عهد ماقبل الحرب العالمية الأولى بطابعه وصورته الخاصة ، وما اشتهر به من مرح وتفاؤل ورغد طى السجل للكتاب ، وانتهت حقبة من حقبات التاريخ والتنافس لن تعود بنفس الوضع والوصف كما انتهت غيرها من العهود ، ولم يعد المرء ينعم براحة البال واطمئنان النفس والتفاؤل والإيمان بالمستقبل كما كان .

وكانت التجارة الدولية ، وهى مرآة النشاط السياسى الدولى وحسن التفاهم بين الدول شأنها شأن حياة الجيل ، سهلة واسعة شديدة الرواج ، فتكاد تكون السلع حرة فى خروجها ودخولها ، والتبادل سهلا بين الأمم إذا قورنت الحالة بما نحن عليه الآن ، فلا عوائق جمركية مرتفعة تشلها ، ولا قيود عملة تحرم خروج رؤوس الأموال وتقضى عليها . ولم تعرف انجلترا وغيرها من الأمم حتى حينما أخذت بسياسة الحماية الجمركية فى أواخر القرن الماضى تبعاً لدعاية جوزيف شمبرلين Joseph Chamberlain تعريفة تحريمية مثل التى ترزح تحت أعبائها اليوم . وكان الذهب يخرج ويعود تبعاً

لقوانين الحاجات الاقتصادية والعرض والطلب . وكان بحث الأزمات على أساس أنها دورية تأتى كل نحو خمس عشرة سنة ثم لاتلبث أن تنقشع دون أن تترك كلوما عميقة دامية يتعذر التآمها . وكان الناس يقبلون فى اطمئنان على الادخار والاكتتاب فى شتى المشروعات الاقتصادية التى وضع أنصار سان سيمون St. Simone وتلاميذه حجرها الأساسى بفضل إقدامهم وجرأتهم وكان الأفراد يجوبون البلدان والأقطار من أدناها إلى أقصاها دون قيود أو جوازات سفر وشهادات تحقيق شخصية رسمية . ثم اكفهر الجو وهبت عاصفة هوجاء دمرت عمد النظم القائمة ، هى الحرب الاستعمارية العالمية الأولى التى اختلف فى تقدير استمرارها الساسة والمسئولون ولم يعهدوا مثلها من قبل ، فنهم من قدر نهايتها ببضعة أشهر ، ومنهم من زعم أنها ستدوم سنة على الأكثر ، وظلت نيرانها مستعرة أكثر من أربع سنوات التهمت فيها عروش الملوك والقياصرة وقوضت دعائم النظم الاجتماعية والاقتصادية التى ظن كثيرون أنها راسخة كالطود ، وذهبت وقوداً فى أتونها المتأجج أنفس قوية وثروات طائلة لايزال العالم يقاسى شرورها حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهى أبشع من الأولى فى ويلاتها . وينعى أحد كبار الساسة والاقتصاديين الذين قادوا مصير إيطاليا بعد الحرب العالمية الأولى حتى مجىء الفاشيست إلى الحكم وهو «فرانشسكو نيتى» Franchisco Nitti جحود عالمنا الحالى وتنافره فيقول ماخلاصته « كان هناك تعاون أوروبى ثقافى واقتصادى قوى فى عهد لم تك قد بلغت المواصلات فيه سرعتها الحالية مع تعددها بينما الحالة الآن بعكس ذلك فرغم سرعة المواصلات الفائقة بلغ التنافر والتدابر أقصاه » (١).

---

(١) أنظر « انحلال أوروبا » لفرانشسكو نيتى ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨ ، صفحتى ٦٤ ، ٦٥ —

«La Désagrégation de L, Europe» par Francesco Nitti, 1 Vol, Paris 1938

كان سبب الحرب العالمية الأولى المباشر كما هو معروف الانذار النهائي الشديد اللهجة الذى وجهته النمسا لصربيا ، والذي يتنافى مع كرامة الثانية كدولة مستقلة على أثر قتل ولى عهد الامبراطورية العجوز ، التى بدأت تنخر عظامها السوس ، « الارشيدوق فرديناند « Ferdinand فى سيراجيفو بيد ثورى سلاف ، واتهام صربيا بالعمل على إثارة القلاقل والفتن فى البوسنه والهرسك التابعة لإمبراطورية الهبسبورج . غير أن لهذه الحرب التى ما لبثت أن أصبحت عامة ، واتسع خرقها على الراتق أسباباً أعمق . فرغم مظاهر الهدوء التى كانت تسود أوروبا فيما خلا ضجيج إمبراطور ألمانيا ظل المرجل يغلى دون أن يقذف بالغطاء مدة طويلة ، وبرزت فى أفق السياسة الأوروبية أخطار التنافس فى ميدان الاستعمار والسيطرة والتسلط التى أخذت طابعاً جديداً يتفق والعصر الصناعى الآلى الجديد والإثراء السريع العريض من هذه السبيل . وزاد فى خطورة التنافس يقظة القوميات ، واعتزاز كل منها بنفسها إلى حد التعصب والحرب ، وتسخيرها لا فى الدفاع عن كيانها فهذا له مبرره ، بل فى الاتساع على حساب منافساتها .

فهناك روسيا لا تستيقظ من رقادها فحسب بل تتجه بكل قواها وجهودها وقد صارت دولة أوروبية عظمى يحسب لها ألف حساب نحو القارة الوثابة المحدودة الأراضى الضيقة المساحة بعد أن فشلت فى حروبها فى آسيا وهزمتها اليابان هزيمة شنعاء . وباسم حمايتها للعناصر السلافية فى البلقان ودفاعها من حقوق أبناء جلدتها قامت بدعاية واسعة النطاق للجامعة السلافية وتمادت فى التدخل فى شئون البلقان رغبة منها طبعاً فى التوسع وزيادة النفوذ فى أوروبا الشرقية والحلول محل تركيا فى مملكة بيزنطه ، ولا يخفى ما وراء هذا من القضاء على التوازن السياسى وتهديد إمبراطوريه النمسا والمجر . وقد شجع روسيا فى المضى فى سياستها تحالفها مع فرنسا ومساعدة الأخيرة لها بالمال لاستثمار ثروتها الغزيرة البكر وإحياء مختلف الصناعات هناك وإنشاء نواة لصناعات التسلح الحديثة . ولا شك أن تحول روسيا التى يسكنها أكثر

من ١٢٠ مليون نسمة فى ذلك الوقت ، تلك البلاد الشاسعة لأرجاء الوفيرة الموارد إلى قطر صناعى يرفع مستواها إلى مستوى الشعوب الغربية الاستعمارية القوية ويجعلها خطراً دائماً يهدد سائر الأمم الغربية العريقة ، وقد استطاعت بفضل صناعاتها أن تضطلع بالأعباء الاقتصادية للحروب الحديثة ولكن دول الغرب كانت تفضل أن تساعدها بالمال والسلاح وتنمى صناعاتها ، حتى إذا كان فى هذه المساعدة تهديد مستقبل لها على أن تتركها فريسة الثورات الاشتراكية والشيوعية التى كادت تودى بالنظام القيصرى والرأسمالية هناك فى سنة ١٩٠٥

وهناك الإمارات الألمانية بذلت النفس والنفيس بزعامة بروسيا العسكرية فى سبيل تحقيق الجامعة الجرمانية ، فبعد القضاء على الحواجز الجمركية بينها باتحاد « الزولفرين » Zollverein ثم جمع كلمتها والمناداة بالوحده السياسية الألمانية فى فرسايل سنة ١٨٧١ ، عملت على تحقيق النظريات الجرمانية الاقتصادية الاستعمارية التى طالما تغنى بها « فردريك ليست » Frederik List منشىء الوحدة الاقتصادية الألمانية وقد طالب « ليست » برفع مستوى الشعب الألمانى إلى أرقى مصاف الشعوب عن طريق الصناعة والتجارة الخارجية بإحياء الصناعات المحلية وتقوية دعائمها بواسطة السياج الجمركى ، ثم بغزو الأسواق الخارجية ، وقد بلغت الصناعات القومية أشدها وبسطت ألمانيا نفوذها فى الخارج بواسطة هذه الصناعات التى تحوز طبعاً قصب السبق على غيرها تبعاً لجودتها ورخصها ، وكذلك بإغراق بلدان الشرق والعالم الجديد وسواها بالأموال الألمانية التى تسخر فى سبيل استغلال الثروات الخام والاستثمار لصالح ألمانيا . كما رأى أن سد حاجة البلاد الصناعية وبسط نفوذها ونشاط تجارتها الخارجية عن طريق تصدير المصنوعات الفائضة نظير الحصول على المواد الأولية من الشرق الذى يجب أن يظل فى نظره مزرعة خصبة للأمم الغربية الصناعية — إن كافة هـــذه العوامل كفيلة بإثراء الشعب والحكومة وتقوية روح البلاد الاستعمارية والعسكرية وتسلحها وجلدها

على الحروب ونفقاتها التى تنوء بها الأمم الزراعية المحضة (١) . وأدت هذه السياسة وما تفرع عنها من السياسة البحرية التى أغرم بها غليوم الثانى وعلق عليها آمالا كباراً وأحلاما بعيدة وأراد بواسطتها أن يسيطر على أوروبا وأن يصبح دكتاتورها الحاكم بأمره فيها دون منازع ـ أدت هذه السياسة إلى تلبد سحب سوء التفاهم فى الجو واتضحت سياسته هذه بلا أدنى شك بعد مغامرتيه فى طنجه واجادير مما أدى إلى إزعاج انجلترا بنوع خاص، وقد خشيت حكومة لندن أن تؤدى زيادة نفوذ ألمانيا البحرى ، وتقوية أسطولها وإنشاؤها المحطات البحرية فى مختلف أنحاء مستعمراتها باسم تموين سفنها بالفحم ولكنها فى الحقيقة تخفى أغراضا حربية فهى لتهديد أسطول بريطانيا العظمى إلى فقدانها سيادتها على البحار ، وفزعت من مغبة ما يترتب على ذلك من قطع شرايين مواصلات الجزر مع سائر أنحاء الأمبراطورية مما يؤدى إلى تجويعها بحرمانها من الغذاء اللازم لشعب وفير العدد يعيش فى مساحة ضيقة تحيط بها المياه من كل جانب ويشتغل أهلها بالصناعات ولا تكفى الزراعة لسد حاجاتهم .

وقد وصلتا انجلترا وفرنسا حبل مودتهما بعد فصمه باتفاق سنة ١٩٠٤ واتفقتا على اقتسام النفوذ فى حوض البحر الأبيض المتوسط حلقة الاتصال بين الشرق والغرب ومهد المدنيات القديمة والأديان وميدان نشاط تجارة العالم القديم منذ العصور السحيقة، كما تغلغلتا فى إفريقيا فى شراهه ونهم وقد اتجه كل منهما إلى ضالته . ولم يبق للدول العظمى الجديدة مثل ألمانيا وإيطاليا من الفرائس ما يسد جشعهما مما أثار حفائظهما وزاد فى التوتر . وهكذا انتهى نزاع دولتى الغرب الطويل وقد أضمرت فى الماضى كل دولة

---

(١) أنظر (السبيل القومى للاقتصاد السياسى) لفردريك ليست ، جزء واحد ، باريس ١٨٥٧ ترجمة هنرى ريشلو ، من صفحة ٨٨ إلى ١١١

« Système National d' Economie Politique » par Frédiric List 1 vol, Paris 1857 — Traduit de l' allemand par Henri Richelot.

للأخرى العداوة والبغضاء لا سيما طوال القرن التاسع عشر . فقد سبق أن عضدت فرنسا الملكية وهى على شافا الثورة حركة استقلال الولايات المتحدة وذهبت مساعدتها إلى مدها بالمال والعتاد والرجال، وكان «لافاييت» La Fayette فى طليعة المجاهدين لتحرير شعب أمريكا الشمالية من نير التاج الإنجليزى ، وكذا طرد الأنجليز الفرنسيين من كندا ومن الهند شيئاً فشيئا وكانا على وشك الحرب فى آخر القرن وقد اصطدمت طلائع كتائبهما الاستعمارية على حدود السودان المصرى فى « فاشودة » وهى تسابق الريح وراء الغنم السهل فى أراض أطلق عليها الأوروبى المتمدين تبريراً لأعماله الوحشية واعتدائه على الوطنيين سكان البلاد « الأرض المباحة » .

وهكذا أدت الظاهرتان القائمتان على الطمع فى السيطرة على السياسة الأوروبية وعلى التوسع الاستعمارى خارج القارة إلى اندلاع نيران حرب عامة ضروس . ولم يك بعض الساسة بشديدى الرغبة فيها كما أن الميالين إلى الحرب لم يقدروا عواقبها الوخيمة ، ولا يمكن بحال تحديد المسئوليات تحديدا دقيقا . وحقا تشدد إمبراطور النمسا والمجر بأيعاز إمبراطور ألمانيا فى طلباته من صربيا فى إنذاره النهائى الذى وجهه إليها فى ٢٣ يولية سنة ١٩١٤ ، وحقا برزت العقلية الجرمانية فى صورة بشعة بعد التعبئة وإعلان الحرب باعتدائها على حياد البلجيك واللوكسمبورج ، وهذا الحياد سبق أن ضمن بموجب اتفاقات ، وقد نعت مستشار الأمبراطور معاهدة ضمان الحياد « بقصاصه ورق لاقيمة لها » unchiffon dn papier محاولا بذلك تضييق دائرة الحرب وإقناع انجلترا بالبقاء بعيدا عن النزاع . ولكن لم تقتصر روح الشر على إمبراطوريات الوسط فقد نال خصوم السلام من أعز رجاله بقتلهم قبيل الحرب «جان جوريس» Jean Jaurés الزعيم الاشتراكى الفرنسى الكبير وهو يتناول وجبته فى أحد المطاعم الباريسية ، كما أن « بوانكاريه » Poincaré رئيس الجمهورية الفرنسية بحجة خوفه من طغيان السياسة الجرمانيه على التوازن السياسى والسلام الاوروبى واستعداداً

للمفاجآت التى قد تذهب إلى حد الحرب ذهب لزيارة قيصر روسيا بدعوة منه زيارة رسمية فى الظاهر لتوطيد أواصر الصداقة والتحالف بين البلدين وفى الحقيقة لوضع الخطط العسكرية والسياسية السرية التى تقتضيها مطامع البلدين ولكن أوروبا لم تعدم دعاة السلام وسفراءه ، وقد حاولوا حسم النزاع قبل أن يستفحل ، غير أن تطور الحوادث سراعا أدى إلى انحدار كبريات الدول التى يقوم على أكتافها التوازن السياسى إلى هوة الحرب السحيقة . وهذه الدول جذبت معها فى النزاع سائر الدول الثانوية الواحدة تلو الأخرى ، وهكذا مالبث العالم أن أصبح مسرحا لمجزرة بشرية عامة اشتركت فيها معظم أمم العالم المتمدين ، ولم تقتصر على أوروبا بل خاضت غمارها شعوب آسيا وأفريقيا ودول أمريكا المستقلة ، واشتدت أهوالها وكثرت خسائرها وخرائبها مما يتعذر مقارنته بما قبلها من الحروب . ولا يدهش المرء خطورة نتائجها ، كما يذكر مارليو فى فاتحة مؤلفه بعنوان « مصير الرأسمالية » la Sort dn Capitalisme وخاصة إذا علم إن جل الأمم المتمدينة كافحت فى سبيل بقائها وأن النشاط العالمى برمته بما فى ذلك نشاط الأمم المحايدة علاوة على البلدان المتحاربة قد اتجه نحو غرض واحد وهو التدمير (١) .

وبلغ عدد الجيوش الملتحمة لاعشرات الألوف كما رأينا فى القرن التاسع عشر بل الملايين ، وبلغ عدد الصرعى نحو ٨ مليون علاوة على عجزة الحرب وجرحاها ، وبلغ العجزة والمشوهون نحو ١٥ مليوناً والجرحى ٣٠ مليوناً ، وبلغت نفقاتها نحو ١٢٠ مليار جنيه استرلينى ذهب أى مايوازى ميزانية بريطانيا العظمى السنوية أكثر من ١٢٠ مرة وميزانية فرنسا أكثر من ٢٠٠ مرة . علاوة على حرمان العالم من نشاط وإنتاج ملايين البشر الذين انصرفوا

---

(١) انظر (مصير الرأسمالية) لويس مارليو ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨ ص ٧ .
(la Sort du Capitalisme) par louis Martio, 1 vol, Paris 1938.

بكل قواهم إلى الحرب وتضحية الذكاء والشباب والعلم على مذابح الوغى ، وذهاب ملايين الأطنان من المواد الأولية وقوداً لنيران القتال ، فقدر ما أطلق من قذائف فى هجوم فردان وحدها سنة ١٩١٧ على جبهة طولها نحو ١٦ كيلومتراً مدة عشرة أيام بنحو ١٠٠,٠٠٠ طن من الصلب ، وتحملت ميزانيات الدول المتحاربة بعد انتهاء الحرب أعباء ثقيلة نجمت عن المبالغة فى النفقات أثناء القتال فضلا عن المعاشات وإعانات أرامل وأيتام وعجزة الحرب ومشوهيها والمقاتلين القدماء Anciens Combatants ، وقدر ما تدفعه فرنسا وحدها سنوياً من معاشات الحرب العالمية الأولى عقب انتهائها بنحو ٧,٥ مليار فرنك أى أكثر من ٤٠ مليون جنيه ذهباً ، فلا عجب والحالة هذه أن تخلف الحرب العالمية الأولى جروحاً بليغة تتطلب جهودا جبارة وعزائم صادقة لتضميدها .

ولقد تعددت ميادين القتال وامتدت من آسيا وتنجانيقيا والكامرون وصحراء سيناء والخليج الفارسى إلى المانش وبحر الشمال ، وكانت ملاحم ومعارك حامية فى البر والجو وتبادل الفريقان النصر والهزيمة ، فغزت الجيوش البروسية أراضى البلجيك وفرنسا وتدفقت إلى الفلاندر والمارن وصارت على بعد أقل من أربعين كيلومتراً من باريس ، وألقت القيادة الألمانية عصا ترحالها فى «سانلس» Senlis ، وصمدت جيوش الحلفاء للعدو ودافعت عن العاصمة وكسرت حدة الهجوم ، وكانت معارك المارن والفلاندر والسوم وفردان الخالدة ، وفشل الحلفاء وفى حملة غليبولى ودهب وقودها مئات الآلاف من أبناء استراليا ، كما عجزت أساطيلهم عن اقتحام الدردنيل ، ووصلت فلول الجيوش التركية الرديئة العدة والسلاح إلى قنال السويس وكادت تلج أبواب مصر التى فرضت عليها الحماية البريطانية قسرا دفاعا عن الامبراطورية أى الاستعمار فى أبشع صورة وقد أظهرته حكومات الحلفاء فى إهاب الحمل بدعاياتها فى مختلف أنحاء المعمورة وبأنها تمثل العدالة والإنسانية وأنها تحارب القوة والعصبية لتكبح جماحهما وإحلال الحرية والسلام مكانهما ،

وكانت جيوش «هندمبورج» تكيل للجيوش الروسية ضربات حاسمات فى الجبهة الشرقية كانت أهمها موقعة « تاننبرج » Tanenburg كما ظلت ميادين لومبارديا فى إيطاليا مجالا للكر والفر . وكان الفرار أمام قوات النمسا هو المألوف مما اضطر الحلفاء مراراً إلى إرسال نجدات على جناح السرعة لأنقاذ فلول الجيوش الإيطالية فى هزائمها الساحقة التى يضرب بها المثل فى تاريخ الحروب ، وجالت جيوش أمبراطوريات الوسط وصالت فى ميادين البلقان واقتحمت الفيالق البروسية حدود رومانيا التى انضمت إلى الحلفاء ووصلت إلى العاصمة وقد قضت على قواها العسكرية فى بضعة أيام ، وقضت الجيوش التركية على الحملة الانكليزية فى كوت العمارة بالعراق وأسرت قائدها الجنرال « توشند » بجنده وعتاده .وظلت الحرب سجالا والمعارك بين المد والجزر بل طالما لاحت تباشير النصر لأمبراطوريات الوسط . غير أن فن الحرب وحده ومضى السلاح ووفرته وشدة البأس والعزيمة لا تكفى فى الحروب الحديثة . فظهرت فى قلب هذه الأمبراطوريات لاسيما فى ألمانيا أزمات حرمان قاسية وجوع قارص نتيجة سنى الحرب الطويلة العجاف واشتداد الحصار عليها وعدم كفاية مواردها وأقواتها ، ولم يخفف من حدة الأزمة خروج روسيا من القتال بشبوب الثورة الشيوعية فيها وقلب النظام القيصرى والقضاء على الرأسمالية هناك وصلحها المنفرد مع ألمانيا بمعاهدت برست لوتفسك Brest — Litovsk فى مارس سنة ١٩١٨ ،فموقعها الجغرافى وعجزها عن كسر شوكة أساطيل الحلفاء فى البحار جعلاها فى معزل عن العالم وشلا تجارتها الخارجية . ثم جاءت حرب الغواصات القاسية التى شنتها ألمانيا بلا هوادة ضد العالم الخارجى من محارب ومحايد ضغثا على إباله ، فكانت الغواصات فى حملاتها الجنونية تغرق السفن بلا حساب ولا نظر للعواقب ، وكان الحلفاء فى عجزهم الحربى ويأسهم قد اتجهوا إلى الدعاية القوية ضد إمبراطوريات الوسط وزاد عويلهم وعلا صياحهم لاسيما بالعالم الجديد والولايات المتحدة على الأخص حيث الموارد الواسعة والصناعات الوفيرة

التي يمكن إذا ألقت بقواها فى صف الحلفاء. وغذت حملاتهم أن ترجح كفتهم فى الحرب . وتهيأت الأفكار فى الولايات المتحدة لنصرة الحلفاء فى وقت أغرقت فيه الغواصات الألمانية سفنا عدة للولايات المتحدة كانت أهمها لوزيتانيا Lousitania ، فأثار هذا العمل الشعور هناك وسهل على الرئيس ولسن أن يزج بجمهوريته الديموقراطية فى الحرب الاستعمارية المتوحشة الأولى . وسارت جحافله الوفيرة العدد بعتادها وسلاحها إلى الموت سيراً ولكنها كانت القاضية على جهود إمبراطوريات الوسط والفاصلة فى الحرب . وشفعت الجمهورية جهودها الحربية بمساعداتها المادية وفروضها للحلفاء ، وأخيراً أعلن الرئيس أستاذ العلوم السياسية سابقا وقد يكون مخلصا فيما أذاعه وهو السابح فى سماء الخيال والمثل العليا شروطه الأربعة عشر للصلح ، وهى تفيض إنسانية وعدالة ومبادىء دولية قويمة ، أهمها تحرير شعوب أوروبا ، وحقها فى تقرير مصيرها ، والقضاء على الروح العسكرية ، وتخفيض السلاح ، وعلانية المعاهدات والمحالفات وإنشاء نظام عالمى لفض المنازعات الدولية واستتباب السلام العام ، ونهاية السيادة على البحار بما فى ذلك غلق البواغيز ، ووضع حد لجشع الاستعمار . فكانت كالسحر فى إمبراطوريات الوسط ونزلت منها منزل الماء من النار فثبطت همة العدو وتصدع بنيان تكاتفه وتحالفه ، وقامت الثورات فى مختلف أنحاء بلدانه وقد ضاق الشعب الجائع ذرعا بحياة الحرمان ورأى مستقبل الحرب أضيق من سم الخياط ومستقبل السلم فى ظل الإذعان لمبادىء ولسن سهلا مضمونا.فألقى سلاحه وقد خارت قواه بفعل الدعاية للمبادىء الخلابة ، وقد كانت سرابا سرعان ما اختفى فى صلح فرسايل وما أعقبه .

* * *

ولكن بناة السلام وواضعى المعاهدات لم يعطوا من قوة الايمان بمبادىء ولسن والاخلاص لبناء عالم أفضل ما فيه الكفاية ليساعدهم على حل المشكلات

السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي خلفتها الحرب ، والتي تتطلب تضافر القوى وإخلاص الساسة وتناسي الشعوب لأحقادها في سبيل البناء ، تلك المشكلات الخطيرة التي قلبت النظم والأوضاع العالمية التي عهدها العالم قرابة قرن رأساً على عقب وتركت الناس حيارى من هول الكوارث والأزمات ولا يزال العالم يئن منها حتى بعد قيام الحرب العالمية الثانية وإلى يومنا هذا، وهاقد ساقته مرة ثانية إلى حرب عامة أبشع من الأولى هي مجزرة الفناء والإفناء .

ويقول الكونت « سفورزا » Sforza في هذا الصدد في مناسبات عدة بحق وهو السياسي المحنك الذي لم يستطع أن ينال منه موسوليني أو يسخره لأغراضه الأشعبية الخاسرة كما لم يستطع أن يغريه أو ينكل به مامعناه وأنه بالحرب الماضية ـ أي الحرب العالمية الأولى ـ انقضت حقبه من حقبات التاريخ وبدأت قصة جديدة تتطلب رجالا جدداً ، يفهمون الروح العالمية الحديثة فضلا عن خبرتهم القديمة ، وهذا تعذر تحقيقه في رجال السياسة الذين اضطلعوا بمهام الهدنة والصلح وكذلك بقيادة الأمم التي خرجت من الحرب مثخنة بالجراح. [1]

ولا غرابة في ذلك ففريق منهم ظل على قدمه لا يقتنع بما وصل إليه العالم من تطور وتحول وبضرورة التمشي مع الأفكار الجديدة لما بعد الحرب، وفريق آخر خيالي يسبح في مثله العليا وتفكيره الذي يحلق به في سماء ليست من طبيعة هذه الدنيا وقد نبذ القديم وتجاربه والتاريخ وأمثلته البارزة ، وأراد أن ينشيء عالما جديداً في كل مايحتوى عليه غير آبه بما بناه الأقدمون وبما ورثه البشر على توالي العصور والأجيال ، فظل العالم يخبط في الأزمات المتعددة

---

(١) انظر (بناة أوروبا الحديثة) للكونت سفورزا ، جزء واحد ، باريس ١٩٣١ صفحة ١٣ .

(les Batisseurs de l'Europe Moderne) par Conte Sforza, 1 vol, Paris 1931.

وانظر (تحليل لأوروبا) للكونت سفورزا أيضاً، جزء واحد، باريس ١٩٣٧، ص٢٤٩

(Synthese de l'Europe) par Conte Sforza, 1 vol Paris, 1927.

دون أن يصل إلى شاطىء النجاة والخلاص ، وظلت المشكلات معلقة بين التأجيل والحلول المؤقتة وأنصاف الحلول ، ونشطت مدنية المادة والسرعة فى جو من الاضطراب والقلق . فكانت أداة هدم وتدمير بدل أن تصبح أداة بناء وتعمير :

وإن أزمات الحرب الاستعمارية الأولى ومخلفاتها ومشكلات المدنية الحديثة التى تهدد باندثارها ومتاعب الحضارة الأوروبية وضياع الثقة فى فضائلها وما يتبع ذلك من عدم الاطمئنان إلى القانون العام والنظم التى تسود العلاقات الدولية ترجع إلى عوامل عدة نلخصها فيما يلى :

* * *

(١) الأزمة السياسية : كانت أوروبا تعيش حتى الحرب العالمية الأولى فى جو من التوازن السياسى أو الاستقرار النسبى تؤيدهما المحالفات بين كبريات الدول كما سبق أن شرحنا ، غير أن هذه الحرب أدت إلى فقدان هذا التوازن السياسى وكان أهم عامل فى السلام . وأصبح عدد الدول المستقلة ذات السيادة الكاملة فى أوروبا وهى أصغر القارات وأضيقها ذرعا بسكانها وأكثرها حركة وثورة لأقل الأسباب ثلاثين دولة وقد كان العدد قبل الحرب ثمانى عشرة، وأصبح عدد النظم الجمركية المختلفة خمسا وثلاثين بدلا من ست وعشرين ، ونظم العملة سبعا وعشرين بدلا من ثلاثة عشر قبل الحرب ، وإن هذه الزيادة المحسوسة أو إذا شئت العوائق التى قامت على حساب الملكيات المطلقة التى انهارت بعد الحرب وهى ألمانيا والنمسا والمجر وروسيا وتركيا زعزعت التوازن فى شرق أوروبا . حقيقة أن إيطاليا تخلصت من عدوها التقليدى وهو إمبراطورية النمسا والمجر ، غير أن انهيار هـــذه الامبراطورية وتمزيق أوصالها وتطبيق حق تقرير المصير تطبيقا أعوج على مختلف شعوبها ـ أدى إلى تحطيم دعائم السلام فى البلقان وحوض الدانوب وفتح الطريق لأطماع النازية والفاشية فى هذه البلدان التى تعذر عليها وهى

ضعيفة مفككة الأوصال أن تدافع عن مصالحها وكيانها وأن تسير فى طريقها دون إقلاق راحتها من الدول القوية الطامعة فيها . كما أن أهم مبادىء ولسن وهو حق الشعوب المحكومة فى تقرير مصيرها لم يراع دائما ، وقد أملت روح الكراهية والخوف من حرب أخرى أبشع معاهدات الصلح . فنشأت دول جديدة وفى مقدمتها البلدان التى كانت صرح إمبراطورية النمسا والمجر وهى تشكوسلوفاكيا ، وتكونت من عناصر غير منسجمة ومتجانسة ، والمجر والجمهورية النمساوية واقتطعت ترانسلفانيا وتعتبر جزءا من هيكل المجر القومى وضمت إلى رومانيا الجديدة التى أعيد بناؤها فى صورة أكبر على حساب جاراتها . وبترت من دول أخرى أراض هى من صميم هيكلها القومى وضمت إلى أخرى مكافأة لها على انضمامها إلى صف الحلفاء . وباسم العمل على المحافظة على التوازن السياسى الدولى ، وما أبعد هذا التصرف عن هذا الادعاء ؟ وكان من أبرز الأمثلة على ذلك ضم مقاطعات مختلفة الألوان والعناصر إلى صربيا وتكوين دولة جديدة باسم يوجوسلافيا يسودها طبعا العنصر الصربى ، أما سائر العناصر غير الصربية فكانت تكره الخضوع للحكم الصربى وتعمل فى سبيل الانفصال بمختلف الوسائل . وكتب الذل على الأمبراطورية العثمانية فمزقت أوصالها وقضى على استقلالها رغم تعارض هذا مع تصريح الرئيس ولسن وشروطه الأربعة عشر ، مما دفع بها إلى امتشاق الحسام وتمزيق معاهدة « سيفر » ودفع الدول الغربية على احترام استقلالها بمعاهدة « لوزان » سنة ١٩٢٣ . وضاعف المشكلات فرض تعويضات على الدول المهزومة باهظة إلى حد الأرقام الخيالية عدلت مرارا دون العمل على حلها حلا مجديا . ولا يخفى صعوبة تنفيذ المغلوب المثقل بديون الحرب لشروط تعويضات لا تدع له مجالا للعمل والانتاج والنهوض بل وللحياة ، مما عرقل سياسة التعاون الأوروبى والعودة إلى حالة ماقبل الحرب . نعم لقد عدل ساسة الصلح عن اتباع فكرة الغرامة الحربية على المهزوم وأخذوا ببدعة جديدة زجوا بها فى القانون الدولى هى التعويض عن خسائر الحرب والتخريب ليس إلا ، ولكن

وصلت الأرقام في ضخامتها إلى مايفوق الغرامات التي عرفت في تاريخ الحروب بمراحل، وحدد مؤتمر بولون Bolgne سنة ١٩٢٠ تعويضات الحرب المفروضة على ألمانيا بمبلغ ٢٦٩ مليار مارك ذهب، خفض في مؤتمر باريس إلى ١٣٢ مليار مارك، غير أن ماقامت به ألمانيا من وفاء كان زهيدا جدا، وقد صادرت المدنة كميات لاحصر لها من مواد الصناعات الثقيلة والفحم والآلات والقاطرات والسفن شلت حياتها الصناعية هو ضئيل غير محسوس بالنسبة لما فرض عليها. ثم أخذ إفلاسها المالي في سنة ١٩٢٣ وكان لامفر منه إلى تعديل نظام التعويضات. بواسطة اتفاق « داوز » Daws سنة ١٩٢٤ ثم اتفاق « يانج » Young سنة ١٩٠٩، كما أدى توقف ألمانيا عن الدفع إلى احتلال فرنسا « للروهر » ثم إلى جلائها عنه تحت ضغط السياسة الانجليزية مع منح تسهيلات الوفاء لعدوتها القديمة، ومساعدتها على الانتعاش الاقتصادي والاشتراك في التعاون السياسي الأوروبي. وقد تمادت فرنسا في التسلح وأصبحت جيوشها البرية أقوى جيوش أوروبا مما يخيف انجلترا ويعيد إلى ذهنها عصر نابوليون بونابرت وفتوحاته. ونشأت سياسة تعاون أوروبي جديد بعد الحرب الضروس ببضع سنوات بمعاهدة « لوكارنو » Locarno التي أبرمت في ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بين فرنسا وانكلترا وألمانيا وإيطاليا، وكان لجهود بريان وسترسمان أثر كبير في نجاحها، وهي أولى المعاهدات التي عقدت في سبيل السلام الجدي بين الحلفاء القدماء وعدوة الأمس اللدود. وبموجبها يضمن المتعاقدون الحالة القائمة فيما يختص بحدود الدول المتعاقدة ويتعهدون بتثبيت دعائم السلام على هذا الأساس، وقد أعقبها جلاء فرنسا وانجلترا عن الرين، كما تعهدت ألمانيا أن تقلع نهائيا عن تسليح شاطىء الرين. ومهد هذا لدخول ألمانيا عصبة الأمم وقد كسب «سترسمان» Stress mann مستشار الريخ ثقة داعية السلام الفرنسي وقطب الاتحاد الأوروبي « بريان » Briand. وفي ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ رد إلى ألمانيا اعتبارها باشتراكها مع سائر بناة السلم العالمي في جنيف ومنحت فورا مقعدا دائما بمجلس العصبة أسوة بالدول العظمى الأخرى.

وأعقب جهود « لوكارنو » اتفاق « كيلوج بريان » Kellog-Briand بباريس فى سنة ١٩٢٨ الذى بموجبه قررت الدول العظمى وغيرها من الأمم المتمدينة نبذ الحرب ـ بما فى ذلك الولايات المتحدة التى سبق أن رفضت التصديق على معاهدة فرساي والاشتراك فى عصبة الأمم وظلت مده بمعزل عن السياسة الأوروبية حلوها وصابها .

وربما لاح من اتفاق يونج ومعاهدة لوكارنو ودخول ألمانيا عصبة الأمم وإمضاء الدول المتمدينة قاطبة اتفاق « كيلوج ـ بريان » وتعدد مؤتمرات بحث تخفيض السلاح بل وإمكان نزعه أن أجنحة السلام قد رفرفت على أوروبا ، وأن هذه القارة ذات الدول المضطربة السياسة المتضاربة المطامع ستنعم بهدوء البال والاستقرار مدة طويلة ، غير أن هذا السلام المؤقت وهذا التعاون المزيف هو الرماد يخفى جذوات النار أو السكون يسبق العاصفة ، وهذه الاتفاقات ماهى إلا حلول مؤقتة وأدوية مسكنة تؤجل الأزمات وتعلق البت فى الأمور دون أن تفضها ، فلم يعد إلى شرق أوروبا توازنه السياسى ، كما ظلت الأمم الصغيرة وفى مقدمتها جمهوريات بحر البلطيق هدفاً لأطماع جاراتها القوية ، وتملصت عصبة الأمم من مسئوليات ضمان استقلالها ، فرفضت فى بادىء الأمر طلبات انضمامها إلى العصبة نظراً لضآلتها مع خطورة المسئوليات الناجمة عن انضمامها وهى فى مهب رياح الأطماع السياسية ، ولم تتمكن فرنسا من المحافظة على السلام ببلدان البلقان رغم تشجيعها لها على عقد ما يسمى « بالاتفاق الصغير « la Petite-Entente بينها ، الذى يضمن الحالة الراهنة هناك وينشىء حزمة من التعاون بينها ، ورغم غمرها بالقروض وخاصة رومانيا ويوجوسلافيا لإرضائهما أكثر من إنعاشهما . وتبدلت نظرات بلدان البلقان إلى فرنسا بنظرات الكراهية التى ينظرها المدين إلى دائنه الطامع . واتجهت بكليتها إلى ناصحيها الجدد من الاقتصاديين النازيين والفاشيين ، وكانت حتى هزيمة المحور فى الحرب العالمية الثانية وتسليم ألمانيا بلا قيد ولا شرط منطقة نفوذ اقتصادى ألمانى ـ بديل

على ذلك إحصاءات التجارة الخارجية لهذه البلدان ، فنحو ٧٠ ٪ من تجارتها سواء فيما يختص بالصادرات أو بالوردات هي مع ألمانيا منذ أكثر من أربع سنوات قبل الحرب الأخيرة ، وكانت ألمانيا تصدر لها المصنوعات نظير استيراد محصولاتها الزراعية والمعدنية . وهكذا رأينا الاقتصاد يوجه سير العلاقات الدولية كعادته ويرسم الخطط السياسية للاستعمار ويحقق أغراض ألمانيا فى سيرها نحو الشرق ويمزق اتفاقات التعاون بين الدول الكبرى ويعد العدة للحرب العالميه الثانية .

ولم يكف لتوطيد السلام فى أوروبا تأسيس عصبة الأمم بحالتها التعسة ونقصها الفاضح ، فقد أظهرت منذ إنشائها عجزها البين عن فض المنازعات الهامة عن طريق التحكيم بدلا من السلاح ، والعيب كان من نظامها وأساليبها ، إذ قامت دعائمها على أسس من الخيال على نسق تفكير الرئيس ولسن داعية السلام العالمى وصاحب الفكرة فى إنشائها وبطل الشروط الأربعة عشر . فأن هذا الأمريكى العظيم الذى يدين شأن ملايين غيره من بنى جلدته بالمذهب البروتستنتى والمبادىء البوريتانية puritanisme وهى تفرض فى الانسان الترفع عن الدنايا وزخرف الدنيا وسيره فى طريق مستقيم لا عن رهبة ووجل بل احتراما للدين وللفرد وحقوقه أنشأ جامعة الأمم على أسس شبيهة بالأسس الدينية ، ولما كان قد قطع أهم مراحل حياته العاملة بين المحابر والدفاتر والقراءة والتأليف وقضى شطرها اليانع بين جدران جامعـــة بريستون princetòn وغيرها يلقى محاضراته فى القانون الدستورى والعلوم السياسية ونظم الحكم فأنه لم يظن فى البشر والحكومات الميل إلى الشر ولم ير وجوب إجبار الدول على احترام حقوق الغير والسلام عن طريق القوة . فنشأت العصبة دون قوة تنفيذية تحكم عليها لتطبيق قراراتها ، ودون سلاح تملكه لإرهاب العضو الذى يشق عصا الطاعة عليها ولا فرق بين صوت وآخر فى اتخاذ القرارات ، مما جعل الدول الضعيفة التى لا يمكنها أن تساعد العصبة فى العمل على احترام مبادئها فى مستوى الدول القوية المرهوبة الجانب التى

تستطيع أن تتحمل المسئوليات الجسام الناجمة عن قرار تصدره العصبة ضد عضو أو غير عضو يعكر صفو السلام ويعتدى على حدود الغير واستقلاله . وأقصى ماتستطيعه العصبة وفق نصوصها هو تطبيق العقوبات الاقتصادية ومقاطعة الأعضاء لمن يخالف قراراتها ويصمم على اتباع القوة فى فض المنازعات مالياً وتجاريا . وهكذا أنبأتنا الحوادث والمشاهدات أن معاهدة فرسايل هى تهدئه مؤقتة للمنازعات انتظاراً لمنازعات أخرى أشد هولا ، وتتتالى الأرزاء وتكسو سهامها القارة الوثابة وسائر أنحاء العالم المتمدين ولا تدع متسعا فى جسدها الجريح فتتكسر النصال على مثيلاتها ويرزح العالم تحت رحى صلح فرسايل .

ولقد عجزت العصبة عن إيقاف اليابان فى تغلغها الاستعمارى فى منشوريا وفى تدميرها لشنغهاى عروس الشرق الأقصى وتوغلها فى الصين واعتداءاتها المستمرة على استقلال أكبر جمهوريات آسيا مساحة وسكانا وأشدها حاجة إلى النظام والحزم والسلام ، وعجزت كذلك فى منع الحرب بين بارجواى وبوليفيا نتيجة التنازع على مساحة ضيقة من الأرض هى «الشاكو» Chako وهى لاتسمن ولا تغنى ، وعجزت عن الوقوف فى وجه مطامع إيطاليا الاستعمارية وأحلامها لاعادة مجد روما القديمة وانقضاضها على الحبشة والثانية عضو فى العصبة ونهش جسدها والقضاء على أمبراطورية أسد يهوذا وجعلها مزرعة إيطالية ، وفى منع التحام فرق المتطوعين للدول العظمى يجربون قوتهم وسلاحهم فى ميادين الحرب الأهلية الأسبانية استعدادا للحرب العامة ، وفى منع تهديد إيطاليا الفاشية وهى تزهو بثمانية ملايين من المجندين على تمام الأهبة لغزو يوغوسلافيا وتحرشها بفرنسا وممتلكاتها فى شمال أفريقيا ، وفى منع عودة ألمانيا إلى تسليح شواطىء الرين ووصول جيوشها وفرقها الميكانيكية ومدافعها إلى حدود فرنسا ممزقة بذلك ماقطعته على نفسها من احترام الوعود والمواثيق ، وفى منع ضم ألمانيا النمسا وتحقيق الريخ النازى لا لاتحاده الجركى Anschlus مع الجمهورية النمساوية الفقيرة المهيضة الجناح فحسب بل ابتلاعها

ابتلاعا فى غمضة عين ، وفى إيقاف غزو الريخ النازى أيضا لتشكوسلوفاكيا رغم تكرار وعود هتلر باحترام استقلال الجمهورية الناشئة بعد حصوله على ضالته منها بضم أرض السوديت إلى الريخ وتحطيم حصون الجمهورية التى تحمى تخومها تجاه الروح العسكرية البروسية وقضائه على الروح المعنوية لوسط أوروبا باتفاق مونيخ فى أواخر صيف سنة ١٩٣٨، وفى إيقاف غزو إيطاليا لألبانيا وقضائها على استقلالها واتخاذها معبرا لولوج البلقان فى يوم عيد الفصح سنة ١٩٣٩ ، وفى منع إنذار بولونيا وقد استأسدت وطمعت بدورها فى الاتساع لليتوانيا Lithuanie وانتزاعها «فلنا» من جارتها الصغيرة عنوة وشكاياتها المتكررة لحلفاء الغرب فى وجوب حصولها على مستعمرات فيما البحار ، وأخيرا فى منع غزو ألمانيا لبولونيا لضم دانتزج والممر البولونى للريخ وإيصال أراضى بروسيا الشرقية بصميم الدولة الألمانية وكانت قد فصلت عنها بمعاهدة فرسايل إحياء للدولة البولونية التى اندثرت منذ قرنين، والحيلولة دون اشتعال نيران الحرب بين فرنسا وانجلترا من جهة وألمانيا من جهة أخرى دفاعا من الحليفتين عن مبادىء العصبة وحقوق الشعوب الصغيرة والحريات التى ضربت بها ألمانيا حسب ادعائهما عرض الحائط ، وكذا الحيلولة دون هجوم روسيا على فنلندا الصغيرة الباسلة لانتزاع أراض منها عنوة هى من صلب تراثها القومى .

وكذلك عجزت الدول العظمى عن تحقيق أولى أمانى دعاة السلام وعلى رأسهم أقطاب حزب العمال فى انجلترا والاشتراكيين فى فرنسا ، وهى العمل على تخفيض التسلح وميزانيته توطئه لنزعه نهائيا . فقام دعاة السلام بعد مؤتمر لوكارنو يدعون بحزم وشدة إلى نزع السلاح ، وقدمت بريطانيا العظمى للجنة التحضيرية لمؤتمر نزع السلاح الذى عقد مرارا وتكرارا دون أن يصل إلى نتائج حاسمه من سنة ٩٢٧، إلى سنة ١٩٣٣ خمس برامج مختلفة لتخفيض وتحديد التسلح . وبينما كانت ألمانيا تتسلح سراً وجهراً منذ استقرار الحالة

عندها وعودة النظام إلى ربوعها وانتخاب «هندمبورج» رئيسا للريخ بعد موت «ايبرت» سنة ١٩٢٥ على مرأى من لجنة الحلفاء الدولية لمراقبة تسلحها ، وبينما كانت تنشىء معامل التجارب ومصانع الأسلحة فى الخارج بالدنمارك وهولاندا والسويد واسبانيا وسويسرا وتركيا وروسيا لتصبح على أهبة الاستعداد متى آن الأوان واستردت اعتبارها وضعفت الرقابة عليها ، وسرعان ما تنقل معامل التجارب والمصانع التى فى الخارج إلى الريخ ، وبينما أخذت بعد قبض النازيين فى سنة ١٩٣٣ على أعنة الحكم تتسلح علنا ولا تبالى بالمعاهدات وبدأت برنامجها الواسع النطاق بتقرير الخدمة العسكرية الأجبارية وتدعيم سلاح الطيران ، وبينما كانت إيطاليا الفاشية تطلب إلى أبنائها تضحيات مالية كبيرة لتعزيز أسطولها وطيرانها وإنشاء جيش برى جرار ، وبينما كانت روسيا تضاعف قواها الجوية إلى حد أن أصبحت تملك أقوى أسطول جوى ، إذا بانجلترا تحت تأثير السياسية الاشتراكية والأزمات الاقتصادية واطمئنانها إلى ألمانيا وعطفها عليها وقد واصلت تمويل صناعاتها لأنعاشها وساعدت على قيام النازية فيها فى بادىء الأمر لتوطيد الأمن فيها تواصل نزع سلاحها أو لا تجدده وتخفض قواها البحرية والجوية والبرية ، إلى حد أن عدد طراداتها نزل فى سنة ١٩٣٠ إلى ٥٠ وقد كان قبلا نحو ٧٠ دون أن تجدد القطع العتيقة التى لم تعد تصلح للحرب ، وإلى حد أن قواها الجوية صارت فى حكم العدم ولم تعد تحكم إلا على خطوط مواصلات جوية تجارية ، وإلى حد أن جيشها البرى البالغ نحو ١٥٠٫٠٠٠ جندى كان بمثابة بوليس حراسة ذى أسلحة ضعيفة قديمة بالية . وبينما كان ينادى كل من هتلر وموسلينى بفشل سياسة السلام والتفاهم كان ماكدونالد وهندرسن يرددان دائما نغمات وجوب نزع السلاح ، ولكن على أى أساس ؟ كل يغنى على ليلاه ، فالدكتاتوريات تريد من ديموقراطيات الغرب مجالا حيويا وأسواقا ومستعمرات ، وديموقراطيات الغرب تريد سلاماً يتفق ومزاجها وحالتها الراهنة وماهى عليه من تخمة حتى يسهل لها خلاله أن تهضم ما التهمته ثم تستفيق بعد ذلك لتطلب المزيد .

وظل الأمل فى سياسة السلام ونزع السلاح على ضآلته قائما إلى أن نشب النزاع الايطالى الحبشى فى سنة ١٩٣٥ واستحكمت مشكلة البحر الأبيض المتوسط وشعرت انجلترا بوجوب تغيير خطتها وإلا تهددت صروح الامبراطورية بالانهيار . فسارعت بكل ماتملك من قوى مادية ومعنوية وموارد واسعة إلى العدول عن خطتها الأولى والبدء فى التسلح الجدى، كما عادت إلى التمسك بسياسة التقرب من فرنسا جرياً وراء فكرة ، أن حدودها ليست المانش أو دوفر أو كاليه إنما هى شاطىء الرين ، وقد قضى الطيران على عزلتها وسبق أن حلقت مناطيد زبلين على العاصمة طوال مدة الحرب العالمية الأولى تلق عليها ماتيسر لها من مفرقعات الدمار وتبث فى قلوب أبنائها الرعب والفزع . وهكذا أصبحت أوروبا مصنعا ضخما تصهر فيه أنقى معادنها وتنفق فيه أعز مالديها من ثروات ، وتعمل فيه أقوى ماعندها من سواعد مفتولة وشباب عامل لا فى توفير معدات الرفاهية وتحقيق حاجات البشرية المطردة الزيادة بل لأعداد أسلحة التدمير والاستعداد لحرب تشمل الكوكب الذى تعيش فيه برمته .

وطبيعى أن تعود الأمم والحالة هذه إلى سياسة التحالف خارج نطاق عصبة الأمم وإن تقلع عن فكرة علنية المعاهدات وتسجيلها فى سكرتارية العصبة ما أمكن ، وذلك إما للمحافظة على الحالة القائمة وإما لتحقيق أطماعها بعد فشل العصبة فى تقرير السلام وفشل الحلفاء القدماء فى التعاون على إنعاش أوربا وفى تلافى سياسة الانتقام والقوة . وتجردت سياسة التحالف المشار إليها ما أمكن من الخلق الدولى ومبادىء القانون العام والأنسانية رغم ما تلقاه العالم من دروس وعظات بالغات فى الحرب العالمية الأولى وما قساه من نتائجها البشعة . فإذا بالدكتاتوريتين البارزتين النازية والفاشية تتآمران على سحق الجمهورية الاسبانية الحمراء ولم يكتمل نظامها بعد ، وإذا بهما تتفقان مع اليابان على محاربة الشيوعية السلافيه فهى خطر على أحلامها الاستعمارية ، بل وسحقها سحقا كلما أتيحت لها الفرصة ، وتتعاهد الدول

العظمى الثلاث ألا تمديد المعونة البتة إلى روسيا الحمراء وفى نفس الوقت تشن حربا دون هوادة على الشيوعية عندها ، وفاتها أن الشيوعية نظام سياسى ووسيلة من وسائل الحياة والعيش وعقيدة روحية كسائر العقائد العميقة الجذور يصعب انتزاعها بما دبرته من وسائل ولا ينالها من ضربها بالقوة إلا زيادة استعارها . ثم تبدلت الحال تبعا للمصلحة فإذا ألمانيا وهى على أبواب الحرب العالمية الثانية تهرول نحو روسيا الشيوعية لتتحالف معها حتى تأمن الحرب فى جبهتين لتعود إلى الميدان الشرقى قوية بعد صرعها لدولتى الغرب ، وإذا بزعيم النازية ووزير دعايتها ووزير خارجيتها وكانوا يرفعون عقيرتهم صياحا طعنا فى روسيا السوفيتية والنظام الشيوعى وزعمائها الاسيويين المتوحشين يصافحون الجمهوريات اللارأسمالية ويتحالفون مع ستالين فى سبيل التهام الأمم الصغيرة . وإلى هذا الدرك وصل الخلق السياسى الدولى واحترام المبادئ والمعاهدات قبيل اشتعال نيران الحرب العالمية الثانية .

ولكن ما هو أمر من هذا وأقسى أن مفكرى أوروبا توقعوا نهاية سيطرة القارة الوثابة على السياسة العالمية وعلى شعوب آسيا ومواردها الأولية وبدء تدهورها الصناعى والاقتصادى ، وخاصة إذا ساقتها الأقدار والأطماع إلى المغامرة فى حرب عامة ثانية . وأنذروا قادتها بهذا المصير المشئوم المحتوم الذى لارجعه له لأقوام عاشوا زهاء قرنين يتمرغون على ديباج الشرق ويرشفون كئوس خيراته ، بينما يشقى أبناؤه ويتقلبون على القتاد ويجرعون كئوس الاستعباد الصناعى المترعات . فسوف تصهر الحرب بقية مالديها من احتياطى الأموال والثروات والمعادن وسائر الصناعات الثقيلة ، بل وسوف تتبخر وتذرى وتذهب مع الريح الأطماع السياسية والمنافسات الدولية فى حين أن صدمات الحرب وهزاتها العنيفة سوف توقظ الشرق من كبوته وتبعث فيه روحا جديدة وثابة . ومن هؤلاء المفكرين من كان بعيد النظر فتنبأ بمصير القارة الحالك قبيل الحرب العالمية الأولى وحذر

وأنذر دون منصت ، وقد عرض الكاتب البارع والمؤرخ القدير « أندريه سيجفريد » André Siegfried لأزمة أوروبا هذه وهو من خيرة من تفهم العقلية الأوروبية وحلل روح المدنية الغربية وشرح أوجه نشاطها وعيوبها . وقد نعى عليها سيرها فى طريق التدابر والتقاطع وسعيها بهذا إلى انحلال لا مفر منه وإلى حتفها بظلفها . فقال فى كتيب نفيس بنفس عنوان البحث وقد نشره قبل الحرب العالمية الثانية بسنتين « إن سيطرتنا المادية على العالم (ويشير بذلك إلى سلطان الشعوب البيضاء) تتحول ضدنا فى حدود قوتها المادية ، وفيما يختص بأوروبا على الأقل فأن عصر سلطانها قد انتهى دون أن يبقى ثمة ضمان يعوضها عن ضياع هذا السلطان، ثم ذكر كذلك « أن سيادة أوروبا وصدارتها كفيلتان بأن تعيشا زمنا ما فى إفريقيا فلم تدق بعد ساعة نهايتها وكذلك الحال فى غرب آسيا ، أما الشرق الأقصى فأن أيام أوروبا فيه معدودات احتسابا من ساعتنا الراهنة هذه ، وعلى أوروبا والحالة هذه أن تعيد النظر فى ظروف وأسس سيطرتها على العالم » (١) .

* * *

(٢) الأزمة الاقتصادية : لاغرابة فى شرح الأزمة الاقتصادية فى بحثنا هذا ، فلها اليوم أهمية خاصة وقد أصبح لشئون الاقتصاد الكلمة الأولى فى علاقات الأمم السياسية وفى اتفاقاتها ، وكما أن للتعاون الاقتصادى القدح المعلى فى نشر السلام بين الأمم فأن التقاطع الاقتصادى اليوم هو نذير الحرب ، وإدراك مدى هذه الأزمة خير درس لبيان اتجاه العلاقات السياسية الدولية وأوضاع القانون العام وحسن التفاهم بين الشعوب .

لقد خيمت على العالم منذ أكثر من عشر سنوات قبل الحرب العالمية

---

(١) أنظر (أزمة أوروبا) لأندرية سيجفريد ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٧ ، صفحتى ١١٩ ، ١٢٠ .

(la Crise de l'Europe) par André Siegfried; 1 vol, Paris 1937.

الثانية أزمة اقتصادية طاحنة أرهقته وأنهكت قواه وزعزعت ثقة الناس نظرا لطول أجل الداء دون لمس تحسن محسوس فى نظم الحياة الاقتصادية القائمة وأسس الرأسمالية الحديثة . ولم تود هذه الأزمة بنظم الحكم والحكومات القائمة فى كثير من الحالات فحسب ، بل أنها هددت الثروات وفى مقدمتها الثروات الصناعية الطائلة . وقد تجلت فى أزمة البنوك فى الشرق الأقصى التى غامرت فى مشروعات صناعية لم تدل البوادر على نجاحها ، ثم امتدت العاصفة إلى بنوك الولايات المتحدة ومؤسساتها الصناعية وأوراقها المالية ، وكانت الطامة الكبرى بانهيار أسعـــار البورصة « بوول ستريت » بنيويورك Wall Street فى خريف سنة ١٩٢٩ فى وقت كانت البنوك تتساهل غاية التساهل فى مد رجال الصناعة والأعمال بالقروض خلاله ، كما كان هؤلاء لايجدون صعوبة فى تحقيق الربح ، فتبدلت الحال بين عشية أو ضحاها وأودت الأزمة برؤوس الأموال والأرباح . وكان الممول يترك داره فى سيارة تنبىء عن الرغد واليسار ، ثم أزاء انهيار الأسعار وتدهور الأوراق بالبورصة وتزايد العرض للبيع وهبوط الأسهم هبوطا فاحشا فى ساعات معدودات يعمل كل على التخلص منها ، بل قد يعمل هذا على التخلص من الحياة العابسة وقد أصبح معدما لايملك شروى نقير . وسرعان ما اجتاحت العاصفة أوروبا بدورها فهوت أيضا أسعار البورصة « بلندن » و« أمستردام » وغيرها . وتكدست المصنوعات بالأسواق دون إقبال عليها ، كما تكدست الحبوب والأقطان بمخازن الجمعيات التعاونية والبنوك دون مشتر . وشلت التجارة الخارجية ، وتعذر على شركات الملاحة الجوية مواصلة جهودها دون تدخل الحكومات صاحبات الشأن وإنقاذها لها ماليا . وظهر عجز ميزانيات الدول الفاضح ، وزاد عدد المتعطلين زيادة شديدة فوصل إلى نحو ٣٠ مليون عامل متعطل بالبلدان المتمدينة منهم أكثر من ١٢ مليونا بالولايات المتحدة ، وعمدت هذه دفاعا عن صرحها الاقتصادى المترنح حتى لايتداعى إلى حماية أسواقها وإلى تخفيض تعاملها مع أوروبا ، بينما أرهقت الأخيرة فى مطالبتها ..

بوفاء ما عليها من ديون الحرب، وتعذر على أوروبا الوفاء بتصدير ذهبها وقد أصبح عزيزا ذاب قسط كبير منه وذهب بفعل الحرب العالمية الأولى إلى العالم الجديد دون مقابل من المواد الأولية المصنوعة تبيعها للدائن . فاتسعت شقة الخلاف، ونفضت الولايات المتحدة يدها من مشكلات القارة ، كما صممت على استمرار إنقاص معاملاتها معها ، مما أدى إلى زيادة تلبد الجو الاقتصادى السياسى بالسحب .

وفى أواخر سبتمبر سنة ١٩٣١ تعذر على بريطانيا العظمى أن تواصل مقاومتها للأزمة ، وكانت قد ثبتت سعر الاسترلينى وفق قيمته قبل الحرب العالمية الأولى، حتى تظل مسيطرة على الأسواق المالية الدولية وتظل الأموال تتدفق على لندن ويبقى الأسترلينى عملة دولية كما تخصم الأوراق التجارية هناك . فكبدتها هذه السياسة انهيار تجارتها وصناعتها التى بلا شك ضحت بهما أوضحى بهما تشرشل Churchill وزير المالية الذى ثبت الاسترلينى فى سنة ١٩٢٥ على سعره قبل الحرب العالمية الأولى، فضحى بالصناعات والتجارة الخارجية فى نظير الاسترلينى والبنوك ولأرضاء أصحاب الأموال والودائع والدائنين . فخرجت عن عيار الذهب وهبط الاسترلينى إلى نحو ٦٥ ٪ من قيمته ، وأدى هذا إلى تداعى سائر العملات المرتبطة به، مثال ذلك عملات بلدان المستعمرات والدمنيون (خرجت كل من جنوب أفريقيا وكندا عن عيار الذهب بعد فترة من خروج الاسترلينى) وبعض بلدان شمال أوروبا . وبدأت التجارة البريطانية تزاحم تجارة البلدان التى ظلت محتفظة بعيار الذهب وفى مقدمتها أمريكا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان . غير أن اليابان سرعان ما خفضت بدورها « الين » لتضرب التجارة البريطانية ضربات قاضيات ولتمعن فى طعنها بنفس سلاحها . ثم أخذت الدول المختلفة التى ظلت على ولائها لعيار الذهب تخفض عملتها لرواج تجارتها الخارجية وتخفيض ديونها العامة ولا سيما الخارجية وفى مقدمتها بلدان شرق أوروبا ،وقد عضتها الأزمة بنابها وساءت أحوالها الاقتصادية والمالية إلى درجة كبيرة ،وكذا الولايات

المتحدة وقد كسدت أسواقها المالية وركدت تجارتها الخارجية . كما لجأت الدولتان الدكتاتوريتان إيطاليا وألمانيا مبكرا إلى مراقبة العملة مراقبة شديدة فى عقر داريهما ، والمبالغة فى إتباع سياسة المقايضة فيما يختص بتجارتهما الخارجية ، وإنشاء عملة مخفضة للسياحة ولبيع منتجاتهما للخارج حتى يمكنهما جمع الوفير من العملة الأجنبية اللازمة لشراء المواد الأوليه واستيراد المنتجات الضرورية لأغراض التسليح . وأخيراً تداعت جبهة الذهب بتخفيض الولايات المتحدة ذهب الدولار فى سنة ١٩٣٣ ثم كل من هولاندا وسويسرا وبلجيكا ثم فرنسا فى سنة ١٩٣٦ لعملاتها . وعمت الفوضى العملات وأثر هذا أشد تأثير فى الادخار وفى ثقة الفرد بالدولة تلك الفوضى التى جعلت العالم يعيش فى جو بعيد عن الاطمئنان هو نذير الحرب والدمار .

وإذا كان الاتفاق النقدى الثلاثى الذى عقد بين كل من فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة بعد خروج فرنسا عن عيار الذهب قد جعل هناك قوة استقرار مؤقت لعملات هذه الدول العظمى الثلاث وفرض عليها التشاور إذا شاءت تغيير سياستها النقدية كما أشار بوجوب عملها على تثبيت النقد عامة حتى يعود إلى العالم انتعاشه فقد زالت ثقة المدخر فى قيمة النقد وقوته نظراً لطول سنوات تقلباته وفى احترام الدولة للمواثيق ولحقوق الطبقات الوسطى وهم صغار المدخرين الذين يعتبرون دعامة البلاد المالية والاقتصادية . وأيقن الناس أن النقد هذا فى العالم الصاخب المتضارب المطامع والأغراض ليس بأداة من أدوات تحقيق حاجات الفرد ، إنما هو وسيلة من وسائل التسلح وإعداد العدة للحرب، والشعوب آلته المسخرة يجنونه لتعود الدولة إلى حصده حصدا من جديد كوقود للحرب القادمة ، وكل حرب عدتها المال والبارود .

وقد تضاربت أراء الكتاب (١) والمفكرين فى تشخيص الداء ووصف الدواء ، فمن قائل أن بيت الداء يرجع إلى القرن التاسع عشر أى ابتداء ظهور

(١) أنظر (مصير الرأسمالية) للويس مارليو ، باب قضية الرأسمالية من صفحة ١٥١ إلى ١٣٩ .

آثار الانقلاب الصناعى وحلول الآلات محل الأيدى العاملة وتعميم استخدامها، مما أدى إلى اضطراد زيادة الإنتاج إلى حد المبالغة بما يفوق طاقة الشعوب التى أنهكتها الحروب وفقدان التوازن بين نشاط الصناعات وتصريفها والقدرة على الشراء، ومن قائل بأن سواد المستهلكين نقصت أرباحهم وضمر دخلهم تبعا لتحملهم ديون الحرب ومسئوليتهم فى تعمير المناطق التى اجتيحت وكذلك تكبدهم نفقات مختلف الإصلاحات التى عطلت طيلة سنى الحرب ثم بدء صعود أرقام ميزانيات التسلح من جديد جهراً وسراً . ولا يخفى أن بند التسلح هذا بند راكد فى الميزانيات فأعماله إعداد العدة للتدمير على حساب مختلف أعمال الإنشاء والبناء الاقتصادى . وبمجرد ظهور علائم كساد بسيط قبل أن يستفحل الداء برز فقدان التوازن بين الإنتاج والاستهلاك ، وذهبت الثقة الاقتصادية والمالية ، وزاد ذلك فى اضطراب الجو السياسى القاتم وانتشار روح التشاؤم واليأس من التضامن الدولى الجدى والمجدى للقبض على زمام الموقف وعلاج الحالة . وهكذا تداعى قصر الورق الشامخ الذى شيد إبان الرخاء المصطنع ، ووضحت أزمة الآلات تنبىء عن عجز المبتدعين مع ما أوتوه من عبقرية وما قدموه من مخترعات عن إسعاد البشرية . ولكن العيب فى أساليب الإنتاج الاقتصادى وسياسة توزيع المنتجات لا فى استخدام الآلات فى حد ذاتها . فقد تضخمت الثروات الصناعية تضخما لا مثيل له من قبل فاق الزيادة الهندسية وقرب من الزيادة الفلكية ، وسيطرت رؤوس الأموال هذه على السياسة الدولية تطلب المزيد . وقام بين ألوانها المختلفة كل وفق قوميته عراك دموى بشع للسيطرة على ما وراء البحار واستعباد الشعوب جملة هناك بعد أن حرر الأفراد وكتبت صكوك بإنسانيتهم وشخصيتهم . وإن من يشير كعلاج للأزمة بتنظيم وتحديد استعمال الآلات بما يناسب مقدرة الأفراد على الاستهلاك والداء كامن فى سوء التوزيع هو كمن يريد إيقاف عجلة الزمن ويتجاهل عمداً تطور الحياة السياسية وتعقدها تبعا لتعقد الحياة الاقتصادية وربط مصير الأولى بالثانية .

وقال البعض إن الأزمة مصدرها شركات الاحتكار والامتياز ومختلف المؤسسات الضخمة ذات رؤوس الأموال الطائلة التي تعد بعشرات ومئات الملايين (١) . فقد قضت على صغار التجار والصناع وأصحاب الحرف والفنانين الذين تعذر عليهم منافسة الرأسمالية الضخمة، وزاد الطين بله تشجيع الحكومات لهذه لا سيما منذ أوائل قرننا هذا ، وذلك لما لها من نفوذ مالى واقتصادى قوى يتخطى دائرة عملها إلى النفوذ السياسى نظراً لأشراف الشركات على كثير من فروع الانتاج والتجارة إشرافا منتظما وفعالا ، مما يسهل مهمة الحكومة التى تتعامل معها فى حصولها على حاجاتها للمصلحة العامة ورقابتها لها فى تقديرها دخلها ومصروفاتها وتحصيلها الضرائب على هذا الأساس مما لا يتوفر فى طبقات صغار الصناع وأصحاب الحرف . وقد ترتب على هذا إضعاف المنافسة الاقتصادية وهى عامل فعال فى التقدم والمدنية . وكذلك القضاء على طبقة دامة هى دعامة الرخاء فى الأمة تمثل فريقاً كبيراً من المستهلكين ولم يخفف من حدة هذه الأزمة تحسين حال العمال تدريجياً برفع أجورهم وتخفيض ساعات العمل واشتراكهم مع أصحاب رؤوس الأموال فى بعض الأحوال فى الربح بمقدار ضئيل . ورأوا تعقيبا على هذا أن خير علاج هو القضاء على نظم الاحتكار والرأسمالية الضخمة وبالعكس تشجيع الرأسمالية الصغيرة المثمرة القائمة على الكد والجد والاستعاضة عن نظم الامتياز والاحتكار بنظم التعاون بين صغار المنتجين والصناع. ولا شك أن فى ملاحظاتهم حقائق يعتد بها ، وأن فى نظم التعاون ما يحض البشر على التحاب والتآلف ويسير بهم نحو روح إنسانية سمحاء لها شأنها فى تعضيد التعاون بينهم وقد تناسوا أحقاد القوميات وضغائن الحروب والعراك على الأراضى والحدود والمواد الأولية . وأصحاب هذا الرأى أيضا لم يضعوا أيديهم وربما عن قصد على بيت الداء . إنهم شاهدوه ولكنهم لم يتحسسوا مواطن الألم ، فوطنه هو كما سبق أن بينا فى طغيان الأطماع

(١) أنظر (مصير الرسمالية) للويس مارليو باب قضية الرأسمالية

السياسية الاقتصادية على فكرة التعاون الدولى والسلام ، وصعوبة تحقيق هذه الفكرة إلا عن طريق وضع حد لنفوذ كبريات المؤسسات الصناعية الدولية فى مصائر الأمم .

ومن قائل أن مصدر الأزمة الحرب العالمية الأولى التى أثقلت كاهل الحكومات والأفراد بنفقاتها الطائلة وحملت المتحاربين وأعقابهم ديونا ثقيلة تنوء الرأسمالية الصناعية على ضخامتها ووفرة احتياطها بحملها ، وقد أخفى الرخاء المصطنع وزيادة الانتاج ورواج التجارة وارتفاع الأسعار وغير ذلك من ظواهر النشاط التى أعقبت الحرب الداء الدفين . فقد حرم الأفراد من كثير من الحاجات طويلا إبان المحنة فتكالبوا على الاستهلاك بشراهة بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها ، ولكن ما لبث الداء أو وضح وقد تعقدت مشكلات الديون العامة وعجزت ألمانيا عن وفاء التعويضات للحلفاء كما عجز هؤلاء عن وفاء ما عليهم إلى الولايات المتحدة ، ثم هبط دخل الأفراد فنقصت قدرتهم على الشراء والاستهلاك وتكدست المحصولات والمصنوعات. وزادت فى حدة الأزمة متابعة تزايد الضرائب التى تفرضها مختلف دول الغرب على الممولين كبارهم وصغارهم لوفاء أقساط الديون وأرباحها ودفع معاشات المحاربين القدماء والجرحى والأيتام والأرامل وتحسين حال الطبقات العاملة وتحقيق شتى البرامج الاشتراكية ، وقد قوى نفوذ العمال بزيادة عدد ممثليهم بالمجالس النيابية وبنشاط النقابات والمبادرة بمعونة الكثيرين منهم وقد باتوا من البطالة وكساد الأعمال على الطوى ، والخلاصة لسد عجز الميزانية المطرد المتفاقم سنة بعد أخرى . ولكن ألا يمكن الرد على هذا مع ما فيه من صدق بأن التعاون الدولى فى ميدان السياسة والاقتصاد كفيل بعودة المياه إلى مجاريها وتذليل هذه الصعاب على جسامتها ؟ غير أنه كيف السبيل إلى التعاون وجرثومة الأطماع التى سببت الحرب لاتزال كامنة تنفث سمومها وتنذر العالم بحرب جديدة ؟ » وقد كان لها ما أرادت .

إن الحرب العالمية الأولى وحدها ليست المسئولة عن هذه الأزمة ، بل إن السياسة التى لجأ إليها المضلعون بتصفيتها ضاعفت من حدتها ، وعوقت انقشاع سحبها . فالأزمة وليدة معاهدات « فرساي » و « سان جرمان » و « تريانون » و « سيفر » وغيرها من معاهدات فرض السلام لا تقريره والعمل على استقراره ، تلك المعاهدات التى قامت على أساس عقاب المعتدى فلم توفق إلى حل غالبية المشكلات الأوروبية الخطيرة ، ونصت على أرقام تعويضات يدفعها المغلوب خيالية ، تعذر عليه وفاءها ، ووجد فى بهاظتها الفرصة للنكوص على أعقابه والتخلص من تعهداته . وصار للدول المهزومة عذرها أمام العالم الدولى المتمدين ، فقد تداعى بناؤها الاقتصادى من خسائر الحرب ونفقاتها ، ولم تعمل من جهة أخرى معاهدات الصلح التى طالبت بالكثير — وربما كان لها العذر فى ذلك — على إنعاش العدو السابق اقتصاديا ووجهتها ألا تمكنه من الأفلات من الدائن، ولكنه مالبث أن انتحل المعاذير. ولنأخذ مثلا ألمانيا فقد فرضت الهدنة عليها تسليم الأسطول البحرى الحربى والتجارى وشطر كبير من قاطراتها وعربات سكك الحديد هناك ، كما نصت معاهدة فرساي على احتلال فرنسا للسار مدة خمس عشرة سنة ، علاوة على احتلالها مع بلجيكا للروهر فيما بعد ردا على عدم وفاء ألمانيا لأقساط التعويضات سنة ١٩٢٣ ، والاحتلال مصحوب طبعا باستغلال ثروات هذه الأصقاع المعدنية الغنية لصالح المحتل مما يزيد فى اختلال التوازن الاقتصادى وفى التوتر السياسى.

وأنشأت معاهدت الصلح كما سبق أن بينا على أنقاض إمبراطوريات الوسط المتداعية ، وفى مقدمتها إمبراطورية النمسا والمجر ، دولا متعددة بحدود جديدة لينة العود فى شرق أوروبا ، موطن البارود والخطر ، دون اعتبار للصالح السياسى والاقتصادى . فتعذر عليها أن تقف على أرجلها دون معين ، وأن تسير فى طريقها قدما دون أن تتكىء على محسن يدر عليها المال فيسخرها فى زيادة نفوذه السياسى فى أوروبا الوسطى . وأصبحت هذه البقعة من أوروبا محط الأطماع السياسية وموطن الدسائس وبؤرة المؤمرات

الدولية كما كانت الحالة قبل الحرب العالمية الأولى وكأن الدماء التى أريقت فى سبيل القضاء على سرية المعاهدات والمحالفات كانت عبثا . كما نبذت المعاهدات شروط ولسن الأربعة عشر التى أعلنها على الملأ قبيل الهدنة ، والتى تؤيد مبادىء إنسانية جديدة ، وتعمم حقوق الانسان فى الميدان الدولى وتحض على منع الحروب ، وتعطى للشعوب المحكومة حقها فى تقرير مصيرها وتنذر بنهاية الاستعمار ، وتنادى بحرية البحار وتقرير السلام الدائم بين الأمم . فما لبث حماس الشعوب ، وقد ضحوا أعز مايملكون من أنفس وأموال ، بعد أن انتهت حمى زيادة الأنتاج والتهافت على الاستهلاك ومتعه مابعد الحرب مباشرة ـ أن هبط ، وثابوا إلى رشدهم ونظروا إلى المستقبل القاتم وقد استفاقوا ، ورأوا الموقف الدولى على حقيقته ، ففقدوا كل ثقة فى التعاون السياسى والاقتصادى ، وقبع كل شعب فى عقر داره ينظمه على أساس تحصينه خوفا من اعتداء الجار وسطوه .

وامتد التنافر فى أوروبا ، وسرى كما تسرى النار فى الهشيم ، وعاشت دولها فى جو خانق نظراً للتسابق فى سبيل التسلح من جديد كما كانت الحالة قبل الحرب . فقد ترتب على المغالاة فى مبالغ التعويضات أن توقفت ألمانيا عن الدفع جديا ونهائيا ، ورغم تعديل شروط الوفاء باتفاق « داوز » ثم « يانج » . وتعقدت مشكلة الديون ببدء ظهور كابوس الأزمة الاقتصادية العالمية وتجمد أموال الحلفاء فى ألمانيا ، وكانت هذه قد حصلت عليها فى سبيل إعادة بناء صرحها الاقتصادى والاجتماعى ، وكذا تجمد أموال دول غرب أوروبا بما فى ذلك ألمانيا التى تصرفت فيها لاتملك فى البلقان ، وكانت دول البلقان قد حصلت عليها لتحقيق برامجها الصناعية والنهوض بزراعتها وتطبيق نظام توزيع الأراضى على صغار الفلاحين La réforme agréaire ، مما أدى إلى تراكم الديون والعجز التام عن الوفاء وامتناع الحلفاء القدماء عن دفع الاقساط والارباح إلى الولايات المتحدة بل وانقسامهم بعضهم على بعض وانفصام عرى مودتهم ، فتداعت الثقة المالية وانتهى عهد التقارب السياسى والاقتصادى بين الأمم .

ولا شك أن حدة الأزمة فى شرق أوروبا والعجز عن حلها ضاعفا فى فقدان الثقة ، فان قيام دول جديدة فى شرق القارة على أسس اقتصادية واهية ورغبتها فى تدعيم استقلالها على أسس اقتصادية جديدة عن طريق مبالغتها فى زيادة الانتاج الزراعى معتمدة فى ذلك على تقدم الآلات والوسائل الكيميائية الزراعية الحديثة ، ثم طرحها محاصيلها من القمح والحبوب فى الأسواق العالمية تنافس كندا الولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية ، وبذلها غاية جهدها فى إنشاء الصناعات المختلفة عندها ، والتجائها إلى الفروض الخارجية لكى تبنى المصانع الضخمة على نسق بلدان غرب أوروبا الصناعية ، دون اعتبار لمدى استعدادها وطبيعتها ومناخها وكفاية أهلها لأحياء الصناعات وحالة الأسواق والاستهلاك عندها ، وما تبع ذلك من حماية هذه الصناعات والحيلولة دون استيراد مصنوعات الدول الغربية بكافة الوسائل التشريعية والاقتصادية ، وطمعها فى التصدير على نطاق واسع وخاصة مصنوعاتها الناشئة إلى الخارج ، ومنافسة الدول الصناعية العريقة — كل هذه العوامل أدت إلى زيادة الانتاج الصناعى فى العالم دون مقابل له من الاستهلاك ، مع ملاحظة ضعف قوة الشراء تبعاً لاضطرار تزايد الضرائب المفروضة وكساد الأعمال فيما بعد ، تبعاً لتجمد الأموال وفشل كثير من المؤسسات الاقتصادية التى نشأت فى حمى العجلة والتهافت على الاستهلاك ، وكان هذا من أهم أسباب تعذر وفاء الديون العامة وأرباحها .

كما أن امتناع الولايات المتحدة عن الاشتراك فى بناء صرح السلام الدائم والدخول فى عصبة الأمم ، وكذلك اتباع الدول العظمى الحلول المعوجة لتسوية مشكلاتها ، وضمان كل من فرنسا وانجلترا وألمانيا وإيطاليا بمعاهدة لوكارنو السلام تلك الفاكهة النادرة على أساس الحالة الراهنة والأمر الواقع فى أوروبا مع ما يحمله هذا الضمان من سم زعاف — فأن هذه الحالة لم تقم دائما على أسس صالحة سليمة — ترتب عليها سرعة إنهيار الأسس الواهية التى شيدت على رمال متحركة ، ولاسيما وقد ضربت الدول بالعلاج الاقتصادى

كوسيلة للتفاهم السياسى عرض الحائط . وعملت ألمانيا من جهتها دون معارضة جدية لا على استرداد مكانتها فى العالم الدولى فحسب ، بل على الاستعداد للانتقام وتحقيق فكرة « ألمانيا فوق الجميع » وسارت إيطاليا الفاشية فى أحلامها لاعادة مجد روما القديم وإمبراطوريتها الواسعة وجعل البحر الابيض المتوسط بحيرة إيطالية . وبذلت روسيا قصارى جهدها فى سبيل تدمير الرأسماليه ، سواء بمنهاج الخمس سنوات الذى كانت بموجبه تغمر الأسواق الخارجية بمحاصيلها وتبيعها بأبخس الأسعار وتنشر الدعاية الشيوعية السياسية والاقتصادية فى الخارج لاسيما فى الشرق الاقصى ، أو بتوطيد قدميها فى عصبة الأمم رجاء أن تستميل إلى جانبها بعض الدول الرأسمالية وقد اطمأنت إلى حسن نياتها لتوجه إليها ضرباتها الحاسمات . والخلاصة تبرمت الدول كل بالأخرى وفقدت الثقة فى السلام ، وسارت الاستعدادات على قدم وساق نحو الحرب العالمية الثانية .

* * *

(٣) الأزمة الاجتماعية (١) : أناخت على العالم علاوة على الازمات السالفة الذكر أزمة اجتماعية خطيرة قضت على البقية الباقية من أمل فى الانتعاش الاقتصادى والاستقرار السياسى وفى التفاؤل فى مستقبل العلاقات السياسية الدولية . وتعزى هذه الأزمة إلى فقدان التوازن بين المادة والروح ورجحان كفة الأولى بجنونها وطغيانها على العالم . وكذلك تعزى إلى مخلفات الحرب العالمية الأولى وميراثها الثقيل وآثارها الخطيرة التى تركت جروحا عميقة بعيدة الغور فى كل ناحية من نواحى الحياة فى القارة الأوروبية الصاخبة وكذا سائر أنحاء العالم ، وقد تأثرت بدورها نظراً لسيطرة هذه القارة وصدارتها السياسية على سائر القارات .

زعزعت رياح هذه الأزمة العاتية إيمان الفرد فى مبادىء الخلق وثقته بأولى أمره ومرشديه وبالمبادىء الانسانية . كما أضعفت أواصر الاسرة

(١) أنظر (مصير الرأسمالية) للويس مارلو ، من صفحة ٣٣ إلى ٤٥

وفككت روابط الآباء بالأبناء ، وأودت بالأسس القوية للدولة والمجتمع ،وأهم أسبابها تلك المشكلات التى وقفت الحكومات القصيرة المدى الضعيفة السند وما أكثرها بعد الحرب العالمية الاولى مكتوفة اليدين منها همها تأجيل الكارثة دون تلافيها .

لقد كانت الحروب كما يزعم كثير من المفكرين والساسة تبث روح الشجاعة فى الشعوب ، وتبعث فى النفوس الشهامة والبطولة ، وتحفز الأمم إلى النهوض من كبوتها وقد عجمت الخطوب عودها . كما كانت وسيلة اختيار الأصلح بالقضاء على الضعيف وبقاء القوى . غير أن الحرب الحديثة اليوم كما شوهد فى الحرب العالمية الأولى لم تعد بمعداتها ووسائلها الآلية المدمرة الشديدة الفتك تتطلب النبل والشهامة والشجاعة والقوى المعنوية الخارقة دائما كما كانت قديما . فان الضارب اليوم لا يرى خصمه الذى يخر جريح أو صريع الغازات الخانقة والقذائف المحرمة المحرقة القاتلة والجراثيم الفتاكة ، وهى حرب إبادة بالجملة يحصد منجل الموت المدنى والعسكرى فيها على السواء ، وكم من شباب قوى ممتلىء آمالا وصحة هو خير عضد لأمته وللحضارة والعمران سقط بمجرد ذهابه إلى الجبهة ، وكم من رؤوس مفكرة وعقول جبارة مزقتها شظايا قاذفات القنابل شر ممزق وحرم العالم من ثمار إنتاجها . وهذه الحرب الميكانيكية الكيميائية أساسها الخداع والغدر والمفاجآت لا الأنذار والشهامة وإعطاء الأمان كما أمن صلاح الدين بعد موقعة حطين الأعداء والأسرى على حياتهم . وهى مشروع واسع النطاق أساسه المغامرة شأنه شأن مضاربات البورصة بعواصم دول الغرب وأمهات المدنية الأوروبية . وكل ما يتطلبه تنظيم وسائل الفتك والقتال واحتمال الحرمان والحرب الاقتصادية والقذف بملايين الأموال سدى فى تنور شديد الاستعار ، وما أبعدها فى هذه الحالة عن مبادىء الأنسانية والقانون العام .

ورغم ماقد تبعثه المبادىء السامية التى تدفع بالشعوب اليوم إلى امتشاق الحسام دفاعا عن مثلها العليا ووجهة نظرها فى الحياة ، بل وتراثها وكيانها ، كما

رأينا فى كثير من الحالات حينما هوجمت البلدان الصغيرة فى الحربين العالميتين الاولى والثانية فهى لا تبعث فى النفوس البشرية التى يكتب لها النجاة والحياة بعد انتهائها إلا مقت كل شىء واليأس من التعمير والبناء والنظر إلى العالم بمنظار قاتم أسود ، وقد خرجت من الحرب منهوكة القوى مضعضعة الروح والبدن . وأدت هذه الحالة إلى فساد خلق الأفراد والجماعات وضعف إيمانهم بمبادىء الرجولة التى امتاز بها آباؤهم وأجدادهم ، نذكر منهم فرسان العصور الوسطى .

وعلاوة على ذلك فان الحرب العالمية الأولى فرقت بين أبناء الأجيال المتباينة الذين كانوا يعيشون سويا قبلها فى وئام . فالآباء الذين توجهوا إلى ميادين القتال لم يعرفوا أبناءهم ولم يعنوا بهم ، كما أن الأبناء الذين ذهبوا إلى ساحات الوغى فقدوا صلاتهم بآبائهم وحنينهم إليهم ولم يعودوا يضمرون للتقاليد والأسرة احتراما ما . لقد عودتهم أهوال الحرب التى تشيب من قسوتها الولدان عدم الاكتراث وأن يعيشوا لدقيقتهم فلا غد ، كما قضى بعد الشقه والزمن وطوله الممل ، على كل ذكرى وعلى كل احترام لها . ثم بعد أن وضعت الحرب أوزارها زادت هوة التباعد وشقة الخلاف ، فبينما تمسك الآباء الذين اشتركوا فى الحرب ورأوا بشاعتها بالسلام ، وقد قضى وشوه منهم الملايين وتحملوا ما تنوء به الجبال الراسخات ، انطلق الأبناء فى سبيل آخر وبئس هذا السبيل ، هو الاستعداد للانتقام وللحرب ، ولانت قيادتهم لمغرضى السياسة ورسل « الآله مارس » فهم لم يشاهدوا أهوال الحرب بعد ولم يكتووا بلظاها .

وكذلك فقد زادت الحرب فى المظالم وسوء المعاملة والمغبة . فحلت بأفراد من جرائها أشد الكروب والنكبات ، بينما لم ينل آخرين منها مكروه ، بل جنوا الوفير من ورائها والكل تحت رحمتها وقيدا أنمله من ضرباتها . لقد كان الملايين يذهبون طعمه لنيرانها ، بينما كان آخرون يخدشون خدوشا بسيطة ويقضون بقية خدمتهم وراء خطوط القتال فى

فرش وثيرة ومستشفيات أنيقة يقتلون الوقت بدل العدو بالمطالعة ولعب الورق دون أن تمتد يد الملوان إلى قتلهم . كما كان العدد الجم من صغار التجار ورجال المال والأعمال يضاربون باسم الحرب ، ويربحون منها أرباحا غير مشروعة ، ويضحون وقد كانوا يعيشون على الكفاف دون بذل الجهود ومنهم من كان يحترف مهنا غير شريفة من أصحاب الملايين ، وراجت المضاربة رواجا كبيراً بعد الحرب . وكان الفرد باتصاله برجال الحكومة والبرلمان يمكنه أن يربح الملايين فى وقت قصير ، كما كان لا يبالى بالخسارة الجسيمة ، فهو لن يسددها إذا طاش سهمه فيندفع فى تيار المغامرات المالية . وروجت الحكومات بما فى ذلك الحكومة الفرنسية هذه المضاربات بما كانت تصدره من يانصيب شجعت عليها وأصبح هذا الأمر عندها دوريا وجزءاً من إيرادات الخزينة . وكانت أبواب الوزراء والساسة تفتح بسهولة للمغامرين وأنصارهم ، وتقضى رغباتهم وشفاعاتهم ، وطالما اشترك بعض رجال الحكم فى صفقاتهم ، وقبلوا هداياهم ، وغضوا الطرف عن حماية الادخار إجابة لأطماعهم . وكان هذا النوع القذر من الرجال هم النجوم اللامعة لهذا العهد ، وقد أطلق عليهم « رجال الأعمال » ونعت « وقتهم » بأنه « من ذهب »

وكذلك فأن هذه الحرب وما تعطيه من أمثلة الفتك والهجوم والخدعة والمباغته ومختلف المبادىء المعوجة التى تقوم عليها — وقد تأيدت هذه المبادىء فى الحرب العالمية الثانية — نذكر منها الغارات الجوية والمباغتة على المدن الصناعية الكبرى ودخول الغواصات الألمانية الموانىء خلسة لإغراق ما تيسر من السفن ، وضربها سفن المحايدين والمحاربين على السواء واعتداءات ألمانيا على بولانده ودنمارك والنرويج وبلجيكا وهولاندة وروسيا ، واعتداء «بيرل هاربر» ونزول الجيوش المباغت فى شمال إفريقيا وإيطاليا وساحل النورمانديا فى فرنسا — هذه الحرب علمت الفرد نوعا من الاعوجاج وقد اقتدى بحكومات الغرب ومدينته . فهبط مستواه الخلق وأصبح همه بعد

الحرب أن ينقض على فريسته كالبازى ، وأن يسعى لأكبر غنم دون تضحية تذكر ، وأن يكسب المال بغير عناء وأن يبادر إلى الإفلاس متعمدا تخلصا من دائنية ثم يعود إلى ميدان الأعمال تحت ستار آخر ثريا وجيها ، وقد فاز بالحكم عليه بالإفلاس التجارى لعجزه عن الوفاء ظاهراً وأغلق بفعلته الشنعاء هذه بيوت آلاف من صغار المدخرين الذين وقعوا فى حبائله وذهبوا ضحية جرائمه التى لا يستطيع أن تمتد إليها يد القانون والعدالة ، وهرب هذه الأموال باسم أو بآخر كى يعيش فى بذخ وترف . ولم تر المحاكم التجارية حوادث إفلاس وتوقف عن الوفاء وخاصة فى فرنسا مع إخفاء معالم الحقيقة وتشوية الوقائع مثل مارأته بعد الحرب العالمية الأولى .

واتضحت الأزمة الاجتماعية أيضا بعد أن وضعت الحرب أوزارها وسرح ملايين الجنود وأرادوا العودة إلى أعمالهم العادية فى وقت السلم واسترداد وظائفهم بانتزاعها من النساء اللاتى حللن محلهم مدة الحرب وقمن بواجباتهن خير قيام . وتعذر فصل النساء اللاتى ساهمن بقسط وفير فى كسب الحرب بلا مبرر ، لا سيما أن خوض النساء معترك الحياة واعتيادهن كسب قوتهن جعلهن يتذوقن حرية صعب على السلطات انتزاعها منهن ، ويستنشقن عبير استقلال ومسئولية لا يمكن سحبها بجرة قلم . وقد اشترك النساء فى التصويت للانتخابات فى بعض البلدان وأرسل الشعب ممثلات عنه من بينهن وخاصة بالبلدان الأنجلوسكسونية . وعلاوة على إضعاف هذه الحالة الجديدة روابط الأسرة ، بانصراف المرأة عن العناية بالمنزل والأولاد والزوج واشتغالها بأعمال الرجل ، ونزولها إلى ميدان الانتخابات والسياسة فقد زادت فى تعقيد الأزمة الاقتصادية حينما حل الكساد محل الرخاء فكان على الحكومات علاج أزمة البطالة على أساس التحول الاجتماعى الجديد ، وتعين عليها أن تعطى بطاقة الإعانة للأنثى أسوة بالذكر وأن تسعى لإيجاد عمل لكل منهما . وكان أغلب الظن أن يؤدى اختلاط الصغير والكبير والعظيم والحقير والغنى والفقير فى الخنادق وفى المعسكرات الدائمة

والتحصينات بخطوط النار وبميادين القتال وخوضهم جنبا إلى جنب المعامع ومجابهتهم للأخطار والموت وخلاصة القول تقاسمهم بأساء الحياة وآلام الحرب والحرمان ما يزيد على أربع سنوات ، إلى القضاء على الفكرة العتيقة القائمة على فوارق الطبقات فى المجتمع « البورجوازية » وإلى العمل على قيام عالم جديد بعد الحرب تتوفر فيه أسباب الرفاهية للجميع بفضل انتشار الديموقراطية وتمزيق الحجب التى تفصل بين جماعات المجتمع . ولكن بعد العودة إلى الحياة المدنية وخلع لباس الحرب وخوذاتها شاهد الضابط مرؤوسه الجندى البسيط يشغل مناصب هامة فى الحياة العملية ويملك الملايين، بينما يطرق ذاك أبواب مكاتب التوظيف للبحث عن عمل أيا كان دون جدوى، ويجوب طرقات العواصم الكبرى ليستلين قلوب المحسنين ويستدر عطفهم عارضاً نياشينه ومشيراً إلى جروحه وعاهاته ومذكراً المجتمع الذى عاد إلى ضحكه ومرحه بشجاعته التى أوصلته إلى رتبة الضابط يوم كان الكل يائسا باكيا . ولكن طالما رده المجتمع خاسراً خائباً وقد ضن عليه حتى بدانق أو بكسرة. كما رأى الجندى الباسل الجسور الذى أصابته شظايا الاعداء دفاعا عن بلاده ورجالها وثروتها وتركته روحا بجسد ناقص ضعيف أنه لا يستطيع القيام بعمل هام ، وأنه فقد ماجمعه من ادخار قبل الحرب بسقوط النقد وإفلاس الشركات وإنكار روسيا وغيرها الديونها الخارجية وقد وظف بعض ماله هناك ، أما من ظل وراء ميدان القتال وقد كان أقل منه جاها وثروة ومركزا إجتماعيا فقد أصبح من أصحاب الملايين بفعل الحرب . فاشتدت الحفائظ ونفرت النفوس وتفاقم الكفاح بين الطبقات ، وانتشرت حركة العمال وقويت . وقد غذتها روح الاستهتار التى ولدتها الحرب ، وبينما كان العامل الفقير قبل الحرب يقبل دون شديد تذمر فوارق الطبقات وهى وليدة التقاليد والعادات فقد أصبح بعد أن روى بدمائه أرض الوطن وجاد بنفسه فى سبيل الابقاء على تراثها وثروتها ، لا يقبل بتاتا مصيره بل ويحارب الفوارق الجديدة بين الطبقات ، ويحقد على هؤلاء الأغنياء الجدد الذين أثروا

بسرعة دون أقل عناء على حساب محن الغير ومصائبهم . ومما زاد الطين بلة انتشار الانحلال الخلقي بين الأفراد بفعل الحرب، فقد هجر الرجال زوجاتهم مدة طويلة مما حرضهن على الرذيلة وشق عصا الطاعة عليهم وقد اعتدن الاستقلال فى الحياة والعمل أسوة بالرجال، كما نشرت حياة الجندية عادات شاذة قبيحة بين الجنسين ، يضاف إلى ذلك تعذر إنفاق من عاد من الجندية على الأسرة فانه وإن عاد مكللا بأكاليل الغار والنصر، فقد بدا خاوى الوفاض ، ومما زاد فى تعقيد الحالة سقوط العملات سقوطا مروعا وتوالى آثار هذا السقوط على أصحاب الأجور الثابتة والطبقات المستنيرة والعاملة . فكنت ترى أساتذة فى الجامعات وفنانين وعلماء وأرباب مهن حرة اشتهروا سابقا فى المجتمع يتسولون فى شوارع فينا وغيرها من العواصم ، وكان العدد الجم من البنات المثقفات ومنهن القاصرات لايجدن مخرجا من الجوع القارص إلا ببيع جمالهن رخيصا فى مواخير ومراقص الليل .

وأصاب الفساد الاجتماعى كذلك نظام الهيئات المختلفة ، فحادت الشخصيات المعنوية عن الأغراض التى تأسست من أجلها ، وكثيراً ما رأينا الشركات والمؤسسات الخاصة تنشأ لاخفاء أغراض وضيعة كالجاسوسية وما شابهها أو لسرقة أموال الجمهور وارتكاب أعمال النصب باسم إنعاش الحالة الاقتصادية . ولا تزال حوادث إفلاس المؤسسات المالية التى أنشأها كل من مدام هانو Hanau وستافسكى Stavisky وأوستريك Oustric فى فرنسا وجيلينو Giulino فى إيطاليا وكريجر Kreuger فى بلاد الشمال وانسال Ansull فى الولايات المتحدة عالقة بالأذهان ، وقد ابتلعت عشرات الملايين من أموال صغار المدخرين ولطخت سمعة كثير من كبار رجال السياسة والبرلمان فى هذه البلدان كما سبق أن ذكرنا .

كذلك دبت عوامل الفساد فى نظام الدول وتكوينها وأساليب الحكم فيها . فخيم عليها سوء الظن ، وانعدمت الثقة بين الزعماء ، وساد الجو الدولى سحب قاتمة تنبىء عن التشاؤم وضعف الأمل فى علاج المشكلات السياسية ؛

إلا بالقتال، ونخر السوس الهياكل البرلمانية، واعتقد المحكومون وقد فقدوا ثقتهم فى ولاة أمورهم أن الخلاص هو فى استبدال النظم النيابية والحياة الديموقراطية بحرياتها الواسعة وأحزابها ومعارضتها بدكتاتوريات مستبدة تسخر الفرد لخدمة الدولة وتعده لتقدمه قربانا على مذبح التضحية فى سبيل «المجال الحيوى». وسرت جراثيم الفساد فى الهيكل السياسى العالمى وهو عصبة الأمم، وكان لايذكر اسمها أو قراراتها أو اجتماعاتها إلا مصحوبة بالسخرية وضعف الأمل فى جهودها، وقد أصبح الاعتقاد جازماً بأنها ما أنشئت إلا لتأييد سلطان بعض الدول المنتصرة وصبغ تصرفاتها الغير مشروعة بالصبغة القانونية للتعمية والغش. وتبارت الدول فى نبذ عهودها ومواثيقها وفى احتقار القانون الدولى والمعاهدات، فهناك المانيا ارتكبت منذ ما بعد الحرب العالمية الأولى وقد رجحت كفة الفوضى فى المجتمع الدولى سلسلة من الاعتداءات الصارخة بأنكارها العهود التى قطعتها على نفسها ضمانا للسلام ولتحديد تسلحها[1] وعدم تسليحها شاطىء الرين وذلك بحجة مساس هذه القيود بكرامتها وحقوقها كدولة عظمى. ولم تتردد إيطاليا فى ضرب كورفو وتهديد استقلال اليونان فى أوائل عهد الفاشية ثم فى الاعتداء على الحبشة بلا مبرر. وقد أيدت قبلا دخولها عصبة الأمم ثم نكصت بوعودها وقضت على استقلالها، كما ضربت اليابان صفحا عن نصوص العصبة وخرجت منها موصدة الباب بشدة فى وجه سائر الأعضاء يوم أن اعتدت على استقلال الصين فاحتجت الأخيرة وطلبت الأنصاف طبقا للميثاق. ولم تقف أمبراطورية الشمس المشرقة عند هذا الحد بل توغلت كما سبق أن بينا فى مناسبات عدة فى بلاد جاراتها غير مبالية فى حربها بشروط لاهاى وغيرها من القواعد الدولية والأنسانية للحرب، فاستعملت مختلف الطرق الوحشية لأخضاع الصين وفتكت بالمدنيين ودمرت المدن المفتوحة بقنابل طائراتها المحرقة وادعت أنها لاتحارب وإنما تقوم بحملة تأديبية بسيطة. وغذت كل من النازية والفاشية حركة الانقلاب الأسبانى ضد الجمهورية بالمساعدات الفعالة التى

تتنافى مع أبسط قواعد الحياد وحرصنا على تفاقم الحرب الأهلية التى استمرت ثلاث سنوات غرقت البلاد خلالها فى الدماء ، وكانت إسبانيا بما قدمته الدكتاتوريتان لفرانكو وزمرته من جنود وذخائر وعتاد وبما استطاعت روسيا الشيوعية إرساله من أسلحة والديموقراطيات من مساعدات مالية وغذائية لحكومة الجمهورية بادرة الصراع بين الدكتاتورية والدمقراطية وأولى ميادين الحرب الاستعمارية الثانية . ونبذت انجلترا وعودها التى قطعتها لمصر أثناء الحرب العالمية الأولى بأن الحماية التى فرضتها عليها مؤقته ستزول بانتهاء الحرب ، وتنكرت لأهل الوداى الذين ساعدوها فى الانتصار فى الشرق فأيدت هذه الحماية التعسة بمعاهدة فرسايل ، ولم ترجع عن موقفها المشين ألا مرغمة تحت ضغط الحركة القومية المصرية ومارأته فى أن مصلحة الأمبراطورية هى فى الاتفاق مع الشعب المصرى بمعاهدة لندن سنة ١٩٣٦ لضمان السلام فى شرق البحر الأبيض المتوسط ولتأمين خط مواصلاتها إلى أملاكها فى الشرق الأقصى ولتأمن جانب أهل وادى النيل فى صراعها الاستعمارى ضدا إيطاليا الفاشية . كما لم تجب انجلترا ما قطعته على نفسها من وعود للعرب أثناء الحرب العالمية الأولى بتحقيق استقلالهم وإنشاء الوحدة العربية الحرة المستقلة على أنقاض الأمبراطورية العثمانية فى حالة مساعدة هؤلاء للجيوش البريطانية فى حربها ضد الترك ، وقد نالت انجلترا بالخداع واستمالة رؤساء العشائر والقبائل وتسميم عقولهم بالأمانى المعسولة الكاذبة ونثر ملايين الجنيهات الذهبية على زعماء سكان شبه الجزيرة الفقيرة القحلاء الذين بهرهم العسجد الوهاج فأطار لبهم وصوابهم ما لم تستطع أن تحصل عليه بالنزال والحرب الشريفة ، مما دفع بلورنس مندوب الأنجليز السرى هناك وجاسوسهم الذى تزيا بزى العرب وشاركهم فى لبان نوقهم وثريدهم وفى افتراش الثرى والتحاف السماء ثم خان أصول الضيافة والتى بهم لقمة سائغة فى أفواه الاستعمار إلى إعلان سخطه على سياسة حكومته ورفض ما أنعم به عليه من نياشين وعطايا . وفضل الانزواء واعتزال العمل للأمبراطورية

الناكره للجميل الناكصة بالوعود وتطليق السياسة طلاقا بائنا لارجعة فيه .
ورفضت فرنسا تحقيق أماني السوريين بإعرضها عن الموافقة على معاهدة استقلال الشام التي سبق أن اتفقت مع الساسة هناك بصددها . واتبعت وسائل القوة في حكم بلاد انتدبت من عصبة الأمم لإدارة شؤونها مؤقتا توطئة لتحريرها ، وظل صليل سيوفها ودوى مدافعها يسمع هناك وتفتك بالشعب الشقيق حتى الحرب العالمية الثانية . وهذه الأمثلة يعرفها الخاص والعام وتدل على انهيار الخلق السياسى الدولى الذى جاء بلا شك فى أعقاب الأزمة الاجتماعية وانهيار الروح السامية للفرد وللجماعة ، ولهذا الانهيار أثره الهام فى قيام الحرب العالمية الأخيرة .

يضاف إلى ذلك ما سبق أن عرضنا له من إنكار جل الدول ديونها التى تعهدت بوفائها بموجب المعاهدات . فقد تعهدت ألمانيا قبل كل من فرنسا وانجلترا ثم فرنسا قبل كل من انجلترا والولايات المتحدة ثم انجلترا قبل الولايات المتحدة بالوفاء ، وسارت جميعها على درب سياسة أن الغاية تبرر الواسطة ، تلك السياسة المكيافيلية التى تنبذ القوانين الدولية والمبادىء الأنسانية وتنصح الأمراء والساسة بإنكار كافة المبادىء التى لا تتفق مع مصالحهم وبالالتجاء إلى كافة الوسائل مهما كانت ظالمة ووضيعة لتحقيق غايتهم وشتان بين عهد ماكيافلى وعهدنا الحالى . فقد رسم هذا لايطاليا خطه صارمة فى القرن السادس عشر يوم كانت تسودها الاضطربات والفوضى والحروب لتأييد سياسة حديدية قوية لا ضمير لها ، لا تتردد فى سبيل استتباب النظام فى اتباع أشد ضروب القسوة ، أما اليوم فقد ولى عهد الظلام القديم وانتهت الفوضى التى سادت أوروبا فى عهد بعث العلوم وأنتج ذلك العهد ثمراته ، وأصبحت أوروبا اليوم تقود المدنية الحديثة وتحمل شعلة الثقافة والحضارة على زعمها ، بينما لها على زعم قادتها نظمها الدستورية المقدسة ومبادئها الدولية والأنسانية،فكل رجوع إلى سياسة «أن الغاية تبرر الواسطة» رجوع

بالمدينة القهقرى وهدم لنظمها السياسية والاجتماعية وقضاء على الديموقراطية وحقوق الانسان .

وأصابت الأزمة الاجتماعية كذلك خلق الفرد السياسى من ناخب ونائب وسياسى ووزير وبالتبعية الحكومات برمتها فى صميم كيانها . فطلب الناخب ثمنا باهظا لصوته الانتخابى عينا أو خدمات لإقاريه وأصهاره وأعوانه . وجعل السياسى من كرسى النيابة ومكتب الوزير وسياسة الحكومة مشروعا اقتصاديا يكسب من ورائه المتربعون فى دست الوزارة وأنصارهم ومحاسيبهم، وأتجر النائب بنفوذه السياسى : فمن جهة أصبحت السياسة فى نظره مصلحة ، ومن جهة أخرى أصبحت المكافأة البرلمانية ضئيلة صوريه لا تتفق ومكانته فى الهيئة الإجتماعية ولا تسد مطالبه الجمه،فهو مضطر بحكم مركزه أن يحتفظ بمسكن فى دائرته الانتخابية وآخر فى العاصمة ، وملزم من آن لآخر بإقامة الحفلات ودعوة الناخبين وذوى النفوذ السياسى والوزراء مما يكبده نفقات باهظة لايمكن للمكافأة البرلمانيه سدها . وجارى النائب وزيره وحزبه تمشيا والسياسة الحزبية ، فكثيراً ما أعطى صوته بالموافقة على قوانين لا تمس السياسة الحزبية بقدر ماتمس كيان الدوله ونظامها الاجتماعى دون درس وفحص كما عجز ماديا عن أداء مهمته الشريفة كممثل للشعب عن جدارة واستحقاق وقد انصرف لاعباء الحياة التى يسير فى تيارها،علاوة على عمله النيابى واشتغاله بمهمة أخرى ثالثة تأخذ عليه وقته ولبه وتسود صفحات التاريخ النيابى والحياة الديمقراطية وهى طرق مختلف أبواب الوزارات لقضاء المصالح وتقاضى الأتاوات نظير هذا العمل الشائن الذى لايمت للدستور والحرية بصله . وبينما هو قد قصر فى دراسة مشروعات القوانين ومختلف الاقتراحات نراه قد تحمس لها وأرغى وأزبد بالمجلس وضرب المنضده بيده وصفق أو قاطع دون أن يعلم عنها الكثير أو القليل . وقد ذكر الكاتب الكبير والمفكر المتزن « لويس مارليو » Louis Marlio هذه الحالة التعسة فى وصفه مرور قانون العمل الجديد فى البرلمان فى عهد وزارة « ليون بلوم » قبيل الحرب العالمية

الثانية فقال « إن قانون اشتغال العمال أربعين ساعة فقط فى الأسبوع قدمته وزارة بلوم إلى البرلمان فى عجله لحصل على موافقة على المبدأ ، وقد وعدت بتأجيل تطبيقه خوفا من رجال الصناعة ، ولم يجد الأعضاء متسعا من الوقت لدرسه وتمحيصه ، إلى حد أن ثلاثة أرباع أعضاء الشيوخ الذين وافقوا عليه صرحوا فى اليوم التالى لموافقتهم بأن النص الذى صوتوا معه كان معوجا يتعذر تطبيقه ، وأنهم أعطو أصواتهم للحكومة لتأكيد الأخيرة لهم بأن القانون لن يطبق إلا بعد مضى مدة يعتد بها »[١] .

وحادت السلطات عن النظم المتبعة وخرجت على القوانين خروجا صارخا ، فأصدرت الحكومات قروضا بينما كانت تعد العدة لتخفيض النقد بمجرد تصريف سندات القرض ونجاحه . كما حصل فى فرنسا فى سبتمبر سنة ١٩٣٦ ، فبمجرد إصدار قرض يبلغ عدة مليارات الفرنكات وامتصاصه لأموال الادخار خفضت الحكومة النقد ، مما كان له أسوأ الأثر فى ثقة المدخر بالحكومة وفى عزيمته وفى همة المنتج على مواصلة جده فى بلاد عملتها كالريشة فى مهب الرياح . كما صدرت قوانين تتعارض وأبسط المبادىء التشريعية والقانونية وتتناقض والحرية الفردية والعدالة، وهى وجوب اتباع قاعدة « ليس للقانون أثر رجعى » ، فصدرت فى فرنسا قوانين تفرض ضرائب جديدة على أرباح الحرب العالمية الأولى الباهظة وذلك فى سنة ١٩٣٧ بينما تقاضت الدولة هذه الضرائب بقدر ٨٠ ٪ من الأرباح منذ نحو عشرين سنة من التاريخ المذكور . وصدرت فى إيطاليا وألمانيا وروسيا الشيوعية قوانين تجعل الفرد يتضاءل ويختفى تجاه الدولة ومصالحها مع العلم بأنها ماوجدت إلا لخدمته ورفاهيته . وتصيره هذه القوانين آلة صماء يتحرك ميكانيكيا لسلطتها على زعم دكتاتوريتها وقادتها ، وتقيده فى سلاسل الذل تحقيقا لبرامج التسلح وانتظاراً لتحقيق وعود خلابة مستقبلة مشكوك فيها بعد حروب مدمرة يجنى المنتصر والمنهزم فيها على حد سواء الخراب والموبقة

---

(١) انظر (مصير الرأسمالية) لويس مارليو ، صفحتى ٣٤ و ٣٥ .

وذهبت القوانين فى البلدان الدكتاتورية إلى حد التفريق بين العناصر والأجناس والتفنن فى الاضطهاد مع الامعان فيه ومصادرة الأموال والاعتقالات بالجملة واتباع مختلف وسائل التعذيب على نسق محاكم التفتيش قديما . وذلك فى بلاد حارب المرء وضحى من أجلها دون تمييز بين جنس وآخر . وانغمس زعماء النازية والفاشية فى برامج من الدعاية الجوفاء، ونسجوا حللا من الأكاذيب تخفى ترفهم وانغماسهم فى الشهوات حتى يظهروا للمعجبين بهم فى صور من التقشف والقناعة والرهبنة . وطغت عباراتهم الرنانة الخادعة على تصرفاتهم الشخصية المشينة ، وصارت الحكومة والشعب والثروة ألعوبة فى أيديهم يتصرفون فيها على طريقة الأباطرة الأقدمين . وانغمس الوزراء والساسة فى البلدان الديموقراطية فى فضائح مالية وسياسية لا تلطخ سمعتهم فحسب بل تودى بسمعة أحزابهم وتضر بالديموقراطية وتطعنها فى الصميم ، فقد تناولت فضيحة ستافسكى سنة ١٩٣٤ سمعة طائفة من الوزراء البارزين فى فرنسا ، كما اضطر السير توماس أحد أعضاء الوزارة الانكليزية فى وزارة ماكدونالد إلى الاستقالة تبعا لمساس سمعته . وقد ورد فى الصحف وفى تحقيق قضية «ستافسكى» أن هذا المالى المزيف مول بسخاء إحدى حملات الحزب الراديكالى الاشتراكى الانتخابية فى فرنسا، ويعزى نجاح الحزب إلى بسط يده كل البسط.

ولا أدل على الاستهتار بالقوانين من حادثة فى فرنسا وقعت بخصوص بحث صحة انتخاب أحد النواب فى سنة ١٩٣٧ ، فقد طعن خصمه السياسى ومنافسه سابقا فى الدائرة فى انتخابه وقال مستندا على البراهين الدامغة بأنه صدر حكم عليه من محكمة الجنح لسرقته « بنزينا » ملك الناحية التى يديرها بصفته عمدتها بالحبس ستة أشهر ، مما يفقده حقه فى النيابة عن الأمة لما فى ذلك من ثلم لشرفه ووصمة تصيب أمانته وتخل بتمثيله الشعب ، غير أن المجلس لم يوافق على قبول الطعن وقرر صحة انتخاب النائب وأخذ برأى مقرر اللجنة الذى قال : « بأن الحادثة التى يلام النائب من أجلها ليس فيها ما يمس بالشرف وإن

(١٣)

المجلس وحده له الحق فى قبول العضو تحت قبته أو إقصائه عنها وإن حكم الشعب الممثل فى المجلس يفوق سائر الأحكام وضمنها حكم المحكمة » ، وصاح بهذه المناسبة أحد الأعضاء فقال «صوت الشعب هو القانون الأعلى»(١)

والتاريخ يعيد نفسه ، فقد تكررت حوادث الرشوة بعد الحرب العالمية الثانية وأخيرا فى فرنسا وانجلترا ، وترتب على ذلك تقديم رجال عموميين من ساسة ووزراء وموظفين يشغلون مناصب خطيرة للمحاكمة واستقالة بعضهم ممن حامت حولهم الشبهات ، وإن خروج أحد الوزراء والمديرين لبنك انجلترا من منصبيهما فى انجلترا يعد فضيحة وإفلاسا سياسيا لا نظير لهما من قبل .

وقد عملت الصحافة على تفاقم الحالة بنشر الدعاية الكاذبة والأخبار المختلقة وتأييد وجهات نظر « تجار المدافع » ودعاة الحرب والصائدين فى الماء العكر وبث روح البغضاء بين ملايين الجماعات وتسميم عقولهم وإعدادهم كالقطعان للمذابح القادمة. وكان أثرها شديدا فتاكا تبعا لانتشارها ولاعتماد الحكومات والأحزاب السياسية ورجال المال والأعمال على مفعولها الساحر فى الجماهير. لقد ازدهرت الصحافة سابقا بفضل اضطلاعها بأمانة بالمهمة الخطيرة الملقاة على عاتقها فى إرشاد الجماهير إلى كيفية سير الحوادث المحلية والعالمية ، والكشف عن حقيقتها ، وفى تثقيف العقول ثقافة عامة ، والدفاع عن مصالح الأجيرين وصغار المدخرين وجماعات العمال ومختلف الهيئات الزراعية والتجارية والصناعية . وقد كانت صحف القرن التاسع عشر منابر سياسية وأدبية تعلق على حوادث الأمس ، وتحكم عليها وفق ألوانها وميولها ، وتساعد الحزب على الدفاع على مبادئه الصادقة ، وتمهد للسياسى سبيل عرض آرائه الخاصة وتقوية نفوذه فى وضح النور دون مواراة والتواء . ولكنها كانت تتحاشى الدنايا والصغائر ولا تتاجر بضمائر الساسة وعقائد الجماهير وتتلاعب بمصالحهم فى سبيل الغنم المادى . غير أنها منذ أوائل هذا القرن ، وخصوصا

---

(١) أنظر (مصير الرسمالية) لويس مارليو ص ٣٥ .

منذ الحرب العالمية الأولى ، تبعا لانتشار الصحف ودخولها كل منزل واشتراك العامة والخاصة فيها ، أصبحت مشروعا ماليا هاما يدر على أصحابها الربح الجزيل، وتطلعوا إلى استغلال الموقف وجمع الملايين من ورائها دون اعتبار للمبادىء الانسانية والخلق السياسى والحقيقة ومصلحة الوطن والجماعات، فضحى القائمون بها العقيدة والشرف فى سبيل الاعلان والدعايات الكاذبة وأصبح ما يهمهم هو نشر عنوانات ضخمة وأخبار خطيرة مهما دلت الدلائل على ضعف مصدرها وكذبها وسوء أثرها فى الجماهير ، ودون العناية بالدفاع عن المبدأ الديموقراطى أو الحريات أو الأفكار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السامية . وصار الأساس عندهم الأخبار الحديثة التى تهز الجماهير وتزعج الأفراد لاجودة القلم وقوة الحجة ودقة العبارات وارتفاع مستوى الثقافة والمثل العليا وتحقيق حسن التفاهم بين الشعوب والعمل على استتباب السلام . وقامت دعائم الصحافة ومجد المخبر الصحافى ورواج حركة البيع على الفضائح الاجتماعية والسياسية والمالية الخاصة وحوادث الأسر البارزة الغرامية ونكباتها ونشوز الأبناء وعقوقهم والمستطرف من الأخبار والجرائم مصحوبا بالصور المثيرة للشعور والوجدان ، وعلى أنواع رخيصة من بضاعة السب والقذف وتبادل الشتائم والطعن فى الخلق والوطنية والشرف ، وعلى التنبؤات عن الحرب والتدمير والاجتياح ، وعلى سقوط حكومات وقيام أخرى ، وما يحيط بالذهاب والمجىء من دسائس « الكواليس » ومؤامرات النواب باعتبارها من أعمال البطولة ، وعلى خلق جو خانق ، من شأنه كما يقول مارليو « انه يؤدى حتما الى الحرب » . وافتقدت الصحافة روحها العالية فى ظلام المادة الدامس وحادت عن رسالتها الشريفه ، وأصبحت رسول الشر المستطير وقد كانت تستطيع كثيرا فى الميدان القوى والدولى ويمكنها أن تهيىء النفوس الجائعة لحسن التفاهم والسلام العالمى[1] .

---

(١) انظر «تمدنير الرأسمالية» للويس مارليو ، صفحة ٣٦ وما بعدها .

(٤) أزمة الضمير La Crise de Conscience : لقد نفذ السهم فاخترق الأهاب ومزق الشحم واللحم واستقر فى صميم القلب ، وتتابعت الأزمات التى سددت سهامها الجادة إلى أوروبا منذ بضع سنوات ، وتكاليف الأرزاء السياسية والاقتصادية والاجتماعية عليها ، ثم أناخت أزمة خطيرة بكلكلها على القارة الدائمة الصخب والاضطراب تطحنها طحنا ، هى جماع الأزمات المختلفة تنفث سمومها فى ضمائر الأفراد والجماعات والحكومة وتهدم أفكار الخير والحسنات وهى مرآة أوروبا فى عسرها ومرضها فلا شك أن تنعكس منها صورة شيطانية رهيبة ، ولا شك أن تبعث هذه الصورة فى النفوس الرعب والفزع ، ولا شك أن تدفع بالحسناء وقد تراءت لها سحنتها عجوزا شمطاء إلى الشر . لقد نفد المخزون فى سنام القارة من الخير فضلت الضمائر فى تيه المنازعات والحروب ، وأصبح كل فرد من أبنائها يريد أن ينجو بنفسه على حساب الآخر وكل يتربص الفتك بمنافسه ، وقد تحلل واختفى ما ورثته أوروبا من مدينات الأغريق والرومان والعرب من علوم وفنون وروح ديموقراطية ومن نظم الحكم القويمه والتسامح والميل إلى حسن التفاهم والسلام. فأصبحت التصرفات تصرفات أنانية واستعداد للحرب بدلا من العمل على منعها وتلافى وقوعها ، وانتظر العالم الكارثة التى أصبحت قاب قوسين أو أدنى .

واستحالت أزمة الصحافة التى سبق أن أشرنا إليها إلى محنة ، فالصحافة مدرسة الديموقراطية ، غايتها الدفاع عن الحريات مع تهذيبها وتحقيق أغراض الأفراد والجماعات عن طريقها ، فكل ما يخدشها يخدش الديموقراطيه . والمحنة هى محنة الديموقراطية برمتها ومأتم العلاقات السياسية الدولية . وليس الأمر أن تعلن مبادىء وتصدر قوانين لتعطى الصحافة والناشرين حريات نظرية وتضمن إعلان مختلف الأراء على الملأ فحسب ، إنما المهم أن تعيش الصحافة حياة حرة أبيه لا تتعرض لمغريات المال ولا تقع فى حبائله ولا تنطفىء شعلتها بفعل التيارات الرجعية . والمهم ألا يعود العالم يرى صحفه يملكها نفر يعدون على الأصابع يديرون الحركات الإنتخابية وفق هواهم ،

ويجنون فى مصير المرشح والنائب ، ويرفعون ويخفضون رجال السياسة تبعا لمصالحهم الشخصية ، ويحركونهم كقطع الشطرنج ، ويقررون مصير الوزارة بالتصانية لها وبقائها أو بالحملة عليها وإزاحتها عن طريقهم ويزيفون الحقائق ويقلبون أوضاع الحريات بل وحياة المرء العادية .

فهناك ملوك المال يسيطرون على الصحافة ، وملوك الصحافه يسيطرون على الرأى العام ويقصون الصحيفة المستقلة النزيهة من الميدان . وقد رأينا مدى سلطان نورثكليف فى انجلترا وهيرست فى الولايات المتحدة وهنسى فى فرنسا وكيف يصولون ويجولون فى ميدان الرأى العام . ورأينا كيف استطاع نفر من أصحاب المال والجاه ممن أعمتهم الشهوات والاحقاد الحزبية أن يصدروا صحفا يبيعونها للجمهور بأقل من نفقاتها وثمن النسخة منها تعادل نصف ثمن النسخة من الصحف العادية الأخرى ، وذلك لترويج آرائهم السامية الخطيرة ، ولينافسوا بها سائر الصحف منافسة غير مشروعه ويؤثروا على عقول السذج والبسطاء والأبرياء من أبناء الطبقات المتوسطة والعاملة . ونذكر من هؤلاء المليونير الفرنسى « فرنسوا كوتى » Francois Coty الذى أصدر فى فرنسا مدة طويلة جريدة « صديق الشعب » l'ami du peuple وقد كلفته هذه الجريدة عشرات الملايين من الفرنكات وكبدته خسائر كبيرة ، ولكنه كان يشفى بها غلته السياسية ، ومشكوك طبعاً فيما إذا كانت الجريدة حقيقة صديقة الشعب ، فهى للدعاية لمشروعاته وآرائه السياسية الرجعية ليس إلا ، وقد سبق أن اشترى علاوة عليها جريدتين عظيمتين هامتين لتعمله لبانته وهما « الفيجارو » Le Figaro « والجلواز » Le Gaulois .

وإن من أكبر ما منيت به الديموقراطية من مصائب ما يسمى « بالصحافة الكبرى » La Grande Presse ، فمثل هذا النوع من الصحافة هو عمل تجارى قبل كل شىء كمثل مشروع اقتصادى يراعى فيه الربح الكبير وتزايده بالاحتكار والتنمية بالفكرة وبالدفاع عنها . وهذه المؤسسات على ضخامتها

وزخرفها قد انحدرت بالديموقراطية من علياء النزاهة إلى هوة الأغراض والأطماع ، ولاغرابة فى ذلك فحركها قد يكون من كبار بائعى الأنبذة كجان هنسى «Jean Hennessy» وهو فى مقدمة تجار الكونياك فى فرنسا أو الضمائر «كمدام هانو Hanau» وهى من الذين تلاعبوا بأموال الجمهور وخدعوه وذروا أموال الادخار كما تذرو الرياح الرمال . وهكذا ظهر فى أقدس حلبات الحرية والرأى الذئاب الذين حاولوا أن يصيبوا أقدس تعاليم الثورة وحقوق الأنسان فى الصميم، وينشروا فى عالم القرن العشرين حلكة مدلهمة يستطيعون فى سوادها أن يوقعوا الشعوب فى التهلكة ويوردوا البشرية موارد الدمار حبا فى جمع المال وزيادة فى النفوذ والترف .

والحالة خطيرة فاليوم لاتستطيع الصحيفة المتواضعة التى تقف موقف العناد دفاعا عن حريتها واستقلالها وذودا عن كرامة المبادىء والمثل العليا ورغبة فى حياة شريفة البقاء . فهى لاتلبث أن تتلقى ضربات المؤسسات الصحافية التجارية ومن ورائها رجال الأعمال والمـــال ومن فى ركابهم من رجال السياسة . وسرعان ماتسقط صريعة لاتبدى حراكا . وتنهشها هذه حتى تأتى على آخر مضغة فيها ، والواجب أن يتمكن الأنسان وذلك رغبة فى حسن التفاهم بين الناس وفى تقارب الشعوب والأمم وسيادة السلام العالمى من أن يعبر بحريه عن رأيه على منابر الرأى العام وفى مقدمتها الصحف، وهى فى أهميتها تأتى فى طليعة الخدمات العامة التى يجب تنقيتها من الأدران ، لما لها من قوة ساحرة فى الجماهير قد تجرهم إلى جنات السلام أو جحيم الحروب والآلام . ويجب أن تحاط بمختلف الضمانات القومية والدولية لتتمتع بحريات واسعة وإلا حل بالعالم ظلم صارخ من نوع جديد واضطراب وفوضى تزج به فى الحرب نتيجة لفساد الصحافة ونفث سمومها فى الرأى العام(١)

(١) أنظر (مصير الرأسمالية) لويس مارليو ، من صفحة ٢٧ إلى ٤٩
أنظر (ثورة الامس واليوم والغد) للويس مارليو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٣ ، صفحة ١٣٦
('la Révolution d'Hier d'Ajourd hui et de Demain) par louis Matlio, 1 vol, New York 1934,

وإلى جانب محنة الصحافة وغيرها من الأزمات التى شرحناها وقد فتت فى عضدفى أوروبا وقضت على رفاهتها واستقرارها الاقتصادي والسياسي وزجت بدولها فى حربين استعماريتين فيهما اضمحلالها وضياع سيادتها على العالم ، هناك أزمة هذه الأزمات ومشكلة المشاكل التى ستدفع بها وقد أعمتها المشكلات المتعددة التى تكالبت عليها ، وصعوبة إيجاد حل ومخرج منها إلى صراع أخير هو صراع اليأس بين عالمين ، العالم الذى صحا من كبوته وهو يطلب الحياة والتحرر من ربقة الاستعباد الاقتصادى ، وعالم الأمس وقد أشرف على الزوال وآذنت سيطرته بالأفول ، هذه الأزمة التى أفقدت الغرب البقية الباقية من ضميره . وفتش عن علاجها فى أدغال الأنانية والجشع ترتبت على نوع حياة مئات الملايين من السكان اكتظت بهم بلدان الغرب الصناعية وأرزاقهم فى المصانع الضخمة المتعددة ومداخنها الشامخة التى تناطح الجوزاء ومناطق التعدين التى تمدها بالوقود والقنوات المائية والسكك الحديد والطرق المعبدة الطويلة كشباك الصائد فوق القارة والموانى التى ترسو فيها عابرات المحيطات ككوين مارى واليزابث ونورماندى . وهذه الحياة الاقتصادية الاجتماعية تنبض عروقها بفضل استيراد المادة الأولية الرخيصة وتصدير المصنوعات المرتفعة السعر ومواد الترف ، وقد رتع السكان فى بحبوحة الثروة والنعيم بفضل ما أمطرتهم به الصناعة من ثروات تضاعفت فى قرن من الزمان ووصلت إلى أرقام خيالية لم يعهدها العالم قبل الانقلاب الصناعى . وتحسنت وسائل المعيشة وتذوق متوسطو الحال ترفا جديداً على حساب هذه الحياة ، وتضخمت المدن الصناعية ، وأصبحت عمالقة طوالا ضخاما إذا قورنت بعواصم المناطق الزراعية ، واعتاد الأهلون حياة البذخ وتعددت مطالبهم كما تشددوا فيها وطلبوا المزيد كلما تفتحت أبواب استنزاف أموال جديدة ، وزاد الانتاج واتسع نطاق الصناعة . وهذه الحياة الاجتماعية ذات الطابع المترف التى اعتادتها شعوب الغرب هي نتيجة عهد رخاء مستمر طوال القرن التاسع عشر وسياسة التغرير بالبلدان التى تملك المادة الأولية فيما وراء البحار ، بل واتباع مختلف

أساليب العنف للسيطرة عليها والاستيلاء على مادة الصناعات وغذائها بأثمان بخسة يستحيل عقلا ومنطقا الاستمرار فيها . يريد الغرب المزيد من الثراء بزيادة الإنتاج ، والقذف بوحدات منتجاته التى تعد بالملايين من آلات وأقمشة مختلفة وعطور ومواد الترف وغيرها إلى أسواق الشرق، وقد اشترى أثرياء الشرق مافوق الكفاية فاقتنوا السيارات الفاخرة والتحف والزخارف، وتفنن أمراء الشرق الأوسط ومهراجات الهند فى اقتناء اليخوت التي يجوبون بها البحار والسيارات «الرولزرويس» المصنوعة خصيصاً لهم للصيد والقنص فى فى أدغال بلدانهم وأحراشها ، ولكن سواد شعوب الشرق التى كان يمكن الاعتماد عليها فى الاستهلاك ظل فقيراً معدما يعوزه القوت الضرورى ، فكيف به أن يستهلك منتجات الغرب الصناعية ، فأدى هذا إلى زيادة الإنتاج ونقص الاستهلاك واختلال التوازن الاقتصادى .

وأمام دول أوروبا الصناعية وسيلتان : فأما اتباع سياسة العنف وخوض حرب فناء ثالثة بين الشرق والغرب وكما قال « كينز » Keynes عقب ما رآه من فظائع الحرب العالمية الأولى وما توقعه من أزماتها الخطيرة فى سنة ١٩١٩ « الناس لن يموتوا موتا طبيعيا هادئا » ، مشيرا بذلك إلى زرافات عمال الغرب، الحائرين الهائمين على وجوههم فى المصانع دون استقرار . وأما التفاهم على حسن توزيع المنتجات بين الشعوب والعمل على رفع المستوى الاجتماعى للجماعات فى مختلف أنحاء العالم .

وهذه الديموقراطية الغربية تعيش فى عصر الغروب والاضمحلال الحالى وغاية همها أن تتمسك بتلابيب الحالة القائمة ، بل والرجوع إلى الوراء أميالا بدلا من إعداد العدة للتطورات المحتملة والرغبة فى حسن التفاهم بين الشعوب. وهى فى تمسكها بحالتها الراهنة لا يهمها أن يؤدي هذا إلى صراع المردة حتما والقضاء على المدنية ، ولا يهمها أيضا أنه لم يعد هناك أساس ثابت تبنى عليه حياتها الاجتماعية ، بيذخها ووسائل رفاهيتها التى تريدها بأى ثمن لشعوبها أو بالحرى لطائفة معينة منهم، حتى ولو كان ذلك على أشلاء الضحايا من أبناء

الشرق . ونرى فى كثير من بلدان أوروبا الغربية أن مستوى معيشة الجماعات بل وموارد حياة الطبقات العاملة تقوم على أساس كرم الدولة وسخائها الاجتماعى والتشريعى والمالى لا على أساس التوازن الاقتصادى الحقيقى والجدارة الحقة فى مضمار الكفاح العالمى . وصارت أعباء الميزانيات ثقيلة والحكومات تعطى وتوزع وتهب أكثر مما تجنى وتنتج وضمن مصروفاتها مئات الملايين هى إعانات للمتعطلين ومختلف الطبقات التى قضى على نشاطها، تبعا لفساد النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم وتتابع أزماته وتعددها . وكذا هناك أبواب ضخمة للمرتبات وللأجور ، وجزء منها لأغراض السياسة الحزبية ولا علاقة له بحالة العمل وسير أداة الدولة . ولا تستطيع الحكومات أن تمس مستوى المعيشة Standard of life هذا ، وقد أصبح موضع مساومة ومغامرة الأحزاب ، بل وأصبح القبلة التى تتجه نحوها السياسة الدولية باسم « المصالح المشتركة » و « المجال الحيوى » و « الدفاع عن كيان الامبراطورية » و « حماية مواصلات الامبراطورية » ، ولا شك أن هذا الاتجاه هو الذى أدى بها إلى الاصطدام فالحرب العالمية الثانية[1].

وغلت الأحقاد وفارت كالتنور وتنابت النفوس وتقاطعت وامتلأت القلوب بالحقد والتعطش للانتقام ، وسرى هذا التعطش إلى الحكومات على اختلافها ، كل تلقى على الأخرى المسئولية الخطيرة فى اختلاط الحابل بالنابل وفساد النظم والأوضاع ووضع العراقيل فى وجه الإصلاح الاجتماعى والتفاهم الدولى . وسرت روح الشر فى الهيئات السياسية والمنظمات الاجتماعية وجماعات الشباب ، واصطدمت فى حظيرة الوطن الواحد باسم المثل العليا ، وأسال اصطدامها دماء غزيرة وكانت نذير المجزرة العالمية البشعة . ووقفت كل دولة للأخرى بالمرصاد تريد أن تكون البادية بالفتك حتى لا تؤخذ على غرة

---

(١) انظر « الدكتاتورية أو الحرية » للويس مارليو ، جزء واحد ، باريس من صفحة ١٠٦ إلى ١٢٠ .

(Ditature ou Liberté) par Louis Merlio, 1 vol, Paris 1940 ..

وقد جاء دورها فى مأدبة الأطماع السياسية . وسرت نفس الروح فى الأفراد فصار الإنسان يحتقر الآخر لأنه على زعمه من سلالة الذين حاربوا فى صفوف خصومه ولا بد أن يثأر منه لضحاياه، أومن عنصر يجب فى اعتقاده أن يسخر لخدمته وتهيئة وسائل راحته، أولأنه يقل عنه نقاوة فى دمه وعنصره وأصله فيتعذر عليه والحالة هذه أن يبلغ مستوى ثقافته ودرجة إدراكه لمدنية الغرب (وهذه كانت عقيدة النازيين وقد بلغوا غاية التعصب فى تطبيقها ونكلوا بخصومهم وبكل من لا ينتمى للدم الآرى الجرمانى تبعا لهذه العقيدة).

وحاولت كثير من الحكومات جهدها لإيقاف سير الداء وقد جاس فى عروق العالم العليل ، وصار شأنها شأن من يكافح نيرانا شبت فى كل ركن من أركان غابة كثيفة بأشجارها الباسقة ، فهو لا يعلم مصدر الخطر ومكان البداية والنهاية فى عمله المضنى الخطير ، أو ربان سفينه وقد أكلت أخشابها الجرذان وحديدها الصدأ ونفدت المياه إلى كل ناحية فيها ، فهو لا يسد ثقبا تدفقت منه المياه حتى يفغر ثقب آخر فاه ، ثم لا يلبث أن يبتلع اليم السفينة بربانها وركابها وحمولتها .

وأصدرت الحكومات مختلف التشريعات الاجتماعية تقوم على شدة تدخل الدول فى حياة المجتمع ، وذلك بناء على إلحاح سواد الناس وقد اختلت ميزانياتهم وقل كسبهم وأثقل كاهلهم بالضرائب والأعباء الأخرى المترتبة على الاستعداد للحرب القادمة ، وطوحت الأزمات الاقتصادية وتقلبات العملات وكساد الصناعة وسوء نية الخزينه نحو صغار المدخرين وتحفزها للانقضاض على جعباتهم التى خوت أو كادت وإهمال الدفاع عن الادخار وقد ظهر فى ميدان المال والشركات غيلان دوليون لا هم لهم إلا الفتك بادخار الطبقات الوسطى بل وبالأقل منها . وشرعت هذه التشريعات لتحديد بعض الأسعار وتنظيم البورصات وصد تيار الغلاء المصطنع وتضييق الخناق على الأموال فى خروجها ودخولها ، بل ومنع خروج الذهب بتاتا ومراقبة عمليات تبادل العملات وتحديد أسعار النقد الوطنى بالنسبة للنقد

الأجنى ووجوب أن يجرى التبادل فى حالات الضرورة التى حددها القانون وتحت إشراف الحكومة .

ولكن كانت الحكومات لا تلبث أن تفرض رقابتها الشديدة وتقف بالمرصاد وتفتح عيونها للمخالفات حتى يفلت منها زمام الأمر وتختفى الأغذيه والبضائع من الأسواق ويضطر صاحب الحاجة أن يدفع ثمنا لها أضعاف سعرها الرسمى . وراجت هذه التجارة الغير مشروعة فى البلدان الدكتاتورية وفى مختلف دول البلقان قبل قيام الحرب العالمية الثانيه . وندرت كثير من السلع لا سيما فى الأولى مثل الزبد ومستخرجات الألبان ومواد الترف المستوردة من الخارج . كما اتبعت أساليب روائيه لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج أو لاستبدال العملات نظير قيمة تقل كثيرا عن الأسعار الرسميه وذلك للحصول على الاسترلينى النادر هناك وهو العمله الدولية التى كان يمكن استبدالها أينما هبط المرء أو نظير قطع أو سبائك الذهب . وكان المغامرون يخاطرون بحرياتهم بل وبحياتهم فى هذا السبيل رغبة منهم فى ترك بلدان نبذتهم نبذ النواة وأذاقتهم ألوان العذاب للعنصرية أو اختلاف الرأى أو لما لتتهم للديموقراطية وزهدهم فى النظم الدكتاتورية والمبالغة فى الاقتصاد المدار وما يجره هذا من الحد من حريات الفرد وتصرفاته كعضو فى المجتمع الانسانى . وكان السائح يستبدل الاسترلينى بعملات البلدان التى يهبط فيها بأفخر الفنادق فى « بودابست وبوخارست واثينا » وغيرها وعلى يد أقرب المقربين من البوليس رغم تشدد القانون من الناحية النظرية فى عقوبة المخالف وفى الزج بمن يتجر فى السوق السوداء فى غياهب السجون ، وكان مركز السوق السوداء وبؤره التجارة غير المشروعة للعملة والذهب وسائر السلع المحرمة والمهربة والنادرة فى عاصمة رومانيا لا يبعد إلا بضعة أمتار عن بناء الادارة العامة المركزية لمحافظة المدينة والبوليس والأمن العام.

وكم تشفى الانسان من خصمه بما يذيقه من ضروب التعذيب وصنوف الآلام ، فكانت الأرواح البشرية فى نظر هتلر وأعوانه لا تساوى شروى

نقير . ولقد سبق أن فشل فى سنة ١٩٢٣ مؤسس النازية فى حركة ميونيخ يوم أن كان فى طليعتها نصيره « لودندورف » أحد أقطاب الألمان فى الحرب العالمية الأولى ، وطغت على مؤتمرى حانه مونيخ أمواج عالية من الديموقراطية فجرفت محاولتهم قلب نظام الحكومة الاشتراكية للريخ وآوتهم هذه أنقاء لشرهم فى قلعة هناك ، وكانوا فيها أقرب إلى الضيوف منهم إلى المعتقلين أو المساجين . ودون رأسهم إبان هذا الاعتكاف كتابه الأغبر بعنوان « كفاحى » ،ولما بسم له الدهر فقد « هندمبورج » وكان رمز الشعب الألمانى وموضع إحترامه وصلة الماضى العزيز له يده لمصافحته بعد بضع سنوات عمد إلى إعدام مخالفيه فى السياسة والرأى وخصوصا من أنصاره فى دورهم ومخادع نومهم فى جوف الليل وعلى مرأى من زوجاتهم وأبنائهم وأقاربهم . ولما أتعبه إعمال السيف فى الرقاب واختراق الرصاص للصدور أخذ يشرد بقايا الشيوعيين والديموقراطيين وكل من لا ينزل من علياء تفكيره إلى حضيض النازية ويزج بهم فى معتقلات هى أشبه بزرائب البهائم أو بحفر القبور لايواء الجيف ،

ولوح الطليان بأيديهم يهددون وقد اغتر بقوتهم كثيرون ، ولكنها لم تك إلا كخيوط العنكبوت ما لبثت أن تمزقت ونفضتها المعارك الأولى للحرب العالمية الثانية . وتوعدوا شعب وادى النيل بقبضات هذه الأيدى البدينة جسما والواهيه قدرة وكفاية وروحا فى مرورهم عبر قنال السويس إلى الحبشة ليفتكوا بشعب أعزل من السلاح . ولكن إذا كان شر البلية ما يضحك فأن سكان الوادى العتيد الذى عرف كنه الانسانية منذ منا ورمسيس وبطليموس وابن العاص وصلاح الدين قابل جعجعه الذاهبين إلى الحبشة الذين سيسجلون على أنفسهم سخط التاريخ واحتقار العالم المتمدين بابتسامة باردة أشبه بالرثاء . وقد انتهى الحال ببعض هؤلاء المتحمسين بعد أن أتقنوا تمثيل إشارات التهديد وانتفاخ الأوداج بالقفز من السفن العابرة القنال المحملة بالجند والعتاد والهروب فى جوف الصحراء!

ما وراء الاسماعيلية والبحيرات المرة بالسويس مما اضطر البوليس المصرى إلى البحث عنهم وإعادتهم إلى ذويهم .

وتحركت ضغائن فرنسا ضد الانكليز ، وأخذ ينبش لا فال القديم إرضاء لصديقه الدوتشى وإحراجا لدولة عبر المانش التى لا تهتم بأصدقائها وجيرانها ولا تفرق بين المخلص والممالىء، ولا تنشد المودة إلا حينما تشتد بها الأزمات ، فطالما وقفت فى صف ألمانيا العدو المشترك ضد حليفة الأمس ، فساعدتها على جلاء الجيوش المحتلة عن الرين وتسليح شاطئه الغربى وإنعاشها ماليا وهيأت للنازية الحياة والقوة . فصانعت حكومة الجمهورية الفاشيست فى استباحه دماء الأحباش وذلك تشفيا من خلان يخلون بالوعود . وقد تمسكت انجلترا باستقلال الحبشة وعملت على تدخل جامعة الأمم لصيانة استقلالها ومصالح الامبراطورية دون نتيجة إيجابية يعتد بها .

وهرب مئات الآلاف من أبناء الجمهورية الاسبانية المهزومة وقد غلبوا على أمرهم ومزقت أسلحة فرانكو كيان هذا البناء الاشتراكى الغض شر ممزق وعبروا البرانس وآوتهم الجمهورية الفرنسية على مضض . وكان من يسقط منهم فريسة فى يد أحد أعوان فرانكو لا يتردد فى قتله شر قتله ، فلا يرحم طفولة مبكرة أو شيخوخة ضعيفة واهنة ، وكأن البرانس هى حجاب الحياة وسياج الضمان . وزجت بهم الجمهورية الفرنسية فى معسكرات مؤقتة على الحدود أشد ظلمة ووحشة من سجون الدكتاتور الكاثوليكى الغليظ القلب .

وانتشرت فى أنحاء أوروبا الدبلوماسية القائمة على التجسس والمغالطة والوقيعة والدس ، وكأن العالم قد عاد إلى عصر الملكيات المطلقة وآل بورجيا ومبعوثيها من العيون والأرصاد وقواعد الماكيافيلية .

وعملت روسيا الحمراء بواسطة عيوانها وممثليها السياسيين فى الخارج على القضاء على معارضيها فى باريس وغيرها من عواصم بلدان الغرب وأمهات مدن الفكر . مثال ذلك اختفاء الجنرال كوتيبوف أحد زعماء الروس البيض فى

باريس عام سنة ١٩٣٠ ، وقتل الرفيق تروتسكى أحد أقطاب البولشفيك ومؤسس النظام السوفيتى مع لينين، الذى ترك بلاده لخلاف فى الرأى مع ستالين القابض اليوم على زمام الأمر فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ، ثم بعد طول المطاف ألقى عصا ترحاله فى المكسيك حيث قتل فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٤٠ .

كما أطلق كل من معسكرى الدكتاتورية والديموقراطية عيونه وأرصاده وكأنهم كلاب الصيد يشتمون الأخبار ويبحثون عن الفرائس . وأخذ كل يعمل بأرشاد قلم المخابرات للإيقاع بخصمه والحصول على خططه السرية وبرامج تسلحه وتصميمات أسلحته وبوارجه وغواصاته وطائراته .

وإن عالما كهذا مشبعاً بالأنانية والجشع وحب الايقاع بالغير والانقضاض على الفريسة بمجرد تنسم ضعفها وقلة حيلتها وقد طغت فيه الروح الانتقامية على ما عداها وانعدمت الروح الانسانية بمروءتها وعطفها على الجماعة وسعيها فى نشر الوئام والسلام بين الأفراد والشعوب يسعى حتما الى حتفه بظلفه ، وقد كان فسرعان ماوقعت الواقعة واشتعلت نيران الحرب الاستعماريه الثانية لا تبقى ولا تذر .

وقد يتبادر إلى الذهن من تراشق معسكرى الدكتاتورية والديموقراطية — قبل الحرب العالمية الثانية وحتى نهايتها — بالتهم وإدلاء كل بالحجج التى تنبىء عن أفضليته على الآخر أن هذا الصراع الذى بدأ صراع كلام وخطب ، ثم تطور إلى تنافر سياسى وتدابر اقتصادى فالى حرب ضروس ثكلت الانسانية وثخنت العالم بجراح عميقة سيظل طويلا يقاسى آلامها ولم تلتئم بعد هو صراع مذاهب ومبادىء ، غير أن خفايا هذا الصراع غير ظواهره .

حقيقة هناك تياران متضادان تصادما فى كل مناسبة فى المؤتمرات السياسية والاقتصادية كما ظهر ذلك : فى خروج الدول الدكتاتورية من جامعة الأمم الواحدة تلو الاخرى وقد حاولت كبريات الدول الديموقراطية والدكتاتورية أن تفرض نوعا من السلام يلائم أطماعها ، وفى فشل المؤتمر الاقتصادى

العالمى وقد تعذر تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطماع الاقتصادية لا سيما أطماع الجبهة الدكتاتورية التى كانت تعد العدة لسياسة الاستكفاء والتسلح ، وفى بث الدعوة والنفوذ السياسى فى الخارج كما حدث فى اصطدامهما فى إسبانيا وقد أيدت فرنسا وانجلترا وروسيا واسبانيا الجمهورية بينما عملت دولتا المحور على إنشاء دكتاتورية فرانكوا هناك وذلك بواسطة جنودهما المدربين وعتادهما ، ولولا المساعدة المسلحة الفعالة التى قدمتها الفاشية والنازية للدكتاتورية الأسبانية لما أمكن القضاء على الحكومة الجمهورية هناك . ولكن هذا الاصطدام واختلاف أساليب الجبهتين فى الحكم وتضاد المثل العليا لا تدل على أن صراع الدول وأزمة الحكم مصدرهما تطاحن المذاهب ، فأن تطاحن المذاهب هذا وسيلة من وسائل الكفاح ، أما بيت الداء فهو كمين فى فقدان الضمير والخلق الدوليين تبعا لضعف الخلق السياسى للأفراد والجماعات وجشع الحكومات وتشبعها بالروح الاستعمارية .

وإننا إذا أمعنا النظر فى التصرفات الظاهرة لمعسكرى الدكتاتورية والديموقراطية رأيناها تكاد تكون واحدة فى التمسح بالجماعات وخطب ودها . هى ترمى إلى إنصاف الطبقات العاملة الأجيرة لشحذ نشاطها وحثها على العمل بصفتها عماد الأمة وقواها المنتجة وكذا طبقة متوسطى الحال (البورجوازيه) وهى تغذى باستمرار الادخار وتكتتب بالوفير من المال فى أسهم الصناعات وسندات الدين العام . وكل من المعسكرين يتسابق أيضا فى إرضاء العمال سواء بأنصافهم إنصافا واسع المدى على حساب الرأسمالية أو بأشراكهم فى التعبير عن آرائهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فى البلدان الديموقراطيه كلما حوب أمر واستعصى حله بفضل نفوذ النقابات والأحزاب الاشتراكية وممثلى العمال فى البرلمان ، وفى البلدان الدكتاتورية بفضل نشاط الزعماء فى المبادرة بمكافحة البطالة وتحديد الأجور الدنيا للعمال وإنشاء معسكرات السرور والمرح والراحة وتسهيل قيامهم برحلات صيفيه مجانية والاتجاه إلى استفتاء الشعب فى معضلات الأمور ، ولا يخفى أن غالبيته مكونة

من الطبقات الأجيرة العاملة. غير أن إرضاء هؤلاء وتدليلهم وتدريبهم هو لإعدادهم للصراع وتقديمهم قربانا على مذابح الأطماع السياسية . وشأن الحكومات فى هذا الصدد شأن الجزار يطعم الخراف ويسمنها ليبيعها فى الأسواق ويثرى من لحمها وشحمها . وتريد الدول الصناعية الكبرى أن تجمع المزيد من المال وتحصل على المزيد من الأراضى والامتيازات الاقتصادية والمناطق الغنية بمعادنها من وراء الحرب العامة البشعة وقوامها ووقودها الطبقات العامله المنتجة .

ويمكن حصر هذه الحالة التعسة التى أدت إلى أفظع المذابح البشرية فيما يأتى : —

(١) ضربت الفوضى أطنابها بين الأمم وقد أمسك التدابر والتناحر الاقتصادى والسياسى بتلابيبها ونشأت كراهية قوميه وعنصرية واجتماعية ، وزاد فى اذكاء نيرانها سباق التسلح ونبذ المعاهدات وإهمال شأن عصبة الأمم وإرجاء حلول أهم المشكلات التى نشأت بفعل الحرب العالمية الأولى وفى مقدمتها مشكلات الديون العامة والنقد والصناعة والعمل والمستعمرات والتنازع على الحدود . وعجزت الحكومات الديموقراطية (وما أكثرها)عن قيادة دفة السفينة ، وهى لا تلبث أن تعتلى كراسى الحكم حتى تعمل على ألا تنهار تحت ضربات معاول الحزبية ومؤامرات الخصوم السياسيين وتوجه كل همها لهذا ، ولا ترسم أيه سياسة فعاله للتضامن والتعاون الدولى وحل المشكلات الخطيرة الأقليمية والعامة التى تجر إلى الحرب .

ففى العالم الأوروبى الحديث نشأت منذ القرن التاسع عشر حرية اقتصادية أساسها الأنتاج الكبير بكميات وفيرة لا حصر لها تطلبت أسواقا عديدة كبيرة . وبديهى أن طابع هذه الأسواق ورواجها قائم على التنافس وقيام دول كبرى أو على الأقل كتل من الدول المتزاحمة على المادة الأولية والسيطرة على الأسواق .

وهناك من ناحية أخرى المبادىء الحرة وحقوق الأنسان التى أدت إلى الحرية السياسية وهى الخطوة الأولى فى سبيل الحرية الاقتصادية المطلقة ،

وهذه الحرية أدت إلى تعدد القوميات وإلى قيام دول ودويلات وفق حق تقرير المصير أو مزاج الدول المتاخمة فى تكوين أمم مستقلة جديده . وطبيعى أن تعطى هذه الحالة لكبريات الدول الفرص للصيد فى الماء العكر ، فأنشاء جبهات وعقد اتفاقات سرية وعلنية أساسها تقوية نفوذها وتوسعها على حساب الخصوم ، مما يزيد بعد الشقة والشحناء بين كبريات الدول التى تقود السياسة العالمية .

لقد شهد القرن التاسع عشر عهد رخاء اقتصادى يكاد يكون متواصلا ، وشجع على ذلك اضطراد زيادة عدد السكان وحركة النشاط العلمى واستثمار البلدان الجديدة فيما وراء البحار . ومع التسليم بأن القانون الدولى لم تخط عمليا خطوات هامة فى سبيل احترام كلمته وسماع حكمه ، إلا أن مبادئه العامة وخططه الأساسية سرت فى عروق الشعوب لتمتزج بروحها وتضفى عليها مسحة من العدالة والأنسانية ، ولقد كانت قريبة العهد من مبادىء الثورة الفرنسية لاتزال تذكر تضحياتها الجسام فى سبيل تنفس نسمات الحرية فعاشت فى جو من الطمأنية الدولية والتوازن السياسى والسلام النسبى ، وانعكس من المعرض لسنة ١٩٠٠ بباريس شعاع من التفاؤل العام والرغبة فى التعاون الدولى . وبعد مضى سنة على هذا التاريخ أعلن الرئيس «ما كنزى» فى المعرض الدولى « بيافلو » ذلك الشعور الذى كانت تحس بدفئه الشعوب وترغب فى استمراره وهى لا تدرى حقيقة ما يدور فى خلد الزعماء السياسيين وما يخبئه القدر من حرب ودمار .

فقال « إن الله والناس عملوا على ربط كافة الشعوب بعضها ببعض ، ولم يعد شعب ما اليوم بقادر على العزله والاستقلال التام وعدم ربط مصيره بالآخر ، ومادامت الضرورة تدفع الشعوب يوما بعد يوم إلى التعاون والاتصال بعضها ببعض فم ذا يضعف شيئا فشيئا فرص سوء التفاهم ، وهكذا نصبح أكثر استعدادا لعرض مشكلاتنا إذا شجرت بيننا مشكلات أمام محكمة

التحكيم الدولى ، وهو أنبل الوسائل لحل المشكلات الدولية»(١) .

ولكن هذا الشعور النبيل وهذه الآمال الدفينة فى قلوب سواد الطبقات العاملة وعبارات السلام الرنانة التى كان يرددها المفكرون العقلاء ومحبو ومن بلاد العم سام وكتاب أهل الشمال تلاشت كما يتلاشى صدى الصوت فى صحراء موحشة قفراء ، وصارت ترتكب أبشع المظالم والجرائم باسم الحرية والعدالة الدولية .

وندد « فانزيلند » بعهد ما بين الحربين العالميتين وضعف الديموقراطيات الكبرى إذا شئت نعتها بالضعف أو التجائها الى أنصاف الحلول أو التأجيل محافظة على ما اغتصبته من الشعوب الأخرى الصغيرة من الثروات والحريات التى انتزعتها انتزاعا بعد الحرب العالمية الأولى ، وأدى هذا إلى دفعها الثمن باهظا فى الحرب العالمية الثانية وذلك محافظة على حياتها وكيانها ، وقال فى هذا الصدد « هناك إفلاس فى الفكر والرأى » ، وأضاف المفكر الكبير «ماريو» «بل وهناك أيضا إفلاس خلقى »(٢)

وهذا الأفلاس الخلقى ضرب أطنابه فى ميادين الاقتصاد والسياسية الداخلية وقيادة السياسة الخارجة ، وأدى إلى الفوضى الدولية كما شجع على التخبط فى دياجير من ظلام الأطماع فى المؤتمرات الدولية وفى اجتماعات تخفيض السلاح والسلام وتوثيق الروابط بين الأمم ، وأزكى الأحقاد الدفينة وروح الانتقام وحال دون تضميد الجروح المادية والنفسية التى خلفتها الحرب العالمية الأولى . وكلما وافق هوى الساسة الضرب على وتر معين تمشيه مع مصالحهم وأطماعهم الاستعماريه بالتنديد بالحرب والمناداة بنبذ الأحقاد ووجوب بث التعاون بين قادة البلدان الديموقراطية الكبرى رفعوا عقيرتهم وغذوا الصحافة بالطريف من عباراتهم المنمقة الجوفاء وجمسوا الرأى العام فى هــذا السبيل ، وحقيقة الأمر أن تصرفهم هذا ليس حباق نزع السلاح

(١) أنظر « ثورة الأمس واليوم والغد » للويس ماريو ، صفحتى ٤٨ ، ٤٩ .
(٢) أنظر « ثورة الأمس واليوم والغد » للويس ماريو ، صفحة ٦٦

أو تمسكا بأهداب العهود والمواثيق وإنما خوفا من تسلح الخصوم وتسابقهم معهم فى السلاح الذى لم يخفضوه تخفيضا جديا فى عقر ديارهم ، وخشية أن يشتد ساعد جيرانهم وقد ذاقوا العلقم فى حروب الاستعمار بفعل أسلحتهم الماضية وأن يطالبوهم بالمستعمرات التى انتزعوها منهم وأن يهبوا لتمزيق معاهدة فرساي.

ولقد كانت فرنسا تتغنى بالسلام وتتحمس لمؤتمرات نزع السلاح بينما تحتفظ بجيش قوامه ستة ملايين جندى كاملى العدة والعتاد وتشيد حصنا منيعا من الفولاذ عرضه عشرات الكيلو مترات وطوله نحو ألف كيلو متر أو أكثر وهو خط « ماجنيو » بينها وبين جاراتها لشرق حدودها، وكان « أرستيد بريان » داعيه السلام الأكبر فى فرنسا « وبارتو » Barthou « وبانليفيه » Painleve من كبار ساستها « وماكدونالد » زعيم العمال فى انجلترا وداعيه تخفيض السلاح « وتتلسكو » من أكبر دعاة السلام فى البلقان و « ستريسمان » داعيه السلام فى ألمانيا وغيرهم متحمسين للسلام ، ويصرحون بما يتأجج صدور الشعوب الأوروبية التى كانت أشد ماتخشاه أن تتكرر المجزرة ، وماأشد بطشها بالطبقات العاملة فقد زادت فى فقرهم وفى آلامهم وشقائهم وشردت أسراتهم وبعثرت فتات المائدة التى يخلعها عليهم المسئولون وأضحى ملايين منهم بلا عمل ، وكان هؤلاء الساسة فى سبيل استتباب السلام يتخذون من المبادىء الأنسانية والعدالة الدولية ونظام عالم ما بعد الحرب شعارا لتوثيق عرى المودة بين أعداء الأمس وتأييد حق الشعوب فى تقرير مصائرها وضرورة نجدة دول البلقان الناشئة ووجوب مساعدة الريخ الثانى وقد أصبح جمهورية ديموقراطية وتمزقت أوصال حليفته الكبرى إمبراطورية النمسا والمجر وصارت النمسا ذاتها رأسا بلا جسد تضم عاصمتها المتناقضات بذخ الأمس وبؤس اليوم وكانت تتركز المؤسسات الاقتصادية لأوربا الشرقية فيها فتبخرت منها بانهيار الامبراطورية . وذهب دعاة السلام هؤلاء إلى حد المناداة بأنشاء « اتحاد دول أوروبا » ظاهره تدعيم السلام وحقيقته المحافظة على وحدة القاره الفيلسيتى فى قيادة السياسة العالمية والسيطرة الدولية والتسلط على الشرق.

ولكن أنى لهذا المشروع أن ينجح وما يجب توفره فيه هو أن يقوم على النية الحسنة المتبادلة والتآخى الحقيقى والخلق السياسى القويم ؟

(٣) أخذ العالم يسير سريعا نحو حرب عامة ثانية بتأثير عوامل عدة كلها تحض على النزاع المسلح ، وأظهرها الأزمة الاقتصادية العالمية الطاحنه وبقاء شتى المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (وقد سبق شرحها) معلقة بلا حل .

وأخذت هذه الأزمات الجسام تضيق الخناق على طرق السلامة والأمان ويئس دعاة السلام وفى مقدمتهم «بريان» من الأصلاح وعلاج الشرور الأنسانية إلا بحد السيف ومن إقامة صرح سلام حقيقى فى كنف عصبة الأمم ، وزاد فى يأسه موت «سترسمان» داعية السلام فى ألمانيا وأحد الذين كان يركن إليهم فى التقارب بين بلادهما ونسيان أحقادهما ونبذ خصوماتهما بصفة نهائيه .

يقولون أن العصر وجوه يخلقان الرجال ويكيفانهم ذلك التكييف الذى تنشأ فى ظلاله العبقريه والعظمه، وأن عبقرية «نابوليون بونابارت» وليدة الثورة الفرنسية «ومبادىء «كارل ماركس» وليدة عصر اتساع الصناعة واجتماع آلاف العمال فى مكان واحد مقفل للعمل الشاق المتواصل، وأن التفكير الاقتصادى الحر «لآدام سميث» وتلاميذه نتيجة لحاجات انجلترا وبيئتها الصناعية وتعطشها إلى الثروة والاتساع ، وأن نداء « جوزيف شمبرلن » بالحماية الجمركية نتيجة التنافس التجارى الشديد بين انجلترا والدول الصناعية الأوروبية الجديدة وما يهدد الصناعة الانكليزية تبعا لهذه المنافسة ، إلا أن حماسة بريان وغيره وخطبهم الرنانة فى سبيل السلام وجهودهم فى تدعيم عصبة الأمم وليدة رغبة الشعوب الملحه فى وضع حد للحروب .

قد تكون للعبقرية والنبوغ أثرهما فى العصر وفى توجيه الجيل ، ولكن ناقوس الخطر كان يدق فى غرب أوروبا التى خربت طوال أربع سنوات (١٩١٤ - ١٩١٨) بفعل الأسلحة الحديثة المدمرة التى لم يعهدها العالم من قبل ينذر بحرب أبشع تبعا لسوء الأحوال الاقتصادية واستفحال أزماته

الصناعة والتجارة والنقد ، ومهما قيل في سوء نوايا دعاة السلام وأنهم يظهرون غير ما يضمرون وأن أطماع السياسة الاستعمارية تطغى على الرغبة الجدية في السلام وأنه قبل وضع حجره الأساسى يجب تطهير الأرض من العقبات وتعبيدها حتى يقوم البناء سليما ، فلقد كان لبعض الشخصيات المفكرة أثرها في السلام الأوروبي نحو عشر سنوات ما بين الحربين العالميتين ، وفي مقدمة هذه الشخصيات بريان ، غير أن أعاصير السياسة عصفت به وبأنصاره كأعجاز النخل فسقطوا صرعى جهودهم ومقاومة المعارضين الاقوياء ذوى الأطماع ، وقد خلفوا تفكيرا هو رائد جيلنا اليوم ليعيد الكرة ويبنى من جديد ويتلافى أخطاء الماضى وعيوبه .

ولا يسعنا وقد رددنا اسم « بريان » داعيه السلام أن نمر على جهوده دون أن نفيها حقها من العناية واسمه يقترن دائما بأعمال السلام . لقد كان محط رجاء الشعوب المحبة للسلام والإنسانية بكل ما تعنيه هذه العبارة ، وكان بارقة الأمل التى تبعث الطمأنينة فى العالم بعد الحرب العالمية الأولى وما أعقبها من أزمات لأنه نصير التفاهم بين الأمم وعدو الحرب اللدود . ولقد كان شديد الايمان بنجاح قضية السلام ونبذ الحروب شديد التمسك بالاخاء العالمى ، ونجح فى تقريب فرنسا من ألمانيا أشد تقريب ، وسعى جهد طاقته فى رفع شأن عصبة الأمم وجعلها مدرسة حقة للسلام ، وحباها بعنايه السياسى الفذ المتفانى المؤمن بقداستها الموقن بمستقبلها مما خلع على العصبة ثوب الاحترام والهيبة ، وعثر فى ألمانيا على زميل له يميل كيله إلى التفاهم والابتعاد عن الحرب ، فشادا سويا أسس التقارب الفرنسى الألمانى ، وسعيا فى إخلاء الرين من جيوش الاحتلال ، وسعيا سعيا حثيثا لتتبوأ ألمانيا مركزها اللائق فى جامعة الأمم ، وعلى ضفاف بحيرة جنيف شادا صروح الأمانى والآمال لتجنيب العالم ويلات الحروب العامة والدمار الشامل .

ومهما قيل ضد بريان فهو ذلك « الحيوان السياسى » ـ كما يسمى أرسطاطاليس الزعيم السياسى ـ الذى اشتم الحوادث من خياشيمه الضخمة

القوية الحساسية وتتبعها إلى مصدرها وينبوعها وقام بخير ما يقوم به غيور في سبيل السلام ، وكفاه فخراً أنه حل معضلة التنافر بين الامتين العدوتين وحقق ميثاق منع الحروب بالتعاون مع كيلوج الأمريكى بباريس سنة ١٩٢٨ ، ذلك الميثاق الذى اتخذ اسم هذين السياسيين الكبيرين وانضمت اليه امم العالم المتمدين .

وكانت كل حواس بريان وحركاته تنبىء بحق عن السلام ، وكان يلقن هذا الفن فيصغي اليه حتى خصومه بتململ وضجر فى أول الامر ، يبحثون خلال أقواله عن كلمة يوجهونها ضده أو حجة يطعنون بها مبادئه ، ثم لاتلبث عباراته السحرية أن تغوص إلى أعماق نفوسهم فيتعشقوا ما يقول . وقد وقف فى جامعة الامم عندما تحرجت الحالة الدولية فى أواخر عهد نشاطه الدولى فصاح عن يقين واقتناع ، لا يردد صوت بلاده فالدول القوية ذات الممتلكات تخونها الصراحة نظراً لأطماعها بل يردد صوت الإنسانية البعيدة عن الأغراض ، فقال لممثلى الأمم المتمدينة المجتمعين فى جنيف « طالما أنا فى هذا المكان فلن تكون الحرب بحال » وفعلا أضفت العبارة شيئاً من الطمأنينة على الشعوب والنفوس المضطربة .

ولكن مع الأسف هبت على عقيدة السلام رياح عاصفة حطمت غرس بريان وأضعفت الايمان بالعصبة ، وتطلعت ألمانيا التى انهزمت فى الحرب العالمية الأولى دون أن تتضعضع قواها أو تذهب آمالها وتذيل أطماعها إلى تحقيق فكرة (الانشلاس) أى ضم النمسا التى تمت إليها بصلة اللغة والعادات ، ثم تمادت النازية فى سيرها نحو الشرق وفى تحقيق فكرة ألمانيا الكبرى ، وطمعت الفاشية فى إعادة مجد روما القديمة وإنشاء إمبراطورية عريضة تضم حوض البحر الابيض المتوسط ، وصارت أوروبا غير تلك التى أرادها بريان ، وتغير نظام التحادث الدولى بين الأمم ، كل أمة تريد أن تملى إرادتها بالحديد والنار ، وكل أمة تعد العدة لذلك بتشييد الأساطيل الجوية والبحرية وبتقوية سلاحها البرى ، وتضاءل ثم تلاشى سراب أوروبا

المتحدة وطغت على الإنسان ثورات الغضب والتعطش للانتقام .

وبمجرد أن خيم على العالم الخوف والشك فتركه ظلاما حالكا تخبط الدول فى دياجيره دون مخرج ، وبمجرد أن فقدت أوروبا عاطفتها الأنسانية وتغلب طابع الشر على عوامل الخير والتفاهم الدولى وحل الخصام محل السلام فقد بريان الحياة ، فارقها دون أن يملأ غيره مكانه الهام فترك هوة سحيقة بين العالم وبين كل فكرة ترمى إلى نبذ الحروب وحقن الدماء .

المبحث الرابع

الاضطراب السياسي الدولي والتنازع على التسلط

أهم مراجع المبحث الرابع

« افلاس السلام ١٩١٨ — ١٩٣٩ » لموريس بومونت ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦
« La Faillite de la Paix 1918 — 1931 » par Maurice Baumont, 1 vol, Paris 1946.

« أوروبا على أساس فرساي ١٩١٩ — ١٩٣٩ » لبيير رين، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٥ .
« L'Europe de Versailles 1919— 1939 » par Pierre Rain, 1 vol, Paris 1945.

« هذه أوروبا » لبرتران دى جوفنيل ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٧
« Quelle Europe? » par Bertrand de Jouvenel, 1 vol, Paris 1947
« عشرون سنة كلها أخطاء سياسية » رينو دى جوفنيل ، جزءواحد،باريس ١٩٤٧
« Vingt Années d'Erreurs Politiques » par Renaud de Jouvenel, 1 vol, Paris 1947.

« مصير الرأسمالية » لويس مارليو ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٨
« Le Sort du Capitalisme » par Louis Marlio, 1 vol, Paris 1938.
« ثورة الأمس واليوم والغد » لويس مارليو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٣
«La Révolution d'Hier, d'Aujourd hui et de Demain» par Louis Marlio, 1 vol, New York 1943.

« الروح الفرنسية » لبول جولتييه ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٦
« L' Ame Française » par Paul Gaultier, 1 vol, Paris 1936.
« الديموقراطية فى فرنسا » للويس رينو ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٧
«La Democratie en France» par Louis Reynaud, 1 vol Paris 1938
« تطور الفكر الأوروبى » لدومون فيلدن ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٧
« L' Évolution de l'Esprit Européen » par L. Dumont-Wilden, 1 vol, Paris, 1937.

« نظرات إلى العالم القائم » لبول فالرى ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥
«Regards Sur le Monde Actuel» par Paul Valery, 1 vol Paris 1945
« اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ضد الحرب » لجان كاتالا ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨
«L'U.R.S.S. Contre la Guerre» par Jean Cathala, 1 vol, Paris 1948
« صفحة من التاريخ » لرنيه جروسيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٧
« Bilan d'Histoire » par René Grousset, 1 vol, Paris 1947

« النتائج الاقتصادية للحرب ١٩٣٩ — ١٩٤٥ » لجان شاردونيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٧

«Les Conséqences Economiques de la Guerre 1939—1945» par Jean Chardonnet 1 vol, Paris 1947.

« لمحات فى التاريخ الاقتصادى المعاصر ١٨٩٠ — ١٩٤٥ » للويس بومرى ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦

« Aperçu d'Histoire Economique Contemporaine 1890—1945 » par Louis Pommery, 1 vol, Paris 1946.

« التفسير الاقتصادى للعالم الحديث » لرويك وترجمة بول باستييه ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦

« Explication Économique du monde Moderne » par W. Röpke, traduction de Paul Bastier, 1 vol, Paris 1946.

« انجلترا اليوم » لأندريه سيجفريد ، جزء واحد ، باريس ، ١٩٢٤

« L' Angleterre d'Aujourd'hui » par André Siegfried, 1 vol, Paris 1924.

« الأزمة البريطانية للقرن العشرين » لأندريه سيجفريد ، جزء واحد ، باريس ١٩٣١

« La Crise Britannique au XX Siécle» par André Siegfried, 1 vol Paris 1931

« الأسواق الكبرى للمواد الاولية » لفرناند موريت ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٠

« Les Grands Marches des Matieres Premieres » par Fernand Maurette, 1 vol, Paris 1930

« حرب المواد الاولية » لهنرى بيريه ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦

« La Guerre des Matiéres Premières » par Henri Peyret 1 vol, Paris 1946

« أوروبا » لجان لافاى ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦

« l'Europe » par Jean Laffay, 1 vol, Paris 1946.

« النتائج الاقتصادية للسلام » لجون ماينارد كينز ، مترجم للفرنسية ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٠

« Les Conséqences Economiques de la Paix» par John Maynard Keynes, tradiut en francais, 1 vol, Paris 1920.

« القومية أو الوطنية » لفورتونا ستروفسكى ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٣

« Nationalisme ou Patriotisme » par Fortunat Strowski, 1 vol, Paris 1933.

« الانسان الحديث » لفورتونا ستروفسكى ، جزء واحد ، باريس ١٩٣١

« l'Homme Moderne » par Fortunat Strowski, 1 vol Paris 1931

«أوروبا القرن التاسع عشر وفكرة القوميات» لجورج فيل ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨
«l' Europe de XIX Siecle et l'Idée de Nationalite» par Georges Weill, 1 vol, Paris 1938.

« مركز مصر الاقتصادى والمالى » لأرمنجون ، جزء واحد ، باريس ١٩١١
«la Situation Economique et Financière de l'Egypte» par Arminjon 1 vol, Paris 1911.

« المسألة المصرية » لفريسينيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٠٥
« la Question d'Egypte » par C. de Freycinet, 1 vol, Paris 1905

« تاريخ الانسانية الحافل » لأندريه ريبارد ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦
« la Prodigieuse Histoire de l'Humanite » par André Ribard, 1 vol, Paris 1946

« الاستعمار أقصى مراحل الرأسمالية » للينين ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥
« L'Impérialismc Stade Suprème du Capitalisme » par Lénine, 1 vol, Paris 1945

« مبادىء قانون البشر » لجينيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٤
«Principes de Droit des Gens»par Raoul Genet, 1vol, Paris 1944

« موجز العلاقات السياسية الدولية من ١٩٢٠ إلى ١٩٣٩ » المعهد الملكى للعلاقات السياسية الدولية تأليف جاثورن هاردى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٧
« A Short History of International sffairs » by Gathorne-Hardy (Royal Institute of International Affairs) 1 vol, London 1947.

« مرآة الماضى » لزلياكوس ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤
« The Mirror of the Past » by K. Zilliacus, 1 vol, London 1944

« المشكلة الاقتصادية للسلام » لوالتر بادلى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤
« The Economic Problem of Peace » by Walter Padley, 1 vol London 1944

« ماوراء المنازعات » لكورت لندن ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٦
« Backgrounds of Conflicts » by Kurt London, 1 vol, New York 1946.

« السياسات العالمية » محاضرات فى العلاقات السياسية الدولية تحرت بمعرفة روسيل ه . فتزجيبون ، جزء واحد ، لوس انجليس جامعة كاليفورنيا ١٩٤٤
« Global Politics » édited by Russel H. Fiz gibbon, 1 vol University of California Press Berkeley & Los Angeles 1944

« خلاصة الجغرافيا السياسية » لأرنست ه . شورت ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٥
« A Hand Book of Geo-Politics » by Ernest H. Short, 1 vol, London 1935.

« المشكلات العلمية الحديثة فى الجغرافيا السياسية » لاسايا بومان ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٢٨

« The New World Problems in Politccal Geography » by Isaiah Bowman, 1 vol, New York 1928

« المثل السياسية والحقائق الاقتصادية » لفرانسيس دى ليسى ، جزء واحد ، لندن ١٩٢٥
«Political Myths & Èconomic Realities» by Francis Delaisi, 1 vol London 1925

« النواحى الاقتصادية للسيادة » لهوترى ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٠
« Economic Aspects of Sovereignity » by R. G. Howtrey, 1 vol, London 1930.

« العالم الاسلامى الحاضر » للوثروب ستودارد ، جزء واحد . لندن ١٩٣٢
« The New World of Islam » by Lothrop Setoddard, 1 vol, London 1932.

« العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدات الصلح » لكار ، جزء واحد ، لندن ١٩٤١
« International Relations Since the Peace Treaties » by E. H. Carr, 1 vol, London 1941

« كيف تكسب الصلح » لهارى بوليت ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤
« How to Win the Peace » by Harry Pollitt, 1 vol, London 1944

« ماموقف الديموقراطية ؟ » بحوث نشرتها جماعة « الفابيان » أقلام لاسكى وكروسمان وكول وزلياكوس وبارنز وفايف ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٠
« Where Stands Democracy ? » prepared for Fabian Society by Harold Laski, R. H. S. Crossman, G. D. H. Cole, K. Zilliacus, Leonard Barns, Hamilton Fyfe, 1 vol, London 1920

« نظرات الى ثورة عصرنا الحاضر » للاسكى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤
« Reflections on the Revolution of Our Time » by Harold I. Lasky, 1 vol, London 1944

« عشرون سنة أزمة من ١٩١٩ — ١٩٣٩ » لكار ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٦
« The Twenty Years Crisis 1919 — 1939 » by Edward Hallett Carr, 1 vol, London 1946

« التفسير الاقتصادى للتاريخ » لادوين سليجمان ، مترجم للفرنسية ، جزء واحد ، باريس ١٩١١
« L'Interpretation Economique de l'Histoire » par Edwin A. Seligman, traduction française, 1 vol, Paris 1911

« أوربا الوثابة » لسترونج ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٥
« Dynamic Europe » by C F. Strong, 1 vol, London 1945

« نظرات إلى تاريخ العالم » لنهرو ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٥
« Glimpses of World History » by J. Nehru, 1 vol, London 1945

« الزراعة فى السودان » لعدة مؤلفين تحت اشراف توثيل ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨
« Agrieulture in the Sndan » by Numerous Authors, editedby Tothill, 1 vol, London 1948.

المبحث الرابع

الاضطراب السياسي الدولي والتنازع على التسلط

الفوضى السياسية الدولية وأمثلتها — تضحيات الحرب العالمية الاولى وكوارث الحرب العالمية الثانية وثمنها الباهظ — آمال الشعوب ووعود الزعماء والساسة في بناء عالم أفضل — النكوص على الأعقاب والاخلال بالوعود والمواثيق — الصراع بين البلدان الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي — الاستعمار يحاول استرداد نشاطه — خلاصة وتعليق .

طبيعي أن يخيم على العالم السياسي الدولي ولحته المحالفات والمعاهدات السرية واقتناص الفرص وسداه أزمات شديدة تنوء بحملها الأجيال المتعاقبة سحب من التشاؤم وعدم الاطمئنان والخوف من الغد ، وزاد الطين بلة القالب الجديد الذي صبت فيه الرأسمالية الصناعية الحديثة وتعطشها إلى التسلط والاستعمار وسعيها الحثيث في تسخير الشعوب المستضعفة وابتزاز ثرواتها وما تملكه من مواد أولية لصالح مؤسساتها الصناعية وشركاتها غير آبهة بمصالح مئات الملايين من سكان آسيا وأفريقيا ورفاهيتهم ، ولم تساعد على الخروج من مفاوز الأزمات السياسية والحروب طبيعة العلاقات السياسية الدولية وميلها إلى الاضطراب والفوضى .

وهذه الفوضى السياسية الدولية هي المسئولة أولا وآخراً عن المجازر البشرية البشعة التي أغرقت العالم في لجج عميقة من الدماء . ويعني بالفوضى الدولية هنا اتباع ساسة الدول خطة قائمة على الطمع الأشعبي والمصلحة العمياء في المفاوضات الدبلوماسية والمعاهدات والاتفاقات بل وفي علاقات الدول بعضها ببعض ، فلا حساب لقواعد القانون الدولي ولكلمة الشرف

والروابط المعنوية والقوانين الأدبية . فكل دولة أو بعبارة أفصح كل مسئول عن سياسة بلاده لايعير اهتماما إلا لسياسة توازن القوى والمصلحة والاتساع على حساب الغير ، وقد يزج ببلاده فى الحرب ويسارع إلى امتشاق الحسام إذا رأى ثمة مغامرة مرجح نجاحها ، فهو يقامر والمقامر يرى الربح دائما حتى يخسر آخر ما فى جعبته ، ثم إذا صار خاوى الوفاض تعلق بسراب الأمل الكاذب حتى يفقد كل شىء وتخور عزيمته . وشتان بين المغامر فقط والسياسى المغامر ، فالأول يصب جام الأذى على رأسه ليس إلا أما الثانى فهو يقود زرافات الشباب إلى المذبحة فى سبيل قضايا اتضح على مر العصور أنها غالبا ماتكون بعيدة عن العدل والصواب .

لقد حارب القدماء فى سبيل التاج وميراثه ومركزية السلطات وزواج الأمير وضم عرشين ، ثم فى سبيل فرض دين أو مذهب فرضا . وكم حصد منجل الموت من أرواح البشر ، وكم قضت نفوس ذهبت ضحايا التعصب الأعمى والاضطهاد الدينى ، ولا تذكر مذابح الأندلس ومذبحة سانت برتلمى ومذابح بولنده دون أن تقشعر لهولها الأبدان ودون أن يدهش الإنسان العصرى من قسوة القدماء ومن جمود تفكيرهم الروحى . وخاضت أوروبا حروبا بشعة فى سبيل القوميات وتكوين الدول الحديثة القائمة على فكرة الوطن بطابعه الخاص الذى يمتاز به ، وهو الجنسية واتحاد العنصر واللغة والتقاليد والعادات والدين والتاريخ ، أو أحد هذه العوامل يعززها الموقع الجغرافى والحدود الواضحة التى تساعد على نشأة الوطن الواحد . وتخوض أوروبا اليوم حروبا أشد فتكا فى سبيل التنازع على السيادة الاقتصادية العالمية وانتصار القوة الصناعية لأحدى الدول المتنازعة على الأخرى كى تستأثر بالمواد الخام والأسواق فى مشارق الأرض ومغاربها وتسيطر دون منازع على طرق التجارة الدولية . وصراع الرأسماليات الصناعية الضخمة هذه وصدامها العنيف نتيجة لتعذر التفاهم فيما بينها على توزيع مناطق النفوذ واقتسام فريستها . وقد توصل العقل البشرى إلى تسخير قوى الطبيعة فى

خدمة الأنسان واستعاض عن الصناعات اليدوية بأخرى آلية أوسع إنتاجا وأمتن نوعا . وأدى تسابق الأمم الصناعية الغربية فى ميادين الصناعة والتصدير إلى تقدم العلوم الكيميائية والطبيعة والميكانيكية وزيادة استخدامها فى تحسين الصناعات ، ولكن لم ينجح المرء فى وضع نظام حكيم يحسن بواسطته توزيع ثمرات هذا التقدم العظيم ويجعل الانسانية تنعم بوسائل الرفاهية فى ظل هذا التقدم الذى ماسعى الانسان إليه إلا لتحقيق حاجاته المطردة الزيادة بأفضل الوسائل وأخصرها لا لجلب الدمار والخراب والموت عليه باستخدام خلاصة التفكير البشرى فى ميادين الانتاج والاختراع لسحق العدو سحقا لاهوادة فيه ولا رحمة وتدمير معالم العمران دون إبقاء على شىء منها وحرمان البشرية طوال السنين من الضرورى قبل الكمالى . وما كان أسهل عليه وأجدر به أن يجعل من المعاملات الدولية والعلاقات السياسية ونظمها سنة لها احترامها ينسج على منوالها ولا يحاول أن يفلت من أحكامها ليقع فى هاوية الفوضى الدولية . فطريق السلام الوحيد هو أن يصبح القانون الدولى له حرمته واحترامه وقوته التنفيذية أسوة بقوانين الدول داخل حدودها ، تلك القوانين التى نظمت حياة الأفراد والجماعات فى ظل سيادة الدولة وسلطانها .

أما اليوم فان الدول تكيف العلاقات الدولية وتقاليدها والقوانين التى تنظم معاملاتها بعضها ببعض وما تبرمه من معاهدات واتفاقات وفق أهوائها ، فقد تصم آذانها إزاء توسلات شعب باسل وجهوده دفاعا عن استقلاله وكيانه ، وتعرض عن إعطاء الحياة لأمة مزقت ظلما وعدوانا لأن الدول الظالمة رأت مصالحها فى ذلك ، كما حصل فى تمزيق دولة بولاندة فى القرن الثامن عشر ثم فى إعراض المجتمعين فى مؤتمر « فينا » فى القرن الماضى بعد سقوط نابليون وكذلك فى إعراض الحلف المقدس عن إعادة استقلال شعب بولاندة إليه . وقد تعرض عن الحرب تارة وتخوض غمارها تارة أخرى

لنفس السبب القائم، فبينما وقفت انجلترا على الحياد فى حرب سنه ١٨٧٠ بين ألمانيا وفرنسا وقد كانت تلائمها سياسة العزلة وتتفق وسياستها الاستعمارية خارج القارة ولم تك قد تمت بعد الوحدة الألمانية الخطرة على الامبراطورية البريطانية تلك الوحدة التى نادى بها بسمارك بعد انتصاره فى الحرب السالفة وأعلنها فى فرسايل نرها تسارع بخوض حرب ١٩١٤ – ١٩١٨ بمجرد اختراق ألمانيا حدود البلجيك وذلك بحجة خرق حياد هذه البلاد ظاهرا، ولكن حقيقة الأمر أن انجلترا رأت فى قوة ألمانيا الامبراطورية وأطماعها وروحها العسكرية الباطشة خطرا على الجزر بوصولها إلى شاطىء المانش واحتمال غزوها لأراضى انجلترا فى حالة انتصارها على الامبراطورية الفرنسية ودكها صروحها . وبينما نرى انجلترا طوال قرننا الحالى لايهمها من تحالفها مع فرنسا إلا ضمان السلامة على الرين لتطمئن بذلك على سلامتها وتدرأ الخطر الألمانى عن الجزر فتشجع كل من فرنسا وبلجيكا على الاحتفاظ بجيش قوى وتعاونهما ماليا كلما تطلب الأمر ذلك وترتكز فى الدفاع عن الجزر على هذين الجيشين، نرى فرنسا كدولة عظمى من دول القارة الأوروبية ترى سلامتها لا فى تأمين حدودها على الرين فحسب بل فى كبح جماح ألمانيا فى الشرق وإيقاف تغلغلها فى البلقان . غير أن سياسة فرنسا تجاه البلقان لم تلق تأييدا جديا من الدبلوماسية الأنجلوسكسونية التى لايهمها إلا سلامة الجزر فى الغرب مما فتح المجال للتوسع الألمانى فى شرق أوروبا ولبعث بروسيا العسكرية بسرعة بعد الحرب العالمية الأولى . وبينما كانت فرنسا تنظر إلى الرين نظرة الحذر فتعمل بعد تردد عن كل مغامرة خوفا على سلامة حدودها الشرقية إذا بانجلترا تنتهز هذه الفرصة فتتسع فى الخارج فى غفلة دول القارة الأوروبية وقد شغلتها منازعاتها فى القارة وضمان سلامة حدودها عن اقتناص الفرص فى الخارج والدفاع جديا عن مناطق نفوذها

ومستعمراتها(١). وسياسة التردد هذه هى التى حدت بفرنسا أن تسحب فى آخر لحظة أسطولها الذى أقلع برفقة الأسطول البريطانى فى سنة ١٨٨٢ إلى مصر لحماية مصالح حملة سندات الدين المصرى الأجانب وشركة قناة السويس وغير ذلك من المصالح الاستعمارية وتذرع بقيام اضطرابات فى مصر وضرورة إخماد الفتن التى تهدد عرش الخديو ، ولكن هل يمكن نعت مطالبة الشعب المصرى فى ذلك الوقت بالدستور لوضع حد لسيطرة الأجنبى على مرافق البلاد وابتزاز أموالها ابتزازا دون مراعاة صالح الفلاح ولمراقبة أوجه الايراد والنفقات فى الميزانية فتنة وعصياناً ؟ لقد خشيت فرنسا وقد خرجت مهزومة مهيضة الجناح من حرب سنة ١٨٧٠ أن تتجدد المأساة ، وهى فى غفلتها فى ذلك الوقت فانفردت انجلترا بالحملة لابتلاع اللقمة السائغة ، واكتفت فرنسا بأن قام النائب «كليمنصو» مسقط الوزارات يندد بسياسة الحكومة وينتقد إيفاد أسطول تأديبى لمصر ويعترض على فتح الاعتماد المالى اللازم لهذا الغرض ، فسحبت القطع البحرية الفرنسية .

وكم قامت دول أوروبا العظمى بمناورات دبلوماسية أدت إلى أزمات شديدة ، بل وإلى حروب وحملات ظاهرها الدفاع عن المدنية وحريه الشعوب ولكنها بلاشك من وحى المصلحة والأطماع الاستعمارية ، أو بعبارة أخرى باعثها اقتصادى وغايتها التوسع على حساب الغير ، وبلا شك تشجع على ذلك الفوضى السياسية الدولية الضاربة أطنابها فى الميدان الدولى وعجز القانون الدولى عن حماية حقوق الأمم المستضعفة . والأمثلة على ذلك لا حصر لها نذكر منها الأمثلة الصارخة البارزة التى تنبىء عن ظلم لاحد له لشعوب لم تقترف جرما إلا وقوفها حجر عثرة فى طريق ذئاب السياسة الأوروبية ، فقد أرغمت الدول الغربية وأزبدت فى النصف الأول من القرن

(١) انظر (المسألة المصرية) لفرسينيه ، جزء واحد ، باريس ١٩٠٥ ، من صفحة ٢٩٧ إلى ٣٢٣ .

(La Question d' Egypte) par de Freycinet, 1vol, Paris 1905

الماضى وعلى رأسها انجلترا لتحقيق حرية شعب المورة ،وسكب كتابهادموع التماسيح وادعى ساستها التـألم لآلام أنباء سقراط وأفلاطون وأرسطو ، وشجعت دول الغرب عصابات المورة على شق عصا الطاعة على الباب العالى ، وغايتها فى ذلك ليست حرية اليونان تعلقا بأهداب الحرية فى حد ذاتهـا بل لتضيف عاملا جديداً فى هدم الأمبراطورية العثمانية لترثها ، ولا ينسى التاريخ سفر الشاعر الانكليزى « بايرون » للاشتراك مع الثوار فى محاربة المحتل الظالم وتغنيه بمجد اليونان وموته بالحمى هنا لك . ولا شك أن القضية عادلة فهى قضية تحرير الشعوب من نير الاستعمار فى عهـــد كان مذهب الحرية والقومية والوطنية فى أشده عقب الثورة الفرنسية بنصف قرن ، ولـكن ألا نلاحظ أن ما استباحته أوروبا فى اليونان حرمته على مصر فى نفس الوقت ؟ فقد قام محمد على بحروبه فى سبيل الاستقلال والانفصال عن الدولة العلية فقاومته دول الغرب وعلى رأسها انجلترا (فيما عدا فرنسا) بالقوة وقضت على شطر كبير من مشروعاته ، وذلك كى تظل مصر ضمن ممتلكات الأمبراطورية العثمانية إذا حان حل المشكله الشرقية لصالح روسيا القيصرية وإمبراطورية النمسا والمجر وانجلترا . وظلت السياستان الأنكليزيةوالفرنسية تتنازعان النفوذ والسيطرة على ضفاف النيل منذ منتصف القرن الماضى، تدل على ذلك مشروعات كل من الدولتين منذ القرن الثامن عشر لحفر قناةالسويس أو الانتفاع ببرزخ السويس وموقع مصر الجغرافى ومناورات ممثليهما فى مصر وتدفق الأموال الفرنسية لإنشاء المؤسسات المالية بالبلادوقيام الأنكليز بمد خط سكة حديد السويس القاهرة — الاسكندرية فى عهد عباس الأول قبل حفر قناة السويس لتسهيل مواصلات الإمبراطورية البريطانية وتقريب المسافة من الجزر إلى الهند ، ويدل على ذلك أيضا تسابق أرقام تجارة مصر الخارجية مع انجلترا وفرنسا فكان ترتيب تجارة مصر مع الأولى غالبا الأول ثم يأتى فى الترتيب دائما بعد الأرقام الأولى تجارتها مع فرنسا . ثم احتلت انكلترا مصر فى حوادث سنة ١٨٨٢ فسارعت فرنسا وقد رأت

بعين الحسرة عظم الغنم الاقتصادى والاستراتيجى الذى غنمته الأولى إلى مساعدة ونجدة الحركة الوطنية المصرية ومناوأة انجلترا على ضفاف النيل ، وشجعت على عقد المؤتمرات لحل المشكلة المصرية ، وانتزعت التصريحات انتزاعا من رجال السياسة الأنكليزية المسئولين لضمان سلامة الدولة العلية وقرب جلاء الجيوش الأنكليزية عن مصر إلى أن كانت حادثة «فاشودة» المشهورة ، وقد كانت الدول الأوروبية العظمى تتسابق إلى كسب مناطق النفوذ فى القارة السوداء ، ووصلت بعثة فرنسية إلى حدود السودان المصرى الأنكليزى المشمول بسيادة الباب العالى ، وهناك تخطت البعثة الفرنسية حدود فاشوده الداخلة فى منطقة النفوذ العثمانى أو قل إذا شئت المنطقة المصرية الانكليزية الداخلة ضمن الغنيمة البريطانية ، فوقف كتشنر الضابط الأنكليزى ممثل السلطان والخديوى هناك من الكابتن مارشان على رأس الكتيبة الفرنسية موقفا حازما يمنعه من مواصلة السير ويأمره بالارتداد إلى منطقة النفوذ الفرنسى ، وكادت تنشب حرب بين فرنسا وانجلترا ، وأخذت الثانية ترفع عقيرتها صياحا دفاعا عن سيادة الدولة العلية وسلامة حدودها واحتجاجا على الاعتداء الفرنسى الصارخ وأطماع الجمهورية الاستعمارية ، وفى الحقيقة صدا لتيار التوسع الفرنسى فى مناطق تعدها انكلترا حيوية لها . وكم شاهد رجال ذلك الجيل مواقف جليلة لفرنسا تنم على صداقتها لمصر ، وكان من أبنائها من تغنى بمجد مصر القديم ومنهم من دافع عن قضيتها وشاد بجمال الشرق وفلسفته وشهامته ومنهم من نزل إلى معترك السياسة يطالب باستقلال مصر وبسرعة جلاء الجيوش الانكليزية عنها ، ونذكر من أصدقاء الشرق «بيير لوتى» بقصصه التى صور حوادثها على ضفاف البسفور وكذا على شاطىء النيل ومدام «جولييت آدام» إحدى الصديقات المخلصات للحركة الوطنية المصرية التى كان على رأسها الزعيم مصطفى كامل ، ولكن سرعان ما تبدل موقف البطولة والشهامة هذا الذى وقفته فرنسا إلى موقف اقتسام الأسلاب باتفاق ١٩٠٤ بين فرنسا وانجلترا عن تبادل مناطق النفوذ .

فى البحر الأبيض المتوسط ، حيث تستقل كل منهما بكسب اقتصادى وسياسى، فلفرنسا مراكش وغرب حوض هذا البحر ولانكلترا مصر وشرق حوضه ، وذلك على حساب الدولة العلية الهزيلة العليلة والأيالات الاسلامية المضعضعة المنهكة . وهكذا ذرت رياح الأطماع الاستعمارية الشهامة الفرنسيه ومبادىء الحرية والمساواة التى طالما تغنت بها حكومة الجمهورية الثالثة كما ذرت أيضا حماس انكلترا لسيادة الباب العالى وسلامة أراضيه [1] .

وهناك مثل آخر يدل على تغيير اتجاه التيارات السياسية تبعا للمصالح الاقتصادية والاستعمارية . فبينما كانت الدول الغربية على وشك الاتفاق مع روسيا على تقسيم تركة الرجل المريض (تركيا) ، وبينما كانت الصحف الغربية تنادى بوجوب زوال النفوذ العثمانى من أوروبا وتحرير المسيحيين من نير الترك ، إذا بالدول بين عشية أو ضحاها تعدل عن خطتها السابقة وتشجع حركة الأصلاح التى بدأت فى تركيا وتمدها بالمال اللازم لإنشاء السكك الحديدية فى إيالاتها وتؤجل حل المسألة الشرقية حرصا منها على أموال كبريات بنوكها ، ولكى تدر الأموال الموظفة هناك على كبار مموّلى الغرب فى ظل الاستقرار السياسى الأرباح الوفيرة . وبذلك لم تك المسألة الدينية وتهم التعصب وإثارة حرب الجهاد واستفزاز شعوب الغرب للقضاء على دار الخلافة ونهش الأمبراطورية العثمانية البالية إلا ستاراً تخفى الدول الغربية وراءه أطماعها الاستعمارية والاقتصادية .

ولقد اتهمت الأمبراطوريات الغربية الشعوب الصفراء بتهم ظاهرها هى : عداوتها الشديدة للضيف والأجنبى وميلها إلى الجمود وبعدها عن الأنسانية والمدنية وقسوتها فى تعاملها مع الغير واستسلامها للخيالات والأحلام نتيجة تعاطى الأفيون ، والواقع إن هذه الشعوب فى انكماشها وعزلتها وشكوكها وخوفها من الغرباء لم ترتكب قسوة أو عدوانا ، إنما خشيت أن تطأ أقدام الأجانب بلادها بحجة التجارة وتبادل الحاجات معها

---

(١) أنظر (المسألة المصرية) ليفرسينيه من صفحة ٤٢١ إلى ٤٣٢ .

فى الظاهر وحقيقة الأمر تعطشها إلى استعمارها وفرض سلطانها عليها واستنزاف ثرواتها وقواها لصالح الاحتكارات والشركات الكبرى فى الغرب. ولقد ضرب الأسطول الأمريكى شواطىء اليابان ضربات قاسية فى القرن الماضى لا لذنب اقترفته أرض ابن ماء السماء إلا الرغبة فى العزلة التى رأت فيها خير وسيلة تتقى بها شر الغرب تبعاً لعجزها عن مقاومة أساليب السياسة الأوروبية. ثم إن نفس الدول التى ناصبت اليابان العداوة والبغضاء سارعت فيما بعد إلى خطب ودها بمجرد أن أخذت بلاد الشمس المشرقة بأسباب المدنية الغربية المادية وتزودت بالبندقية والمدفع والبارود والمدرعة. وتحالفت معها انجلترا توددا إليها بعد نهضتها حفظا لتوازن القوى فى الشرق الأقصى وقد ظهر تفوق اليابان على روسيا القيصرية فى الحرب التى نشبت بينهما سنة ١٩٠٤ تنازعا على السيادة فى شرق آسيا وأدت إلى هزيمة الثانية هزيمة منكرة، فلما اشتد ساعد بلاد الشمس المشرقة وصنعت السلاح الذى يكيل الغرب بواسطته ضرباته بلا حساب للاثراء العريض على حساب المهزوم فتحت الأمبراطوريات الاستعمارية ذراعيها لها لتقبلها ضمن زمرتها وعصبتها لتتقى شرها ويقتسم الجميع الغنائم باسم توازن القوى والمصالح المشتركة. ثم أن هذه الشعوب الغربية التى نددت وقاومت بكل ما أوتيت من قوة المخدرات فى بلادها وبكل ما أوتيت من أساليب خلابة أساسها المغالطة والغش بأنواعه المخدرات فى سائر أنحاء العالم بالتشريع الداخلى عندها وبواسطة عقد المؤتمرات الدولية والاتفاقات للحد من رواجها وانتشارها، وادعت فى ذهابها بجحافلها وأساطيلها إلى ماوراء البحار أنها وفدت لتمدين الأمم الشرقية المتأخرة هى نفسها التى حاربت الصين وهزمتها فى سنة ١٩٠٠ بما يعرف بحرب «البوكسير Boxers» لأن الثانية عقدت العزم على نبذ ثوب الخمول عنها وأن تضع حداً لاستغلال الأوروبى لأمواله وثرواته هناك بلا مراعاة لصالح الصين وأهلها، فضربتها انجلترا وصاحباتها بلا شفقة حتى تستمر الصين فى استيراد ما يرسله التجار الأوروبيون بما فى ذلك

والأفيون وهو مصدر كسب تجارى للأمبراطورية ، ولم لاتكسب ويسمن «جون بول» ويمتلىء شحما ولحما حتى على أشلاء وأكفان الآخرين ؟ وماذا يهم أن يشقى شعب الصين ويرزح فى سلاسل الذل نتيجة استعباده اقتصاديا وتعاطى الأفيون ؟

ولقد انتهزت الاشتراكية فرصة خروج روسيا القيصرية مضعضعة عاجزة من حرب اليابان سنة ١٩٠٤ فقامت بحركة كبيرة ضد الأوتوقراطية القيصرية والاستبداد ، وكادت تعصف هذه الحركة بأسرة « رومانوف » وبالنظام الرأسمالى القائم هناك ، ولكن بادرت بنوك « السيتى » وبادر ممولوا الأمبراطورية البريطانية الثرية وفرنسا من ورائها إلى إنقاذ روسيا القيصرية من براثن الثورة الخطيرة بمد القيصر بالمال لتعزيز الجيش خوفا على أموالها الموظفة فى روسيا لصالح الأمبراطوريتين . ثم إنه فى سنة ١٩٠٦ ساعدت الأموال الأنكليزية والفرنسية والبلجيكية مشروعات مد خطوط السكك الحديدية من شرق روسيا إلى التركستان وما وراءه وإلى جنوب الصين والهند الصينية ، ولهذه الخطوط أهمية استعمارية قصوى ، فهى تصل أملاك الأمبراطوريات الأنكليزية والفرنسية والروسية فيما وراء الأورال بأوروبا ، ولها أيضا مزايا ستراتيجية عظيمة الأهمية إذ تعترض مشروع خط سكة حديد همبورج — برلين — بغداد الذى كانت تعمل الأمبراطورية الألمانية على تحقيقه فى قلب الدولة العلية حليفتها لربط بحر الشمال بالخليج الفارسى وتهديد الهند وما وراءها والوصول إلى قلب آسيا سريعا .

وكانت حرب البلقان تظهر بمظهر أنها فى سبيل تحرير الشعوب النصرانية المحكومة بالدولة العثمانية ، فهى والحالة هذه لأسباب ومبادىء سامية ، ولكن هذه الحروب قامت فى ظروف لم تك قد اختمرت ونمت بعد الفكرة القومية ومبادىء الحرية فى نفوس أبناء جبال مقدونيا الذين فى نزاع مستمر فيما بينهم ، وكانوا لأتفه الأسباب يختصمون ويقتتلون ويشن بعضهم على بعض حرب العصابات . وخفايا الأمر أن أصحاب الصناعات الثقيلة وتجار

الأسلحة الحديثة والمدافع وقد زاد إنتاجهم زيادة كبيرة وخشوا بوار بضاعتهم نظراً لاستتباب السلم نسبيا فى أوروبا مدة وهى قارة الحروب والصخب حرضوا هذه العشائر ولم تك قد تحولت إلى شعوب لها قوميتها واستغلوا طبائعها الحادة فى حروب الاستقلال (١)، ولم تك قد مضت بضع سنوات على دحر الجيوش الأنكليزية فيما وراء البحار بعد حرب مستعمرات طويلة باهظة التكاليف عرفت بحرب البوير لشعب صغير باسل هو شعب الترنسفال الذى لم يقترف ذنبا إلا مطالبته بحقه الطبيعى فى الحرية والاستقلال وفق مبادىء تحرير الشعوب التى سادت أوروبا بعد ثورات سنة ١٨٤٨ وساعدت على تحقيق الوحدة الأيطالية وبعث الأمارات الجرمانية ونشاطها وتكوين الوحدة الألمانية .

وكانت حرب الانفصال الأمريكية ظاهرها لمبادىء إنسانية تتفق مع نغمة ذلك العصر وهى فكرة تحرير العبيد الذين يكونون طبقة عاملة هامة فى الجنوب بالمقاطعات الزراعية هناك ، وكان الشمال صناعيا يهمه الحصول على اليد العاملة من كافة أنحاء الولايات المتحدة بلا عقبات وصعوبات وبوفرة، وذلك تبعاً للمصلحة الاقتصادية وانتشار مصانعه ورواج صناعاته ونشاط حركة تبادل المصنوعات ،وقد اعتنقت هذه الجمهورية الفتية المحررة حديثاً حينذاك الصناعه واستغلت الانقلاب الصناعى واستخدام الآلات إلى أقصى حدود الاستغلال . ونذكر بهذه المناسبة أن « فردريك ليست » منشىء

---

(١) انظر « المثل السياسية والحقائق الاقتصادية » لفرانسيس دى ليسى ، جزء واحد لندن ١٩٢٥ ، من صفحة ٢٦٧ إلى ٢٦٩ .

« Pulitical Myths & Ecunomic Realitig » by Francis Delaisi, Ivol; London 1925.

وانظر « مرآة الماضى » لزيليا كوس ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤ ، من صفحة ٨١ إلى ٨٤ .

« The Mirror of the Past » by Zilliacus, Ivol. London 1944

بآرائه وتفكيره — الامبراطورية الألمانية الصناعية بوحدتها الاقتصادية القوية البارزة كان قد زار تلك البلاد فى ذلك العصر وأعجب بنشاط الصناعات هناك وعبر فى كتابه « الأسلوب القومى للاقتصاد السياسى» عن هذا الاعجاب ونادى بوجوب الأخذ بمثل برنامج الولايات المتحدة الصناعى فى ألمانيا الحديثة . وكان الجنوب زراعيا محضا حقوله التى تزرع القطن والحبوب فسيحة هى ولايات برمتها ويهمه أن يرتبط العامل الزارع بالأرض برباط لا انفصام له ، وهذا العامل هو الزنجى الذى استحضر من شواطىء إفريقيا عنوة بالسياط والرصاص يوم كانت تجارة الرقيق الاسود على أشدها . وكان السيد فى الجنوب يريد ولو بجدع الأنف ألا تؤدى المبادىء الجديدة إلى تحرره من سيطرة سيده وهو يعتبره قطعه من أرضه كضيعته الغنية وقطعانه السمينة التى لاعد لها ومنزله الأنيق وعلى الطراز الفرنسى بمقاطعة اللويزيا ، وبنيو أورليانس . فقامت الحرب بين الجنوب والشمال ، فالسيد الزارع فى الجنوب يريد بقاء الحالة على ماهى عليه حرصا على مصدر ثرائه وجاهه وملكه وفلاحه ، ورجل الصناعة فى الشمال يريد زرافات من العمال باجور زهيدة وهذا يتحقق إذا هاجر الفلاح وكثرت اليد العاملة فى السوق فيتعين والحالة هذه تحرير العبيد حتى يمكن انتقالهم إلى حيث الصناعات الحديثه المزدهره .

وطالما مثلت مبادىء مونرو لمقاومة التدخل الأوروبى فى العالم الجديد أدوارا هامة فى حروب استقلال أمريكا اللاتينية وانفصال المستعمرات هناك عن الوطن الأم وهما أسبانيا والبرتغال . وساعدت الولايات المتحدة المستوطنين ضد حكام الولايات وجيوش أوروبا المعسكرة هناك وحاربت أسبانيا فى كوبا . ودحرت أسطولها وبذا قضت قضاءاً مبرما على النفوذ الاستعمارى هناك ، وكان هذا فاتحة سياسية حازمة لصد تيار الأطماع الاستغلالية الأوروبية عن أمريكا . فقد تكدست الأموال فى كبريات بنوك القارة الأوروبية نتيجة تطور الحياة الصناعية وسهولة حصولها من

الشرق على المادة الأولية الرخيصة تحولها وتبيعها لجهات تصديرها بأضعاف قيمتها فتلبست هذه الأموال أسواقا سهلة للاستثمار ، وزاد فى تكدس الأموال نشاط استخراج الذهب والفضة فصعب توظيف الأموال التى طفحت بها الخزائن فى القارة بأرباح يعتد بها وأرادت أن تجد منفذا إلى العالم الجديد ، وفعلا وظفت أموال إنكليزية وفرنسية وألمانية طائلة لاسيما بالارجنتين والبرازيل وشيلى ، ولكنها كانت دائما موضع محاربة رجال المال والأعمال والصناعة بالولايات المتحدة . وأخيراً انكمشت هذه الأموال نتيجة الحرب العالمية الأولى ، ثم زادت انكماشا بفعل الأزمة الاقتصادية العالمية ، فالحرب العالمية الثانية وما ترتب عليها من نزف الرأسمالية الأوروبية وتبخرها .

ولاتزال أسباب وآثار الحرب الاهلية الأسبانية جاثمة فى أذهاننا تنبىء عن بلوغ أطماع الدول المتنافسة والسيادات المتعارضة المطامع الذروة وفوران المرجل نذير الانفجار ، فكانت الأولى نتيجة لسياسة الفاشية التى تفتش عن مغامرات رأسمالية استعمارية تحقيقا لحلم أو سراب هو إحياء أمبراطوريات العصر الحديث وتنتزع النفوذ والسلطان من انجلترا فى حوض البحر الأبيض المتوسط وفى الشرق الأوسط . وبدأت سياستها بغزو الحبشة كى تسيطر من جبالها الشامخة وهضابها على النيل وسهوله الفسيحة من منبعه إلى مصبه وكى تصبح مطلقة اليد فى البحر الأحمر ومدخليه فتقطع طريق مواصلات الأمبراطورية البريطانية وتخنقها إذا أزفت الساعة كما تهدد أملاكها فى قلب أفريقيا ، وقد دعمت خطتها وأحكمتها بخطب ود اليمن وشاطئها يقابل الأملاك الايطالية على البحر الأحمر وأوفدت اليها البعثات ورسل الفاشية . وكانت حرب أسبانيا مقدمة لصراع الفاشية ضد الرأسمالية الغربية المنافسة لها وخط القتال الأول ، وقامت الدول ذوات المصلحة بتجربة أسلحتها الحديثة فى أهلى أسبانيا ومدنها ، فقد أرادت إيطاليا وألمانيا أن تنشئا معقلا للدكتاتورية هناك بالقضاء على حكومة أسبانيا بإجراء

والنظام الاشتراكى ، وسارعت انجلترا وفرنسا إلى مساعدة النظام القائم خشية امتداد الفاشية إلى جبل طارق وهو حصن انجلترا المنيع وإلى شمال أفريقيا حيث النفوذ الفرنسي والمستعمرات الفرنسية . ونشأت دكتاتورية ، فرانكو تشد أزرها دكتاتوريتا موسلينى وهتلر نتيجة تراخى مساعدات الدول الأوروبية الغربية الديموقراطية وكذا روسيا الشيوعية . إذ كانت مساعدة الأولى قائمة على التردد لا على الحزم والعزم ووجوب نصرة المثل العليا للديموقراطية ، أما روسيا فكانت عاجزة عن المساعدة الجدية لبعد الشقة ، وهكذا دق ناقوس الخطر وترددت فرنسا وانجلترا فى النزول إلى الميدان فى كاستيلا ووادى الحجارة وغيرهما من مقاطعات أسبانيا حيث سالت الدماء فيها أنهاراً ، ووقف الرفاق الأسبان وحدهم دون نصير قوى يلاقون حتفهم ومصير أبنائهم وأسراتهم المحتوم المشئوم . وانتهى الأمر بعد صراع عنيف دام سنوات إلى هزيمة الشيوعية وكذا الديموقراطية فى شبه الجزيرة على يد الدكتاتورية الجديدة صنيعة موسولينى وهتلر .

هذه صور مصغرة جامعة للفوضى السياسية الدولية فى عصرنا الحديث تمتد من قبل بروغ الثورة الفرنسية ومبادئها الحرة إلى قبيل الحرب العالمية الثانية . وقد عاصر بعض مشاهدها عصبة الأمم المنحلة وعجزت هذه عن وضع حد للمشكلات السياسية الناجمة عن الفوضى ، وهذه نماذج لتنازع الدول على السيادة والتسلط ولسيطرة قوى رؤوس أموالها الصناعية وشركاتها واحتكاراتها على الأسواق وفوزها فى حلبة الرهان على حساب الشعوب المستضعفه والأمم الصغيرة والبلدان التى لم تعتنق بعد المدنية الغربية المادية لتدرأ الاعتداء عليها بالحديد والنار وتفل سلاح المهاجم الغاصب بسلاح حديث من نفس النوع ، ومداد هذه الصورة الدماء التى سالت بغزارة نتيجة سوء استخدام الانقلاب الصناعى وتغلغل نفـــوذ الشركات الدولية والاحتكارات فى السياسة القومية للدول وفى ميدان السياسة الدولية ، وألوانها العديدة الأخرى هى أطماع الأمم الغربية فى التسلط والاستعمار بشراهة

لا تعرف لها نهاية تنعكس فى حروبها وحملاتها وتجريداتها من أقاصى الصين إلى ضفاف الرين والمسسبي والأمازون ومن شمال جرينلاند والاسكا الى قلب الكونغو وبلاد الزولو ، وريشتها تخط الفوضى الدوليه وتضارب الأطماع وعمل المفاوضين والساسه على انتزاع أقصى ما يمكن انتزاعه من الغير وفق سياسة المصالح المشتركة ، ويجدر أن يوضع لمثل هذه الصورة إذا شبهت بصور الفنانين التى تعرض فى المتاحف الكبرى عنوان هو : « ثمن المدنية الغربية المادية » .

* * *

ولقد شاهد العالم منذ قيام المدنيات القديمة إمبراطوريات تؤسس وأخرى تزول، وشاهد قسوة الأشوريين وحروب الفينيقيين وغزوات الفرس لبلاد الأغريق وصراع روما وقرطاجه والحروب الصليبية وكفاح انجلترا الاستعمارى ضد هولاندا والبرتغال واسبانيا وفرنسا التى سبقتها إلى ميدان التسلط ومنازعات أمراء الشرق فى الهند وغيرها ، ولكنه لم يشهد مذابح كمذابح الحرب العالميه الثانية ببشاعتها وفظائعها وبأسلحتها الفاتكة المدمرة وقنابلها الذريه التى لاتبقى على شيء ، وفى سبيل ماذا ؟ « السيادة الاقتصادية والسيطرة على الأسواق وعلى مسالك البر والبحر وتسخير اليد العاملة الرخيصة فى آسيا وأفريقيا لاستخراج المادة الأولية الغزيرة هناك لصالح مصانع وبيوتات المال فى الغرب ولكن فات الغرب ، وقد صرفه الجشع عن كل تفكير آخر غير الاستغلال ، أن نشاط بيع المصنوعات لن يتحقق فى نطاق واسع إلا إذا استطاع مئات الملايين من عمال آسيا وأفريقيا أن يشتروا ويستهلكوا ما تنتجه مصانع الغرب دون عناء ، فهم سواد المستهلكين ولايكفى أن تتسع الصناعات فى الغرب وأن ينشط الانتاج الذهنى والالى وتزيد المخترعات والمبتدعات وتسخر فى إخراج كل مستطرف حديث وأن تتضاعف وحدات المصنوعات وتعرض فى مختلف الأسواق حتى يثرى الغرب ، فبيت الداء ومصدر الأزمات والاضطرابات والفوضى فقر الفلاح والعامل فى الصين

والهند والملايو وبرما وأندونيسيا ومصر والعراق والشام والسودان وغيرها من بلدان الشرق المغلوبة على أمرها ، وهل يعقل أن يستطيع العامل فى الصين أو فى الهند أو فى مصر أن يقتنى الدراجة أو الراديو أو حتى يلبس ثوبا كاملا مع العلم أن أجره لا يتعدى دريهمات معدودات لا تكفى ثمن لقمه يتبلغ بها؟ وأليس الأصلح أن تتضافر شعوب الغرب الثرية فى سبيل تحرير أبناء آسيا وأفريقيا ورفع مستوى معيشتهم ليساهموا فى نشاط الصناعة ورخائها وليعملوا بصفة فعالة مع الغرب على وضع حد للفوضى السياسية الدولية الضاربة أطنابها فى مختلف أنحاء المعمورة ، وعلى بناء صرح السلام

وهذه المخاوف كانت تساور عقول محبى السلام من ساسة الغرب ، وفى مقدمة ما كانوا يخشونه أن تفقد أوروبا زعامتها السياسية والاقتصادية نتيجة ضياع أموالها وقوى ادخارها ودمار مصانعها وسائر معدات ثرائها بفعل الحرب القادمة . ولقد وضح للعيان خطر الاستعمار لا على أوروبا فحسب ولا على صناعاتها وأسواقها بل على المدنية الغربية برمتها وأن مصير هذه المدنية معلق بأهداب الحرب والسلام ، فإذا قامت حرب فلاشك أن ريحها ستضحى صرصرا عاتيه تعصف بكل ما تصادفه وتترك الأمم المتمدينة صرعى كأنها أعجاز نخل خاويه .

ولكن استمرت الفوضى السياسية الدولية تنفث سمومها وتغلبت عوامل الشر على عوامل الخير ونشبت الحرب العالمية الثانية ، وصب على الأرض « مارس » صواعقه القاضيه ونيرانه الحامية التى لا تبقى ولا تذر ، وحصد منجل الموت عشرات الملايين من الأرواح ، وليس هناك وجه للمقارنة بين حرب المردة هذه وما سبقتها من الحروب بما فى ذلك الحرب العالمية الأولى فهى تتضاءل تضاؤلا كبيرا وتظهر كالأقزام بجوار عملاق إذا قورنت بالحرب العالمية الثانية التى لا تزال ترزح تحت أعبائها ، وليس لها مثيل فى هجوم الملايين من سكان آسيا على أوروبا فى القرن الخامس للميلاد وفى أواخر عهد الامبراطورية الرومانية الغربية واجتياحهم الدول ودكهم العروش

وقضائهم على معالم العمران فى سبيل الغنيمة والفتح ، وليس لها مثيل فى الحروب الصليبيه التى استمرت قرون طويلة دون أن تؤثر فى الحياة العادية للأمارات والممالك النصرانية أو فى ديار الأسلام تأثيرا مدمرا خطيرا ، أن لم تك كما يقول كثير من المؤرخين الذين يعتد بأرائهم قد عجلت بيقظة أوروبا المسيحية المتأخرة بما نقله الفرسان الصليبيون عن المسلمين من علوم وفنون ومعارف وصناعات ، وكان هؤلاء فى عصر رقيهم وازدهارهم فضلا عن تمهيدها النشاط والتجاره بين العالمين بعد أن وضعت الحرب أوزارها وحل السلام محل القتال بصفة نهائية ، وليس لها نظير أيضا فى عراك ملوك أوروبا بعد جمع السلطة فى أيديهم رغم امتداد ساحات القتال وطول أمده فقد كان التخريب قاصرا على النواحى التى شاء سوء طالعها أن تضحى فريسة التطاحن . حقيقة لقد أجتيحت روما يوما ما نتيجة لعراك الأمارات والبابا وخربت الأراضى الواطئه بجيوش ملوك الاسبان الغزاه قساة القلوب ، وكانت هذه البلاد وحوض الرين مسرحا للدمار بفعل جيوش لويس الرابع عشر وصراع الأمراء الجرمان ولن ننسى ما تركته حروب الثلاثين عاما فى كثير من الامارات الجرمانية الغربية والجنوبية من علامات الدمار والموت ، ومدينة مجدبورج الشهيدة إحــدى صفحات ذلك العهد التعس غير أن أذى الحرب كان لا يمتد إلى الحياة المدنية وثمراتها إلا فى حدود ضيقه وكان لايكتوى بلظى القتال إلا الجيوش المتلاحمة والساحات التى وقعت فيها المعارك ، ولا دخل للأمم غير المحاربه إلا ماندر فى مصير العراك ، وسرعان ما كانت تستقيم الأمور بعد أن تخمد نيران الحرب ولا تبقى من الآلام إلا ذكراها وتاريخها . ولا تشبه الحرب العالمية الثانية كذلك حروب الثورة الفرنسية وفتوحات بونابارت فقد انحصرت أضرار الأخيرة فى المقاطعات التى دخلها شحاذو المجد Mendiants de la gloire حملة شعلة حقوق الانسان وأصابت بلدان شمال إيطاليا المغزوة من الغنم اضعاف ما تكبدته من غرم الحروب ، فكفى تحريرها من ربقة الاستعباد النمساوى ، وكانت حروب القرن

الثامن عشر بصفه عامة رغم وفرة عدد الجند وكثرة العتاد حروب مواقع بينما لم تتأثر الحياة المدنية كثيرا وسرعان ما كانت ـ كما سبق أن ذكرنا ـ تعود المياه إلى مجاريها . وربما كان أثر الحصر البحرى الذى ضربه بونابارت على الجزر أبعد غورا من فعل حروبه وأشد فى استفحال أزمات أوروبا السياسية والاقتصادية من غزواته العديدة وانتصاراته . أما حرب اليوم فهى نيران وحمم تلفح ظهر البسيطة بأجمعها دون تمييز بين محارب وغير محارب وجندى ومدنى .

وأخيرا فلا تعد الحرب العالمية الأولى شيئا مذكورا إذا قيست بصراع المثل السياسية والتعاليم الاقتصادية ومعدات الفتك والدمار فى الحرب العالمية الثانيه. نعم لقد كانت الأولى حربا شعواء اشتبكت فيها كبريات دول الغرب وغالبية أذنابها، وامتدت نتائجها من اليابان إلى تنجنيقا وكينيا وقلب الكمرون وبلدان العالم الجديد . وانخفضت بسببها حركة التجارة الخارجية والملاحة البحرية نظراً لانصراف كبريات الأمم الصناعية إلى الملاحم البحرية ونقل الجند والعتاد والمؤن ، واضطربت الأسعار وارتفع بعض أثمان الحاجيات من من حاصلات زراعية ومصنوعات ارتفاعا شديدا . وشعرت بشدة وطأة الحرب الشعوب المحاربة وغير المحاربة التى ربطت مصيرها بمصير ميادين القتال بحكم موقعها الجغرافى أو استعدادها التجارى والصناعى أو بحكم سياسة التحالف ومناطق النفوذ والتسلط . وتراكمت الديون العامة وديون الحرب وتضخمت العملات وهبطت قيمتها بالنسبة للذهب ، ونشطت لجان التموين واللجان المختلطة لمراقبة حركة التجارة الدولية والتعاون مع الامم المحايدة وذلك كى تمنع تسرب المواد الأولية والمصنوعة إلى العدو عن طريق سويسرا أو هولاندة فيستفيد منها فى سير أداة الحرب ونشاطها . وشعر المدنيون فضلا عن العسكريين بثقل هذه اللجان وشدتها خلال ماينوف على أربع سنوات القتال ، وفى البيان التالى مايدل على أثر الحرب العامة

فى حياة الشعوب من محاربة ومحايدة على السواء ، وهى خاصة بخسائر الحرب العالمية الاولى :

بلغ مجموع عدد القتلى ٨,٠٠٠,٠٠٠
وبلغ مجموع عدد العجزة والمشوهين ١٥,٠٠٠,٠٠٠
وبلغ مجموع الجرحى ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ (١)

وبلغ مجموع نفقات الحرب وفق بيانات دقيقة لمورى بتلر Murray Butler أكثر من ٤٠٠ مليار دولار ذهب(٢) ، ويقول بتلر زيادة فى الايضاح وبيان ضخامة النفقات وشدة وقعها فى النفوس ما خلاصته « لو استخدمنا هذه الأموال فى أغراض السلام النافعة لأمكننا تزويد كل أسرة فى الولايات المتحدة وانجلترا والدومنيون وفرنسا وبلجيكا وروسيا بمنزل مؤثث وقطعة أرض صالحة للزراعة لسد حاجتها ، ثم لاستطعنا شراء كافة الممتلكات والثروات بفرنسا وبلجيكا ولتبقى بعد ذلك مايكفى لانشاء جامعة ودار كتب بمدن البلدان المذكورة التى يزيد عدد سكان كل منها على عشرين الف نسمة »(٣).

وهذا التقدير على ضخامته يقل كثيرا عن الحقيقة إذ لم يلق اعتبارا لما ضاع من نفقات وجهود بسبب انشغال عشرات الملايين من الرجال فى القتل والتدمير بدل الانشاء والتعمير .

وعلاوة على ما ذكر تركت الحرب ديونا فرضت على الدول المهزومة وديونا عامة بسببها فاقت أرقامها حدود المعقول ، فقد فرض على ألمانيا فى مؤتمر بولونيا Conference de Boulogne فى ٢٠ يونيه سنة ١٩٢٠ رقم اجمالى قدره ٢٦٩ مليار مارك ذهب وفى مجموعه مع التجاوز يبلغ ٣٠٠ مليار مارك ذهب ، وخفض فى مؤتمر باريس . ثم حدد المبلغ فيما بعد بمقتضى الاتفاق

(١) هذه البيانات بناء على المعلومات التى أدلى بها رئيس مجلس وزراء فرنسا لمجلس النواب فى سنة ١٩٣٠ وهى مطابقة للاحصاءات التى أصدرتها عصبة الأمم .
(٢) انظر التقرير السنوى لمعهد كارنجى سنة ١٩٣٤ Fondation Carnegie
(٣) انظر « مصير الرأسمالية » لويس ماوليو ، صفحتى ٨ و ٩ .

أساس مشروع داوز Dawes بمبلغ قدره ١٣٢ وفى مجموعه يصل إلى ١٧٠ مليار مارك ذهب ، أما الديون العامة الخارجية والداخلية التى نجمت عن الحرب ونتائجها السيئة فوصلت إلى أرقام خيالية ناءت بها الدول العظمى على اتساع مواردها ، وترتب عليها انهيار عملاتها ثم تضخم هذه الديون بالتبعية ، أدت مع غيرها من عوامل البوار والكساد إلى اضطراب الحياة الاقتصادية واستحكام حلقات الأزمة وشلل التجارة الخارجيه .

وفى سبيل التخفيف من وطأة تعويضات الحرب حتى يمكن تلافى الاضطراب الاقتصادى العالمى عدل نظام ديون الحرب وتعويضاتها ووفاء أقساطها فى أول الأمر بواسطة مايسمى باتفاق داوز Dawes سنة ١٩٢٤ ، وقد أشرنا إليه سالفاً ، ثم فيما بعد باتفاق يونج young سنة ١٩٢٩ وذلك زيادة فى تيسير الأمور لألمانيا ولمساعدتها على الانتعاش الاقتصادى والاندماج فى جماعة الدول الراغبة حقا فى نسيان الماضى ووضع أسس صائبة للسلام العالمى . وبمقتضى الاتفاق انقص مجموع الديون وأقساطها السنوية فيما يختص بما تدفعه ألمانيا لفرنسا والحلفاء القدماء ، وتقرر أن تستمر الأقساط فى زيادة نسبية من تاريخ الاتفاق حتى سنة ١٩٦٧ إلى ٢,٤٢٨ مليون مارك ذهب ، ثم تبدأ بعد ذلك فى النزول لتنتهى فى سنة ١٩٨٨ . ومن المبالغ التى تتعهد ألمانيا بوفائها ، ٦٦٠ مليون مارك ذهبا تدفعها سنويا (وتتعهد بذلك دولياً بلا قيد ولا شرط على ألا ترجع بحال فى هذا التعهد) بمدة ٣٧ سنة ، وحصة فرنسا من المبلغ نصف مليار مارك ذهب تتقاضاه على سبيل التعويض ، ويضمن القسط حق ارتهان على السكك الحديدية الألمانية وإيراداتها التى يجب تحويل رأسمالها إلى رأس مال تجارى وجعله سندات يكتتب فيها الجمهور ، وأنقص مانص عليه اتفاق داوز لتعويض الذين أصيبوا بأضرار الحرب من ٥٨ مليار مارك ذهب إلى ٢٠ مليار باتفاق يونج المذكور . ويذكر « كار » Carr فى شرح اتفاق « داوز » و « يونج » أن المستوى السنوى

للأقساط بمقتضى اتفاق « داوز » وكان فى زيادة فى مبدأ تاريخ الوفاء هو ١٢٥ مليون جنيه استرلينى ، وأنه أنقص بمقتضى اتفاق « يونج » إلى ١٠٠ مليون ، وأن وسائل الضغط والرقابة التى كانت مفروضة على ألمانيا فى الاتفاق الأول رفعت فى الثانى ، وصار ثلث القسط فقط بمثابة تعهد لا يقبل المناقشة بتاتا. غير أن هذا النظام المالى الدقيق مالبث أن انهار « بموراتوار » هوفر moratorium الذى بمقتضاه أوقف الرئيس هوفر الوفاء نظراً لعجز ميزانيات دول أوروبا واشتداد حلقات الأزمة الاقتصادية العالمية ، ولم تأت سنة ١٩٣٢ إلا وكانت الديون العامة واتفاق يونج ودقة انجلترا فى أداء ماعليها من تعهدات وما يجب أن تدفعه من أقساط سنوية إلى الولايات المتحدة فى خبر كان (١).

غير أن الحرب العالمية الأولى إذا كانت قد هزت العالم هزات عنيفة من جراء ماخلفته من آثار التدمير والتخريب إلا أن الجهات التى أصابتها واكتسحتها حقا كانت محدودة ـ وذلك لأن الطيران المدمر لم يك قد بلغ شأوه الحالى فى قطع آلاف الكيلومترات دون توقف ـ أهمها بلجيكا وشمال

(١) انظر « افلاس السلام ١٩١٨ — ١٩٣٩ » لموريس بومونت ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦ ؛ من صفحة ٣٠١ الى ٣٠٤ ومن صفحة ٤٠٦ الى ٤١٠

« La Faillite de la paix 1918—1939 » par Maurice Baumont, 1 vol, Paris 1946.

وانظر « أوروبا على أساس فرسايل ١٩١٩ — ١٩٣٩ » لبيير رين ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٥ . من صفحة ١٨٧ الى ١٨٩ ومن صفحة ٢١٦ إلى ٢٢٠

« L'Europe de Versailles 1919—1939 » par Pierre Rain, I vol, Paris 1945.

انظر « العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدات الصلح » لكار ، جزء واحد ، لندن ١٩٤١ صفحات ٨٢ و٨٣ و١٢٦ و١٢٧

« International Relations Since the Peace Treaties » by E. H. Carr, 1 vol, London 1941

فرنسا . وإذا كانت قد دخلت تعاليم جديدة نتيجة الحرب على مدنيتنا القائمة وقضى على رجعية ماقبلها فى أوروبا فهى من ناحية أخرى لم تكف كعظة للدول المتطاحنة ، فسرعان ماعادت إلى إنكار ماتعهدت به من إنصاف الشعوب المهضومة الحقوق وتطبيق حق تقرير المصير تطبيقا عادلا واحترام حرية البحار والمبادىء الأنسانية التى لوح زعماء الدول المتحالفة بها فى أواخر سنى الحرب لكسب الرأى العام إلى صفها .

أما الحرب العالمية الثانية فقد ذهبت إلى أبعد مايتصوره الشيطان من صور الفتك والتدمير ، واندلعت نيرانها فأحرقت البلدان المحاربة وغير المحاربة والمحايدة ، وهى أشبه بنيران تأكل أجمة كثة الأشجار فى وقت جفاف شديد ، فهى لاترحم أخضرها ويابسها وطيرها وحيوانها ، فأذا خمدت النار فلن نرى غصنا من أغصان دوحاتها أو ورقة من أوراق أغصانها أو طيراً من طيورها الصداحة أو حيوانا من حيواناتها المرحة إلا وقد هلك أو أصيب من جراء هذا الحريق البشع ، وتستمر حتما ذيول الحرائق مدة بعد أن تخف حدتها . أو هى أشبه بطوفان يأتى على كل من على سطح الأرض إلا من اعتصم بقمم الجبال ، ولن تنحسر المياه إلا وقد خلفت وراءها مالايحصى من النكبات .

طبيعة هذه الحرب اتساع رقعتها وشدة بطشها وكوارثها التى انتابت المدنيين الآمنين فى مدنهم وحقولهم وديارهم بقدر ما انتابت العسكريين ، وبطشها أشد من الحرب العالمية الأولى نظرا لتفوق الدبابة والطائرة وسرعتهما وسرعة نقل الجيوش تبعا لسرعة المواصلات وسهولة النقل واستبدال الفحم بالبترول ووفرة الأخير وبساطة تخزينه وشحنه وتحضيره صناعيا وهو مالم يتوفر بهذه الصورة فى الحرب الماضية . وطبيعتها فناء أمم وشعوب برمتها وتشريدها وهلاك المدن بسكانها وبشاعة ما تتركه وراءها المعارك من المجاعات وسائر علائم الفناء . وطبيعتها شلل حركة التبادل والتجارة المحلية والخارجية وفوز الذين يستغلون محن الانسان وآلامه ويستنزفون ما بقى من دمائه فى سبيل

الثراء عن طريق تخزين الأقوات والضروريات والاتجار بها فى السوق السوداء، وطبيعتها أنها لم تبق على صغير أو كبير فقير أو غنى، فاكتوى الجميع بها وتشتت شمل الأسرات وضاع الخلق وتداعى الاستقرار فى عواصفها الهوجاء، فهى حرب الانسانية برمتها وهى صراع المرء فى سبيل الجشع، ولكن ربما لقنته عظاتها التحرر من هذا الجشع وإلا أتت الحرب العالمية الثالثة على ما تبقى من نسمات الحضارة.

الحرب العالمية الثانية هى استمرار لا يكل ولا يفتر لفوران مرجل أوروبا الوثابة بانقلاباتها واضطراباتها لا سيما منذ القرن الثامن عشر، وهى الحلقة الثانية للحرب العالمية الأولى وسيعقبها غيرها فى نطاق أبشع ما لم يضع الساسه حدا للتسلط والتعطش للانتقام والاستعمار ويجعلون من القانون الدولى أداة لخدمة الإنسانية والسلام. ولقد قامت الثورة الفرنسية للقضاء على امتيازات رجال الدين والنبلاء ودك معالم الحكومات الأوتوقراطية الظالمة القائمة على الحق الألهى وكذا للمساواة بين الطبقات ونشر المبادىء الديموقراطيه العادلة ولوضع حد للمظالم التى كان يقاسيها الفلاح وغيره من أبناء الشعب المنتجين وفاء لضرائب الملك. وحاربت الثورة الملوك، إلا أن جيوشها وشحاذى المجد وفرق القنصل والامبراطور اجتاحت بلدان المعتدين وفتحت ما فتحت من الممالك من أقاصى روسيا إلى نهاية اسبانيا وأدخلت تعاليمها الدستورية الحرة فى البلدان المفتوحة، غير أن ما انتشر من مبادىء دستورية وديموقراطية فى فرنسا وغيرها وقد انحصر فى المساواة السياسية ليس إلا حتى بعد انهزام الامبراطور. نما وترعرع رغم جهود الحلف المقدس ورجعيه مترنيخ، ولكن الثورة وقفت فى منتصف الطريق ولم تحقق أمانيها الروحيه الحقه وما كان يرجوه الذين ضحوا فى سبيلها فى قرارة نفوسهم وهو أن تثمر المساواة السياسية العداله الاقتصاديه، إذ لا معنى للمساواة السياسية إلا بأنصاف الطبقات العاملة اقتصاديا. ولقد لعبت سياة الصالونات ومناقشاتها ومهاتراتها ونفوذ أثرياء الثورة والطبقات الوسطى للمستنيره أدوارا هامة

وبذلت جهود جبارة للوقوف عند الحد الأول . فكان بيت « دانتون » Danton يذخر بذوى المطالب والحاجات من غير النبلاء طبعا ممن أثروا فى الثورة واستفادوا منهـــا ، وكان صالون مدام « تاليان » الجميلة الرشيقة Madame Tallien يؤمه من تألق نجمهم فى سماء التجارة والمضاربات وأعمال البنوك وذوى النفوذ من أبناء الطبقات الوسطى الحديثى النعمة الذين أخذوا على عاتقهم الدفاع عن مصالح فقراء الجمهورية وعمالها ، ونذكر فى مقدمتهم الضابط الصغير صب العزلة بونابارت . وكان ذلك العهد أيضا هو عهد الانقلاب الصناعى الذى بذر بذور الاحتكارات والشركات الدولية والمؤسسات الصناعية الواسعة بمساوئها . فتحولت دفة الحروب من ميراث العروش وتأييد سلطة الملك وتحقيق زيجات معينة إلى هدم الرجعية والسلطة المطلقة ومبادىء الحق الالهى وإنشاء أوروبا المتحدة — التى تاق الى تحقيقها بونابارت ولكنه فشل لأسباب عدة أهمها الرجعية الأوروبية — ، ثم أخيرا تحولت إلى صراع على كسب الأسواق العالمية والحصول على المادة الأولية وكسب السيادة البحرية والتسلط على بلدان الشرق الغنية فيما وراء البحار لضمان الموارد الدسمة للصناعات الثقيلة وهى مصدر ثراء الدولة وعنوان قوتها ومكانتها ، وذلك باسم التوازن السياسى فى البلقان وحرية الشعوب واحترام استقلالها والعطف على الأمم الشرقية المتأخرة وتأديب أمراء الشرق المستبدين والدفاع عن حرية البحار . وصار صاحب القول الفصل فى سياسة السلم أو العداء وفى إعلان الحرب أو التصديق على معاهدات الصلح هو البرلمان أى سيادة الشعب، وذلك بفضل نظم الثورة التى انتشرت فى العالم ، غير أن المحرك الحقيقى للسياسة داخل حدود كل دولة وكذا فى المحيط الدولى هو الغول الجديد وليد الانقلاب الصناعى ، ذلك الغول الذى لاينطفىء ظمؤه ولايفتر نهمه وهو الرأسمالية الصناعية الحديثة الكبيرة بمساوئها وشركاتها الدولية واحتكاراتها ومصانعها الثقيلة وخاصة مصانع الأسلحة ، فهى التى حركت شهية الأمم الصناعية الكبرى لاشعال نار حرب البلقان حتى تستطيع أن

تبيع مصانع المدافع بغرب أوروبا ، إلى ثوار البلقان تلك الأسلحة التي كانت كاسده وتحصل أثمانها فيما بعد حينما يكسب الثوار الحرب وتنشأ دول البلقان الجديدة التي تصبح عميلا هاما لمصانع غرب أوروبا . وهي التي حفزت كلا من انجلترا وألمانيا على خوض غمار القتال فى الحرب العالمية الأولى فكل من الدولتين تسعى لانتزاع الزعامة البحرية والصناعية والاستعمارية ، ولم يك مقتل ولى عهد النمسا فى « سيراجيفو » إلا الشرارة الأولى لاندلاع لهب الحرب، ولم تك أرض سربيا وبلجيكا وفرنسا إلا ميادين شاءت الصدفة أو شاء الموقع الجغرافى الالتحام فيها .

والحرب العالمية الثانية هي امتداد لسلسلة النزاع الذى قام فى أعقاب الانقلاب الصناعى وسوء توزيع المواد الأولية ، فهي صراع على التخوم ومسالك البر والبحر والاستئثار بالثروة والمنفعة ، وتفنى فى سبيلها الرأسمالية الصناعية وادخارها وتراث القرون والأجيال ممثلة فى الأيدى العاملة الفنية والمواد الثمينة التى تستخرجها من جوف الأرض وتحولها فى ميادين القتال لكسب لاحق وجنة عريضة موهومة هي بلا شك جنة الشيطان . وإن اتساع ميادين العراك اتساعاً لم يعرف له مثيل من قبل وتأثر مصالح الأمم المشتبكة فى النزاع المسلح وكذا البلدان المحايدة وغير المحاربة واضطراب النقد وتضخمه فى معظم البلدان وشح الأسواق وارتفاع الأسعار وتعميم نظم البطاقات وتضييق الخناق على الاستهلاك وقد عبث الصراع بالانتاج والتداول ـ كل هذه العوامل تجعل من الحرب العالمية الثانية حرب إفناء وفناء .

ونرى فى الحرب العالمية الثانية أن اتجاه النزاع فى نهايتها يختلف عنه فى بدء نشوبها ، فأن اشتباك عشرات الملايين من الجنود وهم سواد الشعوب المتحاربة واشتغال ملايين مثلهم وراء الجبهة رجالا ونساء بأعمال التموين والتدريب والتسلح ودرء الاعتداءات المباغتة والغزو ، ورحيل الجيوش من قارة إلى أخرى وشقهم البحار وجوبهم المحيطات فى سبيل قهر العدو .

الجبار ، وشعور الأمم الصغيرة المحايدة وغير المحاربة بنتائج سوء التوزيع الاقتصادى فى العالم وماتئن منه من فاقة ضربت أطنابها فى ربوعها وجهالة وأمراض وأوبئة فتاكة وتضاعف فعلها بالحرب ، ونزول اتحاد جمهوريات روسيا الشيوعية إلى المعمعة . كل هذه العوامل جعلت لهذه الحرب أهمية تفوق بمراحل الحرب العالمية الأولى ونتائج خطيرة تفوق نتائج المرحلة الأولى للحرب الاستعمارية ، وجعلت الناس يفكرون فى وجوب أن تصبح هذه الحرب متممة لما بدأت به الثورة الفرنسية من بثها مبادىء العدالة والمساواة السياسية والاقتصادية حتى يضمن العالم سلاماً دائماً أو على الأقل طويل الأجل .

* * *

ولقد انتهت الحرب العالمية الثانية ، وانقشعت الغيوم الكثيفة التى خيمت على العالم ، وركدت العواصف الهوجاء التى اجتاحت ما اجتاحت ودمرت مادمرت وبزغت شمس السلام على الأمم تعلن نهاية عهد دام بشع من عهود التاريخ سيقت خلاله عشرات الملايين من البشر إلى مذابح الأطماع السياسية باسم المجال الحيوى والحاجة إلى منافذ البر والبحر واسترداد المستعمرات المفقودة ورفع الحيف القائم على سوء توزيع المستعمرات ، بل واحترام المعاهدات والاتفاقات الدولية وسياسة المصالح المشتركة والتوازن الدولى ، وغير ذلك من الأسباب التى تخفى أشد المطامع الاقتصادية . وجلس إلى مائدة التنظيم السياسى العالمى ممثلو الدول المنتصرة ومشايعوهم فى سان فرانسيسكو ودمبرتون أوكس وبريتون وودز ونيويورك وموسكو وباريس يحاولون أن يقيموا على أنقاض الخرائب عالماً جديداً أفضل من عالم الأمس المنصرم ، وتساءلت الأمم الصغيرة التى اكتوت بنيران الحرب وزجت فى أتونها زجاً ونزفت من الدماء مالا قبل لها به : هل هذه الموائد السياسية أسمطة تأكل الدول العظمى عليها ما لذ وطاب من ثروات الأمم الصغيرة ؟ أم هى مؤتمرات جدية تبسط قراراتها العدالة والإنسانية على

ربوع العالم وتحنو بموجبها على الشعوب المنكوبة المنكودة الطالع فريسة الاستعمار والتسلط فتضمد جراحها وتخفف من ويلاتها وآلامها وتضمها بأخلاص إلى أعطاف الجامعة الانسانيـة التى افتقدها العـالم منذ اندلاع ألسنة الحرب ؟ ، وللأمم الصغيرة أن ترهف آذانها لكل تصريح يصدر من سياسى من قادة الحرب أو زعيم من زعماء الأمم الكبرى التى اشتبكت فى النزاع الجبار وحققت النصر ، ولها أن تهلع قلوبها كلما رأت حقوقها الطبيعية وحرياتها قد ضاعت فى ظلمات الأطماع السياسية والتنافس الدولى ، ولها أن تتساءل أيضاً : هل سيضحى مصير السـلم التى تعلق الشعوب عليه آمالا كباراً كصيف القارة الأوروبيـة القلب الحول ؟ ، وهكذا لاتلبث العاصفة التى سكنت أن تهب أشد من سابقتها ، وهل هو كجو الباسفيك الذى لا يصفو أديمه حتى يكفهر ويرغى ويزبد ويجتاح ما أمامه ، والذى تطل عليه الولايات المتحدة صاحبة المطامع الاقتصادية الواسعة فى آسيا وغيرها ، ولذا ساهمت بأوفر قسط فى النزاع ونبذت مبادىء مونرو وعاهد رئيسها الأمم الصغيرة على أن يعمل على تنظيم عالم المستقبل وفق قواعد الانسانية والعدالة الدولية، أم هل يعنى المسؤلون مايقولون حقاً ومايصرحون به من بناء صرح شامخ للعدالة الدولية والسلام الدائم القائم على توفير أسباب العيش للشعوب على اختلافها دون فارق مصدره الجنس أو اللون ؟

وإن الشعوب الناشئة تراقب بقلق منذ أن وضعت الحرب أوزارها مختلف أحاديث كبار الساسة التى تمس مستقبلها وكيانها ، لاسيما تلك التى تشير إلى إنشاء كتل من الدول الكبرى أو مناطق امتيـاز واحتكار للصناعات الثقيلة وتلك التى تقصر تنظيم العـالم على كبريات الأمم المنتصرة ولصالحها دون غيرها ولايهمها من الشرق إلا الحصول على امتيازات البترول والنقط الاستراتيجية القوية التى تضمن لها النصر فى الحرب ، وكأن دماء عشرات الملايين من البشر التى أريقت فى الحرب قد ذهبت سدى لتراق غيرها من جديد بعد بضع سنين فى سبيل العدالة الدولية فى الظاهر والأطماع

الاستعمارية فى الواقع . ولاشك أن تنظيم حدود الأمم والشعوب هو من اختصاص كافة من سوف يتناولهم التنظيم . وإن الاشتراك فى بناء عالم جديد هو من اختصاص مختلف الأمم كبيرها ومتوسطها وصغيرها باعتبار أن الشخصية الدولية لها احترامها ومكانتها فى العالم الدولى لافرق بين دولة وأخرى .

وقد عاهد زعماء البلدان الديموقراطية وكبار ساستها الشعوب بعملهم على القضاء على الجوع والفاقة ونشر حرية الرأى والعبادات ، وتأيد هذا فى اجتماع الاطلنطيق بين تشرشل وروزفلت أثناء احتدام القتال ، وسلموا بفساد النظام الاستعمارى وخطره وضرورة إنهائه ، وقد صرح « وندل ويلكى » أحد الساسة الأمريكيين الأحرار ومبعوث الرئيس روزفلت إلى أوروبا وبلدان الشرق الأدنى والأقصى فى مناسبات عدة أثناء زيارته للدعاية وجمع البيانات والمعلومات والاتصال بالساسة والقادة فى الخارج ، وكانت الحرب حامية الوطيس بضرورة وضع حد للمساوىء والمظالم التى أدت إلى الحرب العالمية الثانية ، وجاء فيما صرح به ما خلاصته : « لقد انقضى عهد الاستعمار ، ويريد حلفاؤنا فى الشرق (يقصد الصين) أن نستخدم مالنا من قوة كبيرة لتعزيز مبادىء الحرية والعدل الآن (وقد كانت الحرب قائمة) لا بعد الحرب ، والشعوب الشرقية تريد من الولايات المتحدة أن تنضم إليهم فى إنشاء نظام اجتماعى جديد فى العالم خاليا من المظالم الاقتصادية ومن سوء استغلال الغرب للشرق » . ثم فسر ما يعنى بالمظالم الاقتصادية وسوء استغلال الغرب لبلدان الشرق وضرورة تمتع هذه البلدان بالحرية فقال : « إن معنى الحرية فى إفريقيا والشرق الأوسط وأنحاء العالم العربى والصين والشرق الأقصى كله هو العمل على إلغاء نظام الاستعمار ، وأستطيع أن أؤكد أن حكم شعب لآخر ليس من الحرية فى شىء بل ليس هو الشىء الذى يجب أن نحارب للاحتفاظ به »(١) ، ثم قال فى صدد ضرورة تضافر البلدان الديموقراطية

(١) وردت تصريحات واذاعات وخطب زعماء الحرب العالمية الثانية وكبار ساسة الدول

المتحالفة للقضاء على الاستعمار فقال : « وحكام البلدان المتحالفة معنا (أى مع الولايات المتحدة) متفقون اتفاقا أساسيا على ضرورة إلغاء الاستعمار وضرورة تحرير شعوب العالم ، وجعل الحرية شيئا حقيقيا لا كلمة معسولة لاتمت للحقيقة بالصلة » ، وواصل قوله وأفاض فى وصف الاستعمار ومساوئه وضرورة وضع حد له وقد أصبح لايتمشى وروح العصر وضرب مثلا بذلك بمجموعة شعوب الأمبراطورية البريطانية « وان الأمبراطورية البريطانية تحولت إلى جامعة شعوب حرة يعمل فيها ملايين الرجال والنساء للتوسع فى هذا النظام بدلا من نظام الاستعمار ، أما نحن الأمريكيين فعلينا أن ندرك أن لنا نصيبا من هؤلاء الرجال والنساء فى مسئولية تحويل العالم كله إلى جامعة من الشعوب الحرة » ، وذكر فى صدد العناية بشئون العالم الدولية بعد الحرب على أساس من العدالة الدولية وتحرير الشعوب من الاستعباد « إن سير هذه الحرب بطريقة رهيبة لاهوادة فيها يدل على أنه لم يعد هناك مجال للاهتمام بالشئون المحلية دون الشئون الدولية فى هذا العالم الذى حتم عليه أن يختار بين انتصار نظام الاستعباد وبين عهد التحرر من الفاشية » .

وأسرفت الشعوب وخاصة الصغيرة فى التضحيات لمساعدة الديمقراطيات المتحالفة فى صراعها ضد الفاشية كما أسرفت فى تفاؤلها ، وكيف لاتسرف فى التضحيات وتقدم المال والعتاد والخدمات وتمهد لجيوش البلدان المتحالفة طريق النصر وقد وعدها قادة الديموقراطية بانتهاء عهد الطغيان بهزيمة الدكتاتوريات ، وقالوا بأن انتصار الفاشية يعنى به ضلال العالم فى دياجير من ظلمات الاستبداد والاستعباد ، وكيف لاتقدم الدول الصغيرة على مذبح النصر دماء أبنائها المتطوعين وأموالها وثرواتها والخلاصة كل ماتملك وتستطيع تضحيته ولو بجدع الأنف وبحرمانها حتى من ضرورات الحياة وقد نادى الساسة المسئولون بكبريات الديموقراطيات بالمساواة بين الدول بعد الحرب

= المتحالفة ودول المحور فى الصحف والمجلات والنشرات الرسمية والاذاعات ولا داعى لذكر المصادر فيمكن الرجوع إلى مختلف النشرات للالمام بها .

وبحماية استقلال الأمم الصغيرة وسلامة أراضيها . والأمثلة عديدة على وعودهم نذكر منها الخطاب الجامع الحافل «لسمنر ويلز» وكيل وزارة الخارجية الأمريكية فى جامعة «تورنتو» بكندا فى حفل عام أقامته الجامعة بمناسبة منحه درجة فخرية فى فبراير سنة ١٩٤٣ «ان شعبي كندا والولايات المتحدة يتقاتلان جنبا إلى جنب للدفاع عن حريتهما وللقضاء على عصابة الدكتاتوريين الذين تجاسروا على الاعتقاد بأن فى وسعهم إطفاء شعلة الديمقراطية فى العالم الحديث وإننا نعلم علم اليقين أن طريق النضال سيكون طويلا شاقا قبل أن نحرز النصر النهائى ، وان كلا من كندا والولايات المتحدة أصبحت بمثابة مصانع ذخيرة وسلاح للأمم المتحالفة ، ولقد اتبعنا سياسة واحدة فى هذا السبيل وتقوم هذه السياسة على ما يأتى : (أولا) إنتاج المواد الغذائية والذخائر وإرسالها إلى الأماكن التى تحتاج إليها لمواصلة الحرب المشتركة ، (ثانيا) مد الأمم المتحدة بالمواد التى تعجز عن دفع ثمنها فى الوقت الحاضر بشروط لا تفرض عليها التزامات ماليه مرهقه فى المستقبل . وإن كلامنا ليسعى إلى تحاشى ديون ليس فى إمكان هذه الدول احتمالها أو ديون من شأنها أن تخلق جوا من الاضطراب والقلق بعد الحرب . وأنا موقن أن الأمم المتحدة لو أقامت منذ الآن هيئات لدراسة جميع أوجه المشاكل الدوليه على أساس التحرر من العوز والفقر فإنها تستطيع بذلك إزالة الخلافات السياسية والاقتصادية المتناقضة . وتقضى دراسة هذه المشاكل الاقتصاديه على الصورة التى أوضحتها مواجهة مشاكل ماليه والعمل على حلها . فلا بد إذن من أن نتقدم بخطوات كبيرة إذا أردنا أن نقترب من ذلك الهدف وهو التحرر من العوز والفقر فى بلادنا والبلاد الأخرى ، وإن الحكومة الأمريكية والهيئات التابعة لها وكذلك هيئات أهليه كثيرة تدرس الآن تلك المشاكل وتبذل قصارى جهدها لايجاد حلول لها ، وقد تبدو الخطط التى تضعها حكومة واحده أو مجموعة من الحكومات على ضوء مصالحها الشخصية مقبوله ، ولكن من الجائز أن تنطوى تلك الخطط على أمور لا ترضى بها حكومات

أخرى لاعتبارات كثيرة لايتسع المجال للاسترسال فيها . وأعتقد أنه إذا أخذت الأمم المتحدة بأسباب هذا البحث الذى أقترحه أصبح فى وسعها أن تضع الخطط الإنسانية التى تعود بالخير والنفع على الجميع ، ويسرنى أن أقول أن الحكومة الأمريكية تنوى أن تتباحث مع بقية الأمم للاهتداء إلى خير الوسائل العملية لتحقيق الأغراض التى تقدم ذكرها . ولقد وضعنا للعالم الجديد نظاما للعلاقات الدولية هو فى الواقع خير نظام وضع حتى الآن لتنسيق الصلات التى تربط الشعوب المتحضرة بعضها ببعض . وهذا النظام يمكن أصغر الدول من التمتع بالحريات التى تتمتع بها أكبر الدول وأوسعها نفوذا ، هو نظام تستطيع فيه أصغر الدول أن تشعر أنها بمنجاة من الأخطار ومن الظلم والاستبداد ، مثلها فى ذلك مثل الدول الكبيرة على السواء لأن الدول الصغيرة تعلم حق العلم أن استقلالها وسلامة أراضيها فى مقدمة المسائل التى تهم الدول الكبيرة المجاورة لها ، وتعلم أيضا أنه إذا اعتدى على حرياتها من جانب دولة كبيرة فان الدول القوية المجاورة لها تتخذ فى الحال التدابير اللازمة للقضاء على الأخطار التى تتهددها » .

هذه هى العبارات المعسولة ، وهذه هى الدعاية بما أوتيت من سحر تحمس شعوب الدول المتحالفة والدول المحايدة وتبث روح التردد والهزيمة فى شعوب دول المحور فى سبيل كسب الحرب لصالح دول الغرب ، وشتان بين مانراه اليوم فى ميـــدان التنافس السياسى العالمى وبين ماوعد الساسة الشعوب والدول الصغيرة به . ولقد تمخضت الحرب عن نظام هيئة الأمم المتحدة لإقرار السلام والقضاء على أسباب الحروب العامة والمحافظة على استقلال الشعوب الصغيرة والدول الناشئة ولتوفير العمل والحياة الحرة للأفراد والجماعات . ولكن مناورات الدول الكبرى التى تجرى فى أروقة هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن وحرب الأعصاب التى تشنها الكتلتان كل على الأخرى وتسابقهما فى سبيل اغتنام الفرص واستعداداتهما الواسعة النطاق للحرب العالمية الثالثة خيبت آمال الشعوب وتركت العالم فى ظلام

أشد حلوكة من ظلام مابعد الحرب العالمية الأولى ومن فشل جامعة الأمم بل من ظلام عهد السلام المسلح . فخلال العهود المذكورة كانت هناك عدة دول كبرى يخشى بعضها بعضاً ويحاول الجميع الإبقاء على الأمر الواقع وإقرار السلام النسبي القائم والدفاع بمختلف الوسائل الدبلوماسية عن حالة الاستقرار السياسي والتوازن الدولى دون امتشاق الحسام ، أما اليوم فقد قضت الحرب على دول عظمى متعددة إذ اختفت دول المحور من ميدان التنافس السياسي وراحت تلعق وتضمد جراحها وتحتاج إلى وقت طويل لتعوض مانزفته من دماء غزيرة ، وتداعى بنيان الجمهورية الفرنسية وفقدت جزءاً كبيراً من قواها وحيويتها طوال الاحتلال الألماني وحكم وزارة فيشي وتتطلب العزيمة والمثابرة والهدوء السياسي الداخلى فلا ثورات ولا اضطرابات لأعادة التشييد ، وانحدرت الأمبراطورية البريطانية فى هوة المشكلات الاقتصادية والسياسية وآذان نجمها بالأفول . ووقف ماردان يتطاير شرر الأطماع والخلاف من عينى كل منهما وهما على أهبة الاصطدام وإشعال حرب عالمية ثانية ، وهذان الماردان هما الكتلتان الأمريكية والسلافية . الأولى تمثل الرأسمالية الصناعية الغربية بشركاتها الدولية ونظم الاحتكارات والثانية تمثل الشيوعية وشعوب قلب آسيا ، وليس هناك من الدول الكبرى من يستطيع الوقوف فى وجههما حسما للنزاع وحقناً لدماء البشرية ولم يجف بعد مانزف من دمائها بفعل الحرب العالمية الثانية .

لقد كان قادة السياسة والحرب بالبلدان الديموقراطية يؤكدون فى كل مناسبة علمة تحت قبة البرلمان وفى مؤتمراتهم التى كانوا يعقدونها من آن لآخر لتنسيق جهودهم الحربية وفى شتى الحفلات العامة من عسكرية ومدنية عزمهم على إنشاء عالم جديد بعد الحرب يختلف كلية عن عالم ماقبلها ، يسوده السلام ويمتاز باحترام حقوق الأمم الصغيرة والمساواة بين الأفراد على اختلاف نحلهم ومللهم وتوفير الرزق والعمل للجميع ، وعرف تشرشل فى خطبته التى ألقاها بمجلس النواب بمناسبة شرحه لحوادث اليونان وما كان

يسودها من قلاقل فى ٨ ديسمبر سنة ١٩٤٤ وذكره لأغراض بريطانيا من الحرب ومن فتح جبهة باليونان — الديموقراطية التى تحارب بريطانيا العظمى من أجلها وتسعى لتحقيقها باعتبارها الحجر الأساسى لتدعيم السلام بما يأتى « إن أساس الديموقراطية هو الرجل العادى المتواضع الذى يعول زوجته وأولاده ويقاتل دفاعاً عن بلاده ، عند الحاجة ويعطى صوته فى الانتخاب للشخص الذى يريد انتخابه للبرلمان ، ولكن يجب أن يباشر هذه العملية بلا خوف أو تهديد أو نكاية . وإننا واقفون على أساس انتخابات حرة عادلة لا على أساس ديموقراطية مزيفة ، والديموقراطية تحتاج إلى كل شىء لا إلى جناح اليسار وحده أو إلى الشيوعيين وحدهم . والحزب الذى يتمادى فى التغلغل فى أشد أنواع الثورة تطرفاً ليس بحزب ديموقراطى وهو ليس ديموقراطياً بالضرورة متى صار أشد عنفاً وأقل نفراً » ، ويمكن التساؤل هل تصرفت كبريات الديموقراطيات بما يكفل القضاء على الأرهاب وعلى الضنك أو على تأييد الرجعية بالبلدان التى احتلتها منذ خطاب تشرشل حتى فشل أقطاب الدول العظمى فى لندن فى أواخر عام سنة ١٩٤٧ فى صيغة شروط الصلح مع ألمانيا ؟ إن الجواب واضح فى بقاء الجيوش الأجنبية فى اليونان منذ فتح الجبهة هناك وفى تأييد فريق والأصرار على بقائه ونصرته دون آخر وفى تلقى الثوار المعونة المادية والسلاح من شرق أوروبا وفى اندلاع نيران حرب أهلية خطيرة تنذر بأبشع مصير بين جيوش الملكية والشيوعيين وعلى رأسهم ماركوس .

وعبر الساسة الأنكليز وتشرشل ورجال الحكومة التى يرأسها فى مناقشات بمجلس النواب لاسيما قبل انتهاء الحرب عن عزمهم على ألا ينتقموا من الشعب الألمانى فى حالة هزيمته وقد لاح النصر للحلفاء ، وأنهم لن يتبعوا سياسة تقضى بحكم الشعب الألمانى إلى أجل غير مسمى وبإفقاره وتفكيك أوصاله كدولة مستقلة لها سيادتها وشخصيتها، وانهم لن يعملوا ما من شأنه أن يجعل هيئة الأمن العالمية نظاماً دكتاتورياً لصالح الدول العظمى ، وأعلنوا

كذلك بأن الأمم المتحدة لن تسمح لألمانيا فيما بعد الحرب بأن تنمى قدرتها ومواردها لاستعمالها فى أغراض حربية مهما كانت الظروف، ولـكن ليس معنى هذا القضاء على ألمانيا اقتصاديا والسير بها نحو الفناء . وقالوا كذلك بأنه يجب على الأقطاب الذين يقودون دفة الحرب وهم تشرشل وروزفلت وستالين ألا يعدوا أنفسهم سادة أوروبا المتصرفين فيها .

وكان لابد أن تنتهى الحرب يوما ، ولقد انتهت لصالح الحلفاء الديموقراطيين ووقعت القيادة الألمانية وثيقة استسلامها فى ٨ مايو سنه ١٩٤٥ وهى مقتضبة مكونة من خمسة بنود . وقد جاء فى البند الأول منها : « نحن الموقعين أدناه ، بمقتضى السلطة المخولة لنـا من القيادة الألمانية العليا نسلم بلا قيد ولا شرط إلى القائد الأعلى لقوات حملة الحلفاء وإلى القيادة العليا الروسية جميع القوات البرية والبحرية والجوية الواقعة تحت سيطرة الألمان حتى هذا التاريخ » وجاء فى البند الخامس من باب الاحتياط ومبالغة فى إذلال العدو « فى حالة عدم تنفيد شروط هذه الوثيقة سواء من القيادة الألمانية العليا أو من جانب أية قوة من القوات الواقعة تحت سيطرتها يتخذ القائد الأعلى لقوات حملة الحلفاء مع القيادة الروسية العليا العقوبات أو التدابير التى تعد مناسبة » . وهكذا خلا الجو للحلفاء الديموقراطيين ولـكن فاض زعماؤهم ورؤساء دولهم بالعبارات السياسية الـكريمة التى تنم على شدة الرغبة فى إنشاء عالم جديد بعيد عن المنازعات والأحقاد ، ووجه ملك الأنكليز رسالة إلى شعوب الأمبراطورية فى يوم إعلان وثيقة الاستسلام جاء فى مطلعها « يستشعر الفؤاد راحة كبرى إذ يرى هذه السنوات التى طبعت بالظلام الدامس ، وغصت بالخطر الداهم ، وشب أطفال هذه الأمة فى أحضانها القاتمة ، وقد انصرفت إلى غير رجعة والحمدلله . وكم يكون رجاؤنا مشوبا بالخيبة ، وكم يكون هذا الدم الـكريم الذى سال من جراحات أعزائنا قد جرى عبثا ، إذا لم ينته النصر الذى قضوا فى سبيله إلى سلام باق على الأرض ، دعامته العدالة ولحمته المودة ، فلنتوجه بأفكارنا جميعاً إلى هذه الغاية فى هذا اليوم الذى يلتقى فيه النصر العادل بالأسى . فأذا

كان الغد ، فأن علينا أن نستأنف الجهاد مرة أخرى ، وقد جمعنا أمرنا على ألا نقدم على أمر غير خليق بأولئك الذين أسلموا أرواحهم من أجلنا ، وأن نقيم دعائم عالم جيد هو ذلك العالم الذى عنوه لأبنائهم ولنا » . وفى نفس اليوم أذاع الرئيس ترومان خليفة روزفلت الذى عاهد الديموقراطيات على أن يحذوا حذو سلفه وقد سقط فى الميدان مجهداً صريعاً ولم يجن بعد ثمرات للنصر ، وبعد أن أعلن هذا الخبر التاريخى العظيم وأن أعلام الحرية تخفق من جديد على أوروبا بأسرها بعد استعباد وظلام ظل أكثر من خمس سنوات وابتهل إلى الله سبحانه وتعالى وأبدى غبطته وسروره من نهاية هتلر وعصابته الشريرة على حد قوله قال « ينبغى علينا أيهـــا الرفاق الاميريكيون ألا ننسى الأحزان والآلام التى تسود كثيراً من بيوت جيراننا ، أولئك الجيران الذين وهبوا ممتلكاتهم التى لا تقدر بثمن قربانا لصيانة حرياتنا » ثم واصل قوله بضرورة سحق اليابان حتى يتم العمل العظيم الذى بدأته جمهورية العالم الجديد، وينتهى على حد قوله نيران الاستبداد اليابانى المشئوم الخئون ، وذكر ما على الديموقراطيات من واجبات فقال « لذلك يجب علينا أن نضمد للأمم جروح هذه الحرب الشامله ونبنى دعائم سلم مقيم ، سلم قائم على العدالة والقانون . وفى مقدورنا أن نقيم ذلك السلم بالعمل الدءوب وبتفهم حلفائنا والعمل معهم جنبا إلى جنب فى زمن السلم شأننا إبان الحرب . وإن العمل الذى ينتظرنا ليس أقل أهمية ولا أقل خطورة ولا أقل صعوبه من المهمة التى أنجزناها » . ولقد كان المارشال ستالين عمليا أكثر من القطبين السابقين فأعلن يوم النصر فى كلمات صريحة مقتضبه جاء فيها « . وسيحلق السلام والحرية على أهالى أوروبا ، وأن التضحيات العظيمة والمتاعب الجمة والآلام والحرمان التى لا يمكن قياسها والعمل الجسيم الذى قمنا به فى مؤخرة ومقدمة بلادنا العزيزة لم تذهب سدى وقد كللت بالنصر المبين . وأن الصراع القديم العهد الذى قام به الشعب السلافى للمحافظة على وجوده واستقلاله انتهى بالانتصار على الألمان وهزيمتهم هزيمة نكراء . ومنذ ثلاثة أعوام

قال « هتلر » فى خطبة له أن خططه تتضمن القضاء على الاتحاد السوفيتى أو محوه من الوجود بما فيه أوكرانيا وروسيا البيضاء والبلطيق ومناطق أخرى وقال « هتلر » أيضا إننا سنخرب روسيا تخريبا لن تعود بعده لتحيا ثانيه . وبعد ثلاثة أعوام عادت الحريه والأمن والسلام ترفرف على انحاء أوروبا ، ولقد تبادل رؤساء الدول الثلاث العظمى التى كسبت الحرب التهانىء ومما يسترعى الانتباه رسالة ملك الانكليز إلى الرئيس ترومان، فيقول فيها بعد أن شاد ببسالة الجيوش المظفرة وطالب بالركوع أمام قبور الضحايا . « وكأنى بهؤلاء الذين ماتوا فى الحرب يشيرون بإصابعهم إلى الذين بقوا على قيد الحياه بعد هذا القتال الوحشى — وكأنهم يشيرون إليهم قائلين : ليقم من عظامنا ومن الأرض التى انتثرنا عليها كما يبذر القمح — مهندسو أوروبا الجديدة. وليظهر عالم جديد قائم على أساس الثقه المتبادلة واحترام الكائنات البشرية والحقوق المشتركة لجميع الشعوب وجميع الدول سواء أكانت كبيرة أم صغيرة وسواء أكانت ضعيفه أم قويه . لقد حان الوقت لاعادة بناء أوروبا والحجر الأساسى الأول فى عملية الاصلاح الذى نريد أن نراه — بعد طول الانتظار وبقدر ما تسمح الظروف — هو إعادة أسرى الحرب والمعتقلين المدنيين والجنود إلى أوطانهم سريعا . نود أن نراهم وقد عادوا إلى دورهم وزوجاتهم وأطفالهم وإلى السلم والاطمئنان. والآن وقد زال شبح الموت من الأرض والبحر والسماء وأصبح زواله محققا بألقاء الأسلحة يمكن أن يعاد تكريس حياة الناس وما بقى لهم من ممتلكات خاصة أو مشتركه فالناس يستطيعون الآن توجيه عقولهم وأرواحهم — إلى بناء السلم ، وإذا نظرنا إلى أوروبا وحدها وجدنا أننا نواجه مشاكل هائله ومصاعب جسيمه يجب أن نتغلب عليها إذا أردنا أن نرسم طريقا إلى السلم الحقيقى — وهو السلم الوحيد الذى يمكن أن يدوم . والواقع أن هذا العمل لا يثمر ولا يزدهر إلا فى جو من الأمن والإخلاص الكامل المقترن بالثقة المتبادلة والتفاهم المشترك وبعمل الخير . »

وجدت الدول الكبرى المنتصرة وفى ركابها الدول المحايدة وسائر الدول الصغيرة التى بذلت النفس والنفيس فى سبيل نصرة قضية الحلفاء فى بناء صرح السلم والحيلولة دون وقوع حرب عالمية أخرى وكارثة قد تقضى على المدنية التى نعرفها اليوم ونعيش فى كنفها ، وقد ظهرت أسلحة جديدة فتاكة تدمر فى دقائق معدودات مدننا برمتها وفى مقدمتها القنبلة الذرية ، ولكن الشواهد الحالية لاتدل على تقدم العالم تقدما يذكر فى سبيل منع الحرب ، وربما لمسنا الأسباب العميقة فى بقاء شبح الحرب قائما فى بيان رجل شرقى كبير قد ألم بثقافة الغرب واطلع على أطماعه ودفعته الظروف دفعا وهو السياسى المسئول عن مصائر بلاده إلى الزج بأمته فى حرب حياة أو موت ، فقد صرح الرئيس «توجو» الذى قاد اليابان أثناء الحرب بالأسباب العميقة التى دفعت ببلاده إلى خوض غمارها ضد الأمبراطورية البريطانية والولايات المتحدة ، ومالم تقلع كبريات إمبراطوريات الغرب ذات الأطماع الاستعمارية التى لاحد لها عن سياسة التسلط والحرب الاقتصادية والسيطرة على الأسواق وتضييق الخناق بكافة الطرق على من تخشى أن ينافسها فى ميادين الأنتاج والصناعة والتجارة فلن يقضى على الحرب ، وقال ردا على اتهام المدعى العام له بأنه مجرم حرب قد زج ببلاده فى حرب قاسية وارتكب ضد الجيوش المتحالفة جرائم بشعة فى سبيل الفوز والوصول إلى ضالته « إن الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى قد حملتا الأمبراطورية اليابانية على الدخول فى نزاع أدى إلى إعلان الحرب على المدنية ، وينبغى عليهما أن يتحملا مسئولية تدمير المدنية » واستطرد مبينا وملخصا الاسباب التى أدت إلى نشوب الحرب فى المحيط الهادى فيما يأتى: (١) ضغط الكتلة الانكليزية الأميريكية على الأمبراطورية اليابانية بعد إنتهاء الحرب العالمية الاولى (٢) مناهضة تقدم تجارة الأمبراطورية اليابانية عن طريق رفع الرسوم الجمركية عليها وتكوين جبهة اقتصادية معادية لليابان (٣) التفرقة العنصرية (٤) حصر اليابان اقتصاديا (٥) مساعدة الصين على المضى فى مقاومة اليابان والوقيعة بينها وبين اليابان (٦) تقديم مقترحات مستحيلة التحقيق إلى الأمبراطورية اليابانية فى المرحلة الأخيرة من المفاوضات

اليابانية قبيل قيام الحرب ، واختتم الرئيس توجو حديثه مؤكدا ـ ولا شك أن لأقواله وزنها وقيمتها ـ «إن هذه الاسباب أكرهت اليابان على خوض غمار حرب دفاعية للذود عن كيانها » .

* * *

وإذا قلبنا صفحات الحوادث ـ وما أكثر مفاجآتها وأخطر نتائجها ـ منذ تسليم ألمانيا ثم تسليم اليابان إلى نحو عام بعد هذا التاريخ وجدنا نوايا الساسة وتصرفاتهم تختلف عن سابق وعودهم وعن شتى تصريحاتهم التى يكيلونها بغير حساب . ونقف عند تصريح الرئيس ترومان الذى ألقاه فى اجتماع مجلس إدارة أتحاد دول أمريكا المختلفة تحت رعاية الولايات المتحدة أو ما يسمى « بالاتحاد الأمريكى» Panamericanisme بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦ . وظاهر هذا الاتحاد هو نشر السلام على ربوع العالم الجديد ، أما حقيقته فهى شحذ قوى مختلف الجمهوريات الأمريكية بما فى ذلك أمريكا اللاتينية وثرواتها وصناعاتها ورجالها وموانيها وكافة وسائلها الاقتصادية والحربية للدفاع عن كيانها ولتدعيم سلطان الجمهورية الكبرى باعتبارها الأم الرءوم للجميع ، بل وتوجيه هذه القوى حين الحاجة متجمعة تحت لواء الولايات المتحدة لضرب العدو ضربات قاضيات فى الحرب العالمية الثالثة . وقد قال الرئيس خير ما يمكن أن يقال فى وصف الدولة وكيف يجب أن تقوم لمصلحة الفرد وعرف الديمقراطية ونادى بالسلام العالمى وضرورة تدعيمه لإسعاد البشرية ، ووصف حريات الانسان الأساسية وطالب بوجوب الدفاع عنها وهو « تقوم تقاليدنا الأمريكية على أن الدولة إنما تقوم لمصلحة الفرد ، ولقد رفضت الجمهوريات الأمريكية بقوة ذلك المبدأ الباطل الذى يقول بأن الفرد موجود لمصلحة الدولة . وينبغى بالمثل أن نثبت أن التعاون الدولى أيضاً يقوم لمصلحة الفرد ، ويجب أن يثبت هذا التماسك بين الاتحاد الأمريكى فهو فى الحقيقة حصن السلام . فاذا كرسنا جهودنا لذلك الهدف فأننا نقدم أكبر معونة لخير شعبنا ولخير العالم بأجمعه . وإذا نحن أوضحنا تماما معنى

الديموقراطية فأننا سنقوى سلطانها ونبسط يدها على تفكير العالم . وبذلك سنتمكن عن طريق تعاون الدول الأمريكية — من أن نبعث فى شعوب العالم — فى كل مكان — الثقة واليقين بأن فى استطاعتهم أن يقيموا عالماً جديداً على أسس وطيدة من السلام . وإن أمامنا الآن عهداً جديداً مرجعه انطلاق الطاقة الذرية ، وسيكون هذا العهد الجديد واحداً من اثنين إما عهد دمار مطلق ، أو عهد يستغل فيه ذلك المنبع الجديد من منابع القوة لتخفيف الوطأة عن كاهل الجنس البشرى ، ولرفع مستوى المعيشة فى أرجاء العالم . وأنها لمغامرة عظيمة تلك التى نواجهها ، وفى الأعوام التالية سيكون من واجب الجمهوريات الأمريكية أن تقوم بدورها فى خلق نظام شامل للسلام والمحافظة عليه ، نظام يضع حداً للخوف من نشوب الحروب، ويدعم بدلا من هذا الخوف سيطرة الحق والعدالة والتعاون العالمى ، ولن يتحقق أبداً للعالم التخلص من خطر الحرب حتى تزول تلك المتاعب الاقتصادية التى تؤلف جذور الحرب ، وفى سبيل هذا الهدف ينبغى علينا أن نحقق للشعوب فى هذا العالم نوع الحياة المادية والثقافية والروحية الذى يجب أن يعيشوا فى ظله . وعلينا أن نسخر كل قوانا ومصادرنا لهذا الغرض . وهناك فى رأيى كلمة واحدة تطوى فى ثناياها كل هذه الأهداف، تلك هى الديمقراطية. فأن رمز الديمقراطية وأملها تحرير العالم من العبودية النازية واليابانية على السواء . ولقد كانت الديمقراطية هى التى أمدت أولئك الرجال والنساء الشجعان من أعضاء هيئات المقاومة السرية فى بلاد أوروبا وأسيا المستعبدة بالقوة اللازمة لمتابعة النضال . والديمقراطية اليوم هى صيحة الرجال الأحرار فى كل مكان فى العالم فى كفاحهم المتصل فى سبيل حياة بشرية أسعد من الأولى . وإننا لنقدر كل التقدير أن كلمة الديمقراطية تعبر عن معان مختلفة ، ورغم ما بيننا من خلافات فى اللغة والثقافة فأننا جميعا نشترك فى تعشق الحرية والاعتراف بعظمة الإنسان والرغبة فى تحسين حالة مواطنينا المادية والروحية. وهناك حقوق سياسية لا تقوم للحرية بدونها قائمة تلك هى حرية القول وحرية

الصحافة وحرية عقد الاجتماعات السلمية وحرية الضمير وحق الشعوب فى اختيار شكل الحكومات التى تحكمها . ومن الجلى أن هذه الأهداف تتطلب من كل شعب أن يبذل جهده لتحقيقها لنفسه ، ثم إنها تتطلب تعاونا عالميا لبسط حدود الانتاج وتنشيط التجارة والتوسع فى استثمار الموارد الطبيعية وذلك حتى ترتكز المجهودات التى تبذل لتحسين مستوى المعيشة فى العالم على أسس وطيدة ثابتة » .

حذر «مازينى» زعيم الحركة الاستقلالية الأيطالية وروح وحدتها أبناء أمته من نشوة الانتصار بقوله « إن غداة النصر أشد خطرا من عشيته » ، وإن هذا التحذير ينطبق على حالة الديمقراطية الراهنة ، فقد قضت على دول المحور قضاء مبرما وخيل للعالم أن سنوات الظلام انتهت ، تلك السنوات التى خشيها قطب الحرب تشرشل وحث شعبه على مضاعفة الجهود للقضاء عليها وألب العالم على العدو للخروج من الحلكة إلى النور . ولكن الدلائل تدل على أن هذا الظلام سيستمر طويلا إذا ظلت الأمور تسير فى طريقها الملتوى ، وهنا يتبادر إلى الذهن سؤال خطير : هل هذه المشكلات المعقدة القائمة حالا والأزمات الخطيرة التى يتزايد عددها يوما بعد يوم ومنها ماخلفته الحرب العالمية الأولى . ولم يقدم ساسة أوروبا وقادتها فيما بين الحربين على علاجها علاجا حاسما فتواكلوا وتباطئوا وألقى كل على الآخر مسئولية الحالة حتى أصبح الداء مستعصيا . هل هذه الأزمات عابرة كسحابة الصيف ستنقشع يوما ما ، أم أن الداء عضال والدواء عزيز ، وهل يمكن التضافر على إنقاذ أوروبا ، أم سبق السيف العذل وأصبح مثل القارة الوثابة كمثل من أشرف على الغرق يجرفه التيار فيتعلق بالغصون وبالقش وهى تجرى فى طريق التيار ولا أمل فى مغالبته وقد أعياه التعب وعجز عن السباحة سالما إلى شاطىء الأمان ؟ وهل شاخت مدنية الغرب أم أنها تستريح فترة لتواصل سيرها أشد وأسرع مما كانت ؟

لقد انتابت أوروبا أزمات عدة فى القرن الماضى وأوائل قرننا الحالى

ولـكن القارة الوثابة كانت لاتزال فى قوتها وعنفوانها فأمكنها أن تنجو من ورطتها ، أما اليوم فقد زادت حدة الأزمات ونزف دمها القانى مانزف واعتراها هزال الموت وشحوبه بفعل حربين عالميتين ، ويصعب أن تحاق أكثر مما حلقت وأغلب الظن أنها فى طريق الهبوط والانحدار . وآفة هذه المدنية من جنسها فى ماديتها وأنانيتها القوة التى رفعتها وكذا القوة التى تهوى بها إلى الحضيض . لقد استطاع رجال القرن التاسع عشرأن يحاربوا أزمات شتى ، فى مقدمتها الرجعية والفوضى وشح الانتاج والصعوبات المادية للحياة ووعثائها فقد كانت الدنيا مقبلة عليهم ، وكان هناك مترنيخ واحد وعشرات بل مئات من الساسة الأحرارالذين تغذوا بتعاليم الثورة ، وكانوا يسارعون ببناء ما تهدم ويقضون على مؤامراته ضد الحرية ، وكان هناك رجال الفكر الدستورى المنظم والتعاون الدولى الصادق ، بل ومن الذين أيدوا سياسة « مجموعة الدول العظمى »من لايحجمون عن مراعاة مثل السلام بين الفينة والفينة. وعمل المفكرون والمخترعون خلال جيلين وقد استتب أثناءهما الأمن فى أوروبا على تسخير نور العلم وثمرة قرائح البشر فى زيادة أسباب الراحة والرفاهية . أما رجال اليوم فهم على تقدم العلوم من الناحية المادية وبلوغ بعضها الذروة حيارى عاجزين عن وضع حد للفوضى السياسية والاقتصادية والاجتماعية الضاربة أطنابها وللخطر الداهم الذى ينذر أوروبا بالفناء ، وقد أدبر عنهم الحظ وعبست فى وجوههم الدنيا وما أشد عبوسها وأقوى بطشها إذا تألبت على قوم ورمتهم بأرزائها . ولقد حـــذر آخر أباطرة الألمان الامبراطور غليوم فى أوائل قرننا الحالى أوروبا من « الخطر الأصفر » وتنبأ باصطدام الصين بالشعوب البيضاء لانتزاع السيادة العالمية منها ، وكتب غيره بما يفيد هذا المعنى ، وأعادوا إلى الذاكرة غزوات التتار والمغول وانقضاضهم على القارة ، وصحبت الذكريات المريرة قشعريرة الرعب لما أعقب الغزوات من عصور الفوضى والجهالة والظلام ، ولـكن لم تدخر أوروبا قواها ليوم تجابه فيه آسيا التى استيقظت من رقادها خلال صراع

القارة الوثابة وهى تحكم على أضعاف سكان وموارد الأولى ، وتريد أن تستعيض مكانتها فى قيادة المدنية . وأن أوروبا تكبو قبل النزول إلى حلبة الصراع وتخورقواها قبل أن تبدأ المبارزة ، وقد جاءها الخطر لا من صحارى المغول وقلب التبت المفعم بالأسرار الرهيبة بل من سياستها الخرقاء وأعمال بنيها وقادتها . وبلغت شقاوة جدها مبلغا لامزيد عليه فزوى عنها كل شيء وهى اليوم تستودع ميراثها الفكرى والعلمى ، وقد استخدمت هذا الميراث فى بذر بذور الشر التى أرادتها للفتك والتدمير بدلا من البناء والتعمير ، وضمنه هذا السلاح ذو الحدين وهو الديناميت ، وقد يستخدم فى شق النفق وفى استخراج الأحجار من رؤوس الجبال وفى سائر أعمال التعبيد ، وكذا فى نسف المدن وسائر معالم العمران ، والذرات وربما أمكن تسخيرها فى الصناعةوالطبوقد شاهدنا شرورها فى حالة تحطيمهافى هوراشيماوناجازاكى، وزراعة الجراثيم وبحث مدى أثرها وقد يمكن نشرها للفتك بشعوب آمنة وحصد الأرواح البريئة حصدا وغير ذلك من المبتكرات والمخترعات ، وضمن ميراثها أيضا مبادىء ماكيافلى وقد استخدمها أمراء أوروبا وملوكها فى عصور الفوضى كما توجت بها الحكومات الديمقراطية جهودها السياسية .

وإذا كان « ماكيافلى » قد رأى لاستتباب النظام السياسى أن على الأمير أن يتلون ويتحول فمن صولة الأسد إلى خبث الثعلب ، وإذا كان « هوبز » Hobbes قد رأى فى البشر غرائز الذئاب «Homo homini lupus» وأهمها أن يفتك بعضها ببعض ، فأن أوروبا المعاصرة لايمكن أن يلتمس لها العذر فى اختيار سياسة ماكيافلى ، فهى تمجد سياسة استعباد الشعوب جملة لرواج صناعاتها ، ولا يهمها أن تتلوى الشعوب المحكومة من الجوع والمرض والفاقة وقد انتزعت أوروبا الغاصبة منها المواد الأولية قسرا وأعملت كتائبها يد التقتيل والتخريب فى ديارها كلما نادت بحقوقها وطالبت باستقلالها . لقد اتهمتها أوروبا بالتعصب ورمتها بالجهالة والوحشية ونكران الجميل ، وصار شعار القارة أنه ليس من خلة هى للقوى مدح إلا وهى للضعيف الأعزل

من السلاح ذم ، فان كان شجاعا قيل أهوج وإن كان محبا للحرية قيل ثائر وإن كان مفكرا يعتمد على التفكير الروحي ليتغلب به على جشع المادة قيل أحمق وإن كان لين العريكة سمحا كريما لضيوفه الغرباء قيل خامل ضعيف متلاف وهكذا ... ، وهي لا تزيد مما تعلنه من مبادىء خلابة إلا اللفظ الخداع دون المعنى ، فالحريات وحقوق الانسان هي لمغالطة الشرق وابتزاز أمواله ومزاياها مقصورة على القارة لا تتعداها بحال ، بل وتتخذ ذريعة للاعتداء على الغير باسم نشر المدنية والحريات ورواج التجارة ، وهي لا تريد من السلام إلا سلاما مزيفا يقر الأمر الواقع أي إذلال الضعيف والمسالم لمصالح رجال الأعمال وتوطيد أركان الاستعمار ، حتى يستمر إدرار البقرة الحلوب على القارة . ويظل متوسط الحال فيها في رأس السنة الميلادية مثلا ينعم بما لذ وطاب ويشبع نهمه من مستحضرات الشرق من عطور وزيوت وتحف ثمينة وأحجار كريمة واستبرق وديباج . وإن كعكة عيد الميلاد تستحضر جل موادها من الشرق فالدقيق من إستراليا أو نيوزيلانده والفاكهة المجففة والتوابل والحلوى والسكر من بلدان ماوراء البحار والزيوت المختلفة التي تعجن بواسطتها من بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط ، والسيارة وسائر أدوات النقل يستحضر الكثير من موادها الخامة كالكاوتشوك والألومنيوم والنيكل والنحاس والبترول والقطن والصوف والكتان والزيوت من بلدان جنوب شرق آسيا والملايو وبورما والهند وكندا وفنلانده .

وهكذا أضحت سياسة السلام العالمي وحسن التفاهم الدولي واحترام حدود الغير والمحافظة على استقلاله هي : أن القوي محسن مهما أساء والضعيف مسيء مهما أحسن . وظلت أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الأولى تترنح من شدة الصدمات والضعف والوهن وقد استنفذت احتياطي الأجيال من الرجال والمال والعتاد ، وهي عناصر قوتها التي كانت تسود بها العالم ، ثم نشبت حرب المردة أو بعبارة أخرى الحرب الاستعمارية الثانية وهي تفوق بمراحل في فتكها الذريع ومصائبها ونكباتها وآثارها وشرورها سابقاتها . ويكفي أن

نذكر أنها دكت دولا ومقاطعات برمتها كبولاندا وهولاندا وألمانيا وأوكرانيا وشمال فرنسا وشرقها وسواحلها المواجهة للمانش، وأنها دمرت عواصم ومدنا صناعية كبرى عن بكرة ابيها مثال ذلك فاسوفيا وبرلين وكوفنترى وكولونيا ودسلدورف ودنكرك والهافر وهوراشيما وناجازاكى، وأن ما يزيد على ستة ملايين من المنازل قد دمرت وأعطبت فى المملكة المتحدة بفعل الغارات الجوية . ويكفى أن نذكر أيضا أنها كبدت حكومات قوية لشعوب واسعة الثراء ملايين الجنيهات والدولارات حتى ناءت الدولة وأهلها بحملها ، فقد كانت انجلترا تنفق نحو ١٢ مليون جنيها والولايات المتحدة نحو ٦٠ مليون دولار وفرنسا ما يعادل ٥ مليون جنيها استرلينيا يوميا على أداة الحرب وسير المعارك وإعداد السلاح . ويكفى أن نذكر أن كافة شعوب الأرض من محاربة وغير محاربة ومحايدة قد اكتوت بلظاها ، أما بفعل طائراتها وقنابلها أو بسبب شلل التجارة الدولية ونقص المواد الأوليه وشح الأغذية والمؤن واضطراب النقد وأن عشرات الملايين من الأنفس قد زهقت فى المعارك وفى الغارات اليومية على المدن الكبرى بعدد من الطائرات يتراوح من خمسمائة طائرة إلى أكثر من ألفين من الطائرات وأن مئات الملايين فى أوروبا والصين والهند وغيرها قد باتوا على الطوى تبعا لاختلال الحياة الاقتصادية ونقص الحاصلات والحاجات ، ويكفى أن نذكر كل هذه الحقائق المرة لنرى مدى التقهقر الذى حل بالمدنية والانتاج والتبادل وسعادة البشرية نتيجة هذا التطاحن المرير . ولكن لايزال العالم منزلقا فى تيار التسلح والاستعداد للحرب العالمية الثالثة وقد وقفت الكتلتان الشيوعية والرأسمالية أو السلافية والأمريكية وجها لوجه كل تدافع عن مطامعها . وإذا اشتبكتا فى حرب فسوف تكون شاملة مدمرة لا تبقى على شىء ، فلا يمكن للمنتصر أن يجنى ثمرات النصر التى يضحى بالنفس والنفيس فى سبيل حصوله عليها . ومن دواعى الأسف أن تنفق الحكومات الكبرى المنتصرة قسطا كبيرا من ميزانيتها فى سبيل التسلح والوقوف بالمرصاد لتضرب ضربتها القادمة

القاضية ، وقد بلغت ميزانية الولايات المتحدة التى عرضها الرئيس ترومان على الكونجرس لعام ١٩٤٨ – ١٩٤٩ نحو ٤٠٫٠٠٠ مليون دولار منها ٧ مليار دولار لأنعاش أوروبا أو بعبارة أخرى لكسب طائفة من البلدان الغربية التى تئن من ضربات الحرب العالمية الثانية لصفها ضد الجبهة الشرقية ، وقد جاء فى خطابه بمناسبة تقديم الميزانية ذكر مبرارات مساعدة هذه البلدان « وإذا أدى فشل هذه البرامج (ويقصد برامج إنعاش أوروبا وما يعترضها من صعاب قد تثيرها روسيا السوفيتية) إلى اتساع نطاق الحكم الاستبدادى فى أوروبا (ويرمى به إلى انتشار النظام الشيوعى والميول الاشتراكية المتطرفة فى شرق أوروبا) فأننا سوف نعيد النظر فى كل ما يختص بسلامة مركزنا ، ونتخذ التدابير اللازمة لمواجهة الظروف الطارئة ، وفى هذا خير دليل على مدى غليان الأفكار وبلبلتها وتشبع الجو بالكهربا التى تسبق وتصحب العواصف . وفى النفقات الضخمة فى الميزانية مبلغ ١٢٥٠ مليون دولار لجيوش مناطق الاحتلال وهى سلم ومبرر لنشر النفوذ ، والجهات التى تعسكر فيها نقط ارتكاز هامة فى حالة اشتعال نيران حرب جديدة ، وتبلغ نفقات الدفاع الوطنى والجيوش نحو ٣٠ ٪ من الميزانية كما يبلغ المخصص لصنع الطائرات الحربية نحو مليار دولار ولصناعة بناء السفن الحربية ما يعادل نصف المبلغ المذكور وذلك علاوة على مبالغ طائلة خصصت لأعمال لجنة الطاقة الذرية الأمريكية . وإن ميزانية كهذه أرقام التسلح فيها ضخمة تتجه نحو التدمير بدل إعداد الحقول وتزويد العالم بما يعيد إليه رخاءه ويقية شر العوز ويبث فى قلوب الناس على اختلافهم الطمأنينة لا تبشر بصفاء الجو السياسى واستتباب الأمن الدولى، بل تنذر بحرب قريبة الوقوع .

* * *

وإذا عابت الشعوب المتعطشة إلى الحرية على كبريات الديمقراطيات موقفها فذلك لأنها لم تعمل بما سجلته على نفسها وماجاء فى تصريحات زعمائها أثناء الحرب وبعدها مباشرة كسبا لعطف الرأى العام العالمى ، فقد نكثت

بالوعود والمواثيق ونفثت الرجعية الشبيهة برجعية مترنيخ سمومها فى مؤسسة السلام الجديدة وهى لاتزال لينة العود غضة الإهاب . وشرعت الدول المسيطرة على السياسة العالمية — وقد أضحت بفعل تطور التسلح وإنتاجه ونتيجة الحرب ثلاث وهى : الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا العظمى — تعمل كل منها فى محيط مضاد للأخرى ، وتتسابق فى وضع يدها على مناطق النفوذ والحصول على الامتيازات الاقتصادية والسياسية ، وأخذت كل من الجبهتين الجبارتين الشيوعيه وعلى رأسها بلادالسوفييت وتابعاتهاوالرأسمالية وتتزعمها الولايات المتحدة وفى عجلتها انجلترا تتراشق التهم وتتوعد كل الأخرى من منبر الصحف أو البرلمان أو منظمة السلام الجديدة . واتضح فى تنازعها هذا ماتضمره كل جبهة للأخرى وما تعتزم تحقيقه من الاتساع على حساب الغير منتحلة مختلف المعاذير التى تدور حول صيانة السلام وتفادى طوفان الشيوعية أو استبداد الرأسماليةالاستعمارية .وشرعت الدول الكبرى المظفرة تنصب حبائلها منذ اجتماع سان فرانسسكو لوضع أسس جديدة للسلام لجعل الحريات التى فاخر بها « ميثاق الأطلنطى » والتى تضع الشعوب آمالها فيها لتحريرها من نير النفوذ الأجنبى والاستعمار حبراً على ورق عما يتفق ومطامعها السياسية والاقتصادية ، وانطبق على هذه الحريات ماقالته مدام «رولاند» Madame Roland إحدى ضحايا الثورة الفرنسية حين صعودها إلى المقصلة لإعدامها « أيتها الحرية كم من جرائم ترتكب باسمك » .

وظهرت رجعية الدول العظمى فى روحها الانتقامية وتطبيقها كلمة « ويل للمغلوب » بإصرارها على تقسيم ألمانيا بين أربع سلطات وتجريدها من صناعاتها وهى عصب أوروبا الصناعية ، نعم إن بلاد الريخ عدوة الأمس وهى ديار معسكرات الاعتقال وصاحبة القنابل الصاروخية والحارقة والغارات الخاطفة على لندن وغواصات الجيب ،ولكنها ليست وحدها المسئولة من الحرب . وطالما قال قادة الحرب من الحلفاء أنهم لايضمرون شراً للشعب الألمانى وأن عدوهم هو النازية ليس إلا ، وتجاهلوا عمدا وقد

أعمتهم الأحقاد والأطماع أنها ميزان أوروبا الاقتصادى ونقطة ارتكاز الصناعات الثقيلة والصناعات الكيميائية وإذا اعتورها الخلل انتشر فى سائر أنحاء القارة ، وأن مناجم ألمانيا ومصانعها وعقول علمائها ومفكريها ومناطق الإنتاج الصناعى بحوض الرور وغيره وحدة يتعذر تقسيمها ، وإن تمزيق أوصالها واستقلال كل جهة من جهات الاحتلال عن الأخرى ونقل المصانع إلى الخارج لكى يفوز كل عابر ببعض الأطنان من الآلات — ستؤدى هذه التصرفات بلاشك إلى فقدان القارة قوتها الصناعية والاقتصادية والسياسية وقدرتها على الانتعاش سريعا .

واتضح اعوجاج سياسة مابعد الحرب فى محاولة نزول روسيا الشيوعية بمختلف وسائل بث روحها الشيوعية فى البلقان وشرق أوروبا جنوبا إلى الموانىء الدافئة بالبحر الأبيض المتوسط ، وعمل الأنجلوسكسون خشية فقدان نفوذهم فى هذا البحر على السيطرة على اليونان لتصبح منفذا لهم إلى البلقان ، وكذا تسيير عجلة الصناعة والسياسة الداخلية فى إيطاليا حتى لايسبقهم إليها التيار الشيوعى وتدل السوابق على أنه سريع الانتشار فى شبه الجزيرة . ثم فى حالة قيام حرب عالمية ثالثة يتمناها بائعوا المدافع وهى محتملة تبعا لشدة التنافس وتباين وجهات النظر وتكرار الاصطدام بين الجبهتين الروسية والأنجلوسكسونية يمكنهم المبادرة بالسير نحو البلقان والالتقاء بالعدو هناك على أبواب دياره . كما ظهر خطل سياسة مابعد الحرب فى محاولة إشعال نيران أزمة خطيرة بين الجمهورية التركية والاتحاد السوفيتى باسم مشكلة المضايق ، حتى لاتصبح موانىء تصدير البترول بالشرق الأدنى وجزيرة العرب فى متناول روسيا عن طريق البواغيز فى حالة فتحها والقضاء على تسلحها، وحتى لاتنافس التجارة السوفيتية بضائع الأنجلوسكسون فى حوض البحر الأبيض المتوسط .

واشتد التنافس بين الاتحاد السوفيتى والأنجلو سكسون على آبار البترول فى إيران وشبه جزيرة العرب ، وقام صراع خفى أثناء احتلال السوفييت

والحلفاء لأراضي إيران ومحاولة الأولى إقامة جمهورية شيوعية مستقلة في الظاهر وتابعة لها في الواقع في الشمال ، وبادر الحلفاء بمد الحكومة المركزية في طهران بالعتاد الحربي للقضاء على جمهورية « أزربيجان » وهي لاتزال في المهد خوفا من انتشار النفوذ الشيوعي في إيران وقضائه على رؤوس الأموال الأمريكية والأنكليزية وامتيازات البترول هناك .

وبرز عطف انجلترا والولايات المتحدة على فرانكو في أسبانيا وسالازار في البرتغال وهما من بقايا النظام الدكتاتوري البغيض الذي حاربت الدول المتحالفة للقضاء عليه وإراحة الشعوب من شروره ، وذلك محافظة على النظام الاقتصادي القائم هناك على الرغم من مقت الأنجلوسكسون لمخلفات الفاشية ولتصرفاتها السياسية ، وحتى لاينقلب الحال إلى شيوعية خطرة تودي برؤوس الأموال الأجنبية وتضيع على الأنكليز ثرواتهم الطائلة في أسبانيا وضمنها مايملكونه من مناجم الفحم هناك ، ويعد الأنجلوسكسون العدة لقبول فرانكو رغم مساوىء حكمه وأنه من صنيعة الفاشية والنازية تحت قبة هيئة الأمم المتحدة .

وحسر الرئيس ترومان القناع عن مراميه ومكنون نفسه بخطابه بين نواب بلاده ويطلب إليهم فيه مساعدة اليونان وتركيا ماليآ للوقوف في وجه الشيوعية وذلك في شتاء سنة ١٩٤٧ ، أي لاستخدام هاتين الدولتين كمخلب القط ولا أهمية فيما سيذوقانه من ضروب التدمير والمحن بفعل حرب هي دون طاقتهما . ولقد أخطأه التعبير لجمل هذا الذي طالما تغنى بالمثل العليا والديموقراطية الحقة وحريات الانسان من الحرب عملية مالية رابحة وشبيهة بمؤسسة يوظف المرء فيها أمواله للاستثمار ، وذلك ليقنع مواطنيه بضرورة تأييد مساعدة البلدين وليسهل عليه استدراجهم للحرب العالمية الثالثة ، فقال الرئيس بالحرف الواحد مخاطبا المجلسين منعقدين بهيئة مؤتمر « أن السياسة الخارجية والسلامة القومية لبلادنا مهددتان بالخطر ، وأن أحد وجوه الحالة القائمة التي أقترح عليكم علاجها وأطرحها بين أيديكم لاتخاذ قرار بصددها

تتناول تركيا واليونان ، ولقد تلقت الولايات المتحدة من الحكومة اليونانية طلباً عاجلا بالمبادرة بمساعدتها مالياً وإقتصادياً ... » وبعد أن أفاض فى بيان سوء حالة اليونان وبيان الخطر الشيوعى الجاثم هناك وأن البلاد مهددة من أقلية ضئيلة مسلحة تسليحاً قوياً بفوضى سياسية تجعل من المتعذر إنعاشها ، وبعد أن شرح وجوب مد يد المعونة المالية للدولتين الصديقتين فى شرق البحر الأبيض المتوسط للمحافظة على الأمن بالشرق الأوسط وهما اليونان وتركيا مع وجوب الإشراف على أوجه صرف القروض التى ستقدمها حكومة الولايات المتحدة ، وكذلك تزويدهما بالعتاد الحربى الحديث والمؤن والمواد الأولية اللازمة لأنعاشهما وتجهيزهما عسكرياً أحسن تجهيز ومساعدتهما بالفنيين العسكريين والمدنيين ، وقد حدد المساعدة بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار للبلدين ختم خطابه بقوله « إن الولايات المتحدة ساهمت مادياً بمبلغ ٣٤١ مليار دولار فى كسب الحرب العالمية الثانية ، وكان هذا بمثابة توظيف أموالنا لتحرير العالم ونشر السلام فى ربوعه ، والمساعدة التى أنشدها لليونان وتركيا تعادل تقريبا جزءاً من ألف من المبلغ السالف الذى سبق أن وظفناه . ومن الكياسة والمنطق السليم أن نعمل على ضمان ألا يضيع ما أنفقناه وساهمنا به فى الحرب العالمية الثانية سدى ... »

* * *

وصحا الاستعمار صحوة الموت يحاول أن يستعيد نفوذه البالى وعهده الماضى ، فهناك انجلترا تمد هولانده بالعتاد والرجال لنصرتها على أهل أندونيسيا وكبح جماح الحريات هناك دفاعا عن أموال السيتى التى وظفتها فى أمستردام وهذه صدرتها منذ مدة بدورها إلى مؤسساتها الاقتصادية فى الهند الهولندية . وقد انتحلت الدولتان الاستعماريتان المعاذير فى محاربة الشعور الوطنى هناك ، فتارة تدعيان أن الحركة الوطنية ما هى إلا من بقايا النفوذ اليابانى ، وأن الوطنيين يستخدمون الأساليب اليابانية فى الحصول على حرياتهم ومطاردة الجيوش الأوروبية المتمدينه ، وتارة أخرى يقال أن الحركة تعصبية تقوم بها عناصر غير مسئولة ضد الجاليات البيضاء هناك وأنها من عمل

المتوحشين لمجرد الانتقام من الأوروبى وهكذا من مختلف المعاذير الواهية والأكاذيب الاستعمارية ، بينما يعمل المدفع الرشاش على حصد أرواح الوطنيين المجاهدين . وهناك فرنسا تحاول وقد كسبت لها الحرب الجيوش الأمريكية والروسية والانكليزية أن تعود إلى سيرتها الأولى فى اتباع وسائل الإبادة بالجملة وبلا شفقة فى الهند الصينية وتنقض وعودها واتفاقاتها مع الزعماء هناك فى منح البلاد الحكم الذاتى ، فتقوم حرب شعواء تزكى نيرانها الوطنية التى دبت فى عروق شعوب أقاصى آسيا ، وترسل الجمهورية الرابعة الدبابات والطائرات وقاذفات القنابل و« فرق الباراشوت » إلى هناك وهى من تجهيز انجلترا والولايات المتحدة وقد سبق أن عجزت عن استخدام مثيلاتها فى الميدان الغربى ، لتوجهها الى قوم ذوى نفوس حرة أبية هم دون الفرق الفرنسية فى العتاد الحربى والتدريب العسكرى ولكنهم يستخفون بالموت فى سبيل وطنهم . ولم ترع جيوش الجمهورية الرابعة حرمة أو ذماراً فى إخمادها الحركات القومية ففتكت فتكا ذريعا بالمنادين بالاستقلال والمساواة فى التشريع وبالدستور فى إفريقيا الشمالية بتونس والجزائر ومراكش وسبق أن آوت شعوبها فلول الجيوش الفرنسية وبقايا ساسة الجمهوريه وحطام زعمائها المتخاذلين اليائسين إبان محنتهم يوم كانت الدبابات الغازيه والأحذية البروسية ترتع فى مختلف المقاطعات الفرنسيه من الفلاندر إلى الباسك والسافواى ويوم حل الصليب المعقوف محل العلم المثلث الألوان بعدهدنه بيتان

أما انجلترا فبدلت بحكم الظروف خطتها فى الاستعمار نظرا لضيقها المالى ونزف قواها وضعفها ، فخفضت جيوش الاحتلال فى الخارج وأبدلت مناطق الاحتلال العسكرى للدفاع عن الامبراطورية، فجلت عن جهات لتحتل أخرى أصلح من الاولى تبعا للخطط الحربية الجديدة . كما صدرت الدولار الأمريكى يصول ويجول فى البلدان التى عجزت هى عن مواصلة حكمها بالقوة أو بالدسائس السياسية ، وبذا ربطت عجلتها بالولايات المتحدة ، وأصبحت مآربهما الإستعمارية والاقتصادية تكاد تكون واحدة ، وكأنها قامت بعملية

تأمين على إمبراطوريتها الهرمة ، ولكن مثلها مثل من يدبر الجريمة مع قيامه بعملية التأمين بغية قبض بوليصته ولا شك أنه إجراء مكشوف يعود على صاحبه بالوبال .

وضمن فضائح السياسة الاستعمارية وضعف مجلس الأمن وهو معقد آمال عالم مابعد الحرب فى استتباب السلام العام عجز المجلس عن حل قضية مصر ضد انجلترا فى أغسطس سنة ٩٤٠ بما تقتضيه العدالة الدولية والرغبة الأكيدة فى استتباب السلام العالمى . فقد كشفت هذه القضية عن نويا كبريات الدول الاستعمارية وتكاتفها فى سبيل إقرار الباطل وهضم حقوق الشعوب الصغيرة ، وكيف أنها تحيك الدسائس وتدبر مؤامرات « الكواليس » وتلجأ إلى مختلف أساليب الاغراء والضغط لتحمل العالم المتمدين على قبول نظم ماقبل الحرب وجحافل الاحتلال رغم أنف ميثاق الأمم المتحدة ، وهو الذى ينص صراحة بالمادة الرابعة منه على مايأتى : « يمتنع أعضاء الهيئة جميعاً فى علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة أو أن يستخدموها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لايتفق ومقاصد الأمم المتحدة » ، وبديهى أن أولى مالا يجوز ارتكابه وإلا خرجت الدولة على العهد ، احتلال أراضى إحدى الدول الأعضاء فى الهيئة دون رضاها ، أو ارتكاب مامن شأنه أن يخل بالأمن العالمى وهو الهدف الأساسى للميثاق و « مقاصد الأمم المتحدة » .

وفى سبيل تأييد سيادة الدولة ومحافظة على كيانها الدولى ورغبة فى وضع حد للفوضى السياسية الدولية التى جرت إلى حربين عالميتين ضروسين أصدرت الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٤٦ قرارا إجماعياً أبرزت فيه مبلغ مخالفة الاحتلال العسكرى لأغراض الميثاق وأوصت بالاسراع فى سحب القوات العسكرية الأجنبية من أراضى الدول الأعضاء . وقد كانت ذكريات الحرب بآلامها وصورها البشعة لاتزال قريبة العهد تملى على الدول وجوب تلافى تكرار الكارثة ، وقد جاء نص توصية الجمعية

العمومية كما يأتى « الجمعية العمومية تعتبر مسألة الأمن مرتبطة أوثق الارتباط بمسألة نزع السلاح وهى توصى مجلس الأمن بأن تستعجل جهد الطاقه وضع القوات العسكرية المنصوص عليها فى المادة ٤٣ من الميثاق تحت أمرته وتوصى الحكومات أن تجرى تخفيف قواتها الوطنية على سبيل التدرج والتوازن ، وأن تسحب بغير إبطاء القوات المرابطة فى أراضى الدول الأعضاء بغير رضائها الصادر عن حرية وفى صورة علنية تشمله معاهدات أو اتفاقات متلائمة مع أحكام الميثاق وغير مناقضه لاتفاقات دولية ».

وطبيعة النزاع القائم بين مصر وأنكلترا أنه بالنسبة لمصر كما جاء فى خطاب رئيس وفد مصر أمام المجلس « يمتد إلى كيانها ذاته بوصفها دولة ذات سيادة » بالنسبة لانكلترا فهو « لا يعدو أن يتعلق بمسائل عارضه لإمبراطورية مترامية الأطراف » ، وبيت الداء هو فى « استمرار احتلال بريطانيا لأراضينا (أي الأراضى المصريه) ومايتفرع عنه من التدخل فى صميم شئوننا الداخلية » وهو بحق كما نعته رئيس وفد مصر فى خطابه « ليس مثاراً للخلاف المتجدد بين الحكومتين فحسب ، بل هو إلى ذلك يخلق حالة من الاحتكاك الدائم بين الشعب المصرى وجنود الاحتلال هى فى ذاتها من مهددات السلم » ، وطبيعى أن استمرار هذا الاحتلال « من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى » . وبعد أن شرح الرئيس بإسهاب مساوىء هذا الاحتلال وخلف انكلترا المتكرر لوعودها فى الجلاء وخطره على العلاقات بين الدولتين والسلم العالمى ووجوب انتهاء عهد الاستعمار واستغلال الشعوب طالب بحق طبيعى يقره الميثاق وهو أن يقرر المجلس « إجلاء القوات البريطانية جميعها عن وادى النيل » أى عن « السودان وعن أى جزء من الأرضى المصرية » وأن يكون هذا الجلاء حالا كاملا غير مشروط بشرط » . ثم بين الرئيس خرق انكلترا للقانون الدولى والمعاهدات بموقفها الشاذ فى مصر وعنادها وأن اتفاق انكلترا مع مصر سنة ١٩٣٦ لم يك بالاتفاق العادل أو بمعاهدة الند للند بل « أذعنت مصر تحت ضغط الحوادث الداهمة (ويقصد بها الخوف

من النازية ، والفاشية واضطراب الحالة فى حوض البحر الأبيض المتوسط واعتداء إيطاليا على الحبشة واقتراب شبح الحرب العالمية الثانية) للشروط المرهقة التى فرضتها بريطانيا وتضمنتهامعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وأهمها الاحتلال العسكرى الأجنبى لأراضيها وقيام المعاهدة على أساس « محالفة غير موقوته تستمر نافذة ولو عدلت باقى أحكام المعاهدة » وهذا مما يتعارض والمساواة فى السيادة ، وهى أولى المبادىء التى قررها ميثاق الأمم المتحدة بمقتضى الفقرة الأولى من المادة الثانية من الميثاق وهى : « تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الأعضاء . . » ولكن كانت نهاية المطاف تأجيل القضية ، وأن وضع مجلس الأمن مطلب مصر العادل على الرف ، وقد صمم الأعضاء على نصرة الاستعمار الانكليزى بأى ثمن ، وأعوزهم العثور على حل يرضى الطرفين ، ويجمع بين النقيضين ، وهما الحرية والمساواة بين الشعوب واستتباب الأمن العالمى من ناحية ، والاستعمار واستعباد الشعوب الصغيرة وفوضى العلاقات السياسية الدولية من ناحية أخرى . (١)

ولقد أمعنت انجلترا فى نقض العهود والمواثيق بما فى ذلك ميثاق الأطلنطيق ، وتمادت فى نشر الفوضى السياسية الدولية وخرقت أبسط قواعد القانون الدولى بتصرفاتها فى السودان منذ تذرعها بحادثة مقتل السردار لإبعاد الجيش المصرى والموظفين المصريين عنوة من السودان، رغم الشركة المصرية الانكليزية القائمة هناك بحكم معاهدة سنة ١٨٩٩ التى أرغمت انجلترا مصر بحكم احتلالها لها على قبولها كشريك لها فى إدارة السودان دون أن تجرؤ على فرض الاشتراك فى الحكم والسيادة فى نصوص المعاهدة . وسارت بالجزء الجنوبى من الوادى فى طريق النظام الاستعمارى الانكليزى الأفريقى وإخضاع غالبية الأهلين هناك بالقوة والوعيد والتهديد وإغراء نفر قليل منهم بالهدايا والعطايا والوظائف والرتب والألقاب ليذللوا للمستعمر سبل الحكم والسيطرة

---

(١) راجع « قضية وادى النيل » هى مجموعة بيانات رئيس وفد مصر أمام مجلس الامن من صفحة ١ إلى صفحة ١٢ — أغسطس سنة ١٩٤٧

على البلاد . وأخيراً عمل الاستعمار وقد يئس من قبضه على زمام الأمر فى مصر على تمزيق وحدة الوادى السياسية ، وخرج للعالم ببدعة جديدة هى أقرب الى الروايات والقصص منها إلى التطور التاريخى والسياسى، وهى سودنة جنوب الوادى واستقلاله الداخلى . فى نطاق الأمبراطورية . مع تكوين جمعية تشريعية استشارية على نسق الجمعيات النيابية التى تنشأ بالمستعمرات يوحى بسياستها الحاكم العام الأنكليزى ويوجهها ويفرض إرادته على نواب القش فيها ، وله الكلمة الأخيرة . وكأن الأنكليزى الذى بسط نفوذه الاستعمارى من جنوب شرق آسيا إلى شمال العالم الجديد واستنزف من دماء الشعوب وأموالها مااستنزف قد تاب وأناب وأخذته الشفقة على أبناء عمومته من سكان جنوب الوادى فأغدق عليهم من كرمه الحرية والاستقلال وماأحوجهم إليهما بعيدين عن شره ومؤامراته وجيوشه وقواته متكاتفين مع إخوتهم الذين من دمهم ولحمهم أهل شمال الوادى . وعجيب أن يتمثل كرم الأنكليز فى إنشاء نظام نيابى فى السودان ، ثم يوصدون أبوابه فى وجه المصريين ، ويحولون بحكامهم ورجال الاستعمار هناك دون أن يلم العالم بحوادث السودان وبمجرى الحياة العامة هناك ، ويذيقون الأهلين جرعات سياسية مسمومة من صنع الاستعمار البريطانى لتخديرهم وتثبيط عزائمهم ثم إجراء عمليات البتر والتمزيق لصالح الأمبراطورية الجشعة الحرمة . إن وادى النيل وطن واحد يضم المصرى والسودانى بلاأدنى فارق ، وذلك بحكم الوحدة الجغرافية والاقتصادية والسياسية وبحكم اتحاد الدين واللغة والعادات والثقافة وتاريخ حافل يأوى إلى أعطافه أبناء الوادى على اختلافهم فى أفراحهم وأتراحهم ومجدهم ومحنهم، ولم تك حركة المهدى التى يظنها البعض ثورة ضد الحكم المصرى إلا حركة قوية ضد الأجنبى المستعمر الذى هبط شمال الوادى ببدعه ونفاقه ووسائل سيطرته وتغلغله فى مختلف مرافق الحياة ، وانخراطه فى سلك الادارة الحكومية ينتزع المراكز الهامة والوظائف من أبناء البلاد وتعارض تصرفاته وما جاء به من مساوىء الغرب مع قواعد الدين . ومثلها مثل

ثورة الأخ وتأهبه لنجدة أخيه وإنقاذه من ورطته وبراثن أهل السوء . وعجيب أن تنكر انجلترا عن مصر العوامل الجغرافية والسياسية والاقتصادية والتاريخية التى تبسط جناحها العريض على الوادى وتجعل منه بلدا واحدا ، ثم تدعى حقوقا على جنوب الوادى وهى تبعد عنه بآلاف الأميال . ولنا أن نتساءل : هل من الأنكليز من يستطيع بحكم العادات واللغة والدين والجنس أن يمتزج بالأهلين هناك ويصاهرهم ويصبح من عشائرهم ومن أبناء عمومتهم ؟ لاشك أن تصرفات انجلترا هناك وماتتخذه من إجراءات ظاهرها خلابة خداعة وباطنها قاسية مميتة . ليس لها من سند إلا القوة الغاشمة وبطش الاستعمار .

وقصة السودان مأساة تدمى قلوب أبناء الوادى وتثير نفوسهم وتضاعف بغضهم للاستعمار ومقتهم لأساليبه ، وتبث فيهم التيقظ لتفادى سهام الصائدين من طغاة المستعمرين ، وتشحذ هممهم وعزائمهم لمقاومة كل تمزيق للوطن وتقطيع لأوصاله ، فنى تمزيق الوطن قتل الجسد وإزهاق الروح . وتظهر بأجلى بيان مدى إهمال رعاية حقوق الإنسان وسيادة الشعوب وإهدار قواعد القانون الدولى والمعاهدات ومابلغته الفوضى السياسية الدولية اليوم . وهذه القضية الكبرى هى قضية الوطن ومستقبله ورخاؤه فأهميتها بالغة تستوقف النظر وتحتاج إلى الأفاضة فى الشرح والإيضاح .

إن سيرة السودان عزيزة على المصرى ، فالسودان قطعة حية فى كبد الوطن ، وكل من زعم غير هذا الزعم مثله مثل من يحاول مقاومة قوانين الطبيعة وقواعد العلم ، فالوادى بشطريه « مصر والسودان » لايتجزأ وهذه الحقيقة كقانون الجاذبية لنيوتن . واقتصاديات السودان لمصر كانسان عينها وتتمثل فى النيل الزاخر بالثروة التى يخلعها على الوادى دون تمييز أو كما قيل « الميمون الغدوات المبارك الروحات » وأولى ما تمليه الوحدة الاقتصادية لشق النيل وجوب تدعيم حياة القطرين التوأمين واتصالهما الوثيق . وإنه

مما يحز القلوب أن نرى اتصالهما البرى والنهرى غاية فى الضعف طوال قرننا الحالى ، وسككنا الحديدية تقف عاجزة ولا تشق طريقها إلى الخرطوم وما وراء الخرطوم ، فى نفس الوقت الذى نادى فيه الاقتصاديون الأحرار منذ القرن الماضى بوجوب وصل شاطىء البحر الأبيض المتوسط والاسكندرية بالذات برأس الرجاء الصالح ، بانشاء خط حديدى يمر بالسودان عبر خط الاستواء إلى جنوب أفريقيا بثاً لروح الحياة والنشاط فى البلدان التى يخترقها، إلى جانب ما كان الأنكليز يرمون إليه فى إيجاد خط ستراتيجى لأغراضهم الحربية والاستعمارية .

ولقد بذلت محاولات جبارة ، ونفذت مشروعات باهظة النفقات لانشاء المرافىء على ساحل السودان بالبحر الأحمر حتى يستغنى السودان عن أرض مصر فى التصدير والاستيراد لشطر شق الوادى وإضعاف اتصال القطر بشقيقه فى وقت انقطعت فيه المواصلات الحديدية بينهما . ولكن كان ذلك على غير طائل ، فكانت الطبيعة تدبر غير ماتدبره النفوس التى تعمل على التفرقة فى الخفاء . وإذا رجعنا إلى أرقام التجارة الخارجية لمصر مع السودان فى السنوات الأخيرة وجدنا مقدار وقيمة الحاصلات المتبادلة التى تمر عن طريق وادى حلفا تزيد كثيراً عن تلك التى تمر عن طريق السويس. فمثلا بلغت قيمة جملة الواردات من السودان إلى مصر فى سنة ١٩٣١ نحو ٢٩٢ر٠٠٠ جنيها منها ٢٠٤ر٠٠٠ جنيها عن طريق وادى حلفا وجملة الصادرات المصرية إلى السودان فى نفس السنة ٦٣٤ر٠٠٠ جنيها منها ٤٠٤ر٠٠٠ جنيها عن طريق وادى حلفا وبلغت جملة الواردات من السودان فى سنة ١٩٣٩ نحو ٦١٩ر٠٠٠ جنيها عن طريق وادى حلفا والصادرات المصرية إلى السودان ١٥٧ر٠٠٠ر١ جنيهاً منها ٦٥٠ر٠٠٠ جنيها عن طريق وادى حلفا وجملة الواردات من السودان فى سنة ١٩٤٥ نحو ٢ر٦٢٩ر٥٨٢ جنيها منها ٢ر١٦٠ر٧٧١ عن طريق وادى حلفا والصادرات

المصرية إلى السودان ١٫٤٧٤٫٧٦٩ جنيها منها ١٫٤٣٧٫٥١٦ جنيها عن طريق وادى حلفا .

وهكذا نرى مصر رئة السودان كما أن النيل شريان القطر الحيوى . وليس للسودان حياة إلا بتنفسه عن طريق قصبته الهوائيه وهى مصر ، وليس للقطرين غذاء إلا مايجود به النيل . والوضع الطبيعى لاتصالهما بالخارج ولتبادلهما المنافع مع مختلف بلدان العالم هو ساحل البحر الأبيض المتوسط أى الدلتا وشاطئها ، ولاغنى لمصر والسودان عن حوض البحر الأبيض المتوسط ، وهما جزء لايتجزأ منه ، وهو مهد المدنيات والعبقريات وروح شعوبه وعاداتهم وطرق حياتهم وحاجاتهم متجانسة .

وإننا بتمسكنا بوحدة الوادى الاقتصادية لا نأتى بالجديد ، فبتطبيقنا تعريف الدولة الحديثة التى سالت أقلام الكتاب والمفكرين فى وصفها منذ القرن التاسع عشر على حالة مصر والسودان نرى أن هذا التعريف لايصلح لبلاد أو لأمة بقدر ما يصلح لشعب وادى النيل ، وخلاصة تعريفهم الذى نحا نحو قومية الدولة ووحدتها المتماسكة هو : « الدولة مجموعة من السكان يعدون بالملايين ويقطنون على الدوام بقعة معينة من البسيطة يعمرونها ويستثمرونها ويشيدون فيها القرى والمدن ويمدون طرق المواصلات ليصلوا أطرافها بعضها ببعض ، ويكونون وحدة سياسية لها كيانها وحدودها ، ويعدون كل اعتداء خارجى على هذه الحدود الطبيعية أو السياسية المعينة على وجه الدقة اعتداء على كيانها ، يذودون عنه بكل ما أوتوا من قوة ، ولهم حكومتهم التى تسهر على سلامتهم من الاعتداء الخارجى ، وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية وتباشر الأمن والنظام ، وتعمل على رفاهية الأفراد فى الداخل ، وتسيطر على أرضها ومن يقطنون عليها دون تمييز بما لها من حق السيادة ، ويجمع الأهلين فيها بعضهم ببعض فضلا عن الروابط المادية والسياسية المذكورة روابط معنوية وروحية وتاريخية واجتماعية ، كمجد الوطن والتفانى فى سبيله وتقارب جماعات السكان فى المزاج والثقافة والتفكير والعادات

والأخلاق والعقلية ، وتاريخ حافل من عظمة غابرة إلى تدهور ، ومن محن وآلام مريرة إلى انتعاش وازدهار ، ومن غزو وانتصار إلى هزيمة ثم إلى فوز وتوفيق ، وضمن ما يوحد روحهم كذلك امتزاج الدم واتحاد الدين واللغة والأدب إتحاداً وثيقا » . ونرى فى هذا التعريف أن مصدر الاتحاد الوثيق قد يكون العامل الجغرافى السياسى الاقتصادى ، وهو ما يسمى « بالجيوبوليتيكا » وهو يتوفر فى شطرى الوادى .

ونرى هذه الوحدة الجغرافية قد امتزجت بالوحدة السياسية والإنسانية وأملت بضرورة الوحدة الاقتصادية ووجوب رعايتها لمصلحة البلدين . وكما أن مصر رئة السودان فكذلك السودان رئة التنفس لمصر ، ويجدد دمها ونشاطها وينادى بوجوب الوحدة الاقتصادية لحياة مصر . وليس الأمر قاصرا على تشابه معدن الأرض وتلالها وهضابها،وليس الأمر كذلك قاصرا على تشابه الخزف وسائر المخلدات التى اكتشفت فى الحفريات أخيرا بجوار فاراس على حدود مصر وأم درمان والخرطوم ولها مثيلاتها فى الفيوم وغيرها كما جاء فى كتابات وصف الوادى وطبيعة السودان ، وخاصة فى كتاب « الزراعة فى السودان » لطائفة من المؤلفين الانكليز صدر فى سنة ١٩٤٨ تحت إشراف رئيس معهد غوردون التذكارى والمدير السابق للزراعة والغابات بالسودان مستر توثيل ، ويعد هذا السفر مصدرا وثيقا فى هذا الموضوع (١) ، بل يتعداه إلى تفوق تجارة السودان الخارجية مع مصر على غيرها من سائر البلدان بما فى ذلك انجلترا فهى تزيد على نصف مجموع التجارة الخارجية للقطر الشقيق . ولو فتحت الأبواب على مصاريعها بين

---

(١) أنظر « الزراعة فى السودان » بأقلام طائفة من المؤلفين المختصة ، نشر بواسطة توثيل مدير معهد غوردون التذكارى والمدير السابق للزراعة والغابات بالسودان ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨ ، من صفحة ١٠ إلى ٢١

« Agriculture in the Sudan » by Numerous Authors, editedby Tothill, 1 vol, London 1948.

مصر والسودان وسهلت المواصلات بينهما لتضاعف نشاط التجارة ولصدرت مصر دون غيرها من البلدان حاجات السودان من الصناعات الزراعية والمنسوجات والأقمشة ولصار السودان فى المستقبل سوقا هامة للصناعات المصرية الناشئة . كما أن مجال تعاملنا مع القطر الشقيق فسيح وحاجتنا إليه ماسة فهو من أهم الأقطار التى تنتج الماشية والحبوب ، ونحن إزاء اطراد زيادة عدد السكان فى أشد الحاجة إلى استيراد الأغنام والأبقار من الخارج ، وماشية السودان تغنينا عن أن نولى وجوهنا شطر بلدان أخرى بعيدة عنا ، فضلا عن ارتفاع أسعار لحومها وبهاظة نفقات نقلها . كما أن الحبوب يسهل استحضارها إلى مصر عن طريق النقل النهرى الزهيد النفقات والسكك الحديدية التى يمكن وصولها مباشرة إلى قلب المناطق التى تفتقر إلى الحبوب دون تكرار عمليات النقل والتفريغ .

وتحقيق الوحدة الاقتصادية لشطرى الوادى وتنفيذ هذه السياسة تنفيذا صادقا يؤديان إلى التفريج عن مصر لا فيما يختص بتغذيتها فحسب بل إلى علاج أزمة من أعقد أزماتها مع رخاء السودان وسرعة تعميره . وهو ما لا يروق للمستعمر وما يسعى إلى عرقلته بما أوتى من قوة ودهاء .

وزيادة فى الإيضاح نقول : إن سكان مصر يزداد عددهم زيادة هندسية بينما الأراضى المزروعة فعلا تكاد تكون مساحتها ثابتة منذ أكثر من نصف قرن ، فكان عدد السكان فى أواخر القرن الماضى نحو ٧ مليون نسمة يعيشون على خمسة ملايين من الأفدنة المزروعة فعلا وصل اليوم إلى ٢٠ مليون يعيشون على ٥ر٥ مليون فدان ، ويترتب على ذلك شدة التزاحم على الرزق ووجوب البحث عن منفذ للهجرة ونشاط الفلاح ، وخير مكان يمكنه أن يعيش فيه ويبدى فيه همته هو السودان ، حيث يفتقر إلى الأيدى العاملة والعمال والفلاحين الخبيرين بالزراعة المثابرين فى عملهم . وقد ذكر الاقتصاديون الذين كتبوا فى تعمير السودان بأن هنالك مناطق خصبة إلى أبعد حدود الخصوبة فى مسيس الحاجة إلى تعميرها بمن يستطيع الحياة

والعمل هناك . وطبيعى أنه خير من يصلح هو الفلاح المصرى ، فالسودان داره وأهلها أبناء عمومته وهناك يمكنه أن يمتزج بذوى قرباه ، فلا هجرة بالمعنى المعروف ولا غربة ، كما أن حاصلات المنطقة ومناخها ووسائل المعيشة والبيئة لا تختلف كثيرا عما فى قريته وبين أبناء ريفه وخاصة صعيده . والمصرى الذى يلقى عصا ترحاله فى السودان لا يطرق ديار أخ فى الجنس واللغة والدين والعادات فحسب ، بل يهبط أرضاً هى جزء من واديه ليست غريبة عليه فى زرعها وضرعها ووسائل استثمارها . وهو ليس أول مصرى عاش ويعيش هناك ، فقبائل جنوب الوادى ينبض فى عروقها الدم الفرعونى والعربى تدل على ذلك سحن أبنائها وأسماؤهم وطبائعهم . وقد ذكر «أرمنجون» Arminjon أحد الذين كتبوا فى اقتصاديات مصر والسودان منذ ربع قرن فى صدد افتقار القطر الشقيق إلى الأيدى العاملة ما خلاصته « إن السودان فى أشد الحاجة إلى الأيدى العاملة فى الزراعة المتقنة بعملها بدقة » . ثم بعد أن وصف تدهور الزراعة هناك فى أوائل قرننا الحالى تبعا لقلة دراية الأيدى العاملة وقلة الفنيين ، ذكر أن الحكومة هناك تبذل الجهد فى فتح المدارس الفنية لتخريج جيل من الزراع والصناع الذين يتقنون مهنتهم . وأخيراً قال : « إن هناك مهاجرين أوربيين وعرب وأحباش وأرتيريين وأقوام من أهالى إفريقيا الغربية قدموا إلى السودان ويعملون بعض الشىء على زيادة الأيدى العاملة الشحيحة فى البلاد كما يحسنون الانتاج »(١) وقد أشارت إلى هذا أيضا التقارير السنوية لمديريات دنقلة والخرطوم فى أوائل قرننا الحالى ورددته تقارير الادارة الانجليزية لحكومة السودان . ولكن أين المصرى فى هذه التقارير ؟

---

(١) أنظر « مركز مصر الاقتصادى والمالى » لأرمنجون ، جزء واحد ، باريس ١٩١١ من صفحة ٥٣٨ إلى ٥٦٦

«la Situation Economique et Financière de l'Egypte» par Arminjon 1 Vol, Paris 1911.

وحبذا أن تحترم حقوق الشعوب ووحدتها وبالتبعية حقوق شعب الوادى ، ومعروف أن الانكليز يحتلون السودان بحكم شركة غير عادلة هناك بناء على اتفاق باطل هو اتفاق سنة ١٨٩٩ ، فقد قام بل فرض بواسطة الاحتلال وحراب الانكليز على مصر وقد كانت تتبع إسميا سيادة الباب العالى . وهؤلاء الانكليز هم الذين سبق أن دفعوا بمصر إلى إخلاء السودان بحجة الثورة هناك ، وقد كانت ثورة تطهير ليست موجهة إلى القطر الشقيق إنما ضد البدع الأوروبية والاحتلال ونفوذ الغرب والمرابين فى مصر. وكذا بحجة عجز مصر المالى ، ليعيدوا فتحه مع مصر بدماء أبنائها وأموالها ، ويرسخون أقدامهم هناك ثم يطردون المصريين من الشق الجنوبى لديارهم .

وحبذا أن تفتح الأبواب على مصاريعها ويتحطم السياج القائم بين شطرى الوادى فتتدفق حاصلات السودان على مصر ويقتنى القطر الشقيق مصنوعات مصر ويقدم أبناء الجنوب إلى حواضر الشمال لتلقى العلم والمعرفة والامتزاج بالأهل كما يذهب الفلاح المصرى إلى أرض هى من صميم الوطن يفترش غبراءها ويلتحف سماءها فلا يشعر بغربة أو بعد ، بل لا يلبث وقد هبط أرض الجزيرة والنيل الأزرق وغيرهما أن يحس بحنين اليها ، فهى وطنه الذى يفتقر إلى البناء والتعمير فيبذل المهج والأرواح فى إحيائها ويقدم اليها ذراعيه المفتولين وقوته وحيويته لأحياء موات الأرض هناك وتدعيم وحدة الوادى الاقتصادية .

وجاءت أخيراً مأساة فلسطين ضغثا على إبالة ودليلا آخراً بارزاً فى مدى ربع القرن الأخير على فوضى العلاقات السياسية الدولية وضعف الخلق الدولى وتمادى الدول الكبرى فى الاستهانة بحقوق الشعوب الصغيرة وتدهور القانون العام وطغيان روح الشر وشرائع الغابات والأحراش على ما ابتدعه ذكاء الانسان وجده وقد نبذ الوحشية الأولى وولج أبواب المدنية من الضمانات والحقوق . لقد كانت قضية فلسطين منذ بدايتها قضية

اعتداء قاس على الشعوب العربية المسالمة فى الشرق الأوسط وخاصة أهل هذه البلاد بالذات . وتمادى الاستعمار فى غيه وبغيه وتمادى الحلم العربى والكرم الاسلامى والدين السمح فى وداعته وصبره . وأراد الاستعمار بإشعال نيران الفتن فى فلسطين وبدسائسه وأكاذيبه ووعوده المتناقضة للعرب وللصهيونيين أن يغمز شوكة فى جنب بلدان الشرق الأوسط التى بدأت تنهض من كبوتها وتستيقظ من رقادها وتخلع ثياب الخمول وكانت ألبستها إياها أوروبا عنوة وقسراً، وتمزق أصفاد الاستعباد ، حتى إذا بدأت تلم شعثها وتجمع شملها فى اتحاد أو شبه اتحاد وقد تشابهت مصالحها وخاصة فى محاربة عدوها الخطير وهو الاستعمار الذى يسخرها لصالح السياسة الأوروبية وبائعى المدافع وأصحاب الصناعات الثقيلة كانت هذه المشكلة حائلا منيعا دون تآزرها وتحالفها ومضيها فى سبيل التقدم . ولكن « حياة الشعوب لاتمضى فى حياة بضعة أفراد » كما يقول تولستوى Tolostoi ، فما أراده لويد جورج Lloyd George ، وونستن تشرشل Winston Churchill ، وبالفور Balfour لتحقيق أطماع الاستعمار وإثارة القلاقل والفتن فى الشرق الأدنى لتضع بريطانيا أنفها فى مسائله ومشكلاته ولأشفاء غليلهم فى الانتقام من الشرق لن ترضاه نهضة الشعوب العربية عاجلا أو آجلا وسيرها الحثيث فى سبيل النضوج السياسى . لقد نظر الساسة الانكليز فى أواخر الحرب الاستعمارية الأولى إلى فلسطين كقاعدة للسياسة الأنكليزية وألاعيبها لمدة طويلة ، وقد طوقتهم أموال يهود السيتى فى لندن وول ستريت فى نيويورك بقلائد من الذهب وتدفقت عليهم لتحصيل الفائدة المرتفعة وجنى أقصى مايمكن جنيه من أرباح استثنائية لاتتحقق إلا إبان الحروب ، فخرجوا بمشروع خطير وهو تعهد الحكومة البريطانية سنة ١٩١٧ بأنها بحكم وصايتها المستقبلة على فلسطين بعد كسب الحرب وانتزاع هذه الأيالة من أملاك الدولة العلية « سوف تنظمها سياسيا وإداريا واقتصاديا بما يضمن إنشاء وطن قومى لليهود ،

وفى نفس الوقت ستحافظ على الحقوق المدنية والدينية لأهل البلاد الأصليين » (١).

ومما يثير الدهشة أن تتعهد بريطانيا بإعطاء حقوق لقوم ليس لهم أدنى حقوق فى هذه البلاد ، وأن تهب مالا تملك هبته فتجعل من البلدان والقوميات إقطاعات زراعية . فأبناء هـــذا العنصر يسكنون شتى أصقاع الأرض ، ومصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث يقطنون على الدوام ، وهم من جنسيات مختلفة يتكلمون لغات متعددة وينتمون إلى قوميات اندمجوا فيها منذ قرون ، ولا صلة بينهم وبين أهل فلسطين العرب . وفضلا عن ذلك فيمكن التساؤل هل لبريطانيا أن تعطى حقوقا لا تملكها (فالبلاد فى فى ذلك الحين كانت ضمن أملاك الدولة العلية) ولا تستطيع التصرف فيها (لحق تقرير المصير الذى تغنى به الساسة وعلى رأسهم الرئيس ولسن يجعل من أولى واجبات السياسة الدولية استفتاء سكان البلاد فى مصائرهم السياسية وفى اقتطاع حقوقهم والعبث بديارهم) ، ومما يثبت سوء نوايا السياسة الانكليزية والغربية واتباعها الغش والخداع وقلة رعايتها للمواثيق أنها وكافة حكومات الحلفاء شجعت الحركات العربية القومية فى الأمبراطورية العثمانية ووعدت زعماء هذه الحركات بالاستقلال فى نظير تألبهم على الدولة العلية واشتراكهم مع الحلفاء فى محاربتها ، وتسهيلها مهمة الجيوش الحليفة فى القضاء على الامبراطورية العثمانية (٢) . ولقد خلد العرب منذ قرون فى فلسطين لسانا وجنسا ودينا ، فكانت هذه البلاد بالنسبة للعرب أرض الآباء والأجداد ، بينما تجاهل كثيرون من أهل الغرب وخاصة سكان البلدان الأنجلوسكسونية البروتستانتينية الذين يتكلمون الانكليزية والذين يعون ما فى العهد القديم والعهد الجديد من تعاليم ما مرت به فلسطين من تطورات منذ أيام « بونتيوس بيلاتوس » Pontius Pilatus الحاكم الرومانى الذى وافق على إعدام يسوع

(١) أنظر «العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدات الصلح» لـكار، من ص ٢٣٢ الى ٢٣٨

(٢) أنظر « العلاقات السياسية الدولية منذ الصلح » لـكار ، صفحة ٢٣٦

المسيح رغم أنه فى قرارة نفسه لم ير أنه مسئول عن جرم ما — فقد سلم النبى الجديد لقضاته اليهود ليعدموه ، وقال تملصا من المسئولية أمام ضميره وأمام العالم على مدى العصور ، وقد أمر باستحضار الماء إليه وأخذ يغسل يديه « إننى برىء من قتل هذا الرجل العادل وأنتم المسئولون وأغسل يدى من دمه » — والعجيب فى الأمر أن تصادف الدعاية الصهيونية هوى فى نفوس الأنجلوسكسون ، وأن ينظروا بعين الرضا إلى المشكلة الفلسطينية ووجوب هجرة اليهود إلى أرض الميعاد واكتساحهم للعرب وطرد الأخيرين من ديارهم لإيواء اللاجئين . ويمكن التساؤل هل يعتبرونها مشكلة سياسية غربية وصراع الشرق ضد الغرب ووجوب كسر الدول الغربية لشوكة الشرق انتقاما من هزائم الحروب الصليبية ! ! . وكان السكان العرب فى فلسطين نحو ثلاثة أرباع مليون نسمه . بينما لم يك هناك مهاجرون صهيونيون بعد ، ثم مالبثت انكلترا أن فتحت أبواب البلاد على مصاريعها لنزوح الشعب المختار على زعمه لأن الأرض على اتساع رحباتها قد ضاقت فى وجهه إلا فى فلسطين هذه البلاد الصغيرة الشحيحة الرزق الصخرية الصحراوية التى تكفى سكانها الأصليين بشق النفس ، فتدفق اليهود عليها من كل حدب وصوب حتى وصلوا فى سنة ١٩٣٤ إلى نحو نصف السكان الأصليين وبلغوا فى سنة ١٩٤٨ نحو ثلاثة أرباع المليون بينما لم يصل العرب هناك إلا إلى نحو المليون وربع مليون نسمة . وشرع المهاجرون بفضل المساعدات المالية الضخمة التى تأتيهم من أبناء جلدتهم وهم يقبضون على زمام البنوك وبيوت المال والأموال المنقولة مختلف أنحاء العالم يشترون الأراضى من العرب بالإغراء والوعيد والتهديد ويكتسحونهم إقتصادياً فى ميادين زراعة الموالح والصناعة والتجارة والتصدير ، وبينما هبط اللاجئون من مختلف أنحاء أوروبا وشمال أمريكا يجلبون معهم أسلحة الغرب فى التقدم الصناعى المادى بل ومختلف معدات الحروب كان العرب بعيدين عن التدرب على الحياة المادية الحديثة مجردين من رؤوس الأموال وأسلحة القتال ، فانقلبت الأوضاع وصارت

المنافسة غير مشروعة . وبدأ الصهيونيون وقد استقروا فى مستعمراتهم المسلحة بواسطة الانكليز يتبعون خطة تشريد العرب والامعان فى إفقارهم وانتزاع لقمة العيش الهزيلة من أفواههم . وأخذت عليهم عقيدتهم فى أنهم مظلومون ومضطهدون كل مأخذ ، واستخدموها سلاحا للدعاية لقضيتهم ، وعمدوا إلى استدرار العطف المادى والمعنوى من مختلف البلدان وقد تحصنوا وراء مزاعمهم الجوفاء فى أنهم مضطهدون ومظلومون وعادوا إلى ذكريات القرون الوسطى وعهد بعث العلوم . ولكنهم تناسوا عمداً أنهم قاسوا ألوان الظلم مع المسلمين جنباً إلى جنب فى الأندلس حين طرد الأسبان الكاثوليك العرب بعد هزيمتهم وقد نقضوا الصلح معهم وذبحوا من المسلمين واليهود مايعد بالملايين . وتناسوا أيضا أن ربوع الاسلام فتحت لهم أبوابها يوم طردهم وشردهم قياصرة أوروبا وملوكها وعاشوا مع المسلمين أخوة مكرمين وهم اليوم يقتلون أحفاد من آووهم وأطعموهم وأكرموا وفادتهم واختاروا من بينهم رجال الرأى والوزراء ، ويمثلون بهم أشنع تمثيل . واشتعلت نيران الفتن فى فلسطين فى مناسبات عدة وخاصة فى سنة ١٩٢١ وفى سنة ١٩٠٩ وفى سنة ١٩٣٦ ، وأخيرا فى مايو سنة ١٩٤٨ بعد أن تركت انجلترا البلاد ، وقد تقوى الصهيونيون هناك وتسلحوا من قمة الرأس إلى أخمص القدم ، وسلم المحتل للمهاجرين غير الشرعيين مفاتيح البلاد وموانيها وكأنهم يطلبون إليهم أن يعملوا فى رقاب سكانها الأصليين السيف لابادتهم وإزالة معالم المسيحية والاسلام من أرض السلام ومهبط الوحى والفلسفة والأديان ، وإقامة دولة عنصرية دينية فى عهد لم تعد هناك دولة ما تستند فى سياستها وحكومتها على الدين أو العنصر . وبينما هرب اليهود من الاضطهاد العنصرى الذى قاسوا شروره فى عهد النازية والفاشية أرادوا بدورهم أن يطبقوا هذه السياسة الغاشمة على البلاد التى فتحت لهم ذراعيها ، ومنهم شرذمة من طريدى الموانىء والمدن الكبرى الخارجين على القانون فيها ، ومن عصابات تهريب الخمور والرقيق الأبيض والسوق السوداء ، وكان أحرى بهم أن يحاربوا الاضطهاد

العنصرى أينما كان . فهو سلاح بحدين . وإذا انقلب عليهم يوما ما فسوف يقض مضاجعهم ويقضى على مصالحهم فى مختلف أنحاء العالم ، بل وربما ذهب الى حد إبادتهم دون استخدام الحسام كما أوشك سكان أواسط أستراليا على الزوال اليوم . ولقد عمدت انجلترا تغطية للموقف ولمالأتها السافرة لليهود وحتى تسترضى العرب بعض الشىء وتواصل خداعهم إلى إرسال لجنة فى ١٩٣٦ لبحث أسباب سخط العرب وثورتهم فى ذلك الحين، وأذاعت اللجنة تقريرها سنة ١٩٣٧ وقد اقترحت فيه تقسيم البلاد إلى أقسام ثلاثة : قسم يشمل جزءا كبيرا من الساحل وأرض الخليل ويؤول للصهيونيين ، وقسم فى الداخل تنشأ فيه دولة عربية ذات سيادة يضم صحراء شرق الأردن ، بينما تظل الأراضى المقدسة وهى القسم الثالث خاضعة للادارة البريطانية . غير أن التقرير لم يرض العرب واليهود كما رفضته لجنة الانتداب بعصبة الأمم التى رفع إليها ، وتمادى اليهود وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية فى التخريب والتقتيل وفى حوادث العنف والبطش التى ارتكبوها ضد العرب وأبناء الدولة صاحبة الانتداب ، ونصبوا من أنفسهم وهم الخصوم العداة قضاة وحكاما ، وقتلوا وشنقوا من عسكر الانكليز الكثيرين ومثلوا بجثثهم كما نسفوا دور الإدارة والحكومة والجندرمة ، ولا شك أنهم يعلقون آمالا كباراً على نيل مطالبهم عن طريق العنف الذى تعلموه فى معقل النازيه والفاشيه ومعسكرات الاعتقال ، وعن طريق التعمق فى درس الفوضويه . كما أن دول الغرب الكبرى وفى طليعتها الولايات المتحدة ، وقد بدأت اليوم تأوى فى ديارها بقايا النازيه وتعمل على إعادتها فى قالب يتفق مع المصالح الأمريكية ، عمدت إلى تشجيع سياسة الصهيونيين ووسائل عنفهم وشرائع الغابات التى يفاخرون بأنها الروح القانونية التى يحترمونها ، وبذلت جهد طاقتها كى تلبسها ثوبا شرعيا قانونيا بإنشاء « دولة إسرائيل » عن طريق هيئة الأمم المتحدة حتى ترى النور فى العالم السياسى الدولى الشرعى . وسرعان ما كانت سكرتارية الهيئة تمهد لطرح مطالب العصابات على أعضاء الهيئة بينما تعرقل

شكاوى العرب واحتجاجاتهم ، ولا غرو فى ذلك فنحو ٦٠ ٪ من موظفيها إسرائيليين. ورغم ما قدمه العرب من تضحيات جسام لقضية الدول المتحالفة ونصرة الديمقراطية فى الحرب العالمية الثانية قلب لهم ساسة الغرب ظهر المجن مرة أخرى وعلى رأسهم الرئيس ترومان وتشرشل داعية الحرب وبوق أصحاب الصناعات الثقيلة وتجار الأسلحه ورجال الاستعمار ، ونادوا بوجوب تسليم اليهود فلسطين بلا اعتبار لرغبات العرب وحقوقهم . وقامت الولايات المتحدة من ناحية وروسيا الشيوعية من ناحية أخرى بتموين الصهيونية بالأسلحة والعتاد للقضاء على مقاومة جنود العرب الذين ذهبوا لتوطيد الأمن فى فلسطين ، وقد عاث بنو إسرائيل فى أرضها فسادا وقتلوا الشيوخ والنساء والأطفال بلا شفقة فى دير ياسين واللد والرملة وغيرها : الأولى تنفيذاً للسياسة الامريكية التى تعمل على إرضاء اليهود بأى ثمن ، وهم المسيطرون على ناصية الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الأمريكية ، والثانية تنفيذا لخطة الدعاية للشيوعية فى الشرق الأوسط وإيجاد منطقة نفوذ لروسيا السوفيتية فى البحر الأبيض المتوسط . وقد ذهبت الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية فى تأييد بنى إسرائيل إلى حد الضغط على كثير من الدول الأعضاء فى منظمة السلام للتصويت لصالح تقسيم فلسطين وقد كان لها ما أرادت . وشاءت هذه المنظمة أن تصدر قراراً فى صالح التقسيم فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وأن تفرض على الجيوش العربية المظفرة التى بدأت حملة التطهير فى مايو سنة ١٩٤٨ الهدنة لإعطاء الفرصة للعصابات الصهيونية كى تواصل تسلحها لتستطيع طرد العرب من بلادهم وأرض آبائهم وأجدادهم بلا رجعة وتعبث فى المدينة المقدسة والمساجد والكنائس والادرة فساداً ، وأن تدرس مختلف الحلول لهذه القضية المعقـــدة فى ضوء تقسيم البلاد وإقصاء العرب عن الشاطىء وعن كل ماهو حيوى هناك نسجا على منوال : اقتراحات اللجنة البريطانية فى سنة ٢٩٣٦ ، أو اقتراح هيئة الأمم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، أو اقتراحات الكونت « برنادوت » فى سبتمبر سنة ١٩٤٨ على

أصلها أو بعد تعديلها . وإذا نظرنا إلى مشكلة فلسطين من ناحية القانون الدولى ونأينا بها عن دائرة السياسة والأغراض تبين لنا بجلاء كيف يندى جبين ساسة العصر الحالى بكبريات دول الغرب خجلا ـ إذا تبقى فى الجعبة شىء منه ـ نظراً للتصرفات التعسفية القائمة على إبادة عرب فلسطين بالجملة إرضاء لنفر من رجال المال والأعمال الصهيونيين، وضمانا لقواعد استراتيجية مشكوك فى الحصول عليها وتثبيت أقدام الولايات المتحدة فيها فى حالة قيام « دولة اسرائيل » ، بينما تكافح كذلك فى سبيل وضع اليد عليها روسيا السوفيتية وتؤيد قضية إسرائيل لغرض نشر الدعاية والحصول على مناطق نفوذ جديدة . لقد كانت فلسطين وهى من ممتلكات الدولة العلية المنهارة قبل الحرب العالمية الأولى وديعة فى يد الدولة المنتدبة وذلك بحكم معاهدة لوزان سنة ١٩٢٣ وطبقاً لنظام الانتداب المنصوص عنه فى ميثاق عصبة الأمم ، والدولة المنتدبة بطبيعة الحال لا تملك التصرف فى مصائر الأهلين بالبلد الموضوعة تحت الوصاية كما سبق أن ذكرنا ، وقد ادعت دول الحلفاء أنها أنشأت نظام الانتداب كى تمهد دول الغرب الكبرى وسائل النهوض والرقى لشعوب بلدان الشرق الأوسط الذين ضربوا بسهم فى الحضارة غير أن نظمهم السياسية والادارية ما زالت فى حاجة إلى الاصلاح والتمشى بها مع المدنية الحديثة ، ولم تك فلسطين وهى جزء من إيالة الشام العثمانية بأقل مدنية من بلدان البلقان وبعض جمهوريات أمريكا اللاتينية والحبشة وجميعها مستقلة استقلالا تاما ، والانتداب على فلسطين هو كما سبق أن قلنا بمثابة وكالة أسندت إلى انكلترا لادارة شئون هذا القطر على أن تتقدم لعصبة الأمم بتقرير سنوى عن أعمالها وجهودها فى سبيل الاصلاح ، وطبيعى أن يسير نظام الانتداب بخطوات ثابتة نحو استقلال القطر الموضوع تحت الوصاية ، وهذا ما حدث للعراق وسوريا ولبنان ، وأخيراً انتهى الانتداب دون أن تخلفه سلطة شرعية أخرى ، بتخلى انجلترا عنه فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وإبلاغها هذا القرار إلى هيئة الأمم المتحدة . فكان بديهى أن

تؤول فلسطين إلى أهلها وغالبية سكانها العرب الذين يبلغون اليوم أكثر من مليون وربع مليون نسمة وأن يقوم نظامها الجديد وفق رغبة الأهلين أصحاب البلاد هناك وهم السواد الأعظم من السكان ، لا أن يفرض على البلاد نظام أساسه تمزيق الوطن وإنشاء دولة صهيونية عنصرية هو من صنع الدولة الوصية التى خرجت بتصرفها هذا عن حدود الوصاية واعتدت على استقلال البلاد وداست رغباتها لأرضاء مهاجرين يستمر تدفقهم على أرض غريبة عنهم ، ومع ذلك فهم لا يزيدون عن نصف السكان الأصليين . وليس لهيئة الأمم المتحدة بحكم الميثاق وقد أصبح المركز القانونى لفلسطين بعد تخلى انجلترا عن الانتداب هو أن تؤول البلاد مستقلة إلى سواد أهلها ، أن تتدخل فى شئونها الداخلية وأن تفرض عليها نظاما يتعارض مع رغبات غالبية السكان . ولكن مما يؤلم حقا أن تصبح السياسة الدولية اليوم هى سياسة الأرهاب والقسوة الشبيهة بأرهاب عصابات « الأرجون وشتيرن » ، وأن تصير آلام قوم مثار تصفيق وضحك آخرين على نسق سخرية جماعات الصهيونيين فى حفل عام لهم بعاصمة الانكليز أولياء نعمتهم ومنشئ وطنهم القومى من إشاعة وجوب بتر ساق ملك الانكليز لأصابته بمرض مفاجيء عضال . وإن السياسة الحالية لهيئة الأمم المتحدة تذكرنا بأسطورة هندية قديمة هى أسطورة « كريشنا Krishna » الإله الصغير الذى لم تغر رقصاته وأغانيه ومرحه رفقاءه ورعاة الماشية فحسب ، بل أغرت أيضا العصافير والقردة والضفادع وسائر عجماوات الخليقة وقد سحرتهم رشاقة الطفل الآلهى إلى أن جاء الشيطان يوما ما وهو يستتر وراء كل ما يحيط بنا ـ وهذا ماتدعيه مختلف الأساطير الشرقية والغربية ـ وبذر بذور الرعب والاضطراب فى هذه الجنات الخالدة.وسياسة الهيئة منصرفة إلى التصفيق لدولة إسرائيل ، وقد اعترفت بها الدول الكبرى الأعضاء فى الهيئة الواحدة تلو الأخرى ثم أوشكت أن تقبل تحت قبة منظمة السلام وككل ماهو نازى وفاشى أو شبيه ، وكأنها تريد أن يصبح الشبح غولا مفترسا ويقضى على ماشادته الديموقراطية

وتشييده بدمائها وعرقها ودموعها خلال السنوات السبع العجاف التى قاستها فى حرب ضروس ضد الدكتاتورية الغاشمة . ومما يثير العجب حقا أن تمهد بكل ماأوتيت من قوة ونفوذ الولايات المتحدة التى تتغنى بالسلام والديموقراطية والحريات والعطف على البائسين والمنكوبين وكذا تابعاتها من دول أمريكا اللاتينية للاعتراف « بدولة إسرائيل » . هـذه مع ما هو معروف من أن نظامها يستمد من الفوضى والعنف والقتل وأن حدودها ليست واضحة وأنها لا تعدو أن تكون « ورما ضاراً » فى جسد فلسطين الجريحة يتعين المبادرة ببتره ليسلم الوطن الأصلى . ولم يكفل نظام التكتل القائم على الجامعة العربية ، وهو تآزر شتى الدول العربية التى تسكن شرق حوض البحر الأبيض المتوسط وفى مقدمتها مصر بمقتضى ميثاق تحالف للدفاع عن تراثها وشتى مصالحها المشتركة ، حل مشكلة فلسطين حلا حاسما ووضع هيئة الأمم المتحدة أمام الأمر الواقع وهى لا تدين حتى اليوم بغيره ، ولا شك أن الأمر الواقع وهو التجاء الدول العربية متضافرة إلى السلاح لتأديب العصابات الصهيونية التى تمادت فى طغيانها وعدوانها عمل مشروع فى مثل هذه الاحوال ، إذ لم تخرج قوات هذه الدول عن أن توقف الاعتداء عند حد وتقضى على الطغيان وتعيد النظام إلى بلاد أصبحت بخروج الانكليز منها فى ١٥ مايو سنة ١٩٤٨ وانتهاء الانتداب بلا قانون ولا سلطة تنفيذية قوية مسئولة عن الأمن ، ويتعذر على أصحاب البلاد وهم عزل من السلاح أن يقوموا وحدهم بتأديب عصابات الطغيان المسلحة ويعيدوا الأمن إلى نصابه ، وقد سلمت بذلك ضمنا هيئة الأمم المتحدة فرفضت اقتراحا جاء من روسيا بوجوب انسحاب الجيوش العربية من فلسطين، وحجة الهيئة فى ذلك وجوب المحافظة على التوازن القائم فى فلسطين بوجود الجيوش العربية هناك . والعيب فى أن نظام التكتل لم يف بالمقصود منه راجع إلى أمرين : الأول ضعف تصرفاته السياسية وقلة خبرته بالتيارات السياسية الحديثة فقد قبل المساومات ووافق على عقد الهدنة مع وضوح أن الأضرار على هذه

الهدنة ينبىء عن سوء نوايا الذين يطلبونها وما يضمرونه من شر مستطير لأعضاء الجامعة وأنهم يعمدون إلى المسكنات المؤقتة ليهيئوا الفرصة لاستعداد الصهيونيين الحربى وتزويدهم بالسلاح الوفير ليضربوا الشعوب العربية على غرة وليمدوا « دولة إسرائيل » المزعومة بحجة الأمر الواقع ، والثانى غموض الهدف فرغم قيام نظام التكتل على أسس شتى من اتحاد العنصر والدين واللغة والعادات والتقاليد وتجانس المصالح فلم تحدد أهداف دولها السياسية والاقتصادية بدقة وتوجه مصالحها توجيها يتفق مع تجانسها ومع تطور العالم السياسى والاقتصادى . وكان يتعين فى هذه الحالة أن يوضع نظام من شأنه قيام تكافؤ نسبى فى مسئوليات دول الجامعة العربية وفى واجباتها وتضحياتها ، ويترتب على ذلك أن تنشأ رقابة فنية غرضها الأصلاح، تتزعمها أقوى وأقدر دول الجامعة . وتنظم هذا الأصلاح من النواحى الاجتماعية والاقتصادية فى بلدان الجامعة التى لا زالت تعيش على الفطرة دون أن تؤثر الرقابة فى جوهر سيادة الدولة ، للنهوض بها سريعا والخروج بها من حياة التأخر وظلمات الجهالة والفاقة إلى نور العلم، واستثمار مواردها ونشر وسائل الصحة الحديثة فيها وإنشاء حيـــاة سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية جديرة بشعوب ناهضة فى عصر الذرة الحاضر . وأخيرا نذكر بهذه المناسبة أثر عنصر الوقت فى المشكلة وما قد يطرأ على موقف دول الجامعة نتيجه اختلاف وجهات النظر وفتور بعضها فى المجهود الحربى، ثم احتمال قيام اتفاقات عسكرية أو خلافها خفية بين دويلة شرق الأردن أو غيرها وانجلترا لتسليم فلسطين على سعتها ودون استفتاء سكانها وجلهم اليوم مشردون لقمة سائغة للغير، وقد ظهر هذا فى تصرفات هذه الدويلة وفى موقفها من «دولة إسرائيل »بعد الهدنة الأولى ومسرحيات مؤتمر أريحا لدعوة ملكها للتربع على عرش فلسطين ودعوة حكومة الدويلة ومجلسها النيابى للنظر فى الأمر وقبول العرش ثم السعى فى إنشاء سوريا الكبرى فيما بعد وغير ذلك من المناورات التى

اشتهرت بها السياسة الأنكليزية فى الشرق وتقوم على فكرة « فرق تسد » .

* * *

لقد طفح الكيل اليوم وتضاعفت أخطار الفوضى السياسية الدولية وتراشق الساسة بالتهم علنا ، واتخذوا من منابر مجالس نوابهم والحفلات العامة والدعايات الانتخابية ومن مقابلاتهم للصحفيين وللوفود ، مجالا لاتهام الفريق المعارض لوجهة نظرهم بإعداد العدة للحرب وبتعويق انقشاع سحب الأزمات عمدا . كما وجدوا مرتعا خصيبا لكيل التهم فى منظمة السلام العالمى ، وصار مندوب كل دولة بمثابة النائب العام مهمته أن يتهم وأن يمعن فى الاتهام ليؤثر فى الفريق المناصر له ، تمهيداً لاشعال نيران الحرب أو بقاء حالة التوتر الخطيرة القائمة اليوم . وفات هؤلاء الساسة أن جروح الحرب لازالت دامية لم تندمل وأن الشعوب لن ترضى أن تساق إلى ساحات الوغى نتيجة للحرب الكلامية التى يشنها كبار الساسة فى الهيئات السياسية الدولية زعما منهم بأنها الناقوس الذى يعطى إشارة الحرب ، فقد سئمت الشعوب الوعود الخلابة التى قطعها زعماء الدول المتحالفة على أنفسهم إبان الساعات الحالكة فى الحرب العالمية الثانية ، لانشاء عالم أفضل والقضاء على وحش النازية المفترس ونهاية الفاقه وكبت الحريات واستعباد الشعوب . وضمن من تزعموا حركة الدعاية لحرب جديدة كبير قادة الحرب العالمية الثانية ونستن تشرشل . فلغرض محاربة حكومة العمال فى انجلترا التى فازت على المحافظين فى معركة الانتخابات العامة هناك وتربعت على كراسى الحكم أخذ فى كل مناسبة يلقى فيها خطبة عامة يتهم فيها حكومة العمال بأنها المسئولة عن أزمات مابعد الحرب السياسية نظراً لتهاونها فى توطيد أقدام الاستعمار فى الهند ومصر وينذر العالم باقتراب الكارثة ويذرف الدمع السخين تأثراً ويوجه إلى روسيا السوفيتية اللوم الشديد نظراً لرغبتها فى الحرب ، وقد قال ضمن ماقاله فى خطبة ألقاها فى بلدة لندونو فى خريف سنة ١٩٤٨ « إن روسيا السوفيتية مسلحة تسليحاً قوياً للغاية وقواتها فى أوروبا تفوق بمراحل قوات

الدول الغربية مجتمعة » ، ويطلب بهذه المناسبة التضافر لكسر شوكة الاتحاد السوفيتى ، وقد قال أيضا ضمن خطبه المشار إليها « كان الواجب أن تمتنع الحكومتان البريطانية والأمريكية عن تسريح جيوشها إلى هذا الحد الخطير بسبب روح العداء والتحرش والخبث التى تبديها حكومة الاتحاد السوفيتى » ، وربما يرجع ضعف حركة تسريح الجنود فى دول الغرب اليوم إلى دعايات فريق تشرشل ودعاة الحرب وضغطهم على حكومة العمال . وبمناسبة مناقشة خطاب العرش فى أكتوبر سنة ١٩٤٨ ، حمل تشرشل حملات شعواء فى مجلس العموم على الحكومة ، وقال ضمن ماردده « إن حديث وجود خطر حرب يتردد على شفاة جميع الوزراء وإن عبارات خطيرة عن وجود أخطار على السلم لم يقتصر ورودها فى خطاب العرش وحده ، بل هى قد تخللت إجراءات مجلس الأمن ، ومع ذلك فأن البلاد قد وجدت نفسها فيما يختص بالقوات المسلحة ضحية مصيبتين : الاسراف السابق فى غير موجب ، والتسريح اللاحق فى غير تبصر » . ودقة بدقة فقد بادرت الوزارة البريطانية ، باتهام تشرشل ولترد كيده إلى نحره بأنه داعيه الحرب وبوق الشؤم ، وألقى وزير الحربية البريطانية خطابا فى نفس الوقت فى اكسفورد قال فيه « إن تشرشل يعتبر خطراً كبيراً على السلام ، فانه يتوق إلى وقوع نزاع مسلح جديد » ، كما هاجمه « والاس » Wallace السياسى الأمريكى التقدمى وأحد مرشحى رئاسة الجمهورية ضد ترومان ، فقال فى نفس الوقت أيضاً فى خطاب ألقاه فى « منيابوليس » : « إن تشرشل كان مقاتلا عظيما فى وقت الحرب ولكنه أكثر أبناء الجيل شراً على حياة الرجل العادى فى وقت السلم ، وإنه مستعمر قاس يعمل فى سبيل إيجاد محور لندن — روما - مدريد وول ستريت » .

ومن أمثلة اضطراب الحياة السياسية الدولية تهديد الولايات المتحدة عن لسان رئيسها وسائر ساستها الرجعيين من تعترض سياستها من الدول وفى مقدمتها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بأنها تمتلك القنبلة الذرية وتستطيع سحقها بقوة ، ويجيب عليها ساسة الجبهة الشرقية بأنهم على استعداد لقبول

التحدى . وقد اتهم « مولوتوف » فى خطبة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية لثورة أكتوبر سنة ١٩١٧ التى ألقاها فى أكتوبر سنة ١٩٤٨ فى الاجتماع الذى عقد بمسرح بولوشوس بموسكو الولايات المتحدة بتسخيرها أوروبا لصالح دولارها فقال « إن الحياة فى أوروبا تستند إلى القروض الأمريكية بيد أن الدولارات الأمريكية لاترفع مستوى الصناعة فى تلك القارة ، وعلة ذلك أن الغرض من القروض الأمريكية هى تمكين البلاد الأوروبية من شراء السلع الأمريكية » ، ثم عرج مولوتوف على مسائل السياسة الدولية فقال « نحن أمة قوامها عدة شعوب ولدينا جيش قوى ساهر لايقهر ، وإن كسب الحرب ليس معناه كسب السلام . فلامعدى عن القضاء على بواعث العدوان ، ومنع الدول من إشعال الحروب إن لم يكن إلى الأبد فليكن لأمد طويل » ، ثم قال بمناسبة السلاح الذرى والروح الاستعمارية الأنجلوسكسونية « هناك أناس كثيرون فى بلدان عدة يؤيدون طلب الاتحاد السوفيتى الخاص بتحطيم الأسلحة الذرية ، ولاشك عندنا فى أن السواد الأعظم من الأفراد فى معظم الدول يؤيدون فكرة تحطيم القنابل الذرية رغم أن هذه الحقيقة لم تبرز بوضوح فى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ، وان الاتحاد السوفيتى يتزعم الكفاح فى سبيل تحطيم الأسلحة الذرية ، ولقد تبدل موقف الولايات المتحدة وبريطانيا تبدلا كبيراً منذ وضعت الحرب أوزارها فهما يعتقدان الآن أن الفرصة قد واتتهما للسيطرة على العالم برمته » ، ثم قال بمناسبة نشاط الولايات المتحدة لانشاء اتحاد سياسى عسكرى من دول غرب أوروبا أطلق عليه حلف الأطلنطى « لقد كثر الكلام عن الاتحاد الغربى والاتحاد الأطلنطى وكتل البحر الأبيض المتوسط مع أن الدول التى تتحدث عن هذه الاتحادات والكتل ليست معرضة لأى تهديد أو خطر ، وهذا جانب من خطط الراغبين فى إشعال الحرب ، بيد أن التيارات القوية التى تنفر من الحرب كفيلة بالقضاء على سياسة تشرشل ومن هم على شاكلته . » ، وفى اجتماع هيئة الأمم المتحدة بقصر « شايو » بباريس

فى خريف نفس العام وقف فشنسكى الخطيب المفوه والاخصائى فى القانون العام ومندوب الاتحاد السوفيتى فى الهيئة المذكوره يرد على اتهام دول الغرب لروسيا السوفيتيه بروحها العدائية وبرغبتها فى الحرب وكان مندوب بريطانيا قد وجه إلى المندوب الروسى بمناسبة الاقتراح السوفيتى بصدد تخفيض التسلح سخرية لاذعة بقوله « ان الاتحاد السوفيتى يمد إلينا غصن الزيتون بطريقة عدائية عنيفة تجعلنا نعتقد أنهم يرغبون فى منعنا من أخذه » كما كان قد طلب فى عنف إلى الاتحاد أن يكشف أوراقه بقوله « يتعين على الاتحاد السوفيتى أن يكشف النقاب عن أمور كثيرة ويضع أوراقه على المائدة قبل أن يزول كل أثر لما يساورنا من شك فى هذا الاقتراح (يقصد اقتراح الاتحاد السوفيتى أن تخفض الدول الخمس الكبرى جيوشها بمقدار الثلث وتحرم استخدام الأسلحة الذرية كما تنقص سائر أسلحتها) الذى سنظل نعتقد إلى أن يثبت لنا العكس أنه لا يعدو أن يكون دعاية يعوزها الإحكام » ، فأجاب فشنسكى بأنه مستعد لإذاعة وثائق رسمية تثبت بأن الدول الغربية الديموقراطية كانت تحرض هتلر سنة ١٩٣٩ على الانقضاض على الاتحاد السوفيتى وتعده بالمعونة . وقد استهل خطابه فى الجمعية العمومية للهيئة بقول « إن هناك معسكرين اثنين فى مسألة نزع السلاح : أولهما معسكر أولئك الذين يحبذون فى إصرار اتخاذ قرار يعتبر خطوة أولى نحو نزع السلاح وإزالة كل تهديد بأثارة حرب جديدة (ويقصد معسكر الاتحاد السوفيتى) ، أما المعسكر الثانى (ويعنى به معسكر الدول الغربية) فهو معسكر الذين وضعوا لهم سياسة ثابته تميزها محاولتهم تأجيل تعويق أيه إجراءات قد ترغمهم على تخفيض تسلحهم » ، وواصل حملته على دول الغرب وقال موجها خطابه إلى مندوبيها « إنكم تريدون رفض الاقتراح السوفيتى الخاص بتحريم القنبلة الذرية لأنكم تأملون أن يكون فى استطاعتكم ذعر شعوب العالم وحملها على الاعتقاد بأنكم لا تريدون عصرا تستخدم فيه القنبلة الذرية » ثم قال « أنه من الممكن أن تتعاون بلاد ذات مناهج فكرية مختلفة » ونظم اجتماعية

متباينة ، لو وجدت الرغبة الصادقة الحقيقية فى التفاهم ، ونحن نريد هذا التعاون بل إننا نتوق اليه ، ولكننا لا نريد تعاونا قائما على أساس الدكتاتورية وتحت ظل أشد الأسلحة فتكا أى القنبلة الذرية ، وينبغى أن تعلموا أن هناك جوابا لكل سلاح » ، ثم قال « لقد حاولتم أن تعقدوا اتفاقا سريا مع هتلر فى الوقت الذى كنتم فيه لا تزالون تفاوضوننا وحاولتم أن تغروه بمهاجمتنا فى الوقت الذى كنتم تخطبون فيه ودنا ، وإننا نعرف الحقائق ونستطيع أن نبرز أدلتنا ، وأننى لا أقبل أى تحد منكم وأستطيع والوثائق فى يدى أن أعرضكم للتشهير وأفضح أمركم ، ولقد حاولتم أن تدفعوا هتلر الى مهاجمة الاتحاد السوفيتى بدلا من شنه الحرب عليكم . وإننا نعرف سياستكم ودوركم الحقيقى الذى لعبتموه وهو دور شمبرلن ودلاديه وأمثالهما والساسة الأمريكيين الذين تستروا خلف شمبرلن ودلاديه وكانت لهم الأموال الوفيرة التى استغلوها فى الدول الفاشيه » ، ثم أكد فى صدد نزع السلاح بقوله « إن روسيا مستعده لتقديم جميع البيانات الخاصة بأسلحتها اذا قررت اللجنة السياسية للهيئة الموافقة على الاقتراح السوفيتى الخاص بتخفيض أسلحة الدول الخمس (الولايات المتحدة وانجلترا وفرنسا والصين وروسيا) بمقدار الثلث وتحريم استخدام القنبلة الذرية . » وقال بخصوص اتهام الانجلوسكسون لأهل الاتحاد السوفيتى بأنهم غير مسالمين « انكم تقولون أننا غير مسالمين ، أجل ولسنا كذلك نباتيين » . هذه حالة أوروبا الوثابة اليوم ، وهذا ما انتهى إليه تباين وجهات النظر بين كتلتى الشرق والغرب . وهو ظهور شبح الحرب تهدد العالم بمحن جديدة ، ونرى فى هذا الصراع المطرد الناجم عن فوضى العلاقات السياسية الدولية عوامل اضمحلال أوروبا والجراثيم الفاتكة التى تنمو ويزداد خطرها على السلام العالمى . ولقد أوهنت الفوضى الدولية ثم الحروب العامة قواها وأفقدتها ما ادخرته على مر العصور والأجيال وزعزعت أخيرا أسس القانون العام وروح التفاهم الدولى .

وإن صحب أوروبا ونشاطها وسيطرتها على اقتصاديات العالم وسياسته

وقبض حفنة من ذوى الأطماع على ناصية الصناعات الثقيلة وصناعات التسلح بمثابة النار التى يصفها الشاعر المؤرخ الألمانى « شيللر » Schiller فى قصيدته « أنشودة الناقوس » فقد قال « إن النار فى قوتها ميمونة الحسنات ، غزيرة البركات طالما تمكن الانسان من مراقبتها وترويضها وتسخيرها لمصلحته ، ولكنها مروعه وفاتكة فى تدميرها اذا أطلقت من عقالها وفقدت وعيها ، فهى تتبع قوانين الطبيعة الجبارة ولا تحيد عنها قيد أنملة » ، وبلاشك فهذه النار شأنها شأن العلاقات السياسية الدولية وصلات الدول بعضها ببعض والتحول من سياسة السلام إلى الحرب .

وجماع القول أن الفوضى السياسية الدوليه التى تمثلت . فى حروب التاج والدين والزيجة قديما ثم فى حروب الاتساع والاستعمار خارج القارة منذ رواج مذهب الاقتصاديين التجاريين mercantilisne ثم فى التنافس بين كبريات الأمم الغربية على أثر الانقلاب الصناعى فى سبيل السيطرة على الميدان السياسى الدولى والقبض على أعنة المواد الأولية والأسواق العالمية فى القارة الأوروبية وفيما وراء البحار وماترتب على هذا من اندلاع نيران حربين عالميتين ضروسين ، هذه الفوضى التى تتضح جرائيمها فى الجشع الاقتصادى واطراد تزايده هى المسئولة عن عجز القانون الدولى وقلة حيلته ، وهى المسئولة عن قيام الحواجز المنيعة التى تحول دون تأصل جذور القانون العام فى الميدان الدولى ودون قيام سلطة تنفيذية فعالة لأيقاف المعتدى عند حد .

ومالم تعرض كبريات الدول عن سياسة الأسلاب وتمزيق أوصال البلدان الصغيرة والشعوب العزلاء من السلاح اقتضاء وطرها سياسيا وعن القذف بها ضحية ووقودا فى تنور الصناعات الثقيلة وصناعات التسليح وعن سعيها ـ وهو سعى خاطىء ـ لاثراء عشرات من كبريات المؤسسات الصناعية غير مبالية بالمآسى والمحن التى تحل بالشعوب برمتها التى تشقى بالملايين لترضى

جشع نفر فسوف تستمر الفوضى السياسية الدولية ، بل سوف تتفاقم تبعا لتقدم التسلح وشدة فتك الأسلحة الحديثة ، وسوف تورد الأنسانية موارد التهلكة . وما لم تعمل الدول على حل مشكلاتها الاقتصادية توطئه لعلاج منازعاتها السياسية ، وما لم تعالج الفاقة الضاربة أطنابها فى ربوع آسيا وتسعى جديا للقضاء على آفات الجوع والعرى والفقر المدقع المنتشر فى كثير من بقاع العالم وبين مئات الملايين من البشر وما لم تعرض عن قصر عنايتها على صغريات المشكلات بينما تترك دون علاج كبريات المعضلات كمشكلات رفع مستوى الحياة لمئات الملايين فى الصين وجنوب شرق آسيا والهند والشرق الاوسط وإفريقيا الشمالية وقلب أمريكا الجنوبية وغيرها وكمهمة مواصلة البناء والتعمير ونشاط التبادل التجارى الدولى والأسراع بعودة المياه إلى مجاريها الطبيعية فسوف تضرب الفوضى السياسية الدولية أطنابها وتقذف بالعالم فى سعير حرب عالمية ثالثة لاريب فى نشوبها فى هذه الحالة

المبحث الخامس

القانون الدولي العام والعلاقات السياسية الدولية

أهم مراجع المبحث الخامس

« قانون البشر » لجورج سيل ، فى جزئين ، باريس ١٩٣٢ ، ١٩٣٤

« Précis de Droit des Gens » par Georges Scelle, 2 vols, Paris 1932 , 1934.

« مبادىء قانون البشر » لراول جينيت ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٤

« Principes de Droit des Geus » par Raoul Genet, 1 vol, Paris 1944.

« موجز القانون الدولى العام » لدليز ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨

« Manuel de Droit International Public » par Louis Delbes, 1 vol, Paris 1948.

« القانون الدولي العام » لجورج سيل ، جزء واحد . باريس ١٩٤٤

« Droit International Public » par Georges Scelle, 1 vol, Paris 1944.

« الخلق الدولى » لبوليتيس ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٤

« La Morale Intenationale » par N. Politis, 1 vol, Paris 1944.

« العدالة الدولية » لبوليتيس جزء واحد ، باريس ١٩٢٤

« La gustice Internationale » par N Politis, 1 vol, Paris 1924.

« شرح القانون الدولى العام » لفوشيل ، فى جزئين ، باريس ١٩٢١ ، ١٩٢٢ ، ١٩٢٥ ، ١٩٢٦

« Traité de Droit International Public » par Fauchille, 2 vols, 1921--1922—1925—1926.

« أسس ومستقبل القانون الدولى العام » لونفيلد ، جزء واحد ، كمبردج ١٩٤٢

« The Fomdations & the Futur of International Law » by P. H. Winifield, 1 vol, Cambridg.e 1942.

« القانون الدولى العام » لاوبنهيم ، جزئين ، لندن ١٩٢٠ ، ١٩٢٦

« International Law. A Treatise » by L. Oppenheim, 2 vol, London 1920 — 1926.

« العلاقات السياسية الدولية » مجموعة أعداد نشرت بمعرفة المعهد الملكى للعلاقات والشئون الدولية — لندن من ١٩٢٣ إلى ١٩٣٩

«Survey of International Affairs» Institute of International Affairs London No. 1923—1939.

« مبادىء العلاقات الدولية » لمدلبوش وهيل ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٠

« Elements of International Relations » by Middlebush & Hill, 1vol, New Yark 1940.

«التشريع الدولى» لتورستين جيل ، مترجم إلى الانكليزية ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٧

« International Legislation » by Torsten Gihl, translated to the English, 1 vol, London 1937.

« وضع القانون الدولى » لكيتون وشفارتزنبرج ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٦

«Making International Lau Work» by Keeton & Schwarzenberger 1 vol London 1946.

« موجز فى تاريخ قانون الشعوب » لنوسبوم ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٧.

« A Concise History of the Law of Nations » by Nusbaum, 1 vol, New Yark 1947.

« قانون الشعوب » لبريرلى ، جزء واحد ، أوكسفورد ١٩٤٢

« The Law of Nations » by Brierly, 1 vol, Oxford 1942.

« قاموس فى السياسة » لهارولد لاسكى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨

« Grammar of Politics » by Harold Lasky, 1 vol, London 1948

« أوربا الوثابة » لسترونج ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٥

« Dynamic Europe » by C F. Strong, 1 vol, London1945

المبحث الخامس

القانون الدولى العام والعلاقات السياسية الدولية

اختصاصات القانون الدولى العام والفرق بينه وبين القانون الداخلى سلطان القانون الدولى وقوته التنفيذية — مصادر القانون الدولى وعلاقة نشأة القانون الدولى الحديث بمعاهدة وستفاليا وبمؤلف جروسيوس — أشخاص القانون الدولى ووحداته القانونية — تفاوت شخصيات القانون الدولى — المعاهدات وتفسيرها وتعديلها وتنفيذها — القانون الدولى والحروب — سلاح تحطيم الذرة تكتل الدول: الدول الديمقراطية الشعبية والدول الديمقراطية الغربية (جبهة الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوربا وآسيا وجبهة الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية) خلاصة وتعليق.

ما موقف القانون الدولى من مشكلات العالم الحديث ومجازره ؟ هذا سؤال يتبادر إلى الأذهان اليوم، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية الطاحنة. ويرد عليه الرجل العادى متوسط الثقافة فيقول : « ليس هناك بتاتاً قانون دولى »، ويتفوه بهذه العبارة وعلى فمه ابتسامة السخرية والتهكم ، وذلك لأن القانون يحمل دائماً فى طياته فكرة النظام ووجوب احترام هذا النظام وإلقاء الرهبة فى النفوس وخضوع من يلتجى إلى ذماره إلى أحكامه وعدم حيده عنه قيد شعره ، كما يقوم على وجوب شموله بالصيغة التنفيذية ونصه على العقوبة الرادعة التى تقع على رأس المخالف . ونرى والأسف يحز فى قلوبنا عكس هذا فيما يختص بسلطان القانون الدولى ، لاسيما فى العشرين سنة الأخيرة ، فقد فشل فشلا ذريعا فى حل المشكلات الدولية وفض المنازعات

السياسية وتلافى النزاع المسلح ، وفى بث الاحترام والهيبة فى نفوس الدول المتمدينة . وأضحى كالكرة يتلقفها صولجان السياسة لكبريات الدول الاستعمارية . ويطوحها حسب المصالح والأهواء لاوفق المثل العليا وتقرير السلام . أو كالزئبق البراق يبهر الناظر إليه فاذا أراد لمسه والانتفاع به واستخدامه لصالح الانسانية والسلام انزلق وأفلت من بين يديه واختفى فى أشد أوقات الحاجة إلى معونته .

ولنا أن نتساءل هل وجهة نظر الرجل العادى فى محلها ؟ ، والجواب جلى واضح فى شتى الأزمات السياسية المعقدة وصعوبة علاجها وفيما يقاسيه العالم اليوم من مخلفات حربين عالميتين ضروسين وفى الصلبان الخشبية التى لاعدد لها والتى تكسو شمال فرنسا وسهول الفلاندر ، وفى صحارى الموت فى روسيا الغربية وهورا شيماونا جازا كى . وأن القانون بما فيه الدولى لكى ينظم العلاقات بين الناس وكذا بين الأمم يجب أن تعزز مواده وأحكامه بالقوة التنفيذية وبما يصحب التنفيذ من عقوبة تقع على رأس المخالف Sanction ، والقانون الدولى غرضه الأساسى استتباب الأمن ونشر السلام بين الدول وضع الحروب على اختلافها إلا ما كان منهـــا خاصا بالدفاع عن النفس والمحافظة على كيان الدولة واستقلالها : أى فى حالة الدفاع الشرعى ودرء الاعتداء وفى حالة الالتجاء اليه لتنظيم بوليس دولى فى كنفه للمحافظة على الأمن الدولى . وفى هذه الحالة تصبح الحرب القانونية مقصورة على : الحالات التأديبية التى تقوم بها الدول مجتمعة للوقوف فى وجه الاعتداء على سيادة وحدود إحداها ، والحالات الشاذة التى تتناول الدفاع الشرعى عن النفس ، وتصبح هناك حالتان : حالة إيجابية وأخرى سلبية ، أما الأولى فتتناول عادة حالات التحرش والهجوم وتوجهها نحو الدول التى تتملكها روح الجريمة والشر ووجوب قمعها وهى حالات شبيهة بحالات الجريمة فى القانون الداخلى ، والثانية تتناول حالات الوقوف فى وجه الجريمة والضرب على أيدى العابثين بالأمن الدولى وإعادة السلام الى نصابه وتأمين

حياة الجماعات الدولية . ويتطلب الموقف الدولى الدقيق أن تقدم الدول مجتمعة على عمل خطير هو امتشاق الحسام لاجتثاث أصول الجريمة ومداواة الداء بالداء . والقانون الخاص يبادر باسم الهيئة الإجتماعية إلى إقامه الدعوى العمومية على العابثين به فيذيقهم كؤوس العقوبة ويساط ويشهر عليهم سيفه المشحوذ الذى لايغمده ، أما القانون الدولى فقوله كثير وفعله قليل وحمايته للضعيف فى حكم العدم ومن التجأ إلى حرمته ليتقى الحرب وويلاتها كالمستجير من الرمضاء بالنار فى حالته الراهنة . وهو خلو من عقوبة تنفيذية يفرضها على المعتدى وقوة حربية دولية تساهم فيها الدول المتمدينة ؛ وهى خير من يعلم بأنه لايفل الحديد إلا الحديد لتأديب الغيلان ذوى الأطماع فى المحيط السياسى الدولى . ولقد كان الأمر موكولا إلى عصبة الأمم لضمان السلام ودرء الاعتداء المسلح على أعضائها وعموما احترام قواعد القانون الدولى وذلك حتى قيام الحرب العالمية الثانية . وهى لم تصل إلى مستوى من القوة والنفوذ تسيطر بمقتضاهما على سائر الدول الأعضاء فيها Super-Etat ، بل إنها لم تنجح إلا فى حل بعض المشكلات التافهة التى لاتجر إلى حرب عالمية ولا تؤثر على سير السياسة العامة لكبريات الدول . وحل محل عصبة الأمم اليوم نظام هيئة الأمم المتحدة بمنظمات سلامها الجديد وهى فى وهنها وضعفها وبعدها عن المثل العليا والقوة التنفيذية الفعالة التى تحقق بمقتضاها آمال الشعوب المهضومة الحقوق لاتختلف عن سابقتها . وكلاهما لاحول لهما ولا طول يؤيدان سلاما مزيفا ويضعان أسس الأمن الدولى على الرمال لأنهما لايريدان أمنا إلا مايتمشى ومصالح ضوارى السياسة ورغبات فى عالم بلا سلام (١) .

---

(١) انظر « أوروبا الوثابة » لستروبج ، من صفحة ٤٢٠ الى صفحة ٤٣٨

وانظر « مبادىء القانون الدولى العام » لدلبيز ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨ ، صفحتى ٨٧ ، ٨٨

« Manuel de D:oit International Public » par Delbez, 1 vol, Paris-1948 .

والقانون الدولى كـكل قانون يجب أن تعالج مواده موضوعات فنية معينة لها أهميتها فى حفظ النظام الدولى وفى معاملات الدول بعضها مع بعض وفى جعل الحياة الدولية أكثر انسانية ورحمة ليتناسب وتقدم المدنية، وكذا فى جعل هذا القانون متفقا وحاجات البشرية ، والا أصبحت مواده وما تقوم عليه من معاهدات واتفاقات مصدر شر مستطير وعنوان فشل ذريع للأنسانية ، ورجوع بها القهقرى نتيجة المشاحنات والحروب الذريعه الفتك والتدمير .

ونقول والأسى يملأ قلوبنا إن النظام الدولى منى فى هذه السنوات الأخيرة بالفشل المروع والعجز والقصور . ولا نرى خيبة الأمل فى قطف ثماره اليانعة فى اشتعال نيران الحرب فحسب ، بل فى وسائل وأساليب الاعتداء الحديثة وهى أشبه بأعمال عصابات السلب ، وتذكرنا هذه الحالة بعصابات الخمور فى شيكاغو وحيلها وتحديها القانون وقسوتها واستهتارها بالأرواح البشرية وعنادها وفتكها بالأنفس ونسفها الدور ومعالم العمران وسلبها الأموال والنفائس دون اعتبار للقانون أو للانسانية أو الرحمة ، وكان كل منافس من رجال هذه العصابات يحاول أن يلزم حدود القانون ويعيش فى كنفه ويتخذه وسيلة للدفاع طالما أمكنه أن يحصل بواسطته على ما يرمى اليه وطالما كان سلاحا له ضد خصمه ، فإذا فشل فى الاستظلال بالقانون وفى الحصول عن طريقة على ما يرغب فيه ، فأنه لا يتردد فى ارتكاب أشنع وأفظع الجرائم للوصول إلى غرضه ، وفى تحطيم كل ما يصادفه ، وقتل كل من يلقاه فى طريقه. فهو يتخذ القانون وسيله للخروج على القانون . وقد رأينا ما لا يختلف كثيرا عن هذا فى تنافس كبريات الدول الصناعية فى ميادين السياسة وتنازعها فى سبيل السيطرة على الأراضى والاسواق وتسابقها فى التسلح مع تشدقها بمبادىء السلام ونزع السلاح مما جعل العالم يعيش على فوهة بركان فى جو السلام المسلح ، ولم يلبث أن انفجر البركان وقذف بالنار والحمم واكتسح الغالب والمغلوب وأخذ البرىء بجريرة المذنب .

واتضح فشل القانون الدولى بصورة جلية منذ سنة ١٩٠٨ فى حل طائفة

كبيرة من المشكلات . ولم يستطع نظام العصبة أن يقصر عمليات الحرب على تأديب الأمم المعتدية فكانت رحى القتال دائرة باستمرار فى جهات شتى من أنحاء العالم بحالة منظمة فى أمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وقلبها وشمال الصين فضلا عن الثورات التى لا يخمد نشاطها . وبتت محكمة العدل الدولية الدائمة The Permanent Court of International Justice وهى جزء من نظام عصبة الأمم شكلت فى سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٣٩ فى ٣٠ قضية عرضت أمامها . واستخدمت العصبة نفوذها فى حل بعض المشكلات الدولية التى قامت بين صغريات الأمم واتقت الحروب الموضعية فى هذه الحالة . كما أصدرت محكمة التحكيم الدولى فى لهاى The Permanent Court of Arbitration حكمها فى ٢٠ قضية تلك المحكمة التى نشأت على أساس مبادىء مؤتمرات لهاى للسلام التى عقدت سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ . (١) ولا ننسى بهذه المناسبة ذكر جهود مؤتمرات نزع السلاح واجتماع أعضاء كبريات الدول المسلحة لأوروبا الغربية لتحديد السلاح البحرى ولإنقاص السلاح البرى أو نزعه فى واشنطن ولندن وباريس وجنيف وسائر مدن سويسرا الجميلة الواقعة على بحيراتها الهادئة التى توحى بالمسالمة والتحاب والشعر . ولا يفوتنا أيضا ذكر اتفاقات لوكارنو وكيلوج ـ بريان لتقرير السلم ونبذ الحرب . ولكن لم يستطع هذا النظام البراق فى مظهره الذى يخفى عوامل ضعفه وموته المحقق سريعا ، تفادى كارثة سنة ١٩٣٩ ويالها من كارثة . بل أن هذا النظام القائم على المغالطة لم يستطع أن يحول دون اعتداء إيطاليا على الحبشة سنة ١٩٣٥ وأن يوقف اليابان عند حد فى التوغل فى الصين ومنع الحرب بين الدولتين فى سنة ١٩٣٧ ، وأن يضرب على أيدى الخارجين على القانون فى إسبانيا

---

(١) (أنظر أسس مستقبل القانون الدولى العام) جزء واحد ، لونفيلد ، كبردج ١٩٤٢ ، صفحتى ١١ : ٤٤ :

(The Foundations & the Futur of International Law) by P. H. Winfield, 1 vol, Cambridge 1942.

الجمهورية وهى لاتزال فى نعومة أظافرها لينة العود ، الذين زحفوا بمعونة الفاشية لتثبيت أقدام الرجعية وبناء حصن حصين يستطيعون بحمايته كيل الضربات المميتة للديمقراطية الغربية . وكم كبدت الحرب الأهلية الأسبانية . أبناء الأندلس من دماء وأموال ودموع . ومما يثير الدهشة صورة بداية كل الحروب وما صحبها من اعتداءات وماتبعها من فظاعات . وكانت خاتمة المطاف فى التفنن فى الفتك وانتهاك حرمة القوانين الإنسانية والطبيعية فى الحرب العالمية الثانية . فهى سلسلة من الإعتداءات والضربات القاصمة المباغتة ، ودك المدن الآمنة بسكانها الأبرياء وإغراق سفن التجارة والحرب على السواء ، وسوق الأطفال والنساء والشيوخ إلى ساحات الإعدام والفناء بغير ذنب ، وفرض ألوان الخوف والعذاب والجوع على الأسرى وسكان البلدان المجتاحة ، ودفع الملايين كالأنعام فى الطرقات الزراعية الطويلة وقد اختلت المواصلات واختلط الحابل بالنابل ، ثم فتك المدافع الرشاشة للطائرات بهؤلاء المشدوهين المذعورين وهم يهيمون على وجوههم ،يسوقون أمامهم ويحملون على ظهورهم مابقى لديهم من عزيز يضنون بتركه أو قوت رقيق أو ملبس أو قطع أثاث خفيفة الحمل ، وقد هربوا من قبائل الهانز الحديثة التى لاتختلف كثيراً فى بطشها عن « الهانز » الذين دكوا صروح الأمبراطورية الرومانية الغربية . ويحار القانون الدولى فى تكييف قانونيه اعتداء ألمانيا على دانزج وبولاندة وروسيا على فنلندة وبسارابيا وهجوم إيطاليا على البانيا الصغيرة فى عيد الفصح قبيل الحرب العالمية الثانية،واجتياح جيوش موسولينى وقد استكملت مددانها من ألمانيا النازية لليونان،وتصرفاتها من دولتى الغرب فى الفترة التى بدأت باشتبا كهما فى الحرب ضد النازيه وإعلان موسلينى الحرب انضماما لحليفه حتى يفوز بالغنم السهل ويحقق أحلامه فى إعادة مجد روما القديمة ، وذلك بعد كسر الدبابات النازية خط ماجينو عند سيدان وانقضاضها كالصواعق فى سرعتها ، ودحرها العدو وتدفقها على فرنسا لتجثو على ركبتيها وتطلب الهدنة .

ويمكننا والحالة هذه أن نقول إن القانون الدولى إذا كان غرضه منع الحرب فقد فشل فى غايته فشلا ذريعا ولم يحقق ما يعقده عليه الرجل العادى من آمال كبار . وعلى ذلك فأسفه وحسرته وشكه فى سلطان القانون فى محله. ولكن إن ما يرمى إليه القانون الدولى وما يعمل على نشره من مثل عليا أوسع أفقا وأبعد مدى من هذه السياسة الواقعة التى هى دون قوة رمايته وأقرب من رياش سهامه التى تذهب إلى مسافات بعيدة ، وهو رغم أنه لا يزال فى الخطوات الأولى لنشأته فهناك أمل فى أن ينمو ويترعرع وقد اجتاز العقبات الكأداء وحطم الصعاب التى تهدد كيانه وآن له أن يتخذ اتجاهات ناجحة وأن يحقق آمالا أوسع مما يطمع فى الوصول إليها الرجل العادى . ويمكنا أن نتحقق من ذلك وأن نتفاءل كثيرا من تعريف القانون الدولى ومن شتى القواعد والاجراءات التى وضعها على مدى السنين منذ قيام الدولى الحديثة التى شيدت على فكرة السيادة والقوميات بصورتها المعروفة اليوم ، بمزاياها فى بث روح الوطنية وحث المواطنين على أداء واجباتهم لتثبيت حقوقهم اتجاه الدولة والمحافظة على كيانهم فى المجتمع الدولى الشديد التنافس . ثم بعيوبها فى تضارب الأطماع وتزايد الأحقاد وإثارة المنازعات وإشعال نيران الحروب .

وإن فى العرف الدولى وشتى المعاهدات التى أصبح بعض نصوصها سننا يعتد بها بين الدول ، وفى تعطش الشعوب للسلام وفى تقاليد التبادل والتمثيل السياسى والقنصلى وفى احترام سيادة الدولة وشخصيتها المعنوية من حيث المبدأ وفى بعض الحالات ما يجعلنا نملأ صدورنا آمالا كبارا فى المستقبل. وإن بذرة الخير بطيئة النمو ولكنها ليست بمستحيلة النمو وفى تعهدنا إياها بالرى والسقيا ستنمو وفى تقويمنا لعودها المعوج ورعايته ستأتى حتما بأشهى الثمرات .

يستخلص من مختلف نواحى نشاط القانون الدولى أنه يتناول القواعد التى تحدد تصرفات وعلاقات مجموعة الدول المتمدينة فى سيرها فى موكب

الحياة السياسية وتبادلها المنافع ، وعلى ذلك فأغراضه أوسع من أن تكون مجرد منع الحروب غير الضروريه وتفادى تلاحم الدول بعضها ببعض فى سبيل الاتساع وتحقيق أطماعها كل على حساب الآخرى .

فعلاوة على جهوده فى سبيل :ـ

١ ـ تنظيم العلاقات الدولية والسلام بين الدول

٢ ـ ووضع قواعد لتنظيم الحرب إذا اشتعلت نيرانها

٣ ـ وتدعيم سياسة حسن التفاهم والتقارب بين الدول ، وتحديد نظم الحياد فقد قطع القانون الدولى شوطا بعيدا فى رسم العلاقات الدولية . وإذا قارنا القانون الدولى بأى قانون داخلى يمكننا ان نصل لتفهم أغراضه وما يرمى إليه ومدى نجاحه ، أو الأمل فى تبوئه مكانته اللائقة فى المستقبل . فالقانون الجنائى مثلا ليس لمجرد منع الجرائم كالقتل والنصب وأعمال الاعتداء على الأرواح والأموال إذ أن الحياه البشرية ليست مجرد معمعة من الجرائم . فهو بالاستعانة بسائر القوانين الخاصة يهتم بتنظيم العلاقات بين الأفراد وحضهم على التآخى فى ظلال حسن التفاهم والسلام ، وجماع القول أن هدف القانون الجنائى ينحصر فى تنظيم الحياة اليومية التى يتمناها كل فرد . فالانسان يهمه أن يحصل على لبنه فى الصباح لإفطاره نقيا خاليا من الغش وكذا على طعامه اليومى صحيا طازجا وان ينال قسطه من السرور بالتدخين والذهاب إلى دور التمثيل واللهو فى هدوء ودون أن يتعرض للاضطهاد والأخطار أو حتى لمجرد المضايقات . والقانون يهتم بمكافحة غش اللبن والاطعمه ويراعى صدق الوزن فى الخبز واللحم . . . الخ . . ويحافظ على الأمن فى أماكن التسلية واللهو ، وهو يكفل بواسطة رجال السلطة التنفيذية حصول الفرد على رسائله وأن يصله البريد دون الهجوم عليه وانتزاع ماخف حمله وغلا ثمنه ، وكم تشمئز النفوس من ذكرى سرقات الطرود والاعتداء على العربات وراكبيها فى غرب الولايات المتحدة فى القرن الماضى وفساد الأمن هناك . ويهم الفرد : ان

يرى شوارع مدينته نظيفة ومياهها صافية نقية وأنوارها ساطعه وضاحة كالنهار المشمس ، وأن ينعم بوسائل راحة وصحة وأن يكون لدى مجلس بلدية مدينته الكفاية من الاستعداد لمقاومة الأوبئة والحرائق ، وأن يحترم كل إنسان حقوق الآخر ، وأن يكون حرا فى التعبير عن رأيه دون مواربة أو ضغط أو خوف من مطاردة أو اضطهاد . والقانون لايضمن ألا يسبب شخص للآخر متاعب وأرزاء أو يسرقه أو يعتدى عليه وقد يصل به الاعتداء إلى حد انتزاع روحه من بين جنبيه ، وذلك لأن القانون لا يمنع المساوىء والأذى والأضرار قبل وقوعها ولا يمكنه أن يتنبأ بحسن الطالع وسوء الطالع وبالشخصيات ثمينها وغثها ولكن ما جرى العرف به لدى المواطنين والجماعات المتمدينه هو أن أصبح الأذى والاعتداء استثناء لاقاعدة ويكفى هذا لقيادة المجتمع إلى النظام ، وتقويم الاعوجاج وجعل كل فرد يحترم حقوق الآخر . وفيما يملك المجتمع من قوة تنفيذية مايكفى بجعل العقوبة مثلا رادعا ينفر من تسوله نفسه بالاعتداء من الالتجاء إلى هذه الوسيلة ويخيفه.وقد ذهب القانون إلى أبعد من النص على الجريمة وعقوبتها ، فحض على الأصلاح وأصبحت العقوبات المفروضة اليوم ليست لمجرد الزجر والردع ، وإنما يرمى المشرع بتخفيف القيود فى السجون وإصلاح نظمها ونشر الوعظ والأرشاد فيهاوجعل بيئتها أكثرصلاحية لحياة الأنسان المعوج أشبه بالمدرسة منها بحوائط تحبس الحريات وتحدد حركات الأنسان وسكناته يتلقى فيها دروسا هو فى أشد الحاجة إليها لم تستطع نفسه الأمارة بالسوء أن تهضم مثلها فى ميدان الحياة العملية . فتعطيه والحالة هذه الفرصة ثانية لكى يكفر عن ذنوبه ويبعث من جديد مجرداً عن أدران المجتمع الفاسد ، ويعود سليما إلى ذويه وعمله لخدمة الجماعة ورفاهتها . ووجهة النظر هذه من أهم الدوافع إلى إلغاء عقوبة الأعدام فى كثير من البلدان .

والقانون الدولى مهمته نظريا أشبه بعمل القانون الداخلى الذى شرحناه آنفا فى وقت السلم وإلى حد ما فى وقت الحرب . فهو ينظم حياة جماعات

الدول ويضع قواعد احترام شخصياتها المعنوية فى العالم الدولى والمحافظة على كيانها من الاعتداء ، ويعمل قدر الطاقة على تلافى الحروب وعلى جعل العالم أكثر إنسانية وأبعد عن الوحشية . وإذا أصيب بالفشل فى مهامه الخطيرة الملقاة على عاتقه وعجز عن تلافى الجريمة فهو لا يستسلم إلى اليأس ، وإنما يعمل لتحديد نطاق الحرب ، وتطبيق قواعدها المرعيه حتى لا تصبح شاملة مدمرة ، وحصر أذاها حتى لا تتناول المدنيين الأبرياء علاوة على العسكريين ولا تقضى على الزرع والضرع ، فضلا عن الكشف عن جرائم الحرب والتنبيه إلى مرتكبيها وتوعدهم بالعقاب الصارم مما يثير الضمير العالمى وذوى الآراء الناضجة ضدهم .

ولكن لما كانت القوة التنفيذية المزود بها القانون الدولى تكاد تكون فى حكم العدم بعكس الحال فى القانون الداخلى ظهرت أهميته وخطورته بل واختصاصاته الواسعة فى وقت السلم أكثر منها فى وقت الحرب . ففى وقت السلم تبدو نيات الأمم أكثر وضوحا وميولها أوسع مدى فى تطبيق قواعده منها فى وقت التنازع المسلح والاقتتال . وقد استنفذت وسائل التفاهم وأساليب الحكمة والتعقل وتغلبت عوامل الشر والجريمة واشتبك المتخاصمان فى نزاع دموى غالبا ما يكون ضد قواعد القانون الدولى . وطبيعى أنهما لم يريدا مراعاته، ولن ينسجا على منواله فى الحرب إلا إذا كانت مصلحتهما فى مراعاته فى بعض الحالات .

ولبيان أهميته فى وقت السلم نضرب أمثلة ملموسة قد تحدث كل يوم لأى فرد منا . فإذا أخذت سيارتك فى إجازتك إلى أوروبا فهل تدفع عنها ضريبة للحكومات الأجنبية التى ستمر السيارة فى أرضها وستقطع الكيلومترات فى طرقها وهضابها ووديانها أو ستتمتع بامتيازات ما ؟ ما الموقف فى مثل هذه الحالة ؟ الواقع أن السيارة لن تدفع الضريبة فى كثير من البلدان التى ستعبرها ، وسينعم صاحبها بكثير من التسهيلات وذلك طبقا لاتفاق سنة ١٩٣١ ، فهو يعفى صاحبها من وفاء طائفة من الضرائب كانت تثقل كاهله

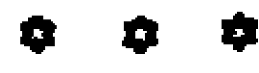
بدون مناسبة أو مبرر . وهنا نلمس أهمية القانون الدولى من الناحية العملية . ومرة أخرى فلنفرض أنك غريب فى أرض أجنبيه وفى مدينة من مدنها الكبرى تروح عن نفسك ولا صديق لك هناك ولا معين وقد نفدت نقودك، وأصبحت خاوى الوفاض ليس بين يديك درهم وتريد مواصلة سفرك أو عودتك إلى أهلك وذويك . إنك فى هذه الحالة لاتتردد فى أن تلجأ إلى قنصلك الذى يمثل بلادك وهو يقدم إليك المعونة اللازمة ، ويعمل على ترحيلك ، ويحدث هذا بكثرة لبحارة السفن . وعلى ذلك ترى أن نظام القناصل وحقوقهم واختصاصاتهم وواجباتهم له مزايا عملية وهو فى صميم القانون الدولى . والخدمات الجمة التى يطرق الأجانب أبوابهم الليل نهار فى الخارج لأجلها خير دليل على ذلك . ولنفرض أيضاً أنه قبض عليك وأنت فى رحلة خارج بلادك ووطنك فى وقت السلم لأنك استخدمت آلة التصوير « الكاميرا » Camera لمتعتك ومسرتك بجوار الحدود أو بنواحى بها قلاع أو قناطر وقد حظر التقاط صور بواسطها فى هذه الجهات ولا علم لك بالحظر والتنبيه بخطورة المخالفة ، أو أنك صدمت بسيارتك أو دراجتك الكهربائية أو التجارية شخصاً فأرديته جريحا أو قتيلا ، فما الموقف وما العلاج ؟ وإذا ثبت خطؤك فكيف تحدد المسئولية وكيف يوقع الجزاء؟ فى مثل هذه الظروف يتدخل القانون الدولى مرة أخرى وتوضع علاقات حسن الجوار ، والمعاملة القائمة على الرأفة ، فى زمن السلم موضعها من التقدير والاعتبار ، وتراعى منتهى الرأفة وتطبق الظروف المخففة على المخالف إذا ثبت حسن نيته فى ارتكابه الخطأ ، وإذا بدا الخطأ جسيما فهو فى جوهره بالنسبة للأجنبى ـ مراعاة للظروف المحيطة به ـ غير جسيم، وهو الغريب عن البلاد لايلم بقوانينها وخاصة بالحالات الاستثنائية التى تحرم أخذ صور فى جهات معينة ، أو السير بسرعة تفوق حداً معينا فى طرقات محدودة . وإذا قلبنا الصحيفة وصرنا نواجه حالة حرب رأينا قوانين خاصة تطبق فى ظروف الحرب تختلف كلية عن القوانين السمحاء السهلة التى تطبق فى زمن السلم .

ورأينا تشديداً وقسوة فى معاملة المخالفين من الأجانب وخاصة فى جرائم الأسرار الحربية والجاسوسية(١). أما فيما يختص بقواعد القانون الدولى التى تحاول جعل الحرب فى حدود الإنسانية وألا يتسع فتكها وتدميرها ، فأن طائفة كبرى منها قد اعتدى عليها من الفريقين المتحاربين فى الحربين العالميتين الأولى والثانية لاسيما فيما يختص بمعاملة أسرى الحرب والعناية بهم حتى انهاء الحرب وعقد الهدنة ، ولولا خوف كل فريق من انتقام الآخر وتماديه فى الأساءة إلى الأسرى وتعذيبهم ، والقضاء على حياتهم ، لتمادى فى ظلمه وغيه وتجاهله القواعد الدولية والانسانية ولقد سمعنا فى الحرب العالمية الثانية بوضع ألمانيا الأسرى البريطانيين فى السلاسل ، وبتهديد الانكليز لألمانيا النازية بمعاملة الأسرى الألمان بالمثل وبمسارعة ألمانيا عن طريق الدول المحايدة بتفنيد هذه الادعاءات وبإذاعة حسن معاملتها للأسرى ! وسمعنا بتهديد الحلفاء للجنود الهابطين بالمظلات لدول المحور بالقتل فوراً لأنهم يخالفون على زعمهم قوانين الحرب بارتدائهم لباس جنود الحلفاء ، ومسارعة ألمانيا إلى تكذيب هذه المزاعم ، وبتوعد الحلفاء فى حالة ارتكاب جرائم ضد حياة الأسرى من جنود المظلات بقتل عدد مماثل من أسرى الحرب لدول الحلفاء وتكرار توكيدها أن اللباس الرسمى لجنود «البراشوت» الألمان هو ذات اللباس الرسمى للجيش الألمانى . ورأينا تكرار حوادث هروب الأسرى الألمان وغيرهم من جنود المحور من معسكرات الاعتقال وتفضيلهم حياة التشرد والهيام على وجوهم فى الطرقات والصحارى ، لايملكون شروى نقير ويتبلغون بلقمة تقدمها إليهم أيدى المحسنين فى مدن غريبة عنهم فى طبيعتها ولغتها وبيئتها ، على العودة إلى الأسر الذى ذاقوا فى محيطه على قولهم أقسى دروب الحرمان وألوان العذاب .

ولننتقل إلى القانون الدولى فيما يختص بالحياد وبالقواعد التى يجب أن تراعيها الدولة وبالحقوق والواجبات الملقاة على عاتقها إذا رأت من مصلحتها أن تظل بعيدة عن النار مسالمة تسير فى حياتها الطبيعية بينما اندلعت نيران

(١) انظر « أسس ومستقبل القانون الدولى العام » لونفيلد ، من صفحة ٣٤ إلى ٣٨

الحرب ، فنرى أن هذه القوانين اعتدى عليها من المتحاربين ضد الدولة المحايدة وخاصة فى الحرب العالمية الثانية بينما عملت على مراعاتها الدول الصغيرة المحايدة عن خوف ورهبة فيما عدا إيطاليا فى أوائل الحرب العالمية الثانية قبل أن تنزل إلى حومة الوغى بدورها . وفيما عدا إسبانيا الفاشية أيضا استجابة لضغط دول المحور وعطفا ظاهرا منها على الدكتاتورية التى ترتبط بحكم نظامها الاستبدادى بعجلتها . وقد نشأت فى هذه الحرب الأخيرة فكرة جديدة فى العلاقات السياسية الدولية هى : الدولة المحايدة وكانت معروفة وإلى جوارها نظام الدولة « غير المحاربة »، وهى بدعة من بدع الحرب العالمية الثانية وتفنن فى انتهاك حرمة القانون الدولى ، واعتداء صارخ على نظم الحياد . فهى دولة لاتخوض غمار القتال ولاتشترك فى الحرب لتجنى ثمار السلم،وتنعم براحة البال والبعد عن التخريب والتشريد وتثرى على حساب شقاء المتحاربين ، بينما تمالىء فريقا من المتقاتلين وتساعده وتتعامل معه بكل مايتنافى وأبسط قواعد الحياد لتسهل له مهمة الصراع وتساعده على النصر. فهى تكيل بكيلين مختلفين ،وتأخذ من فريق لتعطى آخر،وتحرم من لاتتمنى له النصر وتقيم فى وجهه الصعاب لتعبد طريق الفوز لمن تتمنى له كسبه المعركة وهكذا كانت إيطاليا الفاشية قبل أن تنزل إلى الميدان فملامح حليفتها،وهكذا كانت اسبانيا بوحى فرانكو وأمره وهو الحاكم هناك بأمره ، والمدين بالفوز فى الحرب الأهلية لدولتى المحور،وليس لهتين الدولتين أى عذر فى انتهاك قوانين الحياد ، وهكذا كانت الدول المستضعفة المضغوط عليها من كبريات الدول المتحاربة ، كمصر وسوريا ولبنان والعراق ، فهى تقدم المساعدات الفعالة لكسب الديموقراطية المعركة من الناحية الفعلية ، أما من الناحية النظرية والقانونية فهى أقرب إلى الحياد منها إلى الحرب . ولم نر حرمة حياد روعيت فى هذه الحرب والأمثلة على ذلك لاحصر لها كغزو النرويج والدنمرك وهولانده وبلجيكا ولوكسمبورج واجتياح يوجوسلافيا واليونان والنزول « بالباراشوت » فى كريت .



ويؤدى بنا هذا الشرح إلى التساؤل . هل القانون الدولى كسائر القوانين له قواعد ثابتة شأنه شأن القانون الجنائى الذى سبق أن قارنا مايفرضه من جزاء بعقوبات القانون الدولى ووجدنا البون شاسعا بينهما ؟ وهل يترتب على مخالفة قواعد القانون الدولى فرض جزاء محدد على وجه الدقه ، ثم ماهو أهم من الجزاء ، وهو تطبيق الجزاء وتنفيذ العقوبة لغرضين هامين أسوة بالقانون الداخلى ، وهو إصلاح المجتمع السياسى الدولى ، والردع والزجر ؟

نرى فى القانون الداخلى أنه يستمد سلطانه من حق السيادة ومدى نفوذها ، وفى ظل السيادة يلقى بنفوذه وقوته على الأفراد المنضوين تحت لواء جماعة معينة لها نظامها وشخصيتها وتخضع لهذا القانون ، وهكذا يطاع القانون تبعا لقيام دولة وسيادة وجزاء وسلطة لتنفيذ الجزاء . هذا فى القانون الداخلى ، أما فى القانون الدولى فحق السيادة على الدول وحق الأمر والنهى لايزال خيالا بعيداً وطيفا نائيا كالأطياف التى يتخيل مقابلتها الأحياء فى مقابر الأموات فى الليالى الليلاء ، وبدلا من أن يستحيل إلى ملاك حارس كلما حزب الأمر واستحكمت حلقات الأزمات السياسية ينقلب إلى كابوس مضن وشيطان رجيم ، فتستخدمه الدول القوية لتنفيذ أغراضها والاعتداء على الدول الصغيرة والضعيفة، وتتذرع بنصوصه كلما رأت مصلحتها فى التمسك بها ، للخروج من مأدبه الأسلاب بنصيب الأسد . والدول الديمقراطية المتمدينة لكل منها اليوم برلمانها الذى يشرع وسلطتها التنفيذية التى تسهر على النظام والأمن وتطبيق النصوص وتوقع الجزاء . أما الدول مجتمعة فهى تعيش فى محيط سياسى خضم عجاج تهددها الأمواج العواتى بين الفينة والفينة بابتلاع سفنها ، وهى تعتمد الاعتماد كله على قوتها فى مجابهة عواصف الأطماع الهوجاء ، وعلى مهارة ربابنتها فى المؤتمرات السياسية ، وتوجيه الضربات الخفية السريعة الحاسمة ، فالمجتمع الدولى يحيا حياة غامضة بعيدة عن النور أشبه بحياة الضوارى ، وكل عضو فى هذا المجتمع يرهف أذنيه حذراً حتى

لا ينقض عليه جاره ويفترسه على غرة . وبديهى أن فكرة البرلمان العالمى والدولة ذات السلطان والحول التى تسمو على سائر الدول والشعوب أى « دولة الدول » بعيدة كل البعد عن الخروج إلى حيز التنفيذ . والبرلمان العالمى خير ضمان لعدالة التشريع الدولى والسهر على مصالح مختلف الشخصيات المعنوية فى عالم السياسة دون تمييز بين شخصية وأخرى ، تبعا لكبر الأولى وقوتها العسكرية ، وصغر الثانية وتجردها من السلاح ، وتنفيذ العقوبات على الدول المعتدية ، أو بلوغ هذه الدول شأوا بعيدا فى الخلق السياسى والضمير الدولى والعدالة الانسانية لتبث فيها هذه المبادىء السامية روح الحق والاقناع بما هو عادل والبعد عن الشر ، وتحول دون انقضاضها كالبازى على الشعوب الآمنة التى تعمل فى هدوء وسلام ـ هذان العاملان هما أساس خروج القانون الدولى من طور طفولته الحالية ، ووضع حد للفوضى السياسية الضاربة أطنابها اليوم ، واطمئنان الأمم على سلامتها وتراثها .

وأصبح من الأمور العادية أن نرى دولة تستشعر فى نفسها القوة فتجبر الأخرى على احترام ناحية من قواعد القانون الدولى إذا كان الاحترام فى مصلحتها ، كما قد تحيد عمداً على مراعاة قواعد القانون الدولى دون أن تخشى توقيع الجزاء عليها ؛ وفى كلتا الحالتين تستمد من وحى قوتها وسائل تصرفاتها. ومايتوق إليه العالم هو أن نصل إلى ماقيل عن برلمان انجلترا من أنه يمكنه أن يشرع فى كل شىء إلا فى أن يحول الذكر إلى أنثى والأنثى إلى ذكر ، أى أن يصبح لدينا برلمان عالمى له الصفة التشريعية العليا فى تنظيم العلاقات بين الأمم وله نصوص مبوبة أساسها احترام حرية المرء فى الحياة وحقوقه كإنسان متمدين يعمل فى المحيط الدولى لخدمة الجماعة ولتقدم المدنية ورفاهة العالم .

ولقد أدخلت على نظام عصبة الأمم قاعدة فرض العقوبة على المخالف لأحكام العصبة والمعتدى من الأعضاء على الأمن العالمى والمهدد للسلام الدولى ، وانحصرت العقوبة فى توقيع عقوبات اقتصادية على الدول المخالفة

لقرار العصبة والمعتدية والمعسكرة لصفو الأمن . وطبقت فعلا العقوبات الاقتصادية على إيطاليا . ولكن لم تك هناك عزيمة كافيةمن الدول التى وافقت على توقيع العقوبة لمراعاة جدية تطبيقها بمناسبة نزاعها مع الحبشة عضو العصبة سنة ١٩٣٥ وإصرارها على غزوها وإذلالها باستعمارها . كما لا تكفى العقوبات الاقتصادية وحدها للحيلولة دون الاعتداء ولا توقف النزاع المسلح . وحقيقة بزغ على العالم نظام الأمم المتحدة بهيئة الأمم ومجلس الأمن لتحقيق السلام العالمى ولفض المشكلات الدولية بالحسنى ولسد النقص الذى ظهر فى نظام عصبة الأمم ، ولكن لا يزال المولود الجديد ضعيفاً يفتقر إلى البوليس الدولى الفعلى والقوة التنفيذية وحسن نية الأعضاء والابتعاد عن دسائس ومؤامرات الكواليس ، وسياسة المصالح المشتركة ، وإلى الخلق الدولى القويم والتجرد عن الأحقاد والبت فى المشكلات دون تحيز أو مساومة ، ولم يبرهن بعد النظام الجديد على قوته وعلى استطاعته اجتياز العوائق التى قد تحول دون نجاحه وتودى به . وإن سياسة التردد التى ينسج على منوالها فى معالجته المشكلات السياسية والمنازعات بين الدول تجعل الآمال المعقودة فيه لتدعيم السلام ضعيفة بل أضعف من الآمال السابقة فى عصبة الأمم التى قامت فلسفتها السياسية على أساس بث روح السلام بين الدول بطرق الرغبة وتربية الخلق السياسى ، لا بطرق الزجر والرهبة .

* * *

ولتفهم سلطان القانون الدولى وتطور فكرة الأمن العالمى والسلام يحسن أن نبين باختصار تطور القانون الدولى وأشخاصه ومدى سلطانه عليها وفيما يلى شرح تطور القانون الدولى :

القانون الدولى ليس ابن يوم وليلة ، إنما جاء فى صورته الحالية نتيجة غرس مضت عليه قرون وتطورات تتالت على هذا الغرس ، وقد نما إلى أن بلغ شأوه الحالى . وهو يبدأ من معاهدة وستفاليا سنة ١٦٤٨ ، وفيها اعترفت الدول المتعاقدة وعلى رأسها فرنسا وكانت تقود أعنه السياسة الأوروبية ، بأن

الدول وحدات فى نظام الجماعة السياسية الدولية لها حقوق وعليها واجبات متساوية على أساس تبادل المنافع والحاجات . وقد تعرض كثير من الكتاب فى نفس الوقت لروح السياسة فى ذلك العصر ولميول الحكومات وما يجيش بصدور زعمائها ، وخلعوا على عالم التفكير السياسى آراء جديدة تعد فاتحة القانون الدولى الحديث . ومن أشهرهم « هوجو جروسيوس » الفلمنكى Hugo Grotius الذى نشر كتابه فى هذا الصدد بعنوان « نظم الحرب والسلام » فى تاريخ متقارب إلا أنه سابق على تاريخ معاهدة وستفاليا وهو سنة ١٦٢٥ . وحاز كتابه نجاحا كبيرا ، واتخذته كثير من الدول الأوروبية المتمدنية حجة وسنداً ، وأصبح أساس النظام الدولى فى قصور ملوك أوروبا ، وكان لا يفارق جعبة الملك المغامر الجسور « جوستاف أدولف » ملك السويد فى فى غزواته وفتوحاته المتعددة .

وأهمية ما جاء فى كل من هذا الكتاب ومعاهدة وستفاليا هى : فى حض الدول وتدريبها على نبذ الوحشية والقسوة فى الحروب واحترام كل لسيادة الأخرى وشخصيتها حتى فى حالة انهزامها ، وفى قيام نظام دولى جديد والقضاء على الأسس السياسية القديمة لنظم الأقطاع التى كانت تقوم عليها الجماعة الدولية ، ولم يبق من عهد الأقطاع إلا السيادة على أساس الأقليم باعتبار الأمر الواقع ، وقد ظلت هذه القاعدة فى كثير من الحالات أساساً للسيادة اليوم . وقد حاولت نظم الأصلاح الدينى أن تحطم نظريه أن الدوله لها نظام رئيسى أسمى فيما يختص بالشؤن الدنيويه ، على رأسه الأمبراطور ونموذجه « الأمبراطورية الرومانية المقدسة » ، وكذا سلطة سامية فيما يختص بالمسائل الروحية هى « البابا » ومن يتبعونه ويستمدون سلطانهم من قوته الروحية الدينية . ولكن بمضى الزمن وبفقدان الكنيسة نفوذها تدريجيا وقد كال الأصلاح الدينى وبعث العلوم وقوة الملوك وقضاؤهم على سلطة أمراء الأقطاع ، ولمهم شعث الأمارات الصغيرة المفككة فى صلب الدولة وتحت كنفها ، الضربات الصادقة لنفوذ البابوات . وبانفصال شئون الدنيا

عن شئون الدين إلى حد أن أصبح البابا ضيفا على الدولة أو سجين أراضيها. وبظهور مبادىء القانون العام الجديد بحق السيادة وما يجره من قوة الدولة، ثم بنفوذ الشعب وأن الدولة تستمد سيادتها من سلطان الشعب — بتطور الحياة السياسية كما ذكرنا نتساءل من الذى حل ويحل مكان هذين الرئيسين المشرفين على الدول فى تلك العهود القديمة ؟ هل كما يقول جرسيوس « القانون الطبيعى » الذى يملى علينا قواعد العدالة ؟ لقد كانت هذه الفكرة هدفا لكثير من النقد ، ولكنها على أى حال هى أساس القوانين عموما والقانون الدولى ، وفعلا قامت فى القرن الثامن عشر اعتراضات كثيرة ، فقال البعض بأن أساس القانون الدولى «العرف» و «المعاهدات» ولكن ما الحيلة إذا لم تك هناك معاهدات ولم يك عرف دولى هناك ؟ فهل يترك الأمر فوضى؟ الواقع أن القانون الدولى يستفيد كثيراً من جعله من صنع القانون الطبيعى ، قد خرج ونما وترعرع من ضلع من ضلوعه . ولا مبالغة فى القول بأن هذا القانون الطبيعى ، وما تمليه العدالة والحكمة وحرية الإنسان فى الحياة وحقوقه فى المجتمع ، هى التى عجلت فى إنشاء عصبة الأمم .

وفيما يختص بالعادات المرعية فإن سكوت الدولة يعتبر موافقة منها على قاعدة دولية أساسها العادة . وفيما يختص بالمعاهدات فأن موافقة الدولة على ولوجها باب القانون الدولى واتخاذها حجة فى العالم السياسى يجب أن تكون صريحة . وليست كافة المعاهدات هى التى تعتبر قواعداً فى القانون الدولى يمكن الاحتذاء بها . فأن بعض المعاهدات الدولية وليست جميعها تتخذ نصوصها مبادىء يمكن أن تسرى الدول على منوالها فى معاملاتها ، مثال ذلك تعاقد الولايات المتحدة مع بروسيا سنة ١٧٨٥ على أنه إذا صارت احدى هاتين الدولتين فى حرب بينما الأخرى فى سلام على الحياد ، فأن المحارب لا يصادر البضائع المهربة التى تحملها سفن الدولة الأخرى ، وفى الواقع كانت القاعدة الدولية هى العكس تماما ، غير أن الولايات المتحدة وبروسيا كانتا فى حدود القانون فى التعاقد على قاعدة يسيران عليها . ولا تربط هذه

القاعدة الغير ولا يمكن الأخذ بها فى القانون الدولى بوجه عام . كذلك الحال فيما يختص بالمعاهدات التى تفرض التعويضات على الأمم فى حالة هزيمتها ، فهى لا تربط إلا المتعاقدين ،ولكن إذا رسمت قواعد عامة وخطط أساسية لتقرير حقوق إنسانية من شأنها رفع مستوى المعاملات الدولية فلا مانع من الأخذ بها والتمسك بأهدابها ، مثال ذلك اتفاقات جنيف سنة ١٨٦٤ وسنة ١٩٠٦ وسنة ١٩٢٩ الخاصة بمعاملة المرضى والجرحى والأسرى فى الحروب ومعاهدتا سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ الخاصة بوسائل الحرب والسلام، وتحريم استخدام بعض الأسلحة الفاتكة،ومعاهدة سنة ١٩١٩ الخاصة بإنشاء عصبة الأمم . وهناك أيضا طائفة من المعاهدات تتناول بوجه عام السلام ومنع الحروب وحض الدول المتنازعه على فض مشكلاتها عن طريق الوساطة والتحكيم ومختلف الوسائل السلمية . وهناك كذلك معاهدات تشتمل على طائفة من النظم الاقتصادية والانسانية والاجتماعية لا يهتم بها الجمهور اهتماما كبيراً إذ أنها تتناول نواحى لا تمس الحياة الدولية بصفة عامة ، ولا تمس صميم الخطة الأساسية للعلاقات السياسية الدولية ، وهى لا تضرب على الوتر الحساس والنغمات التى يطرب لها الرأى العام ويشجى ، ولكنها تثير أهمية كبرى من الناحيتين الفنية والانسانية وتلقى أشعة من النور على حالات طالما كانت موضع آلام طبقات معينة من الناس أو مصدر مظالم ومشكلات قد تؤثر فى حسن العلاقات الدولية ، مثال ذلك معاهدات الملاحة الجوية وكذا تنظيم السير واستعمال الأنهر التى تخترق عدة دول كنهر الدانوب ، ومعاهدات مكافحة الرقيق الأبيض والمعاهدات الخاصة بحماية الطيور المفيدة للزراعة ومنع صيدها وإبادتها ، ومعاهدات البريد وتبادل الرسائل والطرود ، ومعاهدات العمل والعمال ، وقد بلغت هذه الأخيره نحو ٦٢ معاهدة منذ إنشاء مكتب العمل الدولى بجنيف وذلك حتى أول سبتمبر سنة ١٩٣٧ ــ وكافة هذه المعاهدات تشتمل على قواعد لا يجب إغفالها باعتبارها ثروة جديدة تقوى القانون الدولى وتزيده منعة وتزوده بسلاح من الحق للذود

عن الانسانية وللدفاع عن سياسة حسن التفاهم بين الشعوب (١). ولا مبالغة في القول إن هذه المعاهدات ركن من الأركان القوية التي تساعد على نشر السلام بين الأمم ودعامة متينة لتثبيت أقدام القانون الدولي في نواحي معينة قد يؤدي تركها دون تنظيم إلى تفاقم الفوضى في العلاقات السياسية .

* * *

ونتقل الآن من تطور القانون الدولي وتسربله حلته الحديثة ، وأثره في حياة الأمم وفي فرض سياسة السلام ، إلى الأشخاص المعتبرة في ظل القانون الدولي، أو بعبارة أخرى إلى الوحدات القانونية التي ينفذ عليها القانون الدولي ، وتتلخص فيما يلي :

١ — الدول الكاملة السيادة ، ويعني بها الدول المستقلة التي تنطبق عليها كلمة دولة في العالم السياسي الحديث . ومع صعوبة تعريفها تعريفا دقيقا يمكن تحديدها بأنها : مجموعة من الأفراد يقطنون جهة معينة على وجه الدوام ، فسيحة تسع الملايين من الأنفس على درجة يعتد بها من الثقافة تمكنهم من أن يكونوا مجتمعاً متمدينا منظما له حقوقه وعليه واجباته وتجمعهم بعضهم ببعض في هذه البقعة المعينة ذات الحدود الواضحة الروابط التاريخية والمعنوية والمادية ، وماقاسوه من محن أو نعموا به من أفراح في ظل ماض حافل ، وقد تعزز هذه الروابط اللغة والعنصر والدين ، وهم يكونون المدائن والعمران ويتبادلون المنافع ويعززون صلاتهم مع الخارج . وعلى ذلك فإذا كانوا قبائل رحلا أو رهطا من الناس قد هبطوا بقعة بصفة مؤقتة أو منطقة غير واضحة الحدود فلا يكونون دولة ، وكذلك الحال إذا كان عددهم ضئيلا فانضمامهم إلى جماعة الدول يصبح مشكوكا في جديته يتعذر عليهم تحمل الأعباء التي يتطلبها هذا الانضمام، كما أن مسئوليات منظمات السلام عنها جسيمة لا تتعادل مع ضعفها ورقة حالها . وأول مانشاهده في طابع الدول بوصفها المذكور من ناحية القانون الدولي هو أنها في سبيل

(١) أنظر « أسس ومستقبل القانون الدولي العام » لوفيلد ، صفحة ٣٤ .

تعزيز صلاتها وتمسكها بأهداب حسن التفاهم ، ونصوص القانون الدولى والمعاهدات والعرف السياسى الجارى العمل به ، تتبادل الاعتراف كل منها بالأخرى والتمثيل السياسى والقنصلى .

٢ — دول منتقصة السيادة ، وفى هذه الحالة يقبض المحتل أو صاحب النفوذ والسلطان على جزء من السلطة الخارجية للدولة المحكومة ، أو قد يقبض على السلطة الخارجية بحذافيرها ولا يحكم المحتل على سلطان مافى الشئون الخارجية فيما عدا الاحتفاظ بمظاهر العلم والرعوية . وأمثلة الدول المنتقصة السيادة عديدة . فهناك الدول التابعة للوطن الأم ولكنها بدأت تنفض ثياب الكسل ، والدول المحمية والبلدان المشمولة بالوصاية ، ومن الدول المستعمرة التى نفضت عنها غبار الضعف والخمول الولايات المتعددة فى الهند فقد كانت تابعة للدولة البريطانية التى كانت تشرف على سياستها الداخلية ، ولكن تطورت الحال اليوم وهى فى طريقها نحو التحرر والاستقلال . وقد انتقلت إلى نظام «الدومنيون» ، ولم تعد تربطها بالوطن الأم إلا روابط روحية شأنها شأن كندا وجنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلنده ولن تلبث أن تنقضى آخر روابطها مع الأمبراطورية تبعاً لعزيمة شعبها ولقوة شكيمة قادتها وزعمائها وصدق وطنيتهم ، وقد بدأت تبعث بمندوبيها وممثليها السياسيين فى الخارج . ومن الدول المحمية بلدان شمال أفريقيا (تونس ومراكش) فهى تابعة لفرنسا بحكم فرض هذه حمايتها عليها بموجب معاهدات عقدت مع باى تونس وسلطان مراكش ، وأملت فرنسا بعسكرها وقوى الاحتلال شروط القوى على الضعيف والفاتح على المهزوم ، وقد انتهزت فرصة ضعف البلدين وخور عزيمة الأميرين وانصراف الحاكم عن مصلحة الشعب ، فبسطت عليهما نفوذها وأنشبت فيهما أظفار استعمارها السياسى والاقتصادى . ولضمان سلطانها ولتوطيد أقدامها هناك واستمرار استنزافها لثروة هذين القطرين المنكودى الطالع وقيدهما فى السلاسل ، ولتسخيرهما للمصالح الفرنسية ، حلت محل الدولة الأصيلة والحاكم الشرعى فى إدارة شئونهما الخارجية

وتمثيلهما فى المحيط الدولى حيث تعمل باسمهما ولكن لغير صالحهما . وهذه الحماية لاوجود لها بين دول أوروبا، وإذا وجدت فهى للتعبير عن نوع آخر من البدع الجديدة فى القانون الدولى ، فهناك مدينة دانتزج الحرة فقد كانت دويلة أو شبه دويلة صغيرة تحت وصاية جامعة الأمم، وكانت بولندة تدير شئونها الخارجية حتى اجتياح جحافل هتلر المدينة والدولة المشرفة عليها . فكان نظامها فريداً فى نوعه ، وهو إشراف عصبة الأمم عن طريق تفويض بولاندة إدارة شئونها الخارجية ، بينما كان لها دستور خاص ومجلس نيابى وإدارة وقضاء ، للمدينة الحرة لا شأن لبولاندة بها . وكان لسكانها جنسية قائمة بذاتها ، بينما لايملك المسئولون فى المدينة أى سلطان فى المسائل الخارجية، كما زاد فى مسخ هذا المخلوق المستقل داخليا والمركب تركيبا هو من صنع عصبة الأمم دون اعتبار لرغبات السكان وللعوامل الجغرافية والاقليمية ، اتحاده جمركياً مع بولندة وإشراف الأخيرة على وسائل النقل هناك وإدارتها للميناء المختلطة . ولما كانت المدينة تحت حماية عصبة الأمم بحكم معاهدة فرسايل وميثاق العصبة و ولما كانت هذه الحماية قانونية أكثر منها مادية وواقعية ، أصبحت بولاندة الدولة التى تتولى شئون الحماية فى حدود مرسومة، ولكن من ناحية أخرى وضع دستور المدينة بإشراف العصبة وبضمانتها، كما كان للأخيرة مندوب سامى هو موظف دولى للبت فى المنازعات التى تقع بين برلمان المدينة وحكومة فرسوفيا وكان سيلها لاينتهى على أن يرفع الاستئناف إذا لزم الحال إلى مجلس عصبة الأمم. وعلى ذلك فكانت دانتزج مدينة حرة من ناحية عزلها عن الوطن الأم ألمانيا ، وليس لها موئل جديد تستمد منه حيويتها التى تستمدها غيرها من كبريات المدن والمقاطعات بحكم العوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية والسياسية ، فبولندة غريبة عنها وحرب عليها وعصبة الأمم هيئة فقهية لاحول لها ولا طول ، ولكنها مستعبدة لسياسة بولاندة الخارجية . فهذه هى التى تمثلها دولياً ، وفى الوقت ذاته يمكن استدعاؤها للاشتراك فى أعمال عصبة الأمم دون أن يعد هذا

العمل اعتداء على امتيازات الوصى عليها .

وإلى جانب الدول المنتقصة السيادة المحمية، هناك الدول التي تحت الانتداب بحكم المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم . وما يهمنا منها هو نظام الانتداب الذى كان يطبق عن بعض البلدان فى الشرق الأوسط التى بلغت شأواً من المدنية وهى فى طريقها إلى الاستقلال، وأسندت مؤقتاً إدارتها الخارجية وجزء من شئونها الداخلية إلى إحدى دول الغرب الكبرى حتى تصل إلى مرحلة النضوج الكامل . وسبق أن سلخت هذه الأيالات من جسم الدولة العلية بعد تمزيقه بهزيمتها فى الحرب العالمية الأولى ، وكانت شعوبها العربية قد وعدت بالاستقلال التام ، غير أن الاستعمار شاء أن ينكث بالوعود . وأن يضرب بمساعدات هذه الشعوب لدول الحلفاء ضد إمبراطوريات الوسط لكسب الحرب العالمية الأولى ، عرض الحائط ، وأن يسخرها فى سبيل مصالحها السياسية والاقتصادية وأن يفرض عليها حماية تضمن سيطرة المستعمر على منابع البترول بالموصل وطرق ولوج الشرق الأقصى . ولم يشأ واضعو الميثاق أن يفرضوا سياسة القوة سافرة فتذرعوا بفكرة الوصاية والانتداب ، وكانت سوريا من نصيب فرنسا والعراق وفلسطين وشرق الأردن من نصيب انجلترا . وكانت تتمتع هذه البلدان فى ظل الانتداب بحكومات مستقلة فى الشئون الداخلية صوريا إذ يدس موظفو المحتل ومستشاروه أنوفهم فى كل كبيرة وصغيرة . أما فيما يختص بالمسائل الخارجية فكانت من اختصاص الدولة المنتدبة فهى التى تباشر الشئون السياسيه والدبلوماسية ، ولا تستطيع الدولة المفروضة الوصاية عليها عقد المعاهدات أو إيفاد المندوبين والممثلين السياسيين، غير أنها يمكنها أن تبرم اتفاقات جمركية على ألا تتعارض وأغراض الانتداب . وهذا الانتداب مؤقت وقابل للتجديد ، وتقدم الدولة المنتدبة تقريراً سنوياً عن أعمالها إلى مجلس جامعة الأمم لبحثه وللعمل فى ضوء التجارب على رفاهة الشعوب المشمولة بالوصاية . وليس للدولة المنتدبة أن تثبت أقدامها فى الأراضى المشمولة بالوصاية أو تضمها إليها أو تمزج ميزانيتهما بعضهما

بعض أو تتعدى ماترسمه لها شروط الانتداب . ويجب أن تقصر عملها على مساعدة البلاد المشمولة بالوصاية على النهوض والتقدم السياسى والأدبى والاجتماعى،وفى الوقت ذاته تحترم نظمها وإدارتها وحدودها . وكان لسكان الأقاليم المشمولة بالوصاية جنسيتهم ، فهناك الجنسية السورية والجنسية الفلسطينية والجنسية العراقية وذلك نظراً لوجود دولة فى طريق استكمال نموها . ومعاهدات الدولة المنتدبة لاتطبق بحكم القانون على الأراضى المشمولة بالوصاية ، فالدولة المنتدبة تقوم بمهمتها باسم الجماعة الدولية ، وفى عنقها أمانة نيابة عن عصبة الأمم وليس لها أية حقوق تتعدى حدود الأشراف على الأمن هناك وأعداد الأهلين للمرحلة الأخيرة وهى الاستقلال .ومن شأن تطبيق معاهدات الدولة الموكلة بالإشراف على مصالح العصبة إعطاؤها حقوقا ليست لها ولا تملك العصبة أن تمنحها مثل هذه الحقوق وتزيد فى أعباء البلدان المشمولة بالوصايه وتفرض عليها قيوداً دولية دون رضا أهلها . وقصة هذه البلدان اليوم معروفة فبفضل وطنية أهلها وروحهم العالية وشممهم وإبائهم حطموا صنم الانتداب ، ذلك المعبود المزيف فى هيكل السلام العالمى القائم لصالح دول الحلفاء المنتصرة وفى مقدمتها انجلترا ، لا لصالح الأمن الدولى وحق تقرير المصير،وانتهى الأمر باستقلال الدول المشمولة بالوصاية . وكان آخر المطاف فلسطين.فقد فرضت انجلترا فى ظل سلطانها المستمر تجديده هناك متسترة بوصايتها على أهلها العرب ،استعمارا صهيونيا وسياسة من شأنها إبادة العرب جملة وأفراداً لصالح مجموعات من الصهيونيين المشردين ، طريدى الموانىء والمدن الصناعية الكبرى وخريجى السجون ومعسكرات الاعتقال لإقامة نواة إجرام وشر مستطير . وزودتهم بالعدة والعتاد وحرضتهم على أهل البلاد الأصليين والشعوب الآمنة المجاورة . وسرعان ماتجردوا من الخلق الأنسانى والقواعد البشرية المرعية فى المعاملات والسلام والحرب وعاثوا فى الارض فساداً واستخفوا بالأرواح فأعملوا فيها القتل ، واتخذوا من قوانين الغابات والأدغال « شعاراً » لهم . وكان من العار حقا أن تنتهك

حرمة العدالة الدولية والسلام العالمى ، بل وروح الوصاية ومبادئها باسم إنشاء دولة دينية متعصبة لوطن اليهود القومى المزعوم، وذلك بدلا من العمل على مساعدة سكان فلسطين على رفع مستواهم المادى والمعنوى وتمهيد السبيل لتسليم زمام الأمر لهم بعد مدة معينة . وغريب أن يلجأ الاستعمار إلى التعصب الدينى ليطعن به العرب وفى الوقت ذاته يتهمهم بالتعصب والجمود، وأن يحبذ إنشاء دولة إسرائيل لأن بنى إسرائيل هبطوا يوما على وديان أرض الزيتون يطلبون المعونة والنجدة فاستقروا فيها واستنسروا بأرضها وطردوا الآمنين من ديارهم وشردوهم . وهل يقبل الأمريكيون الجلاء عن نيويورك لصالح الهنود الحمر أهل البلاد الأصليين ؟ وهل يعقل أن يعمد نفر من الأنكليز اليوم لطرد غالبية سكان الجزر هناك لأنهم من أصل أجنبى وقد هبطوا عليها قديما غزاة فاتحين ؟

٣ — بعض جماعات دولية اعترف بها فى ظروف معينة فى حالة نزاعها ومحاربتها للغير . وذلك إذا امتدت ثورة من الثورات فى بلد إلى حد معين يؤثر على مصالح الدول الأخرى فللدولة الأخرى أن تعترف بحقوق الثوار . وهذا يعنى به أنه فيما يختص بالنزاع القائم فللثوار كل الحقوق التى للدول المحاربة ، وعلاقة الدولة المعترفة بهم هى كعلاقة المحايد بالمحارب ، ولا يطبق عليهم القانون الدولى إلا بهذا القدر . فاذا أخمدت الثورة وفشلت فأن شخصيتهم الدولية تزول ، وإذا نجحت فأن الدول الأخرى تعترف باستقلالهم وتصبح دولة وشخصا فى الأسرة الدولية . وفى بعض الأحيان لا يعترف لهم بالدولة المحاربة أو بالمحاربين بل يكتفى بالاعتراف بحالة الحصار . وعلى ذلك يفقدون الحق الذى للمحارب فى تفتيش السفن التجارية وفى الحصار البحرى للموانىء الأخرى التى تمتد اليها الحرب . ولهذا السبب فأن الدول الكبرى رغبة منها فى ألا تفتش سفنها لم تشأ أن تعترف أثناء الحرب الأهلية الأسبانية لفرانكو بأكثر من حالة الحصار .

إن تفسير الشخصية الدولية فى القانون الدولى يلقى ضوءا على سير

المعاملات الدولية ، وزيادة فى الفائدة يحسن أن نتساءل من هو بالتحديد « الشخص المعنوى الدولى » فى القانون العام ؟

لا يمكننا إذا أخذنا بحرفية الشخصية المعنوية التامة السيادة فى القانون الدولى وبأنها هى وحدها المعتبرة فى المعاملات إلا أن نبقى فى الأسرة الدولية عددا ضئيلا من الدول . فما الموقف فى حالة الدول ناقصة السيادة أو فى حالة الدول ذات الحياد الدائم ، وهذه الأخيرة استقلالها وحدودها مضمونة بواسطة الدول الكبرى ، وهى لا تحارب إلا دفاعا عن نفسها ، مثال ذلك سويسرا ؟ وما موقف بلاد كالدومنيون والهند والباكستان ؟ لا شك أننا نزولا على الأمر الواقع وتساهلا منا فى جعل القانون الدولى أكثر مرونة يضم إلى أعطافه معظم دول هذا العالم الذى تنهشه ذئاب الاستعمار والمطامع السياسية الدولية يحسن أن نزج بالأمم المنتقصة السيادة أسوة بكبريات الدول التى تحرك دفة السياسة العالمية فى حظيرة القانون، حتى يمكنها أن تسمع صوتها فى العالم الدولى وأن تتمتع بمزايا الشخصية المعنوية ، وهى أولى من غيرها بالرعاية وبمطالبة حماية القانون الدولى لها . والواقع أن كثيرا من هذه الدول المنتقصة السيادة كانت أعضاء فى عصبة الأمم ، وكان للدومنيون الحق فى عقد معاهدات منفصلة عن الوطن الأم وفى تبادل التمثيل السياسى مع الدول الأخرى، علاوة على حقها فى أن تظل على الحياد إذا شاءت ، فى حين أن الامبراطورية فى حرب . وهذا ما حدا بدول الدومنيون فى إعلانها الحرب فى الحرب العالمية الثانية مستقلة عن الوطن الأم . وظلت أيرلنده الحرة وهى الشخص الضعيف إذا قورنت بجارتها انجلترا فى حالة حياد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وهنا يتبادر سؤال هام وهو : هل الطرف الثانى فى الحرب العالمية الثانية وهو المحور فى هذه الحالة عليه أن يقبل حالة الحياد التى تعلنها أحدى هذه الدول التى تربطها بدولة قوية محاربة روابط تزعزع من أركان هذا الحياد ؟ يلاحظ أن ضعف القانون الدولى وغموضه وسيطرة أفكار العنف عليه وأن الحق للقوة جعلت قبول الحياد والتصرف نحوه بما

ينطبق على قواعد القانون الدولى رهين الظروف والمصلحة . فأن المحور كان يقبل الحياد مادام فى مصلحته ، فقبله فيما يختص بأيرلنده وتصرف حيال الجمهورية الناشئة وحكومة ديفاليرا تصرف من يحترم الحياد . أما إذا تعارض مع مصلحته فانه كان يضرب به عرض الحائط . وليس ثمة قاعدة دولية دقيقة وقضاء دولى للفصل فى مثل هذه الحالات وما يتفرع عنها من منازعات ، وخاصة أن المدفع والبارود يغطيان على كل شىء .

وخلاصة القول إن الشخصيات تتفاوت فى القانون الدولى كما فى حياتنا المادية فى هذه الدنيا ، تلك الحياة التى نلمسها كل يوم ، فهناك القوى والضعيف والنابه والخامل والكبير والصغير والعظيم والحقير . والشخصيات المنتقصة السيادة لاتزال على أبواب القانون الدولى . تطرقها ليؤذن لها بالدخول ، وتتربع فى مكانها الذى يتفق ومكانتها وجهودها فى ميدان الحياة السياسية الدولية . فهى لم تلجها بعد ، وولوجها معلق على جهودها ومناوراتها السياسية ومدى المساعدات الخارجية ، والمصالح المشتركة وتبادل المنافع وسياسة الأخذ والعطاء وكسب الوقت ، وهى التى تسند الشخصية المعنوية ، وليست المبادىء الأنسانية السامية والحقوق الدولية وقواعد القانون الدولى التى يمكن الارتكاز عليها فيما بعد لإثارة سخط الرأى العام الدولى بعد تكوين الشخصية الدولية القانونية فى حالة الخلافات الدولية والمنازعات . وما دامت القوة هى التى تفصل فى النهاية فى المنازعات الدولية فهى أيضا ومن باب أولى تفرض الشخصية الدولية .

* * *

وإن استقلال الدول هو أساس القياس فيما يختص بشخصية الدولة فى العالم الدولى ، ولكن لا يعنى بهذا أن هناك استقلالا مطلقا وأن هناك حقا لاحد له للدولة القائمة فى العالم السياسى الدولى . فمما لاشك فيه أن هذا الاستقلال مقيد بالمعاهدات وبطبيعة الدولة وبصلاتها الخارجية المختلفة ، وبموقعها الجغرافى ومدى نفوذها السياسى ، وهمة أبنائها ودرجتهم من

الاستعداد للذود عن حدودها ، وبحقها فى الدفاع عن كيانها من أى اعتداء خارجي . أى أن هذا الاستقلال ليس باللانهائى المجرد من القيود والحدود، فهذا الاستقلال له تخوم معينة شأنه شأن تخوم الدولة وهى مرسومة بدقة ويراعى فيها احترام استقلال الغير وحقوقه وفى الوقت ذاته وقوف الغير عند حده فلا يعتدى عليها ولا تنتهك حرماتها . وإذا مس هذا الاستقلال بالاعتداء على حياد الدولة أو على سيادتها من الخارج كما فى حالة غزو ألمانيا للكسمبرج أو لبلجيكا فى سنة ١٩١٤ أو كما فى حالة غزو اليابان لمنشوريا فى سنة ١٩٣١ أو اعتداء جحافل النازية على جارتها الضعيفة فى الحرب العالمية الأخيرة فالقانون الدولى يتدخل للدفاع عن كيان الدولة المعتدى عليها والمجتاحة . غير أن القانون الدولى بصورته الراهنة لايزال قاصرا لاحول له ولا طول ولا يستطيع الوقوف فعلا فى وجه عناصر الشر الجامحة التى تبرر التدمير والقتل بالجملة وتزيل معالم العمران ، فمن باب أولى أن تدوس بدباباتها وبعرباتها المصفحة المبادىء الأنسانية والحياد والاستقلال . وجهود المفكرين تتجه بكل ما أوتوا من حكمة وبعد نظر نحو إقامة صرح القانون الدولى على أساس تقرير سلام عالمى حقيقى فعال . ولكن للقانون الدولى مجال تطبيق وتنفيذ لقواعده ونصوص الاتفاقات والمعاهدات ، ويحسن أن نعرض لها باختصار قبل أن نخوض فى الباب القادم آخر مرحلة من مراحله وهى بحث نظم السلام العالمى ، وفيما يلى البيان .

مجال تطبيق القانون الدولى : إن الدولة كما سبق أن بينا لها أراض معينه ذات حدود واضحة ،وشخصيتها المعنوية هى الكيان القائم بمساحته المعروفة داخل هذه الحدود ،ويسرى عليها التشريع الخاص بالدولة بمالها من حق الولاية العامة والسيادة . وهذا الكيان المادى المنظم الذى تعززه القوانين العادلة الداخلية مع ضمان تطبيقها بروح الأنصاف وعدم المحاباة وما تتطلبه مراعاة استمرار حياة الدولة وحمايتها من المفاجآت الخارجية التى تهددها وقد تودى بها ـ كل هذه العوامل هى التى تكيف تكوينها الدولى . وإذا كنت تسكن أرضا

معينه فى دولة ما فأنت تخضع لقانون هذه الدولة بما لها من حق سيادتها عليها وذلك سواء كنت متجنسا بجنسية هذه الدولة أو أجنبيا عنها . واذا كنت أجنبيا فمفروض احترامك لقوانين البلاد التى تأويك وتبسط لك جناح عطفها. وفى حالة حيدك عن نصوص القانون وارتكابك المخالفات تفرض عليك العقوبة دون تردد . أما فيما يختص بالأحوال الشخصية فأنك إذا كنت مجرد سائح فى بقعة معينه وموطنك هو موطن وطنك الأصلى لا الأراضى التى تمر عليها فالقانون الذى يطبق عليك غالبا هو قانون جهة الأصل التى تنتمى اليها وذلك لأن أحوالك الشخصية وما يمسها من أجراءات تتناول كيان الفرد وتطور حياته وتعلق به منذ بدء الحدث القانونى حتى وفاته ، ثم تترتب عليها حقوق وتنشأ واجبات وصلات قانونية تتناول الأسرة والأعقاب ، مما يجعل جل الشرائع والقوانين ترجع التصرفات لجهة الأصل وتخضعها لقانون البلد الذى ينتمى اليه صاحب الشأن . وفيما عد ذلك فلا تطبق عليك البلاد المضيفه قوانين بلدك الأصلية عادة مادمت خارجا عنها وإن كانت بلادك تعاقبك على ارتكابك بأرضها مايعد جريمة إذا عدت إليها، وإذا ارتكبت جريمة خارج بلادك يعاقب عليها فى قانون بلدك الأصلية فأنها تعاقبك عليها رغم وقوعها فى الخارج مثال ذلك معاقبة القانون الجنائى الأنكليزى للخيانة العظمى مطلقا وإذا كنت هاربا من بلدك لجريمة ارتكبتها فهناك طريق مرعى فى القانون الدولى لأمكان فرض العقوبة عليك وتوقيعها ، وهو إعادتك إلى بلادك ومحاكمتك فيها وهذا مايسمى بنظام تسليم المجرمين ، ويكون عادة بناء على اتفاقيه تنص على تبادل المجرمين على أن يكون ما يوجه إلى المتهم منصوصا عليه فى المعاهدة وفى هذه الحالة فأن القانون يتعدى الأرض إلى السفن والطائرات حتى إذا كانت السفن فى عرض البحر وخارج المياه الأقليمية ، ويتناول القانون السفينة الأجنبيه مادامت راسيه فى المياه الاقليمية كما يتناولها وهى فى عرض البحر بما فى ذلك سفينة القرصنه ، وهذه تخضع لتشريع الدولة التى تضبطها . وسفينة القرصنة سفينة خارجة عن القانون مباح

اقتناؤها اذ أن القرصنة عمل عدائى تباشره جماعة خارجة عن القانون دون إذن أو خضوع لأيه دولة أو هيئة سياسية معترف بها . وأعمالها العدائيه ليست بجـــرد السرقه بل هى لاحد لها ، وتقشعر الأبدان من قصصها وأساطيرها. وعلى ذلك فأذا سمعنا أن أعمال الغواصات وسفن تجارة الرقيق يطلق عليها من باب المبالغة أعمال قرصنه فهو للتهديد ، وذلك لأن الغواصة التى تغرق سفينة تجارية بمجرد رؤيتها أو المركب التى تحمل علم دولة ما وتشتغل بتجارة الرقيق يعد عملهما غير مشروع بغيض ، ولـكن القرصنة أبعد فى تفسيرها وضررها من هذا بكثير . فان الغواصات عادة تخضع لسلطان دولة أو هيئة منظمة تعمل لحسابها ، كما ان حالة سفينة الرقيق لاتخرج عن هذا المعنى إلى حد ما أو يمكن حصر شرها بوضع اليد سريعا على بيت الداء بالجهة التى تعمل السفينة لحسابها . وتنظم حياة الغواصة وتصرفاتها اتفاقيه سنة ١٩٢٦ ، الخاصة بقوانين الحرب المصدق عليها من أكثر من ٥٠ دولة . ولم تنص كذلك المعاهدات على اعتبار الغواصات فى حكم سفن القرصنة إذا حادت عن شروط الاتفاقية مادامت لاتعمل بصفة أصلية أعمال القرصنة .وهكذا يتضح من البيان الموجز السالف مدى امتداد سلطان المشرع وبطش العقوبة بالأفراد فى تجوالهم فى مختلف البلدان،وكيفية تطبيق القانون الداخلى خارج وطن أصلة وتتبعه للشخص حيث سار فى أرض الله الواسعة ، وكذا كيفية تطبيق القانون الداخلى على كافه القائمين على الأرض التى يبسط عليها سلطانه من وطنيين وأجانب ومقيمين وعابرين أو سياح .

أما القانون الدولى فمهمته أدق وعمله أشق لا سيما من ناحية تنفيذه وتطبيقه على مختلف الشخصيات المعنوية للعالم السياسى الدولى .

ويتضح مما بيناه فى مختلف المناسبات فى صدد نفوذ القانون الدولى وسيطرته على الحياة السياسية فى السلم والحرب أنه ما زال فى حاجة قصوى إلى العناية من ناحيتيه (ا) التشريعيه بتبويبه وجعله أكثر وضوحا وإحكاما للهدف وملاذا للدفاع عن حقوق الشعوب وحريات الأمم الصغيرة (ب) والتطبيقية -

بشموله بالصيغة التنفيذية والقوة الكافية لتنفيذ أحكامه وردع كل من يحيد عنها حتى يصبح له هيبته واحترامه يصير ضمانا فعالا للسلام العالمى ، غير أنه من الناحية النظرية وقد تكونت للدول المستقله شخصيات معنوية فى العالم الدولى فالمفروض أنها على اختلافها صغيرها وكبيرها تصبح متساوية فى الحقوق أمام القانون . ولقد جاهد فقهاء القانون الدولى ومشرعوه فى تأييد حقوق الدول وفق تعادل الرؤوس ، كما عمل واضعو أسس عصبة الأمم وهيئة الأمم المتحدة بمجالسهما ومنظماتها للسلام الدائم على عدم إغفال هذا المبدأ الهام. إلا أن التفرقة فى المعاملة وفق نفوذ الدولة السياسية ومكانتها فى العالم الدولى اتضحت فى تكوين مجلس جامعة الأمم وكذا فى نظام مجلس الأمن . ففى المجلس الأول كان هناك أعضاء دائمون وأعضاء مؤقتون يتغير انتخابهم فى المجلس كل مدة معينه ، وفى المجلس الثانى فرق بين الدول الكبرى والصغرى فى المعامله، وأعطى للدول الكبرى حق الاعتراض على القرارات دون إبداء أسباب لأسقاطها وهو ما سنراه فيما بعد .

* * *

ومن الناحية السياسية ليست هناك مساواة فى الميدان الدولى ، وهذا معترف به فى القانون الدولى، خصوصا فيما يختص بصدارة الدول الكبرى فى القارة الأوروبية وفى ميدان الاستعمار وبعض هذه الدول فى آسيا والشرق الأقصى بل والولايات المتحدة فى العالم الجديد . وأهم أسباب هذه الحالة التى لا تتفق مع العدالة الدولية وقد تودى بمصالح صغريات الأمم والشعوب المطالبة بحقوقها وحرياتها تجرد القانون الدولى من القوة التنفيذية التى تكفل له الاحترام ، خصوصا إذا استحكمت حلقات الأزمات وظهر شبح الحرب وتطلبت الحالة التدخل بالقوة لوضع الحق فى نصابه ، وكذا غموض القانون الدولى فى بعض المواقف نظرا لحداثة قواعده إذا قورن بالقانون الخاص ، وأنه ليس بالقانون المبوب الواضح بعد ، وأخيرا أهمية الدور الذى تقوم به الدول الكبرى فيما يختص بتكوينه وتشييد دعائمه وخاصة ما يتناول السلام الدائم ونزع السلاح .

أما ما يعنى به من دولة كبرى فهو أمر ماثل ومحسوس وليس مجرد قاعدة قانونية . فهى تتغير من قرن لآخر حسب تطورات الحياة السياسية ، فهناك دول يأفل نجمها وأخرى يتألق نجمها ، وقد كانت الأولى فى زوايا النسيان والثانية فى مقدمة الدول الناهضة النشيطة، وذلك تبعا لدوران الفلك وسير عجلة الزمن بين الفينة والفينة . ولقد كانت السويد والبرتغال وإسبانيا منذ نحو قرنين دولا كبرى اضمحلت واصبحت فى المرتبة الثانية أو الثالثة من الدول العالمية وايطاليا خرجت من ظلمات عبودية النمسا إلى نور الحرية وتوحدت إماراتها سنة ١٨٦٧ وأصبحت دولة عظمى، وقد رأينا زوال خصمها العنيد كامبراطورية عتيدة فى قلب أوروبا وهى إمبراطورية النمسا والمجر وتحللها إلى جمهوريات صغيرة ومتوسطة . ولدينا مثل الولايات المتحدة فبعد انتهاء حرب الانفصال سنة ١٨٦٥ تدعم بنيانها وتعززت روابط ولاياتها وأصبحت دولة عظمى . ولا ننسى اليابان أيضا فبعد حرب الصين سنة ١٨٩٥ وانتصارها عليها ثم دحرها لروسيا فى حرب سنة ١٩٠٤ أصبحت فى عداد الدول العظمى ، وخطبت ودها بريطانيا العظمى واعتبرتها ندها فى الشرق لتشابه موقعهما الجغرافى وأطماعهما السياسية والاقتصادية . ثم إذا نظرنا لليابان اليوم وجدنا الخسوف يغطى الشمس المشرقة ويمنع وضوحها فى سماء السياسة بعد هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية ، واحتلال جيوش العم سام لبلاد الساموري . وقبيل الحرب العالمية الأولى كانت تركيا إمبراطورية مترامية الأطراف ، هى الامبراطورية العثمانية التى أسسها « أرطوغرل » وقد هبط من هضاب بلاد التتار ، ثم شادها ودعم بنيانها وعرصاتها محمد الثانى وسليمان القانونى ، وقد زالت دولة آل عثمان وحلت محلها جمهورية فتيه قامت على أكتاف شباب تركيا الذين أعادوا إليها استقلالها بطرد الجيوش اليونانية المحتلة التى فرضت عليها بموجب معاهدة سيفر ، ومزقوا بتضحياتهم البالغة هذه المعاهدة شر ممزق ، وأحلوا محلها معاهدة لوزان التى اعترفت بموجبها أوروبا بكيان الجمهورية التركية الجديدة وشخصيتها الدولية وردت اليها اعتبارها . وقس على ذلك

حالات عدة . وخاصة حالة الدول التى خرجت مهزومة مضعضعة بفعل الحرب العالمية الثانية ، وفى مقدمتها ألمانيا التى سلمت بلا قيد ولا شرط ، فلا يمكن مقارنتها اليوم وأركانها الأربعة محتلة بجيوش دول الحلفاء المظفرة من أمريكيين وروس وانكليز وفرنسيين ، ويقف على أبواب معاقلها وحصونها ومدنها التى يسكنها الجنس الآرى الأشقر حراس وحفاظ من صميم الزنوج وقلب أبناء إسرائيل ، جلبتهم الجيوش المحتلة إمعانا فى إذلال الآريين الذين فرقوا بين العناصر والأجناس وأصروا على سمو الجرمانى الأشقر على غيره من بنى الانسان ، وقادوا إلى معسكرات الاعتقال وساحات التعذيب من لم يدن لهم بهذه الفكرة القائمة على التعصب والصلف . وهكذا ما طار طير وارتفع إلا كما طار وقع . وبطبيعة الحال تتحول دفة العلاقات السياسية فى يم السياسة الدولية وتتغير مكانة الدول فى المعاملات الدولية على الأقل من الناحية الواقعية التطبيقية .

وقبيل الحرب العالمية الثانية كانت الدول العظمى هى بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وروسيا وإيطاليا والولايات المتحدة واليابان . وكان السلام قائما على أساس السلام المسلح والتوازن الدولى . وكانت حقوق الدول الصغرى مرعية ومحفوظة فى كثير من الحالات تبعا لوقوف كل من الدول الكبرى للأخرى بالمرصاد، وتمسكها بأهداب القانون الدولى والعدالة الدولية وحقوق الأمم الصغيرة لتنفيذ أغراضها السياسية على حساب ورعها وتسربلها بثياب المسوح . ولكن بعد انتهاء الحرب الأخيرة أصبحت الدول العظمى من حيث القوة والواقع ثلاثا هى الولايات المتحدة وانجلترا وروسيا. وهى اليوم صاحبة القوة الحربية الجبارة والمقدرة الاقتصادية الكافية لالقاء الرهبة وبث الخوف فى العالم الدولى ، بينما اختفت سائر الدول العظمى من ميدان التنافس الدولى مؤقتا أو قل نشاطها ، وهى لازالت تئن وتتوجع من هول ضربات الحرب وعمق جراحها كفرنسا ، وعلى أثر ذلك فقد الكثير مزايا التوازن السياسى والتمسك بحقوق الدول الصغرى دفاعا عن مصلحة

خاصة أو فى سبيل كسب جديد. وحل مجلس الأمن اليوم محل التوازن السياسى الذى يفرضه نشاط الدول العظمى ، وقد طلع علينا بنظام تكتل يخفى خطراً داهما على حريات الأمم الصغرى ويهدد كيانها، فهو يقسم العالم بحكم قوى الجبهتين الديمقراطية والشيوعية إلى معسكرين يطويان تحت لوائهما الأمم الصغيرة التى لا تستطيع الأفلات من سلطانهما وجرهما بشدة إلى صفوفهما فى التنازع الحالى وصراع الحياة والموت إذا نشبت حرب بينهما على الرغم من تمنيات وبركات هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ووعودهما المعسولة .

ولتفهم مدى نفوذ الدول العظمى فى الميدان الدولى يمكننا أن نذكر مثلا هاما هو نظرية مونرو ومدى تمسك الولايات المتحدة بها ، وأثر ذلك فى سياستها فى العالم الجديد وفى مجرى السياسة الأوروبية والعالمية. وهذه النظرية أو المبدأ الذى نادى به الرئيس مونرو منذ أكثر من قرن من الزمان صادف هوى من نفس الولايات المتحدة الديمقراطية الوثابة وآذانا صاغية من بقية جمهوريات أمريكا اللاتينية التى كانت فى ذلك الحين تكافح وتضحى بكل نفيس فى سبيل القضاء على الاستعمارين الأسبانى والبرتغالى والانفصال عن هذين الوطنين الأمين لها من قبل . وكان هو الثوب اللائق الذى لا يمكن بحال استبداله لحضور الولايات المتحدة مأدبة التوسع الاقتصادى . وهو الذى ضمن إشراف الولايات المتحدة سياسيا واقتصاديا على موارد العالم الجديد ومصائر جمهورياته الصغيرة الناشئة المفعمة بالاضطرابات والثورات، وكانت محط أنظار الأطماع الاستعمارية الأوروبية . فوقفت عند حد النظر إليها بنهم وحسرة دون الانقاض عليها والتهامها تبعا ليقظة العم سام وسهره على استقلالها الغض، لا لسواد عيون خلفاء أهل أشبيليه وبرشلونه وغراطة ولشبونة وغيرها من مدن المستعمرين اللاتين المغامرين ، ولكن لتسخيرهم لصالح الجمهورية الصناعية الكبرى التى لا تقف أطماع مراكزها

الصناعية بالدترويت Detroit وشيكاغو وبورصاتها الدولية بنيويورك ونيو أورليانس عند حد . ولولا قوة الولايات المتحدة وسلطانها فى العالم الدولى لما كان يمكن تحقيقها لأطماعها بتنفيذ مبادىء مونرو بحذاميزها لصالحا وفرضها احترام أوروبا واليابان لهذه المبادىء إلى حد أن صارت ميثاقا مقدسا لسلامة نصف الكرة الغربى من الناحيتين النظرية والتطبيقية . وتحولت الرسالة الشفوية التى أذاعها الرئيس مونرو فى سنة ١٨٢٣، وأعلن فيها تمسك الجمهورية الديمقراطية الجديدة بحرية سائر شعوب العالم الجديد إلى خطه مرسومة فبدأ دولى مسلم به . لقد أراد « مونرو » منع تدخل أوروبا فى شئون القارتين الأمريكيتين والوقوف فى وجه مطامع دولها وحكوماتها ، وكان الحلف المقـــدس يعد عدته لبسط نفوذه على القارتين وتأييد الأمبراطوريات الاستعمارية فى الدفاع عن سيادتها هناك ، فقال « إن الأمريكيين الذى يعيشون فى القارتين لن يمكن اعتبارهم بعد اليوم هدفا لأى استعمار فى المستقبل لصالح أية أمة أوروبية » . على ألا يطبق فى اعتباره هذا المبدأ على الحالة القائمة إذ ذاك ، مثال ذلك وجود انجلترا فى كندا ، وما يترتب على ذلك من حقوق . وأن كل تدخل أوربا فى شئون القارة الجديدة وفى أى جزء منها لن تعتبرة الولايات المتحدة طبقا لتصريحات مونرو وتأييد مناصرية إلا كعمل غير ودى ، ولن تنظر إليه دون أهتمام وتدعه يمر دون أن تعيره اعتبارها دفاعا عن مصلحة القارتين . وقد صدر هذا التصريح فى ظروف سياسية مضطربة وجو مكفهر ، فدول أوروبا تصفى حساباتها بعد حرب عامة طويلة هى حرب نابوليون ، والرجعية قد توطدت أقدامها بعد نجاح مؤتمر فينا وقيام الحلف المقدس ، وأحفاد فوارس الكاتوليك فى أمريكا اللاتينية يخلعون ثياب الذل والاستعباد ويطردون حكامهم وفلول الحاميات المستبدة هناك ، وروسيا تظهر اهتماما بالغا بالعالم الجديد وتتضح أطماعها فى « ألاسكا » الواقعة فى شمال غرب أمريكا الشمالية . ووقفت الجمهورية الديموقراطية الجديدة التى لم يمض بعد نصف قرن على طردها المستعمر

لإصراره على إبتزاز أموال خلفاء اليوريتان والمهاجرين من وجه الاضطهادات الدينية والسياسية بضريبة الشاى الظالمة موقف البطولة والشهامة وهى لا زالت فى حداثة عهد تكوينها، وكأنها فارس من فرسان القرون الوسطى شهر سيفه وحيداً فى وجه شرذمة قوية مسلحه من قمة الرأس إلى أخمص القدم ليدافع عن مجموعة من الضعفاء البائسين المهيضى الجناح، فدافعت بذلك عن مستعمرات إسبانيا التى ثارت ضدها، وكانت الملكية الأسبانية فى حالة بالغة من التفكك واليأس تسعى دون جدوى لاسترداد ممتلكاتها الشاسعة فى أمريكا الجنوبية ومكانتها بين أبناء عمومتها. وحالت دون تدخل الحلف المقدس الفعال ونزوله جديا إلى الميدان لمساعدة المستعمر ضد الشعوب الناهضة الفتية. ووضعت أسس استثمارها الاقتصادى لموارد أمريكا اللاتينية فيما بعد ووصايتها السياسية عليها بطريقة غير مباشرة، للمحافظة على رؤوس أموالها الموظفة هناك وينابيع الثروة المعدنية والمواد الخام التى لا غنى لصناعات الولايات المتحدة عنها. وهكذا وضعت مبادىء مونرو أسسا جديدة لحماية طائفة كبيرة من الدول الصغيرة بواسطة دولة قوية، تجمعها معها روابط الجوار والصلات الجغرافية المختلفة واتحاد المصالح. وهذه الدولة القوية لم تبسط عطفها عليها وتمنحها حمايتها الأدبية والفعلية إذا تطلب الأمر ذلك ضد الاعتداء الخارجى وتساعدها على إنماء ثرواتها وتنظيم حياتها السياسية والاجتماعية لمجرد العدالة الدولية وصلات حسن الجوار كما سبق أن أشرنا، وإنما للصالح الاقتصادى وللرابطة السياسية التى تملى على الجميع التآزر ضد الأجنبى عن القارتين.

وقد ساعدت نظرية مونرو على بسط الولايات المتحدة سيادتها على القارتين الأمريكيتين، وعاونت أيضاً فى تثبيت أقدام حكومات أواسط وجنوب أمريكا، وكانت عاملا هاما فى المحافظة على السلام فى القارتين الأمريكيتين. ولكن فقدت هذه النظرية أخيراً منذ قيام الحرب العالمية الأولى أهميتها لأنها كانت سواء بحق أو بغير حق، أشبه بالعصا الثقيلة المتذبذة الوطأة فى ضرباتها لحماية السياسة الخارجية للولايات المتحدة فى

الجمهوريات اللاتينية الجديدة لصالح جمهورية الولايات المتحدة دون غيرها. وقد تصيب ضرباتها القاسية الأنصار والخصوم على السواء. وقد استغلت حكومة الجمهورية هذه المبادىء فى الانحياز لطائفة من الثوار ـ وما أكثرهم بالجمهوريات اللاتينية ـ دون آخرين فى حالات الانقلابات العديدة التى اعتادت عليها تلك البلاد الصاخبة. وصارت جزءاً من برامج حكوماتها وحياة أهلها العامة والخاصة. ورأينا كيف تبخرت هذه المبادىء، ونزلت الولايات المتحدة مرغمة إلى حلبة النضال السياسى العالمى بعد أن استكملت نموها كإمبراطورية صناعية كبرى وفصلت بقوتها ووفرة عتادها الحربى واتساع مواردها فى فى الحربين العالميتين. وهى اليوم توجه السياسة الدولية فى العالمين القديم والجديد لصالح العالم الجديد أو قل لصالح سيطرتها الاقتصادية على مختلف أنحاء الأرض، وتقف بكل قواها وقد تجهزت بأدوات الصراع ودروعه الواقية كأنها فى مسرح من مسارح الصراع الرومانى القديم تتأهب لمنازلة الكتلة السلافية، أو بعبارة أخرى روسيا الشيوعية والدويلات التى تدخل فى منطقة نفوذها. ولكن لم تندثر مبادىء مونرو من الناحية الفعلية إندثاراً كلياً من العالم الدولى، بل زال شطر وبقى شطر آخر هام أو استبقته الولايات المتحدة لأنه يتفق ومصالحها السياسية. وهى لا تسمح اليوم لدولة ما أن تتدخل فى شئون الأمريكتين، وتعقد لهذا الغرض المؤتمرات السياسية والاقتصادية تجمع فيها شمل جمهوريات العالم الجديد باسم الاتحاد «البان أمريكى» Par-Américan لتنسيق وسائل الدفاع عن العالم الجديد، ولإدخال مختلف الجمهوريات الصغيرة هناك فى دائرة النفوذ الاقتصادى والسياسى للجمهورية الكبرى، ولتكوين جبهة قوية على تمام الأهبة إذا دنت ساعة النزال ودق ناقوس الخطر، تقف فى وجه روسيا الشيوعية، وتخوض غمار القتال ضدها. وآخر هذه المؤتمرات كان فى بوجوتا عاصمة بولوفيا فى ابريل سنة ١٩٤٨، وقد حاولت العناصر الشيوعية عرقلة أعماله وإحباطه وإظهار مدى سيطرة رجال واشنطون على مختلف جمهوريات الوسط والجنوب.

وقد استحالت العاصمة إلى أنقاض بفعل القلاقل التى أثارها الشيوعيون ، وعمت المذابح الأحياء التجارية والآهلة بالسكان ، ونسفت الدور وقلبت مركبات الترام وأحرقت السيارات ، وغصت المشرحة بالجثث ، إذ تحولت إلى معرض لها حتى يتعرف ذووها عليها . ولن تثنى أعمال العنف، هذه التى اقترفها الشيوعيون إظهاراً لامتيائهم وإعلانا لسخطهم — فبادئهم الوصول إلى غايتهم عن طريق التدمير وتحطيم مايصادفهم من عمران وقلب النظام — الولايات المتحدة عن الاستمرار فى سيطرتها السياسية والاقتصادية على العالم الجديد وتسخيره لصالحها ، باسم سياسة عدم التدخل والدفاع عن الامريكتين .



وللقانون الدولى كذلك قواعد هامة خاصه بتنفيذ المعاهدات وتفسيرها وتعديلها . وتفسير ذلك أن المعاهدات عموما يجب احترامها مادام قد صدق عليها طرفا التعاقد وأصبحت نافذة بالتصديق ، وأهم مايعيب المعاهدات هو الضغط وإملاء الارادة وسائر وسائل التهديد التى تشوب حرية القبول والرفض ، وترغم فريقا معينا تحت تأثير سيف مسلط أو كارثة قد تصيب الوطن فى حالة الامتناع عن التوقيع على الموافقة . ولايدخل فى حساب المعاهدات المشوبة بالضغط وعدم تكافؤ الفرص للطرفين اتفاقات عقد الهدنة وإبرام الصلح ، فهى اتفاقات جاءت على أثر خروج على القانون الدولى وإنكار لوسائله السلمية فى تسوية المنازعات ، فكل تسوية لاعادة الامن إلى نصابه ترحب بها الانسانية ، تقبلها روح القانون الدولى بذراعين مفتوحتين حتى تعود الحالة إلى طبيعتها السمحاء وتستقر الامور ، ثم يمكن فيما بعد بالمفاوضات والتفاهم والتأثير على الرأى العام الدولى القضاء على الاحقاد رويداً رويداً وتحطيم القيود غير العادلة التى فرضت على المغلوب . وهذا ماانبعته المانيا عقب هزيمتها فى الحرب العالمية الاولى وقبولها مرغمة لمعاهدة فرسايل وقد ظفرت بتحريرها تحريراً يكاد يكون تاماً من قيود صلح

سنة ١٩١٩ . غير أن النازية دفعت بها إلى تسميم الجو السياسى الأوروبى ، وشجعتها على إشعال حرب عالمية ثانية لايحدد التاريخ مسئوليتها وحدها عنها ولكنها لاشك هى مسئولة مع غيرها من الدول العظمى عن إشعالها

وإذا قيل باحترام الاتفاقات الدولية فهذا الاحترام رهن الظروف الدولية ووقت الاتفاق . ويجب أن يقف مفعول الاتفاق فلا يقيد الغير ويصبح حملا ثقيلا على الأجيال الجديدة بمجرد تغير الظروف التى أبرمت فيها تغييراً أساسياً . غير أنه لا يمكن الوصول إلى هذه الغاية إلا إذا قام اتفاق بين الطرفين على إلغاء الاتفاق أوتعديله ، وقد ينص فى صلب الاتفاق على إمكان تغييره بتبادل الآراء وبمفاوضات لاحقة بعد مدة معينة ، كما قد يغفل هذا الشرط ويكتفى أحد المتعاقدين بجس نبض الطرف الآخر والدخول فى مفاوضات للوصول إلى هذه الغاية . ومبدأ زوال المعاهدة وآثارها بتغير الظروف أو وجوب تعديل بعض بنودها بحث فى مؤتمر لندن سنة ١٨٧١ ، وكذلك لم يعارض فيه مجلس جامعة الأمم بمناسبة اضطراب الجو السياسى الأوروبى سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ تبعا لجمود معاهدة فرسايل حينما امتنعت ألمانيا — دون الحصول على موافقة ما من العصبة أو الدول صاحبة الشأن — عن استمرار تطبيق مواد المعاهدة الخاصة بنزع تسلحها وعدم تسليح الرين بعد تجريده من أية قوة عسكرية أو تحصينات أو مدافع أو خلافها من الأسلحة .

وقد جاء فعلا فى عهد عصبة الأمم وجوب احترام مبدأ إعادة النظر فى المعاهدة وانها ليست مخلدة لا يمكن تعديلها وتنقيحها ، فورد فى المادة ١٩ من الميثاق « يجوز للجمعية العمومية لعصبة الأمم من حين لآخر أن تدعو أعضاء العصبة لبحث المعاهدات التى أصبح من المتعذر تطبيقها وتنفيذ نصوصها ... » ويتضح من اعتراف الميثاق بجواز بحث تعديل المعاهدات وبحق الجمعية العمومية فى دعوة الأعضاء من تلقاء نفسها للنظر فى التنقيح أن فكرة تعديل المعاهدات

اتخذت وضعها القانونى فى العلاقات السياسية الدولية ، وأن قدميها رسختا كبدأ مسلم به . وبهذا الوضع يمكن حض الحكومات على التمشى مع التطور الدولى وبدفعها نحو التفاوض وتبادل وجهات النظر لرفع الحيف ولاقرار العدالة الدولية . وفى حالة معارضة أحد طرفى النزاع فى النظر فى التعديل يمكن للطرف الذى يطالب بالتعديل حتى تتمشى المعاهدة مع الظروف الجديدة والتطورات الدوليه ، أن ينبذ المعاهدة ويعلن إلغاءها ويرفض تطبيق شروطها(١). وفى سنة ١٩٢٠ قدمت بوليفيا إلى الجمعية العمومية لعصبة الأمم طلبا لاعادة النظر فى المعاهدة التى سبق أن منحت بموجبها مقاطعة بحرية لجمهوريه شيلى ، غير أن طلب التنقيح هذا لم يصادف قبولا من الجمعية لأسباب سياسية ، وفى سنة ١٩٢٥ طلبت الصين إعادة النظر فى المعاهدة التى أبرمت بطرق غير عادلة ولم يك الطرفان فيها على قدم المساواة traites inegaux ، غير أن الجمعية العمومية للعصبة رفضت أيضا طلب الصين بلباقة أو بعبارة أخرى تهربت من إجابته . ثم فى سنة ١٩٣٦ طلبت الجمهورية التركية إعادة النظر فى الوضع السياسى والعسكرى الدولى للبواغيز بمقتضى اتفاق لوزان الذى أقرته أوروبا الغربيه فى ١٤ يوليه سنة ١٩٢٣ وأن يعاد تنظيم البواغيز فى ضوء الحالة السياسية الدولية الجديدة . وقد استندت تركيا فى طلبها هذا على المادة ١٩ من الميثاق التى سبق ذكر نصها . وسرعان ما استجابت الدول الكبرى للطلب ، وعقد مؤتمر دولى بمدينة « مونترو » monreux من أعمال سويسرا ، وأقر المؤتمر عدالة المطالب التركية ، وأمضى اتفاق جديد فى ٢٠ يوليه سنة ١٩٣٦ يجيز للجمهورية الفتيه تحصين منطقة البواغيز .

ومع التسليم بعدالة فكرة إعادة النظر فى المعاهدات وفق الظروف

---

(١) انظر « موجز القانون الدولى العام » لديليبز ، صفحة ١٧٢

وانظر « موجز القانون الدولى العام » لجورج سيل ، صفحة ٥١١

وانظر « موجز القانون الدولى العام » لالف روس ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٧ ، من صفحة ٢٨١ إلى ٢٢٢ .

« A Tex-Book of International Law » by Aef Ross, 1 vol, London 1947.

الجديدة والتطورات السياسية الدولية ، ومع التسليم بأن كل منطق صحيح وذوق ناضج سليم يقر التنقيح ، ومع اعتراف عهد العصبة بهذا المبدأ كقاعدة هامة لاقرار السلام فقد تغافل واضعو نظام « هيئة الأمم المتحدة» ذكر هذا المبدأ فى الميثاق الجديد الذى حل محل ميثاق عصبة الأمم . وربما يرجع التغافل إلى اعتبار مبدأ تنقيح المعاهدات بديهة من البديهات الدولية وركنا من الأركان الهامة لتدعيم السلام مسلما به دون النص صراحة عليه ، فلا سلام بين الدول دون اتفاق بينها على وسائل علاقاتها السياسية الدولية وطرق تنفيذ التزاماتها .

غير أنه يعترض التعديل صعوبات تتناول تطبيق فكرة التعديل وتحديد المدة التى يحسن أن تمضى قبل المساس بالمعاهدة وتناولها بالبحث وبمعاول الهدم لاعادة بنائها مع ما يتفق والروح الدولية الجديدة والعصر القائم وموافقة المتعاقدين على التعديل بعد مضيها وكذا فى بحر زمن معين . والواقع أن أحد الطرفين يرغب فى التمسك بنصوص المعاهدة وتنفيذها بحرفيتها والآخر لا يرغب فى ذلك ويطالب برفع الغبن الذى يترتب على الاصرار من تنفيذ بنود لا تتفق والقانون العام والعدالة الدولية وروح العصر ، ومن شأنها تهديد السلام العالمى ، كما حصل فى مشكلة الجلاء بين مصر وانجلترا ومطالبة مصر لانجلترا بالخروج من وادى النيل وبالاحتكام إلى مجلس الأمن الدولى لانصافها فى صيف سنة ١٩٤٧ باعتبار نصوص معاهدة لندن بين مصر وانجلترا لسنة ١٩٣٦ لا يمكن إرغام مصر على قبولها لمخالفتها للعدالة الدوليه ولفكرة السلام والأمن العالميين وميثاق الأمم المتحدة ، وتناقضها مع أبسط قواعد الاستقلال وهى عدم وجود جيوش احتلال فى أراضى البلد المستقل رغم أنف هذا البلد .

* * *

وإذا حزب الأمر واستفحل الخطب وأصبح لا مناص من النزاع المسلح وقيام الحرب برزت أهمية القانون الدولى العام ، وأصبح ملاذ

المتحاربين والمحايدين للتمييز بين الأعمال التى تقرها الانسانية والمدنية المعروفة لدينا ، والأعمال الوحشية البربريه التى على ما للحروب من بشاعتها ووحشيتها لا يقرها العرف والاتفاقات الدولية . إن إزهاق الأرواح بمئات الآلاف والملايين مهما كانت مبرراته عمل ناب تمجه الانسانية وتعمل المدنيه منذ زمن بعيد على وضع حد له ، وإذا لم نستطع على ما أوتينا اليوم من تقدم وتفتق فكر ، أن نمنعه فلا أقل من أن نحصر شره وأن نقاومه بعوامل الشهامة والمروءة والبعد عن الخيانة والغش والقسوة . والعرف الدولى والمعاهدات والاتفاقات مفعمه بالقواعد والخطط الواجب على الجيوش والحكومات المحاربة وكذا الدول المحايدة اتباعها فى حالة نشوب الحرب . غير أنه يصعب ملاحظة تطبيقها بدقة ، فليس هناك عادة لجان محايدة تباشر تنفيذ القانون الدولى وروح العداله بدقة ، وتراعى وجوب بعد كل من الفريقين عن الأعمال البربريه ووسائل القسوة فى المعارك وفى معاملة الجرحى والأسرى المدنيين الذين شاء سوء طالعهم الوقوع فى سلطان العدو والخضوع للغازى . وتتراشق عادة صحافة كل من الفريقين المتحاربين بمختلف التهم إن صدقا وإن كذبا ، مما لا يدع مجالا للتفكير الجدى فى صحة التهم الموجهة إلى الجهة الملومة وإذا تمسك فريق بقواعد الحرب التى نص عليها القانون الدولى فلخشيته من أن تدور عليه الدائرة ويعامل معاملة أقسى مما كاله للعدو جريا على قاعدة العين بالعين والسن بالسن .

ولقد جرى العرف الدولى على ألا تنشب الحرب فعلا وتدور المعارك إلا بعد إعلان الحرب مشفوعا بالأسباب التى أدت إليه ، وقد يوجه إنذار إلى الخصم مشروطا بأعلان الحرب إذا لم تجب الطلبات الواردة فيه فى بحر مدة معينة، غير أن الأعلان فقد اليوم مكانته فى العرف الدولى فلم يعد بدء المعارك يسبقه الانذار ثم إعلان الحرب. وذهبت الدول فى بدئها العدوان إلى انتحال مختلف المعاذير والحجج التى تتفق ومزاجها وسياستها . فبدأت إيطاليا بعدوانها ومهاجمتها الحبشة سنة ١٩٣٠ ، وادعت أن ما تفعله ليس بحرب

ألبتة إنما هو للتأديب ولصالح المدنية والعمران . وكذلك الحال فيما يختص باعتداء اليابان على الصين ، وبعد مضى سنوات عدة على المنازعات المسلحة والحروب التى شنتها إمبراطورية الشمس المشرقة على أرض التنين ظلت على إصرارها بأن ما تقوم به للتأديب ولإعادة النظام والسكينة وليس بحرب. كما أن ألمانيا هاجمت الجمهورية البولونية دون سابق إنذار واجتاحت أراضيها سنة ٩٣٩. فى وقت كان العالم يأمل أن ينتهى التوتر والتحرش السياسى بمؤتمر هام يقى الإنسانية شر كارثة عامة . كذلك فعلت روسيا بفلندا فى نفس العام . وخاضت اليابان غمار الحرب العالمية الثانية باعتدائها على ميناء بيرل حيث قاعدة الأسطول الأمريكى بالمحيط الباسفيكى بينما كانت تتفاوض مع الولايات المتحدة على حل مشكلاتهما بالحسنى . ويمكن التساؤل : كيف تعود الإنسانية المتمدينة إلى وحشية العصور الوسطى وتنبذ حتى مجرد تنبيه الدول المحايدة إلى الخطر المحدق وهو الصراع الدموى المسلح ؟ وربما يتضح الرد على هذا فى أنه فى العشرين سنة الأخيرة التى أعقبت الحرب العالمية الأولى أبرمت اتفاقات عدة وقطعت الدول وعودا شتى أساسها نبذ الحروب ومنع الاعتداء ، وبناء عليه عمدت الدول المعتدية كألمانيا واليابان إلى التصرف بما لا يجعلها باعترافها معتدية وفى حالة حرب ، وهى تأمل بهذا ألا تعلن سائر الدول التى لاتشترك فى النزاع حيادها وتطبق قواعد الحياد فتحد بذلك من نشاط المعتدى فى استخدامه موانىء الدول المحايدة ومياهها مثلا [1] .

ولنشوب الحرب أثر مباشر على العلاقات التجارية والسياسية ، فاليوم وقد اتسع نطاق الحرب واتخذت صبغتها العامة أصبح اشتعالها بل ومجرد الخوف من وقوعها يشل التجارة الخارجية ، كما أنها علاوة على قطع العلاقات السياسية بين الطرفين المتنازعين كنتيجة حتمية لها تؤدى إلى إلغاء وتعديل بعض المعاهدات والاتفاقات وخاصة مايمس أسباب النزاع . غير أن بعض

(١) أنظر « أسس ومستقبل القانون الدولى العام » لونفيلد ، صفحتى ٤٩ ، ٥٠

المعاهدات والاتفاقات الخاصة بقواعد الحرب وما يجب اتباعه تجاه المتحاربين ومعاملة الأسرى والجرحى مثال ذلك اتفاقات لاهاى يظل مفعولها ساريا أثناء النزاع، وتظل السلاح الأدنى القوى الذى يسلطه الرأى العام العالمى - وقد بلغ شأوا بعيدا فى اليقظة والنضوج اليوم - تجاه الدولة المعتدية والمتجنية والتى تحيد عن القواعد الانسانية فى الحرب .

* * *

وقد تناولت اتفاقات الحرب ما يجب اتباعه فى سيرها وخطوط النار وما وراءها والعسكريين والمدنيين وكذا بحثت موقف الأعداء والمحايدين من الحرب . وكما أن الإنسان المتمدين وضع القواعد للمبارزة بين الغريمين حتى يصبح صراعهما أقرب إلى التمدين منه إلى التوحش وكفاح الكواسر فى الأحراش والأدغال ، فكذلك حاولت مجموعة الدول المتمدينة وقد عجزت عن تلافى الحروب وإبعاد شرورها أن تستبعد من الصراع الدموى المسلح بين الدول المتنازعة كل ما من شأنه أن يسبب آلاما وعذابا شديداً بلا داع . غير أنه يلاحظ إشراف المحكمين والشهود على المبارزة بينما لم تستطع الدول أن تتفق على تعيين هيئة قوية للإشراف على اتباع الأساليب الدولية والانسانية للحروب . وقد نجحت القوانين الحديثة فى استبعاد المبارزة من وسائل تسوية الخلاف بين شخصين متخاصمين بل وحرمتها تحريما باتا . وفرضت العقوبة الصارمة على المخالف، وخرجت فعلا اليوم من تقاليد البشر، غير أن الدول المتمدينة وقد أعمتها المطامع وطغت على تفكيرها السياسة وحب التوسع دون اعتبار آخر لم تنجح فى نبذ الحروب وفض المشكلات الدولية عن طريق التفاهم وتطبق قواعد الحرب والحياد تطبيقا عادلا دقيقاً . وتناولت الاتفاقات الدولية حالات المحاربين وغير المحاربين، وصارت معاملة المحاربين خاضعة اليوم لاتفاق جنيف سنة ١٩٢٩ ، وقد نص على أن الضباط الأسرى لايجوز إجبارهم على العمل لمن يأسرهم بينما يجوز أن يعمل من دونهم فى الرتبة نظير أجر على ألا يتناول عملهم العمليات

التي لها صلة مباشرة بالحرب ، وكذلك نص على أن طعام الأسرى ولباسهم وسكناهم يجب أن تكون فى نفس المستوى المتبع بالنسبة لجيوش الدولة التي تأسرهم ، وعى الاتفاق عناية خاصة بحالة الجرحى فاقت الاتفاقات السابقة، وحرمت مهاجمة المستشفيات العسكرية وسيارات نقل الجرحى ambulances وسفن المستشفى والأشخاص الملحقين بخدمتها والاعتداء عليها ، ونص على وجوب تمييزها بعلامة الصليب الأحمر (الهلال الأحمر للبلدان الأسلامية)، وحرمت الاتفاقات على بحارة سفن العدو التجارية مهاجمة سفن الخصم ، وفى حالة اعتدائهم ومخالفة الاتفاقات الخاصة بالحرب يمكن اعتبارهم « مجرمى حرب » wer cirminals وإعدامهم . وقد يقع الأفراد الذين يتبعون الجيوش فى سيرها والتحامها كالمخبرين الحربيين ومراسلى الصحف والمراقبين المدنيين أسرى ، وإذا استطاعوا إثبات شخصيتهم يمكن معاملتهم كأسرى حرب . وعلى ذلك فلن يعامل الوزير فى حالة أسره معاملة أفضل أو أسوأ من معاملة بائعى الحلوى أو السجائر الملحقين بالجيش والسائرين فى ركابه(١).

وأخيرا نذكر أن اتفاقات لهاى لسنة ١٨٩٩ وكذا اسنة ١٩٠٧ تناولت كثيرا من الوسائل الواجب اتباعها فى الحروب وعدم الخروج عنها ، غير أن هذه القواعد لا يمكن أن تتناول مختلف مشكلات الحروب وأخطارها وتنظيم أساليبها . وقد قامت هذه الاتفاقات على أساس تحريم بعض الأسلحة وأساليب القتال التى تسبب آلاما وإيذاءا لامبرر لهما ، مثال ذلك الغازات الخانقة والغش والمغالطة فى القتال واتخاذ وسائل الخيانة للنيل من العدو treachery والتقتيل وارتكاب المذابح والتسبب فى جرح والاضرار بغير المقاتلين والمحايدين وبث الألغام العائمة فى عرض البحار بعيداً عن المياه الأقليمية التى يتعذر حصرها وفرض الرقابة عليها . ولكن يصعب تحديد مدى الخيانة والغش للنيل من العدو ، لاسيما والخلق السياسى الدولى لم يبلغ شأواً يمكن الاعتماد عليه فى تحديد ماهية الخيانة الدولية ، فالجندى الذي

---

(١) أنظر « أسس ومستقبل القانون الدولى العام » لوتنباخ ، صفحة ٣٥ .

يتسلل إلى معسكر العدو مختفيا فى ثياب مدنية أو فى ثياب جند العدو حتى لا يلفت إليه الأنظار ، ثم يقتل القائد العسكرى يمكن اعتباره مجرما ارتكب جريمة القتل، والحكم عليه بالاعدام فى حالة القبض عليه. وفى حالة ارتكابه فعلته هذه فى ثيابه العسكرية بعد نجاحه فى انسلاله إلى خطوط العدو لا يجوز اعتباره مجرما وقاتلا ويجب معاملته كأسير حرب . كذلك قد يتنافى الخلق والشهامة مع خدع الحرب، غير أن قوانين الحرب والعرف الجارى العمل به لا تحرمها ، وفى مقدمة هذه الخدع طرق اختفاء الجنود أثناء الهجوم وإخفاء الأسلحة والمدافع فى الغابات والصحارى حتى لا يكتشف العدو حركات الجيش بسهولة . وقد شاهدنا هذه الحالة فى الحرب العالمية الثانية بصحارى شمال أفريقيا وبغابات الملايو و بورما وغيرها . وتذكرنا هذه الخدع التى بلا شك يجب أن تكون بعيدة عن قواعد الحرب اليوم . وقد خطا الانسان شوطا بعيداً فى المدينة وتعين أن تكون تصرفاته ظاهرة جلية كوضح النهار لا تشوبها المغالطات والايقاع بالخصوم إلا فى مبارزات مكشوفة ، بحصان طروادة الخشبى الذى أمكن العدو بواسطته إنهاء حرب طرواده وقهر الخصم .

ويمكن التساؤل بمناسبة تحريم استعمال بعض الأسلحة الماضيه الفاتكة عن معيار التحريم وميزان الاستعمال ، والتاريخ يطالعنا بظاهرتين لاستخدام الأسلحة . الأولى : أن كل سلاح جديد يثور فى وجهه الجميع ماعدا مخترعه إلى حد إن هناك قوسا ونشابا من نوع خاص Cross — bow قرر مؤتمر لاتران Lateran Louncil تحريمه فى سنة ١١٣٩ ، كذلك الحال فى السلاح المبدئى على نسق البندقة musket ، فقد نظرت إليه الدول الأوروبيه بمقت وكرهت استعماله وتعرضت الجيوش التى استخدمته إلى أقسى أنواع الانتقام فى حالة هزيمتها ووقوعها تحت رحمة العدو . وهكذا كانت الحال فى استخدام السنكى bayonet والطوربيد Torpedo والغازات الخانقة والقنابل المحرقة . الثانية : أن كل سلاح جديد سرعان مايظهر السلاح المضاده وتبتدع طرق

الوقاية منه، فقد اخترعت كمامات الوقاية ضد الغازات الخانقة، والبنادق القوية الطلقات لتحطيم مصفحات الدبابات، والقذائف العميقة البعيدة الأثر لاصطياد الغواصات ونسفها . مما عجل فى القضاء على المزايا العسكرية وقوة التفوق التى يمكن أن يجنيها مخترع السلاح الجديد والمبادر باستخدامه . ولكن يمكن إذا تعذر اعتبار أى سلاح جديد بانه نهاية الاختراع والابتكار وآخر أسلحة الفتك الذريع الذى لانظير له أن نعتبر أن مجرد الابتداع لايجعل السلاح غير عادل وأنه محرم استخدامه فى الحرب، بل إن ميزان التحريم هو مايسببه من آلام مبرحة لامبرر لها فى الحرب Disproportionate sufering مثال ذلك الغازات الخانقة واستخدام الكلورين Chlorine والفوسجين Phosgene . وقد اهتمت الدول الأوروبية التى ذاقت الأمرين من الحرب العالمية الثانيه بوجوب إعادة النظر فى مشروعية استخدام بعض الأسلحة فى الحرب وفى مقدمتها الغازات الخانقة التى بالغت ألمانيا المهزومة فى استخدامها . واتخذت الوسائل بواسطة المؤتمرات الشتى للعودة إلى تقرير تحريمها صراحة، وصدقت أكثر من ثلاثين دولة بما فى ذلك الدول العظمى على منع استخدام الغازات بأنواعها فى الحروب، وكذا السوائل الفاتكة التى لها نفس مفعول الغازات وسائر وسائل التعذيب البشرى، كما حرمت بتاتا الحرب البكتريولوجية. ولم تغفل مشروعات ومؤتمرات نزع السلاح هـــذا التحريم، وأضافت إلى الوسائل السالفة الأسلحة المحرقة . ولانغفل بمناسبة سيرة الأسلحة الحديثة ومدى مشروعيتها عن ذكر الغواصات وأنها أصبحت ـ وقد تطورت الأسلحة وصارت الحروب آلية وتعتمد على المباغتة وعرقلة مواصلات العدو وشل تجارته الخارجية ـ مشروعة بشروط معينة ، وهى استطاعتها إغراق سفن الحرب بمجرد رؤيتها ومهاجمتها، على ألا تغرق من حيث المبدأ السفن التجارية أو المحايدة . ولكن جرى العرف على أنها إذا شاءت إغراق سفينة تشك فى إخلاصها وتجزم باشتراكها فى الحرب يجب أن تضمن سلامة البحارة والركاب وأوراق السفينة المغرقة . وإزاء احتدام حرب الغواصات فى

الحرب العالمية الأولى واستخدام ألمانيا لهذا السلاح استخداما بشعا متحدية بذلك قواعد الحرب واتفاقات لهاى إعادت الدول العظمى بما فى ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان وألمانيا وروسيا الكرة بتنظيم استعمال سلاح الغواصات ببروتوكول سنة ١٩٣٦ . وأهم ماجاء فيه وجوب اتباع الغواصات قواعد القانون الدولى فيما يختص بالسفن التى تسير على سطح اليم، وعليها فى حالة إنذارها السفينه التجارية بإغراقها أن تعمل أولا على وضع بحارتها وركابها وأوراقها فى أمان من الهلاك، ويلاحظ فى هذه الحالة عدم اعتبار قوارب النجاة بالمكان الأمين ، بل يجب مراعاة حالة الجو والبحر والمسافة إلى الساحل أو القرب من سفن أخرى تمخر البحر يحتمل أن تأوى هؤلاء البحارة والركاب. ورغم جهود مؤتمرات نزع السلاح واتفاقات عدم استخدام الأسلحة الفاتكة ، ووجوب مراعاة القانون الدولى فى الحروب ، فقد فاقت بشاعة حرب الغواصات فى الحرب العالمية الثانية الحرب السابقة عليها، وذهب إلى قاع اليم ضحية الغواصات ملايين الأطنان من السفن التجارية كما زهقت مئات الآلاف من الأرواح البشرية للبحارة والركاب.(١)

وبمناسبة تطور الأسلحة وتقدم المخترعات والتهافت على استخدام الآلات فى الحروب يتعذر إغفال ما للطيران من أثر فى الحرب وفى سير القانون الدولى . لقد كان الطيران حتى نصف قرن مضى فى طور التجربة العلمية الخطرة والوسيلة الباهظة التى قد تكبد الإنسان حياته فى سبيل استخدامها، ثم سرعان ما تحول إلى سلاح بحدين فأضحى وسيلة سريعة ومريحة للنقل فى السلم وأداة مدمرة ذريعة الفتك فى الحرب . ولم تك قد تناولته قواعد القانون الدولى وسائر الاتفاقات فى أوائل قرننا الحالى، غير أنه يخضع بلا شك للقاعدة العامة فى ألا توجه أداة الحرب والتدمير إلى المدنيين ، ويجب أن تصان أموالهم وتحترم بوجه عام، وأن يقتصر استخدام الطيران

---

(١) أنظر (أسس ومستقبل القانون الدولى العام) لوتنيلد ، صفحات ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥
وانظر (موجز القانون الدولى العام) لدليز ، صفحتى ١٢٣، ٢٠٢

فى تدمير الأهداف العسكرية ومطاردة الجيوش فلا يلقى أطنان مفرقعاته وقذائفه على المدن الآمنة وينشر الرعب والموت فى المدنيين ويدمر دورهم وأموالهم . ويحول العمران إلى خرائب دون مبرر . وقد جرت العادة باعتبار أن الأهداف العسكرية تشتمل على المعسكرات وسائر الجهات التى ترابط فيها الجيوش ومخازنها ومستودعات ذخائرها وعتادها ومصانع الأسلحة ومعدات الحرب وطرق المواصلات وخطوط النقل التى تستعمل لأغراض الحرب . وعلى الطائرات فى حالة تعذر تمييزها الأهداف العسكرية نظرا لوقوعها فى وسط العمران و بين السكان المدنيين أن تمتنع عن إلقاء قذائفها والتدمير بالجمله . ولكن إلقاء القنابل من الطائرات على المدن والقرى والمبانى المجاورة لخط النار وللحشود العسكرية والعمليات الحربية ، مشروع فى حالة ما إذا كان لا مفر من المبادرة باستخدام هذا السلاح ، نظراً لأهمية الحشد العسكرى الذى يقوم به العدو . ولم تخط الاتفاقات الخاصة باستبعاد الأسلحة الفاتكة التى تسبب أضراراً خطيره لا داعى لها خطوات يعتد بها فيما يختص باستخدام الطائرات فى الحرب ، فلم يقبل المجتمعون فى مؤتمر نزع السلاح سنة ١٩٣٢ اقتراح تحريم استخدام الهجوم الجوى على المدنيين . وإن المتأمل اليوم فى خرائب برلين وبودابست ولندن وغيرها من مدن أوروبا التى كانت تموج بالناس وبالحياة والمرح وتزدان بالعمران والمبانى الشامخة والتحف والآثار لا يتردد ، وقد استحالت إلى قبور وساحات للموت تكسوها الإشلاء والمبانى المهدمة والزخارف المحطمة التى تنبىء عن وحشية التدمير عن طريق وقاذفات القنابل ، فى أن يطالب بكل ما أوتى من قوة بيان ، بتحريم استخدام السلاح الجوى تحريما تاما . فاليوم يصعب التفريق بين الهدف العسكرى والهدف المدنى ، وقد اكتظت المدن بالسكان وصارت العواصم أثناء الحرب تكتظ بالرائحين والغادين من الجند فضلا عن قيام الحكومات التى تدير الحرب فى قلب المدن الزاهرة العامرة . وكذلك يتعذر على الطائرات إحكام الهدف ، فهى تسير بسرعة تصل إلى اربعمائة كيلوا مترا فى الساعة

وتريد أن تسرع بإلقاء أحمالها لتعود سالمة إلى قواعدها وتخشى المطاردة والأسلحة المضادة للطائرات. ويكفى فى الغارات البعيدة المدى أن يكون الفارق بضع ثوان كى لا يصاب الهدف المقصود ويذهب الآلاف من المدنيين الأبرياء صرعى الحرب الطاحنة التى لا تبقى ولا تذر . ولكن لما كان السلاح الجوى أداة فعالة من أدوات الحرب وقوة مرهوبة الجانب فهناك شك كبير فى أن توافق الدول العظمى التى تبذل المال دون حساب فى تحسينه على نبذه ، غير أن هناك عوامل هامة هى التى ستقلل من شأنه فيما بعد ، وفى مقدمتها الوسائل الفعالة التى تكتشف حينا بعد آخر لتقدم وسائل مقاومة هذا السلاح . علاوة على تطور الأسلحة واحتمال ظهور أسلحة أشد فتكا يمكن توجيهها مباشرة إلى أداة الحرب لدى الخصم لشل حركته نهائيا ودفعه إلى التسليم، ثم خوف كل من طرفى النزاع فى حالة المبالغة فى استخدام السلاح بلا شفقة أو هوادة من معاملة المثل واتباع وسائل انتقامية قاسية .

* * *

ويبلبل اليوم أفكارنا ويذهل عقولنا ويعقد ألسنتنا سلاح فاتك جديد هو القنبلة الذريه أو بعبارة أخرى تحطيم الذرة وما يحدثه التحطيم من فتك وقتل وتدمير وحرائق ودك للمدن بالجملة، وقد أضاف إلى كوارث الإنسانية ومحق المدنية كوارث ومحنا أخرى تنوء بحملها ، وزادت فى متاعب القانون الدولى كما كبدته ضعفا فوق ضعفه . ولا تزال آثار القنبلة الأمريكية على هوارشيما . وما أهلكته من حرث ونسل وعمران قائمة ، تنبىء عن وحشية هذا السلاح وعما سببه من جراح دامية بليغة فى العرف الدولى وقواعد الحرب والانسانية المتمدينه . وإن خطورة هذا السلاح حدت ببعض الدول الكبرى وفى طليعتها اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتيه إلى مطالبة الدول الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة إلى الحد من بطشه وتشكيل هيئة للإشراف على أبحاث الطاقه الذرية ووجوب تدمير القنابل الذرية التى تمتلكها الولايات المتحدة وتهدد بها العالم كلما أرادت أن تسير السياسة على هواها ،

ولكن لم تصل هذه الدول التى تتشدق بحب السلام وبوجوب استتباب الأمن والطمأنينة فى مختلف ربوع الأرض إلى حل مرض لتلافى النسف الشامل والقضاء على التراث الانسانى فى ساعة من ساعات الطيش ، ولتحقيق أطماع سياسية ، ما سوف تدفعه الانسانية من ثمن فى سبيلها يفوق بمراحل قيمة هذه الأطماع .

وتجتاح العالم اليوم موجات عاتيات من الهلع والخوف ، وتخيم على حياتنا السياسية سحب قاتمة ثقيلة من الأزمات والاضطراب السياسى والاجتماعى والاقتصادى مشحونة بالكهرباء ، تنذر بعاصفة هوجاء وشر مستطير . وتقف الدول كل للأخرى بالمرصاد تخشى التفاهم والتصافح ونزع السلاح خوفا من أن تؤخذ على غرة ، وقد فقدت الثقة فى القانون الدولى والخلق السياسى ، والبادىء اليوم بالعدوان وبالتدمير الشامل السريع هو الفائز فى المعركة ، ولن يسعفها بجلس الأمن وقد سبق السيف العذل وضاع كيانها الدولى بالحرب ، فضلا عن نسف مدنها ودك صروح عمرانها وإزهاق أرواح أبنائها . وبينما يخبط الساسة الذين يبحثون فى تحريم استخدام الذرة فى الحروب ورسم سياسة لتنظيم الإشراف على الطاقة الذرية فى ظلام شتى الاقتراحات المتناقضة ويتعذر عليهم التوفيق بين المطامع السياسية والاخلاص فى تنفيذ منهاج دقيق لمراقبة استخدام الذرة ، وبينما تطالب روسيا دون جدوى فى هيئة الأمم المتحدة بوجوب تدمير ما تمتلكه الولايات المتحدة من قنابل ذرية كما سبق أن ذكرنا ، إذا بالكنيسة البريطانية وقد ذعرت من خطورة هذا السلاح توافق فى اجتماع بجلسها الأعلى فى نوفبر سنة ١٩٤٨ على تسويغ استخدام القنبلة الذرية ، متذرعة بأن هذا السلاح من ضرورات الدفاع لدفع اعتداء من لا مبادىء له . وقد قيل فى الاجتماع ما خلاصته أنه لا مندوحة من استخدام هذا السلاح إذا ما اشتعلت نيران حرب جديدة ، وسيكون إغراء المبادرة باستخدام الذرة عظيما للدولة الضعيفة عسكريا التى تملك القنبلة الذرية قبل أن يحاول العدو أن يقوم بهذا العمل ببضع ساعات . وإن ما يروى اليوم فى

بشاعة السلاح الذرى وشدة فتكه يلقى الذعر فى النفوس قبل وقوع الكارثة وذلك خوفا من جنون الساسة ونشوب الحرب ونكبة الشعوب المنكودة الحظ التى سيوجه هذا السلاح ضدها . فيقال إن القنبلة الذرية الواحدة التى تصنعها الولايات المتحدة اليوم بعد تجربتى هوراشيما وناجازاكى ثم تجارب الأسطول والجيش فى بيكينى وصحارى الولايات المتحدة بالغرب البعيد عن العمران يمكنها أن تقضى على أربعين ألف نسمة جملة وتصيب ستين ألفا غيرهم بجروح شتى . ولا ننسى ضعف الأسلحة وأعمال الوقاية وعجزها فيما يختص بمقاومة القنبلة الذرية وبحماية المعرضين لخطرها وإسعاف المصابين . وهذا ماحدا بالولايات المتحدة إلى المسارعة بأعداد العدة لمجابهة خطر السلاح الذرى ، ووضع برنامج شامل للدفاع المدنى، لمعالجة النتائج التى يؤدى إليها هجوم العدو على البلاد بهذا السلاح، وتدريب الخبراء على الأعمال الواجب اتباعها لمقاومة الاشعاع الذرى ، وعزل المناطق المصابة ومساعدة منكوبى تحطيم الذرة . وهذا ماحدا بمندوب روسيا وممثلها فى هيئة الأمم المتحدة فى اجتماعها بقصر شايو فى خريف سنة ١٩٤٨ إلى تكرار ماسبق أن قاله ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية فى الجلسات السابقة المتعددة من خطر السلاح الذرى والتحذير منه . وإلى المطالبة بوجوب عمل حاسم للاشراف على الطاقة الذرية واقتراح نظام الحصص فى توزيع المواد الذرية الخام بين الدول ، عله يكون مخرجا من أزمة السلاح الذرى ويهيء الطريق إلى قيام إشراف فعال فيما بعد . كما ذكر أن ما تتقدم به غالبية الشعوب فى العالم إلى هيئة الأمم باعتبارها رغبات واجبة التحقيق لاتجاب فى كثير من الأحيان، وذلك لأن وضعها من ناحية تمثيلها وتصويتها فى هذه المنظمة العالمية يدعو إلى الدهشة ، فالأقلية فى هيئة الأمم تمثل الأغلبية من شعوب الأرض والأغلبية فى الهيئة بأصواتها ومايترتب على ذلك من اتخاذ القرارات تمثل الأقلية من الشعوب . وقد عارضت الدول الغربية المشروع الروسى المذكور لأسباب عدة، أهمها ألا تعطى لروسيا الفرصة فى حصولها على المادة الضرورية

لإعداد القنابل الذرية بسهولة ، فضلا عن خطتها المرسومة فى مناوأتها السياسة الشيوعية التى تمقتها أى مقت ، وفقدانها الثقة فى حسن نية ساسة الكرملين فى تنفيذ قرارات نزع السلاح والسير فى طريق السلام العالمى واقترحت الدول الغربية إشرافها الفعلى على المرافق الروسية الهامة فى حالة تنفيذ برنامج روسيا فى تحطيم القنابل الذرية التى تملكها اليوم بالولايات المتحدة مما لم يقبله الممثل الروسى ، بحجة أن موافقة الاتحاد السوفيتى على إقامة قوات مسلحة أجنبية فى أراضى الاتحاد باسم الإشراف على الطاقة الذرية يحول بين روسيا وبين سلطان سيادتها على مرافقها ومنشآتها . ومما يلفت النظر فى هذا الصراع المرير بين الغرب والشرق هو ذهاب العالم أجمع ضحية عراك معسكرين جبارين وقد لا يكون لأمم، أخرى عديدة شأن فيه ، وقصر اهتمام المعسكرين الكلام على رقابة الذرة دون غيرها من أسلحة الحرب الخطرة، مما دفع بمندوبة الهند إلى الاحتجاج بقولها ماخلاصته أن الهند لا تستطيع الموافقة على تنظيم الإشراف الدولى على الطاقة الذرية ـ وبهذه المناسبة نذكر أن الهند الجديدة تقوم ببحوث هامة خاصة باستخدام الذرة ـ بينما يظل البترول وغيره من المواد التى تعتبر عصب الحروب الحديثة فى أيد خاصة وبدون إشراف عام . ويزيد التوتر الدولى، وتضيع جهود محبى السلام ، وتذرو رياح الأطماع السياسية ماتتخذه هيئة الأمم المتحدة أو مجلس الأمن من قرارات فى صالح حسن التفاهم الدولى وتدعيم العلاقات السياسية وتقوية صروح القانون الدولى والخلق السياسى، بتكتل جبهتى الشرق والغرب فى منظمة السلام العالمى وخارج المنظمة فى سير العلاقات الدولية، وبجذب كل من الطرفين المحيط إلى ناحيته كى ينضم . وقد اتضحت هذه الحالة التعسة فى تكالب الدول المظفرة على اقتسام ألمانيا ، وفى تأهب الرأسمالية الصناعية بالولايات المتحدة للانقضاض على فريستها بحوض الروهر لتسخيره لصالح الصناعات الثقيلة بالعالم الجديد ، وفى وقوف فرنسا فى وجه هذه الحركة ومطالبها بالإشراف على الصناعات الثقيلة بهذا الحوض بحكم الجوار ولحاجتها إلى هذه الصناعات التى تكاد تفتقر إليها ، وهى فى

الواقع ليس إشرافا وإنما هو بمثابة وضع اليد والاستيلاء عليها ، ومسارعة روسيا من ناحيتها ببلشفة ألمانيا عن طريق نشر الشيوعية وتشجيع الحركات العمالية وتغذية الأحزاب اليسارية فيها لمجابهة هذه المناورات الخطيرة التى ترمى إلى سير البلاد نحو فقر مدقع لن تقوم لها قائمة من بعده . والسبيل إلى الشيوعية ممهد هناك فالشعب يرى بعينيه الفاقة والموت والدمار، فلا معدى وهو على وشك السقوط فى الهوة السحيقة التى تعدها له دول الغرب من بلشفة كل شىء ومن سعى كل إلى اتخاذه لكل وفق عمله ،شعاراً له . وروسيا ترى فى مناورات الغرب الفرصة الذهبية السانحة لتوطيد أقدامها بمذهبها الروحى ونظامها السياسى فى بلاد كارل ماركس ، تربتها بلاشك صالحة لنمو البذور الاشتراكية. ولقد تجلت الأزمة منذ مدة فى تعذر عقد معاهدة صلح مع ألمانيا باتفاق المظفرين حتى تعود الأمور إلى مجاريها وتستقيم الصناعات فى أوروبا وميزانها حوض الروهر وضفاف الرين، حيث الصناعات الثقيلة وهى محور الحياة الصناعية فى القارة الصاخبة الوثابة ، وبذا يتضاءل شيئا فشيئا وقد قامت من كبوتها حاجاتها من مساعدات الولايات المتحدة ودولاراتها ومايسمى برنامج « مارشال » للانعاش الأوروبى . وبدلا من أن تعيش عالة على العم سام تنتظر منه المال لتشترى به الطعام وقد تطلعت صناعاتها وهى مصدر رزقها نظراً لاضطراب الجو السياسى ، وتتابع الأزمات الدولية التى تعوق إنعاش ألمانيا، يعود إليها اتزانها ويسود الصفاء جوها السياسى وتمد سائر الأمم الناشئة بحاجتها من الآلات والمصنوعات. وتتجلى إحدى نواحى الأزمة اليوم فى برلين وفى اختلاف وجهات نظر الدول الأربع المحتلة هناك وفى تكتل دول الغرب ضد الاحتلال الروسى، مما حدا بالسلطات الروسية إلى فرضها الرقابة الشديدة على بقايا المدينة المخربة، ومما حدا بسلطات الحلفاء إلى تموينها بالطائرات حتى لا يذهب ماتبقى بها من سكان يقطنون بقايا المبانى المهدمة هى أشبه بالكهوف ، ضحية السياسة العنيفة القصيرة النظر، وظل حصار برلين نحو عام ورفع فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٩



وقد وضح التكتل والتوتر بين دول الغرب من ناحية ودول الشرق من ناحية أخرى فى ميدان العلاقات السياسية الدولية بصفة عامة إلى حد : أن أطلق على الحدود التى تفصل بين روسيا السوفيتية وبلدان البلقان وسائر البلدان التى أخذت بالنظام الديموقراطى الشعبى الستار الحديدى ، باعتبار أن حدودها أشبه بسور حديدى قوى يتعذر على النفوذ الغربى وقوى الرأسمالية الصناعية الغربية وترف الغرب بمزاياه وعيوبه اقتحامه إلا بالقوة والسلاح. كما قالت أمم الغرب أن المواطن هناك لايستطيع أن يتعدى هذا السور إلا بتعريض حياته للضياع وأسرته لانتقام السلطات الشيوعية والتنكيل بها، وإلى حد : أن قيل بأن بريطانيا أصبحت إيالة أمريكية ، وقد جاهر بهذا نائب انكليزى مستقل من اليساريين المتطرفين أقصى من حزب العمال نظراً لاستقلال رأيه فى خطاب له بأكسفورد فى ١٢ نوفمبر سنة ١٩٤٨ ، فقال ماخلاصته أن وزير الخارجية البريطانية يتلقى الأوامر علانية من الولايات المتحدة وأنه يتبع تعليمات واشنطن بدقة فى المؤتمرات الدولية وأن وزير الخارجية الأمريكية يراجع خطبه قبل أن يلقيها فى مجلس النواب البريطانى، كما قال فى ختام خطابه ماخلاصته أن مجلس الوزراء البريطانى لايستطيع أن يتخذ قراراً هاما فى السياسة الخارجية إلا إذا وافقت عليه حكومة واشنطن قبلا . وتهدد الولايات المتحدة باسم السلامة الاجماعية ووجوب استتباب الأمن بين مختلف الدول مجموعات الدول التى لاتسير فى ركابها ، ولا تنسج على منوال سياستها وذلك بقطع الصادرات والاعانات الأمريكية عنها فى وقت هى فى أشد الحاجة إلى مواصلة الانشاء والتعمير . فتساوم على نجاح وجهة نظرها السياسية وتحقيق أطماعها الاستغلالية، وبذا تضرب بالخلق السياسى وبالتعاون الدولى وبميثاق الاطلنطيق وأولى مبادئه محاربة الفاقة الضاربة أطنابها فى ربوع العالم وتوفير أسباب العيش لأكبر عدد ممكن من البشرية عرض الحائط . وكان الأجدى ألا تؤدى الخصومات السياسية بين

الدول إلى تجويع الشعوب وزيادة محنها ، وألا تقف عقبة كؤودا في سبيل التعاون الاقتصادى وهو الخطوة الأولى فى سبيل السلام العالمى. والانسانية جمعاء تنظر بلهفة إلى هذا الأمل البعيد وهو التعاون المادى والروحى بين شرق أوروبا وغربها . ولكن هيهات أن يقوم هذا التعاون وقد حل محل ميثاق الأطلنطيق اليوم حلف الأطلنطيق ، وأساس هذا الحلف تكوين جبهة من الولايات المتحدة وكندا ودول أوروبا الغربية ودول شمال أوروبا بل وأسبانيا الفاشية وإيطاليا عدوة الأمس إذا شاءتا الانضمام إلى الحلف والاتفاق على الخطط العسكرية وتحديد المناطق الاستراتيجية وفى مقدمتها : جرينلند وجزر الازور وإيسلنده وايرلنده والنرويج لمجابهة الصراع القادم بين بين الشرق والغرب ، كما تتعهد الولايات المتحدة بمد دول حائط الأطلنطى الذى يواجه الستار الحديدى بالمساعدة الحربية بسخاء وتعد عدتها لهذا الغرض فى ميزانية الدولة . ولا شك فى أن هذه السياسة تصادف هوى وتشجيعا من كبار رجال الصناعة بالعالم الجديد ، فستروج مصانعهم وسيسير العمل عندهم بهمة ونشاط كما كانت الحالة أثناء الحرب العالمية الثانية وسيحققون فى الحرب العالمية التالية أرباحا تفوق أرباح الحروب السابقة عليها، وسيضمنون اشتغال غالبية العمال ، مما يبعد شبح البطالة ومشكلاتها مؤقتاً . ومما يؤيد سيطرة السياسة الأمريكية على الغرب بدء هذا الحلف بتأمين نظام سلامة مشترك بين انجلترا وفرنسا ضد اعتداءات المانيا فى المستقبل بمعاهد دنكرك عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية، ثم تطور الموقف رويداً رويداً إلى اعتبار المحيط الأطلنطى حد الخطر واشتراك الولايات المتحدة فى السهر على سلامة غرب أوروبا وتحول دفة السياسة إلى الخوف من طغيان نظم شرق أوروبا ومثله العليا على قوى الرأسمالية الصناعية وتعاليمها بغرب أوروبا والعالم الجديد . وسنعود إلى شرح حلف الأطلنطى بالتفصيل فى المبحث القادم ،

ينشب مرض العصر الحديث أظفاره فى جيل اليوم وجراثيمه الفاتكة اقتصاديات الحرب والحروب الشاملة وتضحية الفرد وما يملك وينتج لصالح

الدولة، وهى بدورها تزج بكل ما عندها فى النزاع المسلح . وأعراضه نزف قوى الدولة والدول على اختلافها . وقد أصبحت الحرب اليوم عامة — باستمرار كما ينزف جرح المريض وقد عجز الطب عن إيقاف فقدان الدم القانى حتى يلفظ نفسه الأخير . لقد كافح الأجداد فى سبيل تلافى أزمات الحرمان والشح، وعملوا على تعميم الصناعات الضخمة وزيادة وحدات الإنتاج ونشاط المشروعات الكبيرة والاستثمار حتى أضحت كثير من الحاجات الكماليه فى القرن الماضى من الضرورات اليوم وهى فى متناول الطبقات العاملة ، كما اعتصموا بما وضعوه من حجارة وأخشاب وأكوام من أدوات البناء فى شوارع مختلف المدن الكبرى لأمهات الدول الغربية فى سبيل مقاومة الحكومات المستبده والملكيات المطلقة والحصول على دساتير حرة تصدر لصالح الشعب باعتباره مصدر السلطات . ونجحوا فى تدعيم تعاليم الثورة الفرنسية وخاصة ثورات العمال فى سنة ١٨٤٨ . ونسج ساسة الجيل القديم على منوال التعاليم الحرة فكان القانون العام يلقى احتراما لدى مجموعات الدول المتمدنيه، وكانت الحكومات تعمل حسابا كبيراً للرأى العام ولسخطه واشمئزازه من تصرف سياسى معين داخلى أو خارجى . أما الأبناء فقد أساءوا سياسة توزيع المنتجات والمصنوعات فنعمت أقليه وطفحت مخازنها بالحاصلات والبضائع، بينما شقت أغلبية وبات عشرات الملايين من العمال على الطوى وقذفوا بالبن والقمح وسائر الحاصلات فى اليم وفى الأفران تخلصا منها وقد قل الأقبال عليها حتى يلعب قانون العرض والطلب دوره فيعود سعرها إلى انتعاشه السابق . وطمع الأبناء فى قرننا الحالى وقد أسكرتهم قوى الرأسمالية الصناعيه وسلطانها الساحر فطلبوا المزيد وامتشقوا الحسام فى سبيل الاستئثار بالغنيمة والصدارة فى ميدان الاستعمار والسيطرة على مسالك البر والبحر وموارد المادة الأولية الرخيصة فى الشرق ، ولم تمض عشية أوضحاها إلا وقد سقطت تعاليم الحريه وهيبة القانون العام واحترام القانون الدولى من عليائها إلى الدرك الأسفل واستحالت حياة شعوب الغرب الذين

يباهون برقيهم وبلوغهم شأوا بعيداً فى التفكير والاتزان والحرية والإخاء والإنسانية ، إلى جحيم متأجج تحترق الأجساد حية فى أفرانه بعد تجربة طبية فاشلة أو تصريح بفكر لا يروق للحاكم . ولم يتعظ الغرب من حربين عالميتين ضروسين فلا يزال الساسة يعرضون قصدا عن حل المشكلات الجسام مكتفين بمعالجة المنازعات السياسية الطارئة عن طريق السياسة المحضة ، ثم يتباكون على الماضى البعيد ويتهمون الخصوم بالتعنت وسوء النية المبيتة فلا يلبث أن يطغى على الجو الخوف والشك . وقد وقف رئيس الجمهورية الفرنسية فى خريف سنة ١٩٤٨ خطيبا فى الاحتفال بذكرى عيد الهدنة للحرب العالمية الأولى يندد بخطر إحياء ألمانيا صناعيا وبالخطأ الجسيم الذى يرتكبه الأنجلو سكسون فى حالة موافقتهم على إعادة مصانع الرور إلى أيدى رجال الصناعة الألمان أى شركاء هتلر ، وهو يرى فى قرارة نفسه أن يمهد السبيل لسيطرة رجال الصناعة والصلب فى فرنسا على هذه المنطقة ، ثم يظهر فى آخر خطبته ورعه السياسى بلباقة بالتغنى بالسلام «وبأنه لن يغدو حقيقة واقعة إلا إذا تذكر المنتصرون أخطاءهم الماضية وظلوا متحدين يربط بينهم ولاء متبادل لمبادىء النصر التى أذاعوها والمواثيق التى وقعوها ، وفوق كل شيء الاتحاد فى الثقة بينهم تلك الثقة التى حققت لهم النصر والتى تستطيع وحدها أن تضمن السلام العالمى»

ويعتبر لاسكى وهو أحد كبار المفكرين والكتاب الاشتراكيين فى عصرنا الحالى أن الخوف هو العامل الأول فى تعقد الموقف الدولى الحالى وفى عجز هيئة الأمم المتحدة عن حل المنازعات القائمة حلا حازما موفقا ، ويذهب إلى القول بأن عاملى الخوف وفشل الهيئة هما اللذان أديا إلى تقسيم العالم إلى كتلتين وإلى شطر ألمانيا إلى دولتين تتبعان هاتين الكتلتين الغربية والشرقية . كما يقول بأن كبرياء كل من الكتلتين وإصرار كل من أمريكا وحلفائها من جانب وروسيا وتابعاتها من جانب آخر على التمسك بوجهة نظرهما دون تفاهم أو نزول عن بعض الرغبات وإعراض عن الأنفة والإصغاء

إلى حجج الطرف الآخر واعتراضاته ـ أدت هذه العوامل وتؤدى إلى التوتر الدولى الحالى . كما ألقى البانديت جواهر لال نهرو رئيس وزراء الهند وأكبر زعماء الشرق اليوم بعد مصرع غاندى ومن عباقرة الكتاب والمفكرين الاشتراكيين العالميين خطابا فى الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة المنعقدة بقصر شايو فى دورتها لسنة ١٩٤٨ بمناسبة توتر الجو السياسى والخوف من نشوب حرب عالمية ثالثة أشد هولا وبشاعة من الحرب التى سبقتها ، ناشد فيه الدول المجتمعة فى هيئة الأمم أن تأخذ إجازة من السياسة وأن تبذل جهدها فى توفير الغذاء لشعوب العالم التى تتضور جوعا ، كما قال « بأن عيوننا قد أعمتها العاطفة عن الحقيقة ، وبأن الدول قد أصبحت تدور فى فلك من الكراهية والعاطفة . ولن تستطيع مناقشة مهما سمت أن تخرجها من هذا الفلك إلا إذا جربت وسائل أخرى » ، وقال أيضا « بأن هيئة الأمم المتحدة مشغولة بالمسائل الأوروبية إلى درجة أنها لا تهتم الاهتمام اللازم بشئون البلدان الأخرى ، بينما أن لآسيا أهميتها الكبرى فى العالم وستقوم فى المستقبل بدور أخطر وأعظم من الدور الذى تلعبه الآن . » ثم ندد فى خطابه بالاستعمار ، وهو يريد بذلك أن يعتب على هيئة الأمم قلة عنايتها بمشكلات الاستعمار وسعيها فى إنهائه كنظام ظالم قامت فى سبيله حروب بشعة ، فقال « إن الهند ستتزعم شعوب العالم فى مكافحة الاستعمار ، وعلى الرغم من أن الهند ليست بالدولة العسكرية القوية إلا أننا (يريد بذلك الهنود) لا نخاف من الدول الكبرى بجيوشها وأساطيلها وقنابلها الذرية » ، وانتهى خطابه بقوله « إن سكان الهند الذين يبلغون ٣٣٠ مليون نسمة سيمضون فى سبيلهم قدما للعمل فى استتباب السلام » .

* * *

وقصارى القول أن القانون الدولى ما برح ـ كما سبق أن ذكرنا فى مناسبات عدة فى خطوات نشأته الأولى ، وإن واجب مجموعة الدول الكبرى أن تتعهده بالرى والسقيا حتى تنمو دوحته وتتشعب أفنانها ، وفى هذه الحالة يمكن

لمختلف الشخصيات المعنوية الدولية أن تتفيأ ظلالها وتتخذ منها ملاذا ، ويصبح القانون الدولى حصنا منيعا ضد إهدار حقوق الدول والاعتداء على استقلالها ، كما يصير أداة فعالة لاستتباب السلام العالمى . ويمكن تلخيص الموقف الدولى كما يلى :

(١) إن القانون الدولى فى مجموعة له أهميته فى تنظيم العلاقات السياسية بين الدول وفى حسن تفاهمها وتبادلها التمثيل السياسى والقنصلى وعقد المعاهدات وإبرام الاتفاقات وتفسيرها وتنقيحها أو إلغائها . وهو سواء استند إلى العرف أو النصوص والاتفاقات يقدم أجل الخدمات للجماعات والأفراد ويحل كثيرا من المشاكل فى الأراضى الأجنبية كما سبق أن بينا ، وينظم سياسة: السلام والحياد والحرب .

(٢) إن آفة القانون الدولى ونواحى النقص التى تعتوره وتذهب بهيبته فى تمسك كثير من الدول بوجهات نظرها فى السياسة الدولية ورغبتها فى سير السلام وقواعد نزع السلاح وفق هواها ، لاوفق صالح الشعوب على اختلاف نحلها . وتغلب سوء النية وعوامل الشر على الرغبة فى الإصلاح ونشر الوئام والتآزر بين الجماعات . وبينما تتجه أفكار الشعوب نحو السلام وبينما يتشدق الساسة فى تصريحاتهم عن شدة تعلقهم بالنظام والقانون تعمل التيارات السياسية والاقتصادية الخفية والأطماع الاستعمارية على تمزيق أوصال القانون الدولى وهو فى نعومة أظفاره . ولا تلجأ إلى حماه إلا إذا رأت مغنما فى هذا الاتجاه .

(٣) إن السياسة الدولية وثابة دائمة الحركة والتطور Dynamique وليست بجامدة Statique ، ولا شك أنها تتطلب أن تتمشى القواعد الدولية نحو مجاراة حالات التطور المطرد ووضع الضمانات الكفيلة برفاهة الشعوب فى ظل تطور العلاقات الدولية وسير العالم نحو التقدم والمدنية . وإلا فقد اتزانه ولم يعد هناك ضابط لتنظيم معاملات الدول مما يؤدى إلى المنازعات والحروب . ويجب أن تسير المعاهدات والاتفاقات وفق التطور وتغيير

الظروف ، كما يجب أن تنزل الدول الاستعمارية الكبرى عن كبريائها وصلفها وتكف عن اضطهاد الشعوب الصغيرة وتقلع عن منافساتها الاستعمارية وصراعها فى سبيل المادة الأولية والسيطرة على أسواق الشرق ، حتى يصبح هناك أمل فى توطيد دعائم القانون الدولى والعدالة الدولية وفى احترام شخصية الدول المعنوية وسيادتها بلا اعتبار لكبرها أو صغرها ولقوتها العسكرية أو فراغ جعبتها من السلاح .

(٤) إن القانون الدولى لم يبوب بعد ولم تدخل ضمن قواعده وبصفة جديدة أولى المبادىء الانسانية : وهى نبذ الحروب الاستعمارية واحترام كرامة الجماعات وشخصيتها ومنع القسوة والابادة بالجملة واستعباد الملايين بحجه تمدينها أو بحجة حماية المصالح الاقتصاديه والسياسية الحيوية . ولم تندمج فى أحكامه اندماجا واضحا المحافظة على حقوق الانسان من الناحية الدولية تلك الحقوق التى نادت بهــــا الثورة الفرنسية وكانت غرة فى جبين دساتير القرن التاسع عشر . وصارت روح القانون العام فى ذلك العصر . وقد حرم الرقيق وانتهى عهد الاقطاع منذ قرون وأصبحت الحرية الفردية حقا طبيعيا للانسان . والواجب أن يضمن القانون الدولى للشعوب حرياتها ويحرم استعبادها وتسخيرها لصالح نفر وقتلها بالجملة ، وبذا يصبح للعالم المتمدين جملة دستور حر أسوه بدساتير مختلف البلدان الديموقراطية .

(٥) ينقص القانون الدولى العام القوة الفعالة والسلطة التنفيذية التى تفرض الجزاء على المخالف ، وعلى ذلك تعجز هيئات التحكيم ومنظمات السلام العالمى عن أن ترد الحق إلى نصابه أو توقف المعتدى عند حده وتحافظ على سلامة الدول وحدودها المرسومة . وأن تمنع حروب الاعتداء وتبطش بالغزاة الفاتكين . والأمثلة عديدة وذكرناها فى مناسبات شتى نخص منها اعتداء ايطاليا وهى إحدى أعضاء عصبة الأمم على الحبشة فى سنة ١٩٣٦ والقضاء على استقلال الأخيره وقد كانت هى أيضا عضوا فى العصبة ، وكذا غزو اليابان للصين وتوغلها فى أراضيها بلا مبرر إلا التوسع والاستعمار ، ثم

قضاء النازية والفاشية على استقلال دول عدة فى شرق أوروبا قبيل الحرب العالمية الثانية ، وأخيرا مماطلة مجلس الأمن واتباعه أساليب معوجة فى نظر قضية مصر ، وممالأة هيئة الأمم المتحدة للصهيونيين وفرضهم تقسيم فلسطين على العرب أصحاب البلاد الأصليين دون استفتائهم وقبول دولة إسرائيل عضوا فى هيئة الأمم المتحدة .

المبحث السادس
القانون الدولي العام في خدمة السلام

أهم مراجع البحث السادس

« القانون الدولى العام » لجورج سيل ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٤

« Droit International Public » par Georges Scelle, 1 vol, Paris 1944.

« قانون البشر » لجورج سيل ، جزئين ، باريس ١٩٣٢ ، ١٩٣٤

« Précis de Droit des Gens » par Georges Scelle, 2 vols, Paris 1932, 1934.

« موجز القانون الدولى العام » لدلبيز ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨

« Manuel de Droit International Public » par Louis Delbes, 1 vol, Paris 1948.

« القضاء الدولى » لبوليتس ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٤

« La Justice Internationale » par N Politis, 1 vol, Paris 1924.

« الخلق الدولى » لبوليتس ، جزء واحد ، نيوشاتل ١٩٤٣

« La Morale Intenationale » par N. Politis, 1 vol, Neuchâtel 1943.

« ميثاق الشعوب » لجورج سيل ، جزء واحد ، باريس ١٩١٩

« Le Pacte des Nations » 'par Georges Scelle, 1vol, Paris 1919.

« القانون الدولى العام والتاريخ السياسى » لكلود البيركوليارد ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨

« Droit International et Histoire Diplomatique » par Claude-Albert Colliard, 1 vol, Paris 1948.

« محاضرات فى السياسة الدولية » لفرناند داهوز، جزء واحد ، بروكسل ١٩٤٥

« Cours de Politique Internationale » par Fernand Dehousse, 1 vol, Bruxelle 1945.

« نظام الأمم المتحدة » —(١) النظام الدستورى للأمم المتحدة، لزار كوبلماناس، باريس ١٩٤٧

« L' Organisation de Nations » 1— L' Organisation Constitutionnelle de Nations unie, par Lazare Kopelmanas, Paris 1947.

« إدارة المستعمرات والوصاية والاستقلال » لعلى معلم ، جزء واحد، باريس ١٩٤٦

« Colonialisme Trusteeship Independance » par Ali Maalem, 1 vol, Paris 1946.

« السلام » لفرانشسكو نيتى ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٥

« La Paix » par Francesco Nitti, 1 vol, Paris 1925.

« القانون الدستورى الدولى » لـ كين جتزفتش ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٣

«Droit Constitutionnel International» par B. Mirkine Guetzévitch, 1 vol, Paris 1933.

« ثورة الأمس واليوم والغد » للويس مارليو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٣

« La Révolution d'Hier, d'Aujourd hui et de Demain» par Louis Marlio 1 vol New York 1943.

« محاضرات دكتوراه دبلوم القانون العام — القانون الدولى العام لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧» للأستاذ جوفر لابراديل بجامعة باريس .

« Cours de Doctorat Droit International Public 1926 — 1927 » Pro. Geouffre de la Pradelle Université de Paris

« حق الاعتراض فى القانون الدولى » لـ كرستيان شاسـ يو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨

« Le Veto en Droit International » par Christian Chassériau, 1 vol, Paris 1948.

« القانون الدولى الجديد » لنيكولا ماتيسكو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨

« Le Droit Jnternational Nouveau » par Nicolas Mattessco, 1 vol, Paris 1948.

« قضية نورمبورج » لدونديو دى فاربز ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٩

« Le Proces Nuremberg » par Donnedieu de Varbes, 1 vol, Paris 1949.

« تاريخ الشعوب والدول الاسلامية » لبروكلمان ، مترجم إلى الفرنسية ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٩

«Histoire des Peuples et des Etats Islamiques» par Brockelmann, traduction française, 1 vol, Paris 1949.

« الاسلام والعالم الحديث » لألفونس جويلى ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥

« L' Islam devant le Monde Moderne » par Alphonse Gouilley, 1 vol, Paris 1945.

« المسألة العربية » لبيير كيلر ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨

« La Question Arabe » par Pierre Keller, 1 vol, Paris 1948.

« خلاصة القانون العام » لبارتلمى ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٧

« Précis de Droit Public » par J. Barthélmy. 1 vol Paris 1937.

« سيادة الدول ومستقبل القانون الدولى » لـ كوروفكس ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥

« La Souveraineté des Etats et l'Avenir de Droit International » par Marc St. Korowicz, 1 vol, Paris 1945.

« السلامة الجماعية ١٩١٩ — ١٩٤٥ » لبروجيير ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٦

« La Sécurité Collective 1919— 1945 » par Pierre F. Brugiere, 1 vol, Paris 1946.

« الاتجاهات الجديدة للقانون الدولي » لبوليتيس ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٧

« Le Nouvelle Tendance de Droit International » par N. Politis, 1 vol, Paris 1927.

« أوروبا المتحدة » لكالرجي ، جزء واحد ، ترجمة فرنسية ، باريس ١٩٣٩

« L' Europe Unie» bar R. Coudenhové-Kalergi, 1 vol Paris 1939.

« معجم القانون الدولي » للاستاذين ا . دى لابرادبل و ج . ب. نيبوابيه، في ١١جزء باريس سنة ١٩٣٩

« Répertoire des Droit International » par A. De Lapradelle et J. P. Niboyet, 11 vol, Paris 1929.

« تنظيم العلاقات الدولية وهيئة الأمم المتحدة» لريموند بارين ، جزء واحد، باريس ١٩٤٦ .

«La Reglementation des Rapports Internationaux et l'Organisation, des Nations Unies » par Raymond Barraine, 1 vol, Paris 1946.

« من عصبة الأمم إلى هيئة الأمم المتحدة » لجلبرت مورى ،جزء واحد ، لندن١٩٤٨

« From the League to U. N. » by Gilbert Murray, 1 vol, London 1948.

« مهمة لم تتم » لستيفن بونسال ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٤

« Unfinished Business » by Stephen Bonsal, 1 vol, London 1944.

« الاسس الجديدة للقانون الدولي العام » لجورج أمريكانو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٧

« The New Foundation of International Law » by Jorge Amerieano, 1 vol New york 1947.

« تجربة جنيفا » لرابارد ، جزء واحد ، لندن ١٩٣١

« the Geneva Experiment » by William E, Rappard, 1 vol, London 1931.

« قانون الشعوب » لبريرلى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٢

« The Law of Nations » by Brierly 1 vol, London 1942.

« موجز في تاريخ قانون الشعوب » لنوس باوم ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٧

« A Concise History of the Law of Nations » by Arthur Nussbaum, 1 vol, New york 1947.

« موجز فى القانون الدولى العام » لألف روس ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٧

«A Text, Book of International Law» by Alf Ross 1 vol, London 1947.

« التشريع الدولى » لتورستن جيل ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٧

« International Legislation » by Torsten Gihl. 1 vol, London 1937.

« أسس ومستقبل القانون الدولى العام » لونفيلد ، جزء واحد ، كامبردج ١٩٤٢

« The Foundations & Future of Internatioual Law » by P.H. Winfield, 1 vol, Cambridge 1942.

« تصنيف القانون الدولي العام » لكيتون وشفارتزنبرجر ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٦

« Making International Law Work » by G. W· Keeton & G. Schwarzenberger, 1 vol, London 1946.

« المعاهدات الغير عادلة » لجلبرت ، جزء واحد ، لندن ١٩٢٩

« The Unequal Treaties » by Rodney Gilbert, 1 vol, London 1929.

« لماذا فشلت عصبة الامم » نشرت بمعرفة جماعة الفجلانتس ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٨

« Why the League Has Failed » by (Vigilantes) 1 vol, London 1938.

« القانون الدولى » لبركنهيد ، جزء واحد ، لندن ١٩٢٨

« International Law » by Birken head. 1 vol, London 1928.

« هيئة الأمم المتحدة » للويس دوليفيت ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٦

« The United Nations » by Lowis Dalivet, 1 vol London 1946.

« القومية والدولية » للويجى ستورزو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٦

« Nationalism & Internationalism » by Don Luigi Sturzo. 1 vol, New york 1946.

« موجز فى تاريخ العلاقات السياسية الدولية من ١٩٢٠ إلى ١٩٤٩ » لجاثورن هاردى — المعهد الملكى للعلاقات السياسية الدولية — جزء واحد ، لندن ١٩٤٧.

« A Short History of International Affairs » by Gathorne — Hardy — Royal Institute of International Affairs. 1 vol, London 1947.

« نظام الامم المتحدة » لاندريو بويد ، جزء واحد لندن ١٩٤٦

« The United Nations Organisation Hand Book » by Andrew Boyd, 1 vol London 1946.

« مواثيق السلام » لارنولد فورستر ، جزء واحد، لندن ١٩٤٤

« Charters of the Peace» by Arnold-Forster, 1vol, London 1944.

« العلاقات السياسية الدولية ومعاهدات السلام » لكار ، جزء واحد ، لندن ١٩٤١

« International Relations Since the Peace Treaties» by E.H. Carr, 1 vol, London 1941.

« بريطانيا والبلدان العربية » لسيتون ويليامز ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨

« Britain and the Arab States » by Séton-Williams. 1 vol, Londou 1948.

« خمسون سنة في فلسطين وقضية العرب » لفرانسز نيوتون ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨

«Fifty Years in Palestine» by Francis E. Newton, 1 vol, London 1948.

« حاضر العالم الاسلامي » لستودارد ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٢

« The New World of Islâm» by Stoddard, 1 vol, London 1932.

المبحث السادس

« القانون الدولى العام فى خدمة السلام »

حرية الحياة — متاعب الحضارة الغربية — المفكرون والسلام العالمى — عصبة الأمم — معاهدات ومؤتمرات السلام (معاهدة لوكارنو «ميثاق كيلوج — بريان» — مؤتمرات نزع السلاح) — وسائل أخرى لتقرير السلام (جامعة الدول الامريكية — الكومونولث — جامعة الدول العربية — اتحاد دول أوروبا — الدساتير القومية فى خدمة السلام — محاكمة جرائم الحرب) — العقوبات الاقتصادية وميثاق عصبة الامم — نظام الامم المتحدة والسلام العالمى — السيادة والروح الجديدة للقانون الدولى — خلاصة وتعليق

حرية الحياة هى الهدف الأسمى للقانون . فقد ولد الإنسان حراً لينعم بالعيش ، ولاجدال فى أن حرمانه من الحياة بأى وسيلة كانت سواء بإزهاق روحه أو باضطهاده للحيلولة دون تنسمه الحرية وإبداء نشاطه ومد المجتمع بخدماته وجهوده أو بالقضاء على النوع نتيجة العنف والظلم والحروب الشعواء من التصرفات الوحشية التى تحول دون تآزر الجماعات واتحادها وتكوينها نظمها المتمدينة فى ظل القواعد الإنسانية المرعية ، التى أصبحت روح المدنية وقلبها النابض . وهم المفكرين وشغلهم الشاغل المحافظة على كيان هذه الجماعات والاستماع من آن لآخر لأنفاسها ونبضات عروقها للمبادرة كلما ظهرت أعراض المرض إلى وصف العلاج . وإن تأمين الجماعة لحياة الفرد وحمايتها له حتى ينصرف إلى الإنتاج والعمل وإلى تقديم حياته رخيصة إذا لزم الأمر للدفاع عن هذه الجماعة التى ينتمى إليها هى سر التقدم وتعاقب المدنيات ، وإلا ظلت الأمور فوضى واقتصرت جهود الإنسان على الصيد والقنص والانقضاض على الفرائس كلما عضه الجوع بنابه . شأنه شأن الحيوان الأعجم فى الأحراش والأدغال . ولقد قدرت الأديان ثمن الحياة بالحياة حتى تردع المجرم الأثيم الذى تحدثه نفسه بانتزاعها ظلما وعدوانا ، كما فرضت القوانين الداخلية على

اختلافها أقسى العقوبات لحماية الأنفس والأموال . وعاشت النفوس آمنة مطمئنة فى ظل سيادة الدولة وسلطانها ، كما دعمت الدولة كيانها وحافظت على الأوضاع النظامية للجماعات على مر العصور والأجيال ، منذ الحكومات الأوتوقراطية القديمة وعصور الفراعنة والأقيال والأباطرة إلى عصر سيادة الشعب وجمهورية الشعب والشيوعية وسياسة النقابات بحماية القانون الداخلى لحرية الحياة وبتقديسه للروح البشرية وضربه على أيدى العابثين بها.

وقد سار احترام حرية الحياة الفردية منذ القدم سيرا حثيثا نحو التوسع فى تفسيره وتشعب مع نمو الروح الديمقراطية ثم إعلان حقوق الإنسان تفسير معنى الحياة الفردية ووسائل وضعها موضع الاعتبار . فنى الماضى كانت الحكومات المطلقة فى ظل الفرعون أو القيصر تفرق بين الأشراف وسائر أبناء الشعب وبين الأحرار والأرقاء . وتحرم الطبقات الدنيا من الحريات ، وفى بعض الأحيان من حق الحياة . وكثيراً ما كانت تسيل الدماء لأتفه الأسباب وكان الأرقاء وأسرى الحرب والأعداء والأجانب لاحقوق لهم ويعتبرون خارج القانون فلايتمتعون بالحماية القانونية ولايعد قتلهم جريمة ، وكثيرا ما كانت تقدم القرابين من الأرواح البشرية البريئة للآلهة الوثنية أو لتفادى كارثه أو لاتقاء غضب العناصر الجوية الجبارة والطبيعة العاتية . ثم عدت هذه الأعمال التى كانت ترتكب باسم الدين أو المصلحة العليا للدولة أعمالا وحشية .

وسار القانون الداخلى شيئا فشيئا ، وقد تضاءلت الفوارق بين الناس وانتهى عهد الأرقاء وبدأ أنصاف الأرقاء ، نحو الحماية المطلقة للروح البشرية إلا فى حالة ارتكاب الانسان جرائم يعاقب عليها بالقتل ، فقد ظل الأعدام جزاء عدلا لها للزجر والردع ، على أن بعض البلدان اليوم عدلت عن عقوبة الأعدام باعتبار أن إزهاق الروح بصفة عامة عمل وحشى يجب أن تسمو عنه الانسانية . فضلا عن أن الدولة تحرم المجتمع بالاعدام من يد عاملة قد تساهم فى أداء وظيفتها وخدماتها لصالح الجماعة . وباندلاع نيران الثورة

الفرنسية والقضاء على الفوارق بين الطبقات وإعلان حقوق الانسان اتخذ ضمان الحريات نطاقا أوسع ، وفى ظله تأيدت المحافظة على حق الانسان المطلق فى الحيـاة .

هذا فيما يختص بالدولة وقانونها الداخلى . أما فيما يختص بالقانون الخارجى . وقواعد القانون العام التى تنظم علاقات الدول بعضها ببعض وتبسط أجنحتها العريضة لحماية الجماعات شر الحروب والغزوات والفتك بملايين الأرواح البشرية بلا حساب أو عقاب فهذا القانون لا يزال فى دور طفولته الأولى ،وفى مسيس الحاجة إلى تدعيم نفوذه على الجماعات ، فلا معنى لحماية الفرد الواحد ثم تعريض الملايين للموت ضحايا نزاع مسلح كثيرا مايكون بعيدا عن العدالة والحق ، وكثيرا ما كان يمكن تلافيه ووقاية البشر شر النكبات والآلام ، ولقد تمشت روح القانون العام كما سبق أن رأينا فى القرن التاسع عشر نحو العمل ما أمكن على حماية الحياه البشرية والبعد قدر الطاقة عن المجازر والحروب والتخفيف من آلامها، بتفادى الأساليب الوحشية فى المنازعات المسلحة ، والبعد عن كل مايزيد فى جحيمها وعذابها وخاصة بما قررته الدول فى أواخر القرن الماضى من استبعاد استخدام الأسلحة الوحشية وتعذيب الجرحى والأسرى . وهى فى سيرها الحثيث هذا كانت تتلمس الطريق السوى فى ضوء ما اشتهر به القرن المنصرم من إعلان الحريات وحقوق الانسان وشدة تعصب رجالاته الأحرار لهذه المبادىء وثوارت الشعوب فى سبيل تحطيم سلاسل الماضى العتيق . غير أننا رأينا نكوصا على الأعقاب فى الحرب العالمية الأولى فلم تراع حرامات الانسانية والطفولة والشيخوخة ، وارتكبت أعمـال وحشية تقشعر منها الأبدان ، ضد المعاهدات الدولية والمبادىء الانسانية بل والذوق السليم وضد المدنيين والناس الآمنين فى دورهم الذين لا شأن لهم بالحروب ،وتفاقمت الحاله بقيام الدكتاتوريات فى أوروبا فى الفــــترة بين الحربين العالميتين فلم يعد للحياه البشرية ولمبادىء القانون العام والقواعد الانسانيه التى نادى بها

الأحرار ، احترامها وتقديرها . ففى سبيل المثل العليا للنازية أو الفاشية وفى سبيل العنصرية وللقضاء على المعارضة ولكبت حرية الفكر ارتكبت أبشع الجرائم وأصبح وجود الحياة البشرية أو القضاء عليها معلقا على رغبة الزعيم وأنصاره . وزهقت الآف الأرواح التى قضت فى معسكرات الاعتقال وأفران الموت ، وذهب كثيرون ضحايا التعذيب الذى فاق تعذيب محاكم التفتيش ، وسفن القرصنه والرقيق الأسود . ثم بلغ التفنن فى القتل والتعذيب أوجه فى الحرب العالمية الثانية ، فكان منجل الموت يحصد سكان المدن والقرى برمتها ، ويترك بعد أن ينشر الدمار من قسمت لهم الحياة أنصاف أموات يئنون ويتوجعون من هول جراحهم ، وتشريدهم ، وقد انقطعت بهم سبل العيش . إننا نرى الأطفال ذوى النفوس الشريرة يعمدون إلى جيوش النمل الضعيفة يطئونها بأقدامهم وهى غادية ورائحة تجمع قوتها وإلى أعشاش النحل والطيور يعبثون بها ويعملون فيها يد التقتيل . ولكن تصرفاتهم هذه دون فظاعة « إمارس » ووحشيته ودون غلظة الكبار وضربهم بالضمير الانسانى والقوانين عرض الحائط ، وفى يقظه هذا الضمير نرى العابث بالحياة والقاتل للنفس والمعذب لأرواح ملايين البشر يحنو على حيوان جريح أو طير مكلوم فينشىء له جمعيات الرفق بالحيوان وما شابهها . وبينما يبث هذا الموت بسهول أوروبا ويحول الحياة إلى صحراء من الجليد شبيه بالجليد الذى يداعب ساقيه فوق أديمه فى رياضة الشتاء المنتشرة بربوعه ، إذا به يطعم الطير الذى يلجأ إليه إبان زمهرير الشتاء وتجميد المياة وتحول الأنهار الجارية إلى كتل من الجليد ويصرف أوقات فراغه فى مناجاة ذلك الطير الأعجم ، وما أحوج الانسانية إلى هذا القلب الرحيم الذى إذا واجهها صار كأنه قد من الصوان لايستمع إلى أنينها وتوسلاتها . وهو ذلك المتقلب المتحول . يوجه بندقته السريعة الطلقات أو مدفعه الرشاش إلى مئات الأبرياء يحصدهم ويصرعهم ثم يعود إلى مخدعه آمنا ليستريح ويستمع قبل أن يسلم جفنيه إلى الكرى مقطوعات « موزارت » و « براهم » و « ستراوس » .

ولكن تقدم البشر فى ميدانى الانتاج المادى والأدبى يحدو بنا إلى التفكير الجدى فى وجوب المحافظة على مدنيتنا القائمة بوسائل راحتها ومعدات رفاهتها وبجدها ولهوها حتى لا تنحدر عشرات القرون إلى الوراء نتيجة حرب فناء شامل ، فحرب اليوم لا تبق ولا تذر ، وعلاج أدوائها عصى يتطلب السنوات الطوال والمثابرة دون نتيجة يعتد بها ، وكما يقول « جورج سيل » Gerge Scelle وهو يعنى بذلك طبيعة الحرب الحديثة ويسترشد بالحرب العالمية الأولى وهى كالقزم الضئيل إذا قورنت بالحرب العالمية الثانية « تؤدى الحرب إلى ضياع لأرواح عدد لا يحصى من البشر ، وفى الحرب العالمية الأولى كانت تحصد الأرواح بعشرات الملايين ، وما الموقف فى حالة ما إذا تحولت الحرب إلى حرب كيميائية وبكتريولوجية باستخدام الجراثيم فيها ؟ لا شك أن مولوخ العصر الحديث (ويقصد بمولوخ أحد آلهة الوثنية الذى يطلب قرابين من البشر) ليس بأقل وحشية وتعطشا إلى الدماء والفتك بالفريسة من مولوخ العصر القديم ، (١)

إن الفلسفة شعر إلا أنها حقيقة والشعر فلسفة غير أنه خيال ، فهل السلام الدائم فى عرف القانون الدولى ومنع الحروب ونبذها إلى الأبد فى مجتمعنا الدولى على وقع هذه العبارات العذبة الرنانة فى آذاننا وتغلغها إلى أعماق سويدائنا ضرب من الخيال ؟ هذا ما لا يراه « سيل »، فهو يخالف كثيرا من الكتاب بمافى ذلك الأحرار وحملة شعلة التفكير الثورى الذى أدى إلى قلب النظم القديمة واندلاع نيران الثورة الفرنسية أمثال « فولتير »، ويرى أن الحرب ليست بضرورة محتمة وليست ضعفا متوارثا فى الجماعات البشرية فيقول « إن الحرب ليست كما يزعم البعض ضرورة لا مفر منهـــا وعجزاً

---

(١) انظر « قانون البشر » لجورج سيل ، جزآن ، باريس ١٩٣٢ ، ١٩٣٤ .
الجزء الثانى صفحة ٤٣

« Precis de Droit des Gens » par Georges Scelle, 2 vols Paris 1933 et 1934.

تتوارثة الجماعات الإنسانية كما تتوارث الأمراض . فلقد استطاع الإنسان فى جل نظم الدول والحكومات أن يقضى على الحروب الأهلية وأن يمحو القضاء الخاص الذى كان يلجأ إليه الأفراد بمعزل عن السلطات العامة ، وإن الحرب المعروفة باسم الحرب الدولية ليست فى روحها وأسبابها من طينة أخرى أو وليدة أمور مقدرة لامفر منها ، فهى لاتخرج عن كونها تكشف عن حالة فطرية شأنها شأن المبارزات ، ومبعثها تصور القانون الذى ينظم حياة الجماعات Droits des Gens Constr uctifs وخاصة مايتناول صميم فكرة السيادة ، وإن علاج استخدام القوة هو فى إحلال إجراءات من نوع جديد مختلفة عما نعهده : قضائية وإدارية وحكومية محل إجراءات القوة والعنف الفردية والجمعية (١)، ويرى « سيل » أن الحرب إجراء عنيف قائم اليوم لأننا توارثناه عن الهمجية الأولى وليس من المستعصى أن يحل محله إجراء آخر بعيد عن العنف يتفق ورقى الجماعات وطبيعة الإنسانية أولى مبادئه نبذ الحرب ومعالجة أمورنا بالحسنى ، ومن المتناقضات التى تدعو إلى الحيرة أن يشق التفكير الحر للقرنين الثامن عشر والتاسع عشر الطريق إلى عالم أفضل بإعلانه حريات الإنسان فى نطاق واسع وقضائه على الفوارق بين الطبقات وتسجيل حقوق الانسان فى مطلع الدساتير وفى صلبها وأن تتشرب الحياة السياسية الدولية بأوروبا للقرن التاسع عشر بهذه الروح رغم أنف الرجعيين ومؤتمراتهم وماحاولوا إقامته من العراقيل فى وجه انتشار الأفكار الحرة ثم أن نعود القهقرى وتطوى هذه المبادىء التقدمية فى القانون العام طى السجل للكتب مع ماذاقته الانسانية من كئوس مترعات فى حربين عالميتين ضروسين .

لقد تقدمت المدنية تقدما فائقا لامثيل له من قبل ، ولكن لم تتقدم حياتنا المعنوية وسياسة التعاون والتفاهم بين الشعوب بنفس السرعة ، ولا مبالغة فى القول بأنها ركدت وتأخرت فى بعض النواحى ، وإن حصولنا على الحراءة

(١) أنظر « قانون البشر » لجورج سيل ، الجزء الثانى ، من صفحة ٤٢ إلى ٤٨

كما نرغب وتحتاج إليها مصانعنا ، واستماعنا إلى الأصوات والموسيقى ورؤيتنا الوجوه والمناظر وجمال الطبيعة بمجرد إدارتنا لزر أو تحويلنا المفتاح ، وإن دوراننا حول الأرض على متن طائرة تخترق كبد السماء فى ساعات معدودات بسرعة ١٢٠٠ كيلومترا فى الساعة ،وإن استخراجنا مئات الحاجات والمنافع من مادة معينة ودخول الماشية حية من باب من أبواب المصانع لتخرج من الباب الآخر وقد كدست فى علب من الصفيح وتتجه إلى السفن المعدة للشحن إلى ماوراء البحار كاتباع لحوما محفوظة كل هذه المظاهر ليست من المدنية الحقة فى شىء ، فهى تقدم مادى عظيم الشأن ، ولكن هذا التقدم لايمس الروح البشرية ولايتغلغل إلى أعماق قلوبنا إلا إذا جعلناه قدوتنا فى تنظيم علاقاتنا على نسق نستطيع أن نستثمره استثماراً نافعا لقد كان الناس فيما مضى يظنون أن فكرة التقدم شديدة الصلة بالمدنية ولا يمكن فصل كل عن الأخرى ، وعلى هذا الأساس كان المفكرون يسردون دائماً أفكارهم إذا عرضوا للمدنية بمحاسنها وما تخلعه من خير على البشرية . ولكن طاش سهمهم اليوم ووضح خطأ هذا الزعم لكل ذى عينين . ولم يأت حكماء العصر بمثل ماجاء به سقراط وأفلاطون وأرسطو ؛ فهيهات أن نرى راحة الإنسانية وتقدمها المعنوى فى ظل مدافع كروب والمناطيد والغازات الخانقة فى الحرب العالمية الأولى ، وفى ظل قاذفات القنابل والصواريخ والألغام المغطسة والقنابل الذرية فى الحرب العالمية الثانية . وكان المفروض أن يأتى التقدم العلمى للبشرية بالجنة الموعودة،ولكنه ألقى بها فى جحيم متأجج . وحتى التقدم المادى قد كان لدافع الشر لاللخير وسعادة البشرية . وقــد يملك الشعب ناصية القوى المادية الجبارة ثم يسخرها حكامه وفق شهواتهم ويهوى إلى حضيض الوحشية الأولى، فالتقدم المادى لايقصد به فى هذه الحالة احتواؤه على أقل ذرة من ذرات التقدم المعنوى والروحى . إننا اليوم نزرع لنحصد البؤس والموت ، وإذا اعتبرنا المدنية فى مظاهر الحياة التى يراها المرء فى بلد يزورها فإننا نخرج بنتيجة هامه تحدو بنا إلى الاصرار على أن التقدم المادى

لايعنى به بجال سمو روحنا وخلقنا ومدنيتنا ، فهل الأمريكى « اليانكى » الذى يرتع فى بحبوحة حياة من الآلات والترف والدعة ، ويستقبله فى عودته إلى بلاده ثغر نيويورك يتصدره تمثال الحرية الضخم ، يتحدى الجوزاء فى قامته الفارعة كالعملاق ، ومجموعات من المبانى الشامخة التى تموج بالرائحين والغادين فى جلبة ونشاط يسيرون حياة السرعة كالآلات التى يسخرونها ، لايملون عقد الصفقات وإبرام العقود طوال النهار ، ولاتفتر عزائمهم من الأعمال والمضاربات والمغامرات، فهل هذا الأمريكى الدائم الحركة كولب الآلات الصناعية التى يشرف عليها أ كثر مدنية من غيره ؟ وذلك لأنه يمكنه أيضا أن يفرق بين سنة الفيضان الكبير للمسسبى وسنة الشح . أو أوقات الرخاء وأوقات الكساد ،أو لأنه يستمع إلى الراديو ويقضى أعماله ويحل مشاكله بسرعة وقد امتطى طائرة أو سيارة ، أو لأنه يتأبط ذراع زميلة أو صديقة رشيقه يجالسها ويراقصها ثم يحاول أن يطغى بنفسه عليها أو تحاول هى أن تسيطر عليه تبعا للمساواة بين الرجل والمرأة وبما طبع عليه كل منهما من صفات حياتنا المادية الحديثة ، أو لانهما يتقنان آداب الصالونات وأساليب الاستقبال والحفلات (بارتى) Purties ويرتديان آخر نماذج « المودة » ، ويسكنان فيلا حديثة Bung alow مزودة بحوض السباحة والمطبخ والثلاجة الكهربيه، ولأنهما يقتطعان من أسبوع حافل يوما أو بعض يوم لكى يتجها إلى المسكن الريفى مع رهط من الأصدقاء والصديقات ليستبيحوا مالم يستبيحوه طول الأسبوع ، وهناك يستغنون عن الخدم فى حصولهم على حاجاتهم بمجرد إدارة مفتاح كهربى . يجب ألا نخالط فى مثل هذه الحالة بين وسائل الراحة الحديثة ، ومعالم المدنية ومايقع عليها من أعباء ثقيلة، أهمها دروس الحكمة التى تغذى الروح وهو مانكاد نفتقر إليه اليوم .

الأنسان اليوم غنى بعقله الجبار فقير بقلبه المظلم ، وقد خلع التقدم المادى على الشعوب مجموعة من العادات والطباع يجب ألا نمزج بينها وبين

حقيقه المدنية ، وما « جوبيتير « rupiter بشىء مذكور وهو يلق بصواعقه على « الاوليمب « Olimpe إذا قورن بعامل محطة الكهرباء اليوم الذى يمكنه أن يمد أو يقطع التيار وبالتبعية القوى والحراراة والضوء لمقاطعة برمتها بمجرد ضغطه على زر أمامه . ولكن مع الأسف لقد اخترق الانسان فيافى البحث والمعرفة وانتقل من عهد الكهوف إلى عهد الذرة دون أن يستزيد من روح التعاون والتحاب بين البشر ويقوى ملكاته المعنوية ودعائم المدنية الحقة شيئا مذكوراً . ونفسه اليوم فى أشد الحاجة ليأمن فناء محققا ، وقد طغت المادة على الروح وطفح الكيل وأنذر بشر مستطير وبعودة إلى ماقبل حياة الكهوف ، إلى الغذاء الروحى المعنوى .

ويتساءل المفكرون ومحبو السلم ، ما الذى أوصلنا إلى هذه المرحلة الدقيقة الحرجة فى تاريخ البشرية ؟ تلك المرحلة التى تنذر بإفناء العلم لما ابتدعه العلم ، ولتحطيم الانسان لما بناه الانسان . ولهدم المعبد على الآلهة والمتعبدين . وكأننا نشاهد قصة شمشون تمثل على مسرح الحياة . وما السر فى أن قلب المرء ليس فى مستوى ذكائه ؟ فهناك الكيميائيون وعلماء الحياة وقد وضعت تحت تصرفهم فى غالبية الأحيان مبالغ ضئيلة ولم تقدم إليهم التشجيعات الكافية ، ينكبون على البحث ويعكفون على العمل وهم عزل مبعثرون بين عوامل الأمل واليأس ويحاولون فى ضوء « ميكروسكوباتهم » أن ينتزعوا الأطفال من أنياب الموت الكاسر ، والعجز الذى يكشر لهم عن أنيابه بالكشف عن أمراض شلل الأطفال والسل وخطر الطفيليات والجراثيم وما دونها ، وبقرب مقر هؤلاء العلماء مبان أخرى أنفقت فى سبيلها الحكومات مئات الملايين من الدولارات أو الجنيهات أو الفرنكات بها مصانع ومعامل للبحث الذرى وحشد من العلماء ومدوا بخير مايحصل عليه المرء من معدات الراحة همهم اختراع وصناعة قنابل ذرية ذريعة الفتك قوة القنبلة الواحده إبادة مدينة يسكنها نحو نصف مليون نسمة . وإن هذا الفراغ الكبير الذى يفصل الباعث الصالح للفريق الاول عن

الباعث الطامح للفريق الثانى ، هو سر اختلال التوازن بين المادة والروح فى مدنيتنا الحديثة . وبين هيكل هذه المدنية وإهابها ولحمها وبين حياتها ووجدانها، وهذه الهوة السحيقة هى التى جعلت وتجعل من حقوق الانسان وحرياته فى العالم الدولى ومن علاقات الامم ومن المنظمات الدولية ومن سيادة الشعوب واحترام كل لحقوق الآخر وحدوده ومن استقلال الأمم وحق تقرير المصير وضمانات السلام وعدالة قرارات هيئة الامم المتحدة وأحكام مجلس الامن - جعلت من كل هذا عبارات رنانه جوفاء لاجدوى من ورائها ، وأحلاما لاتمت للواقع بصلة هى أبعد من السراب .

وفى هذه الحالة هل يمكننا لكى نلمس بيت الداء ونكشف النقاب عن الحقيقة أن نقول بأن المدنية هى الفن ؟ أى أنها تتمثل فيما نراه من دقة مبانى الكنائس والمعابد والهياكل والمساجد ، وفيما نراه من آيات بينات تدل على علو الكعب والعبقرية الفذة فى الرسم والتصوير والنحت والموسيقى والشعر وغير ذلك مما يهز مشاعر الإنسان ويضرب على أوتار القلوب ويضىء زواياها ومفازاتها . فتتفتح للخير وتجنح نحو حب التفاهم والسلام وتذهب عنها وحشتها ووحشيتها . ولكن قد نقترب بذلك بعض الشىء من الحقيقة دون أن نصل إليها . فأن الفن لم يستطع أن يحول دون تحول الأنسان فى ظلال نظام الجماعات القائم إلى وحش ضار ، وإن العلاقات الثقافية وتبادل الآراء والتعاون فى ميادين الفنون . لم تزد على أنها بوضعها الحالى رحلات للترفيه عن النفس حتى يسرى عنها هم التفكير فى متاعب الحياة المادية وتخريب القنابل الذرية ، وهى مبررات لنزهات الوزراء والفنانين المحظوظين، ولكنها لم تؤد بحال إلى منع الحرب . وإن الفن زهرة يانعة من زهرات المدنية تتفتح أكمامها لتنشر عبيرها ، ولكن ليس لعبيرها إلا أثره الوقتى حين تتضوع الزهرة ، ومدنيتنا لاترتكز على الفنون كما لاتوجهها هذه إلى ناحية الخير ولاتبسط عليها جناحيها وتضمها إليها لتحول دونها ودون أن ترتمى فى أحضان الآله « مارس » . فتلاقى شر مصير .

ويقولون إن الشعوب تتكون من عقليات ومدنيات وثقافات متباينة . وإن آمالها وأطماعها وأفراحها وأتراحها تختلف باختلاف تكوين بلدانها وموقعها الجغرافى ولغاتها ومارضعته من لبان العلم وماعتادته من نظم الحكم وماأخذت به من أسباب التقـــدم المادى . ويقولون إن الجنس والعنصر والدين واللغة والباعث الاقتصادى والميراث التاريخى وبحبوحة العيش أو شظفه والتشريع والكيان الاجتماعى هى عناصر مختلفة تطهى فى بودقة خاصة التكوين السياسى والاجتماعى لدولة معينة وتخرجها بشخصيتها المعنوية التى تتميز بها عن غيرها بل عن جاراتها . وقد نرى ذلك فى مجرد عبورنا قنطرة أو اختراقنا لجبل أو انتقالنا من ساحل لآخر مئات من الأمتار أو الفراسخ ، فهذا مشاهد فى ترك السائح لمدينة « ستراسبورج » إلى جاراتها « كييل » وتفصلهما قنطرة بسيطة . ولكننا نرى تباينا شديداً بين مدنيتين مختلفتين ، فطابع « ستراسبورج » محلى ألزاسى وفرنسى بحكم بقائها تحت حكم فرنسا مدة وطابع « كييل » جرمانى فهى فى صميم ولايات ودوقيات جرمانيا القديمة ، وهو مشاهد فى الانتقال من أسبانيا إلى فرنسا عن طريق جبال البرانس ووراء هذه الجبال جنوبا الروح الأسبانية بصخبها وبمسحتها العربية وأمام هذه الجبال الروح الفرنسية بماديتها ومغامراتها . وربما رأينا فى هـذا الفاصل السر فى هزيمة عبد الرحمن الناصر فى موقعة « بواتييه » ، ووقوف فتوح العرب فى أوروبا الغربية عند حدود البرانس ، فقد جابهوا مناخا وطبيعة جغرافية وحياة وشعوبا تختلف عن طبيعتهم وعما ألفوه ، وهومشاهد فى القارة الأوروبية وماوراء المانش فهذا الفرنسى فى « كاليه » ترى فى عينيه ذكاء اللاتين وينعكس منهما مايريد أن ينبئك عنه ، وفى حركات يديه وعباراته مافيه الكفاية للتعبير عن مكنون نفسه . وهذا الانكليزى فى « دوفر » لاتستطيع أن تلم بمايريد وما يضمر ولايحدثك إلا بما لا يريد أن يخبرك به .

ولكن إذا اختلفت الشعوب فى طبائعها وأهدافها وفى اعتناقها المدنية ووسائل أخذها بأسبابها ، فهى بلاشك تتفق فى ميولها جميعا بلافارق . إذا

رجعنا إلى قرارة ضمائرها ولم يسيرها حكامها وفق أهوائهم وأطماعهم إلى السلام والتعاون والبعد عن الحرب .فالحرية حق طبيعى وتعشقها لها والتعلق بالحياة هما الظاهرتان الأساسيتان لها ، ولامعنى لسيادة الشعب ولسلطان القانون الدولى ولتفاهم الشعوب ولمنظمات السلام بدون توطيد أقدام الحرية وتأييد حق الأنسان فى الحياة وفى حرية الحياة دون انتزاع روحه انتزاعا لأسباب لاتمت للحرية بصلة ، مصدرها العراك على الأسواق ومسالك البر والبحر كما سبق أن فسرنا لصالح نفر وأقلية ضئيلة ، وكما أمكن تكوين دولة قوية من مجموعات دول متباينة أصبحت اليوم مزودة بأحدث معدات الصناعات الحديثة ووسائل الرفاهة وقطعت شوطا بعيدا فى التقدم المادى هى الولايات المتحدة الأمريكية . وشعبها هو مجموعة شعوب مختلفة هاجروا من شمال أوروبا وغربها وقلبها وجنوبها ومن الشرق الأوسط والصين واليابان والهند فهى برج بابل حقا ،وقد جمعتهم المصلحة وتعشق الحرية وحرية الحياة وتنسم عبير حقوق الأنسان بعيدين عن الحق الألهى والاضطهادات الدينية ومحاكم التفتيش وظلم الحكومات الاستبدادية والنظم الأوتوقراطية . وفى سبيل غايتهم المثلى وهى روح المدنية الحقة قذفوا بالمستعمر الظالم الذى أراد أن يفرض عليهم ضريبة الشاى بالنار والحديد إلى الأطلنطيق وعاشوا أحراراً متفاهمين ، ولِمَ لايمكن تحقيق شبيه هذا النظام فى نطاق أوسع ؟ ولم لايصبح مايزعمه البعض أنه فى حكم المستحيلات ممكننا وهو إدماج الشعوب المختلفة والدول المتعددة فى نظام واحد شامل ؟ فلاتبلبل للأفكار ولاتباين للمصالح ولا تشاحن وتطاحن يؤديان إلى امتشاق الحسام وإراقة الدماء أنهـــارا ، فنظام القوميات والدول خطوة أولى فى سبيل المدنية ستعقبها حتما خطوات تؤيد حرية المرء فى الحياة وحقه فى المحافظة على هذه الحياة ونبذ الحرب بخرائبها وويلاتها وأزماتها المسلسلة التى لاتنتهى ، وفيما يلى موجز لمظاهر المدنية الحقة لاالمزيفة ولمايراه كثير من المفكرين أنه الملاذ الحصين لوقاية الشعوب ويلات الحرب ، وأنه السبيل السواء لتفاهمها : —

( ) احترام الأنسان والمحافظة عليه باعتباره عنصرا للبناء والأنشاء وركنا حصينا للمدنيه وازدهارها ، وأن أولى واجبات الدولة (فى القانون الداخلى) والدول (فى القانون الخارجى) إحاطته بكافة الوسائل والضمانات التى تحفظ له حق الحياة ، فيجب ألا يعتبر بعد اليوم أن الكائن الأنسانى الحى رقم فى مجموعة بشرية كالقطيع الكبير العدد يمكن تسخيره واستعباده واستهدافه للخطر والمـــوت لاتفة الأسباب ولتحقيق أطماع الساسة والمستعمرين باعتبار أن وجوده وحياته هما لصالح الدولة ولأسعادها وبالحرى لأطماع شرذمة من دكتاتورى المال والسياسة . وإن ماسمعناه عن قسوة الفراعنه الأقدمين وبناه الأهرامات والهياكل حيال رعاياهم ليس شيئا مذكورا فى جنب مانراه فى إذلال البلدان الفاشية لبنيها ومادلت عليه الحروب الحديثة من إسراف فى الأرواح البشرية وتبذير للقوى الأنسانية وإرواء لأراضى الموت وساحات العذاب بدماء تراق وتنهمر سنوات وكأن السماء قد تفتحت عن قرب تسكبها على اليابسة العطشى سكبا . ومن مظاهر حياتنا الحديثة احتقار الجسم الأنسانى والروح البشريه ، وتدل على ذلك صور المعذبين فى معسكرات الاعتقال وجثث المحترقين فى أفران إحراق المخالفين فى الرأى وشتى عقوبات الشنق والأعدام رميا بالرصاص وإلقاء الجثث بعضها فوق بعض بوحشية وفظاعة دون حسبان للشعور الأنسانى ، وما جنته المدنيه من مبادىء ساميه سرعان ما اختفت وطغت عليها الغرائز الشريرة ، فهذه رؤوس مقطوعة وأطراف من أجساد أو جثث كاملة لأطفال وصبيان وفتيات ونساء ورجال أشداء اختلط فيها الحابل بالنابل لمجرد التشفى والانتقام ، وهى مكدسة خلوا من غطاء يستر عورتها ويقى الغير بشاعة ماقد يشاهده من تعفنها ويراعى للموت حرمته وللحياة قدسيتها وملقاة فوق العربات بلا نظام أو فى حفر أو على قارعة الطرقات ، فيالهول احتقار الأنسان المتمدين ـ على زعمه ـ لأخيه الأنسان ؟ ولقد كان الحاكم

فى العصور الوسطى يصرح للمذنب الذى سيلقى حتفه وقد رمى بالزندقة أو اتهم بجريمة شنعاء أن يعترف قبل أن يصعد إلى المكان الذى سيحرق فيه حيا ، أما اليوم فلا يهتم النازيون وغيرهم بمن سيقدمونه قربانا إلى المحرقة أو من سيقطعونه إربا لأجراء التجارب العلمية فيه - على زعمهم - بمعرفة ما إذا كانت هذه الضحية البائسة تسكنها روح إنسانية .

(٢) احترام الحياة البشرية والمحافظة على الأرواح والاقتصاد فى إنفاقها فى الحروب وخلافها ، وهى أساس احترام الحرية الفردية للمرء فى ظل القانون الداخلى الوارف الأفنان وكذا فى التشريع الدولى والمنظمات الدولية وهيئات السلام . فعلى المشرع أن يوجه همه إلى أن يكفل للمرء حرياته على نطاق واسع باعتبار أن الدولة نظام وجد لأسعاد الأفراد والدفاع عن حقوقهم والمحافظه على الأنفس والأموال ، وأن هم الدولة فى تدعيم سلطانها هو لرعاية حق المرء فى الحرية وفى حرية الحياة ، وأن انتزاع الحياة لا يكون إلا فى حالات لا مناص منها وأن التقتيل والتشريد وسوق الملايين إلى ساحات الوغى وسائل على المفكرين وعلى كل دولة على حدة ثم على الدول مجتمعة أن تحول دونها بكل ما أوتيت من عزيمة وقوة ، والمسألة لا تنحصر فى سن قوانين منمقة وإعلان حقوق ظاهرها حسن ولكنها تخفى السم الزعاف ، بل أن تتشبع الروح التشريعية باحترام الحرية الفردية. وطالما انتحلت الدول الدكتاتوريه المعاذير فى سنها قوانين تبرز فيها نواحيها الظالمة البعيدة عن الأنسانية ، وادعت ان سعادة الجماعات التى يستمد منها الفرد حرياته لا تتحقق إلا بتطبيقها وأن مصلحة الدولة وتدعيم قواها فوق كل اعتبار وطالما جردت الدول المستعمره وفى مقدمتها كبريات ديموقراطيات الغرب الحملات لأخضاع الشعوب المطالبة بحرياتها وبتحريرها من ربقة الذل الأجنبى والاستعباد الاقتصادى وبوجوب تمتعها بحكومة حرة للشعب فيها صوته المسموع وصوت الشعوب عنوان سيادتها ، وطالما تآمرت الدول الغربية الصناعية على استقلال الأمم الشرقية المستضعفة وانتحلت المعاذير الواهية لتبرير فعالها البعيدة عن الأنسانية وآزرت الرجعية فى جهات خارج

حدوذها مع مانعلمه عنها من شدة احتقارها للأرواح البشرية وإسرافها فى إنفاقها لتأييد سلطانها غير آبهة بسوء المغبة والمصير وغير ملقيه بالا لما يحوق بالبلدان التى تئن من فساد الحكم واضطراب الحياة الأقتصادية واشتداد حلقات الأزمات عندها وماتؤدى إليه هذه الحالة مع تضارب الأطماع السياسية إلى الحرب العامة التى تبتلع مئات الملايين من الأرواح والأموال. وطالما انحصرت جهود الساسة فى منظمات السلام فى ضم كل جبهة متنافسة للأتباع والمحاسيب ومساومة المعسكر الآخر على هذا الاساس وبيع العدالة ومواثيق السلام وحقوق الشعوب الصغيرة فى الاستقلال وفق المعاهدات ونصوص ميثاق الأمم المتحدة تحت قبة مؤسسة السلام رخيصة فى سوق الأطماع الاستعماريه كما حصل فى قضية مصر أخيراً فى مجلس الأمن، وحرى أن يطلق على المؤسسة سوق المساومات السياسيه وبيع الشعوب جملة كالرقيق لصالح الاستعمار. لقد بذلت الحكومات جهدها فى القرن الماضى للقضاء على تجارة الرقيق وبيع الأنسان كفرد وهى لم تنجح فى إبطال أسواق الرقيق الدولى بالجملة وبيع الشعوب برمتها لصالح كبريات الدول الصناعية الغربية.

(٣) سهولة المعاملات والتعاون بين الناس وبين مختلف البلدان، فيحسن لتوطيد دعائم السلام ولأعطاء المرء صفاته الحقه كأنسان مدنى طبيعته تبادل الحاجات مع أخيه الانسان وأنه لاغنى لكل عن الآخر، أن تشجع الدول روح التعاون بينها وأن تجعل ولوج ديارها والارتشاف من مناهلها وقطف ثمرات إنتاجها الاقتصادى والفنى والأدبى فى متناول الجميع. وكما أن دوران الدم بحريه ودون عوائق فى أوعية الأنسان دليل الصحة وسلامة البدن وضعف الدورة الدموية دليل العلة فكذلك ضعف سير التبادل المادى والمعنوى وصعوبة خروج المنتجات من حاصلات ومصنوعات ودخولها إلى البلاد نظرا للحوائل التى تعرقل سيرها والسياج الذى يحول دون الصادرات والواردات،، أبرز دليل على اضطراب حياة عالمنا العليل. وكما أن حبس الدم عن عضو يؤدى إلى ضموره ويجلب

الاحتقان ففقر الدم فالصديد فالموت كذلك تنافر الدول وتقاطعها ونبذها روح التعاون وتعلقها بأهداب الاستكفاء والدفاع عن الاستكفاء بشحذ آلاتها الحربية لتصبح على تمام الأهبة - إن هذه العوامل تدفع بالعالم نحو احتقان الجو السياسى فالحرب العامة ، ولقد كان الباريسى يستطيع وهو مزود بفرنكاته وببطاقته الشخصية أن يتجه حتى قلب أمريكا اللاتينية وهضاب بوليفيا للنزهة أو الأعمال ، أما اليوم فيتعذر عليه مع اختراع طائرات تسير بسرعة ١٢٠٠ كيلو مترا فى الساعة أن يغادر بلاده إلا فى حالات نادرة ولأعمال ضرورية رسمية أو شبه رسمية أو للاستشفاء من مرض مستعص يتعين علاجه فى الجهة التى يريد السفر إليها ، وإذا عزم على السفر تعين عليه الحصول على تصريح بمغادرته البلاد وهو أيضا يقاسى قيودا وإجراءات لاحصر لها قد تفوت عليه سفره ، ويكفى ذكر قيود العملة وجوازات السفر والمرور وتصاريح الاقامة وبطاقات التموين ، ولا يقصد بسهولة المعاملات أن تلغى القيود الجمركية وخلافها دون تحفظ لتستفيد البلدان الصناعية الكبرى على حساب البلدان الناشئة فتغزو تلك أسواق هذه بصناعاتها الزهيدة السعر وتنتزع المادة الاولية رخيصه منها قسراً ،فى حين أن البلدان الناشئة محتاجة لرعاية خاصة حتى تنمو صناعاتها وتنتعش الحياة الاقتصادية فى ديارها ويرتفع مستوى معيشة أبنائها وتتبوأ مكانتها اللائقة بها فى العالم الدولى وتصبح لها شخصيتها التى يعتد بها ويحسب حسابها فى منظمات السلام العالمى، بل يجب أن تصبح المنافسة الاقتصادية والاجتماعيه بين الدول مشروعة فنعطى الدول الناشئة الفرصة فى سباق شريف فى حلبه التنافس العالمى

(٤) عودة التوازن والاستقرار إلى الحياة الاقتصادية،فأن الاستكفاء والاستعمار ومشكلات الحربين العالميتين المستعصية وسير المادة سيراً هو العدو بعينه بينما لاتسير الحياة الروحية بنفس السرعة - كل هذه العوامل أدت إلى فقدان التوازن والاستقرار فى ميادين الاجتماع والاقتصاد والسياسة ، والمدنية توازن والاضطراب يذهب بمزاياها ، فاضطراب النقد أحد أسباب

التدهور الأدبي السريع، فيؤدى تدهور النقد وفوضى أسواقه إلى مسارعة الناس بالتخلص من نقدهم بأى ثمن وإلى انهيار معنوياتهم وخور عزائمهم وقد رأوا ثمرات جدهم تتبخر فى دقائق دون أن يجنوا منها شيئا مذكوراً وألا جدوى من كسب القوت بعرق الجبين والادخار للشدائد. وإن سلامة النقد وضمان صلابته وثبات سعره متحدة مع سهولة المعاملات تؤدى إلى وضع أسس قوية لحياة الرخاء ولتقاليد سوق تجارية مزدهرة، وفى هذه الحالة تنمو الفنون وهى عنوان الحضارة. ويقولون بصدق إن الفن يتبع المال، وقد رأينا أن ازدهار الفنون فى « بروج » Bruges و« فلورنس » Florence و«همبورج» سار جنبا إلى جنب مع رواج أعمال التجارة، وقد تمكن أحد تجار «بروج» الأثرياء مادة البسطاء ثقافة يدعى « مارتين فون نيونوفن Martin von Nieuwenhoven أن يكلف «ململنج» Memling أحد عباقرة الفن أن يرسم صورته على لوحة شباك، وقد رسم على وجهها المقابل وجها صبوحا جميلا لمريم أم المسيح، أما وجه تاجر الأصواف هذا فقد ظهر فى الصورة ضيق الجبهة غليظ الشفتين مفتوحهما وكأنه قد فغرفاه لضخامتهما. وقد رأينا كيف أدى عجز الدول عن حل مشكلات النقد ووضع حد لحرب العملات وفوضاها وتسوية الديون العامة، إلى شلل المعاملات التجارية والتبادل بين الأمم وإلى تهيئة جو الحرب.

* * *

والخلاصة إن المدنية المثلى التى نصبو إليها والتى تسمو بخلقنا الدولى عن حمأة المنازعات المسلحة والحروب الطاحنة وتحلق بنا فى فضاء السلام الصافى الأديم هى تلك المدنية التى تنجح فى بذر عوامل الخير وتنبت نباتا حسنا فى تسخير قوانا المادية ومخترعاتنا ومكتشفاتنا التى بمقتضاها كبحنا جماح العناصر الطبيعية الجبارة وامتطينا صهوتها على ظهر الأرض وفى أعماق المحيط وفوق قبة الجوزاء، وسبقنا بقذائفها أية سرعة كان يتصورها الانسان، فكدنا أن نفوق باستخدامها علميا سرعة الضوء والصوت. وعلينا أن نبادر بسرعة

وبغير تردد إلى رسم الخطط المثلى لتوجيه معارفنا المادية لخدمة الأنسانية وتخفيف ويلاتها ، بدلا من العمل على إبادتها بنفس سلاحها وزيادة المتاعب والآلام البشرية . ولكننا مع الأسف لم نخط خطوة جديدة واحدة فى هذه السبيل وليس مثل فشل رقابة إنتاج القنبلة الذرية دوليا وتحريم استعمالها فى الحرب ببعيد .

وتشتمل المدنية الأوروبية القائمة وهى فى طريق اندثارها مثل غيرها من قبل نظراً لاختلال توازنها وطغيان المادة على الروح فيها ، على مغالطات عدة لم تسلم شتى مخلفاتها من مثل هذه المغالطات ، وحتى نظم السلام طغت عليها أنواع من الخدع إلى حد أن صارت أضحوكة الخاص والعام . مثل ذلك مثل المرء ينظر إلى السماء فى ليلة صيف يسودها الظلام لاسحب فيها ولاقمر يبدد بأشعته الفضية الحالكة ومايقلق بال المتأمل فهو يشاهد أجراماً وكواكب تتألق وهى صغيرة نائية معلقة كالثريا فى قبة كبيرة . وإذا قارن الأرض التى يفترش ثراها بما يحدق فيه وبنهاية الأفق الذى يستطيع أن يرمى ببصره إليه خال أن أرضه فى حجمها أضعاف مايراه من الأجسام الضئيلة ، ولكنها الحقيقة المقلوبة الأوضاع ، فهو وكوكبه الذى يعيش فوق سطحه ضئيلان لاحول لهما ولا طول وهناك أشعة وأضواء قد وصلت إليه تبرق وتسطع بأنوارها المتقطعة كالمليحة الحسناء فى ترددها وتيهها سافرت مئات القرون وبردت وماتت أجرامها ولكن أضواءها لاتحدثنا بعد بأفولها أو بأنها هوت فى الفضاء اللانهائى الواسع . وهناك كواكب قد بعثت وتبوأت مكانتها فى الجوزاء ولن يأتينا نبؤها إلا بعد مئات السنين يستغرقها الضوء فى سفره إلى أعيننا . هذه هى حياتنا الدولية وهذه هى مؤتمراتنا للسلام وصفحتنا السياسية للرأى العام ، خداع فى خداع يجر بقطيع البشر إلى الجحيم باسم الإنسانية والحرية والعدالة . ولكن القول جذاب خداع والنظر قصير ضعيف لايستطيع الكشف عن المغالطات لأول وهلة والقلب مريض ينبض نبضا ضعيفا فى بيداء موحشة والنفس أمارة بالسوء تشعرجتها بعجزها

عن إيجاد التوازن اللازم فى حضارتنا المختلة القائمة، وكما يقول «بول فالرى» وغيره من الكتاب الرقيق الحس البعيدى النظر والتفكير «إن كل حضارة معرضة للموت والانقراض»، ولنولى نظرنا شطر الماضى البعيد فماذا بقى من مدنية الفراعنة والكلدانيين والاشوريين والقرطاجين وغيرهم؟ وماذا ظل من مدن كانت عامرة زاخرة بالحياة والسطوة مثل طيبة وتل العمارنة والفسطاط وبابل وحور، ترى العين المجردة اليوم مخلفات هذه المدن مجموعات متداعية من الأسوار وأكوام الأحجار والأتربة المحترقة. غير أن الباحث يرى خلال تأملاته وتنقيبه وحفرياته ذكريات وآثار مخلفات وتراث الأقدمين، وهى التى بنت على توالى العصور والأزمان مدنيتنا القائمة، فحلقات حياتنا الاجتماعيه والسياسية مرتبطة بعضها ببعض بأوثق الروابط، ومن البلاهة والمغالطة محاولة تجاهل أحدى هذه الحلقات أو فصلها، ففى هذه الحالة ننكر العلم وندنس هيكله المقدس بأفكارنا التعصبية، وفى محاولة البعض إنكار ماخلعته مدنية العرب والأندلس على أوروبا الحديثة من خير وتجاهل نبراسها الذى بدد ظلمات الجهالة قرونا فى القارة وكانت الحروب الدينية وحزازات أمراء الإقطاع تمزق أحشاءها، شر جريمة ترتكب ضد التاريخ والمعرفة.

ولقد انفضت المدنيات المتعاقبة وانطفأت شعلتها تبعا للاختلال السياسى وللفوضى الاجتماعية وللتفكك المعنوى ومعاولها هدامة للمدنيات ولراحة الشعوب وسلامتها، ويضاف إلى ذلك مايقوله «شكسبير» كبير شعراء وروائي الأنكليز فى قصة «هامليت» على لسان «هامليت» «لهوراثيو» وهو: «هناك أشياء جمة فى الأرض والسماء هى أكثر بمراحل عما يحلم به الفلاسفة»، وحقا هناك عوامل شر وهدم إصابتها قاتلة للمدنيات، ويكفى أن نذكر أنها تخفى فى طياتها الحرب وشرورها.

وهذا العالم الفسيح المفعم بالمتناقضات والأسرار لايزال غامضا يصعب إدراك كنهه وتفسير كثير من مشاكله، وقد نرى الحياة فى ثياب الموت

والموت فى ثياب الحياة وقد نرى المستقبل تارة يشف عن انتقام وأخرى عن سخرية وراءه تارة باسما مفعما بالآمال أو قليل الاكتراث بما يدور حوله أو ساخراً من كل شىء أو مقطباً عابساً ينتظر حلول الكارثة ، وهذه القوى الخفيـــة ونرى فى صفحتها انعكاس التاريخ يصفها « پول كامبون : Paul Cambon سفير فرنسا فى انجلترا وأحد كبار رجالها الدبلوماسيين فيقول « نرى فى التاريخ كما فى الطبيعة أن أضخم الظواهر نتيجة أسباب كثيرة فى جملتها ، وكل سبب منها ضئيل ، ولكن بتجمعها بعضها مع بعض تتضخم وتؤدى مهمتها بثقة وتؤدة » .

ولكن نتساءل ماهى الأسباب الهامة التى تؤدى إلى انحطاط مدنية وسقوط هذا الطير المحلق من عليائه إلى حضيض النسيان ، هناك أسباب رئيسية ثلاثة يمكن مشاهدتها متفرقة أو مجتمعة تنفث سمومها القاتلة ويشجع بعضها بعضا على الأذى والشر وهى :

(١) أولى هذه الأسباب الرئيسية الحروب ويعنى بها الحروب الطويلة المنهكة وهى تضعف الثروة الثقافية والمعنوية للشعوب بتدميرها وبثها الموت أينما تحل ، وبما تقلبه من أوضاع أهمها : أن يستحيل المرء فى نيرانها إلى وحش ضار Homo Homini Lupus ، فتختفى الصفات الظاهرة فيـــه إبان السلم ومايبرزه من أدب ودماثة خلق ، وسرعان مانراه يرتد بفعل الحرب إلى غرائزه الأولى يوم كان يسكن الكهوف ، فهو يقتل بلذة وسرور ، وهو يعذب النفوس البريئة لمجرد إطفاء شهوات شريرة فى نفسه القاتمة القاسية ، وهو يدمر قطع الفن ومخلفات العبقرية النادرة ، وهو يحرق وينسف وينافس فى طيشه قسوة العناصر الطبيعية فى ثورتها وفعل البراكين والزلازل والطوفان والفيضان والصواعق ، وحروب اليوم عالمية وليست موضعية فتدميرها شامل وخرابها عام ، فلايلبث مثلا أن يصحبها ويعقبها اضطراب وسقوط للعملات فساد للمعاملات وانهيار لخلق التعاون ، ويكفى أن يصحب الحرب عدم استقرار لحياتنا المالية لندرك مدى خطرها على المدنية وأثرها الشديد فى

تدهورها ، وقد رأينا كيف أدت الحروب المتعاقبة التي أنشبت في أثينا أظفارها إلى انهيارها فزوالها .

(ب) والسبب الثانى فقدان القوة الروحية والخلقية للمجموع، وقد يحدث هذا دون اشتعال نيران الحروب نتيجة الأزمات ومخلفات الحروب . وهذه الصفات التي ترشد الشعوب في سيرها في موكب الحضارة إلى سواء السبيل كالروح تماما للجسد إذا غادرتها فقدت المدنية قدرتها على السير والحياة. وإما أن يختار الانسان الفوضى والجريمة والظلام وإما أن يختار هذا القبس من النور وهو روح الخير ترشده في دياجير حياته القائمة على الأطماع وانتهاز الفرص حتى على حساب الإضرار بالغير والغدر بالقريب قبل الغريب . كما أن الطبيعة قاسية لقنته الكفاح والقتل في سبيل القوت ودفع الأذى في حياة الفطرة الأولى فهي قد أوحت إليه بما سمعه في صدره من دقات قلبه ونسمات نفسه ، وباستنشاقه هواءها وعبيرها ورؤيته جمالها وفضاءها وخضرتها ومياهها وليلها ونهارها وفلكها الدوار بتعشق الحرية واتخاذها ديدنه وملاذه وبالإيمان بها وبأقامة صرح مدنيته على أساسها ، فقد رأى فيها حقا طبيعيا لاحيد عنه وإلا سقط فريسة العبودية والموت. رأى هذه الحرية في الفضاء الواسع وفى جلال الوجود واتساعه بفيافيه وهضابه ووديانه وسهوله وأنهاره ومحيطاته وأنه يسير تارة ويلقى عصى ترحاله أخرى ويهبط حيث يطيب له العيش ، ورأى هذه الحرية في الطير الذي يسبح في كبد السماء وينتقل من غصن إلى آخر شاديا مغرداً وفى الحيوان الأعجم وهو يقفز من صخرة إلى أخرى وينتقل من جدول إلى آخر ، فبهرته نواحي الخير وعذوبة الحياة واتجه إليها ، بينما أيقن أن فيما يشاهده بين حين وآخر من علائم القسوة وآلام الطير الذبيح والحيوان المحتضر الصريع مالايمت إلى الصفة الغالبة للطبيعة ، وامتزجت نفسه بما فى الطبيعة ومافى أشعة الشمس من ضوء ساطع ومافى ألوان الجوزاء وأديم الأرض من أضواء وضاحة ومافى المياه من صفاء كاللجين وما في الجو من عبق النسيم فلانت نفسه وانبعثت منها عذوبة كالكوثر

وظهرت مشاعره ووجدانه أنقى من نمير الماء ، فخلع إهاب الوحشية الأولى وصار عظيما بخلقه ومدنيته . ونمت جذور الخلق السامى فى نفوس الجماعات ، هذا الخلق الذى على سخط عوامل الشر وطغيانها يطرق بين حين وآخر أغلظ القلوب فى أحلك ساعات الأزمات الأنسانية ليطالب بشدة بنبذ الحرب .

(٢) والسبب الثالث ضعف مبادىء الحريه ، فالحريه وقد ذكرنا فى مراحل عدة أنها شديدة الأهمية لتقدم العالم ورفاهة الشعوب واستتباب السلام ، هى كالأوكسجين للرئه الروحية التى لا حياة للجماعات بدونها ولا سبيل إلى سيرها نحو السمو الخلقى واحترام مبادىء العدالة إلا بواسطتها ، أو هى أكسير الحياة للمدنيات لا تلبث إذا اختفت أو انتهكت حرماتها دون أن يبدى أنصارها العزيمة والقوة فى سبيل الدفاع عنها أن تندثر هذه الجماعات وحضارتها بسقوطها فى هوة الظلم ونتائجه الوخيمة وأولاها سقوط البشرية فى حمأة المنازعات والاقتتال . ومعنى ضعف مبادىء الحريه هو فقدان المرء لقيمته كإنسان له كرامته وإهدار إنسانيته ووضعه فى مصاف الأرقاء والأنعام وقيد غدواته وروحاته وبث العيون والأرصاد للتجسس على أعماله واتهامه بسوء نية بالتآمر على الدولة ونظام الحكم وشق عصا الطاعة على الدكتاتوريين والحكام المطلقين للحيلولة دون إظهار رأيه وإبداء وجهة نظره المعارضة ومحاربة الأفكار الجديدة ، وهذا يؤدى عاجلا أو آجلا إلى موت الدولة مهما بلغت من قوة ومكانة عسكرية ، والمشاهد أن الإنتاج الذهنى وازدهار العلوم والفنون ونمو الملكات والعبقريات لم تسر خطوات جديه إلا فى ظل الحريات التى يطمئن المرء فى كنفها إلى إبداء ما يعن له . وبينما اقتصر النشاط العلمى فى القرون الوسطى على مناقشة دخول الجنة والنار وذلك فى ظل قسوة الكنيسة وبطشها حلق الأنسان فى علياء التفكير والابتداع مما أدى إلى تحريره من ربقه الامتيازات وكسبه حقوقه الديموقراطية فيما بعد بفضل جهود المصلحين الدينيين أمثال مارتن لوثر وكالفن وتحطيمهم قيود التفكير الذهنى

فيما خلا ما كان يرضى به البابا واتباعه ، وتبديدهم ظلام الاستبداد الدينى بمطالبة زعماء الكثلكة الحساب عما وصلوا إليه من قصور الدين براء منه .
وقد رأينا ما وصل إليه العالم من سوء المصير فى جحيم النظام العاشى وسلاسل البيروقراطية والرقابة البوليسيه وقيود الإداره وأكداس أوراقها التى تطالب المرء لكى يعيش ، بأن يخضع لقيود تتناول ملء خاناتها باستمرار .

ولا حاجة إلى تكرار ما سبق أن ذكرناه فى أزمات أوروبا المعاصرة من أن الأداة الحربية تقتل رغبة المرء فى الادخار وجهوده المستمرة فى ابتداع الجديد المستطرف باستمرار شحذها والقذف بكل عزيز فى أتونها . فالحرية عزيزة نجدها مطبوعة فى صفات الإنسان منذ طفولته الأولى وعويله بين ذراعى أمه تبدو فى حركاته وسكناته وفى ابتساماته البريئة ، وهى تنمو بنموه لتجعل منه إنسانا جديراً بالحياة التى ساقت إليه أعز ما تصبو إليه النفس ، وبدلا من الحرص على هذه الهديه الثمينة وتعهدها بالرى والسقيا وتدليلها نبذها وحطمها ، وهى كالقنية الثمينة تحطيمها يبعثر كل ما تحتوى عليه كما أن كسرها لا يشعب وبذا يفقد المرء أثمن ماهو جدير بالحياة الدنيا . وإنه من العار أن يعمل الذين يتشدقون بالدفاع عنها ويملئون العالم صياحا وصخبا بأنغام تعشقها ويفخرون بأن قوة مبادئهم السياسية ونظمهم التى يحكمون باسمها هى فى الحرية الكامنة فيها ، على أن يكونوا فى طليعة المعتدين عليها بتكميمها وإهدارها وتمزيقها إرباً إرباً . ولا أدل على ذلك من تصرفات كبار المضطلعين بسياسة مؤسسات السلام ونظام هيئة الأمم المتحدة الجميل نظريا المعوج من ناحية تطبيقه ، فهى الملاذ الوحيد لحماية حريات الشعوب ووقاية العالم ويلات الحروب ومعاول هدم الحريات وإراقة الدماء ، ومع الأسف تدل أعمالهم القائمة على المصالح ونظرهم إلى المبادىء بمنظار المغانم المادية والاتساع على حساب الغير على أنهم لا يرعون للحرية ذماراً إلا إذا كانت حرية اتساع بلدانهم وكسبها بانتزاع أراضى الغير وإهدار حرية الشعوب الأخرى .

إن الحرب العالمية الثانية سور ضخم يفصل بين عالم وآخر ، فقد اختفى نوع من الحياة ليظهر نوع آخر كثير المشاكل الصعبة المراس التى يتعذ رحلها فى جو من الشك والضغط السياسى والخوف من كارثة أخرى أشد تنكيلا بالإنسانية من كارثة الحرب الأخيرة التى لم تجف بعد دماؤها أو تندمل جروحها . ومن أهم مشكلات عالمنا القائم عجز حياتنا الروحية وضعف إيمان الشعوب فى قوة الخلق الدولى وفى صفاء ضمير الجماعات السياسية ، وعالم اليوم أحوج منه فى أى وقت مضى إلى الغذاء الروحى وبث الثقافة القائمة على الحرية والعطف والحنو على الضعفاء والبائسين ونبذ الحروب وسفك الدماء . وهذه الثقافة الإنسانية هى تراث المدنية منذ القدم وتتمثل فى صيحة « هاملت Hamlet معجبا بالإنسان » هذا الإنسان نموذج مثالى للعبقرية ، وما أنبل عقله ، وما أنبغ مواهبه الواسعة ! وما أجمل وأعجب تعبيراته فى تكوينه وحركاته المختلفة ، فإذا تحرك كان فى حركاته أشبه بالملائكة ، وإذا فكر كان أشبه بالآلهة ! هو أعجوبة العالم والصورة الكاملة البديعة للكائنات الحية، وهذه الانسانية لن تتقدم إلا بضمان حريات الفرد وشخصيته كما أن شخصية المرء واستقلاله ومما أولى ضمانات الحرية لا حياة لها إلا فى جو من الانسانية والثقافه الروحية ، وإننا اليوم نعيش فى عهد الذرة فإذا سولت الروح الشريرة للنفوس أن تطلقها من عقالها وتحطمها فقد يتحطم الكوكب الذى نعيش فوقه وبذا تتحقق النبوءه الهنديه القديمة التى تعلن فناء العالم برقصة « سيفا » الوحشية وهى تدوس أرضنا بعد أن غاضت عنها معالم الحياة ويلتف حول عنقها عقود من الجماجم تدلى بسوء المصير .

لقد خطا المفكرون فى ظل الحياة الديموقراطية الحديثة ونمو دوحتها وتشعب أفنانها خطوات واسعة لا سيما منذ القرن التاسع عشر ، فى تلافى مساوىء المدنية المادية الحديثة وتوطيد أركان الحرية من الناحية الدولية ، فعملوا على تدعيم القانون الدولى فى مختلف الظروف والأحوال ليبرز سلطانه ويأتى بثمراته الشهية فى السلم والحرب أى فى . :—

(١) معاملات الدول بعضها مع بعض وتعاقدها واحترام كل منها الرعايا الأخرى وحقوقهم فى أوقات السلم وتمتع الأفراد بحقوق ومزايا فى تجولاتهم فى الخارج ما كانوا ينعمون بها دون نمو القانون الدولى ورسوخ أقدامه.

(٢) ومراعاة القواعد الانسانية والشفقة والرحمة فى حالة الحرب ومعاملة الجرحى والأسرى معاملة تقلل ما أمكن من الآلام والتعذيب والتشويه والانتقام التى لا طائل تحتها إلا لمجرد الكيد والتشفى، واستبعاد استعمال بعض الأسلحة الذريعة الفتك.

(٣) وبذل قصارى الجهد لتقرير السلم ولنبذ الحروب ولوضع قواعد للوساطة والتحكيم الدولى ولبناء صرح شامخ قوى الأسس للسلام الدائم بين الأمم.

وتعدت أعمالهم نطاق وضع المبادىء القائمة على العرف أو المعاهدات الدولية أو تكرار الحوادث والحالات التى أصبح مسلما بها إلى محاولة صياغة القانون الدولى، ووضع نصوص محكمة له يأخذ بها العالم المتمدن، وإلى تقرير حقوق الانسان من الناحية الدولية وجعل هذه الحقوق كالحريات الأساسية المقررة فى دساتير مختلف البلدان الديموقراطية، وكذا إلى دمغ التشريع الدولى وقانون المعاملات بين الأمم بالصيغة التنفيذية التى تكفل احترامه والضرب على أيدى الدول المعتدية التى تعبث به وتأديبها بالقوة إذا لم تخضع للأحكام والقرارات التى تصدرها المحاكم الدولية للتحكيم والفصل فى المنازعات والحيلولة دون الاعتداء وإراقة الدماء. ولا تزال هذه الجهود فى خطواتها الأولى تتقدم تارة وتتأخر أخرى تبعا لتطاحن عوامل الشر وعوامل الخير وتبعا لتضارب الأهواء والمصالح.

وفيما يلى بيان مجمل لنشاط القانون الدولى ومدى مايؤديه من خدمات للأمم والأفراد ونفوذه فى إقرار السلام، وخلاصة بما وصلت إليه جهود أهم المفكرين فى نبذ الحرب ووضع أسس السلام الدائم وتقرير حقوق الانسان من الناحية الدوليه. ولن نغفل عن شرح قيام عصبة الأمم ومهامها

وعوامل ضعفها وظروف اضمحلالها وفنائها ثم قيام هيئة الامم المتحدة ومايتبعها من نظم ومنظمات السلام ، وماتجره من متاعب ومدى جهودها فى تحقيق الأغراض التى أنشئت من أجلها ، وأخيرا أهم مايقف حجر عثرة وعقبة كأداء فى سبيل التفاهم بين الشعوب وتدعيم السلام واستقرار الأمن العالمى .

* * *

شغلت عقول المفكرين فى أوروبا منذ عصر إحياء العلوم مشكلة منع الحروب وفتك الناس بعضهم ببعض بطريقة منظمة بواسطة جيوش مدججة بالسلاح ومعدة إعدادا دقيقا للتدمير والفتك على نطاق واسع ، ووضع كثير من الفلاسفة ورجال الدين مشروعات لتحقيق سلام دائم تعيش فى ظله الشعوب الأوربية على اختلافها وينصرف ملوكها وأمراؤها إلى إصلاح ديارهم وتعميرها ويقصرون صراعهم على الشرق وأمراء المسلمين ليثأروا لفشلهم وهزائمهم فى الحروب الصليبيه .

وفى مقدمة من فكر فى العمل على استتباب السلام فى ربوع القارة الغارقة فى لجج من الدماء بفعل الحروب الدينية «بيير دى بوا» Pierre be Bois فى القرن الرابع عشر ، فقد زعم أنه إذا شاء أمراء النصارى استرداد الأراضى المقدسة من المسلمين يتعين عليهم أن يتصافوا وأن يتعاونوا ويتعاهدوا وألا يشن الحرب بعضهم على بعض ، ويجب عليهم فى اعتباره أن يوجهوا جهودهم وقواهم ضد غير المؤمنين أى أن يشنوا الحرب على العالم الإسلامى. ووضع لهذه الغاية نظاما ومجلسا للتحكيم مكونا من رجال الدين على أن تستأنف أحكامه أمام البابا كهيئة قضائية عليا ونهائية ، واختصاص المجلس النظر فى المنازعات بين الأمراء وفض المشكلات الدولية وتقرير السلام . وهكذا أراد إنشاء جمهورية مسيحية تشرف عليها الكنيسة الكاثوليكية وعلى رأسها البابا الذى له القول الفصل والكلمة النهائية ، ولاغرو فى ذلك فقد كانت سلطته دينية ودينويه Spirituel et temporel وكان

نفوذه السياسى لاحد له يولى الملوك ويعزلهم .

وفكر « سولى» Sully وزير هنرى الرابع ملك فرنسا فى أوائل القرن السابع عشر فى مشروع سلام دائم ، وهذا الوزير السياسى الداهية هو صاحب فكرة « التوازن الدولى الأوروبى » équilibre europeen فى صورته الحديثة . وقد وضع فى عزلته السياسية المبكرة مذكرات يقترح فيها وضع أسس متينة للسلام فى أوربا ومنع الحروب بين أمرائها ويطلب إعادة النظر فى خريطة القارة وحدود ممالكها وعروش أمرائها على أن تقوم الحدود الجديدة على أساس التوازن السياسى بين الممالك وتعادل قواها ،وفى هذه الحالة تبدأ الخطوات الجدية الأولى نحو السلام . ولتحقيق هذه الغاية وهى بيت القصيد عنده يرى إنشاء خمسة عشر دولة كبرى تتكافأ فى الثروة والمساحة والمقدرة ، ويقترح النظر فى المنازعات بين هذه الدول المسيحية وحلها بالطريق السلمى بتشكيل مجلس دولى مسيحى يتكون من مندوبين تختارهم الدول الخمسة عشر باعتبار عضوين عن كل دولة ، ولهؤلاء المندوبين مطلق الحق فى النظر وإصدار القرارات بصفة نهائية فى كافة المنازعات بين هذه الدول بما فى ذلك الخلافات الدينية .

ولا ننسى بهذه المناسبة مقترحات« الأب دىسان بيير» L'Abbé de Saint Pierre فى القرن الثامن عشر ، وقد وضع كتابا فى هذا الصدد صدر فى سنة ١٧١٣ ثم صدر فيما بعد مختصر له فىسنة ١٧١٧ كما اقتضب المختصر «جان جاك روسو» Rousseau فى سنه ١٧٢٩ مما يدل على شدة اهتمام المفكرين فى ذلك العهد بمشروع رجل لدين هذا . وقد تناول فى مؤلفة أسباب الحروب وأنها منازعات على الأراضى والحـــدود وعلى نصوص المعاهدات وتنقيحها ونبذها . واقترح وضع أسس قوية الدعائم لسلام دائم يمكن بواسطته تلافى المنازعات المذكورة . وقد رأى أن يقوم هذا السلام على تحالف دائم يوقعه الأمراء ويضمنون بموجبه حدود ممالكهم وكذا يتعهدون فيه بالمحافظة على العروش فى الأسر الحاكمة المتوليه فعلا الملك

والسلطان . وبذا يقوم السلام على أساس ما هو قائم ومنصوص عليه فى التحالف أى على أساس الامر الواقع Statuco ، ويتعهد الأمراء أيضا بموجب التحالف أن يقلعوا نهائيا عن الحروب لحل المنازعات بينهم وأن يطرحوها على الوساطة والتحكيم ، واقترح « سولى » تكوين مجلس منهم لتعديل التحالف وتدعيمه حين الحاجة كما جعل لقرارات الوساطة والتحكيم قوة تنفيذية يتعين احترامها ، فأجاز للحلف الالتجاء إلى السلاح لفرض القرارات على المخالفين الذين يرفضون تنفيذها وعموما للعمل على احترام ماتقره مجموعة الدول المتحالفة هذه باعتبارها الهيئة المشرفة على السياسة الدولية والسلام العالمى.

ونذكر من الانكليز «بن» Penn فى أوائل القرن الثامن عشر ، وهو مؤسس ولاية بنسلفانيا التى صارت فيما بعد إحدى الدول الثلاثه عشر التى أعلنت استقلالها عن انجلترا الوطن الام ، وقد كان أحد دعاة الحرية الدينيه ومن أنصار السلام ومن الذين لا تتزعزع عقيدتهم فى حاجة الناس إليه ووجوب الدعاية له . ومما يلفت النظر إلى تصرفاته ويثير الإعجاب إبرامه اتفاقا مع الهنود الحمر بشأن المستعمرة التى أسسها وسميت باسمه أمتاز بشروطه الإنسانية السمحاء ، وقد عد فى ذلك العهد شاذا غريبا فى بابه وقد سلط الاوربيون المستعمرون على أبناء العالم الجديد أسلحتهم الماضية لا لذنب اقترفه هؤلاء إلا أنهم أهل البلاد الأصليون ويجب أن يساقوا كالأنعام لخدمة الغاصب أو يقتلوا كما تقتل الأرانب. وقد درس «بن» مشروع « سولى » وإقتبس منه ما رآه صالحا ليصبح نواة لمشروعه. فكانت ميوله وهو « أنجلو » «سكسونى» فى تنظيم أوربا فرنسية . وهو يشرح فى مشروعه أسباب الحروب وأضرارها ويبحث فى أفضل الوسائل لضمان السلام ، كما يرى أنه لا يمكن تحقيقه إلا عن طريق العدالة الدولية والقضاء بين الدول المتنازعة ، ويقول « بن » أن القضاء الدولى أنجع من الالتجاء إلى الحرب مهما كان خاطئا وسيئا وقد نقل عنه « فرانكلين » Franklin فكرته فى جملة مأثوره وهى

«إن أسوأ أنواع السلام والصلح أفضل من أحسن الحروب» ويقترح «بن» فى سبيل تحقيق سلام دائم بين ممالك أوربا إنشاء مجلس عام يوفد إليه الملوك ممثلين عنهم يبحثون كافة المنازعات التى تنشأ بين ممالك أوربا المتحدة الممثلة فى المجلس المذكور ويتخذ المجلس قراراته لا بالأجماع بل بالأغلبية وهى ثلاثة أرباع الأصوات، وقراراته تصبح نهائية ولها قوتها التنفيذية التى تحمل الدول على احترامها أو تجبرها على الخضوع لأحكامها .

ومن دعاة السلام الانكليز « بنتهام » Bentham ، وهو أحد أقطاب فلاسفتهم فى أواخر القرن الثامن عشر ، وقد وضع برنامجا جريئا واسع النطاق للسلام الدائم على أساس إصلاح السياسة الانكليزية الخارجية إصلاحا يشمل اقتلاعها من جذورها ووضع غرس جديد مكانها ، إذ هو يطالب بعدول انجلترا عن سياسة الاستعمار وتنازلها عن مستعمراتها مما لم يصادف آذانا صاغية وتأييداً ما فى بلاده ، وهو ينادى تأييداً لفكرته بتخفيض السلاح البرى والبحرى عن طريق إبرام المعاهدات لاسيما مع فرنسا ، ويقترح إنشاء محكمة للتحكيم الدولى قراراتها إجبارية ولكنها لا تمهر بالصيغة التنفيذية ولا تستخدم القوة فى تحقيقها . فهو يرى أن سياسة القوة لتدعيم السلام سياسة غير مجدية فلاضرورة البتة فى اعتباره إلى اتباع الضغط فأن العدالة وللحكمة ترجح كفتهما دائما ، ويمليان إرادتهما فى النهاية . وفى سبيل هذه الغاية يزود « بنتهام » المجلس الذى يقترح تكوينه بسلطات رئيسية ثلاث هى : إبداء الرأى واتخاذ القرارات ووضع التقارير ثم نشرها فى فى مختلف البلدان الأعضاء فى المجلس . وهو يرى أن الرأى العام كفيل بالضغط على الملوك وولاة الأمر الذين يعصون قرارات المجلس كى يعودوا إلى الصواب ويقلعوا عن الحرب .

وإلى جانب الفلسفتين الفرنسية والانجليزية فى بناء سلام دائم لم يعدم الألمان مفكريهم الذين يدعون للسلام . فوضع الفيلسوف الألمانى المعروف « كنت » kant فى أواخر القرن الثامن عشر مشروعا للسلام أساسه فلسفى

تشبع بأفكار « جان جاك روسو » ، أى ضرورة البحث عن السلام فى الطبيعة، وأن السلام والطبيعة ظاهرتان متلازمتان مافى ذلك من شك ، ويقترح فى مشروعه إنشاء تحالف من الدول المختلفة كما ينص على عدم الاعتداء ، ولهذا الغرض يطلب عقد معاهدات الصلح التى يجب ألا يكون فيها شروط سرية وهى بيت الداء فى اشتعال نيران الحروب بين حين وآخر ، وكذا حرم ضم دولة صغيرة أو كبيرة إلى أخرى بطريق الميراث أو التبادل أو الشراء أو الهبة ، وحتم وجوب العمل على إلغاء الجيوش الدائمة شيئا فشيئا إذ اعتبرها مصدر الحروب وذلك لتنافس الدول فيما بينها على تحسين نوع جيوشها وزيادة قوتها ، ولذلك حذر من عقد قروض داخلية لأغراض خارجية ، إذ كما يقول « إن جمع المال فى سبيل الحروب يقود إلى التسلح والأخير يقود إلى وقوع الكارثة بقيام الحرب فعلا » ، كما حرم على الدولة التدخل بالقوة فى دساتير الدولة الأخرى ونظمها الحكومية ، وحتم فى نظامه الدولى الجديد الذى يقترحه أن تصبح كل دولة ذات نظام جمهورى بمعنى أن تقوم حكومتها على الحرية والمساواة . وأخيراً اقترح إنشاء تحالف من هذه الدول الجمهورية لتقرير السلام الدائم والقضاء على الحروب إلى الأبد.

ولا يفوتنا أن نذكر أيضا الفيلسوف الألمانى « فيتشه » Fitche فى أواخر القرن الثامن عشر ، وهو يقترح إنشاء جامعة من الأمم على أساس نظام تعاقدى ، للدول المنضوية تحت لوائه أن تطمئن إلى السلام تنعم به، وهى لها الخيار فى الانضمام إلى الجامعة المشار إليها لضمان السلام بينها ، وهو يشير بوضع أسس تشريعية لتحديد علاقات هذه الدول بعضها ببعض على أن تطرح منازعاتها على محكمة أحكامها ذات صبغة تنفيذية تستند إلى القوة إذا دعت الحاجة إليها .

ولا نغفل كذلك جهود المشرع الألمانى الذائع الصيت هنرى لاماش Henri Lamasch ، وهو كذلك عضو معهد القانون الدولى وأحد أركان محكمة التحكيم الدولى بلهاى فى أواخر القرن الماضى ، وقد جعل مرشده

مؤتمرى لهاى لسنة ١٨٩٨ ولسنة ١٩٠٧ ، واستضاء بنبراسهما فى بحوثه ومقترحاته لتقرير السلام بين الدول ، ووضع مشروع اتفاق يقترح فيه إنشاء جامعة للأمم لمدة عشرين سنة وتتعهد الدول بموجب الاتفاق أن تطرح النزاع على الجامعة ، وفيما يختص بالمشكلات القانونية التى تقوم بينها تطرح على التحكيم أما المشكلات السياسية فتحل بطريق التراضى والتصالح Conciliation كما صرح فى مشروعه للعضو بالخروج من الجامعة إذا شاء على أن يخطر بقية الأعضاء قبل انسحابه بسنتين على الأقل ، وذكر وجوب تعهد الأعضاء بالتآزر وتوجيه الجهود لوجوب احترام قرار المحكمة الدولية العليا.

وخطت فكرة السلام فى القرن التاسع عشر وخاصة فى أواخره خطوات كبيرة دون أن تخرج إلى دائرة التنفيذ وتطلع على العالم بجلالها ورونقها وتقيه شر ويلات الحروب . واتخذت قالبا فلسفيا وعمليا فى القارة فمالت كثير من الآراء هناك وخاصة الفرنسية إلى وجوب تدعيمه بأحكام وقرارات عامة ممهورة بالصيغة التنفيذية ومعززة بالقوة لارغام المخالف على احترامها . أما فى انجلترا ولولايات المتحدة فقد اتجهت فكرة السلام تحت تأثير الأفكار الدينية البروتستانتيه اتجاها روحيا من شأنه تهذيب النفوس وحضها على احترام السلام عن رغبة لا عن رهبة . وبذلت المساعى فى أواخر القرن التاسع عشر لتنظيم الوساطة الدولية والتحكيم الدولى لتوقى شرور الحروب ومنعها ما أمكن، وذلك بالتجاء الدول إلى سياسة الوساطة والتحكيم وتعزيزها قبل امتشاق الحسام لحل النزاع(١) بينها .

---

(١) فيما يختص بتاريخ سياسة السلام والتفكير فى تنظيمه والتقنين لتعاون الشعوب : — أنظر « موجز فى تاريخ قانون الشعوب » لنوسبوم ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٧ ، من صفحة ٨٦ إلى ٢٣٠

« A Concise History of the Law of Nations » by A. Nussbaum, 1 vol London 1947.

وانظر « القانون الدولى العام » لجورج سيل ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٤ ، من صفحة ٢٥ الى ٥٣ »

«Droit International Public » Par George Scelle, 1 vol, Paris 1944

وأنظر محاضرات الدكتوراه بجامعة باريس « القانون الدولى العام لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ » للاستاذ جوفردى لابراديل ، من صفحة ١١ الى صفحة ٥٣

«Droit International Public» Cours de Doctorat 1926—1927 à la Faculté de Droit (Université de Paris) par Prof-Geouffre de la Pradelle.

وأساس سياسة السلام هذه هو : أنه يصعب على الأمم المتمدينة الحديثة أن تشن حروبا تخرق بمقتضاها قواعد العدالة والقانون خرقا ظاهراً ، وأنه لايمكن أن تتطاحن الدول فى سبيل غاية غير عادلة مع قيام النظم الديموقراطية وتفتق الأذهان ويقظة الرأى العام فى مختلف البلدان المتمدينة ، ولما كان مما يساعد على إشعال نيران الحرب قيام منازعات بين البلدان لاتتخذ فى صددها قرارات حاسمة تصدر من هيئة دولية معترف بها لها احترامها فيمكن مداواة هذا الداء بتدعيم سياسة التحكيم الدولى الحاسم . وبهذه المناسبة نذكر أن الفلسفة الانجلوسكسونية للسلام تعلق آمالا كباراً على التحكيم وتعتقد اعتقاداً راسخا أن فى التحكيم خير ضمان للسلام اذ بصدور الحكم فى النزاع الدولى لا تجرؤ — فى زعمها — الجهة التى صدر ضـــدها الحكم أن تخرق قواعد السلام فهذا يؤلب الرأى العـام الدولى عليها ، ويضعها فى موقف يرثى له تجاه العدالة والقضاء الدوليين . وكيف بها وهذا موقفها أن تطلب إلى الشعب أن يشحذ همته ليشن حربا ظالمة قاسية . وكذلك ترى سياسة السلام هـذه بوجه عام أن خير ضمان لتأييد فكرتها الفلسفية وبثها فى الشعوب وترويجها بين الحكومات وكذا لنجاحها ومنع الحروب ، أن تعمل على القضاء على نظام الجيوش الدائمة وأن تخفض ما أمكن السلاح . غير أن الحرب العالمية الأولى لسنة ١٩١٤ — سنة ١٩١٨ ببشاعتها واكتواء جل شعوب العـالم أكثر من أربع سنوات بنيرانها كشفت عن أن الرأى العام الدولى لم ينضج بعد نضوجا كافيا يمكن الاعتماد عليه لتلافى كوارث المنازعات المسلحة ودلت على أن الجشـع السياسى سرعان ما يطغى على العـدالة الدوليـة . وأنه يسهل إخفاء الحقائق وخداع الشعوب باسم الحق والدفاع عن الحريات ، كما خففت هذه الحرب الاستعمارية الشعواء إلى حد ما من النزعة الدينية فى الســـلام الانجلوسكسونى وهى العمل على إلقاء الرهبة فى النفوس بوازع أدبى محض مع الأمل فى الوصول إلى الغاية المثلى وذلك دون قوة تنفيذية رادعة زاجرة . إذ أبانت بوضوح لأنصار هذا النوع من السلام ضرورة إنشاء جيش دولى

مسلح لمنع الاعتداء بالقوة والسلاح عند اللزوم، لاسيما وأن تيار الرأى العام فى مختلف البلدان يتباين ويتضارب فى تمسك كل ناحية بوجهة نظرها فى السياسة الدولية وفى تعريف الاعتداء، ناهيك بامكان غش الرأى العام بسهولة وقلب الحقائق وتزييف الوقائع، وهذا ما حصل فى إشعال الحرب السبعينية بين فرنسا وبروسيا بصورة بدائية ظاهرة، وناهيك بقبض رجال المال وبائعى الأسلحة والمدافع على أعنة الصحافة واستطاعتهم بسهولة تبرير الحرب والاعتداء إذا أرادوهما لتحقيق أطماعهم فى الاستعمار والثراء العريض، بل والمغالطة والظهور بمظهر الحملان الوديعة وفى الحقيقة هم فى وحشيتهم وقسوتهم وجشعهم أشد فتكا من الذئاب المفترسة ولم تطفىء عصبة الأمم غلة أو تشفى غليلا، وقد كانت معقد الرجاء فى تدعيم السلام وانتهاء عهود المنازعات المسلحة، فأن عدم كفاية أسلحتها الرادعة وقوتها الزاجرة وطغيان السياسة الدولية القائمة على المغالطة والغش والمساومة وخداع الرأى العام أدت هذه العيوب إلى تكرار الكارثة وقيام الحرب العالمية الثانية سنة ١٩٣٩ — ١٩٤٥ التى فاقت فى خرائبها وكوارثها وأزماتها الاولى.

وإزاء تقدم مخترعات القتال والحرب والتدمير، وتزايد التعهدات الدولية وثقلها ونشاط الدبلوماسية الأوروبية، وشدة تنافس كبريات الدول الغربية فى سبيل النفوذ والاستعمار، ووقوف كل للأخرى بالمرصاد وخشية كل دولة بأس الأخرى مما جعلها تتردد فى أن تكون البادئة بالعدوان، قامت حركة فى سبيل ترويج السلام تزعمها قيصر روسيا فى ذلك العهد لوضع شروط أكثر إنسانية للحروب ولتلافى أضرارها ما أمكن، بل وللمضى فى وضع اسس السلام العالمى الدائم. وقد أدى ذلك إلى الاتفاق على تحريم استعمال بعض القذائف وتحبيذ السلام العالمى مداه خمس سنوات فى مؤتمر لهاى سنة ١٨٩٩ ولكن الاتفاق لم يتجدد. كما نظم مؤتمر لهاى لسنة ١٨٠٩ ولسنة ١٩٠٧ قوانين الحرب وقد كانت قائمة قبل ذلك على محض العادة، ووصل إلى نتيجة أولية فى سبيل حل المنازعات الدولية عن طريق السلام بأنشاء

محكمة للتحكيم الدولى ، ولم تقم هـذه المحكمة على أساس التحكيم الإجبارى كما اقترح المشروع الروسى لسنة ١٨٩٩ بل قامت على أساس الرغبة والخيار، وعلى ذلك لم تأخذ هيئة التحكيم البتة صفة المحكمة وطابعها ، فان محكمة العدل الدائمة التى نشأت بموجب اتفاق سنة ١٨٩٩ مكونة من طائفة من المحكمين يختارون بموجب قائمة بواقع أربعة مندوبين عن كل دولة والدول المتنازعة تختار المحكمين بواقع هذه القائمة . وليس للمحكمة صفة الدوام ولا الثبات إذ مفروض انعقادها بقصر « كارنجى » بلهاى ولكنها لا تجتمع إلا بعد إمضاء المتنازعين اتفاقا أوليا على التحكيم،وقضاتها يتغيرون فى كل مشكلة أو دعوى تطرح عليهم ، وما له صفة الدوام بالمحكمة هو قلم تسجيل الدعاوى وأرشيف المحافظة على الملفات ليس إلا . وما قيل فى صـدد محكمة سنة ٨٩٩ يمـكن قوله كذلك فى صدد محكمة التحكيم التى أنشأها مؤتمر لهاى سنة ١٩٠٧ فقد تمخض المؤتمر عن إنشاء محـكمة تختص فى النظر فى المنـازعات ذات الصفة القانونية المحضة ، غير أن المؤتمرلم ينجح فى الاتفاق على طريقة إختيار القضـاة . وقد احتجت الدول الصغرى وعلى رأسهـا البرازيل على إصرار الدول الـكبرى على أن يكون لها وحدها قاض دائم فى المحـكمة ، وهكذا ظل تشكيل المحـكمة حـبرا على ورق رغم إمضاء الاتفاق وذلك تبعا لأ غفال ذكر طريقة تعيين القضاة .

وظل خطر « السـلام المسلح » Lapai arméex كسيف « ديموقليس » مسلطا على رقاب البشر يهدد بحرب ضروس، مما حدا بمحبى السلام الجدى إلى مضاعفة الجهود وقدح زناد الفكر، نخص بالذكر منهم الرئيس «تافت» Taft ،وقد كان من كبار دعاة نشر السلام بين ربوع العالم المتمدين ووضع حد للقصاص والحروب ووجوب حقن الدماء عن طريق إنشاء جامعة للأمم لا تفرض السلام بالقوة على الدول المعتدية بلا شرط بل هى تطلبه وتلحف فيه لحين صدور قرار التحكيم الذى يجب على الدول الالتجاء إليه ، أى هو سلام موقوت يقف عند حد التحكيم وللطرفين الالتجاء إلى السلاح بعد ذلك .

وقد عمل الانجليز إبان الحرب العالمية الأولى فى إدخال كثير من التعديلات على المقترحات الأمريكية لجامعة فرض السلام المشار إليها ، وبينما يضمن أعضاء الجامعة فى المشروع الامريكى سلامة العضو من اعتداء عضو آخر قبل طرح النزاع على التحكيم ولا يضمن سلامة العضو من اعتداء غير العضو عليه فان المشروع الانكليزى ينص على أن كافة الأعضاء يتضافرون فى درء الاعتداء على أحد الأعضاء من آخر غير عضو يرفض قبول التحكيم .

وجاء بعد ذلك مشروع الجنرال « سمطس » Smuts أحد زعماء جنوب أفريقيا ومن كبار مفكرى الأمبراطورية البريطانية وساستها يحوى آراء جديدة جديرة بالاعتبار فى صدد إعادة تنظيم العالم الدولى بعد نهاية المذبحة العالمية لحرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ ، ويرى أن أوروبا فى طريق التصفية والانحلال وأن الجامعة الجديدة يجب أن تقوم على أنقاض الأمبراطوريات التى فى طريق التداعى وهى إمبراطورية الوسط أى النمسا والمجر وروسيا القيصرية والدولة العثمانية ، وبهذه المناسبة يقترح أن يقوم الصلح على أساس ألا تعويض ولا أراض تنزع من جهة لصالح أخرى ولا استعمار ، ويرى تشكيل هيئة على أساس المساواة بين أعضائها للنظر فى المنازعات ومجلس يختص بصفة رئيسية فى إدارة الأملاك العامة كالبحار والأنهار والمضايق وكذا البلدان التى لم تبلغ بعد درجة النضوج السياسى والمستوى الراقى من المدنية ، وفى نظره أن الهيئة المذكورة كفيلة بوضع حد للحروب ولها قوة تنفيذية تطبقها على المعتدى أساسها العقوبات الاقتصادية كالحصار التجارى والحصر البحرى والمقاطعة المالية التى يجب أن تتقدم على العقوبات الحربية ونزع السلاح ، وهو يطلب تأييدا لفكرته الأخيرة هذه الغاء الخدمة العسكرية الاجبارية وتخفيض السلاح والجيش وضم مصانع الأسلحة

والبارود للدولة (١) .

* * *

وإن الحرب العالمية الأولى وما قاسته الإنسانية من ويلاتها وانهيار كثير من العروش وزوال إمبراطوريات برمتها ووجوب إعادة بناء العالم على أسس جديدة وشدة رغبة الشعوب فى تلافى مذابح فى المستقبل قد تزيد فى وحشيتها عن المذبحة التى ذاقت مرارتها وقسوتها مدى خمس سنوات تقريبا وتطور أفكار كثير من الشعوب التى بعثت بأبنائها إلى الموت بسخاء لمعاونة الحلفاء فى محنتهم بالميدان الغربى ، وبسائر ميادين القتال العالمى وتصريح ساسة الحلفاء إبان الحرب بأن القتال المرير هو فى سبيل نصرة العدالة الدولية وتقرير حقوق المساواة بين البشر ، ووجوب أن تفوز الإنسانية على القوة والهمجية، وما قدمته الطبقات العاملة من تضحيات جسام فى ساحات الوغى وفى الخنادق ووراء الجبهة بالمصانع وغيرها - إن كل هذه العوامل وغيرها من العوامل القائمة على تقدم الأفكار والمدنية تبعا لتقدم العلوم وتفتق الأذهان وإدراك الرأى العام الدولى للأسباب الحقيقية لتلك الحرب الطويلة الشاقة الدامية حدت إلى التفكير الجدى وقد كف قصف المدافع ، لوضع نظام شامل لسلام دائم .

تضاربت آراء الساسه طوال مدة الحرب العالمية الأولى وفى أشد أوقاتها حرجا وظلاما وتباينت الوسائل التى يقترحونها لتكفل عدم الاعتداء فى المستقبل وتضمن سلاما دائما وطمأنينة إلى الإنتاج والعمل وقد عم الخراب والموت فى مختلف ميادين القتال ووراء خطوط النار بالمدن والحقول وخاصة فى شمال فرنسا والفلاندر مما لم يسبق له مثيل من قبل فى الحروب السابقة، وتعددت الحلول لغل يد ألمانيا فى المستقبل ولإنشاء نظام شامل يضم العالم المتمدين وينظم علاقات الدول فى كنف السلام ، وبرز رأيان متباينان : أحدهما يرى إقرار السلام عن طريق بث روح التحاب والرغبة فى السلام

(١) أنظر « محاضرات الدكتوراه فى القانون الدولى العام » الاستاذ جوفر دى لابراديل ، صفحة ٤٢ .

وأنظر « تصنيف القانون الدولى العام » لكيتون وشفوارتزنبرجر ، جزء واحد ، لندن سنة ١٩٤٦ ، صفحات ٧١ ، ٧٢ ، ١٥٠ .

« Making International Law Work » by G. W. Keeton and G. Schwarzenberger London 1946.

بين الأمم وهو من بنات أفكار « البوريتان الانجلوسكسون، والآخر عملى واقعى يرى تدعيم سلطة السلام بالقوة حين الحاجة لأقراره وصد الاعتداء وهو من بنات أفكار اللاتين وخاصة الفرنسيين . وأخيرا تقدم الرئيس « وودرو ولسن » Wood row Wilson من خلفاء البوريتان الانجلوسكسون رغبة منه فى إنهاء الحرب بشروطه الأربعة عشر قبيل انتهاء الحرب فعلا، وهى تشتمل على مبادىء إنسانية جليلة ما فى ذلك من شك تتناول حريات الأمم ومسالك البحار والتبادل والتعاون بين الأمم وحق الشعوب فى تقرير مصيرها وضمان حياة رغدة لها فى المستقبل، تدل على نفسية ذلك الرجل السياسى الفيلسوف الذى لم يستطع عالم ذلك الوقت تفهم روحه فنعته بالمفكر الخيالى وبالمحلق فى علياء سماء شاهقة بعيدة عن الواقع والحقائق المرة، وأنه يتعذر تحقيق مثله، كما أخرج على أثر انتهاء المجزرة وإعلان الهدنة من جعبته مشروعا للسلام هو الأول من نوعه نظرا لضخامته ودقته وقواعده التى يجب أن تنسج على منوالها الأمم التى تنضم إليه، وحتم لنجاح مشروع السلام هذا وتحقيقه سريعا أن يرفق بمعاهدة فرساى للصلح .

وهذا المشروع هو نظام « عصبة الأمم » التى زالت بنظام هيئة الأمم المتحدة الجديدة . وقد داست قدسية ميثاق العصبة دبابات القتال فى الحرب العالمية الثانية كما دكت تعاليمه قنابل المقتتلين وقذائفهم التى كانت تنهمر على المدن ومعالم العمران بلا أى اعتبار إنسانى . وقد قام مشروع نظام العصبة ككل مشروع يضطلع به « البوريتان » على أساس التفكير الدينى فلا إرهاب بالقوة والقهر أو بعبارة أخرى بالسيف والمدفع ، إنما وازع السلام هو ضمير الأمم ونفسية الدول المشتركة فى العصبة . وأساسه التحكيم الذى يجب أن يصبح قراره كالفرض أو الواجب الدينى فى حالة الحض على القيام بعمل معين أو تحريمه . ونصت تعاليمه على ضمان حدود البلدان من الاعتداء عليها والطرق البحرية من التعرض لها واستقلال الأمم لاسيما الصغيرة وحيادها ومنع الحروب فى المستقبل بعقيدة وإيمان لم تسم إلى مستوى احترامها بعد النفس

البشرية ومن باب أولى نفوس رجال السياسة . وبهذه المناسبة لا يفوتنا تسجيل اعتراض الفرنسيين على مشروع « ولسن » وكان الرئيس كليمنصو Clemanceau قد شكل لجنة بوزارة الخارجية فى أواخر سنى الحرب لدراسة موضوع السلام تضم مؤرخين ومشرعين وساسة وغيرهم من الفنيين همها أن تضع برنامجا شاملا للسلام يفرض العقوبات بالقوة إذا لزم الأمر فى حالة الاعتداء وعدم الركون إلى الوساطة والتحكيم والخضوع لأحكامهما ، وبعبارة أخرى أن تجعل وفقا للعقلية اللاتينية جامعة لأمم لصون السلام العالمى هيئة دولية عليا أشبه بالمحكمة ذات السطوة والقوة تفرض عقوباتها ومن ورائها بوليسها الدولى الذى ينفذ أحكامها وتجبر الدولة التى تحيد عن أغراض السلام على احترام حدود الغير وحقوقه . ولكن إزاء تفوق الانجلوسكسون فى مؤتمر السلام وإزاء تشدد الرئيس ولسن أى الفريق الأمريكى وقد تحملت بلاده أكبر الاعباء الاقتصادية والمالية فى الحرب وشدة رغبة فرنسا فى إنهاء موقف الهدنة وتسجيل الصلح ، وتركيز إيطاليا همها فى الحصول فى المؤتمر على حدود جغرافيه جديدة تزيد بها مساحتها على أنقاض أمبراطورية النمسا والمجر المنهارة وتعوض ضآلة مالديها من مستعمرات وعدم اهتمامها جديا بنظام سلم مقبل أو بمنع الحروب فى المستقبل ونظر الحلفاء إليها نظر الثرى إلى قريبة الفقير ـ إزاء كل هذا جاء نظام عصبة الأمم لا يمنع بصفة جدية الحروب فى المستقبل ، ولا يعالج الداء من جذوره وانتهت لجنه فندق « كريون » Crillon لدراسة إنشاء هيئة لتلافى الحروب وإقرار سلام عالمى من وضع مشروع السلام وفق الفكرة الأنجلوسكسونية (١). وقد استمعت اللجنة أيضا إلى آراء البلدان . التى وقفت على الحياد طول مدة الحرب للاستنارة بها فحسب ، دون التعهد بوضع ملاحظاتها موضع الاعتبار والتنفيذ ، كما صرح بذلك رئيسها لمندوب هذه الدول فى غياب الرئيس ولسن ، وقد رأت الدول المحايدة كالأرجنتين وسويسرا وفنزويلا أن واجب العصبة

(١) نظر محاضرات « الدكتوراه فى القانون الدولى العام » لموفر دى لا براديل ، من صفحة ٥٢ الى صفحة ٦٢ وانظر « موجز فى القانون الدولى العام » لد ليبز ، من صفحة ٧٨ إلى ٨٠

الأول يحتم عليها أن تعنى بحماية حقوق الشعوب الصغيرة . ولهذه الغاية يجب أن تفتح الأبواب على مصاريعها وعلى قدم المساواة فى مجلس الجامعة المزمع تشكيلة للدول الصغيرة والكبيرة مما لم يرق كبريات الدول التى تريد أن تفرض على العالم سلما مزيفا من صنعها لها المصلحة كل المصلحة فى صياغته وفق خطة مرسومة لاتحيد عنها وتعرضه فى مؤتمرات الصلح وقد أملت شروطها على الامبراطوريات المهزومة، ثم شفعت الصلح بأكبر خدعة عالمية وهى ميثاق عصبة الأمم فى الصورة التى أرادتها كبريات دول الحلفاء . ولم تنظر كبريات الدول المتحالفة إلى عصبة الأمم نظرة الأداة الفعالة لمنع الحروب، وكأنها لم تقتنع بفعلها الروحى فى إقرار الأمن العالمى . فقال كليمنصو فى صدد شروط ولسن الأربعة عشر التى أغرت الشعب الألمانى على مج الحرب والضغط على حكومته لطلب الهدنة وتعتبر الحجر الاساسى فى فكرة العصبة وإنشائها « إن الله بحنانه ورأفته جاءنا بعشر وصايا أما الرئيس ولسن فقد جاءنا بأربعة عشرة وصية » ( ) ، كما اعتاد أن يخاطب الرئيس ولسن صاحب المشروع متهكما بمناسبة سيرة عصبة الامم ومما قاله له « إننى أميل لجامعة الأمم هذه التى من صنعك ، أميل إليها بشدة ولكننى لا أعتقد فيها ولا أثق بفائدتها » (٢) ، وهكذا تناست الدول العظمى التى ضحت ماضحت واقتتل من أبنائها من اقتتل فى سبيل الابقاء على النظام السياسى والاقتصادى لما قبل الحرب بجشعه وتعطشه إلى الدماء من تسابق فى سبيل التسلح وكسب للأسواق بأى ثمن ، وبسط للنفوذ الاستعمارى ، وإذلال للشعوب الصغيرة مع استعبادها والأثراء على حسابها وعقد المعاهدات السرية والمحالفات العسكرية ضد الدول القويه الجديدة فى ميدان الصناعة والتصدير والتوسع فى الشرق - تناست ماقاساه العالم من محن وكوارث ، وعادت إلى أساليب ماقبل الحرب لتؤيد الرأسماليه الاستعمارية الجبارة بأداتها العسكرية الفاتكة وتمهد بتسخير أقصى

(١) انظر « لماذا فشلت عصبة الأمم » لجماعة الفجلانت، جزء واحد، لندن ١٩٣٨ صفحة ٣٢
«Why the League Failed?» by «Vigilantes», 1 vol London 1938

(٢) انظر « لماذا فشلت عصبة الأمم » لجماعة الفجلانت ، صفحتى ٣٢ و ٣٣

ما يمكن تسخيره عن أيد عاملة ومواد أولية ، السبيل لأطماع سادة الصلب والفحم والبترول والصناعات الثقيلة وتبذر بذور الشر والمنازعات وتمهد العدة للحرب العالمية الثانية .

ولا يفوتنا أن نذكر أن نظام عصبة الأمم وضع أيضا إجابة لشعور الطبقات العاملة التى كسبت الحرب بسواعدها بل وبأرواحها وهى أعز ما تملك . وقد خشيت الحكومات المظفرة أن يعمد العمال إلى إثارة الاضطرابات ، وإضرام نيران الثورات ، والقيام بحركات إضراب عام والاعتصام بالمصانع فى حالة إهمال مطالبها والعودة الى أوضاع ما قبل الحرب بمساوئها دون تحوير أو تعديل فيها لتلافى الزلل فى المستقبل ، ولو عن طريق إجراء إصلاحات ظاهرية ، ولكن لم تك هناك رغبة حقيقية صادقة فى السلام تختلج فى صدور كافة الساسة المسئولين بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة . فجاءت الجامعة مخلوقا ضعيفا أشبه بالعجوز الشمطاء ، يهرب العالم الجديد المفعم صدره بالآمال والإيمان منها بدلا من أن يخطب ودها ، وهبط ميثاقها المعوج العاجز على الإنسانية المثخنة بجراح الحرب . فأطفأ أشعة الرجاء والأمل على ضآلتها وباتت فى ظلام دامس فضلت السبيل السوى .
واستمرت جراثيم الحرب تنمو من جديد فى كنف نظام سياسى واقتصادى عتيق تعاقبت فيه الأزمات وسوء التفاهم والمنازعات السياسية مما أدى إلى نشوب الحرب العالميه الثانية . ولم تنشأ هيئة أو دوله كبرى قوية ذات سلطة تنفيذية تضم إليها مختلف الدول المتمدنية ، وتقوم على أساس دستور نافذ وعلى الأعضاء احترامه وطاعته يرفرف على العالم بأمن دولى وسلام عام دائم ويفرض الجزاء على المخالف ، ويوقع هذا الجزاء بلا تردد فتصبح عقوبة الاعتداء رادعة زاجرة ، وفضلا عن عملها على درء الاعتداء بالقوة تتسع مهامها لعلاج الأزمات الاقتصادية ، تلك الأزمات التى تبذر بذور الشقاق السياسى ، وترسم الخطط المثلى التى يجب أن تتبعها الحكومات لتيسر حصول الشعوب المختلفة بطريقة عادلة على حاجاتها من المواد الأولية والحاصلات

والمصنوعات ، مع إنصاف الطبقات العاملة ورفع مستواها ومنع استعبادها وخاصة فى الشرقين الأوسط والأقصى استعبادا اقتصاديا بالجملة تأنف منه إنسانية القرن العشرين . واتجه الساسة إلى تثبيت الأمر الواقع من ناحيتيه الاقتصادية والسياسية ، وتمهيد السبيل للعودة بصورة أخرى إلى السلام المسلح والتسابق فى سبيل التسلح مع الأسراف فى الوعود للمستقبل ، فشادوا نظاما للسلام ، لكل دولة حق الاشتراك فيه ، أساس الجزاء فى هذا النظام الرأى العام للأمم المتمدنية ، ولكن هل يمكن الاستماع إليه فى عالم يقبض ساسته تؤيدهم النظم الاستعماريه القاسيه ، على أعنة السياسة الداخلية والخارجيه ؟ ، وضرب المجتمعون فى فرساي بمطالب وفود الأمم الصغيره التى تنشد الحرية عرض الحائط كما أحبطوا حركات الطبقات العاملة ومطالبتها بوجوب تنظيم العالم اقتصاديا ، ورسم الخطط الحكيمة لتدخل الجامعة والدول فى سبيل المحافظة على حقوق العمال ورفع مستواهم المادى والمعنوى وتنظيم الانتاج ، والحد من عسف الاحتكارات ووضع حد لسيطرتها على الأسواق والسياسة الداخلية والدولية، وبالاختصار وقاية العالم شرور النظام السياسى والاقتصادى الفردي .

وتكونت العصبة من أربعة أسس رئيسيه هى الجمعية العمومية والمجلس والسكرتارية وطائفة من المكاتب والنظم التى تقوم بأعمال فنية هامة، وفيما يلى بيان اختصاصها : —

(١) الجمعية العمومية : وهى مكونة من كافة الأعضاء يجتمعون ويتشاورون فى جلسات محددة إذا اقتضى الأمر ذلك ، ويعطون أصواتهم على قدم المساواة

(٢) والمجلس : وتمثل الدول العظمى فيه بانتظام وعلى الدوام ، بينما تمثل فيه الدول المتوسطة والصغرى وفق انتخابها بواسطة الجمعية العمومية ، وجلساته متتابعة وهو يجتمع مرة على الأقل كل عام أو حسب مقتضيات الظروف .

(٣) السكرتاريه : وتبلغ القرارات وتوجه الدعوات وتباشر حفظ ملفات

الجلسات والمشكلات التى تطرح على الجامعة ، كما تسجل بها المعاهدات وتقوم بأجراءات علانيتها

(ـ) وإلى جانب النظم السالفة الذكر : هناك طائفة من المكاتب والمؤسسات التى تقوم بأعمال فنية هامة. كمكتب العمل الدولى ، ولكل دولة من الأعضاء حق الاشتراك فيه لبحث مشكلات العمل والصناعة والعمال من الناحية الدولية العامة ، ويقوم بنشر البحوث والأحصاءات والبيانات الخاصة بالعمل والصناعة فى مختلف البلدان . وكذلك شتى اللجان التى تعالج الشئون الطبيه والصحيه وتجد فى مقاومة المخدرات وتجارة الرقيق الأبيض ، وتدرس مختلف المشكلات الاجتماعية العالمية التى يئن منها العالم المتمدين اليوم، وهى تذيع ثمرة بحوثها وما وصلت إليه من نتائج هامة بما فى ذلك حض مختلف الأمم على اتخاذ القرارات الخطيرة للقضاء على الآفات الاجتماعية التى تدرسها.(١)

وقرارات الجامعة فيما عدا ما يختص منها بالاجراءات ، يجب اتخاذها بالإجماع ، وخاصة القرارات التى تتناول المنازعات بين الأعضاء مما أضعف مركز الجامعة ، وجعلها بعيدة عن أن تصبح مكانتها ونفوذها أعلا من الحكومات الممثلة فى حظيرتها أى دولة عالمية Super Etat. وصارت كبريات الدول التى تجلس فى الجمعية العمومية أو المجلس هى المسيرة للجامعة، وهى فى قرارة نفسها تقرر ما إذا كانت تأخذ بالقرار أو لا تأخذ به ، وبعبارة أخرى ترسم ما تريد أن تعمله حيال الغير وحيال الاتفاقات والمعاهدات الدولية ، وصارت تصرفاتها الدوليه موضع نقد شديد كما ضاعفت فى المنازعات الدولية. ولا مبالغة فى القول بأن الجمعية العمومية والمجلس سيطرت عليهما كل من بريطانيا العظمى وفرنسا فسيرت سياسة الجامعة وفق أهوائهما السياسية ، الأولى بعدد الأعضاء المنتمين إليها الداخلين فى دائرة الأمبراطورية المرنه

---

(١) انظر شرح نظام عصبة الامم بوضوح فى « موجز فى القانون الدولى العام » لدليبزه من صفحة ٧٨ إلى ٨٤ .

وانظر « القانون الدولى العام » لجورج سيل ، من صفحة ٢٤٩ الى ٢٥٧

والممثلين فى الجامعه كالدومنيون والهند وهذه لم تك ضمن الممتلكات المستقلة، والثانية بعدد أتباعها المرتبطين معها بمعاهدات واتفاقات دولية وخاصة بلدان شرق أوروبا وحوض الدانوب، وقد أطلق على فريق منها بلدان الاتفاق الصغير La Petite Entente .

أما فيما يختص بالجزاء المفروض بمقتضى عهد بالجامعة فهو طبقا للمادة ١٦ ليس من القوة والوضوح بمكان ، فهى تنص على أنه « فى حالة ما إذا لجأ عضو من أعضاء الجامعه إلى الحرب مخالفا بذلك عهدها حسب المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٥ ، يعتبر بحكم مخالفته هذه قد ارتكب عملا حربيا عدائيا ضد سائر أعضاء الجامعه . وعليهم فى الحال أن يتخذوا القرارات بشأن قطع العلاقات التجارية والمالية مع المخالف وتحريم تعامل رعاياهم مع رعاياه ، وكذا تحريم كافة المعاملات المالية والتجاريه والشخصيه بين رعاياه ورعايا سائر الدول سواء أكانت فى الجامعة أو لم تكن . ويتعين على مجلس الجامعة فى مثل هذه الحالة أن يوصى شتى الحكومات التى يهمها الأمر بمدى المعونه الحربية البرية والبحرية والجويه التى سيقدمها الأعضاء إليها للاشتراك مع قواتها المسلحة للدفاع عن عهد الجامعة . ويتفق أعضاء الجامعة كذلك على التعاون المتبادل بخصوص الإجراءات المالية والاقتصادية التى تتخذ طبقا لهذه المادة لكى يخفضوا ما أمكن الأضرار والخسائر المترتبة على هذه العقوبات المشار إليها، وكذا يتفقون على المعونه المتبادلة لمقاومه أى إجراء خاص اتخذه المخالف ضد أحد الاعضاء . ويتفقون كذلك على اتخاذ الخطوات الضرورية لتسهيل مرور أعضاء الجامعة ضمن أراضيه للتعاون فى الدفاع عن عهد الجامعة، وكذلك يجوز اتخاذ قرار بطرد العضو الذى يخرق حرمة العهد من الجامعة بشرط أن يصوت كافة أعضاء المجلس الآخرين الممثلين فيه بذلك »(١)

أما الأشارة فى المادة ١٦ إلى المواد ١٢ ، ١٣ ، ١٥ فيعنى بها وجوب

---

(١) انظر بمناسبة نصوص الميثاق وهذا النص بالذات « القانون الدولى العام » لجورج سيل من صفحة ٢٤٩ الى ٢٥٧ ، أما المادة ١٦ فيمكن فحصها بصفحة ٢٥٤

الالتجاء فى حالة المنازعات إلى التحكيم والوساطة وطرح النزاع على الجامعة لاتخاذ قرار فى صدده يتعين احترامه .

هذا هو هيكل نظام الجامعة ، وهو خلو من القوة التنفيذية الجبرية الجدية وكذا من أى تنظيم ما يتناول رقابة شئون العالم الاقتصادية وعلاج مشكلاته ، تلك المشكلات التى أدت إلى اشتباك الرأسمالية الصناعية الأنجلوسكسونية مع الرأسمالية الصناعية الجرمانية الحديثة فى صراع مميت لفح بناره العالم أجمع . وعلاوة على عجز عهد الجامعة عن منع الحروب فعلا بالقوة وقصوره على تطبيق العقوبات الرادعة على المعتدين فقد تركت جانبا أزمات العمل والنقد والتعمير والصناعة والتموين وتمهيد العودة إلى الحياة المدنية ورخاءها قبل الحرب ومشكلات التعويضات والديون العامة . ولقد صادفت فى أوائل عهدها ثلاث صدمات كانت كفيلة بزعزعة الثقة فيها وإضعافها رغم كل ما بذله دعاة السلام أمثال بريان وسترسمان وماكدونالد لتدعيم بنيانها وهى :

(١) طالب العمال بواسطة أحزابهم حكوماتهم بالبلدان المتحالفة بإلحاح على أثر عقد الهدنة أن تظل الرقابة التى فرضها الحلفاء إبان الحرب على الحياة الاقتصادية والمواصلات . وأن تصبغ بالصيغة الدولية وتتناول كذلك البلدان المحايدة وبلدان الأعداء السابقين وتسند مهمتها إلى جامعة الأمم ، وتباشر أعمال الأصلاح والتعمير فى فترة الانتقال من ظروف الحرب إلى ظروف السلم وجوه . غير أن كبار رجال الصناعة أو بعبارة أخرى « البلوتوكراسى » Plutocracy لم يرقهم أن يفوز العمال باقتراح كهذا رغم مزاياه الواضحة وما سيخلعه على العالم من رفاهة مستقبله . كما أنهم كانوا شديدى التعطش إلى العودة إلى مكاسب وإثراء ما قبل الحرب ، فعملت الرأسمالية الصناعية الضخمة بزعامة وزير التجارة بالولايات المتحدة وأحد أقطاب الصناعة هناك وأحد منظمى التموين الدولى بالقارة الممثلين للولايات المتحدة هناك وهو « هربرت هوفر » Herbert Hoover مؤيداً بطبيعة الحال

من رجال الصناعة الانكليزية والفرنسية على استبعاد هذه الفكرة ، وترك الأمور تسير فى مجراها كما كانت قبل الحرب بدون تدخل الدول ورقابتها حتى تحقق الأرباح الطائلة بلا رقيب غير عابئة بالنتائج السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى قد تترتب على ذلك من فقـــدان التوازن بين الأنتاج والاستهلاك وابتلاع كبريات المؤسسات ، المتوسطة والصغيرة منها . وتعويق انقشاع سحب الأزمات بالبلدان التى قاست الأمرين من جراء الحرب والتخريب واضطراب العملات . وفى النهاية كساد الصناعة وانهيار الأسعار وانتشار البطالة كرد فعل لحمى زيادة الأنتاج . مع ثقل كاهل الأهلين بأعباء الضرائب لسد الديون العامة وتكاليف التعمير وتسابق كبريات الأمم مع ما تعانيه من وطئة الكساد الاقتصادى فى سبيل التسلح !

(٢) عدم اشتراك الولايات المتحدة فى عضوية الجامعة فأن شخصية الرئيس ولسن وإصراره على إرفاق نظام الجامعة بصلب معاهدة فرساي هذا إلى الأسراع بتأسيسها ، وقد أغضب الرأى العام هناك تورط الرئيس فى التصريحات والتدخل فى السياسة الأوروبية ، رفضت عن طريق مجلس الشيوخ التصديق على معاهدة فرساين فأصبحت فى حل من الاشتراك فى مؤسسة السلام الجديدة التى تحمس رئيسها لها ، كما هاجم الشعب هناك شخصية الرئيس بسببها ، ولم يشجعه على المضى فى جهاده السياسى وخذله فى حياته كرجل عام وطويت صحيفته السياسية فى سجل النسيان .

(٣) كذلك صحبت سنوات الجامعة الأولى طائفة من الاعتداءات لم تعرها الجامعة أو بعبارة أخرى كبريات الدول الممثلة فيها الأهمية اللازمة . فهناك اعتداء بولانده على روسيا الشيوعية فى أوائل عهدها ، فضلا عن اعتداء

---

(١) أنظر « ما موقف الديمقراطية » لجماعة « القابيان » بقلم لاسكى وكروسمان وكول وزلياكوس وبارنز وفايف ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٠ ، من صفحة ١٣١ إلى ١٤١

«Where Shands Democracy» by The Fabian Society, by Laski, Crossman, Cole, Zilliacus, Barnes, Fyfe, 1 col, London 1940.

جيوش الحلفاء عليها دون مبرر إلا محاولة إعادة النظام القيصرى هناك . ولا ننسى منازعات الحدود المصحوبة بالاعتداء المسلح كحرب الاستقلال التركية ضد اعتداء اليونان ، وكاغتصاب رومانيا لباسارابيا وبولانده لشرق جاليسيا وفلنا ومسارعة احتلال إيطاليا لتريستا واعتداء إيطاليا الفاشية فى فى أوائل عهدها على اليونان فى كورفو وغزو إحدى الحكومات الفرنسية الرجعية لحوض الروهر بألمانيا لحمل هذه قسراً على وفاء قسط تعويضات الحرب التى فرضت عليها فرضا . وناهيك كذلك بشتى التصرفات الاستعمارية الغاشمة لقمع الحركات الشعبية والوطنية وكتم أنفاس الأمم التى تطالب بحق تقرير المصير ، مثال ذلك قمع كل من فرنسا وإسبانيا لثورة الريف فى مراكش وتصرفات انكلترا فى الهند التى تطالب بالحرية .

وإلى جانب نظام الجامعة قامت كبريات الدول بعدة محاولات تحت تأثير خطر الحرب على الحالة القائمة حتى لاتتداعى النظم الرأسماليه الصناعية الضخمة والشركات الدولية والاحتكارات ، أدت إلى اتفاقات فى سبيل السلام فى الظاهر ، ولكنها تضمن إقرار الأمر الواقع فحسب ، وهى اتفاقات ظهرت فيها العبارات منمقة زخرفتها الخطب والدعايات كمقدمة لعقد مؤتمراتها وكخاتمة لها . وشادت بذكرها صحافة العالم قاطبة ، فتبارت فى وصف آثارها الحسنة المستقبلة أقلام كبار رجال السياسة والأدب ، وهى تعبر عن آمال الإنسانية التى ترتعد فرائصها وجلا من شبح الحرب القادمة وويلاتها المتوقعة . ورقصت قلوب الطبقات العاملة المجدة فرحا وطربا ظنا منها بأنه قد آن الأوان لسلام قويم، فلن يساق العمال إلى ميادين الحرب أو بعبارة أخرى إلى مجازر الأطماع السياسية كما تساق الأنعام إلى المذبح . غير أن هذه الاتفاقات فى جملتها وتفصيلها لا تخرج عن التعهدات الأدبية والآمال السياسية ، وهى لاتعالج بحال سياسة توازن القوى وجبهات التحالف ، ولا تقضى على مساوئها .

* * *

وقد انحصرت أهم نظم السلام لمعاونة جامعة الأمم فى جهودها لمنع الحروب المستقبلة فيما يلى : ـ

(١) بروتوكول جنيف ومعاهدة لوكارنو : ـ لمست الدول المشتركة فى جامعة الأمم عدم كفاية عهد الجامعة فى صيانة السلام العالمى وفى تسوية المشكلات الدولية ، وخاصة فى الحالات التى لا يوافق فيها مجلس الجامعة فيما عدا طرفى النزاع على قرار المجلس بالاجماع . وأرادت فرنسا كذلك ولا نبرىء انكلترا التى خرجت بمساحات واسعة جديدة من غنائم وإقطاعات الحرب العالمية الأولى أن يحتفظا بالحالة الراهنة ، أو بعبارة أخرى الحدود التى اتسعت والسيادة التى انتفخت وأصيبت بشبه تخمة وفق صلح سنة ١٩١٩ فقامت فرنسا بمحاولات عملية بالتعاقد على المبادرة بتقديم المساعدة المتبادلة فى حالة الاعتداء على إحدى الدول المتعاقدة ، ولكن لم تصادف نجاحا نظرا لتردد انكلترا فى هذا الشأن إذ لم تشأ التورط فى تعهدات فعالة من شأنها الزج بها فى حرب محتملة خطيرة . ثم أعقب ذلك محاولة عقد اتفاق آخر لتأييد قضية السلام بإمضاء بروتوكول أولى أطلق عليه بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ يسد نقص ميثاق الجامعة غرضه الأخذ بمبدأ التحكيم الجبرى arbitrage obligatoire أو بعبارة أخرى اتباع الحزم فى تسوية النزاع ، ويضع أسس ضمان السلام بناء على الحالة القائمة بموجب معاهدة فرسايل ، ولا يدع مجالا لإعادة النظر فى الحدود والمعاهدات ولكنه يفتح الباب لمناقشة المنازعات القائمة بين الدول بشأن التشريعات القومية ، وقد كان الاقتراح الأخير من اليابان رداً على تشريعات كندا وأستراليا ونيوزيلانده وقد اتبعت هذه البلدان فى ذلك سياسة الولايات المتحدة بتحريم هجرة اليابانيين إليها ، وأرادت اليابان أن تحتفظ بحقها فى الاحتجاج على هذه القيود الصارمة فى جنيف . غير أن بلدان الدومنيون وبريطانيا العظمى لم تقابل البروتوكول بالترحاب والموافقة ، فالدومنيون لم يرقها فتح باب المناقشة فى قوانين الهجرة وزيادة التبعات الدولية بزيادة عدد المنازعات ، بادخال

مشكلات التشريعات القومية ضمن المنازعات الدولية التي يتعين التحكيم من أجلها ، والرأى العام فى بريطانيا العظمى يؤيد التحكيم الجبرى الواسع النطاق فهو لم يتحمس البتة للعقوبات المفروضة فى ميثاق الجامعة فأحرى به أن تزعجه أية تعهدات أخرى جديدة تزيد فى مسئولية وقواعد التحكيم الجبرى بدعة جديدة خطيرة . وبتغيير وزارة العمال البريطانيه وكان على رأسها ماكدونالد ، بوزارة المحافظين برئاسة بلدوين قضى على البروتوكول قضاء مبرما وذلك بأعلان سير« اوستن شمبرلين » Austin Chemberlain فى مارس سنة ١٩٢٥ بصفته وزيراً للخارجية بمجلس الجامعة أن بلاده قررت ألا توافق على البروتوكول .

وهكذا ذهبت هباء جهود فرنسا فى سبيل السلامة المشتركة وضمان حدودها الغربية . واتجه التفكير ناحية أخرى عملية وهى اتفاق كل من فرنساوانكلترا على الحدود بالرين ، وفى الوقت ذاته تسوية الخلافات السياسية والمالية مع ألمانيا والتمهيد لاشتراكها فى جامعة الأمم . وعلى أثر مفاوضات ناجحة عقد اتفاق لوكارنو سنة ١٦٢٥ بين انكلترا وفرنسا وألمانيا بصفه أساسية وانضمت إيطاليا إلى الاتفاق لتدعيمه ولضمان الحدود الألمانية الفرنسية وكذا الحدود الألمانية البليجيكيه .أما فيما يختص بالحدود الألمانية الشرقية فكانت رغبة ألمانيا القصوى ألاتصبح نهائية إذ كانت دائمة الاحتجاج عليها ، ولم تهتم وتتحمس لهذه الحدود بريطانيا العظمى بعكس الحدود الغربية التى تهمها إلى أقصى حد لأنه يتوقف على المحافظة عليها سلامتها بعدأن قضت الأسلحة الحديثة وتقدم الطيران على حالة العزلة والاطمئنان التى عاشتها زمنا طويلا إلى أوائل قرننا الحالى . فلم تدخل هذه الحدود بصفة قاطعة فى وثيقة الضمان المشار إليها . ولكن نص الاتفاق على عقد اتفاقات للتحكيم بين ألمانيا وكل من فرنسا وبلجيكا وتشكوسلوفاكيا وبولانده وكذا شتى المعاهدات لضمان السلام المتبادل Garantie Mutuelle بين فرنسا وكل من تشكوسلوفاكيا وبولانده . وأخيرا اتفقت الدول المتعاقدة على مساعدة

ألمانيا فى الانضمام إلى جامعة الأمم والحصول على مقعد دائم لها فى المجلس . ورغم اعتبار كثير من الساسة أن معاهدة لوكارنو هذه كانت إحدى الضمانات الأساسية للسلام إلا أن موقف انجلترا منها الذى ظهر فى غير مواربة وهو استعدادها للدفاع عن الحدود القائمة فى غرب أوروبا وتهربها من ضمان الحالة الراهنة فى شرقها كان أحد المعاول التى عملت على هدم معاهدة فرسايل وميثاق جامعة الأمم . غير أن السير « أوستين شمبرلن » وكان أميل الى التفاؤل منه الى التشاؤم وصف هذه الحالة بأنها « الحد الحقيق الفاصل بين سنوات الحرب وسنوات السلام » . وربما كان يرمى بذلك إلى أنها الحد الفاصل بين أخطاء معاهدة فرسايل والروح المشبعة بالانتقام وما يجب عمله لوضع نظام جديد للضمان المتبادل والسلام والعدالة الدولية . (١)

(٢) ميثاق باريس أو ميثاق كيلوج — بريان : ظل شبح الحرب يخيف كبريات الدول وقد شعرت بعجز ضمانات ميثاق الجامعة ومعاهدة لوكارنو عن درء الشر . وحقيقة كان العالم يعيش فى هذه الأثناء فى جو سهل سمح مشبع بالرخاء والسلام وكانت المؤتمرات والاجتماعات السياسية وجمعيات توثيق الروابط الثقافية بين الأمم . تعج بأنصار منع الحرب ودعاة السلام ، غير أن البصيرين من كبار الساسة كانوا يشكون فى استمرار هذه الحالة ويعملون على الوصول إلى مدى أبعد فى القضاء على الحرب نهائيا ، فاقترح بريان زعيم السلام فى أوروبا على الولايات المتحدة إمضاء ميثاق بينها وبين فرنسا لنبذ الحرب . وصادف الاقتراح هذه المرة القبول فيما وراء الأطلنطيق . غير أنه من الناحية العملية ما كان يتصور قيام نزاع يؤدى إلى الحرب بين الدولتين ، فرأى وزير الخارجية هناك « كيلوج » Kellog أنه يحسن عقد ميثاق تساهم فيه الدول الكبرى على اختلافها التى

---

(١) « انظر العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدات الصلح » لكار ، من صفحة ٨٨ إلى ١١٢

وانظر « القانون الدولى العام » لجورج سيل ، صفحات ٥٧٦ ، ٥٨١ ، ٦٢٨ ، ٦٣٣ ، ٦٦٥ ، ٦٦٩ ، ٦٧٠ .

اشتبكت فى الحرب العالمية الأولى فى نبذ الحرب كما تفتح الابواب على مصاريعها لاشتراك سائر البلدان فى توقيع الميثاق ، وفعلا تم الاتفاق بعد مفاوضات عدة استغرقت نحو عام على عقد الميثاق ، وقام بتوقيعه فى باريس فى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٢٨ مندوبوا الدول الست العظمى المعترف بها فى غرب أوروبا وهى : الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان وكذا الدول الثلاث الأخرى التى اشتركت فى معاهدة لوكارنو وهى بلجيكا وبولاندة وتشكوسلوفاكيا ، كما وقعه أيضا فى نفس الاجتماع مندوبوا الدومنيون والهند ، ودعيت كافة الدول المستقلة فى العالم إلى توقيعه إذا شاءت ذلك ، وبذا بلغ عدد البلدان التى إنضمت اليه خمسا وستين وفاق عدد أعضاء جامعة الأمم . أما ما يعنيه نبذ الحرب بموجب هذا الاتفاق « كأداة سياسية قومية فى علاقات الدول بعضها ببعض » فقد فسرته مراسلات الدول المنضمة إلى الميثاق التى تبادلتها قبل التوقيع ، ولا يعنى بنبذ الحرب بموجب اتفاق باريس هذا كما صرح أيضا منشئوه الأصليون أنه ينبذ الحرب الدفاعية ، كذلك لا يأخذ الميثاق بنظرية الدفاع السلبى وعدم المقاومة . إنما هذا الاتفاق أدبى ينبذ فكرة الحرب بوجه عام باعتبار أن هذا العمل خطيئة دولية كبرى ، ولكن لا يتعرض مرتكبها لعقاب فعال رادع فليس هناك جزاء يوقع على المخالف . ولكن هذا الميثاق يذهب إلى مدى أبعد من عهد الجامعة ، فالميثاق وقد تشبع بروح سنة ١٩١٩ غرضه سياسى عملى ، فهو ينبذ الحروب عموما بل يحرم بعضها ويفرض العقوبة على مرتكبيها ، أما ميثاق باريس فهو يريد أن يبث فى تقاليد الأمم السياسية وعلاقاتها الدولية روحا وخلقا جديدين ، هما كراهية الحرب كنواة لعمل أوسع مدى فيما بعد فى سبيل بناء عالم يسوده السلام الدائم ، غير أن الأمم الاستعمارية الكبرى ذات النفوذ لم يفتها أن تجعل نبذ الحرب فى مصلحتها ، فأعلنت بريطانيا قبيل التوقيع أن حق الدفاع وهو كما سبق أن بينا يعتبر فى الميثاق ضرورة بل لا خطيئة فيه ، يتناول حق الدفاع عن بقاع معينة فى العالم

« تعتبر سلامتها والدفاع عنها حيوى وهام للمصالح البريطانية وسلامتها » ، كما صرحت الولايات المتحدة باحتفاظها بمبادىء منرو كأداة للدفاع عن سلامتها وصيانة مصالحها مما حدا بالأرجنتين والبرازيل وبوليفيا وسلفادور الى النأى عن ميثاق باريس ، وظلت روسيا السوفيتية مدة بعيدة عن الميثاق ولم تدع إلى أعماله التمهيدية والأولى ، ولكنها انضمت إليه بعد تردد بل وتحمست فى سبيل توسيع نطاقه بجعل قواعده وأسسه فعالة لانقاذ العالم من محنة مقبلة . وصارت الأمم قبل أن يسود العالم جو الشك والتشاؤم السياسى تتعلق بأهداب الميثاق حتى لا توقظ الفتنة النائمة مؤقتا ، وكانت اليابان وإيطاليا فى اعتداءاتها تتمسكان بأن عملها ليس بحرب بحال ، فالأولى زعمت بأن إجراءها فى الصين دفاعى والثانية بأن تصرفاتها بوليسية تأديبية ، وحاولت انجلترا فى سنة ١٩٢٩ بتأييد فرنسا أن تدخل على ميثاق باريس نصا إيجابيا تأديبيا على وتيرة المادة السادسة عشرة من ميثاق عصبة الامم لتدعم بذلك الميثاق الجديد وتجعل منع الحروب يكاد يكون باتا ، وفى الوقت ذاته لتفرض العقوبة فى حالة إعلان الحرب على الدول التى ليست بأعضاء فى الميثاق ، غير أن الفكرة ما لبثت أن قضت لنفس الأسباب التى أدت إلى فشل بروتوكول جنيف وهى « ما قد يترتب على فرض الجزاء من زيادة التعهدات والأعباء على عاتق الدول الكبرى » وقام مندوبو بريطانيا العظمى بالاتفاق مع فرنسا بعد ذلك بمحاولات أخرى بجامعة الأمم لإدماج الميثاق فى عهد العصبة وكذا لتحسين وسائل منع الحروب والتحكيم الدولى ، غير أن الأزمة الاقتصادية العالمية ومحنة بريطانيا الماليه سنه ١٩٣١ وبدء ظهور الشكوك فى الجو السياسى بوضوح وتبرم الدول بعضها ببعض وفقدان الثقه فى التعاون الدولى والعمل على حل الازمات المعقدة حلا أشعبيا مصبوغا بالصفات المحليه القوميه وبعيدا عن الناحيه الدوليه الإنسانيه ثم فشل المؤتمر الاقتصادى العالمى سنه ١٩٣٣ فى علاج الكساد واضطراب النقد ومشكلات الديون العامه وهى بيت الداء في استفحال المشكلات السياسية ـ فأن كافة هذه العوامل عملت في

القضاء على جامعة الأمم ثم اتفاقات لوكارنو وميثاق باويس ، وقد ولدت ضعيفة هزيلة فعجزت عن تحمل أنواء الأهواء والمطامع السياسية الدولية (١)

(٣) مؤتمرات نزع السلاح : لم تحصل الدول الغربية العظمى في مؤتمرات نزع السلاح المتتابعة التي عقدت في عواصم بلدان عدة ما بين وشنطن ولندن وجنيف على نتائج ملموسة تستحق الذكر إلا فيما يختص بالتسليح البحرى، ومع كل فالمؤتمرات الخاصة بهذا التسليح لم ترم إلى تحديد نزع السلاح البحرى بصفة جديه . بل كانت بمثابة المسكنات ، وكل دولة من الدول المتعاقدة كانت تحاول بثها في الجو السياسى لكى تفوز بنتيجة مؤقتة على الأخرى ، وهى ترمى في قرارة نفسها إلى التملص من تعهداتها التي قطعتها في المؤتمر ، وكان خليقا بها أن تنجح إذا أرادت حقا دول الغرب العظمى سلاما دائما وطمأنينة واستقراراً ، كى تعمل شعوبها في ظلها في جد لبناء عالم أساسه التعاون وتوفير رغد العيش للطبقات العاملة . ولكن فشلت هذه المؤتمرات تجاه تيارات السياسة القائمة على « توازن القوى » ، « والمصالح الحيوية » ، و « المجال الحيوى » « ومناطق النفوذ » ، وكانت تتجه الوفود إلى جلسات المؤتمر وهى غير مؤمنة بنجاحه ومتوقعة انهياره لا محالة . ولقد رأست جلسات آخر مؤتمر لنزع السلاح قبل إعصار الحرب العالمية الثانية الذى اجتاح العالم شخصية انكليزية لها احترامها ولكن فقدت الثقة السياسية في عقر دارها ، فقد استمرت انكلترا في إيفاد هندرسن أحد كبار دعاة السلام لرئاسة المؤتمر في جنيف بصفة شخصية ، بعد أن فقد كرسيه في مجلس العموم بسقوطه في الانتخابات وزال عنه طابعه السياسى القوى الذى يؤيده ويسنده في مناقشاته في المؤتمر ويعطيه شخصية يمكن بواسطتها الوصول إلى نتائج ملموسة . وترتب على ذلك بطبيعة الحال احتراق آخر شعلة في ذبالة المؤتمر الواهية . ومع أن هذه

---

(١) أنظر « العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدات الصلح » لكار ، من صفحة ١١٧ الى ١٢٣ .

وانظر « القانون الدولي العام » لجورج سل ، صفحات ٤٠٨ ، ٤٣٤ ، ٦٤٨ ، ٦٤٤ .

المؤتمرات لم تدخل ضمن الوثائق الهامة المصبوغة بالطابع القوى الذى يمكن اتخاذه حجة على الدول الأوروبية العظمى (وهى كما سبق أن شرحنا لم تصل إلى حلول حاسمة) إلا أن ذكر أهم جهودها يبين الروح التى سبقت الحرب العالمية الثانية واتجاه السياسة كجزء من بحوثنا ودراساتنا ، وفيما يلى البيان باختصار (١): —

نصت معاهدة فرساي على أن نزع سلاح ألمانيا هو « خطوة مبدئية لإمكان تحديد تسليح كافة الشعوب تحديدا شاملا » ، ونصت المادة الثامنة من ميثاق عصبة الأمم على أن « أعضاء الجامعة يقررون بأن المحافظة على السلام تتطلب تخفيض أسلحة الدول إلى أقل حد لا يتعارض مع المحافظة على السلامة الوطنية للدولة » ، ووكلت نفس المادة إلى المجلس دراسة المسألة ووضع برنامج خاص بذلك . وهكذا ارتبط الحلفاء السابقون الذين كسبوا الحرب بوعدين : الأول وعد شامل للعالم المتمدين حتى لا تتكرر المأساة مرة ثانية ، نتيجة التسابق فى سبيل التسلح ، والثانى وعد إلى ألمانيا وقد بادروا بتجريدها من السلاح ، بالعمل على تخفيض أسلحتهم بدورهم كذلك حتى يبتعد خطر الاحتكاك ونشوب الحرب . وجعلوا أساس الوعدين السلامة الوطنيه كحد أدنى يقف عنده تخفيض السلاح . وكان لغز السلامة الوطنية الذريعة التى التجأت إليها كبريات الدول الغربية لحبوط مهام دعاة السلام وخيبة مؤتمرات نزع السلاح العديدة المتعاقبة .

وكان أول مؤتمرات نزع السلاح ، والوحيد الذى قام بعمل جدى ، ولكنه محدود ، هو مؤتمر واشنطن الذى عقد سنة ١٩٢١ بين الدول البحرية الكبرى وهى الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى وفرنسا واليابان وإيطاليا وكذا الصين وهولانده والبرتغال لتحديد التسلح البحرى وبحث شئون الباسفيك والشرق الأقصى . وكانت الدول العاملة لنجاح المؤتمر عن عقيدة راسخة

---

(١) انظر « العلاقات السياسيه الدولية منذ معاهدات الصلح » لكار ، من صفحة ١٧٥ إلى ١٩٣ .

والداعيه إليه بجد هى الولايات المتحدة نظرا لارتباط موضوعات البحث فى هذا المؤتمر بسياستها فى الشرق الأقصى ، ولكى تطمئن كذلك إلى مدى التحالف اليابانى الأنكليزى وهى تخشى آثاره على نفوذها هناك . أما انكلترا فقد انتهزت الفرصة لإعادة بحث مشكلات الشرق الأقصى على أساس جديد وقد أضحى تحالفها مع اليابان غير مرغوب فيه لدى الرأى العام فى بلادها وكذلك فى « بلدان الدومنيون » ، وانتهى المؤتمر بأمضاء معاهدات ثلاث : أولها معاهدة الدول الأربع لتحديد القوى البحرية بين الولايات المتحدة والأمبراطورية البريطانية وفرنسا واليابان ، واتفقت بموجبها على احترام كل منها حدود وأملاك الأخرى فى حقوقها فى الباسفيك ، وأن تتبادل المشورة فيما بينها فى حالة قيام خلافات بخصوصها ، أو إذا تهددت هذه الممتلكات والحقوق ، باعتداء أية دولة أخرى عليها . والثانية هى معاهدة الدول الخمس وهى بريطانيا العظمى والولايات المتحدة واليابان وفرنسا وإيطاليا لتحديد نسبة التسلح البحرى للقطع الكبيرة وفى الحقيقة لكى يمكن بواسطة هذه النسبة المحدودة المحافظة على توازن القوى البحرية بما يناسب النفوذ الاستعمارى فحددت المعاهدة قوة اليابان فى القطع الكبيرة بمقدار ٦٠ ٪ من السفن البريطانية أو الأمريكية أما كل من النسبة الفرنسية والأيطاليه فحددت بمقدار ٣٥ ٪ كما تعهدت الدول المتعاقدة بأن تحافظ على الحالة القائمة Statuquo فيما يختص بالحصون والقواعد البحرية فى جهات عينتها فى الباسفيك . والثالثة وقعها مندوبو كافة الدول المجتمعه بواشنطن تتعهد دولهم بموجبها باحترام استقلال الصين وحدودها وتكف عن أى عمل من شأنه الاستفادة من الأوضاع القائمة هناك ، وعن أن تبحث عن أية امتيازات أو حقوق خاصة من شأنها أن تنقص من حقوق المواطنين والرعايا فى الدول الصديقة هناك.

ومما يوجب الأسف أن معاهدة واشنطن رغم نصها على تحديد السلاح البحرى فقد أعادت من ناحية أخرى سياسة « توازن القوى » الممقوته التى أدت إلى الحرب ، ولكن لا يهم هذا فى كثير أو قليل الدول الاستعمارية الكبرى

ما دامت قد نجحت فى رجحان كفتها البحرية على اليابان هناك وإنقاص مطالب إمبراطورية للشمس المشرقة وكذا ضمنت ولو على الورق كف اليابان عن الاعتداء على الصين والتوغل هناك . ولكنها كانت سياسة قصيرة النظر لم ترع مصالح شعوب الشرق الأقصى والمصالح الحيويه للصين ، فقد أنشأ المؤتمر الاستعمارى البحرى هذا حالة من عدم الطمأنينة فى الباسفيك والصين ، وصارت سيدة الموقف هناك اليابان ، ويمكنها بمجرد الاعتزاز بقوتها أن تعرض عن تعهدات مؤتمرات وشنطن بينما مئات الملايين من شعوب آسيا تئن من نير الاستعمار ولا حول لها ولا طول . وقد كان مؤتمر واشنطن يحرص كل الحرص على إبعاد اليابان عنها للاحتفاظ بأسواقها لتجارة الغرب ، ولكن لم ينجح المؤتمر فى إبعاد اليابان ، ألم يكن الأصلح أن تتجر الأمم الغربيه وتتعامل على قدم المساواة مع شعوب عندها الكفاية للأخذ والعطاء ، وقد ارتفع مستوى معيشة أبنائها وأصبح مصير الوطن فى أيديهم ؟

* * *

وإلى جانب نظم السلام السالفة الذكر عمل دعاة التفاهم بين الشعوب على تدعيم بنيان السلام بوسائل ثانوية تساعد فى توثيق عرى الاتحاد بين الأمم ، كما توطدت أركان نظم سياسية لها أثرها فى التفاهم بين مجموعات من الشعوب البريطانية . وقام هذا التفكير على أسس من الاتفاق الدولى والتطور السياسى والفكرى وحاجات الشعوب التى تجمعها اللغة والتقاليد والدين والجنس ومصالحها وحسن استعدادها للتفاهم والانسجام فيما بينها كما فكر البعض بتطعيم الدساتير بالروح الدولية واتخاذ الحيطة فى صلبها ضد الحرب . وخطت الدول المظفرة فى الحرب العالمية الثانية خطوات يعتدبها لمعاقبة مجرمى الحرب وتطبيق مايشبه القانون الجنائى دوليا على المسئولين عنها وعن جرائم الحرب وأعمالها التى تتنافى مع الإنسانية والضمير الدولى . وفيما يلى الشرح : —

١ ـ جامعة الدول الأمريكية Panamericanisme : ليست فكرة جامعة

الأمم الأمريكية بالفكرة الجديدة ، ولكنها قويت ونمت مع الدولة التى تتزعم هذا الاتحاد وهى الولايات المتحدة الأمريكية . ويرجع أصل الاتحاد إلى فكرة « منرو » فى أوائل القرن الماضى وهى : « أمريكا للأمريكيين ، وأن القارتين لا يصح أن يكونا محط أطماع الاستعمار أو التدخل الأوروبى وأن الولايات المتحدة تعد هذا التدخل عملا عدائيا موجها ضدها لن تقف مكتوفة اليدين حياله » . ولقد قضت هذه الفكرة السياسية على الأطماع الاستعمارية الأوروبية بالأمريكتين ، كما نمت وصاية الولايات المتحدة ونفوذها فى العالم الجديد برسوخ هذه الفكرة السياسية وبنمو القوة السياسية والاقتصادية والعسكرية لزعيمة هذه الفكرة ، وخاصة بعد فوزها فى حربها ضد أسبانيا فى أواخر القرن الماضى وكانت الأخيرة سيدة الدار هناك . وصار الاتحاد الأمريكى أو جامعة الدول الأمريكية أقرب إلى الحلف السياسى لتنفيذ أغراض الولايات المتحده تلك الدولة الفتية الناشئة صاحبة الموارد الواسعة ورءوس الأموال الدسمة والصناعات الثقيلة هناك منه إلى النظام الدولى المستقر الدعائم . ونشاط هذه الجامعة يبرز بين حين وآخر باجتماعات ومؤتمرات تعقد دوريا الآن ، وهناك مكتب دائم لها بواشنطن يديره المندوبون السياسيون المعتمدون لدى « البيت الأبيض » للجمهوريات اللاتينية بالأمريكتين . والاجتماعات الأولى لهذا الاتحاد ترجع إلى مؤتمر سنة ١٨٢٦ الذى عقد فى بنما بفضل نشاط « سيمون بوليفار » أحد الزعماء الوطنيين الذين حرروا أمريكا اللاتينية من الاستعمارين الأسبانى والبرتغالى . غير أن المؤتمر لم يحقق نتيجة ما ، إذ أن قراراته ومعاهداته لم يصدق عليها ، إلا أنه كان الحجر الأساسى فى وضع سياسة منسقة مشتركة للدفاع عن مصالح جمهوريات العالم الجديد وللسعى فى حل المشكلات التى تقوم بينها بالوسائل السلمية . وأعقب هذا المؤتمر اجتماع هام يعد الخطوة الجدية الأولى فى سبيل اتحاد الجمهوريات الأمريكية عقد فى وشنطن سنة ١٨٨٩ فى نفس السنة التى انهارت فيها إمبراطورية البرازيل وكانت معقل الأسرة الحاكمة فى البرتغال وآخر

نظام ملكى شاهده العالم الجديد . وقد أنشأ المؤتمر مكتبا خاصا لرعاية المصالح التجارية للجمهوريات الأمريكية ، كما ندد بوسائل الاتساع والفتح المعروفة لأوروبا وأعلن أن كل اتساع أقليمى قائم على القوة يعد لاغيا ويجب عدم الاعتراف به . وأعقبه مؤتمر آخر فى سنة ١٩٠٠ عقد بمدينة المكسيك عقب الحرب الأسبانية الأمريكية، وقد صفى نهائيا سلطان أسبانيا بأمريكا ، كما وضع نظاما دستوريا هاما لاجتماع دول الاتحاد فى هيئة مؤتمر كل أربع سنوات بانتظام وقرر انضمام الدول الأعضاء فى الاتحاد إلى قرارات مؤتمر السلام بلهاى الذى عقد فى سنة ١٨٩٩ فكان هذا خير دليل على شدة رغبة الأعضاء فى التمسك بأهداب السلام . ثم جاء مؤتمر سنة ١٩٠٦ الذى عقد بمدينة « ريو دى جنيرو » يعدل نظام المكتب وينشىء هيئة دائمة للتعاون بين الجمهوريات الأمريكية غرضها إعداد العدة للمؤتمر القادم وتسجيل المعاهدات التى تبرم بين الأعضاء ونشرها وإعلانها بثلاث لغات . ثم جاء مؤتمر سنة ١٩١٠ يحول المكتب المشار إليه إلى نظام اتحاد بين الجمهوريات الأمريكية واسع النطاق . وحالت الحرب العالمية الأولى دون عقد المؤتمر سنة ١٩١٤ ، غير أنه عقد فيما بعد فى سنة ١٩٢٣ بمدينة « سانتياجو » بشيلى بمناسبة مضى مائة عام على تصريح «منرو»، وقد ترتب عليه إمضاء معاهدة « جوندرا » بين دول الاتحاد فيما عدا المكسيك الثورية التى كانت قد استبعدت من الاجتماع تحت ضغط الولايات المتحدة، وغرضها ضمان السلام والمحافظة عليه بين الجمهوريات الاعضاء وكذا فض مشكلاتها الدولية بطريق المفاوضات والتفاهم . وعقد المؤتمر بمدينة « هافانا » ، وكان صاخبا شديد الاضطراب والحمى وقد وضحت نوايا الولايات المتحدة الاستعمارية وكانت خافية ، وظهر أنها تستخدم نظرية مونرو لبسط نفوذها وقضاء مصالحها ووضع الجمهوريات اللاتينية بأمريكا الوسطى تحت حمايتها وعملها على احتلالها وكاد المؤتمر يفشل لولا لباقة ساسة الولايات المتحدة وقوة وشخصية هذه الجمهورية الفتية . ووصل المؤتمر إلى نتائج هامة من الناحيتين التشريعية

والدستورية ، فقد صاغ قانونا شاملا « للقانون الدولى الخاص » لخدمة أعضاء المؤتمر ؛ ودبج سلسلة من الاتفاقات تتناول قواعد القانون الدولى العام اعتبرت خطوة أولى فى سبيل صياغة القانون الدولى العام ، وهذه الاتفاقات تعتبر المجهود الأساسى والأكبر فى سبيل تسطير هذا القانون إلى اليوم الحاضر والدستور الشامل « Magna Charta » لاتحاد الدول الأمريكية ، وهو بالنسبة لها مثل عهد عصبه الامم بالنسبة للدول الأعضاء فى العصبة . وهكذا تتابعت المؤتمرات فى سبيل : —

ا ـ تدعيم السلام بين جمهوريات العالم الجديد ، ب ـ ورعاية مصالح الولايات المتحدة وتحقيق أطماعها فى القارتين هناك ، حـ ـ والوقوف كتلة واحدة فى وجه كل تهديد خارجى ، مع تكرار توكيد محاربة الأطماع القائمة على كل توسع إقليمى ، د ـ والعمل على إنشاء محكمة العدل الدولية لدول أمريكا ، واختصاصها الفصل فى المنازعات التى تنشب بينها على نسق محكمة العدل الدولية بلهاى ، على ألا تمس المحكمة الجديدة أو تتعارض مع اختصاصات محكمة لهاى ، هـ ـ وبذل الجهود لتوسيع اختصاصات جامعة الدول الأمريكية وتدعيم جهودها الاقتصادية والسياسية والثقافية لتوثيق عرى الاتحاد بين الأعضاء على نمط نظام عصبة الأمم .

ولقد وضحت فكرة جديدة فى سماء السياسة الأمريكية ، وتأثرت جامعة الدول الأمريكية بها ، فقد أدى نشوب الحرب العالمية الثانية فى سنة ١٩٣٩ إلى تفكير الجامعة فى إنشاء منطقة للدفاع عن الأعضاء Zone de Securité ويحظر على المتنازعين ولوجها ، وهى فى الواقع لوقاية العالم الجديد شر الحرب والغزو. ولكن سياسة الغزو ما لبثت أن انهارت بفعل اشتباك مصالح دول العالم فى الحرب وأهمية النزاع للولايت المتحدة وخطر فوز النازية والفاشية على السياسة الخارجية الولايات المتحدة وعلى رؤوس أموالها وصناعاتها وتجارتها الدولية. ولم تلبث أن خاضت الولايات المتحده غمار الحرب ضد اليابان سنة ١٩٤١ لتقرير سيادة إحدى الإمبراطوريتين

على الباسفيك وأسواق الصين . وازداد توثيق عرى دول الجامعة الأمريكية هذه ونسقت سياسة الدفاع عن القارتين ، كما أن شتى الجمهوريات رسمت خطتها على أساس بذل قصارى جهودها لمعاونة الولايات المتحدة وغيرها من الدول التى تنزل إلى ميدان القتال وتمدها بالمواد الحربية كما تأوى سفنها الحربية وتعتبرها رغم إعلانها الحرب أنها ليست بالدول المحاربة . وأكدت دول الجامعة فى اجتماعها بشابولتيبك «Chapultepec» فى فبراير سنة ١٩٤٥ تعهدها بضمان استقلال وحدود الأعضاء بالقوة المسلحة عند الاقتضاء ، وهذا مالا يخرج عن الضمان الذى ورد بالمادة العاشرة من ميثاق عصبة الأمم . وإذا كانت لجامعة الدول الأمريكية مسحة من التعاون والتآزر ونشر السلام بين جمهورياتها فهى فى الحقيقة فخ تتصيد بواسطته الولايات المتحدة — وهى أولى الدول الصناعية الثرية لا بالعالم الجديد فحسب بل بالعالم بشقيه — اليوم الجمهوريات اللاتينية الزراعية الناشئة هناك ، والتى لا زالت فى أشد الحاجة للمعونة الخارجية لاستثمار مواردها البكر . وبواسطة نظام الجامعة هذا تضع الولايات المتحدة سائر الجمهوريات اللاتينية فى جعبتها وتحت وصايتها وتسيرها وفق صالحها الاقتصادى واتجاهها السياسى الخارجى ، وبذلك تستطيع أن تزيد فى تدعيم مركزها وتقف مع سائر الجمهوريات الأعضاء بحكم وصايتها عليها جبهة واحدة فى وجه الكتل القوية الأخرى فى العالم ، وهذا ما حدا بها إلى الإصرار على النص على نظام التكتل وبالحرى نظام اتحاد الجمهوريات الأمريكية فى ميثاق هيئة الامم المتحدة (١) .

٢ — الكومونولث Commonwealth : إن ضمن الامبراطورية البريطانية مجموعة من الشعوب الأنجلوسكسونية نزحت منذ القدم من الجزر البريطانية بأوروبا والوطن الأم إلى أقصى المعمورة ، وكونت بالعالم الجديد وبجنوب أفريقيا وبأقصى الجنوب من آسيا مستعمرات وحكومات كبرت

---

(١) أنظر « القانون الدولى العام » لجورج سيل ، من صفحة ٢٣٥ إلى ٢٣٨ .
وأنظر « موجز القانون الدولى العام » لدليز ، من صفحة ٧٤ إلى ٧٨

وقويت على مر العصور ، وحملت رسالة المدنية الغربية ونشاطها الصناعى هناك . والامبراطورية البريطانية بما فى ذلك مجموعة الشعوب البريطانية كانت إلى زمن غير بعيد دولة اتحادية ولأطرافها التى يسكنها العنصر الأبيض بعض الاستقلال فى الشئون الداخلية ، ولكن لندن كانت المسيطرة على السياسة الداخلية العامة بما فى ذلك تعديل نظمها ودساتيرها علاوة على هيمنتها على السياسة الخارجية ، وكانت الجهة المختصة المشرفة على إدارتها وزارة المستعمرات ، كما كان الحاكم العام يمثل ملك الانكليز والحكومة الانكليزية معا . غير أن بعد الشقة بين الوطن الأم وإيالاتها التى يسكنها الجنس الأبيض المترامية الاطراف وتزايد الوعى القومى فى هذه البلدان واعتناقها الصناعات الحديثة ثم ظهور قوتها وأهميتها على مر السنين ومساعداتها الفعالة للجزر فى الحرب العالمية الثانية — كل هذه العوامل أدت إلى تراخى صلاتها مع الامبراطورية ، وتحول نظام الامبراطورية الاتحادية إلى دول تعيش فى كنف نظام يحفظ مصالحها المشتركة على قدم المساواة . ولقد مر نظام بلدان الكومنولث وهى: كندا وجنوب أفريقيا وأستراليا ونيوزيلندة، وأيرلاندة إلى حد ما وأخيراً الهند والباكستان (وهاتان الدولتان وضعهما شاذ فى هذا النظام) الداخلى والخارجى فى مراحل عدة ، وسار تعديل دساتيرها جنبا إلى جنب مع كسبها الشخصية الدولية فى العالم السياسى الدولى. وكانت حكومة لندن هى التى تتحمل كافة المسئوليات الدولية ، كما كان لا يتم تعديل دستور إحدى هذه الدويلات أو نظمها المحلية إلا بموافقة السلطة المركزية . ثم منذ سنة ١٨٨٧ بمناسبة الاحتفال بمرور خمسين عاما على تولى الملكة « فكتوريا » عرش الامبراطورية البريطانية ابتدع نظام عقد مؤتمرات إمبراطورية تتابعت واتخذت سنة ١٩٠٧ طابعا رسميا ضروريا ، وكانت هذه المؤتمرات تجمع رؤساء الدول المذكورة التى سميت « بالدومنيون » فيما بعد بوزير المستعمرات، ثم حل محله رئيس الوزارة لبحث مصالح الامبراطورية. وجاءت الحرب العالمية الاولى تضفى على الدومنيون طابعا جديدا ، فمثلت

فى المؤتمر الذى عقد لتقرير الحرب وكذا فى وزارة الحرب بلندن ثم فى وفد مؤتمر الصلح ومفاوضاته . كما طالبت دول الدمنيون هذه بالتفاوض لحسابها وحصلت على رغباتها كما وقعت معاهدة الصلح بعد توقيع الوفد البريطانى ، وصدقت عليه برلماناتها متفرقة . وتقرر بخصوصها عرف جديد وهو : ألا تقبل بدورها معاهدة تبرمها حكومة لندن إلا بعدموافقة وتصديق برلماناتها عليها حسب مصلحتها حتى تتقيد بنصوصها . وأعقب ذلك دخول دول الدومنيون عصبه الأمم ، فتدعمت شخصياتها الدولية بما كسبته من أصوات فى العصبة ، وصارت على قدم المساواة مع الوطن الأم . ولكن ظلت حالة الدومنيون غامضة حتى إعلان دستور «وستمنستر» Statut de Westminister الذى يوضح شخصيتها الجديدة ، ويجعل نظام «الكومونولث» نظاماخاصا تقيم دعائمه المصلحة التى تربط الشعوب البريطانية بعضها ببعض لدرء السوء والعدوان عنها ولرفاهة شعوبها . ويعنى بهذا الدستور مجموعة القرارات التى اتخذها المؤتمر الأمبراطورى لسنة ١٩٢٦ ، والتى صادق عليها البرلمان بتاريخ ١١ ديسمبر سنة ١٩٣١ ، وبمقتضاه لم تعد هناك حكومة إمبراطورية أو برلمان إمبراطورى ، ولكن مجموعة من الشعوب البريطانية، يجمعها بعضها ببعض التاج الذى يتولى رئاستها دون أن يحكم فعلا . فهى مجموعة سياسية حرة فى تعاقدها وبقائها فى كنف نظام التعاقد هذا أو الخروج منه ، وكانت تشتمل على : كندا وأستراليا ونيوزيلانده وجنوب أفريقيا وإلى حد ما أيرلنـــده . وظهر حرج مركز الأمبراطورية يوم عارض بعض بلدان الدومنيون فى قران الملك «إدوارد الثامن» ، وغادر الملك العرش واعترفت بخلفه ولكنها انتهزت الفرصة للقضاء على شخصية الحاكم العام وهو أظهر وأقوى ما يربطها بالوطن الأم .

وعلى أى حال فدستور وستمنستر ينص صراحة ودون مواربة على أن شخص الحاكم العام لا يمثل الحكومة البريطانية أو أية مصلحة من المصالح الرسمية بلندن ، بل هو مندوب الملك فحسب . واختصاصاته موزعة اليوم

بين رؤساء البرلمانات ، بالدمتيون ورؤساء الحكومات هناك . واسم ملك الأنكليز لايظهر هناك فى الأعمال الرسمية والسياسية الداخلية ، ولكن يتضح فى معاملات الدومنيون بعضها ببعض أوتعاقدها مع الخارج . ولم يلغ دستور وستمنستر حق البرلمان الأنكليزى فى أن يشرع للدومنيون ، ولكنه من الناحية الفعلية لا يباشر هذا الحق ، ولا يجرأ أن يتخذ قرارا ضد رغباتها وإرادتها ، فأن هذا قد يؤدى إلى انفصام آخر حبل للمودة بينها وانهيار الامبراطورية . وعلاوة على تمثيلها فى عصبة الأمم صار لها ممثلون سياسيون فى الخارج ، كما أبرمت المعاهدات وسارت فى سياسة التقرب وفق مصلحتها ، واتضح ذلك فى تقارب كندا من الولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا ونيوزيلاندة من الولايات المتحدة أيضا فى الحرب العالمية الثانية ، وتبادلت عواصم الدومنيون ولندن المندوبين الساميين ، وانتقل اختصاص وزارة المستعمرات فى شئون الدومنيون إلى وزارة خاصة مستقلة . وإن هذه المساواة التى حققها التطور بين بلدان الكومنولث ، هذا التطور الذى عدل الكثير من الحقوق فى الدستور الأنكليزى وأرخى لها العنان فى علاقاتها الخارجية ومنحها حريتها التامة فى سياستها الداخلية . هذه المساواة تنبىء بأن تكتل الشعوب البريطانية الذى قام اليوم لصالحها إذ تخشى إذا انفرط عقدها أن تجابه أحداث السياسة العالمية وأخطار الحروب العامة متفرقة غير متحدة قد لا يستقر على قرار إذا اتضحت المصلحة فى خطة أخرى ، إذا عجزت حكومة لندن عن تحمل قسطها فى الدفاع عن الكومنولث فى حرب عالمية ثالثة . ويزعم الأستاذ « بارتلمى Barthelmy » أن الدومنيون ليست دولا بالمعنى الدقيق المعروف وذلك لأن تكوينها ليس من صنعها ، ولكنه منح لها ولو من حيث المبدأ بواسطة البرلمان الانكليزى . كما أن نظامها لا يمكن سيره إلا بمعونة أجنبية . فكندا مثلا لها قوانينها وقضاتها ووزراؤها وساستها ، ولكن لا تحكم على

كافة عناصر نظمها السياسية» (١) ولكن هذا القول مردود عليه فلا نرى أى إجراء جزائى يمكن أن تتخذه حكومة لندن ضد بلدان الكومنولث فى حالة معارضتها لسياسة الوطن الأم وحتى فى حالة فصمها لعرى هذه الجماعة السياسية مما يعتور استقلالها ويشوبه. ويقول العلامة «سيل» Scelle فى شرحه لنظام الكومنولث «فى حالة ما يعين الملك حاكما لبلد من بلدان الكومنولت فهو يسأل رأى الحكومة المحلية المختصه.» ويقول أيضا «وقد عين فى أستراليا وإفريقية الجنوبية وإيرلاندة حكام من أهل البلاد وأعطوا حق التصرف باسم الملك، وذلك لاستبعاد سلطان لندن ونفوذها»، (٢) وفيما يختص بالسياسة الدولية فخطابات اعتمادات رجال السلك الدبلوماسى الذين يمثلون إحدى دول الكومنولث تصدر باسم الملك صوريا، ولكن بموافقة وبناء على طلب الجهة المختصة، وهو يباشر مصالح الدولة التى يمثلها مع مراعاة مصلحة الجماعة المرتبطة بلاده بها بروابط روحية أكثر منها ماديه فعلية، وفى حالة تنازع الاختصاص بينه وبين الممثل البريطانى يعملان على تقريب وجهات النظر فى الجهة التى يقيمان فيها وغالبا يسيران فى سبيل التعاون. ولا يخفى أن هناك سياسة خارجية مشتركة للكومنولث هى التى أملت وتملى هذا النوع من الوحدة السياسية. تقوم على مشاركة على قدم المساواة بين الأم وأبنائها أو بين الشقيقات، ولكنها ليست بتوجيه وأمر لندن وضغطها أو توحيدها ومركزيتها للسلطة إنما بوحيها، ولا تقبل دول الكومنولث هذه أعباء ومسئوليات جديدة إلا بمحض إرادتها (٣). أما فيما يختص بالمعاهدات، فلا تقدم أية دولة من دول هذه الجماعة السياسية بما فيها انجلترا على مفاوضات

---

(١) أنظر (خلاصة القانون العام) لجوريف بارتلمى، جزء واحد، باريس ١٩٣٧ صفحة ٤.

«Précis de Droit Public» Par Joseph-Barthélmy, 1 vol, Paris 1937

(٢) (انظر القانون الدولى العام) لجورج سيل، صفحة ٢٤٤.

(٣) أنظر (القانون الدولى العام) لجورج سيل، ٢٤٥.

بدون إخطار الشقيقات لابداء رأيهن فى بحر مدة معقولة فى رغبتهن فى الاشتراك أو عدم الاشتراك فيها . وفى حالة عدم الرد فالتعهدات والمواقف السلبية يسرى مفعولها دون الايجابية . وهذا على الأقل فيما يختص بمركز انجلترا من بقية الشقيقات ، فهذا يعفيها من وجوب تحديد الناحيه التى تتعاقد من أجلها لصالح الامبراطورية ، وقد حدث ذلك فى لوكارنو بمناسبة ميثاق الروهر Pacte Rhenan . وفيما يختص بالحرب والحياد فكل دولة من دول الكومنولث لها الخيار بين الحرب الايجابيه أو إعلان العداء دون القيام بعمل إيجابى هام . وفيما يختص بأيرلاندة وجنوب إفريقيا فأن حكومتيهما لهما الحرية فى إعلان الحياد اذا شاءتا . وهذا ما فعلته إيرلاندة فى الحرب العالمية الثانية . ويرى العلامة « سيل » أن معارضة إحدى دول هذه الجماعة فى النزول إلى ميدان القتال فى حالة تهديد الجماعة بالخطر معناه بدء انفصالها من زمرة الكومنولث(١)، فهذا العمل من جهتها يتنافى مع الأغراض الحقيقية من تكوين هذه الجماعة .

وأخيراً انضمت إلى هذه الدول الشقيقات دولتان بعيدتان عن العنصر البريطانى تحررتا من ربقة الاستعباد التى فرضها الاستعمار والسياسة الأمبراطورية ودخلتا فى زمرة الكومنولث ، وهما دولة الهنـــد ودولة الباكستان . وكان قرار استمرارهما فى هذه الجماعة السياسية أو انفصالهما بمحض إرادتهما فى اجتماع دول الكومنولث الذى عقد فى أبريل — مايو سنة ١٩٤٩ ، بل إن مصير الأمبراطورية كان معلقا على قرارهما ، وكانت انجلترا تخطب ودهما وتحاول بمختلف وسائل الاستعطاف استبقاءهما كزميلتين فى حظيرة الكومنولث ، فهما قوة لايستهان بهما للدفاع عن مصالح مجموعة الشعوب البريطانية . وقد آثرتا البقاء مع تمتعهما باستقلالهما باعتبارهما جمهوريتين لهما مطلق الحرية فى التعاقد مع الخارج بشرط المحافظة

---

(١) أنظر « القانون الدولي العام » لجورج سيل ، صفحة ٢٤٦

على مصالح الجماعة السياسية . ويلوح أن تفضيل الهند والباكستان البقاء مؤقتا فى نظام شعوب تختلف مع شعبهما فى اللون واللغة والدين والمدنية والثقافة والعادات أضف إلى ذلك ثأر الاستعمار والأحقاذ الدفينة يرجع إلى مايعترضهما من صعاب اقتصادية وسياسية وأحداث متوقعة يريان مجابهتها كتلة قوية مع سائر دول الكومنولث لأمكان تذليلها . وقد خطبت انجلترا ود الهند بمنحها الأفضلية فيما يتعلق بالتجارة البريطانية ، وذلك بالسماح لمعظم صادرات الهند الأساسية بدخول الجزر دون أن تدفع الرسوم الجمركية الفادحة الخاصة بحماية البضائع المحلية من منافسة البضائع الأجنبية لها ، وقد وصل التخفيض الجمركى فى بعض الحالات إلى ١٠ ٪ و ١٥ ٪ ، وحصلت انجلترا مقابل هذا على وعد من الهند بمعاملة شبيهة بالمعاملة السالفة وبتخفيض بالنسبة للبضائع البريطانية بما فى ذلك بعض المصنوعات القطنية يصل إلى ١٥ ٪ بالنسبة للرسوم الأخرى ، وفيما يختص بصادرات بريطانيا إلى الهند من الطلاء والعقاقير والحديد والفولاذ والصوف والسيارات والأدوات الكهربائية وبعض الماكينات يبلغ ١٠ ٪ . كما أقر المؤتمر الغاء استعمال لفظه « دومنيون » ولم تك مستعملة منذ مدة ، وهذا يعنى أن الهند لم تعد تخضع لملك انجلترا على الرغم أنها ستواصل كغيرها من زميلاتها اعتبار التاج « رمزاً » للكومنولث . وسيكون للهنود أسوة بسائر بلدان الجماعة السياسية المذكورة رعويتهم الخاصة ، كما أنه تقرر فى حالة إعلان الجمهورية الهندية قريبا إلغاء منصب الحاكم العام ممثل نائب الملك ويشغله اليوم أحد أقطاب الهند . ويلاحظ أنه ليس فى اتفاقات الكومنولث أخيراً ما يحول دون عقد اتفاقات أو محالفات عسكرية وخلافها على أن يراعى ارتباط الأعضاء بهذا النظام الخاص الذى وجد لقوتها وتدعيمها ، ولا يخرج عن أنه رابطة أدبية تمليها مصالح سياسية واقتصادية ومعنوية .

ولنظام الكومنولث قدرة عجيبة فى المحافظه على كيان الجزر وقد هرمت الأمبراطورية وصارت فى أشد الحاجة إلى الدم الجديد ، وله دور هام يقوم به فى الحرب كما رأينا فى الحربين العالميين الأولى والثانية ، وكذا

فى حفظ التوازن فى وقت السلم ، فلا تستطيع الجزر أن تنصب قامتها فى المؤتمرات السياسية والجولات الدولية وحيدة دون أن تشد أزرها شقيقاتها وقد كانت بلدان الدومنيون والهند الممثلة فى عصبة الأمم أصوات عديدة لشد أزر انجلترا فى العصبة . ولكن لن نعجب إذا رأينا المصلحة السياسية أو الاقتصادية تخرج هذه الجماعة يوما ما الواحده تلو الأخرى من حظيرة الكومنولث كما فعلت أيرلاندة أخيراً .

والهند اليوم ترى مصلحتها فى بقائها فى الكومنولث كما سبق أن ذكرنا وخير دليل على شدة ارتباطها بهذا النظام وضعها الاقتصادى القائم الآن ، فصادراتها عام ١٩٤٨ بلغت نحو ٣١٤ مليون جنيه ذهب وما يزيد على نصفها إلى دول الكمنولت ، ووارداتها فى نفس العام ٣٠٠ مليون جنيه ذهب ونحو نصفها مستورد من هذه الدول ، وجل التبادل التجارى بينها وبين الجزر . ولكن قد تتحول الدفة وتضعف هذه الرابطة القوية القائمة على المصلحة فتترك الهند الكومنولث نهائيا لتولى وجهها شطر آسيا وهى أولى الدول الأسيوية الفتية اليوم ويهمها مستقبل هذه القارة .

٢ — الجامعة العربية : يخطىء من يظن أن هناك علاقة أو وجه شبه بين نظام الجامعة العربية ونظام الجامعة الإسلامية . فالجامعة العربية التى نحن بصددها جامعة حكومات غير واضحة الأغراض ، دائمة التردد ، لم تلمس الشعوب العربية التى تعيش بمعزل عنها مزاياها الحقيقية إذا كان لها مزايا . أما الجامعة الإسلامية فهى رابطة روحية وقوة معنوية تجمع الشعوب التى تعتنق الإسلام بعضها ببعض لتدعم بنيانها وتواجه بقوتها المعنوية الدافقة أعداءها من مستعمرى الغرب والطامعين فى دولها وثرواتها وما تبقى لأبنائها من استقلال . فالجامعة الإسلامية تقوم على أساس تآزر المؤمنين وتكاتفهم لدرء الأخطار والمكاره، ولاغرو فى ذلك فالمؤمن للمؤمن كالبنيان للحائط يشد بعضه بعضا . وقد راج التفكير فى إقامة صروحها يوم أنهكت قوى الخلافة بالآستانة وتتالت عليها الحروب والكروب، وغزت الدينار مراراً وتكراراً

جيوش القيصر الأرثوذكسى لكى يقضى على شوكة الأسلام ويسمع العالم رنين الناقوس بمسجد أياصوفيا - كما سبق أن فعل « فرديناند وإيزابلا » بالأندلس العربية - محل المؤذن ، وينتهى الأسلام من أوروبا ، كما يستعبد فى سائر القارات لصالح الدول الغربية الصناعية الكبرى . والأسلام دين سهل كريم سمح ، يعبد المؤمن به الإله الأوحد حيث وجبت العبادة « بأياصوفيا » أو بغيرها . ولم يعلم عنه تنكيل لاختلاف العقيدة أو مذابح واضطهادات وتشريد لأجبار الناس على ترك فكرة واعتناق أخرى ، ولم تنزح زرافات البشر هروبا من مظالمه كما رأينا فى عالم الكثلكة ، بل لقد نزح الأسلام إلى الجزر النائية ببحار الهند والصين والمحيط الهادى ومجاهل إفريقيا للتجارة فنشر بينهم نور المعرفة وجلب لهم الخير والرزق ودخلوا فيه أفواجا . ولما ضعفت شوكته منذ أوائل القرن الماضى وتتالت عليه الأرزاء وشتت شمل أبنائه ، وأذلهم المدفع بعد عز ، وطغى ولاة وحكام أعمت قلوبهم الأطماع الأشعبية . وسدت عليهم المسالك بصائر قاصرة وجهل فاضح تنبهت الشعوب للخطر المحدق ، ولما تدبره حكومات الغرب للأمم الأسلاميه وقد وقعت فى شباك الصائد وصارت غنائم باردة ولقمات سائغة لأفواه الاستعمار الشرهه ، هم بعض ذوى العزم من المسلمين إلى تدارك الأمر بالمناداة بأنشاء رابطة لمسلمى العالم الذين يعيشون فى ظلال دول مستقلة مهدد كيانها أو يئنون من ظلم الحكم الأجنبى وطغيانه بالهند وشمال إفريقيا وغرب آسيا . وهذه الرابطة أو الجامعة تعمل على إحياء شوكة الأسلام بمختلف الوسائل وتحطم قيود جموده وتنادى بالجهاد وبمساعدة المسلم لأخيه فى الجهاد إذا حزب الأمر وامتشق الحسام . ورابطة الجامعة الدين باعتباره دينا ودنيا ونظاماً وعبادة وسياسة وابتهالا إلى الله سبحانه وتعالى ، وقوتها فى الصلات الروحية القوية التى تجمع المسلمين بعضهم ببعض رغم بعد ديارهم وتضمهم فى طريق التفاهم وتقارب وجهات النظر على اختلاف لغاتهم وبعض عاداتهم . فالكتاب الكريم يحنو عليهم ويضمهم إلى أعطافه .

ولقد ظلت دار الخلافة فى أمان من الغزو والتدمير مدة فى القرن الماضى وخاصة

طوال حكم السلطان عبد الحميد ، وجال وصال أحد أقطاب التفكير الأسلامى الحديث « جمال الدين الأفغانى » فى ذلك العهد لتقوية روابط الشعوب الأسلامية المهيضة الجناح وانتشالها من وهدتها بأعدادها لمحاربة الغرب ومجابهة صدماته الجبارة بنفس سلاحه ، وهو التجديد ، ونفض غبار الكسل والجمود عنها والسير بالأسلام فى طريق الأصلاح وفق المدنية الحديثة وهو دين يسر يفتح ذراعية القويين لتقبل كل تجديد . وقد أشار المصلح جمال الدين الأفغانى إلى أغراض الجامعة الأسلامية فى شرحه لما يضمره العالم النصرانى بأوروبا للشرق والأسلام على الخصوص من شر ومن روح التعصب ومن حقد متغلغل فى أحشائه ومن عداء ممقوت وهو ما يتضح فى عمله على دك الممالك الأسلامية ما استطاع إلى ذلك سبيلا ومن التفرقة فى القوانين والشرائع بين بلدانه والبلدان الأسلامية التى يحكمها ، فقال « إن العالم الأسلامى يجب عليه أن يتحد اتحادا دفاعيا عاما ، مستمسك الأطراف وثيق العرى ، ليستطيع بذلك الذياد عن كيانه ووقاية نفسه من الفناء المقبل ، وللوصول إلى هذه الغاية الكبرى إنما يجب عليه اكتناه أسباب تقدم الغرب والوقوف على تفوقه وقدرته » . وكان معقد آمال المسلمين بعد نجاح الدعوة فى دار الخلافة وفى تركيا باعتبارها الدولة الأسلاميه المستقلة التى تحاربها أوروبا النصرانية باستمرار للقضاء فى شخصها على البقية الباقية من عزة الأسلام . ولما شبت حرب البلقان بين الدولة العلية وإيالات البلقان النصرانية التابعة لها وأصيبت الجيوش بكوارث متتابعة ، وجه أحد زعماء المسلمين بالهند نداء إلى بنى قومه قال فيه « يوقد ملك اليونان نار حرب صليبية جديدة ، ويستنصر وزراء بريطانيا تعصب النصرانية على الأسلام ، ويأتمر وزراء روسيا لرفع الصليب وشكه على قبة مسجد (أياصوفيا) ، فاليوم هم يأتمرون ويتشاورون فى هذا الخطب ، وغدا يفعلون مثل هذا للاستيلاء على مسجد عمر بن الخطاب فى بيت المقدس . أيها المؤمنون الأخوة ! اتحدوا كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا . فأن الواجب المقدس ليدعو كل مؤمن بالله ورسوله أن ينضم ،

إلى أخيه المؤمن تحت لواء الخليفة أمير المؤمنين ، ويجاهد فى سبيل الذود عن حياض الأسلام والمسلمين » كما قال أحد زعماء المسلمين فى الهند أيضا موجها كلامه للدولة البريطانية الحاكمة هناك « إننا ننادى الحكومة البريطانية بملء أفواهنا أن تقلع عن سياستها العدائية لتركيا ، اتقاء لانفجار بركان المئات من ملايين المسلمين ، انفجاراً يجر البلاء عظيما » ولقد صادفت دعوة المسلمين قبولا من الشعوب الشرقية غير المسلمة الأخرى المحكومة مما يذكرنا بمبعوثى الرسول ورسائله إلى حكام البلدان المجاورة لاعتناق الأسلام وعقد أواصر الصلات والمودة . وبهذه المناسبة وجه المسلمون إلى الهندوس نداء خطيرا بعنوان « رسالة الشرق » وكانت الدولة الشرقية اليابانية الفتية قد كالت الضربات الصادقات لروسيا الأرثوركسية ، جاء فيه « يا روح الشرق ! ! ألا هبى من مرقدك وادفعى عن الشرق الطوفان الغربى ، طوفان عدوان الفرنجة وبغيهم واعتدائهم . أيه أبناء هندستان !! كونوا لنا عونا ونصرا بحكمتكم ، شدوا أزرنا بحضارتكم ، وتهذيبكم ، كونوا لنا نصراء بخالد قوتكم ، قوة الهندويين آبائكم وأجدادكم» وهكذا امتدت الدعوة إلى اتحاد شعوب الشرق المستضعف لتكوين جبهة ضد الاستعمار . ثم إن الحرب العالمية الأولى ويقظة آسيا ، وقيام الثورات هناك ، وانتهاء الخلافة ، وثورات العرب ومصر ، وتفكيرهم فى استقلالهم وانفصالهم من تركيا وتكوينهم وحدة قائمة بذاتها لا شأن لها بالجامعة الأسلامية كست هذه العوامل مؤقتا نار الجامعة الأسلامية بالرماد ، ولكنها حتما ستظهر يوما ما فى صورة جامعة فتية ناهضة للشعوب الأسيوية ، وفعلا تعمل الدوائر المفكرة فى الهند الجديدة على تحقيق هذه الفكرة الجليلة وهى « الجامعة الأسيوية » التى تعد خير سلاح للاجهاز على

الاستعمار وللقضاء على مظالم مجلس الأمن ووضع حد لسوء كيله (١).

أما الجامعة العربية فهى مخلوق عجيب التكوين ظهر فى ظروف شاذة ؛ فكانت حياته ولا زالت سلسلة من المتناقضات والمفارقات مما أفقد الشعوب العربية التى تكون حكوماتها هذه الجامعه الثقه فيها والأمل فى استمرار حياتها . ويروى « سيتون ويليامز » Seton - Wiliams فى كتابه بعنوان « بريطانيا والدول العربيه » Britain and The Arab States كيفيــة تكوين هذه الجامعه من الناحية الرسمية ، فيقول « تكلم مستر إيدن Eden وزير خارجية بريطانيا فى ١٠ مايو ســـنة ١٩٤١ (بمانشن هاوس) Mension House عن العلاقات الطيبة بين العرب والانكليز فقال بعد أن

---

(١) انظر « الاسلام والعالم الحديث » لالفونس حولى ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥ من صفحة ٦٥ الي ١٨٥

« L'Islam devant le Monde Moderne » par Alphonse Gouilly, 1 vol, Paris 1945

وانظر « تاريخ الشعوب والدول الاسلامية » لبروكلمان ، مترجم الى الفرنسية ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٩ ، من صفحة ٤٢٤ إلى ٤٣٥

«Histoire des Peuples et Etats Islamiques,» par Broekelmann, 1 vol, trad française., Paris 1949

وانظر « المسألة العربية » لكيلر ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨ ، من صفحة ١١٥ إلى ١٢٧

«La Question Arabe» par P. Keller, 1 vol, Paris 1948

وانظر « حاضر العالم الاسلامى » لتروب ستودارد ، جزء واحد ، لندن ١٩٣٢ ، من صفحة ٣٨ الى ١٩٩

« The New World of Islam » by Lothrop Stoddard, 1 vol, London 1932

وانظر « بريطانيا والدول العربية » لسيتون ويليامز ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨ ، من صفحة ٢١٨ الى ٢٣٥

« Britain and the Arab States » by Seton-Williams, 1 vol, London 1948.

ذكر تقاليـــد العلاقات الطيبة بين الانكليز والعرب التى تقوم على الفعال لا الأقوال والتى أنشأت الكثير من أصدقاء انكلترا بين الشعوب العربية : «بأن الكثيرين من مفكرى العرب يريدون إقامة وحدة عربيه منذ الحرب العالمية الأولى أقوى من العلاقات القائمة بينهم اليوم ، وهم يعتمدون فى تحقيق هذه الغاية على تعضيدنا ، وعلى ذلك يتعين علينا المبادرة بتلبية ندائهم ويلوح لى أنه من الطبيعى والعدل أن تقوم أواصر العلاقات الثقافيـــة والاقتصادية بين الدول العربيه وكذلك الروابط السياسيه التى تجمعها . وإن حكومة جلالة الملك تبارك وتعضد أى مشروع تتفق بصدده الدول العربية لتحقيق هذه الغاية (١)» .

وقد جاءت خطبة « إيدن » السياسية هذه عقب مناقشات السياسة الخارجيه البريطانية فى ظروف الحرب بمجلس العموم بتاريخ ٦ مايو سنة ١٩٤١ ، وحذر العرب من منصة المجلس من خطر المحور بقوله « إن العرب فى كافة البلدان التى يعيشون فيها يجب أن يعلموا تماما أن اقتراب الحكم النازى معناه نهاية الحريات التى حافظوا عليها بغيرة وحرص والتى بتعاونهم وتحالفهم معنا صاروا فى مأمن من انتهاكها اليوم . » (٢) فكانت هـــذه التصريحات بمثابة دعوة مستترة إلى تكوين اتحاد من الحكومات العربية تمليه ظروف الحرب للوقوف كتلة عربية قوية فى وجه النازيه . وكانت الفكرة مختمرة ولكنها غير ناضجة منذ مدة ، وسبقت دعوة « إيدن » : كآمال زعماء العرب وعلى رأسهم الهاشميين الذين ساعدوا الحلفاء ضد الدولة العلية فى الحرب العالمية الأولى لتكوين دولة عربية واحدة مستقلة ، وإمضاء اتفاق الاتحاد العربى ببيت المقدس بتاريخ ١٣ ديسمبر سنة ١٩٣١ لتحقيق وحدة البلدان العربية واستقلالها التام ، ولكن لم تبرز حقيقة هذا الاتحاد ، وأى الدول العربية التى تنتمى اليه ، وهل يكتب له النجاح مع شدة تنافس

---

(١) أنظر « بريطانيا والدول العربية » لسيتون ويليامز ، صفحة ٢٢١ وما بعدها

(٢) أنظر « بريطانيا والدول العربية » لسيتون ويليامز ، صفحة ١٢١

الحكومات العربية والأسر المالكة الحاكمة وتضارب أطماعها ؟ ، وأعقب ذلك اتفاق الوحدة العسكرية والأخوة والتحالف بين المملكة السعودية والعراق فى ٢ أبريل سنة ١٩٢٦ ، وتعهد الطرفان بالسعى فى سبيل تحقيق وحدة العرب وجمع كلمتهم وخاصة بتبادل البعثات العلمية والعسكرية وتشجيعها بين بلدانهم ، وأنضمت اليمن وعلى رأسها الأمام يحيى بعد صلحها مع بلاد بن السعود إلى المعاهدة المذكورة فى ٩ أبريل سنة ١٩٣٧ ، كما توطدت أركان التعاون بين العرب بمعاهدة الصداقة بين مصر وبن السعود بتاريخ ٧ مايو سنة ١٩٣٦ ، وكانت لهذه المعاهده أهمية خاصة إذ لم تك بعد بين مصر وبلاد العرب وعلى رأسها الملك بن السعود علاقات دبلوماسية رسمية ، ورغم أن المعاهدة اهتمت بتنظيم شئون الحج بين مصر والحجاز فحسب إلا أنها كانت خطوة أولى فى سبيل جمع كلمة الناطقين بالضاد وتصفية الخلافات القديمة (١) وزاد فى نشاط السير فى سبيل لم شعث الحكومات العربية تزايد حركة الهجرة الصهيونية إلى فلسطين وخطر تحقيق الوطن القومى لبنى إسرائيل هناك ، كما لا يمكن بهذه المناسبة إغفال الاشارة إلى ميثاق ، سعد أباد، وضم بلدان الشرق الأوسط الاسلامية العربية وسواها الذى أبرم بتاريخ ٧ يوليه سنة ١٩٣٨ لتوثيق صلات الود بين العراق وإيران وتركيا وأفغانستان ، وتعهد كل دولة من الدول المتعاقدة برعاية حسن الجوار بالنسبة للأخرى وعدم الاعتداء على حدودها . وتتالت أحداث الحرب العالمية الثانية وتضاربت أفكار الشعوب العربية فى صدد نتيجة الحرب ونظام العالم الجديد وعلاج مشكلات الشرق الأوسط ورفع المستوى المادى والمعنوى للشعوب العربية التى قدمت أقصى ما تستطيعه لمساعدة الدول المتحالفة فى كسب الحرب ، كما وضعت تحت تصرفها مرافقها ومواصلاتها وأراضيها وثرواتها وادخارها وسواعد عمالها المفتولة . وتتالت الاجتماعات المبدئية بالأسكندرية من ٣١ يوليه إلى ٥ أغسطس سنة ١٩٤٣ بين رئيس الوزارة

(١) أنظر « بريطانيا والدول العربية » لسيتون ويليمز ، صفحات ٢١٨ ، ٢١٩ ، ٢٢٠

المصرية ورئيس حكومة العراق لبحث شئون الوحدة العربية . وأذيع بيان بأن المحادثات كللت بالنجاح ، وأصبحت الوحدة العربية قاب قوسين أو أدنى من التحقيق لضمان السعادة للشعوب العربية ولطبعها بطابع من الكرامة يتفق مع مركزها والسعى لتحقيق أمانيها ، كما جاء فى البيان أن أن الرئيس المصرى قد أضطلع بمهمة محادثة بقية قادة العرب (أى رؤساء الحكومات العربية) لتحقيق الغرض من المحادثات المشار إليها ، وعقب ذلك سيجتمع مؤتمر عام من الحكومات المختصة لوضع اتحاد العرب على أن يطلق عليها الاسم الذى يتفق عليه المؤتمرون ويوافق المناسبات والمواقف

وجاء بعد ذلك بروتوكول الاسكندرية بتاريخ ٢٥ سبتمبر سنة ١٩٤٤ عقب مؤتمر حافل بالنشاط والنقاش برئاسة الرئيس المصرى وقعه مندوبو : مصر وسوريا وشرق الأردن والعراق ولبنان بعنوان « جامعة الدول العربية » ، وتمثل فيها الدول المتعاقدة على قدم المساواة ، ويشكل مجلس أغراضه تحقيق الاتفاقات التى تمت بينها لتنظيم الاجتماعات الدورية وتوطيد العلاقات بين الدول المتعاقدة وتنسيق أهدافها وبرامجها السياسية على أساس تعاونها ، وذلك للمحافظة على استقلالها وسيادتها ضد الاعتداء الخارجى وللعناية بمصالح العرب العامة . واتفق على أن يحضر المؤتمر كذلك مندوبا المملكة السعودية واليمن ، ولكنهما لم يخولا من عاهليهما توقيع البروتوكول.

وأعقب ذلك وضع أسس ميثاق الجامعة العربية بعد إبداء الدول صاحبات الشأن وجهات نظرها ، وكانت انجلترا التى أوشكت على كسب الحرب قد بدأت تنظر إلى هذا المولود المنتظر نظرة عدم اهتمام ، وإمضى فى ٢ مارس سنة ١٩٤٥ ، ووقعته ست دول من السبع وهى مصر والعراق وسوريا ولبنان والمملكة السعودية العربية وشرق الأردن . وأهم مايستوقف النظر بخصوص الجامعة العربية ، هو قيامها على أساس نظام التكتل المسموح به بموجب ميثاق الأمم المتحدة مع ملاحظة أنه بدأ فى التفكير فى إنشائها ووضع حجرها الأساسى قبل قيام نظام هيئة الأمم المتحدة . وجاء فى المادة الثانية

من الميثاق أغراض الجامعة ، فقالت « الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاللتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفةعامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها». كذلك عددت المادة المذكورة للجامعة أغراضا مشتركة تزعاها بحسب نظام كل دولة منها وأحوالها مع تقريب وجهات النظر فى شئون : الاقتصاد والتجارة والزراعة والصناعات والمواصلات والثقافة ومسائل الجنسية والجوازات وتسليم المجرمين والأغراض الاجتماعية والصحية . ووكلت تحقيق أغراض الجامعة إلى مجلس لكل دولة من الأعضاء صوت فيه مهمته السهر على تحقيق أغراض الجامعة ، ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات فى الشئون المشار إليها سالفا . ونظم الميثاق عقد الجلسات ومالية الجامعة وإدارتها وجعل ضمن اختصاصات المجلس النظر فورا فى أى اعتداء يقع من دولة من أعضاء الجامعة على أخرى، بناء على دعوة الدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء كما أسند إليه اتخاذ التدابير اللازمة لدفع الاعتداء على أن يكون القرار بالأجماع دون احتساب صوت الدولة المعتدية.وجاءت المادة ٨ من الميثاق زيادة فى ضمان احترام سيادة كل من الدول الأعضاء فى الجامعة ما يأتى « تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقـــوم بعمل يرمى إلى تغيير ذلك النظام فيها . » واتخذت القاهرة ـ وحكومتها هى التى اضطلعت بمهمة تحقيق الجامعة ـ مقراً لها على أن يمكن اجتماع المجلس فى أى مكان آخر يعينه ، كما تشكلت أمانة عامة دائمة على رأسها أمين عام وأمناء مساعدين وعدد من الموظفين اللازمين للاضطلاع بشئون الجامعة وتحضير الاجتماعات وغـــير ذلك مما يتطلبه أمر الجامعة وسير أعمالها بانتظام (١)

وقد اضطلعت الجامعة بأربع مهام رئيسية افتتحت بها حياتها السياسية ،

(١) أنظر « بريطانيا والدول العربية » لسيتون ويليامز ، من صفحة ٢٢٢ إلى ٢٢٧

وهى : مشكلة استقلال كل من سوريا ولبنان وجلاء الجيوش الأجنبية عنها وانتهاء النفوذ والاحتلال الفرنسيين هناك عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ومشكلة فلسطين والدفاع عن حقوق العرب هناك ووضع حد لمظالم الاستعمار وطغيان بنى إسرائيل وأنهاء نظام الهجرة فى بلاد أرض الميعاد مع الرجوع إلى مبدأ حق تقرير المصير للبت فى أمر فلسطين التى يجب أن تبقى عربية موحدة ، ومشكله احتلال انكلترا لمصر ووجوب إنهاء هذا النظام الظالم ووجوب جلاء الجيوش الانكليزية عن وادى النيل وفق روح ميثاق الأمم المتحدة وإنهاء معاهدة لندن بين مصر وانكلترا التى أصبحت غير ذات موضوع ، ومشكلة المستعمرات الإيطالية بشمال إفريقيا وضرورة استقلال شعبى ليبيا وطرابلس وتطبيق حق تقرير المصير هناك وألا تعود البلاد بحال إلى نفوذ إيطاليا المستعمرة الظالمة .

وفيما يختص بقضية سوريا ولبنان ، فقد بحثت الجامعة فى اجتماعها بتاريخ ٦ يونية سنة ١٩٤٥ بحضور العراق ولبنان وسوريا ومصر وشرق الأردن والمملكة السعودية موضوع احتلال الجيوش الأجنبية للبلدين الشقيقين ، وأصدرت قرارها بطلب جلاء الجيوش الفرنسية فورا عنهما ، وأبلغت طلبها إلى هيئة الأمم المتحدة ، وسرعان ماطرح الأمر على مجلس الأمن ، غير أن المجلس لم يصل إلى قرار حاسم فى الأمر نظرا لتطبيق روسيا حق الاعتراض على مشروع القرار الذى اتخذ بضرورة الجلاء العاجل عن سوريا ولبنان . ولكن اتفقت كل من انجلترا وفرنسا بتصريح صدر من جانبهما بتاريخ ٤ مارس سنة ١٩٤٦ بجلائهما عن سوريا ثم لبنان فى بحر مدة قصيرة حددت فى التصريح لتتمكن الجيوش المحتلة من سحب جندها وعتادها وبعض مؤسساتها المتحركة وغير ذلك بانتظام ، وتم الجلاء فعلا دون حادث ، وسلمت البلاد وثكناتها ومطاراتها إلى أربابها . ويلوح أن نجاح الجلاء لايعزى إلى نشاط الجامعة بقدر هيبة انجلترا وفرنسا لروسيا

وإبرازهما حسن نيتهما تجاه الشرق الأوسط حتى تقوم الأخيرة بتعهداتها وفق ميثاق الأمم المتحدة بترك إيران وشأنها لأربابها .

وفيما يختص بقضية العرب فى فلسطين ، فقد بحثت الجامعة موقف بريطانيا العظمى من قضية فلسطين وقررت معارضتها فى استمرار الهجرة الصهيونية هناك ، وفى ٢٠ مارس سنه ١٩٤٦ بحثت مقترحات هامة خاصة بمنع استمرار شراء اليهود للأراضى العربية هناك وإنشاء بنك عربى برأس مال قدره أربعة ملايين جنيه استرلينى ، ثم بحثت بتاريخ ١٨ مايو سنة ١٩٤٦ التقرير الانجليزى الأمريكى الخاص بتقسيم فلسطين ، وعادت إلى بحوثها فى ٨ يونية من نفس العلم وأبلغت الجهات المختصة بواسطة مندوبين خمس من الدول باحتجاجها ورفضها توصيات اللجنة الأمريكية الأنجليزية : وأهمها السماح لليهود بدخول فلسطين وأن توضع البلاد تحت الوصاية إلى أجل غير مسمى ، كما حضت على إباحة هجرة مائة ألف منهم مع اعترافها بأن فلسطين وحدها لن تفى بأغراض هجرة اليهود من ضحايا اضطهادات النازيةوالفاشية بأوروبا وقررت الجامعة بأن هذه التوصيات انتهاك صارخ للوعود التى أعطاها الرئيس روزفلت للعرب . وعقدت الجامعة مؤتمرا فى بلودان بتاريخ ١٢ يونية ظلت بعض قراراته سرية كما أعلنت أخرى وتنحصر فى: إنشاء هيئة خاصة لشئون فلسطين وسلطة تنفيذية عليا لتطبيق القرارات هناك ، والمطالبة بحل القوى الصهيونيه المسلحة ونزع سلاح الأرهابيين اليهود ، واتخاذ إجراءات تأديبية ضد العرب الذين يبيعون أراضيهم لليهود والعمل بكافة الطرق الممكنة لانقاذ أراضى العرب هناك ، والتوصية بأصدار أوراق للبريد والدمغة لأعانة عرب فلسطين وإنشاء صندوق خاص لقضيه هــــذه البلاد المنكوبة ، وتنظيم وتوسيع نطاق الدعاية لها وتقوية روح الدعوة لمقاطعة البضائع الصهيونية وفرض الرقابه الدقيقة على هذه العملية الهامة . وتبع إصدار هذه القرارات إرسال مذكرة للحكومتين البريطانية والأمريكية بأن الجامعة العربية لا يسعها أن تعترف بشرعية اللجنة الانجليزية الأمريكية

المشار اليها ، كما اتهمت بعض الأعضاء بمحاباتهم الفاضحة للصهيونيين، ومع ذلك فان الجامعة إظهاراً لروح المسالمة تعاونت معها ولم تقاطها ، ولـكنها لم تتردد فى أن توضح أن قضية فلسطين ليست نتيجة اضطهاد النازيين لليهود بل هى نتيجة مباشرة للسياسة البريطانية التى اتبعت منذ وعد بلفور ودعت المذكرة بريطانيا العظمى للدخول فى مفاوضات مع الدول العربية بأسرع ما يمكن قبل الانعقاد المقبل للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة . وأعلنت احتجاجها على أعمال اليهود الارهابيين ، وأظهرت التفرقة فى المعاملة بين العرب واليهود ، وكيف كانت انجلترا تأخـذ العرب بالقسوة بين سنة ١٩٣٦ — ١٩٣٩ بينما ترخى للأرهابيين العنان وتغض الطرف عن تصرفاتهم ، وطالبت بوجوب إيقاف الهجرة حالا وإعادة ترحيل الذين دخلوا البلاد بطرق غير مشروعة وبانشـاء حكومة عربية مؤقتة لفلسطين . كما أظهرت الحـكومات العربيـة فى مواقف عدة ومتفرقة بناء على اتفاق فيما بينها رغباتها فى التفـاوض مع الحـكومة البريطانية لحل مشكلة فلسطين مستندة على ميثاق الأمم المتحـدة وحقوق العرب الطبيعية فى هذه البلاد . واجتمع وزراء خارجيـة الدول العربية بالاسكندرية فى أغسطس سنة ١٩٤٦ لبحث الموقف وإمكان عقد مؤتمر فى لندن وإعادة النظر فى تقرير اللجنة الانجليزية الأمريكية ، وقبلوا أحـدى توصيات اللجنة وهى أن فلسطين فى مجموعها لا يمكن أن تصبح صهيونية أو عربية قحة . وفعلا اجتمع المؤتمر لبحث القضية الفلسطينية فى سبتمبر من نفس العام ، غير أنه لم ينجح لصعوبة تقريب وجهـات النظر للعرب والصهيونيين والانجليز ، كما لم تمثل فيه اللجنة التنفيذية العليا العربية والوكالة اليهودية ، وأعلنت مقترحات العرب التى قدمت للمؤتمر فى ٣ أكتوبر كما يلى: أن تؤسس حكومة مؤقتة لفلسطين مكونة من سبعة من العرب وثلاثة من اليهود توكل إليها المهام التشريعية والتنفيذية للدولة ، وأن تعد العدة لأقامة جمعية دستورية من ستين عضوا فى مدة وجيزة ، وأن يوضع دستور شامل لفلسطين تقدمه الحـكومة للجمعية المذكورة وعلى المندوب السامى أن

يباشر تنفيذ هذه المقترحات ، وأن يوجه الحكومة والجمعية لوضع الدستور والتصويت عليه ، وفيما يختص بمبادىء الدستور يجب أن يتوخى جعل فلسطين دولة موحدة وألا تمنح جنسية البلاد لشخص ما إلا بعد مضى عشرة سنوات على إقامته فيها ، كما يجب احترام حقوق المواطن والاقامة وأماكن العبادة وأن تحرم الهجرة اليهودية إلى البلاد فى الوقت الحاضر . ولقد كان رد مستر بيفن Bevin وزير خارجية انجلترا نصيرة القضية الصهيونية على المقترحات وجهود الدول العربية ونشاط الجامعة فى كلمة قالها لحزب العمال فى نفس الوقت« ببور نموث » Bournemouth وهى : « هذه القضية جزء من مشكلة الشرق الأوسط . ولا يمكن التفاوض والتعاون مع عرب فلسطين وحدهم » .(١) وهو يعنى بذلك ضرورة جمع عرب فلسطين وسائر الدول العربية والصهيونيين والدول التى يهمها استقرار السلام بالشرق الأوسط حول مائدة واحدة للتفاهم ووضع أسس قويمة لضمان حقوق العرب مع تأييد الأمر الواقع وإقرار إقامة دولة إسرائيل هناك ، وهو ما يعد فى حكم المستحيل .

وفيما يختص بقضية مصر التى ترتبت على استمرار احتلال انكلترا لوادى النيل رغم ماجاء فى ميثاق الأمم المتحدة من عدم جواز احتلال جيوش لأراضى دولة بغير رضاها ، فان الجامعة العربية بحثت فى اجتماعات عدة المشكلة ، ووجهت مذكرة إلى انكلترا فى سنة ١٩٤٦ ، ثم أذاعت بيانا قويا فى ٣ يناير سنة ١٩٤٧ ذكرت فيه : أن موضوع المفاوضات بين مصر وانكلترا كان محل بحث الجامعة ، وأن المجلس يعضد بكل قوته وجهة النظر المصرية فى وجوب إسراع إنكلترا بالجلاء عن وادى النيل ، وأن المجلس كان يأمل أن تؤدى المفاوضات بين الطرفين إلى نتائج حسنة ترضى مصالح انكلترا وتضمن حقوق مصر وتقوى روابط المودة بين الشعبين البريطانى والعربى، ولكن مع الأسف لم يتحقق الأمل وقامت فى وجه المفاوضات الصعاب . وإن الجامعة

(١) انظر « بريطانيا والدول العربية » لسيتون وليامز ، صفحة ٢٣٣

العربية ومهمتها الحصول على حقوق العرب فى الاستقلال التام تؤيد بكل قواها مطالب مصر فى وحدتها الدائمة مع السودان ، وهذا الاتحاد يتفق تماما مع رغبات الشعبين المصرى والسودانى ، كما أن الجامعة تعضد رغبة مصر فى إعداد الشعب السودانى لاقامة حكومة ذاتية فى ظل التاج المصرى . واختتمت الجامعة مطالبها باعتبارها قضية مصر أهم المشاكل التى يجب أن توضع موضع الاعتبار والنظر ، وأنها تعتزم تأييدها بتعضيد كافة الدول العربية .

وفيما يختص بقضية عرب طرابلس وليبيا ومستقبلهم بعد هزيمة إيطاليا ، فقد بذلت الجامعة جهودا فى سبيل الدفاع عنها ، وأظهرت للعالم إتحاد وجهة نظر الحكومات العربية فى هذا الصدد . وبدأ ذلك ببيان من الأمانة العامة للجامعة بتاريخ يناير سنة ١٩٤٦ ، ويظهر فيه عزم الدول العربية على تأييد استقلال أراضى طرابلس وليبيا ، وفى حالة عدم التوفيق للوصول إلى هذه الغاية فالجامعة لن تتردد فى المطالبة بالوصاية عليها ، وبرزت هذه المقترحات مرة أخرى فى مذكرة أرسلت إلى مجلس وزراء الخارجية للدول المتحالفة المظفرة الكبرى بتاريخ ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦ خلاصتها : المعارضة فى كل تقسيم أو وصاية تفرضها الدول الكبرى المظفرة على ليبيا وإن كل إجراء تتخذه ضد رغبات السكان هناك وبدون الالتجاء إلى استفتاء حر تحت إشراف الجامعة وهيئة الأمم المتحدة ليقرروا بواسطته مصيرهم ، ستقاومه الجامعة ، كما أنها لن ترضى بحال أن تعود إيطاليا إلى الحكم هنالا . كما كان ضمن قرارات مؤتمر بلودان بتاريخ يونيه سنة ١٩٤٦ ما خلاصته : إن المجلس ينصح إلى الحكومات العربية فيما يختص بليبيا وطرابلس أن تستنفد كافة جهودها لتحقيق استقلال الشعوب العربيه هناك وإجراء استفتاء بين السكان لقبولها ضمن الجامعة العربية . ولكن لم يتخذ قرار حاسم فى قضية العرب فى هذه البقعة الحساسة من العالم وكان مصيرها كسائر المشكلات التى خاضت غمارها الجامعة دون نتيجة ملموسة ، واتفق

مجلس وزراء الخارجية للدول العظمى المظفرة فى معاهدة الصلح مع إيطاليا على علاج مشكلة المستعمرات الايطالية فيما بعد فى ضوء مصالح سكانها وإصلاح شأنهم وضمان سلامة العالم وأمنه ، مع مراعاة مصالح الحكومات ذات الشأن التى يهمها أمر هذه المستعمرات . ومن الأسف الشديد فهذه اللغة معروفة وهى تعنى اقتسام الأسلاب والغنائم والضرب بمصالح الأهلين عرض الحائط وانتحال مختلف المعاذير للحصول على قواعد استراتيجية وغيرها هناك ، بل وإرضاء إيطاليا على حساب عرب ليبيا وطرابلس وصم الآذان حيال احتجاجات الجامعة العربية إذا نادت المصلحة الإستعمارية بذلك . واتفق مجلس وزراء الخارجية أيضا على أنه فى حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين الدول الأربع الكبرى فى هذا الشأن فى بحر سنة من تنفيذ معاهدة الصلح مع إيطاليا يتعين عليها (أى على الدول الأربع) أن تراعى فى شأن المستعمرات الإيطالية السابقة ما تقرره الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة بصددها . وتعهدت بإرسال لجان إلى هذه البلاد لجس نبض السكان ومعرفة ميولهم و اتجاهاتهم فى تقرير مصائرهم السياسيه على أن ينظر إلى تقارير هذه اللجان بعين الاعتبار . وأعادت الجامعة العربية الكرة وقد لمست ألاعيب السياسة الاستعمارية ، فأعلنت فى وضوح معارضتها الشديدة فى إعادة ليبيا إلى حكم إيطاليا ، أو فى وضعها تحت وصاية دولة أجنبية ما ، وبذا وضحت مرة أخرى سياسة تضامن الدول العربية فى الدفاع عن مصير شقيقاتها المضطهدة المهضومة الحقوق (١).

ومما لا شك فيه أن الأدوار الرئيسية التى قامت بها الجامعة العربية بشأن قضايا العرب السياسية المشار إليها آنفا جهود مشكورة ومساع لا يمكن إنكار صداها فى الدوائر السياسية الدولية وأثرها فى اتجاه السياسة العالمية ، غير أن الجامعة العربية على ما أوتيت من عزم وحزم لا تزال بعيدة كل

---

(١) فيما يختص بجهود الجامعة العربية أنظر « بريطانيا والدول العربية » لسيتون ويليامز ، من صفحة ٢٢٧ إلى ٢٣٥

البعد عن إصابة أهدافها وتحقيق أغراضها . فقد كانت نتائج أعمالها من الناحية الأدبية هامة كما قامت بدعاية واسعة لقضايا العرب ، ولكن لم تصب حظا كبيراً من ناحية الواقع والحقيقة ، ومنيت بصدمات متتالية وخاصة فى قضية فلسطين العربية . وأسباب ذلك عديدة ، هى كامنة فى تكوينها ، وفى اتجاهاتها وكذا فى موقف أعضائها منها ومن قضايا العرب . فالجامعة كما سبق أن بينا جامعة حكومات وليست جامعة شعوب ، لذا لم تجد التعضيد الروحى الكافى من الشعوب العربية ، فضلا عن أن بعض هذه الشعوب يعيش على الفطرة ولا يلم بخفايا التيارات السياسية والمنافسات الدولية ولم يدرك بعدمزايا الاتحاد فى سبيل وحدة العرب ، وخاصة أن الحكومات فى واد وشعوبها فى واد آخر ، أضف إلى ذلك شدة الفاقة وحياة البداوةوالبعد عن العلم والمعرفة وضعف الادخار والقوى المادية والفينة ووسائل المدنية الحديثة التى يمكن للشعوب أن تغذى بهاحكوماتها إذا حل خطب أو أناخت عليها كارثة بكلكلها — كل هذه العوامل حالت دون قطف ثمار هذا الاتحاد . ولقد قام اتحاد لشعوب أخرى على أساس غايات اقتصادية وسياسية نادت بها المصلحة الوطنية والوعى القومى وطفرات الشعوب وشبوبها عن الطوق ، مثال ذلك اتحاد الشعوب الجرمانيـة فى القرن الماضى الذى بدأ بنظام « الزولفرين » وبإلغاء الحواجز الجمركية بين شتى الأمارات الألمانية ، وتكوين الولايات المتحدة الأمريكية بعد طردها المستعمر وتحريرها البلاد من الاستعباد الانكليزى ، وقد أدى إليه التكاتف فى الجهاد والكفاح ضد المحتل والمصلحة السياسية والاقتصادية ، أما ما نلمسه فى الجامعة العربية فهو نوع من التكتل الضيق النطاق طبقا لميثاق براق ملىء بالأغراض السامية ، ولكن الحاجة إليه لم يدق ناقوسها بعد ولم تلمسها الشعوب ذات الشأن فى الأمر . ومما زاد الطين بلة وأضعف كيان الجامعة خفايا المنافسات السياسية بين الأعضاء ،

وهذا ما ذكره الذين عالجوا شئون الجامعة(١) ، فالأعضاء يظهرون التضامن وينادون بالوحدة ويعالجون أمورهم وقد اتفقوا على الخطط الرئيسية والتفاصيل ولكنهم يضمرون غير ما يظهرون ، وتسيطر على خفايا السياسة تيارات متضاربة متعارضة تفت فى عضد الجامعة وتزعزع كيانها . وهكذا لا تخرج هذه الجامعه عن أنها نظام تكتل كغيره من نظم التكتل المسموح بها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة تتناوبه تيارات السياسة العالمية الصاخبة ، وتتقاذفه أمواج الأحقاد والأطماع، ولكن قد يستقيم عودها إذا واجهت دولها قضايا العرب بروح قوية وثابه وسارت فى سبيل التعاون الصحيح مستعينة فى ذلك بقوة شعوبها الروحية ونهضتها الحديثة وقيامها من كبوتها .

٤ — اتحاد دول أوروبا Union Européenne (٢) : لقد أحس الساسة بعد بضع سنوات من تطبيق نظام عصبة الأمم أن وسائل العصبة فى فض المنازعات وتدعيم حسن التفاهم بين الشعوب الأوروبية وحكوماتها ، لا تفى بالغرض وتؤديه على الوجه الذى يدعو إلى التفاؤل والاطمئنان . كما رأوا من جهة أخرى أن نجم أوروبا بدأ فى الأفول وقد فتت الحروب والخلافات واستمرار التشاحن بين دولها وصراعها فى سبيل التسلط والاستعمار فى عضدها ، ولم تعد تستطيع متفرقة أن تقف فى وجه شعوب آسيا التى بدأت تستيقظ من سباتها العميق وقد هزتها الحرب العالمية الأولى هزاعنيفا وأطلعتها على خفايا عراك القارة الصاخبة . ففكر الساسة فى إنشاء اتحاد من دول أوروبا يجمع شملها ويلم شعثها ويشيد منها جبهة قوية تحافظ على سيطرتها على السياسة العالميه والنظم الاستعمارية القائمه ، وموارد المواد الأوليه الرخيصة

(١) انظر « تاريخ الشعوب والدول الاسلامية » لبروكلمان ، صفحة ٤٢٤
وانظر « المسألة العربية » لسكيلر ، صفحة ١٢٤ .
وانظر «بريطانيا والدول العربية » لسيتون وليامز ، من صفحة ٢٣٣ إلى ٢٣٥

(٢) انظر « أوروبا المتحدة » لكودنهوف كاليرجى ، مترجم الى الفرنسية ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٩ من صفحة ٤٩ الى ٨٤
«L'Europe Unie» par Coudenhove-Kalergi, 1 vol, trad. française Paris 1939

والأسواق العديدة فى الشرق . ورأى بعض هؤلاء الساسه أن خير وسيلة لتقويه دعائم السلام المضى بهمة فى إقامة هذا الاتحاد . وتقدم بريان Briand الوزير الخطير والسياسى الفرنسى المحنك وأحد دعاة السلام العالمى وأقطابه بفكرة الاتحادلعصبة الأمم، فوكلت إليه استشارة الحكومات المختلفه فى هذا الشأن . وسرعان ما قام بمهمته ووجه إلى ست وعشرين دولة فى أوروبا من دول العصبة ما عدا روسيا وتركيا مذكرته المشهور بتاريخ ١٧ مايو سنة ١٩٣٠ يحث على بناء اتحاد دول أوروبا . وفى اجتماع الجمعية العمومية للعصبه وكان الاجتماع الحادى عشر فى سبتمبر سنة ١٩٣٠ وافقت الدول الأعضاء على مبدأ الاتحاد ووكلت إلى عصبة الأمم وضع أسس المشروع وشكلت لجنة للقيام بهذا الغرض ، غير أن اختصاص هذه اللجنه وهو سياسى أكثر منه اقتصادى فنى وغير محدود على وجه الدقه لم يساعد على المضى قدما فى المشروع، وما لبثت أن تفرعت عنها لجان أخرى لدراسة شتى المقترحات التى تقدم لأغراض هذا الاتحاد . وقبلت روسيا وتركيا فيما بعد التعاون فى وضع أسس الاتحاد من الناحية الاقتصادية ، ثم ما لبث أن قدم للجنه أيضا مشروع من كل من ألمانيا والنمسا لإنشاء اتحاد جمركى Anschluss بين البلدين، كما شغلت جل جلساتها فى بحث إعادة بناء الاقتصاد الأوروبى وتنظيمه . وفى نفس الوقت تقدمت انجلترا برأيها فى الاتحاد الجمركى بين ألمانيا والنمسا وهو: تعارض هذا الاتحاد مع المعاهدات القائمة ، مما أدى إلى رفع الامر لمحكمة العدل الدائمة La Cour Pe manente de Justice ثم فى سبتمبر سنة ١٩٣١ خف التوتر بعض الشىء باعلان ألمانيا والنمسا عدولهما عن الاتحاد الجمركى، كما أبدت المحكمة رأيها وهو أن قيام الاتحاد يتعارض مع المعاهدات القائمه . وأعقب هذا النشاط ركود أعمال اللجنه بل تسليم جفنيها لكرى عميق فيما عدا دراستها لمشروع إعادة تنظيم عملات أوروبا الشرقيه وتنسيقها . ثم فى أثناء اشتداد أوار الحرب العالمية الثانيه فكر « هتلر » على نسق تفكير سلفه فى الدكتاتورية بونابارت فى إنشاء نظام أوروبى جديد على أسس جديدة ومعاهدات

تختلف عن المعاهدات والاتفاقات التي كانت قائمة حتى قيام الحرب العالمية الثانية . وهذا الاتحاد الجديد الذي حبذته صحافة برلين بإيعاز الحكومة النازية من سنة ١٩٤٠ إلى سنة ١٩٤٤ كان صدى انتصار جحافل النازية وسيطرتها على اوروبا وفرضها الوصاية على سياسة الدول الأوروبية المختلفة التي خرت صريعة ضرباتها أو نزلت مرغمة عن استقلالها تفاديا لتخريب مدنها ، كما رأى ساسه النازية أنه يصعب المحافظة على سلطان ألمانيا فيما بعد فى أوروبا دون إنشاء نظام جديد يترك للدول الصديقة أمرها بيدها مع انضوائها تحت لواء النازية فى توجيه السياسة العامة للقارة . وقد أوضح الفوهرر وسائر الزعماء النازيين ما يبغونه من هذا الاتحاد بصورة جلية ، بأنه يتضمن : الاتحاد الجركى ، وتنظيم وتوحيد العملة الاوروبية ، ووضع سياسة دقيقة مرسومة للاقتصاد الأوربي المسير بصفة عامة مع تنظيم الاقتصاد القومى لكل دولة . وبديهى أن هذا الاتحاد وكان خارج نطاق عصبة الأمم التي هوت من عليائها وأشرفت على الزوال ، ولم تك ألمانيا براغبة فى إعادة تأسيسها فى حالة انتصارها نهائيا ، سيصبح تحت رئاسة وسيطرة ألمانيا النازية . وفى نفس الوقت كان زعيم الحرب بالبلدان المتحالفة « ونستن تشرشل » ينادى باتحاد أوروبي فى صورة أخرى وقد أذاع فكرته على الملأ فى ٢٧ مارس سنة ١٩٤٢ ، وصرح بضرورته للمحافظة على مدنية الغرب ، كما طالب بأنشاء مجلس من دول أوروبا ومحكمة عليا للشئون السياسية الخارجية الأوروبية . وبدوران عجلة الزمن واندحار الجيوش النازية اندثرت جهود هتلر وتبخرت أحلامه الخاصة بأنشاء وحدة أوروبية ترأسها ألمانيا كما سبق أن اندثرت أعمال بونابارت السياسية وتبددت أحلامه فى مطلع القرن الماضى بضياع انتصاراته . (١) .

وأعاد تشرشل نغمة الوحدة فى سنة ١٩٤٦ على أساس أن المحافظة على قوة أوروبا ونشاطها السياسى والاقتصادى وهيبتها فيما وراء البحار لن يمكن

(١) انظر « موجز القانون الدولى العام » لدلبيز ، من صفحة ٧١ إلى ٧٤

تحقيقها إلا عن طريق اتحادها ، وحتى يمكنها أن تجابه الأزمات الجبارة التى تعترض سبيلها بفعل الحرب والمشكلات الخطيرة التى تهدد نفوذها وثرواتها وتجارتها فى الشرق . كما يرى الرئيس ترومان وأعوانه وجوب مبادرة أوروبا بأنشاء دول متحدة تضم مختلف أممها تصبح لها عملتها الموحدة كما تلغى الحواجز الجمركيه التى تفصلها بعضها عن بعض وتضع مواردها الطبيعيه المختلفه فى خدمه الاتحاد . وهم يرون استبعاد انجلترا من هذا الاتحاد ، وذلك لأنها تعيش فى كنف نظام اتحادى من نوع قومى معين هو اتحاد الشعوب البريطانيه « كومنولث » يساعدها على إقالتهـــا من عثراتها ، وكذا روسيا ولها فى بلدانها المترامية الأطراف جمهورياتها العديدة خير معين لمساعدتها على التغلب على الأزمات

والواقع أن الدوائر السياسية فى انجلترا لا تتحمس كثيرا للاتحاد الأوروبى فهو يضعف من قوه الكومونولث بتورطها فى تعهدات قد لا تروق لمجموعة الشعوب البريطانيه ، كما أن روسيا لا تنظر إلى هذا الاتحاد بعين الرضا ولا تشترك فى نظام سياسته رأسماليه تتعارض مع مصالحها وتهدد كيان جمهورياتها.

وكخطوة أولى فى سبيل تحقيق المشروع طلب محبذوه فى الولايات المتحدة أن تصبح « روتردام » الميناء الأول» للاستيراد فى القارة الأوربيه المتحدة، وقد أدت الفوضى الاقتصادية التى ضربت أطنابها فى أوروبا بعد الحرب العالميه الثانيه واشتداد استحكام حلقات الضنك بين شعوب القارة وصعوبة المضى فى حياتها الصناعيه على وتيرة ما قبل الحرب إلى مطالبه الولايات المتحدة بمعونتها لإنعاشها وانتشالها من ورطتها ، وقد وضع مشروع الأنعاش الذى أطلق عليه مشروع مرشال Plan Marshall نسبه إلى وزير الخارجيه الخارجيه الأمريكيه الذى زار مختلف دول أوروبا سنه ١٩٤٧ لوضع برنامج للنهوض باقتصاديات القارة على أساس تعاون مختلف أممها فى سبيل النهوض ووضع خطة عامه لحاجات الشعوب الأوربيه ومدى قدرتها على الانتاج

والنهوض ، وهكذا يتقدم الاقتصادالسياسه ويعبد الطريق لها حتى تسير فى هداه لجمع كلمةشعوب أوروبا وضم صفوفها (١) .

وكلمة أخيرة نقولها فى هذا المشروع ، هى أن اتحاد دول أوروبا تحطم دائما تجاه صخرة المطامع ، أى مطامع الدولة القويةالتى تبذل قصارى جهدها فى تحقيق هذا الحلم الجميل ، وهى ترمى بذلك إلى جعل أوروبا بصفة غير مباشرةخاضعة لنظمها ووجهة نظرها فىالسياسة ونفوذها وسلطانها . فضاعت آمال نابليون بونابارت فى إنشاء اتحاد أوروبى فى ظل النسر الإمبراطورى وتحركه المطامع الفرنسية فى أوائل القرن الماضى ، وانتهى به الأمر كما هو معروف فى « سانت هيلانة » ، وانهار حلف الدول العظمى الذى حل محل سياسة بونابارت مع أنه كان أقل مطامعا وأضعف نفوذا وأضيق نشاطا ، وتبخرت فكرة « ألمانيا الكبرى » وكذا « ألمانيا فوق الجميع » ، ثم انتزعت أخيراً من جذورها بانحدار المحور والقضاء على النازية فكرة أوروبا المتحدة فى ظل النازية « والنظام الأوروبى الجديد » . وكان هناك دائما فرسارهان انجلترا بمجموعة شعوبها الانجلوسكسونية وحليفتها بحكم الدم الولايات المتحدة الأمريكية (وذلك أخيرا) من ناحية والدولة العسكرية القوية الطامحة التى تريدا اتحادا أوروبيا ولكنه فى ظل حرابها وتحت جناح سلطانها (وأخيرا كانت ألمانياالنازية) وجاهدت إنجلترا بكل ماأوتيت من قوة فى سبيل تحطيم خصمها اللدود حتى لا يؤدى الاتحاد إلى ضياع نفوذ « الكومنولث » وانهيار سياسة مجموعة الشعوب البريطانية .

٥ — الدساتير القومية والقوانين الداخلية لتدعيم السلام : لقد ذهب تفكير بعض أنصار السلام قبل الحرب العالمية الثانية إلى مدى بعيد وذلك رغبة منهم فى زيادة وتقوية الضمانات التى تكفل للعالم طمانينة ورفاهة وتبعد عنه شبح الحرب . فزعموا أن عصبة الأمم بوضعها القائم وبقلة حيلتها فى تنفيذ

---

(١) أنظر « موجز فى القانون الدولى العام » ادليبز من صفحة ٧١ الى ٧٤

قراراتها لايمكنها وحدها أن تصد هجوما غادرا أواعتداء على سلامة أراضى الدولة وحدودها ، وأن القانون الدولى العام يجب زيادة فى تثبيت أقدامه إدماجه فى القانون الداخلى لكل دولة عن طريق القانونين الدستورى والجنائى. وقال أحد دعاة هذا الرأى « مركين جتزيفيتس » Mirkine Guetzevifch الخبير فى النظم الدستورية المتنوعة : « إن القانون الرومانى ساعد كتاب القانون الدولى العام فى تطبيق ماخلفه من ثروة دسمة وثقافة ونظم تشريعية رومانية واسعة على الميدان الفسيح الغامض غير المحدود لواجبات الشعوب وحقوقها فى علاقاتها بعضها ببعض » . (١) ثم رأى أن العلاقات الدولية الحاضرة مطردة النشاط ، ورغم أنها لاتقوم على نظام تشريعى ثابت وقواعد راسخة لها أسسها المعترف بها إلا أنها تسير بحكم التطور نحو إنشاء نظم حقيقية تحل محل المبادىء الفلسفية الأدبية المطاطة التى تقف منها اليوم موقف الناصح ، وأنه لن يمض وقت طويل حتى يتطور القانون الطبيعى والمبادىء الخلقية ويصبحان قانونا مسطورا كاملا تسلك سبيله العلاقات السياسية الدولية. واستشهد على ذلك بما زعمه من أن الخطوة الهامة فى هذا الصدد التى تبشر بالنجاح هى إنشاء عصبة الأمم فهى ذخيرة هامة للتشريع الدولى سوف تعقبها جهود موفقة لتنظيم حياة الدول فى ظل سلام دائم . وقد قال بالنص متفائلا « إن القانون الذى يصلح اليوم يفسره النظام الذى تتوق إليه الانسانية غدا » (١) ويقصد بذلك أن علماء القانون الدولى يبحثون ويدرسون ويشرعون للغد . وقد أبدى أسفه لأن : « القانون الدولى الذى يصلح للغد كثيرا مايقوم على مبادىء منطقية فحسب ولايراعى التطور التشريعى للقانون ، وأساسه الفكرة الخلقية لتدعيم السلام دون اعتبارما لتناقضها مع التاريخ ، وهذا

---

(١) أنظر « القانون الدستورى الدولى » لمركين جتزيفتس ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٣ ، صفحة ١٣

« Le Droit Gonstitutionnel International » Par Mirkine — Guetzévitch, 1 vol,Paris 1933.

القانون الدولى للمستقبل يتجاهل الحقيقة التى لاشك فيها فى أن السلام والتنظيم العالمى الدولى ليسا بالأمر المستحدث الجديد المستمد من منطق القانون ، وإنما فكرة إقامة صروح السلام مستمدة من التاريخ والاجتماع وحلقات تطور الانسانية وسيرها الحثيث نحو الحرية ، وهكذا فالسلام ليس باب من أبواب المنطق التشريعى ، ولكن هو نتيجه اجتماعية للتطور الديمقراطى ، وبدون ديمقراطية لن يكون هناك سلام أو أى تنظيم دولى للعالم . وإن صبغ الحياة القومية للشعوب الحرة بالصبغة الديمقراطية هو الوسيلة الوحيدة لتنظيم الانسانية من الناحيه الدولية.» (١) وهويرى ألا فائدة من سلام يقوم على أسس رجعية فيقول « إن السلام الرجعى كان معروفا دائما ، ويكفى أن نذكر مثل الحلف المقدس La Sainte-Alliance ، غير أن تنظيم السلام على أساس إنكار الحقوق الفردية والتقدم الديموقراطى لا يضمن وقاية العالم شر الحروب » (٢) ويقول فى يأييد النظام الديموقراطى لمختلف الأمم ضمانا للسلام العالمى « إن البناء التشريعى للدولة الدستورية الديموقراطيه يقف حائلا دون خرق قواعد القانون الدولى كما أن انتهاك الدولة ذات النظام المستبد l'Etat déspotique لمعاهدة ما يجد الضابط اللازم الذى يحول دون وقوعه ، وإن القوة التنفيذية التى تجعل للمعاهدات الدولية احترامها هى فى مباشرة الحكومات المتعاقدة للنظم الدستورية الديموقراطية ، وإن الدستور الديموقراطى للدولة هو الضمان القويم لمراعاتها قواعد القانون الدولى بينما أن نظام الدولة المستبدة أو الدكتاتورية لا يكفل الضمان لمراعاة القانون الدولى » ٢) . وقد استخلص من فلسفته القانونية هذه وتحاليله العديدة أن الفن التشريعى يجب أن يقوم على أسس من التاريخ والاجتماع وكذا أن القانون الدولى شديد الارتباط بالقوانين الداخليه لمختلف البلدان . وهو أيضا تعليق « بوليتيس » Politis أحد كتاب القانون الدولى المبرزين حيث قال

(١) أنظر « القانون الدستورى الدولى » لمركين جتزفيتش ، صفحة ١٥

(٢) « أنظر « القانون الدستورى الدولى » لمركين جتزفيتش ، صفحة ١٦

مامعناه « ان القانون الدولى ليس له غير مصدر واحد ، ووحيد وهو الضمير القانونى للشعوب » (٢) ، ولا شك أن قوة القانون الدولى تستمد من وحدة القانون العام وتغلغل روح هذه الوحدة فى مختلف الأمم وفى تشريعاتها وتصرفات حكوماتها وموقفها من الشعوب وعلاقاتها بالأفراد وكذا فى علاقات الحكومات بعضها ببعض ، وربما يعزى الاستقرار النسبى للحياة الدولية فى أوروبا بعد حروب نابوليون حتى أوائل قرننا الحالى إلى الغرس المثمر الذى غرسته الديموقراطية فى مختلف الأمم ووضعت بمقتضاه أسس القانون العام بأسلوب واحد . والقانون العام لا يأبه بطرق وضع القانون وصياغته بل بالغرض والنتائج السياسيه المترتبة عليه ، والقانون الدستورى مثلا مشكلته الهامة وأساسه تنظيم الحريات من الناحية الفنية ، أما القانون الدولى فغرضه تنظيم السلام من الناحية الفنية أيضا ، والهدف واحد هو حريه الشعوب وحياتها الديموقراطيه فى ظل حسن التفاهم بين الأفراد والجماعات . وهدف القانون الدولى فى المستقبل أن يلاقى مصيرا أحسن من مصيره الحالى وأن ينجح فى تأييد قواعده بالقوة التنفيذيه والسلطان وأن يسير نحو إنشاء دولة عالمية تعيش فى سلام دائم بفضل تشريع واضح مكتوب قوى الدعائم . وعلى القانون العام الداخلى أن يعمل على تأييد قضية السلام فى ظل القانون الدستورى القومى والمقارن أو بعبارة أخرى يصعب أن نلم بكافة نواحى أثر التشريع الداخلى فى القانون الدولى وفى تدعيم السلام وما ترجوه قضية السلام من النصوص الدستورية . وعلى ذلك نكتفى فى عرضنا السريع بذكر بعض ما رآه الكتاب من حلول ومقترحات فى هذا الصدد ، هم يرون وجوب تمشى مختلف الدساتير نحو الديموقراطيه الحرة واستبعاد ما من شأنه السير

---

(٢) انظر « الاتجاهات الجديدة للقانون الدولى العام » لبوليتيس ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٢٧ ، صفحتى ٩ ، ٤٩ ،

« Les Nouvelles Tendances de Droit International » Par N. Polilis, 1 vol, Paris 1927

نحو الدكتاتورية لما فى ذلك من تهديد للسلام، ومن ذلك تحريم إعادة انتخاب نفس رئيس الجمهورية الذى انتهت مدة رئاسته فى الفترة الجديدة مباشرة ، وقد أخذت بهذا المبدأ تسع عشرة جمهورية من جمهوريات أمريكا اللاتينية وعددها عشرون ، وهم يتمسكون إلى أقصى الحدود بحقوق الإنسان وبوجوب احترامها فى مختلف البلدان وكذلك النص عليها فى مواثيق السلام وفى شتى المعاهدات لتدعيم حسن التفاهم بين الأمم . ومن أهم ماتتناوله حقوق الانسان مشكلة الأقليات ووجوب حمايتها من الناحية الدولية ، وقد كان هـذا فى فكر الذين وضعوا ميثاق عصبة الأمم فذكروا فى المادة ٢١ من المشروع الأول للميثاق مايضمن للأقليات الحماية والرعاية، وحتموا على الدول احترام العقائد والأديان والأفكار والحريات الفردية والأملاك الخاصة بالأقليات التى تعيش فى ظلالها ، ولكنهم عادوا واستبعدوا النص اكتفاء بأن الميثاق كفيل بحمايتها دون حاجة إلى نص صريح بذلك . والواقع أن البلدان التى ترعى عادة حقوق الانسان لا تهضم فيها حقوق الأقليات ولا تضطهد الأقليات إلا بالبلدان ذات النظم الدكتاتورية التى لا تراعى للفرد حقوقه . ولكن زيادة فى الضمانات أخذت الدول العظمى لأوروبا الغربيه بتجربة النص على الضمانات الدستورية الكفيلة بحماية الأقليات فى المعاهدات عقب الحرب العالمية الأولى . فجاء فى مطلع المعاهدات التى أبرمتها مع بولونيا ما يأتى : إن بولونيا رغبة منها فى جعل نظمها الدستوريه تتمشى مع مبادىء الحرية والعدالة ، ولكى تمنح كافة السكان الذين يعيشون فوق أرضها التى تبسط عليها سيادتها الضمانات الأكيدة تتعهد ، . . . » ، وهكذا أخضعت بولونيا دستورها للقاعدة الدولية للقانون العام وبالتبعية للاتفاق المبرم مع الدول ، كما تعهدت صراحة فى المادة ١٢ من المعاهدة بعدم إدخال أى تعديل على دستورها يمس حقوق الأقليات ويضر بحمايتها ، وفى حالة تنقيحها المواد الدستورية التى تمس الأقليات يتعين عليها أن ترفع الأمر لمجلس عصبة الأمم للموافقة عليه . كذلك رأى كتاب القانون العام

ومشرعوه زيادة فى الوقاية من شرور الحروب وجوب الاحتياط فى الدساتير القومية بخصوص إعلان الحرب ، وأنه يتعين فى حالة إعلان الحرب موافقة البرلمان كى يتحمل الرأى العام تبعة الحرب ولا يترك فى يد السلطة التنفيذية فحسب ، وذهب البعض إلى حد القول بوجوب إجراء استفتاء شعبى زيادة فى الحيطة وحتى تقوم الصعوبات فى وجه نشوب الحرب نظراً لكراهية الرأى العام للنزاع المسلح وخشية مغبته ، وقد اتبعت بعض الدساتير الحديثة كالدستور التشكوسلوفاكى الديمقراطى الذى ظل قائماً حتى الحرب العالمية الثانية إجراءات طويلة خاصة بأعلان الحرب فنص على « أن إعلان الحرب يكون بواسطة رئيس الجمهورية بعد موافقة الجمعية الوطنية التى يجب أن تسبق الاعلان » ، كما حتم هذا الدستور أنه فى حالات إعلان الحرب أو تنقيح الدستور بأكمله أو تعديل بعض مواده يجب موافقة ثلاثة أخماس كافة الأعضاء لكل من المجلسين ، وأخذ الدستور الأسبانى للجمهورية الاشتراكية التى سبقت نظام فرانكو بفكرة إدماج روح ميثاق « كيلوج - ريان » فى صلب الدستور ، فنصت المادة السادسة من الدستور على « أن أسبانيا تنبذ وسيلة الحرب كأداة لتحقيق هدفها القومى » ، كما أكدت المادة ٧٧ من هذا الدستور وجوب احترام ميثاق العصبة ومبادىء التحكيم الجبرى ، وبذا نهجت سبيلا جديداً فى التشريع الدستورى وفى مبادىء سيادة الدولة فذكرت « أن رئيس الجمهورية لا يستطيع إمضاء إعلان الحرب إلا فى الحدود التى يقرها ميثاق عصبة الأمم وبعد أن تستنفد كافة الوسائل التى ليست لها صفة الحرب ، والطرق السلمية لتسوية النزاع وطرق التحكيم ، طبقا للاتفاقات الدولية التى تكون إسبانيا طرفا فيها وهى المسجله بعصبة الأمم » ، وجاء فى المادة المذكوره أيضا « أنه بعد استنفاد الوسائل المذكورة جميعها لا يستطيع رئيس الجمهورية إمضاء إعلان الحرب إلا بناء على تصريح بذلك بمقتضى قانون »(١) . ولم يغفل الكتاب

(١) أنظر « القانون الدستورى الدولى » لميركين جيتزفيتش ، صفحة ٢١٠ .

أن يؤيدوا أيضا وجوب محاربة روح الشر عن طريق قانون العقوبات ، وبهذه المناسبة رأوا أن فكرة نبذ الحرب يجب أن تلبس ثوبا قشيبا من التشريع الداخلى حتى يمكن أن تنتقل من روح القانون الدولى إلى ضمائر الشعوب ، وتعمل على إدخال التعديلات الهامة على تشريعاتها لاتقاء أخطار الحروب . ومادام أن الضمير القائم اليوم الذى يتمثل فى الرأى العام يرفض أن يعد الحرب أداة فعالة قويمة للسياسة القوميه فعلى المشرع أن يسير وفق هذا الدرب وأن يفرض العقوبات المناسبة فى القانون الجنائى الداخلى لتحقيق السلام ولضمان استتباب الأمن بين الدول أسوة بما يفرضه من عقوبات على الأفراد الذين يخاون بالأمن الداخلى ويسببون القلاقل والاضطرابات ويعرضون سلامة الدولة للخطر . وقد بحثت مشروعات شتى غرضها النص فى القانون الجنائى لمختلف الدول على جرائم جديده يتعين فرض العقوبة على مرتكبيها،وهى جرائم الدعاية للحرب أو تحبيذها أوالعمل على بث الشقاق بين الشعوب والحكومات بصورة فاضحة وقلب الحقائق بقصد إشعال نيران الحرب . وقد جعلت هذه المشروعات الاعتداء على السلام جريمه كسائر الجرائم عقوبتها فى نطاق كل دولة طبقالتشريعهاالجنائى، وخلعت عليها بتعميمها فى مختلف القوانين صبغة الجريمة الدوليه ،وعدت أن الدعاية للحرب وتحبيذها بمثابة الشرارة الأولى التى تشعل النار وتدمر كما يقولون براميل البارود ولا تبقى ولا تذر ، ومعروف أن معظم النار من مستصغر الشرر (١) . وقد أدخلت مشروعات القوانين الجنائية لبولونيا ورومانيا والبرازيل التى سبقت الحرب العالمية الثانية شتى المواد التى تجعل من الدعاية المباشرة لحرب الاعتداء وتحبيذها والعمل على إيقاد نيرانها جريمة لها أركانها وحدودها ، وقصر المشرع الرومانى تطبيق العقوبة على حالات المعاملة بالمثل أى على حالات البلدان التى تضع مثل

---

(١) انظر «القانون الدستورى الدولى» لميركين جيتزفيتش ، صفحة ٢٤٥ وما بعدها .

تشريعها وتكون قد وجهت ضدها حملات التحريض عليها والاعتـــداء المسلح (١) .

٦ ـ يمكن أن نضيف إلى المحاولات السالفة لتدعيم بنيان السلام وضع نظام خاص لجرائم الحرب وفرض العقوبات على مرتكبيها وفيما يلي البيان :

إن جرائم الحرب وعقوباتها وقضية نورمبرج Nuremberg ومحاكمة مجرمى الحرب اليابانيين بطوكيو وهى خاتمة المطاف اليوم فى هذا الصدد ليست من بدع مفكرى وساسة عصرنا الحالى ، فهى وليدة تطور الآراء فى السلام والحرب منذ العصور القديمة إلى يومنا هذا . وروى لنا تيودور (٢) Diodore المؤرخ المعروف أنه على أثر حملة عسكرية من القبائل الأغريقية القديمة يقودها الأثينيون على صقلية حوكم القواد المهزومون ولم يجد التدخل لمصلحتهم فحكم عليهم بالأعدام . كما أن يوليوس قيصر بعد انتصاراته على الغول (الفرنســيين اليوم) زج بأحد زعمائهم « فرسنجتوريكس » Vercingetorix فى السجن ، ثم قاده بعد عدة أشهر إلى ساحة التعذيب . وفى عصر ازدهار الأمبراطورية الرومانية لم يشهد التاريخ مشاكل خاصة بالقانون الدولى العام والحروب وإنسانيتها ، وقد سادت روما العالم القديم وكان السلام الرومانى يصبغ معاملات البلدان التى دانت للفاتح ، ورأينا فى عصور المسيحية الأولى والعصور الوسطى وعهد الأقطاع وذلك على نسق عهود الوثنية القديمة الدين يسود معاملات الدول ، وينظم فى حالات عدة السلام والحرب . ورأينا المسيحية وضمن تعاليمها نشر المحبة بين المؤمنين تحرم فى فترات معينة القتال ، كما تحرم على المتحاربين إلحاق الأذى بالقساوسة

---

(١) أنظر « القانون الدستورى الدولى » لميركين جتزيفتش ، صفحة ٢٤٨ وما بعدها

(٢) أنظر « قضية نورمبرج » لدونديودى فاربز ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٩ من صفحة ١ إلى ١٢٠ .

«Le Proces de Nuremberg» par Donnedieu de Varbes, 1 vol. Paris 1949

والنساء والأطفال والعمال والمدنيين ، وتصحب التحريم بفرض العقوبة على المخالف ومنها الطرد من حظيرة المسيحية Excommunication . ثم حلت الأفكار الحديثة للقانون الدولى محل السلام الدينى منذ القرن الخامس عشر ، وجاءت بنظرية الحرب العادلة والحرب غير العادلة ، وقالت بأن الحرب العادلة التى تشنها الدولة دفاعا عن القانون والحق ولوضع حد لانتهاك حرمتها تعطى للمحارب فى سبيل قضية عادلة الحق فى الاعتراف به فى سبيل الدفاع عن حقوقه ، وتطبع المهزوم الظالم بطابع المذنب . ويجب أن تكون العقوبة على قدر الجريمة ، ولكل من يشترك فى الحرب ولكل جندى أن يكون قاضيا فيما يختص بالنزاع ، وواجبه أن يعصى رؤساءه إذا رأى أن الحرب التى اقتيد إليها غير عادلة . ولكن مفروض أيضا حسن نيته فيما يعمله . وأخيراً يرى المفكر « فرانشسكو فيتوريا » Francesco Vitoria (١٤٨٠ — ١٥٤٦) وأول مروجى فكرة الحرب العادلة أن الحكم فى مثل هذه الأحوال هو الضمير .

ونسج على منواله «فرانشسكو سوارس» Francesco Suarez (١٥٤٨ - ١٦١٧) ، ولكنه اهتم بنتائج الحرب ونكباتها وبالقواعد الواجب إتباعها فى شن الحرب باعتبار أنها إحدى الوسائل التى لا مفر منها والتى تتبع لتأييد الحق ، ويجب أن يحصر المحارب جهده فى إلحاق الضرر اللازم ليس إلا للوصول إلى غايته والانتصار عن طريق الحرب ، وعليه والحالة هذه أن يحترم حقوق الأبرياء وأن يتبع أساليب الرحمة والشفقة ، ولكن لم نر على رقة إحساس وتفكير هذين الكاتبين اتجاها إلى إنشاء محكمة دولية عليا لفرض أحكامها على الدول المتنازعة . بل يلوح أن مثل هـــذا التفكير يتنافى مع عقيدتهما فى السيادة الكاملة للدولة . وفيما يختص بسوارس فهو يرى أن الدولة جماعة كاملة النضوج لا غبار عليها ، وليس هناك سلطان قضائى يفوق سلطانها ، ولكل دولة سلطة قضائية تباشرها ضد خصمها الذى ألحق بها الضرر ثم انتصرت عليه . ولم يفت «جروسيوس» بدوره بحث

العقوبة الجنائية التى يجب توقيعها على مجرى الحرب وما يجب اتباعه لمكافحة ما يرتكب من جرائم ضد السلام والانسانية . وهو ينشد إنسانية الحرب عن طريق القانون الطبيعى لا إنشاء محكمة دولية لفرض العقوبة والجزاء على المخالف . وقد كان هذا المفكر بروتستنتى فخرج بقواعد الرحمة الدينية إلى الحظيرة المدنية وانتزعها من يد الكنيسة ورجالها ليكسو بها الحياة الانسانية المدنية . وقال بوجوب إنشاء قواعد طبيعية عادلة تصبح أساس القانون المفروض والطريق إلى العدالة الانسانية لتنظيم المعاملات بين الجماعات السياسية . وهذا القانون هو النواة الأولى لعلاقات الدول أو مايسمى بقانون البشر Droit des Gens . والدولة فى اعتباره عضو فى هـــذا التكوين القانونى عن طريق تنازل الأفراد عن حقوقهم ، وكل فرد وهو عضو فى الدولة له أن يقوم فى وجه الاعتداءات الظالمه التى تقع عليه وأن ينتقم لنفسه وأن يقمع بالقوة انتهاك حرمة القانون الطبيعى ، وهذا شأن كل دولة أيضا بالنسبة للأخرى ؛ وعلى هذا فالحرب فى اعتباره مشروعة ضرورية لا فى حالات الدفاع عن النفس فحسب ، بل أيضا لغسل الاهانة ingure .
ويقول جرسيوس : « إن الحرب المشروعة هى التى تشنها الدولة ضد مخالفة قد لا تمسها مباشرة ولكنها ضد القانون الطبيعى » . ولا يفوتنا أن نذكر أن تفكيره هذا هو نواة العقد الاجتماعى لروسو ، وما جاء فيه من تضامن الناس الذى أعطى لكل فرد الحق والسلطة للوقوف فى وجه الظلم والاضطهاد والقضاء عليهما ، والدولة وكيلة عن الفرد فى هـــذا بتنازله لها عن حقوقه لتباشرها نيابة عنه . أما مخالفات القانون الطبيعى فهى فى نظر «جروسيوس» ما تقوم به الشعوب من أعمال الفتك وتقتيل الناس والقرصنة والجرائم ضد الطبيعة وإنكار الله وتجاهل الدين فى تصرفاتها ، وذلك لأنه يرى تبعا لزعم « بلوتارك » Plutarque « أن الدين هو قوام الجماعة وأساس التشريع » ، ويجب ألا يقف سلطانه عند حدود الدولة ، بل يمتد إلى الانسانية بأجمعها .
وهكذا يخرج من هذه الفكرة بأساس الجرائم التى ترتكب فى الحروب ضد

الأنسانية . ويقول بهذه المناسبة « يجب أن تكون هناك قواعد للعدالة Equité تراعى فى الحروب » . ويذكر أنه عمليا الدولة المحاربة تعتقد أن تصرفها مشروع ، ويكفى أن المتنازعين يقتنعون بهذا لكى يصبح لهم حق التمتع بقواعد الحرب ، وعلى أطراف النزاع مراعاة هذه القواعد بدقة . ويخرج من هذا بأن تنظيم وسائل الحرب ضرورة لابد منها بصرف النظر عن مشروعية الحرب أو عدم مشروعيتها . ويرى وجوب استبعاد النساء والأطفال وعمال الزراعة ورجال الدين من العمليات الحربية . ثم يعرج على العقوبة فيقول بمعاقبة الملك لاالدولة بصفته مرتكبا لجريمة الحرب ، فالحرب تشن ضده عادة ، ويكون ذلك بنزع ممتلكات الملك المهزوم المذنب وخلعه عن عرشه لمسئوليته فى شن حرب غير عادلة ومهاجمة دولة تفوقه فى القوة ، ولكنه ينصح بعدم توسيع شقة الخلاف بعد انتهاء الحرب والعمل على نسيان الماضى ودفن الأحقاد ، حتى يمكن بناء سلام قوى الدعائم .

ولكن ظلت أراء هؤلاء المصلحين ، بما فيهم «جروسيوس» عميد القانون الدولى ، لاتتعدى حدود النظريات والبحوث الأنسانية ، وخاصة أنها اصطدمت بقوة الدولة العظمى الطاغية وسلطان السيادة ونظام القوميات وهى طابع العصر من القرن السابع عشر إلى التاسع عشر . وطغت على فكرة الحرب مناورات السياسة وماتمثله المعاهدات والاتفاقات من أدوار هامة فى العالم الدولى ومؤتمر فينا وسياسة الحلف المقدس ، ومن ناحية أخرى ، فرغم أن أضرار الحرب كانت فادحة فأنها لم تصل إلى حد التدمير الشامل الذى جاء فى أعقاب الانقلاب الصناعى واستخدام الآلات على نطاق واسع فى التسلح وقوة الديناميت والمدافع الضخمة والطائرات والدبابات والغازات الخانقة وسائر معدات الموت والدمار التى جعلت الأضرار واسعة النطاق تتناول ميادين القتال وماوراءها والعسكريين والمدنيين على السواء . وصار المشتغلون بالحرب أبناء الأمة على اختلافهم ، وحشدت لهذه الغاية قوى البلاد المادية والمعنوية وماتملك من وسائل اقتصادية وأيدى عاملة وثروة . وكذلك فأن التفكير

الديمقراطى نأى برؤساء الدول عن مسئولية الحروب وجعها من اختصاص الشعب صاحب السيادة وممثليه . وبذلت محاولات فى منتصف القرن التاسع عشر لجعل الحروب أكثر إنسانية ، بدأت بالتعليمات التى صدرت إلى قوات الولايات المتحدة الأمريكية المحاربة أثناء حرب الانفصال فى سنة ١٨٦٣ تفرض على المتنازعين وجوب مكافحة جرائم السلب والنهب وقتل المدنيين بلامبرر التى ترتكبها القوات ومعاقبة،مرتكبيها بأشد العقوبات، وتأيد هذا المبدأ فى اتفاق جنيف سنة ١٨٦٤ ثم قرارات بطر سبرج سنة ١٨٧٠. ولكن لم تكتمل نصوص أساسية لتنظيم الحرب إلا فى اتفاق لهاى لسنتى ١٨٩٩ و ١٩٠٧ . والاتفاق الأول الذى تم بفضل جهود قيصر روسيا جمع ٢٧ دولة وضم إليه ملحقا تناول القوانين والعادات التى تتبع فى الحرب . وكان الثانى نتيجة جهود رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية وقيصر روسيا واشتركت فيه ٤٤ دولة، وأضيفت إليه مواد خاصة بالقواعد والعادات الواجب اتباعها فى الحرب لاتختلف كثيرا عن سابقاتها ، ولكن لم يك جو المؤتمر صافيا وذلك لأن انجلترا كانت فى عراك مع إفريقيا الجنوبية ، فاستبعدت جمهوريتا جنوب إفريقيا والأورنج كما استبعدت بلدان أمريكا اللاتينية بناء على إيحاء الولايات المتحدة الأمريكية تمسكا بمبدء منرو واستبعد البابا بناء على طلب إيطاليا . وكان العالم فى المؤتمر الثانى غداة انتصار اليابان على روسيا وإبرام معاهدة « بورت سموث » بينهما فى ٥ سبتمبر سنة ١٩٠٥ بناء على وساطة روزفلت ، وكانت التجربة تنبيء عن أن الحرب شر لامفر منه، وعلى ذلك يجب الحد من آثارها الضارة ، فكانت الروح عملية قائمة على المساومات. وهكذا وضع الاتفاق مبدأ تحديد أضرار السلاح فى المادة ٢٢ بما يأتى « ليس للمتنازعين الحق الذى لاحد له فى اختيار وسائل الأضرار بالعدو . » وفيما يختص بتطبيق المبدأ ، رأى المجتمعون استبعاد بعض الأسلحة الشديدة الفتك والتعذيب من وسائل القتال ، فحرموا إلقاء القذائف من المناطيد واستعمال الغازات الخانقة والقذائف التى تنتشر فى الأنسجه البشرية وتتشعب فوق سطحها أو تمزقها إربا إربا ، وحرموا استخدام السم والأسلحة المسمومه

والتى تسبب آلاما لاداع لها، وكذا حرموا جرح وقتل الأعداء خيانة وغدرا من مدنيين وعسكريين وإزهاق أرواح الجنود بعد إلقائهم السلاح وتسليمهم أو الذين لايملكون وسائل الدفاع عن أنفسهم ، وتناولوا معاملة الأسرى وحتموا على المتحاربين أن يعاملوهم معاملتهم لجندهم فى زمن السلم ، وألا يكلفوهم بأعمال شاقة مرهقة أو تتنافى مع شرفهم العسكرى وخاصة إشراكهم فى العمليات الحربية . وأباحوا مصادرة الممتلكات الخاصة لأهل البلدان المغزوة لحاجات الجيوش المحتلة ، على ألا يؤدى هذ العمل إلى إشراك الأهلين بصفة مباشرة فى عمليات ضد العدو ، وحتموا مراعاة عدم تعريض الأهلين لأخطار الحرب ، وحرموا إرغامهم على إعطاء معلومات خاصة بجيش بلادهم ووسائل دفاعها ، كما حرموا العقوبات بالجملة وأعمال السلب تحريما باتا، وحتموا التعويض المالى فوراً فى حالات مصادرة الممتلكات وألا تعطى صكوك بها إلا فى حالات استثنائية وتدفع القيمة بأسرع مايمكن . وتناولوا الحرب البحرية أيضا فنصوا على وجوب احترام سفن المستشفى وعدم ضربها أو إغراقها ، واعتبروا المنقذين من الغرق والجرحى والمرضى من رعايا الدولة المعادية أسرى حرب . ووضعوا القواعد الخاصة بالسفن التجارية والحربية وماتحمله من بضائع للدول المتحاربة والمحايدة . وأخيرا ذكر اتفاق سنة ١٩٠٧ أن الفريق المحارب الذى يخرق قواعد الحرب عليه أن يعوض ما أحدثه من الأضرار إذا كان هناك وجه للتعويض ، كما يعد مسئولا عن كافة الأعمال التى ترتكبها قواته المسلحه ، ويتناول الجزاء الشخصيات المعنوية العامة لا الأفراد ، وينتهى الأمر بالتعويض المادى عن الضرر . ولكن لم يذكر الاتفاق عقوبات جنائية على الأخلال بقواعد الحرب .

وما لبثت أن وضحت آثار تطور الأسلحة ، وتعددت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر الحروب وزادت بشاعتها ووقعت اعتداءات فاضحة من الألمان على الممتلكات الخاصة ، كما احتجزوا رهائن وأعدموا أبرياء فى

حرب سنة ١٨٧٠ – ١٨٧١، وبلغ السيل الزبى فى الحرب العالمية الأولى وخاصة باستعمال الغازات الخانقة وضرب المدن لمجرد التدمير وتشريد المدنيين وإعدام الأبرياء بالجملة وإغراق السفن التجارية المحايدة وضمنها لوزيتانيا الأمريكية ولم تك الولايات المتحدة قد نزلت إلى ميدان القتال بعد . كما تعقدت الحالة باشتغال الناس فيما وراء خطوط النار بأعمال الحرب ووضوح خطر الدعاية للهزيمة بين العمال والمدنيين وضرورة المحافظة على خطوط التموين وعلى مستوى معين للقوى المعنوية بين المدنيين . وللمرة الأولى اتخذت الحرب طابعا عالميا وصار من المستحيل أن يحصر النزاع المسلح فى المستقبل لكى لا يتسع شره، وعنت الحاجة إلى المبادرة بالتشريع لجرائم الحرب . وتأسست فى كل من فرنسا وروسيا لجنتان لجمع البيانات عن جرائم الحرب التى يرتكبها العدو مخالفا بذلك نصوص قانون البشر واتفاقات لهاى، كما سلكت انجلترا طريقا مماثلا على أثر اشتداد غارات مناطيد زبلين على لندن . وتناول المختصون بحث أمرين : الأول معاقبة جرائم الحرب التى تشبه جرائم القانون الجنائى العادى بواسطة القانون الداخلى للدولة ومحاكمها، والثانى الضرب على أيدى مجرمى الحرب دوليا، الذين يخلون بأحكام القانون العام والخلق الدولى بعد أن تضع الحرب أوزارها، لكى يصبحوا عظة لغيرهم .

وفيما يختص بالأمر الأول، فالقوانين العسكريه الأمريكية والفرنسية والألمانية تقبل فكرة معاقبة جندى الدولة أو العدو الذى يرتكب جرائم ضد إنسانية الحرب كالقتل الغدر والفتك بالمدنيين وإشعال الحرائق فى الممتلكات وإعدام الرهائن وأعمال النهب والسلب والتسميم وماشابهها . وكانت مسألة التشريع والمحاكم المختصة التى تنظر قضايا الأفراد الذين يرتكبون جرائم متفرقة ضد إنسانية الحرب شبيهة بجرائم القانون الخاص من قتل ونهب وسلب وحريق موضع بحث، ثم استقر الرأى على اعتبار التشريع والمحكمة المختصة يتبعان البلد التى تحتل الجهة التى ارتكبت فيها الجريمة لا جنسية المتهم أو الأرض المفتوحة والمفروض عليها الاحتلال . وبهذه المناسبة نشير

إلى قضية لاجئ « كازبلانكا » المشهورة التي كادت تؤدى إلى حرب بين فرنسا وألمانيا ، وخلاصة الموضوع أن بعض الألمان من فرقة المتطوعين الأجانب بمراكش هربوا من فرقتهم والتجأوا إلى قنصل ألمانيا بكازابلانكا ، وكان هذا القنصل يباشر فى هذه المنطقة طبقا لنظام الامتيازات الأجنبية هناك سلطات خاصة تفوق سلطات القنصل العادى ، وطالبت السلطات العسكرية الفرنسية بتسليم الهاربين بالقنصلية لمحاكمتهم أمام المحكمة العسكرية ، وقام نزاع بين الجهتين . وطرحت القضية بعد لأى على المحكمة الدائمة للتحكيم بلهاى ، وحكمت هذه صراحة بأحقية الدولة صاحبة جيوش الاحتلال فى محاكمة اللاجئين أى باختصاص السلطات العسكرية الفرنسية والتشريع الفرنسى . ويعلق العلامة « دونديودى فاربز » Donnedieu de Varbes على الحكم بقوله « إن المحكمة ترمى به إلى ما كان يأخذ عليها تفكيرها ، بأن اختصاص الجيش يبعد اختصاص القنصل ، واختصاص الدولة التى تحتل البلاد هناك يجب اختصاص الدولة صاحبة الأراضى ». ويزعم أن قرار المحكمة يقوم على مصادفات وظروف خاصة وأثره محدود ، وهو يبحث تنازع بين سيادتين تتنافسان على السلطان ، وانتهت الحال بفوز السيادة صاحبة جيوش الاحتلال ، كما أن القرار يستند على روح القانون الجنائى المستمدة من اتفاقات لهاى ، بينما أن الاتفاقات خلو من أية إشارة إلى القانون الجنائى . ولكن يجب ألا ننسى القانون الطبيعى واتجاه التشريع الدولى نحو امتداد سلطان القانون الدولى فيما يختص بجرائم الحرب وما يرتكب ضد الانسانية . وفى مسألتنا هذه نرى القانون العسكرى فى بلدان عدة ينص على الجريمة فى حالة هاربى كازبلانكا ، والمعقول ألا يصيروا فى حالة هربهم بمنأى عن العقاب .(١)

وفى صبيحة هدنة فرساي نشط الحلفاء فى إعداد العدة لمعاقبة مجرمى الحرب ، وقد تمادى الألمان فى ارتكاب الفظائع وانتهاك حرمة العدالة الدولية والانسانية ، فشكلت لجنة بباريس ما لبثت أن قدمت تقريرها ، وقد انصب

---

(١) انظر « قضية نورمبرج » لدونديودى فاربز ، صفحة ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٤ .

على أمرين هامين ، وهما : تعداد المخالفات للقوانين وقواعد الحرب التى فى الوقت ذاته ينص عليها القانون الجنائى كقتل الرهائن والتعذيب ونفى المدنيين وتسخيرهم فى الأعمال العسكرية وفرض عقوبات جمعية والسلب وضرب المدن غير المحصنة وإغراق السفن التجارية وسفن الركاب ، والنظر فى هذه الجرائم من اختصاص المحاكم العادية ، أما فيما يختص بالرؤساء الذين أصدروا الأوامر بارتكاب هذه المخالفات ، كما أعلنوا الحروب غير العادله واعتدوا على القانون الدولى ، ولم يراعوا حرمة اتفاقات لهاى وعذبوا الأسرى والجرحى وسلبوا الأموال وأزهقوا أرواح ملايين البشر بشنهم الحروب الهجومية الظالمة ضدهم ، فقد اقترحت اللجنة إصدار تشريع جنائى دولى يشتمل على القانون الذى يفرض الجزاء ثم على طريقة تطبيق القانون بواسطة محكمة دولية خاصة تشكل من المحاربين الذين قادوا دفة الحرب وكذا الدول التى كان لها إلى حد ما ضلع فيها à interet Limité .

ولم يشهد العالم محكمة دولية للفصل فى هذه الجرائم إلا بعد الحرب العالمية الثانية ، وهى محكمة « نورمبرج » وما تبعها من محاكمات فى طوكيو وغيرها . وقد اعترض الوفد الأمريكى على قرارات اللجنة السالفة ، وذلك لصعوبة إيجاد قانون مكتوب معد تراعيه المحكمة وصعوبة التفرقة بين الاعتداء على القوانين وانتهاك حرمة قواعد الانسانية ، مثال ذلك نفى المدنيين وتحريض الفتيات والنساء على الفسق والدعارة وتحديد جرائم الرؤساء الذين وقفت تصرفاتهم عند حد إصدار الأوامر الصارمة الظالمة . وكان موضع النزاع أيضا تحديد مسئولية الأمبراطور غليوم الثانى من الناحية الجنائية وضرورة تسليم حكومة هولانده إياه إلى الحلفاء باعتباره مجرم حرب ، وانصرفت الأفكار عن التحمس للتسليم نظرا للدعاية ضد تسليم الأمبراطور التى سادت انجلترا ، وترددت فى عبارة « لويد جورج » المشهورة ، وهى « إن معنى شنق القيصر بدء حرب عالمية أخرى » ، علاوة على ما قيل فى دوائر معينة من وجوب مراعاة حرمة الملك والعرش واحترامها . وقد تردد صدى هذا الصوت فى

الحرب العالمية الثانية بخصوص وجوب عدم إدانة إمبراطور اليابان وعدم تقديمه إلى المحاكمة . وقد استفتى العلامتان «لابراديل» Lapradelle و«لارنود» Larnaud فى أمر إدانة الامبراطور غليوم الثانى ، فأفتو بأن الجرائم التى ارتكبها ضد القانون الدولى باعتدائه على حياد البلجيك ولوكسمبوج وضد القواعد والعادات الدولية المرعية واتفاقات لهاى ، هذه الجرائم التى ذكرها «جرسيوس» وشرحها «فاتيل» Vattel ووردت فى مبادىء ولسن تحتاج إلى النص صراحة على عقوباتها ودمغها بالقوة التنفيذية وإنشاء قضاء ومحكمة لها ، ولكن هذا الأمر لن يتعدى إنشاء وعمل عصبة الأمم . أما ما ارتكبه من الجرائم التى تدخل فى نطاق الجرائم العادية التى لها شبيهاتها فى القانون الجنائى كاشتراكه فى أعمال الفتك والقتل فمحاكمته عليها تلاقى صعوبات شديدة ، لتعذر تحديدها وتعدد الدعاوى بشأنها وصعوبة تعيين كيفية المحاكمة . وقالا بأنه ليس هناك قوانين مكتوبة لعقوبة المعتدى ، وعلى ذلك فالجرائم التى ترتكب ضد الانسانية توضحها العادات واتفاقات لهاى ، وعقوبات حروب الاعتداء وانتهاك حرمة المعاهدات تبينها الضمائر الأمينة الصادقة ، وهكذا تصبح هناك قواعد دولية مرعية تسير البشرية فى ظل خطواتها . وفيما يختص بالقيصر يجب ألا يعتبر مجرما سياسيا فحسب فهو معتد على القانون العام بارتكابه الجرائم ضد القانون الدولى ، وحتى فى حالة عدم تسليم المجرمين السياسيين فهناك استثناء فى حالة ارتكابهم جرائم وحشية بشعة «atroce» ، وهذا ما نصت عليه المعاهدات فى هذا الشأن وما سبق أن قرره معهد القانون الدولى العام . (١)

ثم جاءت معاهدة فرساي على أساس هذه المقترحات بنصوص خاصة بجرائم الحرب ، فتناولت المادة ٢٢٨ وجوب تسليم ألمانيا للحلفاء وشركائهم بحقهم فى محاكمة الذين اتهموا بارتكاب مخالفات ضد قوانين وقواعد الحرب أمام محاكمهم العسكرية بصرف النظر عن جواز محاكمتهم فى ألمانيا ، وكذا بتعهد ألمانيا بتسليم هؤلاء المجرمين بناء على طلب الحلفاء وشركائهم وتناولت

(١) انظر « قضية نورمبرج لدونديو دى فابر » ، من صفحة ٢٩ إلى ٣٢

المادة ٢٢٩ محاكمة مرتكبي الأعمال الأجرامية ضد أحد رعايا دول الحلفاء وشركائهم أوضد هذه الدول أمام المحكمة العسكرية التابع لها المجنى عليه،وإذا تعدد المجنى عليهم تشكلت المحكمة العسكرية من قضاة من الجهات المتعددة المختصة ، وللمتهم الحقق فى تعيين محاميه للدفاع عنه . ونصت المادة ٢٣٠ على وجوب تعهد ألمانيا بتقديم كافة المستندات والبيانات المطلوبة لألقاء الضوء الكافى علىالأعمال الأجرامية التىارتكبها المتهمون ولتقدير وتحديدالمسئولية الصحيحة . وفيما يختص بالقيصر غليوم الثانى نصت المادة ٢٢٧ على اتهام إمبراطور ألمانيا السابق « غليوم الثانى دىهمنزلورن » Gnillaume II de Hohenzollern باعتدائه على الخلق الدولى وحرمة المعاهدت وعلى محاكمته أمام محكمة خاصة تشكل لهذا الغرض وتكفل له العدالة وفرصة الدفاع عن نفسه ، وتكون المحكمة من قضاه خمسة مندوبين عن الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وفرنسا وإيطاليا واليابان ، وتراعى فى المحاكمة المبادىء السامية للعلاقات بين الشعوب وضمان احترام الاتفاقات الدولية والخلق الدولى ، وللمحكمة حق تقدير العقوبة التى تحكم بها ، ويقدم الحلفاء وشركاؤهم طلبا لهولاندة برجاء تسليم الأمبراطور السابق لمحاكمته . غير أن هـــذه النصوص الخلابة التى طفرت بالقانون الدولى طفرات واسعة فى سبيل تدعيمه ودمغه بالقوة التنفيذية لم تحظ بالتطبيق العملى الواجب ، وأسباب الفشل عديدة : كمعارضة الألمان من الناحية النظرية فى مسئوليتهم فى إشعال نار الحرب ، وكاثارة مسألة تبادل المجرمين ووجوب محاكمة مجرمى الحرب من رعايا الحلفاء أيضا ، وماقيل فى أن الحرب نتيجة سياسة استعمارية وتنافس اقتصادى بين كبريات الدول الصناعية الغربية. وخاصة السياسة الصقلبية التى تديرها روسيا القيصرية ، وكتردد الحلفاء فى التشدد فى معاقبة مجرمى الحرب . ثم تراخى الحلفاء فى المضى قدما فى سياسة معاقبة مجرمى الحرب وذلك طبقا لنص الهـــدنة ووفقا للعرف الدولى الذى يميل إلى وجوب السكف عن تتبع جرائم الحرب لحين توقيع شروط الصلح ، مما

ثبط عزيمة الحلفاء فيما بعد . كما جاء من ناحية أخرى فى الصلح بتاريخ يناير سنة ١٩٢٠ « لن يسأل فرد عن اشتراكه فى أعمال الحرب السابقة على الهدنة » (١) ، ويضاف إلى ذلك عدم كفاية البيانات الخاصة بجرائم الحرب وضعفها ، ولم يوجه الحلفاء للدول المحايدة طلبا بتسليم مجرمى الحرب الذين لجأوا إليها فيما عدا حالة القيصر . ولم يقدم للمحاكمة غير بضعة نفر من الضباط الألمان الأسرى لدى الحلفاء أمام المحاكم العرفية الفرنسيه والانكليزية ونحو ستة ضباط سلموا سنة ١٩١٩ بواسطة حكومتهم ، وحوكم آخرون غيابيا فى فرنسا وبلجيكا ، وصدرت ضدهم أحكام لم تنفذ . أما كبار القواد والضباط والساسة من مجرمى الحرب وعددهم ٩٠٠ بما فيهم القيصر وهندمبورج ولدندروف وماكينزين الذين طلب الحلفاء إلى ألمانيا بمذكرة رسمية فى ٢٠ يناير سنة ٩٢٠، تسليمهم فلم تتخذ إجراءات ما فى هذا الصدد . وعدل عن المحاكمة فى سبيل إسدال الستار على الماضى وتناسى الأحقاد وخوفا من ثورة الرأى العام فى ألمانيا . وأظهرت هذه استعدادا بعد الهدنة لمحاكمة مجرمى الحرب من رعاياها أمام محاكمها، وأصدرت فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩١٩ تشريعا فى هذا الشأن ، ووافق الحلفاء على المبدأ بمذكرة بتاريخ ٧ مايو سنه ١٩٢٠ مع حفظ حقهم فى طلب التسليم إذا لم يترتب على المحاكمة نتيجة ملموسة، وفعلا حوكم بعض المسؤلين هناك محاكمات كانت شبة صورية وأدت إلى البراءة أو إلى عقوبات تافهة ، وطالب الحلفاء بهؤلاء المجرمين دون جدوى ، وذلك لأصرار الحكومة الألمانية على رفض تسليمهم. وفيما يختص بطلب تسليم الأمبراطور فقد اصطدم برفض هولاندة ، وظل يعيش هناك عيشة مترفة هادئة حتى شاهد جحافل بلاده تجتاح البلاد التى استضافته وتنزل إلى غرب أوروبا كالصاعقة مرة أخرى بعد مضى نحو ربع قرن على المأساة الأولى ، ومات بمقره فى ٤ يونيه سنة ١٩٤١ . وكانت حجة هولاندة فى عدم تسليم القيصر أن الجرائم المتهم بها وأساسها انتهاكه للخلق الدولى

(١) انظر « قضية نورمبرج » لدونديودى فابر صفحة ٣٦

ولحرمة المعاهدات غير منصوص عليها فى القانون الهولندى ضمن الجرائم التى يسلم المجرم الأجنبي اللاجىء من أجلها ، كما أنها غير واردة أيضا فى المعاهدات التى تعدهولاندة طرفا فيها،ما يجعل تسليمه مخالفا للقانون وللقواعد الدستورية المعروفه ، وخاصة أن المادة الرابعة من الدستور الهولندى تمنح حقـــوق الحماية والرعاية لكل من يعيش فوق الأرض الهولندية دون تمييز بين الوطنى والأجنبى (١) .

وهكذا وقف أمر محاكمة مجرمى الحرب فى منتصف الطريق تبعا لتردد الحلفاء ولغموض تحديد جرائم الحرب فى معاهدات الصلح التى أعقبت الحرب العالمية الأولى والاستناد على الخلق الدولى والمعاهدات دون القانون المحدد المرسوم . وكان الأجدى إنشاء نظام دقيق يبين أركان الجريمة ووسيلة المحاكمة ويفرض العقوبة توافق عليه الدول دون تحفظ ، وخاصة أن تجارب الحرب العالمية الأولى كانت قاسية فى هذا الصدد .

وبذلت الدوائر الفنية التى تهتم بتدعيم القانون الدولى العام فى فترة ما بين الحربين العالميتين جهودها لوضع مشروعات تكمل النقص الواضح فى ميثاق عصبة الأمم بترك جرائم الحرب دون تحديد وعقوبة ، وخاصة أن المحكمة الدائمة للتحكيم الدولى بلهاى لا تفى بالغرض ولا تعقد إلا للنظر فى المنازعات بشروط معينة ، ووضحت الحاجة إلى محكمة جنائية دولية . وكان على مجلس عصبة الأمم بمقتضى المادة ١٤ من الميثاق إعداد مشروع لمحكمة دولية للفصل فى جرائم الحرب وما يرتكب ضد الأنسانية يقدمه لأعضاء العصبة للموافقة عليه ، إختصاصها الفصل فى المنازعات الدولية التى يطرحها المتنازعان عليها وتعطى أيضا رأيها بصفة استشارية فيما يعرض على المجلس أو الجمعية العمومية للعصبة . وعرض فى سنة ١٩٢٠ بهذه المناسبة بحث ما إذا كان من اختصاص هذة المحكمة الفصل فى جرائم الحرب وما يرتكب ضد الأنسانية ، أى أن يكون لها اختصاص جنائى ، وقدم رئيس اللجنة

(١) انظر « قضية نورمبرج » لدونديودى فابر ، صفحة ٣٨ ، ٣٩ .

الفنية للمشرعين الذين يدرسون الموضوع اقتراحا بانشاء قضاء جنائى دولى لمحاكمة الأفراد جنائيا وسؤالهم مدنيا عما يرتكبونه من الأعمال ضد القانون الدولى العام فى زمن السلم أو الحرب ، ويكون اختصاصه محاكمه المتهمين بإشعال الحرب أو بارتكاب أعمال العنف أو خرق قوانين الحرب أو تهديد مؤسسات الأمن الدولى وحالات السلام العالمى ، وعدلت اللجنة الفنية المشروع باقتراح إسناد هذا الاختصاص إلى محكمة العدل الدوليه المقترحة علاوة على مهمتها الأصلية ، غير أن المشروع بمبادئه وتفاصيله لم يصادف قبولا من مجلس عصبة الأمم الذى رأى أن الأوان لم يحن بعد لإنشاء قضاء جنائى دولى ، وأن أصحاب المشروع يحاولون وضع المحراث أمام الثور مادام القانون الخاص بالجريمه والعقوبه لم يسن بعد، كما لم يراعوا أى إعتبار لسيادة الدول وسلطانها الكامل وذهبت أدراج الرياح المحاولات العديدة الأخرى التى نسجت على منوال الحد من اختصاصات القضاء الجنائى الدولى المذكور وجعلها قاصرة على جرائم الاعتداء والحرب . ولكن ما أحوج الانسانية إلى تحديد جرائم التحريض على الحرب وتهديد السلم أيضا ، فهى أسباب الويلات والبلاء؟ وتعددت بحوث الجمعيات العلمية والمؤتمرات الدولية الفنية لتدعيم السلام الخاصة بوضع تشريع شامل لجرائم الحرب وبمعاقبة المعتدين كأفراد أسوه بالمجرمين العاديين ، واتجهت روح القانون الدولى الحديث إلى ربط الانسان بالقانون الدولى واعتباره مسئولا فى حالة إشغاله مركزا سياسيا أو عسكريا معينا عن التحريض على الحرب وارتكابه الجرائم ضد الانسانية والقانون الدولى ، وأن الدوله شخص خيالى تضم إليها جماعتين من الناس الحكام والمحكومين ، والأفراد عموما يقومون بشتى التصرفات بناء على الروابط الاجتماعية التى تربطهم بعضهم ببعض والتى تؤدى إلى المسئوليات ، والانسان وحده فى الجماعة الدولية هو الحقيقة الجاثمة التى ترتكب الجرم ويتناولها العقاب . ولم يصل الساسة إلى تقرير المحاكمة الجنائية فى فترة ما بين الحربين وإلى وضع أسس القضاء الجنائى الدولى ، بل كل ما بلغوه هو نجاحهم فى

وضع ميثاق بريان – كيلوج سنة ١٩٢٨ لنبذ الحرب وفكره الالتجاء إلى القوة المسلحة حتى فى الحالات التى يقر ميثاق عصبة الأمم فيها الحرب ، وهى الدفاع عن النفس أو انتهاك حق مقرر بواسطة العصبة وفشل الوسائل السلمية الواردة فى الميثاق فى تحقيق غرضها ،وخاصة إذا لم يوفق المجلس إلى قرار يتخذ بالأجماع . ثم اتضح ضعف العقوبات الجمعية التى تفرض على دولة ما بفشل العقوبات الاقتصادية التى فرضتها عصبة الأمم على إيطاليا لا يقافها عند حدفى اعتدائها على الحبشة ، مما أدى إلى طغيان موسلينى وغيره فألى الحرب العالمية الثانية .

ويتضح من الشرح السالف أن الجهود اتجهت منذ «جروسيوس» إلى محاولة المحافظة على السلام عن طريق القانون ، ولكن الخطوات كانت غير موفقة ولم تخرج الأنسانية من القانون الطبيعى والنظريات العلمية والمحاورات الفقهية إلى القانون الوضعى وتقرير العقوبة وتنفيذها ، ولم يتهيأ الجو الصالح أو البيئة القانونية التى تقضى على فكرة الحرب قضاء مبرما وتضرب على أيدى العابثين بالسلام . وإن حوادث التسع سنوات التى سبقت الحرب العالمية وكانت نهايتها اعتداءات ألمانيا على النمسا وتشكوسلوفاكيا وإيطاليا على الحبشة وألبانيا واليابان على الصين وتمزيق اتفاق مونيخ لسنة ٩٣ ليست فقط جرائم متتابعة ضد السلام ، بل هى حوادث تحرش واعتداء مسلح سافر . وبلغت الجرائم التى ارتكبت ضد المدنيين والعسكريين جملة وفرادى وضد الممتلكات والقرى والمدن بل والدول برمتها مخالفة بذلك قوانين وقواعد وعادات الحرب المرعية والتى لا مبرر أو لزوم لها مبلغا بشعا ، مما حدا بالدول المتحالفة إلى التفكير جديا فى محاكمة المسئولين فى حالة انتصارها بعد انتهاء الحرب . وصدرت تصريحات عدة بما يفيد هذا المعنى أثناء احتدام القتال ، منها تصريح قصر « سان جيمس » بتاريخ ١٣ يناير سنة ١٩٤٢ ، باسم الدول المتحالفه والحكومات اللاجئه فى لندن ، وتزكى تعاون الدول المتحالفه لمعاقبة مجرمى الحرب بواسطة تنظيم قضاء لايدع المذنبين يفلتون منه ، هؤلاء الذين ارتكبوا

جرائم الحرب واتبعوا وسائل القسوة والوحشية ضد المدنيين الذين لا شأن لهم بالعمليات الحربية وخاصة الجرائم التى ارتكبت ضد الانسانية، كما صرح المسئولون فى روسيا فى مناسبات عدة نظرا لاتباع القواد الألمان هناك أقسى صنوف الوحشية بعزمهم الأكيد فى الضرب على أيدى مجرمى الحرب بأراضيهم المجتاحة . ثم صدر تصريح موسكو بتاريخ أكتوبر سنة ١٩٤٣ يبين بوضوح عزم الأمم المتحالفة على معاقبة ألمانيا وحلفائها على الجرائم الوحشية وأعمال القسوة التى ارتكبها جندها ورجالها فى الحرب بالأراضى المجتاحة والمحررة . وقررت روسيا وانجلترا والولايات المتحدة باسم سائر الدول المتحالفة أنه بمجرد منح الهدنة لألمانيا فسوف يطلب تسليم الضباط الألمان والنازيين المسئولين الذين ارتكبوا أعمالا وحشية وضد الانسانية إلى البلدان التى اقترفوا جرائمهم فيها لمحاكمتهم طبقا لقوانين هذه البلدان ، كما سوف يساق الألمان الذين اشـــتركوا فى إعدام البولونيين والرهائن الفرنسيين والهولانديين والبلجيكيين والنورويجيين والفلاحين الكرواتيين أو فى تقتيل الشعب البولندى أو الروسى المتكرر إلى الجهات التى اقترفوا فيها آثامهم لمحاكمتهم هناك أمام أبناء الشعب الذى فتكو به .

كما اعتزمت الحكومات المذكورة محاكمة كبار مجرمى الحرب الذين ارتكبوا جرائم بالجملة ولا يمكن حصرها جغرافيا ، وستكون محاكمتهم بقرار من الحكومات المتحالفة .

وبعد أن هزمت ألمانيا وأعلنت الهدنه شرعت الدول المتحالفه تعد العدة لمحاكمة مجرمى الحرب ، وصدر بهذا الشأن وبمناسبة مؤتمر « بوتسدام » تصريح من الدول الثلاث العظمى المجتمعة هناك أذيع بتاريخ ٣ أغسطس سنة ١٩٤٥ يؤكد عزمها على محاكمة كبار مجرمى الحرب بأسرع وقت مستطاع، وأعقب ذلك اتفاق لندن بتاريخ ٨ أغسطس سنة ١٩٤٥ يضع أسس الجريمة والعقوبة وينظم كيفية المحاكمة ، وقد أبرم هذا الاتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا العظمى وفرنسا ، كما أبيح لسائر الحكومات المتحالفة

الانضمام اليه . وفرق الاتفاق بين جرائم الحرب الكبرى التى ارتكبها كبار الشخصيات بدول المحور ولا يمكن حصرها جغرافيا ، والجرائم الأخرى العادية ، فجعل للدول صاحبة الشأن المطالبة بتسليم المتهمين بالجرائم الأخيرة ، أما بالنسبة للأولى فنص على تشكيل محكمة دولية لمحاكمة كبار مجرمى الحرب ، وجعل تشكيلها من أربعة قضاة يمثلون الدول الكبرى المتعاقدة بصفة أساسية على أن يعاون كل قاض مساعد له . وتحتم تطبيق الاتفاق بمجرد إمضائه على أن يسرى مفعوله مدة سنة كاملة ، وجعل اختصاص المحكمة النظر فى الجرائم التى ارتكبها قادة الحرب والمسئولون عنها ومدبروها بألمانيا النازية وغيرها من بلدان المحور بأوروبا ، وذكرت المادة السادسة هذه الجرائم فقالت بأنها : الجرائم ضد السلام ، أى التى اقترفت ضد اتفاقات السلام المتنوعة والتى أدت إلى حروب الاعتداء والاجتياح بلا شفقة ولا اعتبار للقواعد الدولية المرعية ، وجرائم الحرب وهى التى ارتكبت ضد قوانين وقواعد الحرب ولا حصر لها فهى تتناول التقتيل والفتك والتعذيب والنفى والتشريد والأعمال الشاقة المضنيه وسوء المعاملة وإعدام الرهائن والنهب وتدمير المدن بلا مبرر وغير ذلك من وسائل الأبادة ، والجرائم ضد الانسانية وهى الاسترقاق والاضطهاد والاستخفاف بالأرواح البشرية وإبادتها وسائر أعمال القسوة التى تقترف ضد الشعوب جماعات أو ضد الأفراد بعد الغزو والاجتياح وسائر أعمال القسوة التى لا تقرها بحال القوانين الداخلية للبلدان المتمدينة وقواعد العدالة والرحمة . وخرج الاتفاق عن القواعد المرعية فى الحرب السابقة من تمتع رؤساء الدول وقادة الحرب بالأمان والضمان والعفو فى حالة الهزيمة والتسليم ، فذكرت المادة السابعة بأن مركز المتهمين الرسمى كرؤساء للدولة أو من كبار رجالاتها وموظفيها لا يعتبر مبررا لأعفائهم من المحاكمة أو تخفيف العقوبة عليهم ، كما لا يدفع عنهم المسئولية تسترهم بأنهم ينفذون أوامر وخطط الجهات العليا . وطبيعى أن تسترشد المحكمة فى إدارتها دفة المحاكمة وتوجيهها الاتهام ضد كبار مجرمى الحرب النازيين — وسرعان

ماحوكموا فى نورمبرج من كبريات مدن الحركة النازية وقلبها النابض — بالتشريع المرعى فى مثل هذه الأحوال ، وهو : اتفاقات لهاى ونصوص معاهدة فرسايل وغيرها سن معاهدات الصلح عقب الحرب العالمية الأولى لضمان السلام وخاصة تحريم تحصين شاطىء الرين الأيسر واحترام استقلال النمسا وتشكوسلوفاكيا وتنازل ألمانيا عن حقها فى ميل Memel والاعتراف بنظام دانترج وسائر الشروط العسكرية الخاصة بفرض الرقابة على سلاح ألمانيا البرى والبحرى والجوى ومعاهدات السلامة المشتركة والتحكيم وعدم الاعتداء واتفاق بريان-كيلوج لنبذ الحرب ، وأعطى الاتفاق سلطة لاحدلها فى فرض العقوبة وجعلها تصل إلى حد الأعدام ، كما أباح الحكم بمصادرة مالدى المحكوم عليهم من أملاك مسروقة ومغتصبة من الغير وتسليمها إلى مجلس المراقبة بألمانيا ، وجعل الحكم نهائيا غير قابل للنقض أو إعادة النظر فيه . وقد قامت المحكمة بمهمتها فحاكمت ٢١ من كبار مجرمى الحرب النازيين وحكمت على جلهم بالأعدام كمابرأت ساحة اثنين وقضت بالسجن لمدد متفاوتة على نفر منهم .

وبلاشك يعد اتفاق لندن خطوة هامة فى سبيل تقرير مبدأ جرائم الحرب، لولا اتسامه بالصبغة الانتقامية . فكانت المحكمة خلوا من القضاة المحايدين ، كما أنها لم ترسم خططا واضحة لتحديد الجريمة والعقوبة ، وأنشأت عقوبات لأعمال هى من طبيعة الحروب الحديثة والحياة السياسية القائمة على جشع الاستعمار ، وسرعان ماتتحول هذه الأعمال فى التمادى فيها إلى جرائم شنعاء . كما أن الدول المتحالفة استناداً على نفى نابوليون الأول إلى جزيرة « البا » ثم إلى جزيرة «سانت هيلانة» وقد تعددت حروبه وعمت نكباته أوروبا ذهبت إلى حد إباحة إعدام من كانوا يتحكمون فى مصائر أمم وحكومات ويشرفون الحياة على السياسية الدولية ويتعاقدون دوليا باسم أممهم، وهذا مايتنافى مع وجوب إحاطة الدولة وقادتها مهما كانت الظروف بسياج من الاحترام حتى فى أحوال الهزيمة مراعاة للعرف الدولى ومعاملة المثل . ثم إصلاح المجتمع الدولى

لتلافى الكوارث فى المستقبل ، وشتان بين نفى نابوليون وإعدام زعماء ألمانيا النازية وذر رماد جثثهم بعد إحراقها فى الهواء . أما المحاكمة فمهما قيل فى صددها فهى صورية أكثر منها حقيقية ، وهى بصورتها التى رأيناها سلاح بحدين فقد تنقلب وبالا على من استعملها لمصلحته بزعم رفع مستوى الحياة السياسية الدولية والعرف الدولى . ويمكن التساؤل ، كيف يمكن تقرير العقوبة والأعدام لأعمال لم تدخل فى حظيرة الجرائم إلا بعد هزيمة ألمانيا ؟ وألا يوجد من نوعها جرائم مجهولة اقترفت على يد الجيوش المتحالفة فى حربها ضد المحور ونزولها إلى شواطىء إفريقيا ومباشرتها عمليات غزو أوروبا . وضمن ما قيل فى صدد جرائم الحرب إمكان اتباع خطة ماكيافلى البوليسية والتخلص من كبار مجرمى الحرب سرا دون إقامة ضوضاء لا داع لها ، ومحاكمات طويلة كانت موضع جدل كبير ، أو الكف عن أية عقوبة فعالة نافذة والاكتفاء بأذاعة عقوبة أدبية وسخط العالم المتمدين من أقصى الأرض إلى أدناها على كبار مقترفى جرائم الحرب مع ذكر أسمائهم وإقصائهم عن كل نشاط عام ، وكان هناك رأى ثالث يفضل الحكم عليهم بالنفى نفيا مؤبدا إلى جهة نائية على وتيرة ما اتبع مع نابوليون بونابارت أو اتخاذ إجراء سياسى آخر ضدهم بلا محاكمة ، ولكن هذا لا يتفق مع السعى لصبغ القانون الدولى بالصبغة التشريعية وتقرير مبدأ جرائم الحرب . والخلاصة فمن حيث فكرة الأجرام ضد الأنسانية والقانون الدولى قد خطا العالم أخيراً خطوات هامة ، ولكن من حيث التطبيق الفنى لم يصل بعد إلى نتيجة عملية عادلة أو لم يوفق فى هذا السبيل .

* * *

ولنعد مرة أخرى إلى نظام عصبة الأمم نحلله وننقده ، وفيما يلى البيان :

لم تف عصبة الأمم بالغرض النبيل المقصود منها ولم تستطع بنظامها القائم على مجرد الضغط الأدبى والتأثير المعنوى فى الرأى العام دون القوة التنفيذية اللازمة لإيقاف المعتدى عند حد ، تلافى المنازعات المسلحة والحروب ، وتلاشت جهودها فى تدعيم السلام كما سبق أن بينا أمام تيارات

الأطماع السياسية المتضادة للدول الغربية الكبرى ، وعرقلت مساعيها المحالفات السرية وسياسة التكتل وتكوين الجبهات والتطويق والمجال الحيوى للدفاع عن المصالح المتعارضة . وانهار قصر السلام الذى شيد على على الرمال أمام أعاصير القوى الفاشية والنازية ، وتردد وضعف الديمقراطية الغربية ، وكان محك قوة عصبة الأمم وصلابة عودها أزمة الحبشة ومطامع إيطاليا هناك وكذا جهود الفاشية والنازية السافرة لإشعال نيران الحرب الأهلية فى أسبانيا وإقامة حكومة دكتاتورية عسكرية هناك محل حكومة الجمهورية بفعل جنود وأسلحة موسلينى وهتلر .

وكانت تصرفات عصبة الأمم نحو اعتداء إيطاليا على الحبشه وقضائها على استقلالها تحقيقا لأطماعها الاستعمارية فى أفريقيا متذرعة بحجج أوهى من خيوط العنكبوت ـ والدولتان المتنازعتان كما هو معروف ضمن أعضاء عصبة الأمم ـ وترددها فى تطبيق العقوبات الاقتصادية على الدولة المعتدية الفاتحة وضعف سياسة العقوبات بوجه عام . وبعدها عن المجال العملى ـ كل هذه العوامل تعتبر فاصلا هاما بين الأمان والخطر . وعاملا حاسما فى اقتراب الكارثة وسرعة نشوب الحرب العالمية الثانية .

ولأول مرة فى تاريخ عصبة الأمم تقرر العقوبات الاقتصادية وفق الميثاق على إحدى الدول الأعضاء وكانت إيطاليا لإرغامها على احترام الميثاق ، وقد تقرر أن توقع العقوبات ٤٩ دولة من بين الأعضاء ، وضمنها من وقع على ميثاق « كيلوج - بريان » ، ولثانى مرة فى تاريخ أوروبا الدبلوماسى الحديث توقع العقوبات الاقتصادية على دولة أوروبية قوية كأحدى وسائل الزجر ولإيقاف المعتدى عند حد حتى يقلع عن التمادى فى غيه . لقد عمد « بونابارت » بعد انتصاره فى موقعة « يينا » سنة ١٨٠٦ إلى تقرير الحصار الاقتصادى على الجزر البريطانية ومقاطعتها تجاريا ـ تلك الجزر العنيدة التى ما فتئت تناوئه ـ وقد أعيته الحيل فى اخضاعها لسلطانه وفى إدخالها ضمن دائرة حلفه العزيز لديه ، وهو إنشاء دول أوروبا المتحدة تحت

زعامة إمبراطورية النسر، فقرر الامبراطور ألا تستورد البلدان الداخلة فى دائرة الامبراطورية الفرنسية أى سلعة أو مصنوعات من بريطانيا كما لا تصدر إليها حاجاتها من المنتجات الأوروبية . ولقد كان لمقاطعة القرن الماضى هذه أسوأ أثر فى الجزائر البريطانية التى تستورد من الخارج المواد الغذائية وكثيرا من المواد الأولية اللازمة لمصانعها وصناعاتها ، إلا أنها تلقت الصدمات بجلد وجاهدت فى تخفيف وطأتها . وهبط سعر الجنيه بفعل المقاطعة من ٢٠ شلن إلى ١٣ شلن ، ونجحت المقاطعة فى بادىء الأمر وقد كانت السلطة المركزية فى باريس قابضة على ناصية الحال فى أنحاء الامبراطورية والرقابة شديدة على السواحل الأوروبية الغربية . ولكن قاست القارة من جراء شلل التجارة الخارجيـــة مع الجزر أزمات شديدة لامتناع ورود المصنوعات البريطانية إليها ومواد الوقود والحديد ، ولا يخفى أن بريطانيا كانت فى ذلك الوقت أولى البلدان الصناعية فى العالم ، وزعيمة الانقلاب الصناعى من الناحية العملية واستخدام الآلات والبخار وأفران صهر المعادن وسيدة الانتاج القائم على استهلاك الفحم ، ثم أن الحال تبدلت وتداعت حركة المقاطعة نظراً لاتساع أطراف الامبراطورية الفرنسية وصعوبة الاشراف على حركة المقاطعة وتطبيق العقوبات الاقتصادية تطبيقا دقيقا واشتداد أوار الحرب ، وصادفت المقاطعة أشد الصعوبات فى البلاد التى أخضعها نابليون بحد السيف مثال ذلك هولانده والامارات الألمـانية ، وقد حاربت المقاطعة التى كانت فى غير مصلحتها الاقتصادية . ونظراً لبعد السلطة المركزية بباريس عن بلدان الشمال ما لبثت أن انتهزت هذه فرصة مشاغل الحكومة المركزية الخطيرة والبون الشاسع وتألبت على المقاطعة كما أفسدها الالتجاء إلى الغش وتهريب البضائع من القارة إلى الجزائر البريطانية وكذلك العكس ، وبهاظة الأرباح بواسطة هذا الطريق الغير المشروع ، ورغم صعوبة وسائل النقل فى ذلك الحين فقد أفسد الغش حركة المقاطعة خصوصا فى هولانده وألمـانيا . أما فى عصرنا الحالى فقد تقدمت

وسائل النقل وتعددت وزادت سرعتها وزاد ارتباط البلدان بعضا ببعض مما ضاعف مشقة الاشراف على تطبيق العقوبات الاقتصادية على إيطاليا وسهل حركة الغش والتهريب ، ورغم أن سياسة مقاطعة بريطانيا فيما مضى لم تنجح النجاح الذى كان يرجوه بونابارت ، فقد تركت آثارا عميقة فى القارة الأوروبية ، وكذلك فى كل من فرنسا وبريطانيا ، فقد اضطرت البلدان التى تطبق حركة المقاطعة إلى تنشيط الصناعة المحلية حتى تستغنى بها عن المصنوعات البريطانية كما نشطت صناعة الآلات وقد كانت هذه الصناعة فى فجر نهضتها وترتب على ذلك أن عم الانقلاب الصناعى فرنسا كما نشأت نواة صناعات الأقمشة لاسيما الحريرية فى ليون ، ووجهت الجزر البريطانيه إلى الزراعه عنايتها حتى تسد حاجاتها على قدر الامكان . وقد أعاد التاريخ نفسه فقد ترتب على فرض العقوبات الاقتصادية حديثا نشاط الاقتصاد المسير والاستعاضه عن حاجات بأخرى وذهبت الدول الفاشيه الى أبعد حد فى تنفيذ خطة الاستكفاء Autarchie واستبدال منتجات بأخرى Ersatz .

ورأينا العقوبات الحديثة هزيلة ضعيفة فلم تحترم الدول قرار العصبة كما كان مرجو منها ، كما حادت النمسا وهنجاريا وألبانيا وسويسره عن تطبيقها وهى أعضاء فى العصبه . ورفضت ألمانيا والولايات المتحدة واليابان وبعض جمهوريات أمريكا اللاتينيه وهى ليست أعضاء فى العصبه تطبيقها ولموقفها أهمية فى سير أداة الحرب الايطاليه وتمادى ايطاليا فى وحشيتها . أما موقف إيطاليا فهذه رغم ما كانت تحكم عليه فى ذلك الوقت من قوى عسكريه جبارة ، كانت فى أشد الحاجه إلى الخارج لتعزيز تسليحها ومحافظتها على مستواها العسكرى القوى حيث تستورد جل المواد اللازمه لصنع السلاح والذخيرة والعتاد الحربى، فهى والحالة هذه هدف سهل للعقوبات الاقتصاديه. وبينما تكتفى نفسها فيما يختص بالالومنيوم والكبريت والزئبق إذا بها تعتمد على الخارج فى القصدير وزيوت الوقود والنحاس والصلب، كما أنها لا تستخرج فى الداخل غير ٥٠ ٪ من الفحم الذى تستهلكه و ٥٠ ٪ من الرصاص

و٥٠ ٪ من الحديد و ٨٠ ٪ من الزنك ، وكذلك منتجاتها الزراعيه لاتسد حاجاتها ، فبينما تنتج كفايتها من الحرير والقنب لا تنتج بتاتا المطاط « الـكوتشـوك » والقطن ولا تنتج إلا ٢٠ ٪ من حاجاتها من الصوف . وزيادة فى إدراك حقيقة موقف إيطاليا من العقوبات نحلل بدقة أثر هذه العقوبات فى معاملاتها مع الخارج: ففيما يختص بواردات الأسلحة فأن أثر الحظر على تصدير السلاح إلى إيطاليا أدبى أكثر منه مادى وذلك لأن إيطاليا تصنع الأسلحة ببلادها ولاتشترى السلاح المصنوع بتاتا من الخارج. وفيما يختص بالصادرات الأجنبية إلى إيطاليا فأن قائمة الصادرات التى حرمت العقوبات الاقتصادية إرسالها إلى إيطاليا كانت غير وافية .فهى مثلا تنص على تحريم تصدير الالومنيوم إلى إيطاليا مع العلم بأنها لاتحتاج إليه بل بالعكس تصدر مايفيض منه عندها . كما أنها لاتشير إلى تحريم تصدير بعض المواد الهامة لصنع السلاح كالنحاس والرصاص والزنك والفحم ، وربما كان هناك عذر فى عدم وضع النحاس فى قائمة المحظورات وذلك نظرا لأن الولايات المتحدة إحدى كبريات الدول المصدرة للنحاس وهى ليست من أعضاء عصبة الأمم ولم تنضم صراحة إلى الدول الموقعة للعقوبات الاقتصادية. أما فيما يختص بالفحم فلايمكن الانتحال بالأعذار فى شأنه مع العلم بأن قوانين النازية مثلا تحرم تصديره إلى خارج المانيا. وفيما يختص بالصادرات الايطالية إلى الخارج فالعقوبات تتناول مقاطعة كافة الصادرات الايطالية ، ويترتب على ذلك القضاء على ٦٠ ٪ من التجارة الايطالية علاوة على سهولة استغناء الدول التى تحرم استيراد البضائع الايطالية عنها لأن معظمها منتجات مواد غذائية مرتفعة السعر . وفيما يختص بالمقاطعة المالية فهى تتناول عدم فتح اعتمادات لايطاليا فى الخارج وكان هذا فى الحقيقه أمرا واقعا منذ مدة قبل توقيع العقوبات نظراً لسوء حالة إيطاليا المالية وفقدان الثقة فيها . والمرجو من توقيع العقوبات الحصول على نتائج غاية فى السرعه

بينما هى بصورتها المذكورة آنفا لن تحقق الغرض إلا ببطء. (١)

واستعدت إيطاليا لمجابهة العقوبات بكل ما أوتيت من قوة، فعمدت الى رصيد الذهب تسدد به مشترياتها وتغرى به الدول التى قررت مواصلة التعامل التجارى معها. كما اتبعت مختلف الوسائل التشريعيه والإدارية لجمع ما لدى الأهلين من الحلى والذهب، واستوردت كميات وافرة من المواد الأولية اللازمه لسير الحرب مدة طويلة قبل حلول أجل تنفيذ العقوبات كما تدل على ذلك الأحصاءات الآتيه.

واردات إيطاليا

	من يناير الى أغطس سنة ١٩٣٤	من يناير الى أغسطس سنة ١٩٣٥
الفحم بملايين الأطنان	٧٥٨٣	٩٤٨٤
زيوت الوقود بملايين الاطنان	١١٦١	١٣٤٤
الحديد والصلب بملايين الاطنان	٦٠٨٢	٧٤٥٩
النحاس بالاطنان	٣٨٤٠٠	٥٥٨٠٠
القصدير بالاطنان	٢٤٠٠	٦٦٠٠
الزنك بالاطنان	١١٠٠	٣٨٠٠
الصفيح بالاطنان	٢٦٠٠	٢٩٠٠

وأصدرت الحكومه الفاشيه القوانين الاستثنائيه لتخفيض مستوى المعيشه ومنع ارتفاع الاسعار، وأنشأت كثيرا من الاحتكارات الحكومية، وشرعت لتخفيف الأستهلاك وبالغت فى فرض الضرائب. ولم تأبه لما يترتب على ذلك من إضعاف قوة شراء الاهلين ونقص حركة الواردات مما يترتب عليه اضطراب ميزان البلدان التجارى وتحملها أشد الصعوبات فى الحصول

---

(١) « أنظر القانون الدولى العام » لجورج سيل: من صفحة ٦٦٨ إلى ٦٧٠.
وانظر « العلاقات السياسية الدولية » منذ معاهدات الصلح لـكار، من صفحة ٢٢١ إلى ٢٢٨.

على ماتحتاج إليه من المواد التى لاتدخل ضمن قائمه المحظورات لعدم توفر المال اللازم ، ووضعت الدولة يدها على الأوراق المالية الأجنبية المملوكة للأهالين وقد بلغت نحو ٨ مليار ليرة ، كانزل رصيد الذهب ضمان العملة ببنك إيطاليا إلى نحو ٤ مليار ليرة وقد كان أول عام سنة ٩٣٥ نحو ٦ مليار ليرة . ولكن هذه الحالة لم تأت بالجديد فأن ميزان إيطاليا التجارى كان فى عجز مستديم منذ سنين طويلة كما يتضح ذلك من البيانات الآتية : —

تجارة إيطاليا الخارجيه مقدرة بمليارات الليرات

	سنه ١٩١٣	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤
الواردات	٣٦٤٦	٨٢٦٨	٧٤٣٢	٧٦٧٥
الصادرات	٢٥١٢	٦٨١٢	٤٩٩١	٥٢٢٤

ومع أن إيطاليا تعذر عليها أن تنشىء حلقة تجارية سليمة مع الدول التى لم تأخذ بالعقوبات الاقتصادية ، فصادراتها إليها محدودة لاتزيد عن ثلث مجموع الصادرات كما يتضح ذلك من الأرقام المذكورة ، إلا أن أداة توقيع العقوبات لم تفد سريعا فى أيقاف الاعتداء ، وفيما يلى البيان .

صادرات إيطاليا إلى البلدان التى لم تطبق العقوبات الاقتصادية

بالنسبة المئوية إلى مجموع الصادرات

	سنة ١٩٣٢	سنة ١٩٣٣	سنة ١٩٣٤
ألمانيا	١١ر٤	١٢ر٦	١٥ر٩
الولايات المتحدة	٩ر٤	٨ر٨	٧ر٤
سويسرا	٨ر٥	٨ر١	٨ر٤
النمسا	٢ر٨	٢ر٠	٢ر٤
هنجاريا وألبانيا	٠ر٧	١ر١	٢ر٥
البرازيل	١ر٢	١ر٤	١ر٣
اليابان تكاد لاتذكر (١)			

(١) فيما يختص بالبيانات الاحصائية الواردة راجع أعداد « الايكونوميست » Economist للنصف الثانى من سنة ١٩٣٥ .

ويتضح والحالة هذه أن أكثر من ٦٠ ٪ من صادرات إيطاليا ترسل إلى البلدان التي كانت تقاطع التجارة الايطالية مما قد يوقعها في أشد الورطات وقد يفقدها أهم الأسواق الخارجية وخاصة أن صادراتها ليست بالمنتجات الأساسية الهامة ، بل هي منتجات ترف يمكن الاستعاضة عنها بغيرها بسهولة، بل الاستغناء عنها كلية ، حيث تبلغ صادرات الفاكهة ١٦٫٨ ٪ والحرير الصناعي ١٠٫٧ ٪ والمنسوجات القطنية ٩٫٤ ٪ والحبوب والخضروات ٥٫٤ ٪ من مجموع الصادرات . غير أنه لنجاح تنفيذ العقوبات كان يجب تعاون بلدان العصبة وغيرها من الدول التي اشتركت في تنفيذ العقوبات إلى أبعد مدى حتى تأتي بمفعولها لاسيما أنه بطيء الأثر يحدث فعله بعد أن تستنفد إيطاليا مالديها من المال والمواد الأولية المخزونة . فأذا تداعت الجبهة بحيد بلدان البلقان مثلا عن تطبيق العقوبات لتراكم المواد الأولية اللازمة عندها وميلها إلى التخلص منها بأي وسيلة نظراً لسوء حالتها الاقتصادية ، أو إذا ترددت الجبهة في إدخال البترول ضمن المحرمات مهدت لأيطاليا إطالة أمد الحرب والصمود للأزمة ، وهـذا ماكان . وعلاوة على ذلك فأنه نظراً لسهولة المواصلات وسرعتها صار تنفيذ العقوبات من الصعوبة بمكان لاحتمال استيراد البلدان التي لم تشترك في تنفيذها كميات كبيرة من المواد التي تحتاج إليها إيطاليا لحساب الأخيرة من البلدان الموقعة للعقوبات ثم تسهيل إرسالها إلى إيطاليا أي قيامها بدور الوسيط في حصول إيطاليا على مايلزمها. وكان غرض العقوبات الاقتصادية زجر إيطاليا حتى تكف عن الحرب وتتكاتف الدول جميعها بما في ذلك إيطاليا مرغمة في فض النزاع المسلح بالطرق السلمية والدبلوماسية . وتراخت الدول في القيام بعمل جدي وفضلت بقاء العقوبات الاقتصادية على حالها وعدم إدخال مواد جديدة إلى قائمة المحظورات وعدم تشديد العقوبات الاقتصادية على إيطاليا حتى يكون هناك أمل في الحل السلمي ولايتسع الخرق على الراتق . غير أن تردد الدول الموقعة للعقوبات

فى ضم البترول إلى قائمة المحظورات خوفا من أن يؤدى ذلك إلى اشتعال نيران حرب عامة كان له أسوأ الأثر فى نجاح العقوبات .

ووقف الأمر عند صياح جامعة الأمم وعلى رأسها بريطانيا العظمى ومناداتها بأن عمل إيطاليا خارق لعهد العصبة ، وتمسكت إيطاليا بالمادة ٢٢ من الميثاق التى تنص على حق الشعوب المتقدمة فى المدنية فى الوصاية على الشعوب التى تقل عنها مدنية ، أو بعبارة أخرى حق إيطاليا فى القيام بعملية البوليس الدولى وانتدابها على المقاطعات الغير الأمهرية التى سبق للحبشة أن ضمتها إليها ثم غزتها إيطاليا وحررت عبيدها . وقد ردت بما يفيد هذا المعنى على مذكرات الدول التى طبقت العقوبات الاقتصادية . ويتبين من ذلك ما كانت ترمى إليه من ضم الأراضى الداخلة ضمن الأمبراطورية الحبشية التى تفصل إرتريا عن الصومال وهما من أملاكها إليها باسم عصبة الأمم وتحت ستار الانتداب، وتذرعها بحادثة اصطدام الجنود الإيطاليين بالأحباش على الحدود فى والوال مع العلم بأن هذه الحادثة عادية وليست من طبيعتها أن تؤدى إلى الغزو . (١) .

وسرعان ماتبخرت العقوبات الاقتصادية وآثارها ، وكذلك تبخرت إمبراطورية « أسد يهوذا » وزال استقلالها ، واحتلت الجيوش الفاشية « أديس أبيبا » بعد معارك دامية استخدمت فيها الأسلحه التى حرمتها اتفاقات لهاى واتبعت الأساليب التى نبذها ميثاق عصبة الأمم . ودق فشل العقوبات الاقتصادية المسمار الأخير فى نعش نظام العصبة. فتتابعت حوادث الفوضى السياسية الدولية ، واحتدم القتال فى أسبانيا لتجربة أسلحة الدكتاتوريات والديمقراطيات على حساب الشعب الأسبانى المنكود الطالع توطئه للمعارك الجبارة المستقبلة ، واستعدت كل كتلة من كتل التحالف السياسى لمجابهة الحرب العالمية الثانية وشحنت بلدان المحور أسلحتها لتمزيق سلاسل الدبلوماسية التى تبلغ فى شدتها وثقلها السلاسل الحديدية وقد وضعت فيها واستخدمتها

(١) أنظر « العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدات الصلح » لدكار ، صفحة ٢٢٢

بلدان الغرب لتطويق ألمانيا والحيلولة بينها وبين تحقيق أطماعها فى غرب أوروبا أو فيما وراء البحار ، مما حدى بها إلى السير نحو الشرق . ونفخ فى الصور وعصفت العاصفة ، وإذا بالعالم يتلظى فى جحيم الحرب ونيرانه الحامية ، وإذا بالشعوب بعد سنوات طوال من الآلام والتضحية والخراب والموت كأعجاز نخل خاوية ، وإذا بعواصم الغرب الكبرى ومناطقه الصناعية العامرة ووديانه الزراعية النضرة الزاهرة كالفحمة القائمة المحترقة ، يخيم عليها سكون الموت وتكسوها أشلاء الجنود وحطام الدبابات والمدافع والطائرات الممزقة .

* * *

وخرج العالم من الحرب وقد تلق دروسا قاسية وعظات بالغة ، أهمها عجز ميثاق عصبة الأمم وقصوره عن تلافى المنازعات المسلحة والحروب . وقد أعد سادة الحرب وقادتها بالبلدان المتحالفة ليوم النصر برنامجا جديدا زعموا أن فيه الضمان الكفيل لاتقاء الحروب فى المستقبل. وقد سبق الاجتماع النهائى لإقرار نظام السلام الجديد بسان فرانسسكو سنة ١٩٤٥ تصريحات عدة من الساسة العظام للأمم المتحالفة الكبرى (وهى الولايات المتحدة وروسيا وانجلترا والصين) ، وكان أهمها ميثاق الأطلنطى كما هو معروف ، وقد أذيع فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ وجاء فيه وجوب وضع أسس قوية للتعاون بين مختلف الشعوب . وأعقب ذلك توقيع الدول الأربع الكبرى المتحالفة فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ اتفاقا عنوانه : تصريح الدول الكبرى الأربع بخصوص السلامة والأمن الدولى . وتقرر فيه حاجة العالم إلى إنشاء هيئة جامعة لتدعيم السلام . وقد كرر تشرشل وستالين وروزفلت فى اجتماعهم فى طهران فى أول ديسمبر سنة ١٩٤٣ هذا التصريح ، وأكدوا عزمهم الوطيد على العمل لأقامة صروح السلام .

وكان شغل العالم الشاغل الحرب العامة القائمة على قدم وساق ، ولكن كان الساسة بكبريات البلدان المتحالفة يقتطعون من وقتهم النفيس بعض

الشيء كي يرسموا خطة المستقبل للسلام في حالة انتصار دولهم . واقتصرت جهود السلام ورسم أسسه الهامة على الدول الكبرى ، وكان ذلك في أثناء دوران رحى الحرب ، بخلاف الحال في ميثاق عصبة الأمم الذى سار سيراً جديا بعد الهدنة واتسعت قاعات فندق كريون Crillon بباريس حيث كانت تجتمع لجنة وضع الميثاق لوفود الدول المتوسطة والصغرى والمحايدة لسماع آرائها في المنظمة الجديدة وإبداء ما يعن لها من اعتراضات . وقد اجتمع مندوبو الدول الأربع العظمى في واشنطن بقصر « دمبرتون أوكس » Dumbarton Oakes العتيق من ٢١ اغسطس إلى ٧ اكتوبر سنة ١٩٤٤ . ووضعوا صراعاً نظاما دقيقا للتعاون العالمي اشتقت كثير من قواعده من مشروع ولسن ، وقدم المشروع إلى رؤساء الدول الأربع الذين اجتمعوا في مشتى يالتا Yalta بالقرم على البحر الأسود ق فبراير سنة ١٩٤٤، برفقة حشد جرار من الخبراء ، وبعد دراسة وفحص وتعديل المشروع الأصلي اتخذوا قراراً بدعوة الشعوب المتحدة في ٢٥ ابريل ، أي كافة الشعوب التي أعلنت أو تعلن الحرب على ألمانيا قبل أول مارس من نفس السنة على أن تكون الدول الداعية لمؤتمر السلام العالمي هذا وقد لاحت تباشير النصر للديموقراطيات الدول العظمى الثلاث وهي الولايات المتحدة وانجلترا وروسيا ويضاف إليها أيضا الصين وفرنسا . وقد حدا شرط إعلان الحرب على ألمانيا لحضور مؤتمر سان فرانسسكو ، ببعض الدول التي ظلت على الحياد إلى تاريخ اجتماع يالتا إلى مبادرتها بأعلان الحرب عليها مثال ذلك الأرجنتين وتركيا ، واجتمعت حشود الدول في سان فرانسسكو فيما عدا الدول المعادية والدول التي بقيت على الحياد وهي إسبانيا والبرتغال وسويسرا والسويد ، وتدفقت المقترحات على مكتب المؤتمر ، وتقدمت الدول المدعوة بشتى الآراء التي تعترض بمقتضاها على مشروع الميثاق الجديد وتتهمه بالرجعية وبأنه وضع لصالح الدول العظمى ولم يرع حقوق الدول المتوسطة والصغيرة ، شأنه شأن ميثاق عصبة الأمم المنحلة وخاصة في تكوين مجلس هيئة الأمم المتحدة ، فهو أشبه بدكتاتورية

من الدول الكبرى لتسيير السياسه العالمية ، ولكن كان فرسا الرهان ومحط أنظار مندوبى الدول المجتمعة فى المؤتمر هما ممثل الاتحاد السوفيتى ومندوب جمهورية الولايات المتحدة ، وقد اصطدم كل منهما بالآخر فى مناسبات شتى وخاصة فى صدد رآسة المؤتمر . وحلت المشكلة بتبادل وتناوب الرئاسة بين مندوبى الدول الأربع العظمى مع الاحتفاظ برآسة اللجان الهامة لمندوب الولايات المتحدة . وبعد أخذ ورد ومناقشات طويلة بين الدول المجتمعة مدى شهرين وقع الاتفاق مندوبو ٥٠ دولة فى ٢٦ يونيه سنة ١٩٤٦ على أن يصبح الاتفاق ساريا بمجرد تصديق الدولة الثلاثين عليه . وبهذه المناسبة تجتمع لجنة تحضيرية فى لندن لتنفيذ النصوص وسير دولاب المؤسسة العالمية الجديدة ، وفى ٢٤ اكتوبر من نفس العام خرجت منظمة السلام إلى عالم الوجود بالتوقيع الثلاثين وهو الحد الأدنى القانونى لتطبيق الميثاق ، ولم تبزغ شمس العالم الجديد سنة ١٩٤٦ إلا وقد أصبح نظام هيئة الأمم المتحدة حقيقة واقعه ، وطرحت على بساط البحث أمام الهيئة مشاكل هامة كالنزاع الأيرانى — الروسى وكالموقف الشاذ الناجم عن احتلال الجيوش الانكليزية لليونان ولاندونيسيا مما أدى إلى احتدام الجدال بين انجلترا والاتحاد السوفيتى ومما عرض الهيئة الجديدة للخطر وهى لا تزال فى نعومة أظفارها غضة العود لينة الأهاب . وسارت المنظمة فى طريقها الشائك ، وتخبطت فى دياجير الأطماع وقد صدرت نتيجة اقتراحات ودراسات تمت أثناء الحرب ولم ترتبط عجلتها بمعاهدة الصلح كما حصل فى ميثاق عصبة الأمم التى أدمجت فى معاهدة فرسايل ولم تتم بعد معاهدات الصلح بين ألمانيا وأعداء الأمس ، وقد مضى على انهيار ألمانيا وميلاد الميثاق لحين كتابه هذه السطور نحو أربع سنوات .

وتتلخص أسس الميثاق فيما يلى : —

١ — الجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة : وهى تضم كافه الدول الموقعة على الميثاق ، بلا فارق بين الدول الكبرى والمتوسطة والصغرى ، وهى تشبه الجمعية العمومية لعصبة الأمم مع فرق هام هو عدم حيازتها لسلطات ما فى

المسائل السياسية ، وبمجرد إبلاغ مجلس الأمن عن أمر من الأمور تكف يدها ولا تستطيع أن تتخذ أى قرار . ويحظر عليها أن تبدى رأيها أو تنصح باتباع طريق معين فى موضوع النزاع . وهكذا يتضح نفوذ مجلس الأمن الدكتاتورى وسلطان الدول الكبرى المطلق على السياسة العالمية ، وهى صاحبة الكلمة فى مجلس الأمن .

ولكن للجمعية العمومية اختصاصات إدارية وانتخابية واسعة النطاق ، فهى تقر ميزانية الهيئة ، وتوزع حصص النفقات على مختلف الدول ، كما تقبل وتستبعد الأعضاء ، وتنتخب الأعضاء غير الدائمين فى مجلس الأمن ، وتنتخب أعضاء المجلس الاقتصادى وتعين السكرتير العام للهيئة ، وتنتخب قضاه محكمة العدل الدوليه بالاشتراك مع مجلس الأمن . وقد أريد بقصر عمل الجمعية العمومية على إبداء النصح وتصريف الشؤون الأدارية ودراسة المسائل الاقتصادية والاجتماعية الفصل بين السلطات والاختصاصات وذلك بتركيز العمل السياسى والجهود الدبلوماسى فى مجلس الأمن ، وتسيطر عليه كبريات الدول العسكرية التى يمكنها تحمل أعباء السلام بردع المعتدى وإيقافه عند حده بالقوة إذا تطلب الأمر ذلك .

٢ — المجلس الاقتصادى والاجتماعى : وهو بدعة جديدة ليس لها مقابل فى نظام عصبة الأمم ، ويشتمل هذا المجلس على ثمانية عشر عضوا تعينهم الجمعية العمومية ، ولا يشترط حتما حجز مقاعد فيه للدول الكبرى ، ويتجدد انتخاب ثلث الأعضاء كل ثلاث سنوات ويصدر قراراته بالأغلبية . ومهمته الأساسية إبداء النصح فى الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، كما يعمل على الدفاع عن حقوق الأنسان وحرياته والمحافظة على حياته . ويتفرع عن هذا المجلس أثنا عشرة هيئة تهتم بشؤون التغذية والزراعة والعمل والمواصلات والتعليم والصحة واللاجئين والعملة الدولية والبنك الدولى ، ولاشك فى أهمية هذا المجلس البالغة فى سبيل الأنعاش العالمى والتعاون الدولى من كافة نواحيه .

٣ — مجلس الأمن : هو المحور الأساسى الذى يقوم عليه نظام هيئة

الأمم المتحدة ، فهو معقل الدول العظمى الذى تجتمع فى حظيرته لاقرار السلام وفرضه إذا تطلب الأمر ذلك ، ولكن مع الأسف هى تعمل لمصلحتها فقط وبشرط ألا يتعارض السلام الذى تفرضه مع أطماعها الاستعمارية . وكان العالم يؤمل أن يصبح مجلس الأمن موئل الدول المتوسطة والصغيرة وملاذها ومعين الشعوب الناهضة التى لا تزال تئن من وحشية الاستعمار واعتداءاته المسلحة ونصيرها . وقد رأيناه فى نظر قضايا مصر وعرب فلسطين وأندونيسيا يتراخى ويتراجع ويصم آذانه وهو فى علاجه يتبع طرق المسكنات وأنصاف الحلول وربما كان ذلك فى بعض المواقف عن سوء قصد وفى أخرى عن ضعف . ومهمة هذا المجلس وسلطانه طبق الميثاق المحافظة على السلام . ويتكون من أحد عشر عضوا منهم خمسة بصفة دائمة ينوبون عن الدول العظمى وهى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين ، أما سائر الأعضاء فانتخابهم يكون كل سنتين بواسطة الجمعية العمومية ، ولا يعاد انتخابهم مباشرة بعد انتهاء العضوية . وللمجلس بمقتضى الميثاق سلطات واسعة فى اتخاذ القرارات ، فهو لا يقترح بل يأمر ، وقد تعهدت الدول الموقعه على الميثاق مقدما بقبول قراراته وإطاعة أوامره وتنفيذها . وهو يتبع فى مبدأ الأمر فى حالة علاجه مشكلة ما الوسائل التقليدية المعروفة وهى الوساطه والتحكيم وإحالة النزاع على محكمة العدل ، ولكن إذا استنفدت هذة الوسائل دون نتيجة حاسمة فواجبه يحتم عليه الالتجاء إلى الضغط وتوقيع العقوبات على الدولة المعتديه . وذهب ميثاق هيئة الأمم المتحدة إلى مدى بعيد فى هذا الصدد ، غير أن العقوبات التى نص عليها ليس لها نتيجة عمليه فعالة إذ لم تتكون بعد قوة دولية مسلحة لتنفيذ قرارات المجلس حتى تكون تحت تصرفه حين الحاجة . والميثاق لم يغفل إنشاء هذه القوة والمبادرة بالعمل على إعدادها ، وذكر أن للمجلس حسب مايتراءى له أن ينظم تكوين القوة المسلحة سريعا وفق حاجته وذلك بالاتفاق بين الأعضاء لتوجيهها لخدمة السلام ولحسم النزاع المطروح . ونص الميثاق على

على أنه لا يمكن اتخاذ قرارات تنفيذية ضد المعتدى إلا بأغلبية ثلثى الأعضاء ويتعين أن يكون ضمن الدول الموافقة الخمس دول العظمى ذات المقاعد الدائمة بالمجلس ، وهذا ما يسمى بحق الفيتو Veto أى اعتراض إحدى الدول العظمى المشار إليها آنفا على تنفيذ أى قرار لا يروق لها وتعطيل ما لا ترى فيه مصلحة وما لا يتمشى مع سلطانها السياسى ونفوذها العريض .

وهذا الحق إيجابى ، بمعنى أن الدولة العظمى تستعمل حقها فى رفض مشروع القرار بالمجلس ، وسلبى أى أنه يؤدى إلى شل المشروع ونبذه. وهو ليس بالبدعة الجديدة فله سوابق عديدة ، إذ هو وليد حياة التنافس السياسى للدول وفكرة « السيادة » . وترى الدول العظمى أنها بتنازلها عن هذا الحق السياسى تضعف من سيادتها باضطرارها إلى الموافقه على قرارات ربما تعارضت مع مطامعها السياسية . ورغبة فى الإبقاء على منظمات السلام والحيلولة دون فشل المؤتمرات وقرارات مجالس التحكيم الدولى وتدبير الأمن العالمى لم تشأ الدول التى عملت على تدعيم القانون الدولى ووسائل السلام ثم إنشاء نظام هيئة الأمم المتحدة أخيراً أن تقضى على حق الاعتراض وتحرم الدول العظمى منه ، وهى التى تملك الوسائل التنفيذية والقوة المسلحة التى يمكن الالتجاء إليها عند اللزوم لدرء الاعتداء . وهذا الحق وهو معلق على السيادة يمكن الاستغناء عنه فيما بعد إذا شاءت الدول أن تتنازل عن جزء من سيادتها لا لصالح دولة أخرى قوية فهذا يتعارض مع الاستقلال إنما لصالح السلام العالمى أو دولة عالمية موحدة Super-Etat تشرف على البوليس الدولى وتباشر عملياته . ولقد أثير حق الاعتراض فى « مؤتمر فينا » فرفض سفير إسبانيا فى مذكرة رفعها للمؤتمر بتاريخ ٥ يونيه ١٨١٥ أن يمضى المحضر الختامى للمؤتمر لأنه رأى « أن دول المؤتمر نظمت بدون مساهمة وموافقة إسبانيا حقوق هذه على الدوقيات الأيطالية » وأعلن اللورد « كاسلريج » Lord Castlereagh مندوب انجلترا فى المؤتمر أنه لا يرى نفسه مقيداً برأى « الأغلبية » ، وأضاف إلى ذلك أنه « يحتفظ

لنفسه بحق إبداء اعتراضه وعدم موافقته وفق ما تمليه عليه مصلحة بلاده ».
وفى مؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ تكرر البحث فأن الكونت « شافلوف » Shuwalow أثار مبدأ أن المؤتمر مقيد لا برأى الأغلبية بل بالموافقة الاجماعية وأضاف بسمارك إلى ذلك « ليس هناك أدنى شك بأن الأقلية ليست مضطرة للنزول عند رغبات الأغلبية » . وفى اجتماعات لهاى وبالذات فى المؤتمر الثانى فى سبيل السلام أعلن رئيس المؤتمر « أن مبدأ الموافقة الاجماعية unanimité لأعضاء المؤتمر على القرارات هو القاعدة الأولى والأساسية لكل مؤتمر دولى » وليس الأمر فيما يختص بهذه القاعدة بقاصر على وجوب إبداء الرأى بالموافقة بل للأقلية وفق مبدأ سيادة الدولة لا التمسك فقط بألا يسرى عليها قرار معين وافقت عليه الأغلبيه فلها أيضا حق الاعتراض على تدوين صيغة هذا القرار ضمن ما وافق عليه المجتمعون ، وبناء عليه فأن ما اتخذ فى صدد التحكيم الجبرى فى بعض الحالات فى مؤتمر لاهاى وكانت قد وافقت على المبدأ ٣٢ دولة وقررت إضافته إلى الاتفاق فى باب ختامى يلحق بالاتفاق ويضاف إلى حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية انهار من أساسه باعتراض الأقلية وعلى رأسها الوفد الألمانى ، ونجحت فى الاعتراض. وطبق بدقة وجوب مراعاة الاجماع فى اتخاذ القرارات ، وكان سبب هذا خوف الأقلية من أن تؤدى تصرفات الأغلبية فى المؤتمرات إلى إبرام معاهدات خاصة تحت ستار القرارات الدولية تربط دولا ضد إرادتها. ثم تأيد حق الاعتراض قبل تسجيله فى ميثاق الأمم المتحدة فى نظام عصبة الأمم ، فجاء فى نظام العصبة النص على حق الدول العظمى المسلحة فى التمسك بهذا الحق ، ليصبح للقرارات خطرها وأثرها ويمكن المحافظة على مكانة العصبة والحيلولة دون النزاع المسلح فعلا وانفراط عقدها . ولقد قام نظام العصبة كما سبق أن بينا على الجمعية العمومية والمجلس وكذلك الحال فى نظام الأمم المتحدة . ولم تك تحكم على قوة فعالة لتنفيذ قراراتها فكان من البديهى أن يتخذ حق الاعتراض الذى يتمشى جنبا إلى جنب مع مبدأ السيادة القومية مكانه الهام فى نظام العصبة .

ونص على أن قرارات الجمعية العمومية أو المجلس تتخذ بالإجماع فيما عدا المسائل الخاصة بالإجراءات فقراراتها تصبح نافذة بالأغلبية ، وفيما يختص بقرارات المجلس كانت كافة المنازعات الخاصة بحماية الأقليات وبمراقبة نزع السلاح فى إمبراطوريات الوسط تتخذ بالأغلبية(١) . وحبذا أن يصبح نظام الأمم المتحدة بمثابة دستور عالمى لدولة عالمية موحدة على الأقل فيما يختص بضمان السلامة الجمعية ومنع الحروب ، وأن تنزل الدول كبيرها وصغيرها عن كبريائها وتحد من نعرتها القومية ومطامعها السياسية الخارجية وسيادتها حتى لا تنفجر خارج حدودها وتهدد الأمن الدولى، بأن تنزل عن جزء من سيادتها لمؤسسة السلام العالمى ، وتصبح الخطوة التالية التنازل عن حق الاعتراض والنزول عند رأى الأغلبية ، ولكن أين البوليس الدولى اليوم لتنفيذ قرار لا يتخذ بالاجماع ، وقرارات الأجماع الحالية لاتجد مستمعا لها ؟

وفى حالتنا الراهنة فرق ميثاق الأمم المتحدة بين المسائل الخاصة بالأجراءات procédure والمسائل الخاصة بالموضوع fond ، ففيما يختص بالأولى ، اكتفى بوجوب الحصول على ثلثى الأصوات أى على سبعة أصوات على الأقل ضد أربعة ولم يحتم تصويت الدول الخمس جميعها فى صف الأغلبية، وفيما يختص بالموضوع وحالات اتخاذ قرارات إيجابية للمحافظة على السلام حتم كما ذكرنا تصويت الدول الخمس العظمى فى صف الأغلبية ، غير أنه استثنى حالة الوساطة médiation واختصام دولة من الدول الكبرى وطرح النزاع على المجلس للحكم فيه ، فرأى ألا تشترك الدول الكبرى المختصمة فى التصويت ، وعلى ذلك يتعذر عليها أن تثير اعتراضها وتستعمل حقها فى « الفيتو » .

---

(١) انظر « الاعتراض فى القانون الدولى » لكرستيان شاسريو ، جزء واحد ، بباريس سنة ١٩٤٨ ، من صفحة ٥ الى ٦٠

« *Le Veto en Droit International* » par Christian Chassériau, 1vol, Paris 1948.

٤ - السكرتارية : وهي الأدارة العامة للهيئة وعلى رأسها سكرتير عام تعينه الجمعية العمومية بناء على توجيه مجلس الأمن، ويديرها عدد كبير من الموظفين من مختلف الجنسيات. واختصاصات السكرتير العام أوسع بمراحل من اختصاصات مثيله بعصبة الأمم المنحلة، ويجوز له طبقا للمادة ٩٩ من الميثاق أن يرفع أي موضوع يرى أن من شأنه تهديد السلم. وعلى ذلك فهو ليس بمجرد موظف إداري وفني، ولكنه أيضا عضو سياسي له اعتباره في تدعيم السلام. وفضلا عن ذلك فهو يعين آلاف الموظفين الملحقين بمكاتب هيئة الأمم المتحدة ويعد الميزانية ويراقب المنصرف ويقبض الحصص المستحقة للهيئة التي في ذمة كل عضو من الأعضاء وفاؤها للمنظمة، وهو يتقاضى نظير عمله مرتبا سنويا قدره ٤٠,٠٠٠ دولار أي ما يزيد على العشرة آلاف جنيه استرليني علاوة على إقامته على نفقة الهيئة، ويتمتع مع سائر السكرتاريين المساعدين بالهيئة بأكثر مما يتمتع به رجال السلك السياسي من بدل التمثيل والحصانة السياسية والامتيازات والأعفاء من الضرائب ومن أداء الخدمة العسكرية ومن تطبيق القوانين الخاصة بالهجرة وبمراقبة إقامة الأجانب وسريانها عليه (١).

وقد احتاط الميثاق لمسألة تنقيح مواده حسب الظروف فنصت المادتان ١٠٨، ١٠٩ على أن قرار التنقيح يجب أن توافق عليه أغلبية الثلثين من أعضاء الجمعية العمومية والمجلس وأن الموضوع لا يثار ولا يفحص إلا كل عشر سنوات والتنقيح لا يسري مفعوله إلا بتصويت ثلثي أعضاء الجمعية العمومية أيضا مع تصديق مجلس الأمن بنفس الأغلبية على أن تضم الأغلبية الأخيرة أصوات الدول الخمس العظمى. وغاية بناة الميثاق أن يعطوا بهذا

---

(١) انظر « موجز في القانون الدولي العام » لدليبز، من صفحة ٨٤ الى ٩٥

وانظر « نظام الامم المتحدة » للازاركوبلماناس الجزء الاول، باريس سنة ١٩٤٧ من صفحة ١٠٢ الى ١٦٥

« L'Organisation des Nations Unies » par Lazare-Kapelmanas, T I. Paris 1947

الوضع لمنظمة السلام استقراراً يروق فيـــه أساس إقامة صروح السلام واستتباب الأمن فى العالم .

وتعاون هيئة الأمم المتحدة محكمة العدل الدولية ومقرها «لهاى» باعتبارها الأداة القضائية الرئيسية للهيئة ، وتطرح عليها المنازعات القائمة بين الدول ذات الصفة القانونية أو بعبارة أخرى التى يغلب فيها الطابع القانونى على الطابع السياسى . وقضاتها ينتخبون بواسطة الجمعية العمومية ومجلس الأمن بغض النظر عن جنسياتهم ، ومن الأشخاص ذوى الصفات الخلقية العالية والـكفاية القانونية الذين يشغلون أرفع المناصب القضائية فى بلدانهم أو يكونون من المشرعين المشهود لهم بالدراية والـكفاية فى القانون الدولى العام ، وعددهم خمسة عشر عضواً ، على أن تشكيل المحكمة يعتبر قانونيا بتسعة فقط ، أما دوائرها التى لها الحق فى تشكيلها فهى تؤلف من ثلاث قضاة على الأقل ، ولا يجوز أن يكون بالمحكمة أكثر من عضو واحد من رعايا دولة واحدة ، وفى حالة تعيين العضو فى هذه الهيئة القضائية العليا لايجوز له البتة أن يتولى وظائف سياسـية أو إدارية أو أن يشتغل بالأعمـال الحرة أو بأية مهنة من المهن أو أن يباشر مهمته كمستشار أو محام فى أية قضية بل يقصر عمله على المحكمة ، ومدة عضوية القاضى هى تسع سنوات ، على أنه فى أول تشكيل المحكمة تنتهى مدة عضوية خمسة من بين القضـاة بعد ست سـنوات بطريق الاقتراع ، ويتمتع أعضاء المحكمة فى مباشرة وظائفهم بالمزايا والأعفاءات السياسية . واختصاص المحكمة مقصور على النظر فى قضايا الدول فهى وحدها التى تعتبر أطرافا فى الدعاوى التى ترفع أمامها ، ولها طبقا للميثاق أن تطلب من الهيئات الدولية العامة المعلومات المتعلقة بالقضايا التى تنظر فيها ، وتشمل ولاية المحكمة جميع القضايا التى يعرضها الأطراف عليها ، كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة فى الميثاق أو فى المعاهدات والاتفاقات المعمول بها ، وللدول الأطراف فى النظام الأساسى للهيئة أن تصرح فى أى وقت بأنها تقر الولاية الأجبارية للمحكمة ودون حاجة إلى اتفاق خاص

فى هذا الصدد وذلك للنظر والبت فى المنازعات القانونية التى تقوم بينها، وخاصة فيما يتعلق بتفسير المعاهدات وبحث المسائل التى تتناول القانون الدولى وتحقيق الوقائع التى يثبت أن فيها اعتداء على التزام دولى ومشكلات التعويض التى تترتب على خرق الالتزام الدولى ومدى هذا التعويض . وهى تطبق فى أحكامها الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التى تضع قواعد تقرها الدول المتنازعة صراحة والعرف الدولى المقبول باعتباره فى حكم القانون والمبادىء القانونية العامة التى أقرتها الأمم المتمدينة وكذلك أحكام المحاكم وآراء كبار الكتاب والمؤلفين فى القانون العام فى مختلف الأمم . وعلاوة على ذلك فهى تفصل فى المنازعات وفق قواعد العدل والانصاف بشرط موافقة أطراف النزاع على ذلك . وفى حالة صدور الحكم فهو طبقا للمادة ٥٩ من نظام المحكمة لا يكون له قوة الالزام إلا بالنسبة لأطرافه وفى خصوص النزاع ، وهو طبقا للمادة ٦٠ نهائى وغير قابل للاستئناف وفضلا عن ذلك لا يقبل بخصوصه التماس إعادة النظر إلا بسبب اكتشاف واقعة حاسمة فى الدعوى كانت مجهولة عند صدور الحكم ، فهو حكم قضائى لحما ودما ويتبع خطوات سائر الأحكام النهائية فى القضاء العادى . وإلى جانب صفة المحكمة القضائية فلمحكمة العدل أن تفتى فى أية مسألة قانونية بناء على طلب أية هيئة رخص لها ميثاق الأمم المتحدة أن تطلب ذلك ، والمحكمة تصدر فتواها فى جلسة علنية ، وهى تتبع فنيا فى بحثها موضوع الفتوى نفس الوسائل القانونية التى تنسج على منوالها فى بحث القضايا كى تستند إليها فى إصدار فتواها .

وقد حدد ميثاق هيئة الأمم المتحدة سياسة إقرار السلام فى المنظمة الجديدة التى حلت محل عصبة الأمم ، فقال فى المادة الأولى بالفقرة الأولى « مقاصد هيئة الأمم المتحدة هى : ١ - حفظ السلم والأمن الدولى، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ورفعها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، والتذرع بالوسائل السلمية ، وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولى ، لحل المنازعات

الدولية التى تؤدى إلى الإخلال بالسلم أو تسويتها ، وجاء بالفقرة الثانية من نفس المادة ضمن مقاصد الهيئة أيضا « إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى للشعوب بحقوق متساوية ، ويجعل لها حق تقرير مصيرها ، واتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام» ،وذكر الميثاق فى المادة الثانية بالفقرة الأولى « تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الأعضاء ، وجاء بالفقرة الثالثة من نفس المادة « يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر . » ، وجاء بالفقرة الرابعة من المادة المذكورة « يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن أن يهددوا بالقوة أو أن يستخدموها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة » . وقصر الميثاق تدخل هيئة الأمم المتحدة فى المنازعات على الخارجية منها ، كما جاء فى المادة الثانية بالفقرة السابعة « ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشؤون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القسر الواردة فى الفصل السابع » ويقصد بالتدابير الواردة بالفصل السابع ما يتعين اتخاذه من الأعمال فى حالات تهديد السلم والأخلال به ووقوع العدوان والتدخل فى سبيل منع العدوان وإقرار السلام إذا وصل إلى حد التدخل فى شؤون الدولة المعتدية الداخلية واستعمال القوة والدخول فى أراضيها قسرا فهو ضرورة واستثناء لا ينفى القاعدة الأساسية وهى عدم تعرض الميثاق من حيث المبدأ للشؤون الداخلية للدولة ، ووكل الميثاق إلى مجلس الأمن بحث المنازعات السياسية فذكرت المادة ١٣ بالفقرة الأولى « يتألف مجلس الأمن من أحد عشر عضوا من الأمم المتحدة وتكون جمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال إيرلندا والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء

دائمين فيه . وتنتخب الجمعية العامة سته أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين فى المجلس . ويراعى فى ذلك بوجه خاص وقبل كل شىء مساهمة أعضاء الأمم المتحدة فى حفظ السلم والأمن الدولى وفى مقاصد الهيئة الأخرى ، كما يراعى أيضا التوزيع الجغرافى العادل . » ، كما ذكرت المادة ٢٤ بالفقرة الأولى « رغبة فى أن يكون العمل الذى تقوم به الأمم المتحدة سريعا فعالا ، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية فى أمر حفظ السلم والأمن الدولى ، ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائبا عنهم فى قيامه بواجباته التى تفرضها عليه هذه التبعات » ، وهكذا تنيب الأمم المتحدة بمقتضى الميثـــاق ، المجلس فى إدارة السياسة العالمية الرئيسية وإقرار السلم . وحتم الميثاق قبول الأعضاء وخضوعهم لقرارات المجلس فجاء فى المادة ٢٥ منه « يتعهد أعضاء الأمم المتحدة بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق » ، وأقر الميثاق سياسة تنظيم التسلح وفرض الرقابة عليه وذلك رغبة فى اتقاء شرور التسابق فى سبيله واشتعال نيران الحرب نتيجة حمى السباق فجاء بالمادة ٢٦ منه « رغبة فى إقامة السلم والأمن الدولى وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الانسانيه والاقتصاديه إلى ناحية التسلح ، يكون مجلس الأمن مسئولا بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها فى المادة ٤٧ عن وضع خطط تعرض على أعضاء الأمم المتحدة لوضع منهاج لتنظيم التسلح » ، وجعل الميثاق من مجلس الأمن محكمة سياسية ذات سلطات واسعة ، فوكل إليه فحص المنازعات التى تهدد السلم وإقرار ما إذا كان النزاع خطيرا يهدد السلم ، ويتعين وجوب البت فيه فجاء فى المادة ٣٤ من الميثاق « لمجلس الأمن أن يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى أو قد يثير نزاعا لكى يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى » ، وحتم الميثاق على الدول الأعضاء وغير الأعضاء على السواء أن تنبه المجلس إلى المنازعات التى قد تهدد السلم وتعرض العالم إلى الحرب فجاء فى المادة ٣٥ بالفقرة

الأولى بخصوص الأعضاء « لكل عضو من الأمم المتحدة أن ينبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع أو موقف من النوع المشار إليه فى المادة الرابعة والثلاثين » وجاء فى الفقره الثانية من نفس المادة « لكل دولة ليست عضوا فى الأمم المتحدة أن تنبه مجلس الأمن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع تكون طرفا فيه إذا كانت تقبل مقدما فى خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمى المنصوص عليها فى هذا الميثاق . » ، وحتم الميثاق على الدول التى يقوم بينها نزاع قد يعرض حفظ السلم والأمن الدولى للخطر أن يلتمسوا حله بادىء ذى بدىء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو أن يلجأوا إلى التوكيلات والتنظيمات الأقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها . » ، وحتم عليها الميثاق فى حالة إخفاقها فى حل النزاع بالوسائل السلمية طرحه على المجلس ، فجاء فى المادة ٣٧ بفقرتيها الأولى والثانية : « ١ — إذا أخفقت الدول التى يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه فى المادة الثالثة والثلاثين فى حله بالوسائل المبينة فى تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن . ٢ - إذا رأى مجلس الأمن أن استمرار هذا النزاع فى الواقع من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقا للمادة السادسة والثلاثين أو يوصى بما يراه ملائما من شروط حل النزاع » ، والمادة ٣٦ تكل لمجلس الأمن اتخاذ ما يراه من حلول حسب الظروف فى سبيل تسوية المنازعات وأن يفرق بين طرق الحلول السياسية ووسائل الحلول القانونية ، وكان الميثاق حاسما فى تقرير العقوبات الاقتصادية على الدول المعتدية والتى لا تريد النزول عند قرار مجلس الأمن . فذكرت المادة ٤١ « لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التى لا تطلب استخدام القوة المسلحة لتنفيذ قراراته ، وله أن يطلب إلى أعضاء الأمم المتحدة تطبيق هذه التدابير ، ويجوز أن يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقيه واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا

أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية » ، وذكرت المادة ٤٢ « إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها فى المادة ٤١ لا تفى بالغرض أو ثبت أنها لم تف به ، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولى أو إعادته إلى نصابه . ويجوز أن تتناول هذه الأعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء الأمم المتحدة » كما حدد الميثاق الوسائل التى يجب على الدول الأعضاء اتباعها فى سبيل جعل العقوبات رادعة وفى سبيل تسهيل مهام منظمة السلام ودمغ قرارات المجلس بالصيغة التنفيذية نظريا وعمليا والحيلولة بالقوة دون تعكير صفو السلام . فجاء فى المادة ٤٣ بالفقرة الأولى « يتعهد جميع أعضاء الأمم المتحدة فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والأمن الدولى ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الأمن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة ما يلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والأمن الدولى ومن ذلك حق المرور. » ، وقد تناولت سائر مواد الميثاق اختصاص المجلس فى تحديد القوى الحربية المختلفة التى يرى استخدامها لدرء الاعتداء ومنع تعكير السلام بالقوة ، ووكل إليه وضع الخطط الكفيلة بنجاح فرض العقوبات الحربية ، كما وكل إلى لجنة عسكرية مهمة إسداء المشورة والمعونة إلى مجلس الأمن وكفلها أيضا بوضع البرنامج الحربى لحفظ الأمن الدولى وبتنظيم طرق استخدام القوات التى توضع تحت تصرفه لهذا الغرض ولتنظيم التسلح ونزع السلاح وللتوجيه الاستراتيجى للقوات المسلحة التى تأتمر بأمر مجلس الأمن والمسائل المرتبطة بقيادة هـذه القوات . وهكذا ذهب ميثاق الأمم المتحدة إلى مدى أبعد من ميثاق عصبة الأمم فى الوسائل الفعالة لإقرار السلام وفض المنازعات المسلحة ووقاية الإنسانية شر الحروب. ولكن العبرة بالتنفيذ لا بتدوين المبادىء الخلابة ثم انتهاك حرمتها والتقصير

فى تطبيقها أو تفسيرها تفسيراً معوجا تبعا للأغراض السياسية والأطماع الاستعمارية . (١)

وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة قد حقق أغراضا أبعد مدى من أغراض ميثاق عصبة الأمم فهو أيضا لايخلو من الشوائب والنقائض . واستيفاء للبحث يحسن أن نذكر بعضها ، وجدير بواضعى أسسه وبمختلف الدول الأعضاء العمل فى سبيل سد هذا النقص ومكافحة عيوب الميثاق حتى يمكن ضمان نجاحه فى مهمته واستقرار السلام بين الأمم .

نعم يقوم نظام الأمم المتحدة على أسس مخالفة لسابقتها عصبة الأمم ، تبعا لفشل العصبة فى تلافى المنازعات المسلحة ، فلم تك لها كما سبق أن بينا القوة التنفيذية الفعالة التى تمهر قراراتها بالاحترام وتوقف المعتدى عند حده ، وكم غادرت الدول الراغبات فى التوسع وقد غزت جيوشها أراضى جاراتها المسالمة كاليابان وإيطاليا وألمانيا الجامحة بعد أن أوصدت الباب بعنف فى وجه بقية الأعضاء ، ولم تقبل نقدا أو اعتراضا على تصرفاتها ، وكم خرجت دول من الجامعة ولم يرقها تصرف بقية الزميلات لأنه لايتفق وهواها وتفكيرها كأسبانيا والبرازيل ولكن نظام الهيئة الجديدة تلافى النقص بالإفاضة فى ذكر القوة التنفيذية لتطبيق قرار مجلس الأمن ، غير أن النص شىء ونية تكاتف الدول فى سبيل التنفيذ شىء آخر . وأراد بناة الجامعة أن يجعلوا من قانونها عهدا مقدسا يملى على الأمم المتمدينة احترام الجار والرغبة فى السلام لابناء على الرهبة من عقوبة زاجرة وتأديب رادع ، بل بناء على وازع من الضمير الدولى والخلق السياسى ، فلم ينصوا على عقوبة جدية فيما عدا العقوبات الاقتصادية التى سبق شرحها ، وكان تنفيذها عسيرا ولم ينجحوا

(١) أنظر « موجز فى القانون الدولى » لدابيز ، صفحة ٨٩ وهى تبين بعض أوجه النقص فى الميثاق .

وفيما يختص بترجمة نصوص الميثاق إلى العربية أنظر « ميثاق الأمم المتحدة والنظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية » الترجمة الرسمية لوزارة الخارجية ، طبع بالمطبعة الاميرية بالقاهرة سنة ١٩٤٥ .

فى ردع إيطاليا عن غزو الحبشة والقضاء على استقلالها . وفكرة الضمير الدولى هى التى أملت أيضا اتفاقات لوكارنو لإقرار السلام الأوروبى واتفاق بريان ـ كيلوج لنبذ الحرب ، ولكن ذهبت عواصف الصراع على المادة الأولية والأسواق ومسالك البر والبحر (مع التذرع بمشكلة دانتزج والممر) بميثاق العصبة وسائر اتفاقات وعهود السلام . وخلال حرائق الحرب وخرائب الغارات وويلات البشرية وضحت المدنية التى نعيش فى كنفها ، سافرة فلا حجب أو زينات تخفى بشاعتها وقسوتها ، فهى لاتعدو أنها أداة تجمع بين طائفة من وسائل الراحة المادية والتفنن فى الفتك والتدمير ، وهى لاتشبه فى وحشيتها هذه سائر المدنيات العريقة التى سلفتها . ثم تمخضت تصريحات أقطاب البلدان الديموقراطية وميثاق الأطلنطى وأخير أسان فرانسسكو عن ميثاق الأمم المتحدة ، وهو ملاذ الدول التى تشكو غبنا أو عنتا واعتداء . وإذا صاحب تطبيق نصوصه النية الصادقة أضحى ميزانا للعدالة الدولية وتسوية المنازعات والقضاء على مايهدد السلام ، ومنارة لنشر التعاون الاقتصادى والاجتماعى فى العالم. وأهم مايمتاز به الميثاق وقد ورد فى المادة الأولى بتعبير لا يقبل النقاش وفى صراحة ووضوح وسبق شرح هذا : تأمين تقرير السلام وتثبيت أقدامه والقضاء على الحروب، ففيه بأن أغراض الأمم المتحدة صيانة السلام والأمن بين الدول، ولهذا الغرض يتعين اتخاذ تدابير مشتركة فعالة تقضى على الأسباب التى تهدد السلم وتضع حداً للعدوان ، كما ورد فى المادة الثانيه وذلك احتراما لشخصيات الدول على اختلافها بأن نظام الميثاق يقوم على « ... مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع الأعضاء » ، وورد فى المادة ٤٧ من الميثاق ماخلاصته أن يقدم أعضاء هيئة الأمم طبقا لاتفاقات خاصة القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات اللازمة للهيئة فى سبيل صيانة الأمن العالمى والسلام الدولى ، وتحدد عدد القوات ونوعها ودرجة استعدادها والجهات التى تعسكر فيها بوجه عام وماتقوم به من أعمال المساعدة ونسبة كل من القوات إلى مجموع قوة البوليس الدولى للأمن العالمى، وذلك علاوة على مانص عليه من

وجوب أن تحكم الهيئة على قوة حربية من الطائرات . وطبيعى أنه يترتب على وجود قوة تنفيذية وهو مالم تتمتع به جامعة الأمم توقيع عقوبة زاجرة رادعة على المعتدى وتنفيذ القرارات إذا لزم الحال بالقوة . ولم يحرم الميثاق أعضاءه من استعمال حقهم الأصيل فى إيقاف الاعتداء بالقوة حين الحاجة إلى أن يقوى مجلس الأمن ويصبح أداة فعالة لتوطيد السلم . ولكن تهاونت كبريات الدول التى وضعت الميثاق فى اتخاذها الوسائل الفعالة لأعداد القوى اللازمة لتدعيم قرارات مجلس الأمن ، بل لقد قلبت للميثاق ظهر المجن وسارت في سبيل معوج تعد العدة لحرب عالمية ثالثة وتجمع كل منها حولها طائفة من الدول لشد أزرها فى الحرب القادمة ، ويكفى أن نذكر أن وراء صوت الولايات المتحدة مثلا عشرات الأصوات لدول جامعة اتحاد الدول الأمريكية ، كما جاء الميثاق خلوا من تاريخ معين يحدده لأعداد القوة اللازمة لتنفيذ القرارات ولحفز الدول على المبادرة بصبغ المنظمة بصبغة جدية . ومما زاد الطين بلة أن مجلس الأمن وهو محور نظام السلام الجديد فى يد الدول العظمى فحسب ، وهى بمثابة دكتاتورية قوية تسعى فى سبيل مصالحها ولا تأبه لمصالح وحقوق الدول المتوسطة والصغيرة . وعلى ذلك رأينا أن الروح الجديدة التى أملت الميثاق الجديد وعالجت عيوب الماضى لم تسلم من جراثيم الأطماع وفوضى السياسة الدولية ، فجاء الميثاق ناقصا غامضا فى بعض أوضاعه ، مثال ذلك ماجاء فى إباحة الاتفاقات الأقليمية بين الدول وبذا تأيد نظام التكتل والمصالح المشتركة وتكوين الجبهات . مما أدى فى الماضى إلى الحروب ويؤدى اليوم إلى انقسام الأمم إلى كتلتين رئيسيتين : السلافية والأنجلوسكونية ، ومما يهدد باصطدام هذين الماردين اصطداماً قد يأتى على مدنيتنا القائمة ومعالمها ، وهذا التكتل قد أيدته المادة ٥٥ من الميثاق بناء على إلحاح الولايات المتحدة الأمريكية التى يهمها الاحتفاظ بالنظام السياسى للأمريكتين ذلك النظام الذى قام على مبدأ منرو ، ثم احتفظ بشطر من المبدأ هو منع تدخل أوروبا فى شئون العالم الجديد مع نزول الولايات

المتحدة فى حلبة السياسة العالمية وتكوين اتحاد الدول الأمريكية لشد أزر بلاد العم سام فى صراعها السياسى ، ومفهوم أن هذا الاتحاد أساسه رقابة الولايات المتحدة الاقتصادية والسياسية على مختلف دول الأمريكتين ووقوفها فى وجه التدخل الأوروبى بأى شكل من الأشكال فى مصالح هذه البلدان ، وتصفيتها بمختلف الوسائل لرءوس الأموال الأوروبيه فى العالم الجديد والتأهب بأسرع مايمكن إذا دقت ساعة الخطر لحشدقوى مختلف الجمهوريات الأمريكية بإشراف الولايات المتحدة لمحاربة العدو . ومن أدلة عجز الميثاق أيضا نظام «الفيتو» اى الاعتراض وقدسبق أن شرحناه بما فيه الكفاية ، وهو يضعف كثيراً من قوة الميثاق والايمان فى السلم العالمى ، فبناء عليه يمكن لأية دولة من الدول العظمى ذات المقاعد الدائمة فى المجلس أن تشل عمله بالاعتراض على القرار الذى يصدره إذا انصب على أمر لا يمس مجرد الاجراءات بل الجوهر كنزاع يهدد السلام ، وهذا بلاشك يجر إلى تكوين الجبهات من الدول المتوسطة والصغرى تحتشد خلف الدول الكبرى وتتزلف لها رغبة منها فى كسب عطفها وتأييدها فى المجلس . أو إلى يأس من العدالة الدولية يقضى على البقية الباقية من آمال. ويثد الميثاق وتعاليمه . وقد رأينا ماجرته مناورات الفيتو من ترك جوهر المشكلات الدوليةو من شجار كبريات الدول التى لها حق استعمال هذا الحق فى سبيل استعماله وفى سبيل تخفيف وطأته وتعديل نص الفيتو فى الميثاق أو بقائه على حاله ، وكيف وقفت روسيا موقفا عدائيا تجاه كل تعديل يراد إدخاله على حق استعماله . ويضاف إلى العيوب السالفة الذكر إغفال الميثاق قاعدة إعادة النظر فى المعاهدات وتنقيحها ، وكان أحرى بالميثاق أن يسير وتطور الزمن ، وأن ينص صراحة على إمكان الدول تغيير المعاهدات التى أبرمت بناء على الضغط والتهديد أو على أسس غير عادلة أو أبدية لا يمكن تغييرها كمعاهدة لندن المبرمة بين مصر وانجلترا سنة ١٩٣٦ بما فى ذلك المحالفة المنصوص عليها فيها بين البلدين وهى أبدية مما يجعل هناك شكا كبيرا فى افتراض تعادل الارادتين المتعاقدتين ومما يحمل على الظن بأنها معاهدة

حماية وليست بتحالف البتة . ويلاحظ أن ميثاق عصبة الأمم لم يغفل ذكر تنقيح المعاهدات، فنص على إمكان التنقيح كما نص على وجوب تسجيل المعاهدات وعلانيتها وذلك بسكرتارية العصبة . وإن فى إهمال تكوين بوليس الأمن وفى حق الاعتراض وفى تشجيع التكتل وفى دكتاتورية مجلس الأمن وفى إغفال ذكر جواز تنقيح المعاهدات فى الميثاق مايجعل للدول الكبرى سلطانا عريضا على سائر الدول المتوسطة والصغيرة ويهدد سيادتها وكيانها ويقر استمرار الفوضى الدولية ، لاسيما إذا لاحظنا أن هيئة الأمم المتحدة لم تقم بخطوات جدية فى سبيل نزع السلاح أو تحديده أو التعاون على الانعاش الاقتصادى العالمى . وهكذا لم يتعظ العالم المتمدين من حربين ضروسين فى أقل من جيل ، فهو يحطم باليسرى مايشيده وينسقه باليمنى ويغلب قوى الشر على عوامل الخير ، وتظل الدول قاطبة فى حالة من الفزع والهلع ، وتسعى الدول الكبرى استعدادا للحرب القادمة إلى إنفاق كل قطرة من قوى أبنائها ودمائهم فى التسلح من قمة الرأس إلى أخمص القدم مع اتهام كل الأخرى والتشهير بها وبنواياها ومحاولة تجريدها من السلاح ، وفى هذه الحالة لايمكن حتى مجرد التفكير فى التعاون الاقتصادى ونشاط التجارة الخارجية ومرونة تبادل الحاجات والأموال والتضافر على الانعاش وأغاثة المنكوبين والتخفيف من ويلاتهم بسبب الحرب والعمل على نشر السلام والتفاهم الحق بين الأمم، وكأن تصريحات الساسة وخطبهم فى مختلف المؤتمرات وفوق المنابر العامة وفى هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن ، صيحات تذهب سدى وأصداء أصوات تذوى وتذوب فى صحراء موحشة قفراء .

وأخيرا جاء حلف الأطلنطى الذى أعلنت نصوصه كاملة فى ١٨ مارس سنة ١٩٤٩ ، ووقعه وزراء الخارجية للدول المنضمة للحلف فى ٤ أبريل سنة ١٩٤٩ ، وهو يضم الولايات المتحده بريطانيا العظمى وكندا وفرنسا وبلجيكا وهولانده ولوكسمبرج ، كما دعيت للاشتراك فيه وقبلت الدعوه النرويج والدنمارك وأيسلانده والبرتغال وإيطاليا ، وهدفه تكوين كتلة عسكرية لصالح فريق

من الدول دون مراعاة تعارض هذا الحلف مع وجوب تعاون مختلف الأمم والكتل السياسية لتوثيق عرى السلام وتضاربه مع ميثاق الأطلنطى . وهذا الحلف يشد أزر الولايات المتحدة الأمريكية لمناهضة الكتلة السلافية ، وقد قام وفق نظام التكتل الذى أجازه ميثاق الأمم المتحدة ، كما نص على ألا تتعارض أغراضه مع شروط الميثاق . ويمكن التساءل هل لا يدل التحالف خارج الميثاق على ضعف الأخير وعجزه عن درء العدوان ؟ ولا شك أن هذا الحلف نتيجة عجز هيئة الأمم المتحدة عن إيقاف تيار التسابق فى سبيل التسلح وسياسة ما قبل الحرب القائمة على الدسائس والمؤامرات السياسية ووقوف مجلس الأمن فى منتصف الطريق فى اتخاذ القرارات الكفيلة بصيانة السلام العالمى لعناد الدول الكبرى والمبالغة فى استعمال حق الاعتراض وللتنافس الاستعمارى ، حتى أصبح الميثاق لا يضمن مصالح الشعوب الصغيرة ولا يساعدها على إقالتها من عثراتها والمحافظة على استقلالها . والباعث المحرك لهذا الحلف الولايات المتحدة التى ظلت تغذى أوروبا الغربية بأموالها والمواد الأوليه والآلات وفق مشروع مارشال لوضع حد لتدهورها الاقتصادى ولإعادة الميـــاه إلى مجاريها هناك . ورأت أخيراً أن تضمن إثمار المساعدات المالية بتكوين جبهة سياسية عسكرية تغذيها بأموالها وعتادها الحربى لدرء العدوان عنها وعن العالم الجديد وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بالذات . وتفصيل ذلك أن الطيران السريع الطويل المدى ونجاح الغواصات فى عبور المحيطات دون عقبات تذكر وخطر ذلك على الولايات المتحدة تبعا لاشتداد خلافها مع الكتلة السلافية وتهديد كل جبهة للأخرى وتسابقهما فى التسلح وتوقع نشوب الحرب وانتهاء عهد عزلة جمهورية العالم الجديد وانهيار خطوط الدفاع عنها تبعا لتطور وسائل النقل والسلاح الجوى والبحرى وشدة فتك الأسلحة الذرية وسواها من معدات التدمير — كل هذه العوامل حدت بساسة بلاد العم سام إلى نبذ الفكرة القديمة القائمة على العزلة واعتبار الشاطىء الأوروبى للأطلنطيق حصن العالم الجديد ودرع وقايته ،

واتجهت أنظارهم إلى اعتبار حدود الولايات المتحدة اليوم هى أوروبا الغربية بل الحد الفاصل بين أوروبا الشرقية وعلى رأسها روسيا الشيوعية بستارها الحديدى وأوربا الغربية والشمالية . وترتب على ذلك أن بذلت الولايات المتحدة نفوذها الاقتصادى والسياسى ، وخاصة بعد انهيار آمالها فى آسيا والصين بإفلات الزمام من الحكومة الوطنية الصديقة وانتقال السلطة بحد السيف إلى الشيوعيين هناك إلى اقامة أسوار من الحصون لدرء الاعتداء عليها فى القارة الأوربية بالذات بعقد حلف الأطلنطى .

وهو ليس الأول من نوعه منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية لحماية غرب أوروبا ، فقد سبقه معاهدة دنكرك Dunkerque بين انجلترا وفرنسا فى ٤ مارس سنة ١٩٤٧ ، وغرض هذه المعاهدة وفق نصوصها التعاون الوثيق فى المستقبل بين البلدين لرد احتمال أى خطر وتهديد ألمانى عنهما . وقد ولدت المعاهدة نتيجة العقلية البريطانية العملية والروح الفرنسية الدقيقة البعيدة النظر للحيلولة دون أية محاولات اعتداء محتملة قد تعمد إليها ألمانيا وتؤدى إلى كوارث ونكبات خطيرة . وتعبر الدولتان فى البلاغ الرسمى الذى صحب توقيع المعاهدة عن أمانيهما فى إمكان عقد اتفاق أوسع مدى بين الدول المختلفة يحدد شروط ووسائل نزع السلاح العالمى وتجريد ألمانيا من أسلحتها وسلطاتها التى تهدد بها السلام .

ثم تطورت هذه المعاهدة إلى تكوين جبهة لدرء خطر اليوم والمستقبل الذى تخشاه أوروبا الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة بإبرام حلف الأطلنطى فى واشنطن ، وتعهدت الدول المتعاقدة بمقتضى المادة الخامسة بأن تقوم بعمل إيجابى فردى ومشترك باستخدام القوات المسلحة لصد أى هجوم يقع عليها أو على شمال القارة الأمريكية ، وذلك باعتبار أن هذا الهجوم اعتداء على الأعضاء جميعا ، ويدخل ضمن رد الاعتداء إقرار الأمن فى منطقة شمال الأطلنطى مع وجوب إبلاغ مجلس الأمن فوراً بحدوث الاعتداء وبسائر الإجراءات التى تتخذ فى هـــذا الصدد ، وجاء فى الحلف

أن التزاماته لا تمس بحال الحقوق والالتزامات التى ينص عليهـــا ميثاق هيئة الأمم المتحدة ومسئوليات مجلس الأمن فى المحافظة على السلام . وطبيعى أن يبدى الأعضاء هذا التحفظ ، فالحلف قام لضعف الميثاق ولإنشاء درع أقوى وأضمن . فهو ترديد لحق الدفاع الذاتى والمشترك الذى ورد فى المـادة ٥١ من الميثاق بخصوص صد الاعتداء المسلح وتكاتف الأعضاء فى سبيل إعادة الأمن الدولى ورد الاعتداء . وأعلنت كل دولة موقعة عليه فى المادة الثامنه منه بأنه لا يوجد ارتباطات دولية بينها وبين غيرها تتعارض مع الميثاق ، وتعهدت بألا تقدم على اتفاقات تتعارض مع الحلف فى المستقبل ، أما فيما يختص بتنفيذه والانضمام إليه فقد نص على إنشاء مجلس من الدول المتعاقدة لدراسة المسائل المتعلقة بتنفيذ المعاهدة يجتمع حين الحاجة ، ويتفرع عنه لجان فنية لدراسة شئون الدفاع وغيرها ، كما نص فى المعاهدة على أن التنفيذ الإيجابى لدرء الاعتداء يتبع فيه الوسائل الدستورية الخاصة بكل عضو من أعضاء الحلف ، كما نص على أن مدته ٢٠ عاما إلا أنه يصح بعد مضى عشرة سنوات عليه أن يتشاور الأعضاء ، بناء على طلب أى عضو منهم بشأن إعادة النظر فى ضوء مايجد من العوامل التى تؤثر فى الأمن والسلام الدوليين فى الحلف، وهذا النص بأعادة النظر فى الاتفاق وإمكان تنقيحه كسب كبير للقانون الدولى، فقد أخذ الحلف بمبدأ تطور الحياة السياسية العالمية، ويلاحظ أن ميثاق هيئة الأمم المتحدة جاء غفلا من الإشارة إلى التنقيح مما كان يعد تقهقراً يؤسف له فى ميدان التشريع الدولى . وشجع الحلف على انضمام الدول التى ترغب فى الارتباط معه للدفاع عن سلامة أرضها واســـتقلال الأعضاء وأمنهم ، وذلك بناء على إجماع الأعضاء على دعوة أية دولة أوروبية تؤمن بمبادئه وترغب فى المساهمة فيه ، كما أباح للعضو أن يخرج من الحلف بعد عام من طلب الانفصال ، ومركز الانضمام والانفصال وإيداع الوثائق الخاصة بهذين الأمرين لدى حكومة الولايات المتحدة باعتبارها زعيمة

الحلف وصاحبة اليد الطولى بتعهدها بمد دوله بالمعونة المالية والعسكرية فى نجاحه وتدعيمه فى المستقبل .

ورغم ما جاء فى نصوص الحلف من أنه لا يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ، ورغم ما ذكره أقطابه فى أنه ليس موجها ضد دولة ما وهو لصيانة السلام العالمى فحسب ، ورغم ما قيل فى أنه يلم شعث أوروبا الغربية ويحافظ على تراثها ويحمى مدنيتها من الاندثار ، فهو دليل قاطع على فشل مهمة الأمم المتحدة وفقدان الثقة فى ميثاق السلام العالمى وعودة الدول العظمى إلى السياسة الممقوته ، التى تجر عاجلا أو آجلا العالم إلى الحرب ، القائمة على المصالح المشتركة وتكوين الجبهات والسلام المسلح . وفضلا عن ذلك فهو يزيد فى أعباء الدفاع القومى والمشترك ونفقاته ، ويثقل كاهل الشعوب بميزانيات التسلح الباهظة التى تنفق فى نواح ليست فقط غير منتجة ، بل تحرض على إشعال حرب عالمية ثالثة . وكان الأجدى أن تنفق هذه الأموال فى التعمير ورفع مستوى المعيشة والسير بالعالم نحو النقاهة والتعاون المادى والمعنوى . ولم يجف مداد الحلف بعد حتى بدأت الكتلتان السلافية والغربية تتبادلان السباب والتهم فى مجلس الأمن ومن فوق المنابر العامة وفى الصحف والأذاعات اليومية . كما كانت باكورة ابتهاج الولايات المتحدة تبعا لنجاح إبرام الحلف أن صرح رجالها الرسميون أن جمهورية العالم الجديد سوف تقدم حالا للأعضاء عتادا وأسلحة تبلغ قيمتها مليار ونصف مليار دولار . ولكن من ناحية أخرى قامت حركات جديدة ضد الحلف وإطراد زيادة نفقات التسلح من جبهات اليسار فى إيطاليا وفرنسا بل والولايات المتحدة ذاتها ، وعد خطوة أولى — فى نظرها — فى سبيل الحرب الممقوتة ، وطالب بعض المفكرين الأيطاليين بأجراء استفتاء عام لمعرفة رأى الشعب هناك فى انضمام حكومته للحلف ، ويكفى أن نذكر أن تشرشل وهو أحد دعاة الحرب قوبل قبيل عقد الحلف فى نزوله إلى الولايات المتحدة بدعوة من بعض الهيئات هناك بهتافات مدوية ضده تطالبه بالرجوع إلى بلاده وبالكف عن

الزج بالعالم فى هاوية سحيقة من الموت والدمار . ومما يلفت الأنظار إرسال ثلاثمائة من خيار رجال الدين والعلم والأدب والأعمال بالولايات المتحدة رسالة إلى الكونجرس يطلبون فيها إلى نواب الأمة وشيوخها رفض التصديق على حلف الأطلنطى ويقولون فى رسالتهم إن هذا الحلف مقدمة لحرب ضد الكتلة السلافية ، ولن يترتب عليها فوز الولايات المتحدة أو روسيا وإن هذا الحلف لن يهيء الفرصة كما يقول دعاته لاستقرار السلام ، بل هو يزيد الموقف خطورة ، ويلحون فى الأسراع بأجراء مباحثات مباشرة بين روسيا والولايات المتحدة لتسوية الخلافات القائمة . ولم تقف روسيا مكتوفة اليدين تجاه الحلف ، فعلاوة على ماقامت به من دعاية ضده واحتجاجات صارخة على إبرامه فيلوح أنها ضاعفت استعدادتها لمواجهة تطورات الموقف .

والحكومات اليوم مثلها مثل من قال عنهم « فولتير » فى صدد حديثه عن السعادة « نحن جميعا ننشد السعادة ونفتش عنها ، ولكن دون أن نستطيع العثور عليها ، ومثلنا مثل السكارى الذين يبحثون عن دورهم دون جدوى ، وهم يعلمون أن لهم دوراً ولكن لا يمكنهم تحديدها أو العثور عليها » . والحكومات تخطىء هدفها فى حيدها عن تدعيم ميثاق الأمم المتحدة لتقرير السلام واتجاهها إلى حلف الأطلنطى ، وستظل أوروبا تقاسى ويلات الحروب حتى تندثر حضارتها وقد تجر سائر العالم إلى أقسى التجارب والمحن ، وقد سبق أن وصفها « هونوريه بالزاك » Honoré Balzac زعيم كتاب « الكوميديا الإنسانية » فقال « إن أوروبا لم تسترح من الحرب برهة ، فهى لا تنفض عن قدميها الدماء التى تغطيهما حتى تبدأ الحرب من جديد » . والحالة لم تتغير اليوم ، ولنا أن نكرر سؤال « بول فاليرى » Paul Valéry أحد كتاب ومفكرى قرننا الحالى وقد وضح أن عالمنا المتمدين أخطل من فراشة ، وهو « أليس لنا أن نقول بأن الإنسانية على يقظتها ورجاحة عقلها وحضور ذهنها ومنطقه عاجزة اليوم عن التضحية بشهواتها ونزقها فى

سبيل المعرفة و إدراك الحقيقة وبأحقادها فى سبيل التخفيف من الويلات والآلام ، وهى تتصرف كأنها حشرات ضئيلة بائسة يجذبها الضوء إلى اللهب لتحترق بناره » (١)

ولقد طلع قطبا الحرب بالجبهة الديمقراطية تشرشل وروزفلت يوم كانت رحاها تدور لصالح المحور بميثاق الأطلنطى لتشجيع بلديهما وأنصارهما على الاستمرار فى النضال وكسب المعركة فى ١٤ أغسطس سنة ١٩٤١ وهما على ظهر إحدى البوارج الحديثة بجهة ما فى المحيط الأطلنطى . وهذا الميثاق على وتيرة مبادىء ولسن التى سبق أن أعلنها فى أواخر مرحلة الحرب العالميه الأولى وفى سبيل كسب الأنصار بأمبراطوريات الوسط العنيدة صلبة العود وبث الهزيمة فى جيوشها . وجاء فى الميثاق ضمان حق الشعوب فى اختيار الحكومات التى تروق لها ومنح الاستقلال والسيادة للدول التى حرمت منها بفعل الغزو والقوة الغاشمة . ووعد الميثاق بفتح الأبواب على مصاريعها للبلدان كبيرها وصغيرها المنتصرة والمهزومة على حد سواء للحصول على المادة الأولية بسهولة ولعقد الصفقات التجارية اللازمة لرخائها الاقتصادى، كما وعد الميثاق فى حالة انتصار الديمقراطية بتحقيق التعاون الوثيق والكامل بين الأمم فى الشؤون الاقتصادية لتحسين حالة العامل والنهوض الاقتصادى للشعوب وضمان العدالة الاجتماعية. ووعد القطبان بعد انتهاء الحرب ببناء صروح جديده قوية الجدران للسلام تكفل الأمن لكافة الشعوب داخل حدودها وتضمن للناس على اختلاف نحلهم ومللهم حياة بعيدة عن العوز والحاجة والخوف . رصرح القطبان أيضا بأن الميثاق سيعمل مستقبلا ودون توان على نزع السلاح والسعى فى سبيل تخفيف أعباء ميزانيات التسلح التى تنوء بحملها

---

(١) أنظر « نظرات إلى العالم الحاضر» لبول فالرى ، جزء واحد، باريس سنة ١٩٤٥، صفحة ٢١٣

«Regards Sur Le Monde Actuel» Par Paul Valéry, 1 vol. Paris 1948

الشعوب المحبة للسلام . (١) وأعقب هذا الميثاق بعد أن وضعت الحرب أوزارها اجتماع سان فرنسسكو ووضع ميثاق الأمم المتحدة ، ثم خروج هذا الميثاق الأخير إلى عالم الحياة والتنفيذ ، ثم ظهور ضعفه وعجزه وهو لايزال يفتقر إلى القوى المعنوية والمادية : الأولى تتركز فى الخلق والضمير الدوليين ، والثانيه تشتمل على البوليس الدولى اللازم لدرء الاعتداء وتأديب المعتدى بعمل إيجابى حاسم ، ثم تكالب كبريات الدول بمجلس الأمن على المؤامرات السياسية وإتقان حبكها وتنفيذ خطط المصالح المشتركة وهضم حقوق الشعوب الصغيرة والغض عن مظالم الدول المسيطرة والمستعمرة التى تحارب مبدأ تقرير المصير فى الأجزاء التى احتلتها من العالم قسرا دون مراعاة للانسانية وحقوق الشعوب الصغيرة التى عاونتها فى محنتها إبان الحرب . ثم ظهور حلف الأطلنطى يذكرنا بالجبهتين المتعارضتين قبل الحرب العالمية الأولى وهما فرنسا وانجلترا وروسيا من ناحية وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا وبلغاريا من ناحية أخرى وكذلك بتطويق ألمانيا النازية وبسياسة إنشاء دول المحور المكونة من ألمانيا وإيطاليا واليابان قبيل الحرب العالمية الثانية .

* * *

ويهمنا فى ختام بحوثنا أن نلم بالاتجاهات الحديثة للقانون الدولى العام ومدى نجاحه فى خدمة قضية السلام ، وفيما يلى البيان : —

السياسة وثابة دائمة الحركة والنشاط ، وهذا يتطلب تمشى القانون الدولى العام مع ما يجد عليه من ظروف حتى يمكن معالجة مشكلاتها وتلافى الحروب وويلاتها . ويعمل المفكرون وكتاب القانون الدولى العام ومحبو السلام من رجال السياسة والحكم على جعل القانون العام يتمشى مع تطور علاقات

---

(١) أنظر « القانون الدولى والتاريخ السياسى » لكوليارد ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٨ ، صفحة ٣٩٤ .

« Droit International et Histoire Diplomatique » par Claude-Albert Colliard, 1vol, Pars i1948.

الدول والاتجاهات العالمية الحديثة ، ومنهم من يعالج تطور القانون الدولى من الناحية النظرية ويضعه فى ثوب قشيب جديد فيرتب أبوابه ويصيغ أحكامه، ومنهم من يعمل على تحطيم العقبات التى تقوم فى وجه التطور والسير بالدول نحو نظام الدولة العالمية التى تشرف على علاقات مختلف الدول بعضها ببعض للحيلولة دون الحرب والضرب على أيدى المعتدى .

وضمن المشكلات الشائكة التى عالجها النظريون والعمليون لتمهيد السبيل للقانون الدولى كى ينظم السلام ويجعل جهود الدول فى سبيل تلافى المنازعات المسلحة وفرض قرارات التحكيم وغيرها من أوامر هيئات المحافظة على الأمن العالمى مثمرة: مشكلة السيادة ووجوب تمشيها مع الروح الجديدة للقانون الدولى . ولا مبالغة فى القول بأن حل مشكلة السيادة بما يقتضى تنازل الدول عن شيء من كبريائها وأنفتها يؤدى إلى تحقيق سلام عالمى لأمد طويل . والتنازل هنا ليس لمصلحة دولة قوية أو للقضاء على استقلال دول لأطفاء جذوات الأطماع التى تتأجج فى صدور أخرى ، بل هو لصالح منظمة عالمية للسلام لها هيبتها واحترامها وسلطانها .

ويعنى بالسيادة سلطان الدولة على أراضيها الممتدة إلى نهاية حدودها وحقوقها التى لا يمكن معارضتها والوقوف فى وجهها، ثم ما يتبع ذلك من تكوين شخصية لها أهميتها وخطرها فى العالم الدولى وتصرفات الدولة بما لا يتنافى مع هذا السلطان المطلق ويمكن التساءل ألا تلتزم الدولة بمعاهدات واتفاقات تحد من هذا السلطان ؟ وكذا ما موقف « قانون البشر » كما يسميه « سيل » فى هذه الحالة؟ إننا إذا سلمنا بأن السيادة تمثل سلطان الدولة المطلق فمعنى هذا التعارض مع «قانون البشر» وهو الوحيد الذى يجب أن يكون مطلق السلطان على جماعات الدول إذا شئنا الحياة فى جماعة متمدينة .

وقد ذهب بعض الكتاب وفى طليعتهم الألمان إلى ادعاء حق السيادة المطلقة وسلطان الدولة الذى لا حد له ، وذهب آخرون إلى حـــد إنكار السيادة وفى مقدمتهم « ديجى » Dugiut ، فهو يقول « إن الحكام ليس لهم

حق الأمر والنهى بصفتهم حكام ، وذلك لأن الأرادة الفردية لاتساوى غير إرادة فردية أخرى ، فهى لاتتحول إلى إرادة جمعية » ، وهويرى أن السيادة هذه وليدة التاريخ وليست بالفكرة العلمية المجردة عن الأغراض ، وكان يجب أن تختفى بانتهاء عهد السلطان المطلق وبالثورة الفرنسية . وهو يعزو تكوين الدولة وحاجتنا إليها إلى فكرة التضامن الأنسانى التى طبعت به الحرية اليوم فيقول ماخلاصته « إن الدولة تحول الحرية باعتبارها حق إلى واجب ، وذلك فى سبيل تنظيم حياة الجماعة فى كنف الدولة وتوزيع الأعمال داخل حدود كل دولة وكذا من الناحية العالمية أيضا » . وطالب « كيلسين» Kelsen بألغاء فكرة السيادة فى المعاملات الدولية وأن يحل محلها نظام يقوم على أسس قانونية محدودة ، ويرمى بذلك إلى إقرار سيادة القانون الدولى على ماعداه ، وهكذا نصل إلى سلطان التشريع الدولى على مختلف الشعوب ، ويستبعد كل احتمال لأقامة صروح السيادة للدول المختلفة فى قالبها المعروف اليوم . ومال كتاب آخرون إلى الاعتدال فلم يتعصبوا لفكرة السيادة ، كما لم يطالبوا بزوالها كلية ، بل زعموا أنها نسبية تخضع لاعتبارات شتى هامة ، فى مقدمتها الصلات والارتباطات الدولية والعمل على إقرار وتدعيم السلام . ومنهم « فوشيل » Fauchille ، فهو يزعم أن السيادة إحدى مميزات الدولة ، ولكنها ليست مطلقة بل هى نسبية ، فالدولة فى اعتباره سيدة الموقف فى دارها وحرة فى تصرفاتها ، ولكنها ليست مطلقة الحرية تفعل ماتشاء ومايعن لها من التصرفات . ويقول « لورنس » Lawrence « إن الاستقلال وهو أحد نتائج السيادة عبارة عن حق الدولة فى قيادة دفة شئونها المختلفة فى الداخل وفى الخارج بدون تدخل الدول الأخرى ، فى حدود احترامها لنفس الحق الذى يملكه كل عضو كامل السيادة فى أسرة الأمم والشعوب . » ومعنى هذا أن تحترم الدولة حقوق الأخرى ولاتسبب لها من الأضرار والاعتداءات مايودى بسيادتها ويهدر استقلالها ، فالسيادة والحالة هذه فى اعتباره نسبية . ويقول « لوفور » Le Fur « إن السيادة هى حق الدولة فى ألا تضطر إلى

المضى فى سبيل معينة مرسومة ، إلا إذا كان بمحض رغبتها ، وذلك فى حدود المبادىء السامية للقانون ووفق الغرض المشترك الذى تأخذ على عاتقها تحقيقه ، وذكر « بوليتس » Politis بهذه المناسبة فى محاضراته بأكادمية القانون الدولى العام بلهاى ما يأتى : « إن فكرة السيادة حية قائمة دائما، ولكنها فقدت صفتها المطلقة ، فقد قيدها القانون بحدود مختلفة » ، وجعل أثمن أمانيه أن يقضى يوما ما على هذه الفكرة . وأشار « ديبوى » Dupuit أحد المختصين فى العلاقات السياسية الدولية بما لا يخرج عن هذا المعنى وبخطر السيادة على السلام ، وقال « إن السيادة من شأنها أن تعيد الأمور إلى نصابها وتنظم أحوال الدولة فى الداخل ، ولكنها مصدر اضطرابات ومتاعب فى العلاقات الخارجية . »(١)

والواقع إننا نرى فى محاولات مؤتمرات السلام فى أواخر القرن الماضى واتفاقى لهاى لسنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ للتحكيم الدولى والسلام وجعل الحرب أكثر إنسانية ، وفى إنشاء عصبة الأمم وأخيراً هيئة الأمم المتحدة ، وفى تشابك المصالح وتعقدها وتعدد ظروف اتصالات الدول بعضها ببعض لتنظيم النقل البرى والبحرى بينها وكذلك البريد وتبادل الرسائل والبرق وتنظيم الملاحة الجوية الدولية وعمليات الأذاعة من الناحية الدولية وحماية الملكية الأدبية والفنية والتفاهم فى سبيل تبادل المجرمين ومعاملة المثل وعقد الاتفاقات المالية والتجارية وتطبيق شروط الدولة الأكثر رعاية والاتفاقات الصحية ومقاومة الرقيق الأبيض وتجارة المخدرات والتعاون الثقافى العالمى والمؤتمرات البرلمانية والنسوية وحماية الطفولة وغير ذلك من الظروف التى تقرب وجهات نظر الدول وتجمعها فى مأدبة واحدة أو فى صك تمهره بأمضائها تتعهد بموجبه بمراعاة حدود معينة تقيد من حريتها المطلقة ، ثم زيادة وسائل النقل وسرعتها واتصال الأمم بعضها ببعض اتصالا وثيقا بحكم تبادل المنافع وسهولة السفر وتشابك البحوث العلمية والأدبية واطراد تزايد حاجات

---

(١) أنظر « الاعتراض فى القانون الدولى » لشاسريو ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٨ ، من صفحة ٩ إلى ١٨

الناس ووجوب علاج الأزمات الاقتصادية عن طريق توزيع المواد الأولية توزيعا عادلا ورواج التجارة الخارجية والتعاون الدولى لتعمير خرائب الحرب ولرفع مستوى المعيشة بين الشعوب التى تقاسى الجهالة والفقر والمرض. كل هذه العوامل تشجع على وجوب الحد من سلطان السيادة وجعلها تتمشى مع تطور الحياة المادية والمعنوية للأمم وعلاقاتها السياسية إذا تعذر القضاء عليها كلية لصالح السلام العالمى ودولة الدول Super — Etat التى قد ترفرف فى المستقبل بأجنحتها العريضة على مختلف الشعوب وتحنو عليها لتقيها شر المنازعات والحروب .

ونحن من جهتنا لا نذهب إلى حد القول بسلطان السيادة المطلق وحق الدولة فى أن تفعل ما تشاء فى الداخل وفى الخارج . فهذا يؤدى إلى إهدار حقوق الأمم المستقله وخاصة الصغيرة والتى لا تملك من القوة ما تستطيع بواسطتها أن تواجه أطماع وجيوش وأسلحة الدول العظمى ، كما لا يمكننا أيضا أن نسلم بأمكان القضاء قضاء مبرما على فكرة سيادة الدولة ، فهذا يتطلب : ـ ١) جماعة دولية منظمة أو برلمانا عالميا تشترك فيه كافة الدول دون خيار ـ ٢) الأخذ بمبدأ الأغلبيـــة فى الاجتماعات والمؤتمرات والاتفاقات الدولية وما يتخذ من قرارات ، وهو ما يصعب تنفيذه فى غالبية الأحوال وما يتعارض مع التمسك بحق الاعتراض ٣) القوة التنفيذية التى يعتد بها والتى بواسطتها يمكن تعديل نظام الجماعات الدولية وتنفيذ أحكام وقرارات دولة الدول أو البرلمان العالمى . وقد أظهر كبار الساسة فى بدء وضع نظام هيئة الأمم المتحدة وقد تلقى العالم درسا قاسيا فى الحرب العالمية الثانية ـــ وضمن أسبابها تعذر فرض الرقابة الدولية المجردة عن الأغراض على جموح السيادة ـ رغبتهم فى جعل السيادة تتمشى مع الحياة السياسية الحديثة ، فقال « بيفن » Bevin وزير خارجية انجلترا بمجلس العموم فى ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٤٥ « يجب علينا أن نعكف على دراسة مسألة إنشاء برلمان عالمي ينتخب مباشرة بواسطة مختلف شعوب العالم ، وقال « سونج » Soong

مندوب الصين فى مؤتمر سان فرانسسكو فى ٢٦ ابريل سنة ١٩٤٦ « يجب علينا دون تردد أن نكل بجزء من سيادتنا إلى المؤسسة الدولية الجديدة » وورد بالدستور الفرنسى الذى اشترع للشعب حفيد شحاذى المجد وقامت على أكتافه الجمهورية الفرنسية الرابعة فى ١٣ اكتوبر سنة ١٩٤٦ ما يأتى : «إن فرنسا توافق على الحد من سيادتها إذا لزم الأمر ذلك لتنظيم وسائل الدفاع عن السلام بشرط معاملة المثل فى هذا الصدد (١).»

وطبيعى أن الحد من السيادة ونزول كل دولة عند إرادة الجماعة المنظمة ، وما يترتب على ذلك من تحطيمها صنم السيادة القائمة على القومية والتعصب الشديد لها وإثارة المنازعات والحروب الموضعية والعامة دفاعا عنها يؤدى إلى سير القانون الدولى فى طريق تقنينه ورسم خططه الرئيسية والتفصيلية التى تسلكها الدول ، لكى يتبوأ القانون مكانته اللائقة كسائر التشريعات التى تخرج بالانسانية من الفوضى إلى النظام ، ولكى يستتب الأمن والنظام العالميين . وفعلا فأن فكرة التقنين العزيزة على المشترعين الروائيين أو الخياليين للعصور القديمة قد تمسك بها بعض رجال البحث النظرى فى القرنين الماضى والحالى. وأعد هؤلاء مشروعات مختلفة مصاغة أحكامها ومرتبة موادها ، نذكر منهم « دودلى فيلد » Dudley Field بالولايات المتحدة و « دوبليسيس » Duplessis بفرنسا و « بسوا » Pessoa بالبرازيل و «الفارين» بشيلى و «كلين» Cleen بالسويد و « بستامنتى سيرفن » Bustamante Sirven بكوبا وغيرهم من كبار المشترعين فى القانون الدولى العام (٢) . غير أن جهودهم تحت نواح نظرية عامة ، ولم تك دائما منسقة وأعوزتها صفتها الأساسية ، وهى وجوب اتصالها بالحقائق وبتطور الحياة العامة ، وعلى ذلك فلم تحز مؤلفاتهم أكثر من الصفة التاريخية كوثيقة للبحث عند اللزوم . واشتغلت الجمعيات الحديثة أيضا بأعداد مشروعات للقانون الدولى المسطور ، وكان لجهودها

(١) أنظر « الاعتراض فى القانون الدولى » لشاسريو ، صفحة ١٨

(٢) أنظر « القانون الدولى الجديد » لماتسكو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٨ ، صفحة ١٤٥ .

« Le Droit International Nouveau» Par Mateesco. 1 vol, Paris 1948.

مزية خاصة ، وهي اتصالها بالحقائق ووصولها إلى نتائج مفيدة للبشرية إذ كانت صدى صوت ما يختلج فى صدور الجماعات وماتصبو إليه . وكان ضمن ما بحثته ضرورة إعادة النظر فى كثير من مبادىء القانون الدولى القائمة لتتمشى وحاجات العصر ووسائل المعيشة وتقدم الشعوب وتطور فكرة العدالة ونمو الخلق والضمير الدوليين ، ونذكر بنوع خاص ما وصل إليه اجتماع معهد القانون الدولى بنيويورك فى سنة ١٩٢٩ من نتائج بارزة فى هذا الصدد ، ولا شك أن للتسليم بفكرة تطور القانون تمشيا مع وثبات السياسة وتقلباتها أثراً كبيراً فى الأخذ بمبدأ عدالة تنقيح وتعديل المعاهدات . ولا ننسى بهذه المناسبة ان نذكر جهود مؤتمرات الشعوب الأمريكية لتحقيق فكرة تقنين وصياغة القانون الدولى العام ، فقد سلمت الجامعة بالمبدأ بموجب اتفاق سنة ١٩١٢ ، ثم أعقب ذلك اجتماع المشترعين الأمريكيين من دول مختلفة بالعالم الجديد « بريودى جنيرو » لبحث مشروعين وافيين : أحدهما للقانون الدولى العام من صنع « بسوا » ، والآخر للقانون الدولى الخاص من صنع « بريرا » Pereira ، كما قدم « الفاريز » مندوب شيلى مؤلفه بعنوان « تقنين وصياغة القانون الدولى العام » يبحث فيه وسيلة وضع قانون مسطور للدولى العام ، مع وجوب معرفة ماذا يقصد بالتشريع وماذا يمكن تدوينه فى هذا الصدد ؟ وهو يقترح الاضطلاع بهذه المهمة تدريجيا ، وقد أخذ فعلا بوجهة نظره ، وتتابعت الاجتماعات لبحث تدوين بعض المبادىء أولا بأول ، ووصلت فى سنة ١٩٠٥ إلى نجاح جزئى فى صياغة بعض القواعد الأساسية ، ولكن من ناحية أخرى فشلت جهود عصبة الأمم فى اجتماع لهاى سنة ١٩٣ فى صياغة القانون الدولى العام ، فقد اصطدم المؤتمر بشدة تعصب الوفود القومية . وواصل العلامة « الفاريز » كفاحه ، وقدم مقترحات على جانب كبير من الأهمية فى اجتماع « لوزان » لهذا الغرض فى سنة ١٩٤٧ وقد شرح عيوب التقنين وتضارب التقارير الدولية التى تبحث الموضوع ، كما ذكر أن التنظيم المبالغ فيه قد يجعل التشريع الجديد ، مصدر متاعب للدول ، وأن هناك بلاشك

مسائل يتعذر إدماجها فى القانون . وفيما يختص بوسائل الصياغة فقد أبدت إحدى جمعيات القانون الدولى المسماة « جمعية جروسيوس Grotius Society » اقتراحا بأن التقنين يجب ألا يكون من عمل منظمات رسمية ، بل من صناعة عناصر فنية خاصة . ورغم أن ميثاق الأمم المتحدة لم يغفل ذكر وجوب العمل على تدوين القانون الدولى العام ووضع مبادىء مكتوبة ومرسومة له إلا أن الصعاب لا تزال شديدة فى وجه هذا العمل الهام الذى سيخلع فى حالة نجاحه على الأنسانية أصدق الضمانات لتدعيم حسن التفاهم والسلام ، وفى مقدمتها شدة تمسك الدول بالسيادة وتعصبها للقومية وتعلقها بأهداب حق الاعتراض على مالا يروق لها من قرارات وإجراءات تتخذ فى الاجتماعات الدولية والمؤتمرات(١) .

ولكن البوادر تنبىء عن إمكان نجاح الجهود فى تمشى القانون الدولى العام مع تطور السياسة الدولية وكذا جنوح حق السيادة نحو السير فى طريق السلام العالمى وتأمين الدول ضد الاعتداءات والحروب العامة . ولقد وضح ثقل الأعباء الملقاة على عاتق الدول الصناعية الكبرى فى الحرب العالمية الأولى ، وزاد وضوحها فى الحرب العالميه الثانية ، وهذه الحالة تحتم وجوب التفريق بين دولة وأخرى فى الواجبات والأعباء . فما تتحمله دولة صناعية كبرى وهو ما يتفق مع مواردها ودرجة أخذها بأسباب المدنية الحديثة ومستوى ثقافة أبنائها وكفايتهم ومقدرتهم على الانتاج والعمل والكفاح وقوتهم الصناعية وادخارهم ومدى تسلحهم للذود عن الوطن ، وما يترتب على ذلك من احتمال حشد هذه العناصر المختلفة لصالح السلام العالمى ولضمان الأمن الدولى يختلف عما تستطيع دولة متوسطة أو صغيرة أن تقوم به لابلاغ صوتها القوى للجماعة الدولية وللحصول على مطالبها عنوة وللعمل لصالح هذه الجماعة لاستتباب السلام العالمى . والمشاهد على مر العصور والأجيال والتاريخ خير من ينبئنا بهذا أن تمسك الدول بحق المساواة ـ هذا

(١) أنظر « القانون الدولى الجديد » لماتسكو ، من صفحة ١٤٨ إلى ١٥١

التمسك الخاطىء — وما يتبع ذلك من تعلقها بأهداب السيادة وإعراضها عن كل تعهد لا يتفق مع هذا الحق حرصا على حريتها المطلقة ومكانتها الدولية وخوفا من إهدار استقلالها ينتهى فى آخر الأمر بالالتجاء إلى السيف والمدفع للفصل فى النزاع . ويجب والحاله هذه أن ننظر إلى المشكلة نظرة عملية وأن نسلم بالفوارق بين الدول من حيث الكفاية والعمل والمقدرة ، وهذا لا يتنافى مع المساواة القانونية ، فهى قائمة من حيث المبدأ والتفاوت شأنه شأن تفاوت الأفراد فى الانتاج والجهود فى كنف الدولة والقومية . وفى هذه الحالة تنعم الشعوب بالمساواة أمام القانون ، وأنه لا فارق بين دولة وأخرى من حيث تطبيق نص القانون الدولى ، والتفاوت يتبع توزيع الأعمال بينها ووسائل تعاونها فى سبيل رفاهة الانسانية ، وهكذا نعمل على تحقيق أسباب العيش والحرية للشعوب والسعى فى إسعادها فى ظل القانون الدولى العام المرسومة خطوطه الرئيسيه ومنظمة السلام العالمى . وتظل القوميات رمزا على حياة الدول وسعيها فى سبيل المثل العليا ، ولكنها لا تصبح أداة لأشعال نيران الحروب . وهكذا لن تولد الدول وتحيا ثم تموت ، بل إن الدول تعيش وتتطور باستمرار وفق نفسية الجماعات وروحها . وإذا كان من المؤكد أن الدولة ما برحت اليوم قوة جبارة ، وحقيقة واقعة ، فمن ناحية أخرى نرى وسيلة تفهم حقوقها وواجباتها مطردة التغيير . والأمثلة عديدة على الشعور بالحاجة إلى التغيير القانونى تبعا لتحول روح الجماعات ووعيها القومى . وخير برهان على أن للشعوب والدول تحولات ووثبات واضحة تبعا لتقدم ثقافتها وإحساسها بمطالبها ويقظة ضميرها وروحها الوطنية ثورات أمريكا الشمالية وتحررها من الحكمين الفرنسى والانكليزى وانفصال مستعمرات إسبانيا والبرتغال عن الوطن الأم وغالبية أهلها من أصل هذا الوطن ، ولاشك فيما ترتب على الحالة الجديدة هذه من تحول فكرة القانون العام فى العالم الجديد بل وفى سير السياسة العالمية . كما أنه يمكن القول دون مبالغة بأن سنة ١٨٤٨ تعتبر بالنسبة لأوروبا محور تحول للقانون العام لصالح الديموقراطية وسيادة

الشعب والسيادة القومية وحق العمل والعمال والقضاء قضاء مبرما على رجعية مترنيخ والحلف المقدس الذى حاول إيقاف عجلة التطور لمنع تفاهم الجماعات وتضامنها ، وهى أيضا محور تحول فى سبيل رواج نظام القوميات التى تحررت الشعوب فى ظله من استبداد الملكيات المطلقة — ولكن لترتمى مع الأسف الشديد فى أحضان التعصب للسيادة ومايؤدى إليه من إثارة الشحناء والحروب، وكان يمكن تفادى هذا بجعل السيادة عقيدة قانونية لأنصاف الشعوب المهضومة الحقوق ورفع الظلم عنها لا للهروب من الالتزامات والأعباء خوفا من قيد حق السيادة وتعليقه على شروط ربما كان فيها اتقاء الحرب وهو ما لا يتفق مع أطماع الساسة ونهم الاستعمار .

إن الدولة كالفرد فقدت كثيرا من صفاتها الفردية والمطلقة تبعا لانتشار الصناعات فى العالم واعتماد الحياة الاقتصادية عليها ورواج فكرة وسياسة الاقتصاد المدار . وعلى الدولة اليوم مجابهة أعباء اجتماعية شتى تملى على المشرع التدخل لتنظيم الوطن ، كما أن الدول تطالب بالتدخل مجتمعة لحل أزمات وعلاج مشكلات يتعذر على الشعوب كل على حدة علاجها . ولم تعد أعباء الدولة تقف عند حد ضمان حقوق الفرد ، فعليها اليوم أيضا وقد انتهى عهد الحريين أصحاب التفكير السياسى والاقتصادى القائل : دع الأمور تسير فى مجراها Laisser Passer laisser Faire أن توفق بين حاجات الجماعات والطبقات الاجتماعية وعلاقاتها بعضها ببعض وصلات الفرد بالجماعة . وصار واجب الدولة الأول علاج الأزمات الاقتصادية والسياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية وتعميم التعليم ونشر الثقافة بالسينما والراديو وسائر أسباب الرعاية ورقابتهما والعناية بالصحة العامة وتعمير واستثمار الأصقاع المخربة أو البكر فى العالم وحسن توزيع المواد الأولية ورفع مستوى الجماعات وتوثيق عرى المودة ونشر التعاون الثقافى بين مختلف الشعوب وتلافى المنازعات المسلحة والحروب، وكل مانراه ونلمسه يوحى بوجوب تدخل الدولة فى الحدود القومية وتعاون الدول لتوثيق الروابط بينها وتقاربها ما أمكن ، فالطائرة والراديو والسينما

والقاطرة والسيارة والتلفزيون والتلفون والابحاث العلمية والادبية وقصص الحياة الانسانية وتجارب المفكرين وابتكاراتهم ونقد الكتاب وتعدد وانتشار شتى المبادىء السياسية والاجتماعية تطالب بشدة بوجوب تمشى روح السياسة الحديثة والقانون العام والخلق الدولى بل والقانون الدولى العام نحو تعاون الأمم وتكاتفها. وهذا التعاون بدوره لا يتبع قانونا ثابتا، بل هو دائم الحركة والنشاط والتحول أسوة بتطور الحياة. وواجب الحكومات اليوم المبادرة بتحقيقه ومجابهة الحالة الجديدة بيقظة وشجاعة، والخروج من الركود القانونى وتحويل دفة القانون الدولى العام ليجعل من السيادة مساواة أمام القانون وليعترف بالتفاوت فى الأعباء دون أن يؤدى هذا إلى فقدان السياده عنصرها الأساسى الذى يخلع بموجبه على الدول شخصياتها وكيانها فيسمح للدول بالتعاون فى ظل نظام « دولة الدول » ويمهد لبرلمان عالمى لا يؤخذ فيه بحق الاعتراض ونظام التصويت بالاجماع. ولا تنتظر الدوله من هذا النظام أن تخدم دون أن تقدم خدماتها وتؤدى أعباءها الدوليه. وقد كتب « ألفاريز » فى هذا الصدد بأن الدول: « فى مباشرتها وظائفها هى دائما خاضعة لأحكام القانون الدولى العام »(١) وفيما يختص بضرورة متابعة التقدم الانسانى فى ميدان التشريع الدولى لتوثيق عرى التضامن بين الدول ولرفع المستوى المادى والمعنوى والثقافى للأفراد وتحسين وسائل المعيشة للشعوب وتوفير الرزق والعمل للعمال يبين « الفاريز » بوضوح وجهة نظره بقوله «بتعين المحافظة على كيان نظام سياسى وقانون يسمح لكافة الناس الذين يسكنون فى أرضه أن يباشروا حقوقا ويتمتعوا بمزايا هى ثمرة العدالة الدولية التى يجب أن تنتشر بين الشعوب المتمدينه (٢) وليس بمستحيل أن تتنزل الدول عن كبريائها وتوافق على اتباع رأى الاغلبية وتنبذ الاجماع وحق الاعتراض، والأمثله عديدة على المعاهدات والاتفاقات المبرمة بالاجماع والأخرى المبرمة بموجب

(١) أنظر « القانون الدولى الجديد » لماتسكو، صفحة ١٠٢

(٢) أنظر « القانون الدولى الجديد » لماتسكو، صفحة ١٠٣

تصويتها الأغلبية والسارية المفعول طبقا لرأى الأغلبية، وفيما يختص بالأولى هناك:
اتحاد الملكية الصناعية المبرم بباريس فى ٢٠ مارس سنة ١٨٨٣ ، وتعدلت الحالة بقرارات المؤتمرات المتعاقبة بروما سنة ١٨٨٦ ومدريد سنة ١٨٩٠ وبروكسل سنة ١٩٠٠ وواشنطن سنة ١٩١١ ولهاى سنة ١٩٢٠ وأخذ بمبدأ الأغلبية ،فيما يختص بالاجراءات، واتفاق حماية الملكية الأدبية والفنية الموقع عليه ببرن سنة ١٨٨٤ ، وبذلت محاولات للعدول عن ضرورة الأجماع وللأخذ بمبدأ الأغلبية ولكن لم تنجح هذه المحاولات ، والمعهد الدولى الزراعى المؤسس باتفاق روما فى ٢٨ مايو سنة ١٩٠٥ ولجنته الدائمة تصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة ، وعصبة الأمم وقرارات الجمعية العمومية الخاصة بالمبادىء الأساسية والمنازعات تصدر بالأجماع وكذلك الحال فيما يختص بقرارات المجلس ، وهيئة الأمم المتحدة والجمعية العمومية للهيئة عملها قاصر على التوصيات أما مجلس الأمن وهو الذى يصدر القرارات فى المنازعات التى تطرح عليه لبحثها فقد جعل التصويت فيه بناء على إصرار الولايات المتحده وروسيا بأجراء شبيه بنظام الأجماع وذلك بأعطاء الحق للدول الخمس العظمى الممثلة فيه بصفة دائمة وهى : الولايات المتحدة وانجلترا وروسيا وفرنسا والصين فى الاعتراض على القرارات التى تمس موضوع النزاع وأساسه لأيقاف تطبيقها وفيما عدا هذه القرارات فمبدأ الأغلبية هو المزاعى . وفيما يختص بالثانية : هناك اتحاد البريد العالمى المنشأ ببرن فى ٩ اكتوبر سنة ١٨٧٤ ، وكل دولة منضمة إليه لها صوت فيه والمساهمة فيه من الناحيه الماليه نسبية وفيما يختص بالمسائل الأدارية فالقرارات تتخذ بأغلبية الثلثين ، وإذا لم تشأ دولة أن تصدق على قرار يتخذه الاتحاد بالأغلبية فى المدة المحدده فعليها أن تنسحب منه وهو ما يعد فى حكم المستحيل بالنسبة لدولة متمدينة وهكذا صار التصديق مضمونا دائما ، واتفاق البريد بين إسبانيا والاتحاد الامريكى وقد جمع ٢١ جمهورية من جمهوريات أمريكا وكندا أيضا بإسبانيا لتنظيم شئون البريد بينها وذلك فى ٢١ سبتمبر سنة ١٩٢١ ، والقرارات تتخذ بالأغلبية، واللجنة الدولية للملاحة الجوية المؤسسة بباريس فى ١١ يوليه

سنة ١٩٢٢ طبقا للقواعد التى وضعها مؤتمر السلام العالمى سنة ١٩١٩ ، وهذه اللجنة تشكلت بموجب اتفاق الملاحة الجوية بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٩١٩ ، وقد نفذ بتصديق ١٤ دولة من ٢٦ دولة سبق أن وقعت عليه ، وتتخذ اللجنة قراراتها الخاصة بتعديل الاتفاق بأغلبية ثلاث أرباع كافة الأعضاء الذين يجب أن يكونوا حاضرين ، وتنظيم الملاحة الجوية لشئون التجارة الدولية وتراعى فيه أغلبية الثلثين ، ولجنة خبراء السكك الحديدية المشكلة باتفاق برن بتاريخ ١٢ اكتوبر سنة ١٩٢٤ الذى دخل فى دور التنفيذ فى أول اكتوبر سنة ١٩٢٨ والقرارات التى تتخذها اللجنه بالأغلبية وجبرية بمضى ثلاثة أشهر على اتخاذها إلا إذا عارضت فيها حكومتان ، ما عدا القرارات الفنيه فلا تتخذ بمعارضة الأقلية ، والمجلس العام للتعمير الدولى المؤسس بمقتضى مؤتمر جنيف فى ١٢ يوليه سنة ١٩٢٧ وله قوة تنفيذية ومكتب فنى وتعديل نظامه بحكم أغلبية الثلثين ، ومكتب العمل الدولى بجنيف التابع لعصبة الأمم بمقتضى معاهدة فرسايل وقد نقلت اختصاصاته إلى هيئة الأمم المتحدة وتعديل نظمه كان بحكم أغلبية ثلثى الأعضاء الحاضرين ثم عدلت وصارت بثلاثة أرباع الأصوات ، والاتفاق الدولى للمواصلات التلفونية المبرم بمدريد فى ٩ ديسمبر سنة ١٩٣٢ والقرارات تصدر بالأغلبية المطلقة ، ونظام السار بالباب الرابع من الجزء الثالث لمعاهدة فرسايل وقرارات الدول الخمس المشرفه على السار تتخذ بالأغلبية العادية ، ولجنة إدارة ميناء ميمل Memel المشكلة باتفاق ٨ مايو سنة ١٩٢٤ وتشكيلها وسلطات اللجنة تعدل بناء على طلب الحكومة اللتوانية وبموافقة أغلبية الأعضاء بمجلس عصبة الأمم على التعديل بشرط أن تشتمل هذه الأغلبية على أصوات أربعه من الدول الموقعة على الاتفاق وهى : بريطانيا العظمى وفرنسا وإيطاليا واليابان ، واللجنة المركزية لتنظيم الملاحة فى نهر الرين المشكلة فى بادىء الأمر من فرنسا وألمانيا بموجب اتفاق ١٥ أغسطس سنة ١٨٠٤ وكانت «مينز» Mayence مركز الهائم أعيد تشكيلها بمناسبة إبرام معاهدة باريس فى ٣٠ مايو سنة ١٨١٤ ثم بمناسبة انعقاد مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ وظلت اللجنة قائمة حتى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٣٦

وكانت قراراتها تتخذ بأغلبية ثلثى الأعضاء ، واللجنة الأوروبية الملاحة فى الدانوب المشكلة بحكم معاهدة باريس سنة ١٨٥٦ وقد عدل نظام إجراءاتها باتفاق «سينايا» فى ١٨ أغسطس سنة ١٩٣٨ و بمقتضى التعديل أصبحت القرارات تتخذ بالأغلبية فيما يختص بالمسائل العادية وبالاجماع فيما يختص بالأسس ، واللجنة الدولية للدانوب المشكلة طبقا لمعاهدة فرسايل والأغلبية فيها بثلثى أصوات الحاضرين[1] .

ونرى إلى جانب الحقيقة الدولية المذكورة أن العالم يسير فى طريق تكوين جماعة دولية للتعاون والتفاهم الاجتماعى تبعا لوثباته العلمية والصناعية وسهولة المواصلات وسرعتها مما زاد فى توثيق الروابط الدولية، وشعرت الدول بحاجاتها الماسة بعضها إلى بعض ، واتضح ذلك من تكرار عقد المؤتمرات العلمية والفنية والاقتصادية والثقافية . وواجب الحكومات إزاء هذه الحالة الجديدة أن تذلل العقبات بغرس فكرة التعاون الدولى وتضامن الشعوب فى نفوس الناس وخاصة الذين أوغرت صدورهم بالأحقاد القومية التعصبية ، لتغيير عقلياتهم وإدراكهم روح الديمقراطية العالمية على حقيقتها وأن الخطر كل الخطر فى شدة التعصب للفرديه وإغلاق حدود كل دولة فى وجه الأخرى وبجافاتها وعملها على سد حاجاتها بنفسها دون التعاون مع الغير . ويقترح بعض المفكرين وضمنهم « الفاريز » إدخال علوم جديدة فى مواد التدريس بالجامعات لتفهم الروح الدوليه الجديده على حقيقتها وإدراك حاجات الشعوب تبعا لتطور الحياة الماديه والمعنويه إلى الراحة والطمأنينة ووضع أسس القانون الدولى العام الذى يتمشى والتطور العالمى المطرد. ضمنها : علم الحياة الدولية ، وتفهم روح الشعوب من الناحية الدولية .

والقانون الدولى العام قد اتسع نطاق اختصاصه فامتد إلى القطبين وإلى الجو ونزل إلى أعماق البحار ووصل إلى أواسط المحيطات وأصبح ضروره لا للأوساط المثقفة فحسب بل للجماعات التى يزيد عددها سنة بعد أخرى .

---

(١) انظر « القانون الدولى الجديد » لماتسكو ، من صفحة ٨٠ إلى ١٠٢ .

كما تعين وقد زادت أعباؤه وامتد سلطانه أن يصبغ بطابع جديد ، فمثلا منذ قرنين كانت لفظة الوطني تطلق على المحب للانسانية ، ثم تحورت بميلاد قوانين الدولة وسيادتها المطلقة وضاق نطاق معناها وصارت تعنى الفرد الذى يحب بلده . ونرى اليوم الحاجة تتطلب التطور إلى العكس ، وتسير الفكرة نحو الحياة الدولية لتتناول أكبر المساحات وأوسع المعانى ، ويجب الكف عن اعتبار القانون الدولى من عمل الباحثين وأن يقصر على حفنة من العلماء الذين ينظر إليهم الجمهور بشيء من الغرابة ، وهو يخشى الانفجار الذى قد يقع فى أى لحظة . فالحقيقة تجعل من هذا القانون علم الانسانية برمتها وحاجة ملحة للبشرية يتعين على الشعوب المساهمة الفعالة فيها ، وهى تنادى لا بحرية البحار فحسب بل بحرية الجو والأراضى أيضا . وقبل إنشاء قوة دولية للبوليس العالمى — وهذا الانشاء واجب لمنع الحروب والاعتداءات المستقبلة — يجب توحيد فكرة الضمير العالمى بين الأمم لتفهم ماهية الأعمال الدولية غير المشروعة والاعتداءات ، كما يجب أن ينصب القانون الدولى العام على توثيق الصلات بين الأمم فى الشئون الاقتصادية والعلمية والفنية والسياسية والاجتماعية وتوحيد الجهود لتحسين الانتاج وتوزيع المواد الأولية بين الشعوب توزيعا عادلا وتقسيم العمل بما يتفق والحاجة والكفاية ، وعموما تحسين حال الفرد والمجموع . ومنذ نصف قرن لم تك لمشكلة المناطق القطبية الأمريكية من الأهمية القانونية إلا ما يتناول تنظيم صيد الحوت هناك ، ولكنها اليوم تعتبر قارة سادسة بها موارد وثروات لا حد لها ، كما أنها نقطة ارتكاز هامة للدفاع عن الأمريكتين ، مما يقتضى تعاون الشعوب الأمريكية فى تنظيم شئونها ، وهكذا تتضح الحاجة إلى تمشى فكرة التشريع الدولى مع تطور الحياة السياسية وأغراض الجماعات .

* * *

والخلاصـــة : إن العلاقات السياسية الدولية قد سارت نحو تنظيمها وانتقالها من طور الفوضى إلى طور النظام وسير الدول فى هدى القانون

العالم أسوة بأطاعة الأفراد للقوانين الداخلية فى ظل السيادة القومية تعززها القوة التنفيذية ولكنها لا تزال بعيدة كل البعد عن الهدف . وقد لبست ثوبها القشيب بقلم كبير الكتاب ورجال السياسة أمثال الآب «سان بيير» و«سولى» و«پن» و«كانت» و«ولسن» ، وتفاءلت البشرية خيرا بتوطيد أقدام الحرية منذ أواسط القرن التاسع عشر التى بدونها لا ينعم الأفراد بالعيش والحياة الأبية الكريمة ولا تقوم النظم الديمقراطية قائمة ، كما لا ترتع الدول فى بحبوحة الأمن والسلام . وظهرت ثمرات قرائح الكتاب الذين دافعوا عن الحريات بقيام الدساتير وانتشار الأفكار الحرة بين مختلف الأمم فى أوروبا سير الكهرباء والضوء ، وكان من شأنها يقظة الرأى العام وارتفاع مستوى الكرامة البشرية واحترام حياة المرء وآرائه ووضع أسس قوية للنظم الدولية وفق المبادىء الحرة والخلق الانسانيه المتمدينة . وتعدت المبادىء الحرة الحياة القومية إلى الحياة الدولية ، ونادى الكتاب والساسة بوجوب العمل على نشر السلام بين الأمم أو على الأقل جعل الحروب أقل بشاعة وتلافى التعذيب الذى لا طائل تحته ، وساعد على الاستماع إلى صيحاتهم وعلى النجاح فى مهمتهم انتشار الآلات المدمرة انتشاراً واسع المدى واستخدامها فى القتال ، ولاشك فى شدة فتكها بالبشر وخطرها على المدنية برمتها والتعلق بالسلام ووجوب استمراره والتشاؤم من المستقبل تبعا لبدء تسابق كبريات الدول الغربية وفى طليعتها ألمانيا وانجلترا فى ميدان التسلح وخاصة التسلح البحرى ، وأسفرت جهودهم عن اتفاقات لهاى فى فى أوائل قرننا الحالى لتخفيف شرور الحرب وجعلها أكثر إنسانية بتحريم استخدام بعض الأسلحة الذريعة الفتك ، ولكنهم لم ينجحوا فى وضع أسس سلام دائم شامل .

وألقت الحرب العالمية الأولى درسا قاسيا على أوروبا التى نزفت أعز دمائها وفقدت الوفير من خيراتها وثرواتها وانحدرت فى هاوية مشكلات عديدة خطيرة لا تزال ترزح تحت أعبائها إلى اليـــوم .

ففكر ساسة الحلفاء المنتصرون وعلى رأسهم « ولسن » بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها وأعلنت الهدنة أن يقيموا صروح السلام الدائم الذى طالما تغنى به الفلاسفة والمفكرون ويتلافوا الحروب فى المستقبل بواسطة هيئة ينشئونها لهذا الغرض تضطلع بأعباء حل المنازعات بين الدول ووقاية أعضائها من الاعتداء على سلامتها وأراضيها ؛ وفعلا ألحقوا ميثاق عصبة الأمم وليدة أفكار الرئيس « ولسن » بطل الموقف ورجل الساعة فى ذلك الوقت بمعاهدة فرسايل . وقام نظام العصبة لأول مرة فى التاريخ يحقق حلم الأب « سان بيير » فى بسط أجنحة السلام على العالم . وتطلعت الشعوب إلى الهيئة الجديدة كملاذ لتلافى الكارثة العامة فى المستقبل ، ولكن الميثاق خيب الآمال نظراً لضعفه وقيامه على أوهام وأسس خيالية أكثر منه على الواقع والقوة التنفيذية ، وكذا نظرا لسوء نوايا الدول الكبرى التى لا تقوى العصبة إلا بها فقد اعتبرت منظمة السلام الجديدة الوسيلة الشرعية التى تصبغ بها تصرفاتها المعوجة ، وتدمغ بها جشعها وتغطى الموقف المخزى بتأييد الأعضاء لأعمالها رغم وضوح بعدها عن الصواب وعن القانون والعدالة فيما تقدمه أيديها ، وهى تحصل على هذا التأييد باتباعها السياسة التقليدية القديمه القائمة على التهديد والوعيد والضغط والمصالح المشتركة وتكوين الجبهات وكذا التمسك بأهداب حق السيادة وتعصبها للقومية ولسلطانها المطلق ورفضها مايقيد هذا السلطان من الناحية الدولية إلا إذا كان فى ذلك كسب لها . ونشطت دسائس كبريات الدول الأعضاء فى ردهات العصبة واجتماعات الجامعه والمجلس ، ونست أو تناست أغراض الميثاق وأهدافه الحقيقية وهى السلام ، فشرعت تكيد للخصوم فى العصبة لا لتأييد حريات الأمم وإنصاف الدول المتوسطة والصغيرة وفوز المبادىء الإنسانية وحق تقدير المصير ، بل لبناء الامبراطوريات وللاتساع على حساب الغير ، وسعت كل من الدول الكبرى فى سبيل بقاء الأمر الواقع

وضربت بتنقيح المعاهدات وسير العلاقات السياسية الدولية وتطور الزمن عرض الحائط ، كما تمسكت كل بسياسة التسلح أو بنزع السلاح ولكن وفق مصالحها وما تمليه عليها أطماعها ، فكانت كل منها تريد نزع سلاح الأخرى دون أن تنزع هى سلاحها فيما عدا سياسة حكومة العمال فى انجلترا فى بعض فترات. وأخيراً احتدمت الحرب الاقتصادية وزلزل الصراع بين الدكتاتوريات والديموقراطيات دعائم السلام، وقامت الحرب العالمية الثانية التى فاقت فى بشاعتها وفتكها الحرب العالمية الاولى . ثم تمخضت الحرب عن نظام جديد للسلام هو نظام هيئة الأمم المتحدة الذى حل محل عصبة الأمم وقام على أسس أقوى من أسس العصبة المنحلة ، وذكرت نصوصه الخلابة وجوب دمغ قرارات مجلس الأمن وهو بمثابة السلطة التنفيذية والحكومه العالمية للهيئة بالصيغة التنفيذية واعتمادها على القوة فى ردع الدول المعتدية والعمل بكافة الوسائل السلمية وغيرها وباستخدام العنف إذا اقتضى الأمر ذلك للمحافظة على السلام. غير أن العبرة فى نجاح منظمة السلام الجديدة هى فى احترام الدول الكبرى للميثاق وتنفيذها لنصوصه بأخلاص وحسن نية ، والبوادر لاتبشر بالنجاح المرجو ، فالهيئة تصطدم بين الفينة والفينة بصعاب جسام تثيرها الحكومات التى تصيح بأعلا صوتها بواسطة مندوبيها لتعلن شدة تعلقها بالسلام ولكنها تظهر غير ما تضمر ، وهى لاتتصرف هذا التصرف إلا خوفا من الرأى العام العالمى الذى بدأ يستيقظ من سباته ويفقد ثقته فى حسن نوايا حكوماته وينظر إلى ما يجرى حوله من دسائس السياسة الدولية بحذر وتحفظ ويطالب إيضاح الحقيقة حتى لايسير إلى الحرب سيراً أعمى دون مبرر،وحتى لايساق كما تساق الأنعام إلى المذابح وإلى العمل المضنى بمصانع الأسلحة ولصالح طائفة جشعة من أصحاب الصناعات الثقيلة ومصانع البنادق والمدافع .

ولكن إذا تكاتف الرأى العام العالمى فى سبيل مطالبة الساسة بالكشف عن أوزارهم وإماطه اللثام عن خفايا التيارات السياسية والعمل فى النور مع الضغط عليهم للأعراض عن الخطط البالية فى السياسة والدس والوقيعة ،

ولوضع حد للأطماع الاستعمارية والتصرفات الرجعية وتسخير غالبية الشعوب لصالح دول معدودات تنعم بيذخ عريض نتيجة شقاء غالبية سكان آسيا ، وإذا سما الضمير الدولى وتجرد عن الأحقاد وأدران الغش والتنابذ والتنافر ، وإذا عملت الدول الأعضاء فى هيئة الأمم على تأييد الميثاق عن رغبة أكيدة فى التعاون المشترك والدفاع عن السلام واحترام حقوق الغير واستقلال الأمم متوسطها وصغيرها وعاشت فى العالم الدولى على قدم المساواة الفعلية فى السيادة وإذا عقدت الدول الكبرى الخناصر على السير بالقانون الدولى العام جديا نحو التطور أسوة بتطور حياة الجماعات أمكن ضمان نجاح الميثاق فى تأييد قضية السلام وسير العالم الحثيث نحو الانتعاش والتعمير وتضميد جراح الحرب التى لاتزال تنزف بشدة

والواقع إن الوعى الدولى وتعلق الشعوب بأهداب السلام ويقظة الرأى العام الدولى وانتشار المواصلات انتشاراً ليس له مثيل من قبل مع سرعتها الفائقة يسهل تبادل الآراء والأفكار والالمام بالتطورات العالمية واتجاهات مختلف الشعوب ، وقد حفزت هذه العوامل المندوبين الذين يجتمعون تحت قبتى الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن إلى القيام بدور النائب العام فى إلقاء التهمة على من هو موضع الشبهات وبالمبادرة بالتغنى بالمثل العليا والاشادة بمبادىء الانسانية وحقوق الانسان . ولقد ينظر العالم بدهشة إلى جرأة المواطن العالمى « جارى ديفز » Gary Devis ذلك الشاب الذى تحمس لقضية السلام ، وهو يعبر بذلك عما يجيش فى صدور مئات الملايين من بنى البشر ، وكان من النظارة فى إحد اجتماعات هيئة الأمم المتحدة بقصر شايو فى خريف سنة ١٩٤٨ فنهض وصاح بأعلى صوته « نريد حكومة عالمية فلتسقط الحرب » وترتب على ذلك أن ساد الهرج فى صفوف الأعضاء وكانت المناقشة محتدمة فى مسألة خفض السلاح ، وهكذا ذكر هذا المواطن الهيئة بحق بأول واجباتها ، وكان قد مزق جواز سفره الأمريكى وطالب الهيئة باعتماد نظام المواطن العالمى وإنشاء دولة عالمية واحدة للقضاء على الحروب .. وقد وصى

بين المندوبين الغارقين فى المطامع والأغراض والذين يحيدون قصدا عن جادة الحق والتزام جانب العدالة الدوليه موقع الصاعقة . وإذا كان حرس الهيئة قد بادر إلى إبعاد الشاب بشيء من القسوة فقد لفتت أعماله الانسانية أنظار العالم والمندوبين إليه ، ولاشك أن لذلك أكبر أثر فى إظهار أن هيئة الأمم المتحدة لاتؤدى رسالتها التى تأسست من أجلها على الوجه الصحيح. ولقد كسبت فكرة هذا المواطن العالمى الكثير من الأنصار كما كسبت عطف كثير من الدوائر السياسية والمفكرين فى مختلف بلدان العالم ، وترددت دعوته فى أرجاء العالم ترن بقوة وتقض مضاجع ذوى الأطماع وتجار الحرب وتطوح بعوامل الشر بعيداً عن حظيرة هيئة الأمم المتحدة ولو إلى حين .

وكذلك لقد كسب الوعى الدولى، إذا اعتبرنا انه وليد الوعى الديموقراطى القومى فى القرن التاسع عشر ، وربيب الانسانيه التى مجت السياسة التقليدية الجشعة كما مقتت تجار الحرب والشر ميدانا جديدا، وجولة جديدة بأعلان هيئة الأمم المتحدة بعد دراسة زادت على السنتين حقوق الإنسان من الناحيتين السياسية والاقتصادية . فسجلت فى خريف سنة ١٩٤٨ ما قررته دساتير القرن الماضى من حقوق سياسيه للفرد ومن مبادىء الحرية والإخاء، كما أيدت تبعا للتطورات الاقتصادية الحديثه وانتشار الآلات وتقدم الصناعات وزيادة الانتاج والحاجات المطردة وحاجات هذا الانتاج إلى مئات الملايين من العمال ، حقوق الانسان الاقتصادية باعتبارها روح الديمقراطية والاسس الهامة للتآزر والتعاون ونشر الامن بين الناس . وإن ضمان العمل مع الكرامة والاجر المجزى العادل وحماية الفرد من البطالة وسائر ضمانات العجز والمرض والشيخوخة ورعاية الأسرة والتمتع بمستوى اجتماعى لائق يضارع ما يقدمه العامل من خدمات للمجموع هو الهدف الأول لميثاق هيئة الامم المتحدة . فى ظل هذه المساواة والضمانات الاقتصادية ينمو السلام العالمى ويترعرع.

« انتهى بعونه تعالى »

تصويب

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٧	٩	Smile	Emile
٧	١٠	Lonis	Louis
١٣	٨	دولتين	دوليتين
١٣	٢١	الطبيعة	الطبيعية
١٨	١	كما سماه أفلاطون	كما سماه أفلاطون وأرسطو
٢١	١٠	Aqintania	Aquitania
٤١	١١	الأشبمية	الأشعبية
٧٧	١٦	بالحركات العالمية	بالحركات العمالية
١٥١	١٨	تنافره	تنافره
٢٠١	٢١	دماءا	دماء
٢٠٢	٦	لمدينة	لمدنية
٢٠٥	٤	تهيم	تهتم
٢٠٥	١٩	الغيلاظ	الغليظ
٢٠٥	٢٢	الماكيافيلية	الماكيافيلية
٢٠٧	٥	فرانكوا	فرانكو
٢٠٩	٩	تخط	مخط
٢١٠	٨	التجاتها	التجاهها
٢١٠	١٥	الخارجة	الخارجية
٢٢٧	٢	أنباء	أبناء
٢٢٣	١٨	مثلث	مثلث
٢٣٥	١١	أبناءهم	أبنائهم
٢٣٧	٢٢	تتضاءل	تتضاءل
٢٥١	٤	يتقاتلان	يقاتلان
٢٦٢	١٦	عاجزين	عاجزون
٢٦٦	٥	مبارات	مبررات

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٢٦٨	١٥	باثموا	باثمو
٢٧٢	٧	نويا	نوايا
٢٧٥	٩	أنباه	أبناه
٢٧٦	١٦	ورخاؤه	ورخائه
٢٨٠	١١	تكوار	تكرار
٢٨١	٣	قوباه	قرباه
٢٨١	١٦	وأقوام	وأقواما
٢٨٢	٩	ويرسخون	ويرسخوا
٢٨٤	٤	نملك	تملك
٢٨٤	٥	فأنباه	فأبناه
٢٨٧	١١	لم يرضى	لم يرض
٢٨٨	٢	إسرائيلين	إسرائيليون
٢٨٩	٢٥	بديهى	بديهيا
٢٩٤	٩	شفاة جميع الوزاراه	شفاة جميع الوزراء
٣٠٦	٤	فيذيقيم	فيذيقهم
٢١٠	٢٢	تقويمينا	تقويمنا
٣١٦	١٨	لمتين	لماتين
٣١٧	١	التساءل	التساؤل
٣٢٧	١٣	فيفصل	فيفصل
٣٠٩	١٨	فى إعلانها	إلى إعلانها
٣٣٥	٥	بين الفينة والفينة	الفينة بعد الفينة
٣٣٨	٣	محذاميزها	محذافيرها
٣٣٨	١٥	كل تدخل أوروبا	كل تدخل من أوروبا
٣٤٠	٢٣	بولوفيا	كولومبيا
٣٤٢	١٠	المتقاقدن	المتعاقدين
٣٤٩	٢٠	Louncil	Council
٣٥٢	٢٠	طريق وقاذفات	طريق قاذفات
٣٥٦	١	مناوتها	مناوأتها
١٥٧	١٦	تطاعت	تعطلت
٣٦٠	١٧	شقت	شقيت

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٣٧٣	٢٣	ولقت	ولقد
٣٧٥	١٩	وثوارت	وثورات
٣٧٥	٢٠	حرامات	حرمات
٣٧٦	٢١	أجوج	أحوج
٣٧٦	٢٤	جفينه	جفنيه
٣٧٧	٦	Gerge	Georges
٣٧٧	١١	الوثينة	الوثنية
٣٧٧	١٦	وتغلغها	وتغلغلها
٣٩١	٣	ولنولى	ولنول
٣٩٢	١٣	أولى	أول
٣٩٣	١٢	ومياها	ومياهها
٣٩٤	١٤	الأرفاء	الأرقاء
٤٠٣	١	٨٩٨	١٨٩٩
٤٠٠	١٨	la pai arméex	La paix armée
٤٠٧	١	فى	على
٤٠٧	١٤	اراض	أراضى
٤١٢	١	عن	من
٤١٤	١٩	فى	من
٤١٧	١٠	وطئة	وطأة
٤٢٢	٤	مندوبوا	مندوبو
٤٢٢	٨	مندوبوا	مندوبو
٤٣٤	١١	الساميين	السامين
٤٣٤	٢٣	وقضائها	وقضاؤها
٤٤٠	٦	القويين	القويتين
٤٤٢	٣	سلسة	سلسلة
٤٤٢	٩	Mension	Mansion
٤٤٣	١٩	الهاشميين	الهاشميون
٤٤٤	٥ و ٧ و ٩	وبن	وابن
٤٤٦	٢١	مساعدين	مساعدون
٤٤٩	٢	تقاطها	تقاطعها
٤٤٩	١٠	دخلو	دخلوا
٤٥٩	١٢	لن يمض	لن يمضى

فهرست الكتاب

أهم بحوث وكتب المؤلف وهى فى التشريع التجارى والاقتصاد والمالية والعلاقات السياسية الدولية

١ — بحث في تنظيم الصناعة ومكافحة الغش في الشيكولاتة في سويسرا وما يحسن اتباعه عندنا.
٢ — بحث فى تنظيم صناعة وتجارة ومنع غش الصابون.
٣ — بحث فى تنظيم تجارة وسوق الصوف .
٤ — بحث فى مكافحة الغش التجارى ودراسة تحليلية لقوانين الغش التجارى فى فرنسا وإنجلترا.
٥ — بحث فى نظم المخازن العامة وتشريع سند المخزن فى فرنسا وغيرها وما يحسن عمله فى مصر.
٦ — بحث فى نظام المخازن العامة المبردة من الناحيتين الاقتصادية والتشريعية (سند المخزن) مسترشداً بمخازن ميناء الهافر .
٧ — بحث فى نظام السند الزراعى وأثره فى تسهيل عمليات التسليف الزراعى فى فرنسا وإمكان الاخذ به فى مصر .
(وكل هذه البحوث نشرت تباعاً من أغسطس سنة ١٩٣٤ إلى أوائل سنة ١٩٣٦ فى مجلة التجارة والصناعة التى تصدرها وزارة التجارة والصناعة (وكانت مصلحة) وتقع جميعها فى نحو ٦٠٠ صفحة
٨ — بحث فى نظم التسليف الصناعى وتشريع رهن المحال التجارية والصناعية وقوانين التعاون الصناعى وإنشاء البنك الصناعى الخ... وإمكان الاخذ والعمل بذلك فى مصر .
٩ — بحث فى سوق القمح وتقلبات أسعاره ونظم التسليف عليه فى الخارج وسحب السند الزراعى على القمح المخزون في الخارج وإمكان العمل بذلك في مصر .
١٠ — بحث فى ضريبة الميراث وأهميتها وتطوراتها فى الخارج وإمكان الاخذ بذلك فى مصر .
١١ — بحث فى نظم جباية الضريبة من الناحية الادارية والفنية وتعديل بعض النظم القائمة فى مصر
(وكل هذه البحوث نشرت تباعاً ما بين سنة ١٩٣٨ و ١٩٤٣ فى مجلة الغرفة التجارية بالقاهرة وتقع هذه البحوث في نحو ٤٠٠ صفحة)
١٢ — بحث فى مكافحة بطالة الشبان المتعلمين فى الخارج وفى مصر .
١٣ — بحث فى البناء الاقتصادى لمصر .
ونشر هذان البحثان فى مجلة مصر المعاصرة L'Egypte Contemporaine باللغة الفرنسية فى سنتى ١٩٣٧ و ١٩٣٨ ويقعان فى نحو ٧٥ صفحة .
١٤ — مؤلف في الاقتصاد السياسى بعنوان « مقدمة في الدراسات الاقتصادية من الناحية العملية » ويقع فى نحو ٥٠٠ صفحة .
١٥ — مؤلف فى العلاقات السياسية الدولية بعنوان « العلاقات السياسية الدولية الحديثة فى ضوء القانون الدولى العام » ويقع فى نحو ٥٥٠ صفحة .

مطبعة العلوم بشارع الخليج ١٦٢